

رفعه  
عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

تكملة  
الإيمان في أبواب الإيمان

رفع  
عبد الرحمن السجدي  
أسكنه الله الفردوس  
كُتَابُ

# الْإِتِّجَادُ فِي أَبْوَابِ الْجِهَادِ

وَفَصِيلِ فَرَاغِهِ وَسَيِّدِ وَذِكْرِ جَمَلٍ مِنْ آدَابِهِ وَلَوَاحِي لِحَاكِمِيهِ

تصنيف

الإمام المجتهد

أبي عبد الله محمد بن عيسى بن محمد بن أبي بصير الأزدي الرطبي

المعروف بابن المُنَاصِف - مرجعنا الله -

(٥٦٣ - ٦٢٠)

صَلَّى نَصَهُ وَعَلَى عَلَيْهِ وَوَقَّعَ نَصُوصَهُ

وَوَجَّعَ أَحَادِيثَهُ وَأَنَارَهُ

مَشْهُورٌ فِي حَسَنِ آلِ سَلَامٍ وَنَحْلٍ مِنْ تَرْكِهَا أَيْ غَانِيٍّ

مَوْسُئَةُ الرِّيَّاتِ

كُتَابُ

مُحْمُوقُ الصَّلْبِ مَحْفُوظَةُ اللَّيْلِ

الطَّبْعَةُ الْأُولَى

١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م

مَكْتَبَةُ رَسْمِيَّةٌ  
بِإِذْنِ الْإِمَامِ  
الْمَكْتَبَةِ

الإِسْلَامِيَّةُ الْعَرَبِيَّةُ الْمُتَقَدِّمَةُ - أَبُورُطْبَيٍّ - نَابِعُ النُّصَرِ مُقَابِلُ الْمَعْرِفَةِ الشَّافِيَّةِ - هَافَت: ٩٧٧٣-٢٢١٧٠٠  
فَافَت: ٢٢١٧٠٠-٩٧٧٣. ص. ١١١: ٢٧٤١١  
(الْكُتَابُ وَالسُّنَّةُ بِفَتْهَمِ سَلَفِ الْأُمَّةِ)

بَرْمَت - بِلَادَت - هَافَت: ٢٥١٣٢٧ - فَاكُت: ٦٥٥٢٨٢١ - مَكْتَبَت: ١٤/٥٧٢٦  
مَكْتَبَةُ رَسْمِيَّةٌ - ١١٠٥٢٩٠٠ - بَرْمَتُ الْفَرْوِيَّةِ: ALRA'YAN@cyberia.net.lb

مَوْسُئَةُ الرِّيَّاتِ  
طَبْعَانَا وَتَلَدُنَا وَفَرْوِيَّةِ

رفع  
عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

## الباب السادس

في الأمان وحكمه، وما يلزم منه الوفاء به،  
والفرق بينه وبين مواقف الخديعة في الحرب،  
وهل تجوز المعاهدة والصلح؟

بسم الله الرحمن الرحيم

### الباب السادس

في الأمان وحكمه، وما يلزم من الوفاء به، والفرق بينه وبين مواقع  
الخدعة في الحرب، وهل تجوز المهادنة والصلح؟

قال الله - عز وجل -: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ﴾ [التوبة: ٦]، وقال - تعالى -: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ﴾ [النحل: ٩١]، وقال - تعالى -: ﴿لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنفال: ٢٧]، وقال: ﴿وَإِذَا تَخَافُونَ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَلَانِذِرْهُمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِينَ﴾ [الأنفال: ٥٨].

وخرج مسلم<sup>(١)</sup> عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «لكل غادر لواء يوم القيامة، يرفع له بقدر غدرته، ألا ولا غادر أعظم غدرًا من أمير عامّة».

البخاري<sup>(٢)</sup>، عن عبدالله بن عمرو، عن النبي ﷺ قال: «من قتل مُعَاهِدًا لَمْ يَرِحْ رائحة الجنة، وإن ريحها يوجد من مسيرة أربعين عاماً».

أبو داود<sup>(٣)</sup>، عن أبي بكره قال: قال رسول الله ﷺ: «من قتل مُعَاهِدًا فِي

(١) في «صحيحه» في كتاب الجهاد والسير (باب تعريم القدر) (١٣٧٨) (١٦).

(٢) في «صحيحه» في كتاب الجزية والموادعة (باب إثم من قتل مُعَاهِدًا بغير جرم) (رقم ٣١٦٦). وفي كتاب الديات (باب إثم من قتل ذميًا بغير جرم) (رقم ٦٩١٤).

(٣) في «سننه» في كتاب الجهاد (باب في الوفاء للمعاهد وحرمة ذمتهم) (رقم ٢٧٦٠). وأخرجه ابن أبي شيبة (٤٢٥/٩-٤٢٦)، والدارمي (٢٥٠٤)، وأحمد (٣٦/٥)، والطائلي (٨٧٩)، والنسائي في «المجتبى» (٢٤-٢٥/٨)، والكلبي (٦٩٤٩)، وابن أبي عاصم في «الدييات» (ص ٨٧)، والزار في «مسنده» (٣١٧٩)، وابن الجارود في «المتقى» (٨٣٥)، (١٠٧٠)، والحاكم (١٤٢/٢)، والبيهقي (٢٣١/٩).



غير كُتبه، حرّم الله عليه الجنة.

وفيه<sup>(١)</sup> عن عمرو بن عبّسة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من كان

= والحديث صحيحه الحاكم، ورواقه الذهبي. وهو كما قال.

قوله: «معاهدًا»: المراد به من له عهد مع المسلمين، سواء كان بعقد جزية، أو هدنة من سلطان، أو أمان من إسلام.

وقوله: «في غير كتبه» كنه الأمر: حقيقته، وقيل: وقته وقدره، وقيل: غايته، يعني من قبله في غير وقته أو غاية أمره الذي يجوز فيه قتله.

وقوله: «حرم الله عليه الجنة» قال ابن خزيمة: معنى هذه الأخبار إنما هو على أحد معنيين: أحدهما: لا يدخل الجنة، أي: بعض الجنان، إذ النبي ﷺ قد أعلم أنها جنان في جنة. والمعنى الثاني: أن كل وعيد في الكتاب والسنة لأهل التوحيد، وإنما هو على شريطة، أي: إلا أن يشاء الله أن يغير ويصفح ويتكرم ويتغفل.

وقال الحافظ ابن حجر: المراد بهذا النبي - وإن كان عاماً - التخصيص بزمان ما، لما تعاضدت الأدلة العقلية والعقلية أن من مات مسلماً ولو كان من أهل الكفاية، فهو محكوم بإسلامه غير مخلد في النار، ومآله إلى الجنة، ولو عُذب قبل ذلك.

حاصل هذا أن قتل الذي في حكم الآخرة قتل المسلم، وقد قال تعالى في الثاني: «وَمَنْ يَتَعَدَّ عَدْوً عَلَى مَنْ مَثُمًا...» الآية [النساء: ٩٣] فكذلك قتل الذي، وليس كفره يبيح قتله أو تخفيف وزره بعد أن دخل في العهد، والله تعالى أعلم.

انظر: «التوحيد» لابن خزيمة (٢/٨٦٨-٨٧٠)، و«النهاية» (٢٠٦/٤)، و«فتح الباري» (٢/٣٥٩)، والمعنى (١١/٤٦٦).

(١) أي في «مسنن أبي داود» (رقم ٢٧٥٧).

وأخرجه الترمذي (١٥٨٠)، والسنائي في «الكبرى» (٨٧٣٢)، والطبرسي (١١٥٥)، وأحمد (١١١، ٣٨٥-٣٨٦)، وأبو عبيد في «الأوسال» (رقم ٤٤٨)، وابن زنجوية في «الأوسال» (٦٦٠) و(٦٦١)، وابن المنذر في «الأوسط» (٣٢٥/١١) و(٦٨٩)، وصححه ابن حبان (٤٨٧١)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (١٩٦/٢)، البيهقي في «السنن» (٢٣١/٩)، وفي «الشعب» (٤٣٥٨ و٤٣٥٩). وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

والحديث فيه: أن معاوية كان يسير بأرض الروم، وكان بينه وبينهم أمة فأراد أن يلدن منهم، فإذا انقضى الأمد غزاها، فإذا شيخ على دابة يقول: الله أكبر، الله أكبر، والله لا غدر، إن رسول الله ﷺ قال: ... فذكر الحديث، فبلغ ذلك معاوية فرج، وإذا الشيخ: عمرو بن عبسة.

بينه وبين قوم عهد، فلا يَشُدُّ عُدَّةَ ولا يَحُلُّهَا حتى ينقضي أمدها، أو يَنْبُدَ إليهم على سواء». وخُرِّجَ الترمذي كذلك، وقال فيه: حسن صحيح.

قوله: «ينبُد إليهم على سواء»: أي: يعلمهم أنه يريد أن يغزوهم، وإن الصلح الذي كان بينهم قد ارتفع، فيكون الفريقان في ذلك على السواء.

وقوله في حديث أبي بكرة: «من قتل معاهدًا من غير كتبه» معناه: في غير وجهه ووقته. وفي معنى آخر: كنه الشيء: غايته.

وأجمع المسلمون على وجوب الوفاء بعقد الأمان، وتحريم الخيانة فيه، ثم اختلفوا فيما يشترط في صفة من يصح منه عقد الأمان، فنذكر ذلك أولاً، ثم نذكر صفة التامين، وما به يقع من قول أو عمل، ثم ما يجوز من الخديعة في الحرب، والفرق بينه وبين ما يكون له حكم الأمان، ثم انقسام عقود الأمان في الخصوص والعوم، وما لكل واحد منهما من الأحكام - إن شاء الله تعالى -، وبه التوفيق.

= ويشهد له حديث أبي هريرة عند البخاري (٣٦٩) في الصلاة، و(٣١٧٧) في الجزية (باب كيف يُبْدَى إلى أهل العهد)، وفي قال أبو هريرة: يعني أبو بكر -رضي الله عنه- فيمن يؤذن يوم النحر بمنى: لا يحج بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان... فَبَدَأَ أبو بكر إلى الناس في ذلك العام، فلم يحج عام حجة الوداع الذي حج فيه النبي ﷺ مشرك.

وقد نقل الحافظ في «الفتح» (٢٧٩/٦) عن الأزهري قوله: المعنى: إذا عاهدت قوماً، فخشيت منهم النقص، فلا توقع بهم بمجرّد ذلك، حتى تعلمهم.

قلت: وقال أبو عبيد في «الأموال»: قال يزيد (يعني ابن هارون أحد رواة الحديث): لم يرد معاوية أن يغير عليهم قبل انقضاء المدة، ولكنه أراد أن تنقضي وهو في بلادهم، فيغير عليهم وهم غارون، فانكر ذلك عمرو بن عبّسة، إلا أن لا يدخل بلادهم حتى يعلمهم ويخبرهم أنه يريد غزوهم.

قال أبو عبيد: وكذلك فعل رسول الله ﷺ بكل من كان بينه وبينه عهد إلى مدة ثم انقضت، وراهم في الوقت -أيضاً-، وبذلك نزل الكتاب. قلنا: هو قوله -تعالى- في سورة [الأنفال: ٥٨]: «وَإِذَا تَخَافُ مِنْ قَوْمٍ غِيَاً فَلْيَبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِفِينَ».

## فصل: في صفة من يصح منه عقد الأمان

اتفق أهل العلم على أن الحرَّ البالغ العاقل إذا أمَّن؛ صحَّ تأمينه<sup>(١)</sup>، واختلفوا في العبد والمرأة والصبي؛ إذا كان يعقل الأمان.

فأما المرأة: فجمهور أهل العلم على أن أمان المرأة الحرة جائز كالرجل، وهو قول مالك، وأبي حنيفة، والشافعي، وأصحابهم، والثوري، والأوزاعي، وأبي ثور، وابن حنبل، وإسحاق، وداود، وغيرهم<sup>(٢)</sup>.

وذهب طائفة إلى أن أمان المرأة موقوفٌ على إجازة الإمام، رُوي عن خالد ابن الوليد، وعمر بن العاص ما يدلُّ على ذلك<sup>(٣)</sup>، وبه قال من أصحاب مالك:

(١) حكى الإجماع: ابن المنذر في «الإجماع» (ص ٦١)، و«الأوسط» (٢٥٨/١١)، وابن حزم في «مواهب الإجماع» (١٢١)، وانظر: «موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي» (١/١٥١).  
(٢) انظر في مذهب المالكية: «التلخيص» (٢٤٥/١)، «المعونة» (٦٢٣/١)، «الملونة» (١/٥٢٥-٥). ط. الكتب العلمية، «الرسالة» (ص ١٩٠)، «الذخيرة» (٣/٤٤٤)، «الكنافي» (١/٤٦٩)، «أسهل المدارك» (١٧/٢)، «عقد الجواهر الثمينة» (١/٤٧٩)، «النوازل والزيادات» (٣/٨٠٠، ٧٩)، «المتقى» (١٧٣/٣)، «بداية المجتهد» (١/٦٥٥-٦٥٦)، «تهذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك» (٣/٥٧٩)، «عين المجالس» (٢/٧٠٩).  
وفي مذهب الشافعية: «الألم» (٧/٣٧٠)، «مختصر المزني» (ص ٢٧٢)، «الحاوي الكبير» (١/٨٢٣)، «منهاج الطالبين» (٣/٢٨٠)، «دروس الطالبين» (١٠/٢٧٩)، «المزينة» (١١/٤٥٦)، «مغني المحتاج» (٤/٢٣٧)، «الأوسط» (١١/٦٢٢).  
وفي مذهب الحنفية: «الهداية» (٢/٤٣١)، «النبية» (٥/٦٧٢)، «اللباب» (٤/١٢٦)، «مشرح فتح القدير» (٥/٤٦٢).

وفي مذهب الحنابلة: «المغني» (١٣/٧٦٥)، «المقنع» (١٠/٣٤١) مع «الشرح الكبير» و«الإنصاف»، «منتهى الإرادات» (٤/٣٣٤)، «الكنافي» (٤/٣٣٠)، «الفرج» (٦/٢٢٧).  
وانظر لبيعة المذهب المذكورة: «اختلاف الفقهاء» (٢٥)، «الأوسط» (١١/٢٦٢)، «عمدة القاري» (١٥/٩٣)، «تفسير القرطبي» (٨/٧٦)، «فقه الإمام الأوزاعي» (٢/٤١٠)، «موسوعة فقه سفیان الثوري» (١٨٢)، «فقه الإمام أبي ثور» (ص ٧٩١).  
(٣) أخرجه أحمد (٢٥٠/٥) من حديث أبي أمامة.

=

عبدالمالك بن الماجشون، وسحون<sup>(١)</sup>.

فالحجة للجمهور: عموم ما تقدم من آي القرآن في الأمر بالوفاء والنهي

= وأخرجه ابن أبي شيبة (١٢/٤٥٢ رقم ١٥٣٣٥)، وابن المنذر في «الأوسط» (١١/٢٥٦، ٢٥٧ رقم ٦٥٧ و٦٦٥)، وابن عبدالبير في «الاستنصار» (١٤/٨٩-٩٠ رقم ٩٠)، من طريق حجاج ابن أرطاة عن الوليد بن أبي مالك، عن عبد الرحمن بن مسلمة: أن رجلاً أمَّن قوماً، وهو مع عمرو بن العاص، وخالد بن الوليد، وأبي عبيدة بن الجراح، فقال عمرو وخالد: لا نجبر من أجارك، فقال أبو عبيدة: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يجبر على المسلمين بعضهم».

وحجاج: هو ابن أرطاة صدوق، كثير الخطأ والتدليس. والمعروف عن عمرو بن العاص خلاف ذلك. فقد روى: ابن ماجه (رقم ٢٦٨٥)، وابن أبي شيبة (١٢/٤٥٥ رقم ١٥٢٤٦)، وابن المنذر في «الأوسط» (١١/٢٥٦، ٢٥٩)، والبيهقي (٩/٩٤)، عنه فرقة: «يجبر على المسلمين أديانهم، ويرد على المسلمين أقصاهم».

ورواه أحمد (٢/١٨٠)، وابن المنذر في «الأوسط» (١١/٢٥٧ رقم ٦٦٦١) مطولاً.

وانظر: «المطالب العالية» (٢/١٧٣).

وأخرجه الطيالسي (١٠٦٣) عن عمرو بن العاص بسند ضعيف فيه رجل مهم.

ورواه أحمد (٢/٣٦٥)، والبيهقي (٩/٩٤) وغيرهما، من حديث أبي هريرة رفته: «يجبر على المسلمين أديانهم». ورواه من حديث أبي عبيدة: «يجبر على المسلمين بعضهم».

وانظر: «التلخيص الحبير» (٤/١١٧، ١١٨).

(١) انظر: «الكنافي» لابن عبدالبير (١٤/٤٦٩)، وقال في «الاستنصار» (١٤/٨٨): وكان ابن الماجشون وسحون يقرآن: أمان المرأة موقوف على إجازة الإمام لها، فإن أجازها لها جاز، فهو قول شافٍ لا أعلم قال به غيرها من أئمة الفتوى، وقد روي معنى قولهما عن خالد بن الوليد، وعمر بن العاص.

وقال ابن المنذر في «الأوسط» (١١/٢٦٢): لا أحفظ ذلك عن غيره -أي: عن عبدالمالك بن الماجشون صاحب مالك- سئل عبدالمالك عن الأمان إلى من هو؟ فقال: ذلك إلى الأئمة، والوالي الجيش، والوالي السرية والجيش، قيل: فما جاء أنه يجبر على المسلمين أديانهم وعلمهم أقصاهم، وما جاء في أمر أميائي ومن أجارت؟ فقال: لعل الذي جاء من ذلك إنما كان بعد ما باتت وجوهه، وعلم أنه في تلك الحال أولى، وهو المصلح للإسلام وأهله، ولعل ذلك في ذلك الوقت خاصته، فأما أمر الأمان فهو إلى الإمام، وهو فيما أعلم من أعظم ما استعمل له. ثم رُدَّ ابن المنذر هذا القول.

وانظر: «الإجماع» له، «فتح الباري» (٦/٢٧٣)، قبل الأوطار (٨/١٨١).

عن الخيانة مطلقاً، وما خرَّجه البخاري<sup>(١)</sup> عن عليّ قال: ما كتبنا عن النبي ﷺ إلا القرآن، وما في هذه الصحيفة، قال النبي ﷺ: «المدينة حرامٌ، ما بين عاتِزٍ إلى نورٍ»، فمن أحدث حدثاً، أو أوى محدثاً؛ فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل منه عدلٌ ولا صرفٌ، وذمة المسلمين واحدة؛ يسعى بها أدناهم، فمن أخفَّ مسلماً، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، ولا يقبل منه صرفٌ ولا عدلٌ، ومن ولى قوماً يغيرون مواليه، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل منه صرفٌ ولا عدلٌ.

فالمرأة داخلة في قوله ﷺ: ذمة المسلمين واحدة، يسعى بها أدناهم

وحديث أم هانئ؛ خرَّجه مالكٌ في «موطئه»، والبخاري، وغيرهما<sup>(٢)</sup>، وخرَّجه أبو داود<sup>(٣)</sup> مختصراً، عن ابن عباس قال: حدثتني أم هانئ بنت أبي طالب، أنها أجارت رجلاً من المشركين يوم الفتح، فأتى النبي ﷺ، فذكرت ذلك له، قال: «قد أجزأنا من أجرت، وأمثاً من أمتي».

وخرَّج -أيضاً- عن عائشة قالت: «إن كانت المرأة تُجبر على المؤمنين

(١) في «صحيحه» في كتاب الجزية والموادعة (باب إثم من عاهد ثم غدر) (رقم ٣١٧٩).

(٢) في البخاري: (كذا)، بئذا (نور).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الفسل (الروضه) (باب الشتر في الفسل عند الناس) (رقم ٢٨٠)، ومسلم في كتاب الحيض (باب تشر الغسل بتوبه ونحوه) (٢٣٦)، ولم يسوقا لفظه. وأخرجه البخاري في كتاب الصلاة (باب الصلاة في الثوب الواحد ملتصقاً به) (رقم ٣٥٧)، وفي كتاب الجزية والموادعة (باب أمان النساء وجوارهن) (رقم ٢٣١٧)، وفي كتاب الأدب (باب ما جاء في زعموا) (رقم ٦١٥٨)، ومالك في «الموطأ» في كتاب الصلاة (باب صلاة الضحى) (رقم ١٦٤- ط. دار إحياء التراث العربي)، من حديث أبي ثمره سموي قيل بن أبي طالب -عن أم هانئ-، به.

(٤) في «متن» في كتاب الجهاد (باب في أمان المرأة) (رقم ٢٧٦٣)، من حديث ابن عباس عن أم هانئ مختصراً.

(٥) أي: أبو داود في «متن» الكتاب والباب السابقان (رقم ٢٧٦٤).

وأخرجه النسائي في «الكبرى» -كما في «تحفة الأشراف» (١/١٥٩٦٨)-، وابن أبي شيبة (١/٢٢)

فيجبرو، وهذا نصٌ في ذلك.

وخرَّج الترمذي<sup>(١)</sup> عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «إن المرأة لتأخذ للقوم»، يعني: تجبر على المسلمين. قال فيه: حسن غريب.

ومستند من منع تأمين المرأة يحتمل أن يكون لأنها ليست من أهل القتال، فلم يكن لها تصرف في الأمان، وتأويلهم في حديث أم هانئ، قالوا: لو كان تأمينها جائزاً على كل حال دون إذن الإمام؛ ما أراد عليّ قتل من أمتته، وهو قد حرَّم بتأمينها دمه. قالوا: ولو كان كذلك؛ لقال رسول الله ﷺ في الجواب عن ذلك قولاً مُستقلاًّ يعمُّ أمان النساء، وإنما جابوا على الخصوص في ذلك، إنما قال: «قد أجزأنا من أجرت، وأمثاً من أمتي»، فهو دليل على أن أمان المرأة موقوفٌ على إجازة الإمام أو رده، وذلك من تأويلهم واستدلالهم ضعيف، لا يُقدَّم بمثله على ردِّ الأخبار الثابتة. وأيضاً، فيقال في الردِّ على ما أولوه من حديث أم هانئ:

أما عليّ -رضي الله عنه-، فيحمل على أنه لم يكن يُعَدُّ عِلِمَ الحكم في ذلك حتى علّمه رسول الله ﷺ، الذي بعثه الله مبيّناً ومعلِّماً للناس أجمعين.

وأما قوله ﷺ: «قد أجزأنا من أجرت، وأمثاً من أمتي»، ولم يقل قولاً يعمُّ أمان جميع النساء، فهذا لا يلزم؛ لأن في غير هذا الحديث ما يدلُّ عليه، وأما هنا

= (٥٣)، وعبد الرزاق (٢٢٣/٥) رقم ٩٤٢٧، والطائلي (١/٢٤٠- منحة العبد)، وسعيد بن منصور (٢٥١/٢) رقم ٦٦١١، وابن المنذر في «الأوسط» (١/٦١١) رقم ٦٦٦٨، والبيهقي (٩٥/٨)، وفي «معركة السنن والآثار» (١٣) رقم ١٨١١٥، وهو صحيح.

(١) في «جامعه» في كتاب السير (باب ما جاء في أمان العبد والبراءة) (رقم ١٥٧٩).

وأخرج نحوه ابن أبي شيبة (٤٥٥/١٢)، أحمد (٣١٥/٢)، وابن عدي في «الكامل» (٢/٢٠٨٨)، والحاكم (١٤١/٢)، والبيهقي (٩٤/٩)، وابن عبد البر في «الاستبصار» (٩/١٠٤) رقم ٩٥٠٨.

ولفظ أحمد: فيجبر على أمي أدناهم.

وقال الترمذي: حسن غريب. وسألت محمداً (يعني: البخاري) فقال: هذا حديث صحيح.

وانظر: «صحيح سنن الترمذي» لشيخنا الألباني -رحمه الله تعالى-.

فيحتمل أن يكون النبي ﷺ قصد تأنيبها بما لها في تخصيص الخطاب بذلك من اللطف بعد الطأري عليها من الاستحقاق لتأنيبها، وكان ﷺ بالمؤمنين رؤوفاً رحيماً، والقاطع في هذا قوله ﷺ: «فئة المسلمين واحدة، يسعى بها أدناهم»<sup>(١)</sup>، وغير ذلك من الآثار الثابتة في الباب.

### فصل

وأما العبد، فذهب مالك، والشافعي، وأصحابهما، والثوري، والأوزاعي، والليث، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور، وداود إلى جواز تأنيبه كالحرم<sup>(٢)</sup>، وقال أبو

(١) مضى قريباً من حديث علي -رضي الله عنه-، وهذا قطعة منه.

(٢) انظر في مذهب المالكية: «الكافي» (٤٠٤/١)، «الزوائد والزيادات» (٨٠/٣)، «المعونة» (٦٢٣/١)، «التلخيص» (٢٤٤/١)، «الترغيب» (٣٦١/٤)، «المودعة» (٤٠١-٤٠٠/١)، «عقد الجواهر» (٤٧٩/١)، «تهذيب المسالك فيصرة مذهب الإمام مالك» (٥٧٩/٣)، «الشرح الصغير» (١٧٢/٢)، «الذخيرة» (٤٤٤/٣)، «أسهل الممارك» (١٧/٢)، «حاشية العدوي» (٨/٢).

وقال القاضي عبدالوهاب في «عيون المجالس» (٧٠٨/٢) المسألة رقم ٤٦٢: «ولم أجد لمالك -رحمه الله- نصاً في أمان العبد المشرک.

وانظر في مذهب الشافعية: «الأم» (٣٢٩/٤)، «المهذب» (٢٣٦/٢)، «الوجيزة» (٢/١٩٤)، «التبيين» (٢٣٣)، «روضة الطالبين» (٢٧٩/١٠)، «المنهاج» (١٣٨)، «الحاوي الكبير» (١٨/٢٢٥)، «معني المحتاج» (٢٣٧/٤)، «حلية العلماء» (٦٥٢/٧)، «مختصر الخلافات» للبيهقي (٤٩/٢) المسألة رقم ٣١٥، «رحمة الأئمة» (١٦٣/٢).

وانظر في مذهب الحنابلة: «المنهاج» (٧٦-٧٥/١٣)، «المقنع» لابن الينا (١١٦٨-١١٦٩)، «شرح الزركشي» (٤٨٤/٦)، «المحرر» (١٨٠/٢)، «الإصناف» (٢٠٣/٤)، «دروس المسائل الخلافية» للمكبري (٧٠٥/٥).

وقال الليث: أرى أن يجاز جواره، أو رُدُّ إلى مأمته.

ونقل ابن أبي شيبة القيراني في «الزوائد» (٨٠/٣)، عن الليث قوله: إذا أثن العبد رجلاً من العدو، فليده إلى مأمته.

وانظر لسائر مذاهب المذكورين: «اختلاف الفقهاء» (٣٠) للطبري، «الأوسط» لابن المنذر (٢٥٩/١١)، «الاستبصار» (٨٩/١٤) لابن عبدباري، «تفسير القرطبي» (٧٦/٨)، «عمدة القاري» (١٥/٥).

حنيفة: أمانه غير جائز، إلا أن يكون العبد فيمن يقاتل، وهو قول أبي يوسف، وخالفهما محمد بن الحسن، فقال بقول الجماعة<sup>(١)</sup>، ويحكمي مثل قول أبي حنيفة

٢٣ = «فقه الإمام أبي ثور» (٧٩١)، «موسوعة فقه سفيان الثوري» (١٨٢).

(١) انظر: «مدرج السير الكبير» (٢٥٦، ٢٥٥/١)، «الاختيار» (٧٩٢/٣)، «القدر» (ص ١١٤)، «اللباب» (١٦١/٤)، «فتح القدير» (٤٦٥/٥)، «مختصر الطحاوي» (ص ٢٩٢)، «المبسوط» (١٠/٢٦)، «فتحة الفقهاء» (٢٦٩/٣)، «الهناية» (٤٢٢/٢)، «الدر المختار» (١٣٥/٤) - مع حاشية ابن عابدين.

وقال ابن عبدباري في «الاستبصار» (٨٩/١٤): «واختلف على أبي يوسف في ذلك، وقال محمد ابن الحسن: يجوز أمانه، وإن لم يقاتل.

ويقول أبي حنيفة قال سحنون: انظر: «المتن» (١٧٣/٣، ١٧٣/٧).

وطيل الحنفية: أن الأمان من القتال، والعبد المحجور عليه لا يملك القتال، فكذلك لا يملك الأمان.

وانظر: «دروس المسائل» للزمخشري (ص ٣١٥ المسألة رقم ٢٤٣).

وذكره أبو بكر ابن المنذر في «الأوسط» (٢٦٠-٢٥٩/١١) قال: «أبي حنيفة وأبي يوسف، قال: «قال: وأما الأجير، أو الركيل، وإن لم يقاتل، وإن كان أحراراً، فإمانهم جائز، قاتلوا أو لم يقاتلوا.

ثم قال: «والإمام لهم إذا كانوا يجيرون أمان الأجير، وإن لم يقاتل، وكان في خدمة صاحبه، أن

يكون كذلك أمان العبد ياتزم، وإن لم يقاتل، وإن كان المعنى في العبد أن يقاتل، فالأجير الذي لم يقاتل: لم يحوِّ أمانه». قال: «ويظهر خبر رسول الله ﷺ، فنقله، وهو قوله: «يسعى بدمعتهم أدناهم» وقوله: «يجير عليهم أدناهم»، وليس في شيء من الأخبار: قاتل أو لم يقاتل، وكذلك لما أجاز عمر ابن الخطاب أمان العبد المسلم، لم يذكر قاتل أو لم يقاتل، ولو كان ين ذلك فرقاً لذكره، وهم (أي: الحنفية) قد يجيزون أمان المرأة، وإن لم يقاتل، وأمان الرجل المريض والجبان، وإن لم يقاتلوا، وتولهم خارج عن ظاهر الأخبار مخالفاً لها، والله أعلم.

قلت: وأثر عمر، أخرجه عبدالرزاق (٢٢٢/٥) - ٢٢٣ رقم ٩٤٠٢، وابن أبي شيبة (٦٨٩/٧) -

ط. دار الفكر)، وسعيد بن منصور (٢٧٥/٢)، وفي «معركة السنن والآثار» (١٣) رقم ١٨١٠٨، وابن المنذر في

(٢٧٠)، والبيهقي (٩٤/٩)، وفي «معركة السنن والآثار» (١٣) رقم ٢٤٣، وابن المنذر في

(٢٧٠)، وابن الجوزي في «التحقيق» (١٠/١٧٠) رقم ٢٥٩٩، وأبو عبيد في «الأصول» (ص ٢٤٣) رقم ٥٠١، ٥٠٠،

وهذا لفظ سعيد بن منصور، قال: حاصراً حصناً على عهد عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-، فرمى عبداً

مئاً بسهم فيه أمان، فخرجوا، فقالوا: ما أخرجكم؟ فقالوا: أمتنونا، قلنا: ما ذاك إلا عبداً، ولا نبيز =

عن سحنون من أصحاب مالك<sup>(١)</sup>.

فالحجة فيما ذهب إليه الجمهور من جواز تأمين العبد: عموم آي القرآن في إيجاب الوفاء وتحريم الخيانة، وقوله ﷺ: «فُتمة المسلمين واحدة، يسعى بها أدناهم»، فمن أخفر مسلماً؛ فعليه لعنة الله، فالعبد المسلم داخل في ذلك من غير إشكال، ووجه المنع عند من لم يُجزَّأه قال الباجي<sup>(٢)</sup>: إنه محجور عليه، فلم يُجزَّأ تأمينه، كالطفل، والذي لا يُعقل، وتعامه أن يُقال: فإذا أذن له فقاتل ارتفع المانع؛ فجاز، وهذا كله ضعيف جداً.

### فصل

وأما الصبي، فلا وجه للقول بتأمينه، وإن عقل الأمان؛ لأنه غير مخاطب بأفعاله، وأقواله غير معتبرة<sup>(٣)</sup>.

= أمره، فقالوا: ما تعرف العبد منكم من الحر، فكبتا إلى عمر -رضي الله عنه- نسأله عن ذلك، فكتب: إن العبد رجل من المسلمين، ذمته ذمتكم. وذكره الحافظ في «التلخيص الحبير» (٢١١/٤) رقم (١٩١٠) وعزاه للبيهقي بسنن صحيح. وقال ابن عبد البر في «الاستنكار» (٨٩/١٤): «وعن عمر من طرق أنه أجاز أمان العبد، ولا خلاف في ذلك بين السلف إلا ما خرج مخرج الشذوذه». وانظر: «فتح الباري» (٢٧٥/٦).

(١) منذهب سحنون: إذا اشترى -أي: المسلمين- على فتحه -أي: حصن المشركين- قاهرين له، فلا يُعقل قول العبد بعد أن صاروا بأيدي المسلمين، ولا قول لهم. وكذلك لو قال ذلك رجل حرّ مسلم حتى يثبت ذلك برجلين: أن العبد أو الحرّ اشتم، فيكون الإمام المقدم في إجازة ذلك أو ردّه. وانظر: «التوادر والزيادات» (٨٠/٣).

ونقل ابن شاس في «عقد الجواهر» (٤٩٧/٨) عنه: أنه قيد أمان العبد بإذن سيده. وقال أيضاً: «وإذا عمن من عيسى -وهو ربيب الإمام مالك ومن أصحابه- أنه لا يصح أمان العبد».

(٢) في «المتقى» (١٧٣/٣)، وذكره توجيهاً لرؤية معين بن عيسى عن مالك أنه قال: لا يصح أمان العبد. قال معين: وما سمعت فيه شيئاً.

(٣) قال ابن المنذر في «الأوسط» (٢٦٣/١١) رقم (١٩٢٢): «وأجمع كل من نحفظ عنه من =

وقد روي عن ابن القاسم جواز تأمينه إذا عقل الأمان، وعن سحنون قال: إن أجازته الإمام في المقاتلة جاز تأمينه<sup>(١)</sup>، وكل ذلك بعيداً لأصل له، ولو جاز مثل

= أهل العلم أن أمان الصبي غير جائز. ومن سخطت عنه ذلك: سفیان الثوري، والأوزاعي، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأصحاب الرأي.

وقال في كتابه «الإجماع» (رقم ٢٤٨): «وأجمعوا على أن أمان الصبي غير جائز».

ونقله الإجماع في نظر: قال ابن قدامة في «المغني» (٧٧/٣ ط. -ج: ٢): «فأما الصبي والمميز، فقال ابن حامد: فيه روايتان: إحداهما: لا يصح أمانه، وهو قول: أبي حنيفة، والشافعي؛ لأنه غير مكلف، ولا يلزمه بقوله حكم، فلا يلزم غيره، كالمجنون. والثانية: يصح أمانه، وهو قول: مالك. وقال أبو بكر: يصح أمانه، رواية واحدة. وحمل رواية المنع على غير المميز، واحتج بعموم الحديث: لأنه مسلم مميز، فصح أمانه، كالبالغ، وفارق المجنون، فإنه لا قول له أصلاً، أه كلامه. وقوله: بعموم الحديث، أي حديث: فُتمة المسلمين واحدة...».

وقال في موطن آخر: ولا يصح أمان مجنون ولا طفل؛ لأن كلامه غير معتبر، ولا يثبت به حكم. فكلام ابن المنذر يشعر بأن أمان الصبي غير المميز؛ غير جائز، وأما المميز ففيه الخلاف المتقول آنفاً، وكلام ابن حجر في «الفتح» (٢١٠/٦) فيه التفرقة بين المراجع وغيره.

فمذهب المالكية والحنابلة: أنه يصح أمانه، إذا كان عقل.

وانظر في مذهب المالكية -على سبيل المثال-: «التوادر والزيادات» (٧٨/٣)، «الذخيرة» (٣/٤٤٤)، «الكافي» (٤٦٩/١)، «عقد الجواهر» (٤٧٩/١)، «حاشية الدسوقي على الشرح الكبير» (٢/١٨٥)، «تقريبات الشيخ محمد عليش المالكي بهامش الحاشية، «حاشية المدوي» (٨٠/٢).

وانظر: «حلية العلماء» (٦٥٢/٧).

وفي مذهب الحنابلة، نظر: «المغني» (٧٧/١٣)، «شرح الزركشي» (٤٨٨/٦)، «الإيضاح» (٤/٢٠٣)، «الهداية» (١١٦/١)، «الكافي» (٣٣١/٣)، «المغني» (٥١٦/١)، «الترغيع» (٢٤٧/٦)، «المدعي» (٣٢٨٩/٣)، «شرح المنها» (١٢٢/٢)، «كشف القناع» (٩٦/٣)، «مطلب أولي الشهي» (٥٧٧/٢).

أما عند الحنفية والشافعية: لا يصح أمانه، ما لم يكن بالغاً.

انظر في مذهب الحنفية: «مختصر الطحاوي» (٢٩٢)، «مفتحة الفقهاء» (٢٩٦/٣)، «الهداية شرح بداية المتبدي» (٤٢٢/٢).

وفي مذهب الشافعية: «الألم» (٣٠٢/٤)، «مختصر المزني» (ص ٢٧٢)، «روضة الطالبين» (٤٧٢/٧)، «الهاروي الكبير» (٢٢٦/١٨)، «التذكرة في الفقه الشافعي» (ص ١٥٥).

(١) انظر: «عقد الجواهر» (٤٨٠/١)، «المعونة» (٦٢٤/٤)، «المدونة» (٤٤٠/١)، «التوادر =

هذا لجاز أمان المجنون، لكن الأولى في تأمين الصبي إن نزل عليه الحربي يُظَنُّه عاملاً عند المسلمين أن ينظر فيه الإمام، فإن رأى إجازته وألّا ردّه إلى أمانه، وكذلك كل تأمين وقع فيه غلط على المسلمين، أو فساد في العقد، أو كان ممن لا يجوز تأمينه، فإذا فسخ ذلك، ردّ الحربي إلى أمانه، ولا يُغتال؛ للعلة التي نذكرها بعد - إن شاء الله -، في صفة التامين، ووجوب الوفاء به.

### فصل

الدّعي يكون مع المسلمين، فيجبر مشركاً؛ فذلك باطلٌ لا حكم له، لأن التامين الذي يلزم المسلمين الوفاء به؛ هو: ما عقده، أو عقده واحدٌ منهم؛ يدل على ذلك ظواهر الكتاب والسنة، ومن جهة النظر أنه كافر، غير مأمون في الدّين، ولا ناصح لجماعة المسلمين، فلم يلزمهم تأمينه، كالحربي. وأما قوله: «دعة المسلمين واحدة، يسعى بها أدناهم، فمن أخضر مسلماً فعليه لعنة الله»، فهو كالتصّ أن ذلك لا مدخل فيه لكافر، وإيضاً فهو مما لا خلاف فيه، إلا شيء وقع لقوم لما خشوا بعض الأمر، فخرجوا منه. حكى ابن المنذر: قال إسماعيل بن عياش: سمعت أشياخنا يقولون: لا جوار للصبي، والمعاهد، فإن أجاروا فالإمام مخيرٌ، فإن أحب أمضى جوارهم، وإن أحب ردّه، فإن أمضاه فهو ماضٍ، وإن لم يعضه، يعني: ردّه إلى أمانه.

قال ابن المنذر: وقد رويناه عن الأوزاعي أنه قال: إن كان غزاً مع المسلمين، فإن شاء الإمام أجاره، وإن شاء ردّه إلى أمانته<sup>(١)</sup>. وفي كتب المالكية<sup>(٢)</sup>، عن ابن

والزيادات (٨٠/٣).

(١) كلامه هذا، والكلام السابق في كتابه: «الأوسط» (٢٦٣/١١).

وانظر: «الأمم» للشافعي (٣٠٢/٤)، و«عدة القاري» (٩٣/١٥)، و«الفتح» (١٧٢/٦)، و«نيل طوطا» (٢٥/٨)، و«هقه الإمام الأوزاعي» للدكتور عبدالله الجبوري (٤١١/٢).

(٢) انظر: «الوارد والزيادات» (٨١/٣)، «الذخيرة» (٤٤٣-٤٤٥)، «الكافي» (٤٦٩/١).

القاسم، في الحربي ينزل على أمان الدّعي، يقول: ظننت أنه مسلمٌ، فقال مرّةً: لا سبيل إليه، وأمره إلى الإمام، إن أحب أتم له عهده، وإلا ردّه إلى أمانه، وقال مرّةً: لا أمان له، وهو فنيّ للمسلمين، علم أنه ذمي أو لم يعلم، ولم يعذره هو ولا غيره من أصحاب مالك إذا علم أنه ذمي، وقال: ظننت أن له جواراً لموضع ذمتكم، قالوا: لا أمان له، وقد صار فنيّاً<sup>(١)</sup>، ورأى اللّخمي ذلك مشكلاً، قال: يرُدُّ إلى أمانه - أيضاً -.

### \* مسألة:

اختلفوا فيما به يثبت تأمين من زعم من المسلمين أنه أشن مشركاً؛ فقال الأوزاعي<sup>(٢)</sup>: إذا قال رجلٌ من المسلمين: إني قد أمنتهم؛ جاز أمانه عليهم، فإن رسول الله ﷺ قال: «يعقد عليهم أدناهم»، ولم يقل: إن جاء على ذلك بيينة؛ وإلا؛ فلا أمان له؛ لأنه أخبر عن نفسه.

وإليه ذهب من أصحاب مالك: ابن القاسم وغيره<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو حنيفة<sup>(٤)</sup>: إذا صاروا في الغنمية وقال رجل: قد كنت أمنتهم قبل أن يؤخذوا، لم يصدق على ذلك، كأنه يريد: من حيث تعلق حتى أهل الغنمية بهم، فلم يكن اعترافه عاملاً عليهم، ومُتْلَفٌ ما وجب لهم، وإليه ذهب سحنون، وقال الشافعي<sup>(٥)</sup>: يقبل قوله قبل أن يصيروا في أيدي المسلمين، فإن صاروا في

(١) وقال ابن يونس - من المالكية - وهو ضعيف - أي: هذا القول الأخير -، قال: والأشهر: ردّه إلى أمانهم في هذا كَلِّ.

وقد ع ابن سحنون بإجازة أمير الجيش للدّعي بالأمان. انظر: «الذخيرة» (٤٤٤/٣).

وقال ابن شاس في «الجواهر» (٤٨٠/١): وقيل في الكافر: يصح أمانه؛ لأن له ذمة، فكان تابعاً للمسلمين. ونقله عنه العراقي في «الذخيرة». وهذا القول ضعيفٌ عندهم، وقد نقله بصيغة التبريض.

(٢) نقل ذلك عنه الشافعي في «الأمم» (٣١٧/٧)، ومسبوق في «الرد على سير الأوزاعي» (٦٣)، وابن جرير في «اختلاف الفقهاء» (٤٢). وانظر: «هقه الإمام الأوزاعي» (٤١٢/٢).

(٣) انظر: «الذخيرة» (٤٤٥/٣)، «الوارد والزيادات» (١٢٨/٣)، «الخرشي» (١١٣/٣).

(٤) انظر: «بدائع الصنائع» (١٠٧/٧)، «الفتاوى الهندية» (١٩٨/٢).

(٥) انظر: «الحاوي الكبير» (١٩٩/١٤)، «روضة الطالبين» (٤٢٧/٢).

=

أيدي المسلمين؛ لم تقبل شهادة الرجل على فعل نفسه، ولكن إن قام شاهداً على أن أحداً من المسلمين أثنهم قبل أن يصيروا أسرى؛ فهم آمنون أحرار، قال: وإذا أبطلنا شهادة الذي أثنهم، فحقه منهم باطل، لا يكون له أن يملكه، وقد زعم أن لا ملك له عليه<sup>(١)</sup>.

#### فصل: في صفة التأمين وما به يقع من قول أو عمل

قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ [آل عمران: ٥٠]، وقال -سبحانه-: ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ. وَاللَّهُ يَفْصِي بِالْحَقِّ﴾ [غافر: ١٩-٢٠].

وعن أبي وائل قال: كتب إلي عمر بن الخطاب فقال: «وإذا لقي الرجل الرجل فقال: مَنَّمَن؟ فقد أثنه، وإذا قال: لا تخف؛ فقد أثنه، وإذا قال: لا تذهل، فقد أثنه، إن الله يعلم الأسنة»<sup>(٢)</sup>.

= ومذهب الحنابلة في ذلك، أنه إذا وجد الأمان من أحد المسلمين لكافر بعد الأسر: صح أمانه. واستدلوا بقصة أبي موسى الأشعري لما فتح مدينة (بُستَر) أخذ (الهرمزان) فألقفه إلى عمر، فقال عمر: لا بأس عليك، ثم هم بقتله. فقال له أنس: ليس لك ذلك، هذا وقد أمته، فتركه. قالوا: هذا أماناً بعد الأسر.

قلت: هذه القصة أخرجه: سعيد بن منصور (٢٩٥/٢) رقم ٢٦٧٠، وابن أبي شيبة (١٢/٤٥٧-٤٥٨) رقم ١٥٢٤٩، والبيهقي في «الكبرى» (٩٦/٩)، وأبو عبيد في «كتاب الأموال» (ص ١٢٢) رقم ٣٠٤، وابن المنذر في «الأوسط» (١١/٢٦٥) رقم ٦٦٧١. والقصة صحيحة. وانظر: «المغني» (١٣/٧٧-٧٨)، «المغني» لابن قدامة (١/٥١٦).

(١) الكلام السابق -برمته- في كتاب «الأوسط» لابن المنذر (١١/٢٧٤) باب: ذكر الشهادة على الأمان.

(٢) علقه البخاري في كتاب الجزية والمواعدة (باب إذا قالوا: صبياناً ولم يحسنوا أسلحتنا) (٦/٢٧٤- «الفتح»). وذكره مختصراً دون قوله: «وإذا قال: لا تذهل، فقد أثنه».

ووصله عبدالرزاق (٥/٢١٩-٢٢٠) رقم ٩٤٢٩، وابن أبي شيبة (١٢/٤٥٨-٤٥٩) رقم ١٥٢٤٤، وسعيد بن منصور (٢/٢٧١) رقم ٢٥٩٩، والبيهقي (٩٦/٩) كلهم من طريق الأعمش، =

قبل: معنى مَنَّمَن -بالفارسية-: لا تخف، وكذلك: لا تذهل -بالقبطية- بمعنى: لا تخف.

وروي ابن المنذر<sup>(١)</sup> مستنداً إلى عمر بن الخطاب أنه قال: «والله لو أن أحداًكم أشار بأصبعه إلى السماء إلى مشرك، فنزل إليه ذلك، فقتله؛ فقتله به».

وروي عبدالملك بن حبيب: حدثني الأوسي وعلي بن سعيد، عن إسماعيل ابن عياش، عن الأحرص بن حكيم، أن عمر بن الخطاب كتب: «أما بعد؛ فإن أشار رجل إلى عدوه بيده إلى السماء، فقال: والله لن نزلت لأقتلك، فنزل على ذلك فلا يقتله، فإنما نزل حين أشار بيده إلى السماء، وذلك عهده»<sup>(٢)</sup>.

= عن أبي وائل شقيق بن سلمة، عن عمر.

وكلمة: (مترس): يفتح الميم وتشديد الشدة وإسكان الراء بعدها مهملة.

ووقع في موطأ مالك (رقم ٥١٩ - رواية يحيى الليثي - ط. دار إحياء التراث العربي): مطرس. بالطاء، بدل المشدة، قال ابن قرقول في «مطالع الأنوار» (ق ٣١١): «هي كلمة أصحمية». ونقله عنه الحافظ في «فتح الباري» (٦/٢٧٥)، ثم قال: والظاهر أن الرواي فحَم المشدة، فصارت تشبه الطاء، كما يقع عند كثير من الأندلسيين.

(١) في كتابه «الأوسط» (١١/٢٦٤) من طريق سعيد بن منصور، عن أبي عروانة، عن عمر بن أبي سلمة، عن أبيه، قال: قال عمر: فذكره. وهو في «مسن سعيد بن منصور» (٢/٢٧٠) رقم ٢٥٩٧.

وروي مالك (رقم ٥١٩ - رواية يحيى الليثي) نحوه، عن رجل بهيم. وقال يحيى: سمعت الكأكا يقول: ليس هذا الحديث بالمجتمع، وليس عليه العمل. أ. هـ. يعني: قل المسلم بالمشرك.

وذكره الحافظ في «التلخيص» (٢/١٢١)، وعزاه لابن أبي شيبة من طريق مجاهد عن عمر. وسكت عليه.

(٢) أخرجه عبدالرزاق (٥/٢٢٢) رقم ٩٤٠١، وسعيد بن منصور (٢/٢٧٠) رقم ٢٥٩٨ (مسند حديث موسى بن عبيدة الزيدني، عن طلحة بن كزيب الخزازي، عن عمر -رضي الله عنه- وموسى بن عبيدة: ضعيف. قاله الحافظ في «التقريب» (١٩٨٩).

والأحرص بن حكيم هو ابن عمير النعسي المحمصي. قال الحافظ في «التقريب» (٢٩٠): ضعيف الحفظ.

وقال مالك والشافعي وغيرهما: الإشارة بالأمان أمان.

قال ابن المنذر<sup>(١)</sup> في الإشارة التي فُهِمَ الأمان: إنما تقوم مقام الكلام، استدلالاً بأن النبي ﷺ قد أشار إلى الذين كانوا خلفه في الصلاة بالعود فقطعوا. وقال عن الشافعي<sup>(٢)</sup> في الذي يشير: «إذا قال: لم أؤمنهم بها، فالقول قوله، وإن مات قبل أن يقول شيئاً، فليسوا بآمنين إلا أن يُحْدِثَ<sup>(٣)</sup> لهم الوالي أماناً، وعلى الوالي إذا مات قبل أن يُبَيِّنَ، أو قال -وهو حي-: لم أؤمنهم، أن يردهم إلى أماكنهم وينبذ إليهم».

وقال الأوزاعي: إذا قال له: قف، أو قُم، أو ألق سلاحك، ونحو هذا بلسانه، أو بالعربية، فلا قتل عليه، ويُباع، إلا أن يدعي الأمان، ويقول: إنما رجعتُ أو وقفتُ لذلك، فهو آمن، وقال في رجلٍ قال للعلي، وهو في حصنه: اخرج، فخرج، قال: لا يعرض له، وقال: أجز كل شيء يرى العلي أنه أمان فهو أمان، ونحوه يقول إسحاق. وأصحاب الرأي يقولون: من قال لحربي: أنت آمن، أو: لا بأس عليك، أو قال له -بالفارسية-: مَتَرَس، أو: قد أمنت، فهو آمن في ذلك كله<sup>(٤)</sup>.

(١) في كتابه «الأوسطه» (١/١١٦٤).

(٢) في كتابه «الأم» في كتاب سير الواقدي (باب في الأمان) (٣٠٢/٤-ط. دار الفكري).

وسئل مالك عن الإشارة بالأمان، أي بمنزلة الكلام؟ قال: نعم. انظر: «الموطأ» (تحت رقم ٥١٩-ط. دار إحياء التراث العربي).

وانظر في فقه المالكية: «عقد الجواهر المشينة» (٨١٠)، «الذخيرة» (٣/٤٤٤، ٤٤٥-٤٤٦)، «النوادر والزيادات» (٣/٧٥)، «الشرح للصفير» (٢/١٧٣)، «المنتقى» (٣/١٧٢، ١٧٤)، «حاشية العلوي» (٨/٢).

وانظر في فقه الشافعية: «روضة الطالبين» (١٠/٢٧٩)، «معني المحتاج» (٤/٢٣٨، ٢٣٩).

(٣) كتب النابغ بعد كلمة «الشافعي» في الهامش: «هذا في الأصل كلمة ... كلمة لا أدري ما هي».

(٤) في مطبوع كل من «الأم» و«الأوسطه»: «يجب».

(٥) انظر: «شرح السير الكبير» (١/١٩٩، ٢٥٠-١٣/٦٤)، «الأوسطه» لابن المنذر (١/١١٠/٢٦٦)، «اختلاف الفقهاء» (ص ٣٨، ٣٩) للطبري، «فقه الإمام الأوزاعي» (٢/٤١٥-٤١٦)، وهذا =

فإذا تقرر من مستند الشرع وأقوال العلماء في ملاحظة ثبوت الأمان: مراعاة ما دلَّ عليه من قول أو إشارة أو استعثار، فاقول: كل لفظ على أي لغة كان، واصطلاح حدث، أو كتابة بأي خطٍ في مثل ذلك، مما اصطُح على، أو إشارة ورمز ونحو ذلك مما يُفْهَم بمثل، يُشِيرُ به المسلم الحربي أماناً، أو يستشعر منه الحربي الأمان، سواء أَرَادَهُ المسلم أو لا، فهو أمانٌ في الحال، مما وافق ما قصده المسلم من ذلك، ولم يكن فيه وجه من وجوه الفساد، ويجب إفضاؤه والوفاء به إلى غايته، وما لم يكن مراده منه التامين، إلا أن الحربي نزل على ذلك مُستشعراً فيه أماناً، وجب فيه ردُّ الحربي إلى مأمته، ثم يعود الأمر معه على أوله، ولا يحل اغتياله على هذا الوجه بحال، والدليل على صحة هذا الحد: أن ما كان من الأقوال المتعارفة في ذلك، فلزومه مما لا إشكال فيه، وكذلك على كل لغة؛ لأن ذلك لا يلزم في اللسان العربي لخاصية أنه عربي، لكن من حيث هو وُضِعَ في التخاطب لإفهام الأمان، فكذلك سائر اللسان<sup>(١)</sup>.

وأما الكتابة، وما يُجْزِي مجراها من الإشارة ونحوها، فكل ذلك من باب الاصطلاح والإفهام، لا فرق بينه وبين الكلام، والحكم في ذلك للمعنى والإفهام، لا لمجرد اللفظ، وفما ثبت من كتب رسول الله ﷺ إلى ملوك الكفر يدعوه إلى الإسلام، وإشارته -كما تقدم- لأصحابه في غير ما موضع، وإشارة التي رخصها اليهودي بالحجارة، فأشارت إليه ﷺ برأسها، وقد سألتها عن قاتلها: أن لا، حتى سألها الثالثة، فقالت: نعم؛ وأشارت برأسها؛ فقتله رسول الله ﷺ بين حجرين.

= ملهب النوري، حكاية عنه أحمد واستحسن فيما نقل الكوسج في مسائل أحمد وإسحاق (٢/١٧-١٦).

(١) هذا الكلام صحيح وقوي بناءً على ما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية في «القواعد النورانية»

(ص ١٣٢-١٣٥)، وغيره من أن كل اسم لم يكن له حد في اللغة ولا في الشرع، فالمرجع فيه إلى عرف الناس.



خرجه مسلم<sup>(١)</sup>.

كل ذلك دليل واضح وحجة بيّنة في إضفاء الشرع العمل على مفهوم ذلك كله، وأما لزوم ذلك، وإن لم يُردّ المسلم به الأمان إذا ظنّه الحربي أماناً؛ فلاه فعل ما يوهم الأمان، فكان سبباً لاطمئنان الحربي إليه، فثبت له بذلك حرمة الأمان، فأشأ أن يُضَيّ له ما ظنّ من ذلك، أو يُردّ إلى مأمته، ولا يهجم -بعد ظنه الأمان واطمئنانه إلى ذلك- على قتله أو أسر، قال الله -تعالى-: ﴿وَأَمَّا تَخَافُ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٍ فَاْنِذِرْ لَهُمْ عَلَى مَوَاقِعِهِمُ الْقِتَالَ﴾ [الأنفال: ٥٨]، فأمر الله -تعالى- أن يُعلموا برفض ما كانوا يعتقدونه من صيغة عهدهم وثبوت أمانهم، ولم يُبَحَّ اغتيالهم حتى يكونوا على بصيرة من أمرهم، وأخذ حذرهم، فكان ذلك أصلاً في كل مستشعرٍ من أهل الكفر أماناً من المسلمين؛ أماناً إليه، أو نزل عليه.

وأيضاً؛ فالذي يشير بما يشعر الأمان، أو يفعل ما يُستقرأ منه الأمان، وهو لا يريد، فله حالتان:

\* إما أن يكون لاهياً غير قاصد لإشعار التأمين؛ فهو وإن لم يلزم به التأمين مُطلقاً، فلم يخلُ عن شبهة؛ فهو سبب انبعاث الاطمئنان إليه، فعهدة ذلك على المسلم حيث سببه، لا على الحربي، فوجب أن يُزال ذلك بالردّ إلى مأمته.

\* وإما أن يكون فعل ذلك ذاكراً وهو لا يريد تأمينه حقيقة، وإنما يُريد أن يوهمه حتى يتمكن منه، فهذا هو عين الخيانة والغدر المحرم باتفاق، ولذلك توعّد في مثله عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- بما توعّد<sup>(٢)</sup>، ولا خلاف يعلم بين المسلمين في تحريم ذلك، ونحن نبين -إن شاء الله- وجه الفرق بين

(١) في «صححه» في كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات (باب ثبوت القصاص في القتل بالبحر وغيره...) (١٥) (١٦٧٢) من حديث أنس -رضي الله عنه-.

وأخرجه البخاري في عدة مواطن من «صححه» (الأرقام ٢٤١٣، ٢٧٤٦، ٢٧٩٥، ٢٨٧٦، ٢٨٧٧، ٢٨٨٤، ٢٨٨٥).

(٢) مضى تخريجه قريباً.

الخديعة الجائرة في الحرب، وما يُشكل من الأمان الذي لا تجوز الخديعة بمثله، ثم تُعقب ذلك بذكر مسائل عن الفقهاء في عوارض الأمان، يرجع عقدها وملاكها إلى الحدّ الذي ذكرناه بحول الله -تعالى-.

### فصل: في بيان ما يجوز من الخديعة في الحرب، والفرق

بينه وبين ما يكون له حكم الأمان

خرّج مسلم<sup>(١)</sup>، عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «الحرب خُدعة».

أبو داود<sup>(٢)</sup>، عن كعب بن مالك، أن رسول الله ﷺ كان إذا أراد غزوة ورى غيرها، وكان يقول: «الحرب خدعة».

البخاري<sup>(٣)</sup>، عن كعب بن مالك قال: كان رسول الله ﷺ قلماً يريد غزوة يغزوها إلا ورى بغيرها، حتى كانت تبوك، فغزاها رسول الله ﷺ في حرّ شديد، واستقبل سفراً بعيداً ومفراً، واستقبل غزو عدوٍ كثير؛ فجلى للمسلمين أمرهم ليتأهبوا أهبة عدوهم، وأخبرهم بوجهه الذي يريد.

فالخديعة والمكر في الحرب بطريق الإدارة والتدبير، من العمل المشهور، والسُّنة الثابتة، لكن ربما التبس على بعض من رأينا أحوال يظنها من باب الخديعة الجائرة في الحرب، وهي قد تكون مما يَتَضَعُّ الأمان الذي لا يسوغ أن يُخْفَر،

(١) في «صححه» في كتاب الجهاد والسير (باب جواز الخداع في الحرب) (١٧) (١٧٣٩).  
وأخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير (باب الحرب خدعة) (رقم ٣٣٣٠)، من حديث جابر -رضي الله عنه-.

(٢) في «سننه» في كتاب الجهاد (باب المكر في الحرب) (رقم ٢٦٣٧).  
وأخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير (باب من أراد غزوة فوَرى بغيرها، ومن أحب الخروج يوم الخميس) (رقم ٢٩٤٧، ٢٩٤٨ -غصراً).

(٣) أخرجه في كتاب المغازي (باب حديث كعب بن مالك، وقول الله -عز وجل-: «وَعَلَى الْكَاذِبِينَ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُظْلِمٌ» (رقم ٤٤١٨ -مطولاً جداً)، من حديث كعب بن مالك -رضي الله عنه-، الذي ذكر فيه قصة تخلفه عن الغزو.

فراينا أن نُنبّه على فَرْقٍ بينهما.

فَقول: إنه لما بُنيت وجوب الوفاء، وحظر الغدر، وتقرّر في حد الأمان الأوصاف المقيّدة في (فصل التأمين) قبل هذا، وُبت مع ذلك من قول النبي ﷺ في إباحة الخديعة في الحرب، وفعله في ذلك ما ذكرناه؛ اقتدح وتبين أن الخديعة المباحة: هي كل ما يرجع إلى إجادة النظر في تدبير غوامض الحرب، وإدارة الرأي فيه بما يوهّم العدو الإعراض عنه، أو الغفلة دونه، وما أشبه ذلك من التقديم بكل ما يقع به توهيم العدو، أو تلتصم فيه غرته، وإصابة الفرصة منه على وجو لا يوهّم الأمان، ولا يتضمّن الإشعار بالأنس إليه على حال، فيدخل في ذلك التورية والتبنيّت وتشتيت بينهم، ونصب الكمين، والاستطراد حال القتال؛ لانتهاز فرصة الكرّ، وما أشبه ذلك، مما يرجع الأمر فيه إلى ما حرّزناه، وليس من ذلك أن يظهر لهم أنه منهم، أو على دينهم، أو جاء لتصبحهم، فإذا وجد غفلة نال منهم، هذا داخل في باب الأمان؛ لأنّ العدو يستشعر منه المودة والموافقة، فيسكن إليه، فالإيهام عليه بمثل ذلك لا يجوز، وهو خيانة -كما تقدم-.

**ونكّة الفرق** أن اطمئنانه في هذا وأمثاله -مما قلنا- إنه يكون من باب الأمان-؛ إنما سبيله استشعار المسالمة والموافقة، فهو يستقيم إلى ما يعتقد فيه من الوفاء في ذلك؛ ثقة به، وبما أظهر إليه مما يدلّ عليه، فلم يؤت هذا من تقبّلي، بل من ختر الآخر فيما أظهر من الموافقة<sup>(١)</sup>، وارتكب من الخيانة، وفي أبواب المكر والخديعة إنما كان اطمئنانه لغفلة من نفسه، أو جهلي في استشعار الغفلة، والتقصير من الآخر، وما أشبه ذلك، مما ترجع العهدة فيه على سوء نظره، من غير خيانة تلحق الآخر في أمره، وهذا بين، والحمد لله.

ولنمثّل مسألة تكون بظاهرها من باب الأمان تارة، ومن المكيدة الجائز فعلها تارة، ولا فارق إلا اختلاف عوارض اطمئنان العدو على القانون الذي

(١) اثبتنا ناسخ الأصل (ابو خزيمة): «المزلفة»، وكلاهما صحيح المعنى.

ورسمناه؛ وذلك: لو أن رجلاً من المسلمين أبصر حربياً في جهة ما من بلاد العدو أو غيرها، فظواهر المسلم بإلقاء السلاح، وأقبل على جهة الحرب، مظهر له أنه رآه، فقصده مستسلماً أو مُستنبِئاً إليه، ونحو هذا، فاطمان الآخر إلى ذلك، حتى أصاب المسلم غرته، فهذا لا تجوز به الخديعة، وهو أمان، ولو أنه عندما رآه فعل -أيضاً- من إظهار الاستماتة، ووضع السلاح، والإقبال إلى جهة ذلك الحربي، مثل ما فعل في الأولى، إلا أنه فقط يظهر أنه غافل عن الحربي، ومعرض عن رؤيته بحيث لا يستشعر الحربي أنه رآه فقصده مسالماً، لكن يوهّم أنه ما شخّر بمكانه، وإن فعله ذلك فعل المستريح من حالة حمل السلاح، إذا أمن في موضع، ونحو ذلك، حتى اطمأن الحربي لما توهّم من غفلة عنه، لا لمودة استشعر<sup>(١)</sup> منه لكان هذا جائزاً، وهو تورية ومكيدة لا تتعلق بها خيانة، ولا للامان حُرمة، والله أعلم.

### فصل

فإن اعترض معترض على هذا الأصل بقتل كعب بن الأشرف، وظاهره جواز قتل من اطمأن إليه، بعد إظهار المسالمة والموافقة؛ كما خرج مسلم<sup>(٢)</sup>، عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «من لكعب بن الأشرف؛ فإنه قد آذى الله ورسوله؟». قال محمد بن مسلمة: يا رسول الله، أتحب أن أقتله؟ قال: «نعم». قال: ائذن لي فلاقتل، قال: «قل»، فاتاه، فقال له، وذكر ما بينهم، وقال: إن هذا الرجل قد أراد صدقة، ولقد عثنا، فلما سمع قال: وأيضاً والله لئمتك، قال: إنما قد اتبعناه الآن، ونكر أن ندعه حتى ننظر إلى أي شيء يصير أمره... الحديث. إلى قوله: فاستمكن من رأسه، ثم قال: دوتكم، قال: فقتلوه.

فلاهل العلم في ذلك أقوال؛ منها:

(١) أو: استشعرته منه.

(٢) في «صحيحه» في كتاب الجهاد والسير (باب قتل كعب بن الأشرف طاغوت اليهود)

(١٨٠١) (١١٩). وقد مضى.

أن قتل كعب بن الأشرف قد كان وجب -لما آذى الله ورسوله- وجوب الحدود التي لا تتنفع بالتأمين، بل يجب إقامتها بكلّ سبيل، ولهذا بُهِ عليه بقوله ﷺ: «فإنه قد آذى الله ورسوله»، ويقال: كان كعب -لعنه الله- ممن لهج بسب رسول الله ﷺ وهجائه، وفاعل ذلك يُقتل على كل حال، سواءً كان يُظهر الإسلام ويدّعيه، أو كان كافراً مستأثراً، لا يعصمه شيء من ذلك عن القتل، إلا أن يُبادر فيسلم إن كان كافراً<sup>(١)</sup>، ويُروى نحو هذا أو بعضه عن الطبري، وقيل: إنه نقض عهد النبي ﷺ وهجاء وسبه، وكان عاهد أن لا يُعين عليه أحداً، فجاءه مع أهل الحرب معيناً عليه، فوجب أن يُغتال كالحكم فيمن نقض وقاتل، وإليه ذهب المازري<sup>(٢)</sup>،

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الصارم السلول على شاتم الرسول» (٣/ ٧٦٨-٧٦٩ - تحقيق: الحلواني وشودري) في ذكره طرق الاستدلال على تحتم قتل الذمّي والمسلم الساب، في قوله ﷺ: «من لكعب بن الأشرف، فإنه قد آذى الله ورسوله؟»، قال:

«وقد كان معاهداً قبل ذلك، ثم هجا رسول الله ﷺ، وقتله الصحابة غيلة بأمر رسول الله ﷺ مع كونه قد آمنهم على دمه وماله؛ لاعتقاده بقاء العهد، ولأنهم جاؤوه محيً من قد آمنه، ولو كان كعب بمنزلة كافر محارب فقط لم يجز قتله إذا آمنهم كما تقدم؛ لأن الحرس إذا قتل له، أو عملت معه، ما يعتقد أنه أمان؛ صار له أمان، وكذلك كل من يجوز أمانه، فعلم أن هجاءه للنبي ﷺ وإذائه لله -تعالى- ورسوله؛ لا يتقدم معه أمان ولا عهد، وذلك دليل على أن قتله حدٌّ من الحدود؛ فقتل قاطع الطريق، إذ ذلك يقتل وإن أوبن كما يقتل الزاني والمرتد وإن أوبن، وكل حدٍّ وجب على الذمّي فإنه لا يسقط بالإسلام وفاقاً»<sup>١</sup>.

ومعلوم أن كعب بن الأشرف كان له هُدنة. قال السبكي في «السيف السلول على من سب الرسول» (ص ٢٩٤): «ومن ادعى أنه كان حربياً؛ فلا علم له، هذا متفق عليه بين أهل الشريعة. وانظر: «الأم» (٤/ ١٩٩) - كتاب الجزية).

وقال السهيلي: «في قصة كعب بن الأشرف قتل المعاهد إذا سب الشارع، خلافاً لأبي حنيفة»، لكن اعترض عليه الحافظ في «الفتح» (٣٤٠/ ٧) بأن كعب بن الأشرف كان محارباً، استدلالاً منه بتراجم البخاري، ويعارض هذا الاعتراض بما نقلناه من السبكي من اتفاق أهل السير على أنه كان موعداً.

(٢) انظر: «المعلم فوائد مسلم» (٢٩/ ٣) رقم ٨٤٨ المازري، «كمال المعلم» للغفاسي عياض (١٧٦/ ٦).

وقال: وقد أشكل قتله على هذه الصفة على بعضهم، ولم يعرف هذا الوجه. ويحتمل عندي أن يُقال: إنه مع ذلك أمرٌ خاص، وحُكْم من الله -تعالى- عدلٌ، أذن فيه -تعالى- لرسوله ﷺ، فهو خاصٌّ لا يتعدى إلى غيره، ومما يدل على هذا المذهب، ما وقع في الحديث من قوله: «أذن لي فلأقُل»، قال: «قُل»، فئاته، فقال: إن هذا الرجل قد أراد صدقةً، وقد عتأنا، ... إلى آخر قوله.

وهذا قولٌ له ظاهر الكفر<sup>(١)</sup>، ولا يحل لمسلم التلطف به، ولا الخديعة في الحرب مثله، إلا أن يأذن الله لأحدٍ بعينه، في شيءٍ بعينه، كما أذن لهذا على لسان رسوله ﷺ، فيكون خاصاً، ليس مما يتعدى بحال.

وروى ابن إسحاق في كتاب «المغازي»<sup>(٢)</sup> من قول علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- في قصيدة يذكر فيها إجلاله بني النضير، وقتل كعب بن الأشرف؛ ما يدل على أن قتله كان بوحي مخصوص، وذلك قوله:

ألستم تخافون أدنى العذاب وما آمن الله كالأخوف  
وإن تُصرعوا تحت أسياؤه كمصرع كعب بن الأشرف  
غداة رأى الله طغيانه وأعرض كالجمال الأجف  
فأنزل جبريلَ في قتله بوحي إلى عبده ملطّف  
فدس الرسول رسولاً له<sup>(٣)</sup> بأبيض ذي هُبّة مرفف  
وقد زعم ابن المنذر<sup>(٤)</sup> أن الذي يجوز أن يُقتل غرؤه؛ هو: من لا أمان بينه

(١) قال الإمام النووي في شرح مسلم (١٢/ ١٦٦): «هذا من التعريض الجائر، بل المستحب؛ لأن معناه في الباطن: أنه أذننا بأدب الشرع التي فيها تعبٌ، لكنه تعبٌ في مرضاة الله -تعالى-، فهو مجبورٌ لنا، والذي فهم المخاطب منه: العاء الذي ليس بمجرب». اه كلامه -رحمه الله-.

(٢) السُّنِّي كتاب: «البيداء والنبه والمغازي»، المعروف بـ«سير ابن إسحاق» (ص ٣٠٠ - تحقيق محمد حديد الله)، ولي جمع مؤنثٍ لشعر علي -رضي الله عنه- وفيه هذه الأبيات، يبر الله إتمامه ونشره.

(٣) كذا في الأصل والنسخ: «له»، وفي «المغازي»: «إليه».

(٤) لعنه في القسم المفقود من كتابه «الأوسط».

وبين صاحبه القاتل ولا عهد، وهذا صحيح. ورأى أن قتل كعب بن الأشرف من ذلك، وفي هذا نظر، والله أعلم.

وها نحن الآن ذاكرون من المسائل المنقولة عن مالك وغيره في (باب: متشابه الأمان، ومراعاة ما يُتَوَقَّس منه عند الإشكال) ما يَتَّبِعُ بها وبأضربها معتمدكم في البناء على ما أصَّناه.

### • مسائل من مُشكلات الأمان:

اختلف أصحاب مذهب مالك في الأسير من المسلمين في دار الحرب يكون مُحَلِّي: هل يجوز له أن يُدْثِرَ على ما يستطيع فيهم، من مال ونفس، ويهرب؟ قال ابن القاسم<sup>(١)</sup>: الذي كنا نحفظه من قول من نرضى -وأنا أشك أن يكون مالكا-، أنه إن كان أرسل على أمان، لم يحلَّ له أن يهرب، ولا أن يأخذ من أموالهم شيئاً، وإن أرسلوه على غير أمان، بمنزلة ما يملكون من الرقيق قوة عليه لا يخافونه؛ فليقتل وليأخذ ما شاء. فهذا التفريق من مالك -رحمه الله- لا يعدو القانون المتقدم، وهو مراعاة اطمئناتهم: هل هو تعويلٌ على ائتمانه والثقة به، فلا يجوز له مع ذلك فعل شيء مما ينافي بذلك؛ لأنه يكون خيانة، أو إنمّا يُتَوَقَّسُ يَقُوَّتُهُمْ عليه وضبطهم، فيكون حثيثاً: لا حرج عليه فيما فعل من ذلك كله؟

وعنه ثالثة قولُ ثانٍ، روى مطرف وابن الماجشون<sup>(٢)</sup> عن مالك: أن له أن يهرب وإن اطمقوه على وجه الائتمان له والطمأنينة إليه، ما لم يأخذوا على ذلك عهده.

وجه هذه الرواية: أنه رأى اطمئناتهم إليه، وائتمانهم عاملاً في أن لا يخونهم في شيء من ذم أو مالٍ، ولم يرَ ذلك عاملاً في الفرار بنفسه؛ لأنه واجب عليه، لا

(١) قوله في «البيان والتحصيل» (٢/ ٦٠٤): وهو من رواية عيسى عنه في «العتبية»، وكذا في «الترداد والزادات» (٣/ ٣١٨).

(٢) نقله في «الواضحة» عنهما، وانظر: «البيان والتحصيل» (٢/ ٦٠٤).

يحل له الإقامة مع الكفار، مع إمكان الفرار، وفيها قولُ ثانٍ للمخزومي<sup>(١)</sup> وابن الماجشون: أن له أن يهرب ويأخذ من أموالهم ما قدر عليه، ويقتل إن قدر، وإن امتنوه ووثقوا به واستحلفوه، فهو في فسحة من ذلك كله، ولا حث عليه في يمينه؛ لأن أصل امره الإكراه، فهذا القول منصوصٌ فيه على توجيهه -وهو مراعاة الإكراه- لأن الأسير مغلوب، لا يملك من أمره شيئاً، فهو مكروه لم يُعْطَ ذلك عن اختياره، والمكروه في سعةٍ مما أكره عليه، فذلك هو العلة عندهم في استباحة ما رآوه مباحاً له. فأما قولهم في إباحة الهروب له فظاهر؛ لأنه واجبٌ عليه أن لا يقيم معهم، ولا وفاء بمعصية، وأما إباحة ما وراء ذلك من أموالهم، ودماهم، بعد أن أخذوا عهده، واستحلفوه، فباطل، والوفاء عليه؛ واجب؛ لأنه لا ضرورة إلى ذلك، ولا حجة في أنه كالمكروه على إعطاء العهد<sup>(٢)</sup>.

خرج مسلم<sup>(٣)</sup> عن حذيفة بن اليمان قال: ما معني أن أشهد بدماء إلا أني خرجت أنا وأبي حُجِل<sup>(٤)</sup>. قال: فأخذنا كفار قريش، فقالوا: إنكم تريدون محمداً؟ فقلنا: ما نريده، ما نريد إلا المدينة، فأخذوا منّا عهد الله وميثاقه: لننصرفن إلى المدينة، ولا نقاتل معه، فأتينا رسول الله ﷺ فأخبرناه الخبر، فقال: «انصرفا، نفسي لهنّ بمعهدهن، ونستعين بالله عليهن». فهذا نصٌّ في لزوم الوفاء بالعهد في مثل ذلك، وإن لم يكن مختاراً.

قال الشافعي<sup>(٥)</sup>: «إذا أئتمناه فامانهم إياه: أمانٌ لهم منه، وليس أن يأخذناهم،

(١) في «المبسوطة»، أفاده ابن رشد في «البيان والتحصيل» (٢/ ٦٠٤).

(٢) انظر: «البيان والتحصيل» (٢/ ٥٩٢-٥٩٣، ٦٠٤)، «الترداد والزادات» (٣/ ٣١٨)، عقد الجواهر المتينة» (١/ ٤٨١)، «حاشية المدوني على الشرح الكبير» (٢/ ١٧٩).

(٣) في «صحيحه» في كتاب الجهاد والسير (باب الوفاء بالعهد) (٩٨/ ١٧٨٧).

(٤) ويقال: حُجِلَ. وهو والد حذيفة. المعروف ب: اليمان. انظر: «الاستيعاب» لابن عبد البر (٣٥١)، «الإصابة» (٢/ ٧٤-٧٥. دار الجليل)، وُضِطَّت في الأصل والمنسوخ: «حُجِلَ».

(٥) في «الأم» (٤/ ٢٩٢-٢٩٣. دار الفكر). وانظر: «مختصر الزني» (ص ٢٧٥)، «منهاج

الطالبيين» (٣/ ٢٨٣-٢٨٤)، «فروضة الطالبيين» (١٠/ ٢٨٢).

ولا يخونهم، فاما الهرب بنفسه: فله الهرب، وإن أفرق ليؤخذ، فله أن يدفع عن نفسه، وإن قتل الذي أدركه؛ لأنَّ طَلَبَهُ يُؤْخَذُ إحداثاً من الطالب غير الأمان، فيقتله إن شاء، ويأخذ ماله، ما لم يرجع عن طلبه». وهذا أرجح الأقوال في ذلك، للدلالة التي قدمنا، والله أعلم.

وقول أحمد بن حنبل في لزوم حكم الأمان في ذلك ووجوب الوفاء به كقول الشافعي<sup>(١)</sup>.

وقال أبو حنيفة<sup>(٢)</sup>: «إن قتل منهم، أو اخذ مالا أو رقيقاً فخرج بهم إلى دار الإسلام، ثم إن أهل الحرب استامنوا، أو صاروا ذمة»، قال: «ما كنت أرى عليهم». وكذلك قال في الرجل يدخل دار الحرب بأمان، فيغدر بهم ويقتل، ويأخذ من أموالهم.

وسئل في رجل مسلم اشترى منه شيئاً مما أتى به من ذلك، فقال: ذلك جائز. وعند الشافعي، وابن حنبل: يرُدُّ ذلك كله عليهم، وقاله الأوزاعي، وهو الصحيح كما تقدم في مثله.

### \* مسألة:

اختلاف أصحاب مذهب مالك في الحربي يأتي بغير أمان، فيُشر عليه في

(١) أي: في غير الهرب، ففي مدلب الحثالة: ليس له أن يهرب. وانظر: «المغني» (١٣/ ١٥٢)، «الإيضاح» (٢٠٩/٤).

وانظر: «عيون المجالس» (٧٤٣-٧٤٤). وعده العبارة عن أحمد في: «الأوسط» لابن المنذر (٢٩١/١١) المسألة رقم ١٩٤٨.

(٢) انظر: «الهداية» (٤٤٥/٢)، «شرح السير الكبير» (٢٣٣/٤)، وهذا بناءً على أصلهم أن: من أخذ مال غيره غصباً، صار ملكاً للذي غصبه واستولى عليه؛ لمصادفته مالاً غير معصوم، مع أن السرخسي قال في «المبسوط» (٩٦/١٠): «وأكره للسلم المستامن إليهم في دينه أن يغدر بهم؛ لأن الغدر حرام...».

وما بعد قول أبي حنيفة إلى آخر هذه المسألة برته في «الأوسط» لابن المنذر (٢٩٢/١١).

أرض الإسلام أو قتل أن يصل إليها، فيقول: جئنا إلى الإسلام، أو جئت أطلب الفداء أو التجارة، فقتل: لا يقبل قولهم بعد أن يؤخذوا؛ إذ لم يُظْهَرُوهُ قَبْلَ ذَلِكَ، ويكونون فينا للمسلمين، وهو قول أشهب، وقيل: يُقبل قولهم، أو يُردُّون إلى مأمَنهم، إلا أن يبيِّن كذبهم، وهو قول ابن القاسم، وقيل بالفرق بين أن يكونوا من أهل بلد يؤمُّون الاختلاف، لما ادَّعاه من الفداء أو التجارة أو الاستئمان، فهؤلاء يقبل قولهم، أو يردون إلى مأمَنهم، ولا يمكن ذلك؛ فهم فيء للمسلمين؛ قاله ابن حبيب، وعزاه إلى مالك<sup>(١)</sup>، ولم يختلفوا أنهم إن كانوا أظهرُوا ما ادَّعوا من ذلك قبل أن يؤخذوا، وقبل أن يصلوا إلى بلاد الإسلام؛ أنهم لا سبيل إليهم، ويقتل منهم ما ادَّعوا، ويردُّون إلى مأمَنهم، ففي كل هذه الأقوال مراعاة أعمال حكم الأمان فيما قصد إليه الحربي من الاطمئنان إلى المسلمين في عادتهم بالتأمين في مثل ذلك، وإن لم يكونوا قد قدموا إليه في خاصته بأمان معين؛ لأنهم كلهم رأوا ذلك لو عُلِمَ صدقه فيما ادَّعاه نافعاً له، وإنما سبب اختلافهم في هذه الأحوال كلها هو: هل يحملون على التصديق في دعواهم، -وقد عثر عليهم- أم لا؟

أما من يبيِّن صدقه: فإنه يحمل على حكم الأمان، ومن يبيِّن كذبه: كان على حكم الأسرى، ومن أشكل أمره: كان فيه الخلاف، وطلبت له شواهد الحال.

ولذلك قال مالك في «موطئه»<sup>(٢)</sup>: «فمن وُجد من العدو على ساحل البحر بأرض المسلمين، فزعموا أنهم تجار، وأن البحر لفظهم، ولا يعرف المسلمون تصديق ذلك، إلا أن مراكبهم تكسرت، أو عطشوا، فنزلوا بغير إذن المسلمين: أرى ذلك إلى الإمام»<sup>(٣)</sup>، يرى فيهم رأيه، ولا أرى لمن أخذهم فيهم خُمساً.

(١) انظر: «الملونة» (١١٠-١١٠/٢)، «البيان والتحصيل» (٦٠٧-٦٠٧/٢)، «النوادر والزيادات» (١٢٤-١٢٤/٣).

(٢) «الموطأ» في كتاب المهاد (باب ما لا يجب فيه الخس) (٤٥١/١) -٤٥٠- ع. محمد فؤاد عبدالباق، وانظر: «النوادر والزيادات» (١٣٠-١٣٠/٣).

(٣) في مطبوع «الموطأ»: «للإمام».

فجعل مالك النظر في ذلك والاجتهاد بحسب ما يظهر في أمرهم وحالهم إلى الإمام، فإن ظهر له ما يدل على صدقهم: قَبِلَ منهم، وردَّهم إلى مأمَنهم، وكل ذلك مراعاة لما نزلوا عليه، باعقاد الاطمئنان إلى المسلمين فيما جرت عليه عادتهم في الوفاء بمثلته، وإن لم يكن من المسلمين في ذلك إلى هؤلاء قول ولا فعل، وكلُّ ذلك بُيِّنَ، وبالله التوفيق<sup>(١)</sup>.

### فصل: في تقسيم عقود الأمان، والفرق في الأحكام

#### بين الخاص منه والعام

عقود الأمان ثلاثة:

**عقد دُعة؛** وهو ما ضُربت فيه الجزية، وهذا النوع قد أفردنا له ولأحكامه وشروطه: (الباب التاسع) من هذا الكتاب، فهناك بسط القول فيه -إن شاء الله-

**والثاني: عقد مهادة؛** وهو ما عُهد فيه على المسالمة وترك الحرب، وعقد عقدًا عامًا في جماعة بلد أو إقليم أو مملكة، لا يقصد آحادهم بالتعيين، بل هو كل عقد يتضمن المودعة العامة على البلاد، والنفوس، والأموال، وكافة الأحوال، وفي هذا النوع خلافٌ بين أهل العلم: هل يجوز مطلقًا، أو لضرورة؟ وما الضرورة التي تجوز المهادة معها؟ وله موضع مفردٌ نذكره -إن شاء الله- في الفصل بعد هذا. وإنما نتعرض هنا للفرق بين أحكامه، وأحكام العقد الثالث، وهو:

ما عُقد للواحد أو لعددٍ خاصٍّ على أنفسهم، إذا قدموا علينا، أو احتجج إلى نزولهم للتكلم معهم، وما أشبه ذلك، وهذا النوع الثالث هو الذي يتناوله بخاصة **عُرف الأمان إذا أُطلق، وعليه بُني الباب، وفيه جميع ما تقدّم من الأحكام.**

فإنما المهادة العامة، فحكم الأمان فيها مستمرٌّ في الجميع إلى مدته المضروبة له، ولا يُبْعَضُ ذلك، فيكون لمن رضي من آحاد تلك المملكة أن يُنْهَو

(١) هنا ينتهي الجزء الأول من تجزئة الأصل.

أنفسهم، ويردوا ما ثبت من ذلك الأمان لهم، أو يتراضوا على أن يبيع بعضهم بعضًا، أو يرهنه، كلُّ ذلك وما أشبهه ممَّا ينافي عقد ذلك الأمان، لا يباح ولا يعمل به فيمن رضي ذلك منهم لنفسه، أو لم يرض، إلا أن يتملأ جميعهم وتلكهم على ردِّ العهد، فهذا له وجهه، وإنما وجب ذلك لعموم قوله -تعالى-: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١]، و﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ﴾ [النحل: ٩١].

ولما كان عقد المهادة معهم على العموم في مصلحتهم، وإقرار مملكتهم وببلادهم، وانتظام حالهم، وكان أمر ذلك يختل إذا أُجِيبَ الأحاد إلى رفع ذلك فيما رضوا به لأنفسهم؛ لم يجز في حكم الوفاء أن يُقْضَ ذلك عليهم، ولم يكن رضى الأحاد عاملاً في ذلك على جماعتهم.

**وأما الأمان الخاص،** وهو الذي يرجع الأمر فيه إلى تأمين أشخاص على أعيانهم، لا يتعلق في ذلك حقٌّ لغيرهم، ولا لبعضهم من بعض، ففي هذا النوع عن مالك وأصحابه: أن من تراضوا منهم على بيع نسايتهم، وإبنايتهم؛ فلا بأس به<sup>(١)</sup>، وعلى ذلك يكون من رضي منهم أن يرُدَّ ما جُعِلَ له من الأمان، ويبيع نفسه لغيره؛ فهو مما لا بأس به -إن شاء الله-

وقال ابن حبيب في العلاج يكون في مَعَرَةٍ ومن أمره في فسحة قَيْسَاتُر: فذلك له أمان، لا يُقْتَل ولا يُسْتَرْق، وإذا اسْتَأْذَنَ وَقَدْ رَفَعَتْ: فلا أمان له<sup>(٢)</sup>.

قال فضلٌ في قوله: «فذلك له أمان، لا يقتل ولا يسترق»، قال: إلا لا اشترط عليه -عندما أيرى- الاسترقاق، ورضي به فيسترق، قال: وهو قول سنحون<sup>(٣)</sup>.

قلت: وإنما جاز ذلك في هذا النوع الخاص؛ لأن الأمان الذي اعتصم به هو بيده، فله أن يحله وينهذه، فإذا نبذ العهد، ولم يكن يتعلق به حقٌّ لغيره كما

(١) انظر: «الترداد والزيادات» (٣/١٥٣).

(٢) انظر: «الترداد والزيادات» (٣/٧١).

(٣) انظر: «الترداد والزيادات» (٣/٧١).

كان ذلك في عقد المهادنة والأمان العام: زال حكم الأمان عنه، فكان رضاه بَعْدُ بإرقاق نفسه لا مانع منه.

نعم؛ لو لم يرض بإسلام نفسه بَعْدُ بَيْلُ الأمان، أمكن أن يقال: يجب ردُّه إلى مأمته؛ تمييزاً في الوفاء بعهد، وكذلك لو أراد بعضهم بيع بعض أو ارتهانه، ورضي بذلك المبيع والمرتهن لجاز ذلك فيمن هو مالك أمره، فإن لم يرض بذلك لم يجز، ولا يجوز شيء من ذلك بحال في المهادنة والأمان العام، فإن كان المبيع والمرتهن غير بالغٍ مَعْنً لا يملك أمره، وهو ممن دخل تحت ذلك الأمان: فلا يجوز لأحد ممن معه فيه إسلامه في بيع أو ارتهانه، وما أشبه ذلك، مما ينافي عقده الأمان، إلا أن يكون الذي فعل ذلك به أبوه، فقد قال مالك: إنَّ ذلك جائز، ونحو ذلك يروى عن الثوري، ومنع من ذلك بعض أهل العلم، والأولى في النظر منعه، لأن الصغير بعد أن ثبت له التأمين لا يرتفع حكمه إلا بإذن شرعي، وذلك إما برده إلى مأمته، وإما بإسقاطه هو ونذبه، أن لو كان ممن يملك أمر نفسه، فأما أن يكون ذلك بيد غيره يسقطه عنه، فلا دليل عليه، وإنما أراهم أجازوا عليه ذلك من الأب؛ لأنهم حملوا الأمر فيه -والله أعلم- على حكم الصغير في حجر أبيه، حيث يكون نظره له نافذاً عليه، وهذا هنا لا يستقيم؛ لأن نظر الأب المأذون فيه لا يتعدى مصلحة المال، أو ما هو شبه المال من مصالح الأعيان، كعقد النكاح، ونحو ذلك عند من يراه، بل لو قُفِّي في المال بغير السداد، وما لا مصلحة فيه البتة؛ فسيخ، ولم يمس ذلك على الصغير. وأما قضاؤه على ذاته، وعينه، وإتلافه عليه أحكام الحرية بالإرقاق؛ فذلك لا يوجد له أصلٌ بحال، وقد روي عن ابن القاسم قولٌ يدل على أن قضاء الأب على ابنه الصغير بمثل ذلك لا يضي.

ولنورد الآن من المسائل المنقولة عن المالكية، ومن أمكن من غيرهم، في افتراق حكمي الأمان: خاصاً وعماماً، على حسب ما ذكرناه، ما يكون فيه بَيِّنٌ بالوقوف عليه -إن شاء الله تعالى-.

### مسائل منقولة في افتراق أحكام الأمان

سئل أشهب عن عالج دخل بامان ليفدي امرأته، ففداها بفداء رهن فيه ابنه له كان معه حتى يأتي بالفداء، فذهب فلم يأت، ما سبيل ذلك الابن؟ فقال: يُستأنى به، فإن جاء والا بيع عليه رقيقاً، واستوفى ماله، فإن فضل ففضل؛ حبسه لصاحبه حتى يأتي<sup>(١)</sup>.

قلت: هذا من الأمان الخاص، فلذلك أجاز فيه رهن من رضي بذلك، وبيعه في ذلك الحق، هذا إن كان الابن المرهون كبيراً رضي بذلك، وإن كان صغيراً فعلى ما ذكرناه من أنهم يرون قضاء أبيه عليه في مثل ذلك ماضياً.

وروي عن ابن القاسم أنه قال: لو أن رومياً أهدى إليَّ ابنته لم يكن به بأس أن أطاها، أو غير ابنته، ولو سلى رومياً جاريةً ممن بيننا وبينه هُدنة، مثل التوبة وما أشبههم، لم ينبغ أن اشتريها ولا أطاها<sup>(٢)</sup>. فهذا منه تشديدٌ وتفرقة ظاهرة بين أحكام أهل الهدنة في ذلك وغيرهم، ممن له أمان خاص، ألا تراه لم يستحب شيئاً منهم، وإن كان الذي يساهم غير الذي يئنه وبينهم الهدنة؟!.

وروي عن مالك أنه سئل، فقيل: إن قوماً من أهل الحرب يقدمون علينا بأبائهم ونسائهم، أفنتاعهم منهم؟ فقال مالك: أئتيكم وبينهم هُدنة؟ قالوا: لا، قال: فلا بأس بذلك. قال مالك: ولو كانت بينكم وبينهم هُدنة لم يجز لكم شراؤهم؛ لأن لصغارهم من العهد مثل ما لكبارهم. قال مالك: وسواء كانت الهدنة بينكم وبينهم السنة والستين أو إلى غير مدة، إلا أن يكون يوم هادنوا قد اشترطوا ذلك، فيجوز ذلك<sup>(٣)</sup>. ففرق مالك -رحمه الله- بين الهدنة -وهو الأمان العام- وبين من جاء مستأثراً من أهل الحرب في بيع ما يبيعون منهم، فأجازه في

(١) انظر: «البيان والتحصيل» ٧٧/٣، «الواردات والزيادات» ٣٢٩/٣.

(٢) «البيان والتحصيل» ٩٠/٣.

(٣) انظر: «البيان والتحصيل» ١٥٣/٣، «الواردات والزيادات» ٣٤٢/٣.

الخاص، ومنعه في العام، وقال فيه: «إلا أن يكونوا يوم هادنوا قد اشترطوا ذلك»، فأجازه إذا وقع العقد عليه؛ لأنَّ العهد لم يتناولهم إلا على ذلك، فلم يكن فيه إخلال بشيء ثبت لهم في عقد الأمان. وقد رَوَى ابن القاسم عن مالك في «المدونة»<sup>(١)</sup> ما يخالف بعض ما في هذه الرواية، فقال: إذا كان الأصل في الهدنة مثل السنة والستين فجاز أن يشتروا منهم أولادهم ونساءهم.

**فأقول:** قد لا يخالف شيء من ذلك القانون الذي أشرنا إليه، أما الرواية الأولى، فراغى في ذلك ما ينافي معنى العقد في الهدنة الواقعة مطلقاً، من غير التفات إلى تأثير طول مدة الهدنة أو قصرها. أما الرواية الأخرى، فكأنه رأى فيها قصر المدة في الهدنة دليلاً على رفض الاستئمان إليها، وترك الاعتداد بالموادعة العارضة فيها، فلم يتضمن مراعاة حفظ المصالح على الإطلاق في الحال والمآل، وتوفى ما يقلح في عواقب الأحوال، فكان للمدة القريبة في ذلك حكم الخصوص. هذا وجه هذه الرواية عندي، والرواية الأولى في التسوية؛ فتسوية المدة البعيدة والقريبة في ذلك أرجح، والله أعلم.

وقال الأوزاعي<sup>(٢)</sup> في مصالحة الإمام أهل الحرب: «لا بأس أن يصالحهم على عدد سبتي يؤدوهم إلى المسلمين، قيل له: فإن كانت تلك الرؤوس والسبي من أبنائهم وأحرارهم يبعث بهم ملكهم إليهم؟ قال: لا بأس به، ولا يضره، من أحرارهم كان ذلك أو من غيرهم، إذا كان ذلك الصلح ليس بصلح ذمة وخراج، يقاتل من ورائهم، وتجري عليهم أحكام المسلمين، فلا بأس بذلك».

وقال أحمد في أهل الذمة يصلحون أهل الإسلام على ألف رأس كل سنة،

(١) انظر: «المدونة» ٢٩٩-٣٠٠ ط. دار الكتب العلمية.

(٢) انظر: «اختلاف الفقهاء للطبري» (ص ١٤)، «الأوسط» ٣٣٥/١١-٣٣٦-٣٣٧-وقد نقل

المصنف هذا الكلام والذي بعده منه، «فتح الباري» ١٧٣/٦، «عمدة القاري» ٩٧/١٥، «فقه الإمام الأوزاعي» ٤٢١/٢.

فكان يسبي بعضهم بعضاً ويؤدونه، قال: لا بأس به، يجيء به من حيث شاء، وكذلك قال إسحاق<sup>(١)</sup>.

وقال أبو حنيفة<sup>(٢)</sup>: «لا خير في الصلح على أن يؤدوا ذلك من أبنائهم، ولا ينبغي للمسلمين أن يقبلوا من ذراريهم أحداً، لأن الصلح وقع عليهم وعلى ذراريهم».

قال ابن حبيب: إن كان شرط أهل الحرب في عقد الصلح على الجزية أن يبيعوا في جزيتهم ما شاؤوا من أبنائهم، أو مَنْ قهره من كبارهم: فذلك جائز إذا عقده عليهم رؤسائهم وبطارقتهم في أصل الصلح، وإن لم يكن ذلك شرطاً في أصل الصلح: لم يجز، وكان العهد لجميعهم واحداً، قال: وهكذا سمعت مُطَرِّفاً وابن الماجشون يقولان، وقاله غيرهما من أصحاب مالك<sup>(٣)</sup>.

### فصل: في المهادنة والصلح، وهل يجوز ذلك أو يمنع؟

قال الله -تعالى-: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ [الأنفال: ٦١]، وقال -تعالى-: ﴿فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ وَأَنْتُمْ الْاَعْلَوْنَ﴾ [محمد: ٣٥].

فاختلف أهل العلم في حكم الآيتين: هل نسخت إحداهما الأخرى؟ وما الناسخ منهما والمنسوخ إن كان كذلك؟ أو: هل هما محكمتان؟ وعلى أي وجه مع ذلك تحملان؟ وعن هذا نشأ الخلاف في جواز المهادنة ومنعها، على ما سنذكره -إن شاء الله تعالى-.

فروي عن ابن عباس، أن آية الجنوح للسلم منسوخة بقوله -تعالى-: ﴿فَلَا

(١) انظر: «المغني» ١٣٥/١٣، «الفروع» ٢٥٦/١.

(٢) انظر: «الأوسط» ١١/٣٣٥-٣٣٦، وقد نقل منه مذهب أبي حنيفة وأحمد.

(٣) انظر: «الوارد والزوائد» ٣/٣٤٢، وفيه أن الكلام السابق منقول عن سحنون وليس عنه



تَهْنَأُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ» [محمد: ٣٥]، وكذلك قال عكرمة، وقسادة، وغيرهما أنها منسوخة، لكن زعموا أن الناسخ لها: «فَاتَّقِلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ» [التوبة: ٥]، فعلى هذا لا تجوز المهادنة بحال، وقيل: بل المنسوخ الأخرى، والناسخ قوله -تعالى-: «وَإِنْ جُنَحُوا لِلْسَّلَامِ فَأَجْزَحْ لَهَا»<sup>(١)</sup> [الأنفال: ٦١]، وعلى هذا تجوز المهادنة بكل حال، وقيل: إن آية الجنوح للسلم نزلت في قوم بأعيانهم خاصة<sup>(٢)</sup>، وآية المنع هي عامة، وقيل: إن الآيتين نزلتا في وقتين مختلفي الحال، معناها: إنهما محكمتان في حالين مختلفين؛ فإذا كان للمسلمين الظهور والاعتلاء، حرم السلم والإجابة إليه، وإن كانوا على حال توقُّف وتخوفٍ ساغ لهم ذلك<sup>(٣)</sup>.

وقيل: إن معنى: «فَلَا تَهْنَأُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ» [محمد: ٣٥]، أي: لا تكونوا أول الطائفتين ضرعت للأخرى، وهي رواية عن قتادة -أيضاً-<sup>(٤)</sup>، وعلى هذا القول يتنظم معنى الآيتين على حكم واحد؛ لأنه يبيح في الأولى الجنوح للسلم إن جنحوا، وابتدؤوا بطلب ذلك، وإنما مُنِع في الثانية أن يدعوهم إليه المسلمون

(١) وقد مضى الكلام على الجنب بين هذه الآيات، في (باب: الحكم على الأسارى إما بالقتل وإما بالبقاء)، وأنها جميعها محكمة، كما قال المصنف هنا وسبق هناك تخريج قول عكرمة وقسادة وغيرهما، وانظر: «تفسير الطبري» (٦٦/٤١-٤٢)، «تفسير ابن كثير» [سورة الأنفال: آية ٦١].

(٢) قال الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (٣٥٩/٢): «وقال مجاهد: نزلت في بني قريظة، وهذا فيه نظر؛ لأن السياق كله في وقعة بدر، أهد كلامه -رحمه الله-».

(٣) قال الإمام المازري في «الحاجة للمهادنة»: «فإن كان لغير حاجةٍ مصلحتهم: لا يجوز؛ لوجوب القتال إلى غاية إعطاء الجزية، وإن كان لمصلحة نحو العجز عن القتال مُطْلَقاً، أو في الوقت الحاضر، فيجوز بمرض أو بغير عرض، على وفق الرأي السديد للمسلمين؛ لقوله تعالى: «وَإِنْ جُنَحُوا لِلْسَّلَامِ فَأَجْزَحْ لَهَا»، ومُتَّحٌ -عليه السلام- أهل مكة، انتهى كلامه -رحمه الله-».

وانظر: «الذخيرة للقرافي» (٤٤٩/٣)، «الكافي» (٤٦٩/١).

(٤) أخرجه عبد الرزاق (٢٢٤/٢)، وابن جرير (٦٣/٢٢) في «تفسيريهما»، عن معمر، عن قتادة قال: لا تكونوا أولى الطائفتين ضرعت إلى صاحبها.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٥٠٥/٧)، وزاد نسبه إلى عبد بن حميد في «تفسيره».

ابتداء<sup>(١)</sup>، فهما في الحكم غير مختلفين، وثبت أن رسول الله ﷺ عقد الصلح بينه وبين المشركين يوم الحديبية، وكتب لهم بذلك كتاباً، كتبه علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-، أخرجه مسلم وغيره<sup>(٢)</sup>، فكان ذلك حُجَّةً لمن أجاز الهدنة للعدو. وقد اختلف في المعنى الذي له صَالَحُ رسول الله ﷺ أهل مكة عام الحديبية.

فقال طائفة: كان ذلك على جهة النظر للمسلمين من وجوه منها: كثرة عدد المشركين، وإصفاقتهم على منعهم من الدخول عليهم، ومنها: طلب التفرُّغ لقتال غيرهم، ومنها: الأمن لمن أراد الدخول في الإسلام، وليتوقَّض على حربهم فيما يستقبل، وقالت طائفة: بل صالحهم وهو غير عاجز عنهم، لكن طمعاً في أن يُسلموا، أو يُسلم بعضهم، ومن روي عنه القول بالمهادنة للعدو: مالك، والشافعي، وأبو حنيفة، والأوزاعي، وغيرهم<sup>(٣)</sup>.

(١) وقال ابن السكيت في «الأسوس» (٣١٣/١١): «للإمام إذ رأى مصلحة العدو ومهادنتهم، إن بدا هو، فيعرض ذلك، لأن النبي ﷺ بدأ، فقال لبطل بن ورقاء: «إن قرشاً قد نهكتهم الحرب، فإن شاوروا هانئتهم مدة...».

(٢) أخرجه من حديث البراء بن عازب: البخاري في «صحيحه» في عدة مواطن (الأرقام: ١٨٤٤، ٢٦٩٩، ٢٧٠٠، مطلقاً، ٣١٨٤، ٤٢٥١، ٤٢٥٢، ٤٢٥٣، ٤٢٥٤، ٤٢٥٥، ٤٢٥٦، ٤٢٥٧، ٤٢٥٨، ٤٢٥٩، ٤٢٦٠، ٤٢٦١، ٤٢٦٢، ٤٢٦٣، ٤٢٦٤، ٤٢٦٥، ٤٢٦٦، ٤٢٦٧، ٤٢٦٨، ٤٢٦٩، ٤٢٧٠، ٤٢٧١، ٤٢٧٢، ٤٢٧٣).

ومسلم من حديث أنس (٩٣) (١٧٨٢).

والبخاري (٣١٨١، ٣١٨٢، ٤١٨٩، ٤١٨٤، ٤١٨٥، ٤١٨٦، ٤١٨٧، ٤١٨٨، ٤١٨٩، ٤١٩٠، ٤١٩١، ٤١٩٢، ٤١٩٣، ٤١٩٤، ٤١٩٥، ٤١٩٦، ٤١٩٧، ٤١٩٨، ٤١٩٩، ٤٢٠٠، ٤٢٠١، ٤٢٠٢، ٤٢٠٣، ٤٢٠٤، ٤٢٠٥، ٤٢٠٦، ٤٢٠٧، ٤٢٠٨، ٤٢٠٩، ٤٢١٠، ٤٢١١، ٤٢١٢، ٤٢١٣، ٤٢١٤، ٤٢١٥، ٤٢١٦، ٤٢١٧، ٤٢١٨، ٤٢١٩، ٤٢٢٠، ٤٢٢١، ٤٢٢٢، ٤٢٢٣، ٤٢٢٤، ٤٢٢٥، ٤٢٢٦، ٤٢٢٧، ٤٢٢٨، ٤٢٢٩، ٤٢٣٠، ٤٢٣١، ٤٢٣٢، ٤٢٣٣، ٤٢٣٤، ٤٢٣٥، ٤٢٣٦، ٤٢٣٧، ٤٢٣٨، ٤٢٣٩، ٤٢٤٠، ٤٢٤١، ٤٢٤٢، ٤٢٤٣، ٤٢٤٤، ٤٢٤٥، ٤٢٤٦، ٤٢٤٧، ٤٢٤٨، ٤٢٤٩، ٤٢٥٠، ٤٢٥١، ٤٢٥٢، ٤٢٥٣، ٤٢٥٤، ٤٢٥٥، ٤٢٥٦، ٤٢٥٧، ٤٢٥٨، ٤٢٥٩، ٤٢٦٠، ٤٢٦١، ٤٢٦٢، ٤٢٦٣، ٤٢٦٤، ٤٢٦٥، ٤٢٦٦، ٤٢٦٧، ٤٢٦٨، ٤٢٦٩، ٤٢٧٠، ٤٢٧١، ٤٢٧٢، ٤٢٧٣، ٤٢٧٤، ٤٢٧٥، ٤٢٧٦، ٤٢٧٧، ٤٢٧٨، ٤٢٧٩، ٤٢٨٠، ٤٢٨١، ٤٢٨٢، ٤٢٨٣، ٤٢٨٤، ٤٢٨٥، ٤٢٨٦، ٤٢٨٧، ٤٢٨٨، ٤٢٨٩، ٤٢٩٠، ٤٢٩١، ٤٢٩٢، ٤٢٩٣، ٤٢٩٤، ٤٢٩٥، ٤٢٩٦، ٤٢٩٧، ٤٢٩٨، ٤٢٩٩، ٤٣٠٠، ٤٣٠١، ٤٣٠٢، ٤٣٠٣، ٤٣٠٤، ٤٣٠٥، ٤٣٠٦، ٤٣٠٧، ٤٣٠٨، ٤٣٠٩، ٤٣١٠، ٤٣١١، ٤٣١٢، ٤٣١٣، ٤٣١٤، ٤٣١٥، ٤٣١٦، ٤٣١٧، ٤٣١٨، ٤٣١٩، ٤٣٢٠، ٤٣٢١، ٤٣٢٢، ٤٣٢٣، ٤٣٢٤، ٤٣٢٥، ٤٣٢٦، ٤٣٢٧، ٤٣٢٨، ٤٣٢٩، ٤٣٣٠، ٤٣٣١، ٤٣٣٢، ٤٣٣٣، ٤٣٣٤، ٤٣٣٥، ٤٣٣٦، ٤٣٣٧، ٤٣٣٨، ٤٣٣٩، ٤٣٤٠، ٤٣٤١، ٤٣٤٢، ٤٣٤٣، ٤٣٤٤، ٤٣٤٥، ٤٣٤٦، ٤٣٤٧، ٤٣٤٨، ٤٣٤٩، ٤٣٥٠، ٤٣٥١، ٤٣٥٢، ٤٣٥٣، ٤٣٥٤، ٤٣٥٥، ٤٣٥٦، ٤٣٥٧، ٤٣٥٨، ٤٣٥٩، ٤٣٦٠، ٤٣٦١، ٤٣٦٢، ٤٣٦٣، ٤٣٦٤، ٤٣٦٥، ٤٣٦٦، ٤٣٦٧، ٤٣٦٨، ٤٣٦٩، ٤٣٧٠، ٤٣٧١، ٤٣٧٢، ٤٣٧٣، ٤٣٧٤، ٤٣٧٥، ٤٣٧٦، ٤٣٧٧، ٤٣٧٨، ٤٣٧٩، ٤٣٨٠، ٤٣٨١، ٤٣٨٢، ٤٣٨٣، ٤٣٨٤، ٤٣٨٥، ٤٣٨٦، ٤٣٨٧، ٤٣٨٨، ٤٣٨٩، ٤٣٩٠، ٤٣٩١، ٤٣٩٢، ٤٣٩٣، ٤٣٩٤، ٤٣٩٥، ٤٣٩٦، ٤٣٩٧، ٤٣٩٨، ٤٣٩٩، ٤٤٠٠، ٤٤٠١، ٤٤٠٢، ٤٤٠٣، ٤٤٠٤، ٤٤٠٥، ٤٤٠٦، ٤٤٠٧، ٤٤٠٨، ٤٤٠٩، ٤٤١٠، ٤٤١١، ٤٤١٢، ٤٤١٣، ٤٤١٤، ٤٤١٥، ٤٤١٦، ٤٤١٧، ٤٤١٨، ٤٤١٩، ٤٤٢٠، ٤٤٢١، ٤٤٢٢، ٤٤٢٣، ٤٤٢٤، ٤٤٢٥، ٤٤٢٦، ٤٤٢٧، ٤٤٢٨، ٤٤٢٩، ٤٤٣٠، ٤٤٣١، ٤٤٣٢، ٤٤٣٣، ٤٤٣٤، ٤٤٣٥، ٤٤٣٦، ٤٤٣٧، ٤٤٣٨، ٤٤٣٩، ٤٤٤٠، ٤٤٤١، ٤٤٤٢، ٤٤٤٣، ٤٤٤٤، ٤٤٤٥، ٤٤٤٦، ٤٤٤٧، ٤٤٤٨، ٤٤٤٩، ٤٤٥٠، ٤٤٥١، ٤٤٥٢، ٤٤٥٣، ٤٤٥٤، ٤٤٥٥، ٤٤٥٦، ٤٤٥٧، ٤٤٥٨، ٤٤٥٩، ٤٤٦٠، ٤٤٦١، ٤٤٦٢، ٤٤٦٣، ٤٤٦٤، ٤٤٦٥، ٤٤٦٦، ٤٤٦٧، ٤٤٦٨، ٤٤٦٩، ٤٤٧٠، ٤٤٧١، ٤٤٧٢، ٤٤٧٣، ٤٤٧٤، ٤٤٧٥، ٤٤٧٦، ٤٤٧٧، ٤٤٧٨، ٤٤٧٩، ٤٤٨٠، ٤٤٨١، ٤٤٨٢، ٤٤٨٣، ٤٤٨٤، ٤٤٨٥، ٤٤٨٦، ٤٤٨٧، ٤٤٨٨، ٤٤٨٩، ٤٤٩٠، ٤٤٩١، ٤٤٩٢، ٤٤٩٣، ٤٤٩٤، ٤٤٩٥، ٤٤٩٦، ٤٤٩٧، ٤٤٩٨، ٤٤٩٩، ٤٥٠٠، ٤٥٠١، ٤٥٠٢، ٤٥٠٣، ٤٥٠٤، ٤٥٠٥، ٤٥٠٦، ٤٥٠٧، ٤٥٠٨، ٤٥٠٩، ٤٥١٠، ٤٥١١، ٤٥١٢، ٤٥١٣، ٤٥١٤، ٤٥١٥، ٤٥١٦، ٤٥١٧، ٤٥١٨، ٤٥١٩، ٤٥٢٠، ٤٥٢١، ٤٥٢٢، ٤٥٢٣، ٤٥٢٤، ٤٥٢٥، ٤٥٢٦، ٤٥٢٧، ٤٥٢٨، ٤٥٢٩، ٤٥٣٠، ٤٥٣١، ٤٥٣٢، ٤٥٣٣، ٤٥٣٤، ٤٥٣٥، ٤٥٣٦، ٤٥٣٧، ٤٥٣٨، ٤٥٣٩، ٤٥٤٠، ٤٥٤١، ٤٥٤٢، ٤٥٤٣، ٤٥٤٤، ٤٥٤٥، ٤٥٤٦، ٤٥٤٧، ٤٥٤٨، ٤٥٤٩، ٤٥٥٠، ٤٥٥١، ٤٥٥٢، ٤٥٥٣، ٤٥٥٤، ٤٥٥٥، ٤٥٥٦، ٤٥٥٧، ٤٥٥٨، ٤٥٥٩، ٤٥٦٠، ٤٥٦١، ٤٥٦٢، ٤٥٦٣، ٤٥٦٤، ٤٥٦٥، ٤٥٦٦، ٤٥٦٧، ٤٥٦٨، ٤٥٦٩، ٤٥٧٠، ٤٥٧١، ٤٥٧٢، ٤٥٧٣، ٤٥٧٤، ٤٥٧٥، ٤٥٧٦، ٤٥٧٧، ٤٥٧٨، ٤٥٧٩، ٤٥٨٠، ٤٥٨١، ٤٥٨٢، ٤٥٨٣، ٤٥٨٤، ٤٥٨٥، ٤٥٨٦، ٤٥٨٧، ٤٥٨٨، ٤٥٨٩، ٤٥٩٠، ٤٥٩١، ٤٥٩٢، ٤٥٩٣، ٤٥٩٤، ٤٥٩٥، ٤٥٩٦، ٤٥٩٧، ٤٥٩٨، ٤٥٩٩، ٤٦٠٠، ٤٦٠١، ٤٦٠٢، ٤٦٠٣، ٤٦٠٤، ٤٦٠٥، ٤٦٠٦، ٤٦٠٧، ٤٦٠٨، ٤٦٠٩، ٤٦١٠، ٤٦١١، ٤٦١٢، ٤٦١٣، ٤٦١٤، ٤٦١٥، ٤٦١٦، ٤٦١٧، ٤٦١٨، ٤٦١٩، ٤٦٢٠، ٤٦٢١، ٤٦٢٢، ٤٦٢٣، ٤٦٢٤، ٤٦٢٥، ٤٦٢٦، ٤٦٢٧، ٤٦٢٨، ٤٦٢٩، ٤٦٣٠، ٤٦٣١، ٤٦٣٢، ٤٦٣٣، ٤٦٣٤، ٤٦٣٥، ٤٦٣٦، ٤٦٣٧، ٤٦٣٨، ٤٦٣٩، ٤٦٤٠، ٤٦٤١، ٤٦٤٢، ٤٦٤٣، ٤٦٤٤، ٤٦٤٥، ٤٦٤٦، ٤٦٤٧، ٤٦٤٨، ٤٦٤٩، ٤٦٥٠، ٤٦٥١، ٤٦٥٢، ٤٦٥٣، ٤٦٥٤، ٤٦٥٥، ٤٦٥٦، ٤٦٥٧، ٤٦٥٨، ٤٦٥٩، ٤٦٦٠، ٤٦٦١، ٤٦٦٢، ٤٦٦٣، ٤٦٦٤، ٤٦٦٥، ٤٦٦٦، ٤٦٦٧، ٤٦٦٨، ٤٦٦٩، ٤٦٧٠، ٤٦٧١، ٤٦٧٢، ٤٦٧٣، ٤٦٧٤، ٤٦٧٥، ٤٦٧٦، ٤٦٧٧، ٤٦٧٨، ٤٦٧٩، ٤٦٨٠، ٤٦٨١، ٤٦٨٢، ٤٦٨٣، ٤٦٨٤، ٤٦٨٥، ٤٦٨٦، ٤٦٨٧، ٤٦٨٨، ٤٦٨٩، ٤٦٩٠، ٤٦٩١، ٤٦٩٢، ٤٦٩٣، ٤٦٩٤، ٤٦٩٥، ٤٦٩٦، ٤٦٩٧، ٤٦٩٨، ٤٦٩٩، ٤٧٠٠، ٤٧٠١، ٤٧٠٢، ٤٧٠٣، ٤٧٠٤، ٤٧٠٥، ٤٧٠٦، ٤٧٠٧، ٤٧٠٨، ٤٧٠٩، ٤٧١٠، ٤٧١١، ٤٧١٢، ٤٧١٣، ٤٧١٤، ٤٧١٥، ٤٧١٦، ٤٧١٧، ٤٧١٨، ٤٧١٩، ٤٧٢٠، ٤٧٢١، ٤٧٢٢، ٤٧٢٣، ٤٧٢٤، ٤٧٢٥، ٤٧٢٦، ٤٧٢٧، ٤٧٢٨، ٤٧٢٩، ٤٧٣٠، ٤٧٣١، ٤٧٣٢، ٤٧٣٣، ٤٧٣٤، ٤٧٣٥، ٤٧٣٦، ٤٧٣٧، ٤٧٣٨، ٤٧٣٩، ٤٧٤٠، ٤٧٤١، ٤٧٤٢، ٤٧٤٣، ٤٧٤٤، ٤٧٤٥، ٤٧٤٦، ٤٧٤٧، ٤٧٤٨، ٤٧٤٩، ٤٧٥٠، ٤٧٥١، ٤٧٥٢، ٤٧٥٣، ٤٧٥٤، ٤٧٥٥، ٤٧٥٦، ٤٧٥٧، ٤٧٥٨، ٤٧٥٩، ٤٧٦٠، ٤٧٦١، ٤٧٦٢، ٤٧٦٣، ٤٧٦٤، ٤٧٦٥، ٤٧٦٦، ٤٧٦٧، ٤٧٦٨، ٤٧٦٩، ٤٧٧٠، ٤٧٧١، ٤٧٧٢، ٤٧٧٣، ٤٧٧٤، ٤٧٧٥، ٤٧٧٦، ٤٧٧٧، ٤٧٧٨، ٤٧٧٩، ٤٧٨٠، ٤٧٨١، ٤٧٨٢، ٤٧٨٣، ٤٧٨٤، ٤٧٨٥، ٤٧٨٦، ٤٧٨٧، ٤٧٨٨، ٤٧٨٩، ٤٧٩٠، ٤٧٩١، ٤٧٩٢، ٤٧٩٣، ٤٧٩٤، ٤٧٩٥، ٤٧٩٦، ٤٧٩٧، ٤٧٩٨، ٤٧٩٩، ٤٨٠٠، ٤٨٠١، ٤٨٠٢، ٤٨٠٣، ٤٨٠٤، ٤٨٠٥، ٤٨٠٦، ٤٨٠٧، ٤٨٠٨، ٤٨٠٩، ٤٨١٠، ٤٨١١، ٤٨١٢، ٤٨١٣، ٤٨١٤، ٤٨١٥، ٤٨١٦، ٤٨١٧، ٤٨١٨، ٤٨١٩، ٤٨٢٠، ٤٨٢١، ٤٨٢٢، ٤٨٢٣، ٤٨٢٤، ٤٨٢٥، ٤٨٢٦، ٤٨٢٧، ٤٨٢٨، ٤٨٢٩، ٤٨٣٠، ٤٨٣١، ٤٨٣٢، ٤٨٣٣، ٤٨٣٤، ٤٨٣٥، ٤٨٣٦، ٤٨٣٧، ٤٨٣٨، ٤٨٣٩، ٤٨٤٠، ٤٨٤١، ٤٨٤٢، ٤٨٤٣، ٤٨٤٤، ٤٨٤٥، ٤٨٤٦، ٤٨٤٧، ٤٨٤٨، ٤٨٤٩، ٤٨٥٠، ٤٨٥١، ٤٨٥٢، ٤٨٥٣، ٤٨٥٤، ٤٨٥٥، ٤٨٥٦، ٤٨٥٧، ٤٨٥٨، ٤٨٥٩، ٤٨٦٠، ٤٨٦١، ٤٨٦٢، ٤٨٦٣، ٤٨٦٤، ٤٨٦٥، ٤٨٦٦، ٤٨٦٧، ٤٨٦٨، ٤٨٦٩، ٤٨٧٠، ٤٨٧١، ٤٨٧٢، ٤٨٧٣، ٤٨٧٤، ٤٨٧٥، ٤٨٧٦، ٤٨٧٧، ٤٨٧٨، ٤٨٧٩، ٤٨٨٠، ٤٨٨١، ٤٨٨٢، ٤٨٨٣، ٤٨٨٤، ٤٨٨٥، ٤٨٨٦، ٤٨٨٧، ٤٨٨٨، ٤٨٨٩، ٤٨٩٠، ٤٨٩١، ٤٨٩٢، ٤٨٩٣، ٤٨٩٤، ٤٨٩٥، ٤٨٩٦، ٤٨٩٧، ٤٨٩٨، ٤٨٩٩، ٤٩٠٠، ٤٩٠١، ٤٩٠٢، ٤٩٠٣، ٤٩٠٤، ٤٩٠٥، ٤٩٠٦، ٤٩٠٧، ٤٩٠٨، ٤٩٠٩، ٤٩١٠، ٤٩١١، ٤٩١٢، ٤٩١٣، ٤٩١٤، ٤٩١٥، ٤٩١٦، ٤٩١٧، ٤٩١٨، ٤٩١٩، ٤٩٢٠، ٤٩٢١، ٤٩٢٢، ٤٩٢٣، ٤٩٢٤، ٤٩٢٥، ٤٩٢٦، ٤٩٢٧، ٤٩٢٨، ٤٩٢٩، ٤٩٣٠، ٤٩٣١، ٤٩٣٢، ٤٩٣٣، ٤٩٣٤، ٤٩٣٥، ٤٩٣٦، ٤٩٣٧، ٤٩٣٨، ٤٩٣٩، ٤٩٤٠، ٤٩٤١، ٤٩٤٢، ٤٩٤٣، ٤٩٤٤، ٤٩٤٥، ٤٩٤٦، ٤٩٤٧، ٤٩٤٨، ٤٩٤٩، ٤٩٥٠، ٤٩٥١، ٤٩٥٢، ٤٩٥٣، ٤٩٥٤، ٤٩٥٥، ٤٩٥٦، ٤٩٥٧، ٤٩٥٨، ٤٩٥٩، ٤٩٦٠، ٤٩٦١، ٤٩٦٢، ٤٩٦٣، ٤٩٦٤، ٤٩٦٥، ٤٩٦٦، ٤٩٦٧، ٤٩٦٨، ٤٩٦٩، ٤٩٧٠، ٤٩٧١، ٤٩٧٢، ٤٩٧٣، ٤٩٧٤، ٤٩٧٥، ٤٩٧٦، ٤٩٧٧، ٤٩٧٨، ٤٩٧٩، ٤٩٨٠، ٤٩٨١، ٤٩٨٢، ٤٩٨٣، ٤٩٨٤، ٤٩٨٥، ٤٩٨٦، ٤٩٨٧، ٤٩٨٨، ٤٩٨٩، ٤٩٩٠، ٤٩٩١، ٤٩٩٢، ٤٩٩٣، ٤٩٩٤، ٤٩٩٥، ٤٩٩٦، ٤٩٩٧، ٤٩٩٨، ٤٩٩٩، ٥٠٠٠، ٥٠٠١، ٥٠٠٢، ٥٠٠٣، ٥٠٠٤، ٥٠٠٥، ٥٠٠٦، ٥٠٠٧، ٥٠٠٨، ٥٠٠٩، ٥٠١٠، ٥٠١١، ٥٠١٢، ٥٠١٣، ٥٠١٤، ٥٠١٥، ٥٠١٦، ٥٠١٧، ٥٠١٨، ٥٠١٩، ٥٠٢٠، ٥٠٢١، ٥٠٢٢، ٥٠٢٣، ٥٠٢٤، ٥٠٢٥، ٥٠٢٦، ٥٠٢٧، ٥٠٢٨، ٥٠٢٩، ٥٠٣٠، ٥٠٣١، ٥٠٣٢، ٥٠٣٣، ٥٠٣٤، ٥٠٣٥، ٥٠٣٦، ٥٠٣٧، ٥٠٣٨، ٥٠٣٩، ٥٠٤٠، ٥٠٤١، ٥٠٤٢، ٥٠٤٣، ٥٠٤٤، ٥٠٤٥، ٥٠٤٦، ٥٠٤٧، ٥٠٤٨، ٥٠٤٩، ٥٠٥٠، ٥٠٥١، ٥٠٥٢، ٥٠٥٣، ٥٠٥٤، ٥٠٥٥، ٥٠٥٦، ٥٠٥٧، ٥٠٥٨، ٥٠٥٩، ٥٠٦٠، ٥٠٦١، ٥٠٦٢، ٥٠٦٣، ٥٠٦٤، ٥٠٦٥، ٥٠٦٦، ٥٠٦٧، ٥٠٦٨، ٥٠٦٩، ٥٠٧٠، ٥٠٧١، ٥٠٧٢، ٥٠٧٣، ٥٠٧٤، ٥٠٧٥، ٥٠٧٦، ٥٠٧٧، ٥٠٧٨، ٥٠٧٩، ٥٠٨٠، ٥٠٨١، ٥٠٨٢، ٥٠٨٣، ٥٠٨٤، ٥٠٨٥، ٥٠٨٦، ٥٠٨٧، ٥٠٨٨، ٥٠٨٩، ٥٠٩٠، ٥٠٩١، ٥٠٩٢، ٥٠٩٣، ٥٠٩٤، ٥٠٩٥، ٥٠٩٦، ٥٠٩٧، ٥٠٩٨، ٥٠٩٩، ٥١٠٠، ٥١٠١، ٥١٠٢، ٥١٠٣، ٥١٠٤، ٥١٠٥، ٥١٠٦، ٥١٠٧، ٥١٠٨، ٥١٠٩، ٥١١٠، ٥١١١، ٥١١٢، ٥١١٣، ٥١١٤، ٥١١٥، ٥١١٦، ٥١١٧، ٥١١٨، ٥١١٩، ٥١٢٠، ٥١٢١، ٥١٢٢، ٥١٢٣، ٥١٢٤، ٥١٢٥، ٥١٢٦، ٥١٢٧، ٥١٢٨، ٥١٢٩، ٥١٣٠، ٥١٣١، ٥١٣٢، ٥١٣٣، ٥١٣٤، ٥١٣٥، ٥١٣٦، ٥١٣٧، ٥١٣٨، ٥١٣٩، ٥١٤٠، ٥١٤١، ٥١٤٢، ٥١٤٣، ٥١٤٤، ٥١٤٥، ٥١٤٦، ٥١٤٧، ٥١٤٨، ٥١٤٩، ٥١٥٠، ٥١٥١، ٥١٥٢، ٥١٥٣، ٥١٥٤، ٥١٥٥، ٥١٥٦، ٥١٥٧، ٥١٥٨، ٥١٥٩، ٥١٦٠، ٥١٦١، ٥١٦٢، ٥١٦٣، ٥١٦٤، ٥١٦٥، ٥١٦٦، ٥١٦٧، ٥١٦٨، ٥١٦٩، ٥١٧٠، ٥١٧١، ٥١٧٢، ٥١٧٣، ٥١٧٤، ٥١٧٥، ٥١٧٦، ٥١٧٧، ٥١٧٨، ٥١٧٩، ٥١٨٠، ٥١٨١، ٥١٨٢، ٥١٨٣، ٥١٨٤، ٥١٨٥، ٥١٨٦، ٥١٨٧، ٥١٨٨، ٥١٨٩، ٥١٩٠، ٥١٩١، ٥١٩٢، ٥١٩٣، ٥١٩٤، ٥١٩٥، ٥١٩٦، ٥١٩٧، ٥١٩٨، ٥١٩٩، ٥٢٠٠، ٥٢٠١، ٥٢

واختلفوا في القدر المبيح لذلك؛ فروي عن الأوزاعي<sup>(١)</sup>: أن المهادنة تجوز إذا كان ذلك نظراً للمسلمين، وإبقاء عليهم، وقال أصحاب الرأي<sup>(٢)</sup>: إذا كان ذلك خيراً للمسلمين، وكانوا يخشون إن لم يوادعهم أن لا يقبوا عليهم؛ جاز، فإن وادعهم على ذلك ثم رأى المسلمون أن بهم قوة فعليهم أن يتبنؤا إليهم، ثم يقاتلوه. وقال الشافعي<sup>(٣)</sup>: إذا ضعف المسلمون عن قتال المشركين أو طائفة منهم؛ جاز لهم الكف عنهم ومهادنتهم، وعند الشافعي: لو زال ضعف المسلمين، لم يجز أن يتبنؤا إليهم إلى كمال المدة، وكذلك عنده<sup>(٤)</sup>: إذا خاف منهم خيانة، لم يجز له أن يتبنؤ إليهم، إلا أن تقوم دلالة على ذلك من خير أو عيان، وإذا لم يكن إلا مجرد الظن؛ فليتم عهدهم إلى مدهم<sup>(٥)</sup>.

= والكلام السابق نقله المصنف من «الأوسط» لابن المنذر (٣١٢/١) بصرف.

ومذهب الأوزاعي في «اختلاف الفقهاء» (١٤) للطبري، «عمدة القاري» (٩٧/١٥)، وانظر: «فقه الإمام الأوزاعي» (٤١٢-٤١٣).

(١) انظر: «فقه الإمام الأوزاعي» (٤٢١-٤٢٣).

(٢) انظر: «الهداية» (٤٢٩-٤٣٠)، «البناية» (٦٦٩/٥)، «فتح القدير» (٤٥٥-٤٥٦)، «اليسوط» (٨٦/١٠)، «بدائع الصنائع» (١٠٩/٧)، «الفتاوى السابعة» (٨٤٢/٣)، «أحكام القرآن» للجصاص (٢٥٥/٤)، «إعلام السنن» (٣٠/١٢)، وانظر: «الأوسط» (٣٣٣/١١).

(٣) في «الآل» (١٩٩/٤).

(٤) «الآل» (١٩٦/٤) - ط. دار الفكر.

(٥) «جمهور العلماء - عدا الحنفية - يرون أن عقد الهدنة يلزم الوفاء به حتى تنتهي مدته، ما لم تظهر دلائل الخيانة، فيصح - عندئذ - تبئ به في الحال.

انظر في فقه المالكية: «مقد الجواهر الثمينة» (٤٩٨/١)، «قوانين الأحكام» (ص ١٧٥)، «أحكام القرآن» لابن العربي (٨٨٨/٢)، «تفسير القرطبي» (٣٢/٨).

وفي فقه الشافعية: «الآل» (١٩٩/٤)، «المنهاج» (١٩٩/٤)، «البيان» (٣٢٨/١٢)، «المنهاج» (٣٠٦، ٣٠٥/٣)، «دعوة الطالبيين» (٣٣٩، ٣٣٨/١٠)، «معني المحتاج» (٢١٦/٤).

وفي فقه الحنابلة: «المعني» (١٣/١٥٨) - ط. هجر، «الفروع» (٢٥٨/١).

وانظر: «الأوسط» لابن المنذر (٣٢٧/١)، «معالم السنن» للخطابي (٦٤-٦٣)، =

واختلفوا - أيضاً - في المهادنة: هل يجوز عقدها لغير مدّة؟ فقيل: يجوز، وهو ظاهر مذهب مالك<sup>(١)</sup>، وقيل: لا تجوز المهادنة إلا إلى مدّة<sup>(٢)</sup>، لأن عقد ذلك إلى غير مدّة يوجب الكف عنهم على الدوام، وذلك لا يجوز؛ لأن قتالهم متى قُدر عليه فهو جيب، حتى يسلموا، أو يؤدوا الجزية إن كانوا من أهلها، وهو قول الشافعي<sup>(٣)</sup>.

ثم اختلف في المدّة، فقيل: ذلك راجع إلى ما تدعو الضرورة إليه في مصالح أهل الإسلام من غير حدّ، وقيل: بل لأكثرها حدّاً لا يتعدى، وذلك أقصى ما روي في المدّة التي صالح رسول الله ﷺ عليها المشركين من قريش عام الحديبية. واختلف في قدرها، فقيل: أربعة أعوام<sup>(٤)</sup>، وقيل: عشرة أعوام، وهو المنقول في السير وأكثر الآثار<sup>(٥)</sup>.

= «تفسير ابن كثير» (٢٣٥/٢)، «فتح الباري» (٢٧٥-٢٧٦/١)، «أحكام أهل الذمة» (٤٨٢/٢)، «فيل الأوطار» (٥٧/٨)، «الجهاد والقتال في السياسة الشرعية» (١٤٨- وما بعدها).

(١) والمدة عند المالكية لا تتّمن، بل هي موكلة إلى اجتهاد الإمام، وما يراه الأصح في حال عقد المهادنة من الإطالة أو عهدها.

قال ابن عبد البر في «الكافي» (٤٦٩/١): «ويستحب ألا تكون مدة المهادنة أكثر من أربعة أشهر، إلا مع العجز.

وانظر: «مقد الجواهر الثمينة» (٤٩٧/١)، «الذخيرة» (٤٩٩/٣).

(٢) انظر: «الإقناع» لابن المنذر (٤٩٨/٢).

وهو مذهب جمهور العلماء - خلافاً للمالكية - كما ذكر المصنف ذلك عنهم.

(٣) انظر: «الآل» للشافعي (٢٠٠/٤)، «المنهاج» (٢٥٩/٢)، «الإقناع» (ص ١٧٧)، «البيان» (٣٠٦/١٢)، «منهاج الطالبيين» (٣٠٤/٣)، «دعوة الطالبيين» (٣٣٥/١٠)، «معني المحتاج» (٢١٦/٤).

(٤) ذكر ابن المنذر في «الأوسط» (٣٣٢/١١) في ذلك خبراً، فيه ابن لبيعة، عن أبي الأسود، عن عروة بن الزبير، أن قريشاً هادنت رسول الله ﷺ وصالحته على سنين أربع.

وإن لبيعة معروف حاله، مع الإرسال الذي فيه.

(٥) انظر جُلّ الكلام السابق، ابتداءً من قوله: «واختلفوا في القدر المبيح لذلك...»، في: =

خرج أبو داود<sup>(١)</sup> في مدة صلح الحلبية، عن اليسور بن مخزومة، ومروان بن الحكم، أنهم اصطالحوا على وضع الحرب عشر سنين. وهو قول الشافعي<sup>(٢)</sup>.

= «الأوسط» لابن المنذر (٣١٢/١) (٣١٣).

(١) في مسنده في كتاب الجهاد (باب في صلح العدو) (رقم ٢٧٦٦ - مختصراً) من طريق ابن إسحاق، عن الزهري، عن عروة بن الزبير، عن اليسور، ومروان، به، وفيه: أنهم اصطالحوا على وضع الحرب عشر سنين، يأمن فيهن الناس، وعلى أن يبتنا عية مكفوفة، وأنه لا إرسال، ولا إغلال. وهذا إسناد حسن، وفيه محمد بن إسحاق، وهو مدلس، وقد عمن، ولكنه صرح بالتحديث في بعض ألقاظ الحديث عند أبي داود، فانتفت شبهة تدليس، وقد تويع، كما عند أحمد (٣٢٨/٤)، وفيه رجال الإسناد ثقات.

وأخرجه مختصراً ومطولاً: الطبري في «تفسيره» (١٠١/٢٦)، وفي «تاريخه» (٦٢٠/٦)، وابن خزيمة (٢٩٠٦)، والحاكم (٤٥٩/٢)، والبيهقي في «الكبير» (٢٠٠ رقم ١٤ و ١٦)، وأبو عبيد في كتاب «الأموال» (ص ٢٠٧ رقم ٤٤٢)، والبيهقي في «الكبرى» (٥/٢١٥)، (٢٢١/٩ - ٢٢٢ - ٢٢٣، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٣)، وفي «دلائل النبوة» (٤/١١٢، ١٤٥)، وإسن عبد البر في «الاستذكار» (١٣/١٠٥)، من طرق، عن ابن إسحاق، به.

وأورده ابن هشام في «السيرة» (٣٠٨/٢).

ثم روى البيهقي بسنده، عن عاصم بن عمر بن حفص العمري، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر - رضي الله عنه - قال: «كانت الهدنة بين النبي ﷺ وأهل مكة عام الحلبية أربع سنين». وذكر أن عاصماً ضعيف جداً. قال: «والمخفوظ هو الأول - أي: الهدنة عشر سنين -». وعاصم بن عمر هذا يأتي بما لا يتابع عليه، ضعفه: يحيى بن معين، والبخاري، وغيرهما.

وذكر ابن المنذر في «الأوسط» (٣١٢/١) خبراً عن ابن لهيعة، عن أبي الأسود، عن عسرة بن الزبير، أن قريشاً هادنت رسول الله ﷺ، وصالحته على سنين أربع.

أخرجه أبو عبيد في كتاب «الأموال» (ص ٢٠٦ رقم ٤٤١) حدثن هشام بن عمار، عن الوليد بن مسلم، عن ابن لهيعة، به.

والوليد بن مسلم: ثقة، لكنه كثير التنايل والتسوية. كما قال الحافظ في «التقريب» (٨٣٩٧).

وابن لهيعة: صدوق، خلط بعد احتراق كبد. كما في «التقريب» (٣٩٤٥).

قوله: لا إرسال، أي: الغارة الظاهرة.

ولا إغلال، أي: الخيانة. أي: على أن لا يأخذ بعضنا مال بعض، لا في السر، ولا في العلانية.

(٢) انظر: «الأم» (٢٠٠/٤)، و«الأوسط» لابن المنذر (٣١٢/١).

وهو قول أحمد. انظر: «المغني» (١٥٥/١٣).

واستدل من رأى أن الزيادة على ذلك ممنوعة، بأن الله - تعالى - فرض قتال الكفار، فوجب القيام بذلك، فلما هادن رسول الله ﷺ مشركي أهل مكة، كانت تلك المدة مع العُد الموجد أقصى ما يجوز في ذلك<sup>(١)</sup>.

وفرق الشافعي في السبب الموجب للهدنة، فرأى أن ما كان سبب المودة فيه تألف المشركين، رجاء أن يسلموا، أو يعطوا الجزية، ونحو ذلك من أنواع المصلحة التي من غير ضعف بالمسلمين عنهم، فأقصى مدة ذلك أربعة أشهر، لا تزيد عليها، على أصح القولين عندهم<sup>(٢)</sup>، وفي القول الثاني: يجوز فيما دون السنة. فدلل الأول: ما جعله الله أجلاً للمشركين في سورة (براءة) لمثل ذلك،

وذلك قوله - سبحانه -: «فَسَبِّحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ» [التوبة: ٢]، ووجه الثاني، قالوا: لأن السنة مدة الجزية، فلا يُسمع فيها إلا بمال، وأما إن كان سبب المهادنة عنده الضعف بالمسلمين، والعجز عن مقاومة عدوهم، فيجوز ما بينه وبين عشرة أعوام؛ للدليل الذي تقدم ذكره في مدة صلح أهل مكة<sup>(٣)</sup>.

### فصل

الصلح على المهادنة، والمودة، يقع على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون مهادنة من الفريقين دون ذكر المال، فذلك جائز في موضع العُد وطلب المصالح للمسلمين؛ لأن مهادنة النبي ﷺ مشركي مكة عام الحلبية كانت كذلك من غير مال.

والثاني: أن تكون على مال يؤديه الكفار، وذلك - أيضاً - جائز؛ لأن أخذ المال منهم على ذلك صغار لهم، وليس هو من سبيل الجزية في شيء؛ لأن حكم الجزية أن يكونوا يبيت يستولي عليهم نظر المسلمين وسلطانهم، ويستجوبون هم

(١) وقال ابن المنذر في «الأوسط» (٣١٢/١): «وبه قول».

(٢) تنوه في «الأم» للإمام الشافعي (٢٠١/٤)، ونقله عنه ابن المنذر في «الأوسط» (٣٣٣/١١).

(٣) انظر: «الأوسط» (٣١٢/١١).

مع ذلك ذمة المسلمين، حتى يقاتلوا عنهم عدوهم، والجزية مما يجب دعاؤهم إليها إن كانوا من أهلها، وإجابتهم إن كانوا هم الداعي إليها على كل حال، وليس كذلك في المهادنة، لأن المهادنة لا تجوز إلا من ضرورة - كما تقدم -.

**والوجه الثالث<sup>(١)</sup>:** أن يكون على مال يؤديه المسلمون، ففي جواز ذلك خلاف؛ روي عن الأوزاعي<sup>(٢)</sup> أنه قال: «لا يصلح ذلك إلا عن ضرورة وشغل من المسلمين عن حربهم، من قتال عدوهم، أو فتنة شملت المسلمين، فإذا كان ذلك؛ فلا بأس». وروي نحو ذلك عن سعيد بن عبد العزيز، وقال: فعله معاوية أيام صفين، وعبد الملك بن مروان؛ لشغله بقتال ابن الزبير<sup>(٣)</sup>.

**وقال الشافعي<sup>(٤)</sup>:** «لا خير في أن يعطيهم المسلمون شيئاً بحال على أن

(١) ذكره الوثني في المعيار العرب (١١١/٣)، وقال: «ولم أر من ذكر مسألة المهادنة من المالكية غير ابن أصبغ، المشتهر بابن المناصف في كتاب سماء الإنقاذ في أبواب الجهاد، ولم يذكر فيه قولاً لمالكي». ثم نقل كلامه وكلام الإمام الشافعي الذي بعده.

(٢) انظر: «الأوسط» (٣٣٥/١١)، «اختلاف الفقهاء للطبري» (١٤) وما بعدها، «فتح الباري» (١٧٣/٦)، «عمدة القاري» (٩٧/١٥)، «فتاوى الإمام الأوزاعي» (٤٢١/٢ - ٤٢٢).

(٣) ففي سنة سبعين للهجرة، على عهد (عبد الملك بن مروان) - كما قال البلاذري: - «خرجت خيل للروم إلى جبل اللكام وعليها قائد من قراذهم، ثم صارت إلى لبنان، وقد غشيت إليها جماعة كثيرة من الجراحمة، وأباط، وعبيد أتت من عبيد المسلمين، فاضطرب عبد الملك إلى أن صالحهم على ألف دينار في كل جمعة، وصالح طاعة الروم على مال يؤديه إليه ليشغل عن محاربتهم، وتوكله أن يخرج إلى الشام فيقلب عليه».

واقضى في صلحه بمعاوية حين شغل بربرب أهل العراق، فإنه صالحهم على أن يؤدي إليهم مالاً، وارتعن منهم رثاء، وضعهم في يديهم.

انظر: «فتوح البلدان للبلاذري» (ص ١٦٤).

وقال الطبري في «تاريخه» (١٥٠/٦) ما نصه: «ثم دخلت سنة سبعين ... ففي هذه السنة: ثارت الروم، واستجاشوا على من بالشام من ذلك من المسلمين. فصالح (عبد الملك) ملك الروم على أن يؤدي إليه في كل جمعة ألف دينار، خوفاً على المسلمين».

وانظر: «الجهاد والقتال في السياسة الشرعية» (١٩٣/٣).

(٤) انظر: «الأم» (١٩٩/٤)، ونقله عنه ابن المنذر في «الأوسط» (٣٣٤-٣٣٥).

يَكْفُرُوا عنهم؛ لأن القتل للمسلمين شهادة، والإسلام أعز من أن يعطى مشركاً على أن يكف عنه، قال: إلا أن يخاف المسلمون أن يضلوا؛ لكثرة العدو، وقتلهم، أو خلة فيهم، فلا بأس أن يعطوا في تلك الحال شيئاً ليخلصوا منهم؛ لأنه من معاني الضرورات، يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها، أو يؤسر مسلم، فلا يخلو إلا بفدية، فلا بأس؛ لأن رسول الله ﷺ فدى رجلين من المسلمين أسرهما العدو، برجل<sup>(١)</sup> من المشركين».

**والأرجح ما ذكره الشافعي،** أن ذلك لا يجوز لكل عذر، من مضرة تنقضي، أو مصلحة تترجى، فإن في إعطاء المال لأهل الكفر على أن يكفوا صفاراً على أهل الإسلام، وذلك لا يجوز أن يستجلب بمثل مصلحة، أو يستدفع به ما لا يتأصل من المضرة، فإذا انتهى الأمر إلى خوف الاستتصال والاضطلام، بإحاطة العدو وقوته، وتحقق العجز عن مقاومته، جاز في هذه الحال؛ لأنه أيسر المكرهين، والله أعلم. وقد ظن من ذهب إلى جواز إعطاء المسلمين المال في مصلحة العدو لضرورة تعرض في ذلك - وإن لم ينته الضعف بالمسلمين عاقبه - أن له دليلاً على ذلك، في حديث خرجه أبو عبيد في كتابه «الأموال»<sup>(٢)</sup>، قال: حدثنا عبد الله بن

= وتحررت كلمة (يصلطلون) في مطبوع «الأم» (طبعة دار الكفر) إلى (يصلطلون).

(١) كذا في الأصل، وفي المنسوخ: «برجلين»، ورواب العبارة أن يقال: فدى رجلين من المسلمين برجلين من المشركين، كما في مطبوع «الأم»، «والأوسط»، وقد فسد تخريجهم.

(٢) «كتاب الأموال» (ص ٢١٠-٢١١) رقم ٤٤٥.

وعبد الله بن صالح، هو كاتب الليث؛ صدوق كثير الغلط، ولكنه ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة. وفيه رجال الإسناد ثقات. وهو مرسل.

وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٦٩/٢) ط. مكتبة الخانجي: أخبرنا محمد بن حميد العبدني، عن معمر، عن سعيد بن المسيب، به، مرسل.

وفي مطبوع «الطبقات» «أبي المسيب» بدل: ابن المسيب.

وورد الحديث نحوه مطولاً، وفيه أن النبي ﷺ أرسل إلى عينة، والمبارت بن عوف - وهما قاتلا غطفان -، وورد نحوه مختصراً من حديث أبي هريرة. ذكره البيهقي في «المجموع» (١٣٢/٦) =

صالح، عن الليث بن سعد، عن عقيل بن خالد، عن ابن شهاب، قال: كانت وقعة الأحزاب بعد أحد بستين، وذلك يوم حفر رسول الله ﷺ الخندق، ورئيس الكفار يومئذ: أبو سفيان بن حرب، فحاصروا رسول الله ﷺ بضع عشرة ليلة، فخلص إلى المسلمين الكرب، فقال رسول الله ﷺ: «كما أخبرني سعيد بن المسيب»: «اللهم إني أتشدك عهدك ووعدك، إن تشأ لا تعبد»، وحتى أرسل رسول الله ﷺ رسولاً إلى عيينة بن حصن -وهو يومئذ رئيس الكفار من غطفان، وهو مع أبي سفيان-، فعرض عليه رسول الله ﷺ ثلث ثمر نخل المدينة، على أن يُخَذِّلَ الأحزاب، ويتصرف بمن معه من غطفان، فقال عيينة: بل أعطني شطرا ثمرها، ثم أَفْعَلْ ذلك، فأرسل رسول الله ﷺ إلى سعد بن معاذ -وهو سيد الأوس-، وإلى سعد بن عباد -وهو سيد الخزرج-، فقال: «إن عيينة سألني نصف ثمر نخلكم على أن يتصرف بمن معه من غطفان، ويُخَذِّلَ بين الأحزاب، وإني أعطيته الثلث، فأبى إلا النصف، فما تريان؟»<sup>(١)</sup> فقالا: يا رسول الله، إن كنت أمرت بشيء فافعله، فقال رسول الله ﷺ: «لو أمرت بشيء لم أستمركم فيه، ولكن هذا رأيي أعرضه عليكم»، قالوا: فإننا لا نرى أن نعطيهم إلا السيف، فقال رسول الله ﷺ: «فنعلم».

فزعوا أن موضع الدليل منه ما كان من صفو رسول الله ﷺ إلى مصالحة عيينة على جزء من الثمر، ولا حجة في شيء من ذلك؛ لأن الحديث لو لم يكن في رفعه متكلم؛ لكان مع ذلك لا دليل لهم منه؛ لوجوه:

= (١٣٣) وعزه إلى البزار والطبراني. وقال: «ورجال البزار والطبراني فيهما محمد بن عمرو، وحديثه حسن، وبقي رجاله ثقات».

قلت: أخرجه البزار (٣٣١-٣٣٢ رقم ١٨٠٣ - كشف الاستارة) عن عتبة بن سنان، عن عثمان بن عثمان الغطفاني، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. وقال: «لا نعلم رواه عن محمد بن عمرو -هكذا- إلا عثمان، ولم نعلم إلا من عتبة».

قلت: وجميع رجاله ثقات، سوى عثمان: فهو صدوق، ربما وهم؛ كما في «التقريب» (٤٥٠٠).

وانظر: «سيرة ابن هشام» (٣/ ١٧٦ - ط. دار الخیر)، و«ميسل الهدى والرشاد» (٤/ ٣٧٦، ٣٨٢).

(١) بعد ما في النسخة فقط: «فقلته» ولا وجود لها في الأصل ولا عند أبي عبيد.

منها: أنه ﷺ لم يفعل ذلك، ولا قال: إنه أبر به، وإنما وقع ذلك على سبيل الإرتياح والنظر، الذي استقرَّ آخره على أن لا يفعل، فهو إلى الاستدلال على المنع أقرب؛ ثم إنه لم تكن إرادة البذل في هذا لمجرد الهدنة، بل كان فيه من المحاولة الحربية ما يعود بإضعاف العدو وخزيهم، وتشتيت جماعتهم، والتخذييل بينهم، وتلك من مكائد الحرب، فأمرُ البذل فيها يضاهي الجُمل والإجارة على الشيء، يفعل، والله أعلم.

\*\*\*\*\*

## مسائل من أحكام المستأمن

## \* مسألة:

اختلفوا في المستأمن يريد الإقامة بدار الإسلام:

فقال الأوزاعي<sup>(١)</sup>: لا يُترك، إلا أن يُسلم، أو يؤدي الجزية، أو بإذن الإمام.

وقال أحمد: إذا أمّنه الإمام؛ فهو على أمانه حتى يرده إلى أمانته<sup>(٢)</sup>.

وقال الشافعي<sup>(٣)</sup>: إن كان من أهل الكتاب، قيل له: إن أردت المقام فأد الجزية، وإن لم ترد فارجع إلى أمانك، فإن استنظر، فأحبُّ إليَّ ألا يُنظر إلا أربعة أشهر؛ لأن الله -تعالى- جعل للمشرّكين أن يسبحوا في الأرض أربعة أشهر، وأكثر ذلك أن لا يبلغ به الحول؛ لأن الجزية في حول، فلا يقيم في دار الإسلام مقام من يؤدي الجزية ثم لا يؤديها، وإن كان من أهل الأوثان، فلا تؤخذ منه الجزية، ولا ينظر إلا كإنتظار هذا، وهو دون الحول.

## \* مسألة:

اختلفوا في الحربي المستأمن، يقدم بأسرى مسلمين أحرار أو عبيد؛ فقيل: يُحال بينه وبينهم، ويحلى سبيل الأحرار، ويرد العبيد على ساداتهم، ولا يعطى المستأمن عوضاً عن ذلك شيئاً، وعلى هذا ينبغي أن يكون تأمينهم، والعهد معهم، فإن عقد على غير هذا، فالعقد فاسد، وانتراعهم على كلِّ حال واجب، ولا

(١) «اختلاف الفقهاء» (٣٢) للطبري، «المغني» (٧٩/١٣).

(٢) انظر: «المغني» (٧٩/١٣) - (٨٠).

(٣) «الأم»: سير الواقدي (باب قطع الشجر وحرق المنازل) (٤/٣٠٨).

وانظر: «الأوسط» لابن المنذر (١١/٢٦٩)، «الرد على سير الأوزاعي» (١٣٠)، «السنن

الكبرى» (٢٢٦-٢٢٧) للبيهقي.

وفاء في معصية؛ وهو قول أهل الظاهر<sup>(١)</sup>

وقيل: لا يعترض في شيء من ذلك على حال، ويكون له الرجوع بهم إن شاء؛ وهو قول ابن القاسم<sup>(٢)</sup>.

وقيل: يُتزعون منه، ويُعطى في كلِّ مسلم أوفر قيمة، قاله عبد الملك بن الماجشون، ورواه عن مالك، وكذلك قال ابن حبيب<sup>(٣)</sup>، قال: ويساع عليه عبيده إذا أسلموا، وكذلك يفعل بالأنمي، ثم لا يكون ذلك نقضاً للعهد.

وفرق بعضهم فقال: يُجبر على بيع المسلمين، ولا يُجبر في الذكران، وهي رواية عن ابن القاسم، وقاله ابن القصار<sup>(٤)</sup>.

**والأرجح -إن شاء الله-: ما ذهب إليه ابن الماجشون، ورواه عن مالك، وقاله ابن حبيب؛ لأن الوفاء لهم بالأمان واجب في النفس والمال، ما لم يعترض**

(١) انظر: «المحلى» (٣٠٦/٧) المسألة رقم ٩٣٢.

(٢) انظر: «الترداد والزيادات» (٣/١٤٤)، «وافقه الموكز».

ومثله نقله عنهما صاحب «التراد»: أنه لو نزل حريون بآمان، وعندهم مسلمات مأسورات لم يتزعن منهم، ولا يمتنعن من الوطء لهن. قال: وقال ابن القاسم: لو تدمم حريون، وبأيديهم أسرى مسلمون أحرار، فهم باقون في أيدي أهل الذمة، عبيد لهم كما كانوا.

قال ابن حزم في «المحلى» (٣٠٦/٧) بعد ذكره كلام ابن القاسم، ونسبه إلى مالك -أيضاً-: فوهذان القولان لا تعلم قولاً أعظم فساداً منهما، ونعوذ بالله منهما، وليت شعري! ما القول لو كان بأيديهم شيخ مسلمون، وهم يستحلون فعل قوم لوط، أيترون وذلك؟ أو: لو أن بأيديهم مصاحف، أيترون يسحون بها العذر عن استباحهم؟! نسير إلى الله -تعالى- من هذا القول اسم البراءة، ونعوذ بالله من الخذلان. اهـ. كلامه -رحمه الله-.

(٣) انظر: «الترداد والزيادات» (٣/١٤٤)، «البيان والتحصيل» (٤٨/٣)، وقاله: مطرف،

وابن نافع.

فلمذهب ابن القاسم خلاف مذهب مالك في أسرى المسلمين، فما تبقه ابن حزم في «المحلى» (٣٠٦/٧) أنه مذهبهم غير دقيق، وله مثل ذلك كثير، مما يحتاج إلى تصنيف مفرد.

وانظر: «اختلاف الفقهاء» (٤٦-٤٧)، (٥٠) للطبري.

(٤) انظر: «غيره» (٣/٤٤٠).

ذلك معصية لله - عز وجل -، فتركُ المسلم في أيديهم مع التمكن من إرساله معصية، واغتياهم فيه<sup>(١)</sup> من غير عوض خيانة، ولما كان لنا فيما أوجبه الله - تعالى - من فك الأسارى طريقان: واحدة من جهة المحاربة والقهر، وأخرى من جهة بذل المال والفداء، ولم يكن هؤلاء من أهل الحرب: تعين إرساله؛ وبذل قيمته، قياماً بالفرضين: إنقاذ المسلم، والوفاء في العوض، والله أعلم.

\*\*\*\*\*

رفع  
عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

## الباب السابع

في الغنائم وأحكامها، ووجه القسم،  
ومد يستحق الإسهام، وبم يستحق،  
وسهمان الخيل، وما جاء في الغلول

(١) كذا في الأصل والمنسوخ! ولعل صوابه: «واغتياهم فيهم».

### الباب السابع

في الغنائم وأحكامها، ووجه القسم، ومن يستحق الإسهام،  
ويم يستحق، وسهمان الخيل، وما جاء في الغلول

قال الله - عز وجل -: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ [الأنفال: ٤١]، وقال - تعالى -: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا غَنِيمَتِكُمْ حَلَالًا طَيِّبًا﴾ [الأنفال: ٦٩]، وقال - تعالى -: ﴿وَعَدَّكُمْ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا فَعَجَّلَ لَكُمْ هَوِيَّ﴾ [الفتح: ٢٠].  
وخرَّج مسلم<sup>(١)</sup>، عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «أعطيتُ خمساً لم يُعطهن أحد قبلي: كان كل نبي يُبعث إلى قومه خاصة؛ وُبعثت إلى كل أمة عامة، وأحللت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي، وجُعِلت لي الأرض طيبة طهوراً ومسجداً، فأُتيما رجل أدركته الصلاة صلى حيث كان، ونُصرت بالرعب بين يدي مسيرة شهر، وأُعطيت الشفاعة».  
البخاري<sup>(٢)</sup>، عن عروة البارق، عن النبي ﷺ قال: «الخيْلُ معقودٌ في

(١) في «صحيحه» في كتاب المساجد (٥٢١) (٣).

وأخرجه البخاري في «صحيحه» في كتاب التيمم [الطهارة] (باب التيمم) (رقم ٣٣٥)، وفي كتاب الصلاة (باب قول النبي ﷺ: «جُعِلت لي الأرض مسجداً وطهوراً») (رقم ٤٣٨)، وفي كتاب فرض الخمس (باب قول النبي ﷺ: «أحللت لي الغنائم») (رقم ٣١٢٢).

(٢) في «صحيحه» في كتاب فرض الخمس (باب قول النبي ﷺ: «أحللت لكم الغنائم») (رقم ٣١١٩)، وأخرجه في كتاب الجهاد والسير (باب الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة) (رقم ٢٨٥٠)، و«باب الجهاد ما ضاع مع البر والفاجر» (رقم ٢٨٥٢)، وفي كتاب المناقب (باب منه) (رقم ٣٦٤٣).

وأخرجه مسلم في كتاب الإمامة (باب الخيل في نواصيها الخير إلى يوم القيامة) (١٨٧٣).



نواصيها الخير: الأجر والمغنى، إلى يوم القيامة.

ولا خلاف بين الأمة في استحباب أموال الكفار بالاغتنام، وصحة تملك المسلمين ما حازوه منها على وجه الغزو والجهاد.

#### والأموال التي يحوزها المسلمون على الكفار على ثلاثة أحكام:

منها: ما يجب فيه الخمس الذي سئى الله -تعالى-، ويكون سائر ذلك لأهل الجيش الذين حازوه، وهذه هي الغنائم باختصاص.

ومنها: ما يكون لمن حازه وحده، من غير خمس في ذلك يلزمه.

ومنها: ما لا يتعين فيه حق لأحد بعينه، وإنما يكون جميعه لمصالح المسلمين عموماً، وهذا هو الفيه الذي قال الله -تعالى- فيه: ﴿مَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِلسَّيِّئَةِ وَاللَّذِينَ آمَنُوا مِنْ أَهْلِ الْبَنَاتِ وَأُولُوا الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ [الحشر: ٧] إلى آخر الآيات.

والذي يختص به هذا الباب: ذكر الغنائم وقسمها، ونذكر النوعين الآخرين عقب ذلك في (الباب الثامن) بعد هذا، ذكر أنفال والأخماس -إن شاء الله تعالى-؛ فاما:

#### الغنائم

وهي التي يستحق فيها الخمس، ويكون سائرهما للغنائم، فيختلف في حدها: فعند المالكية أنه: كل مال حازه المسلمون على المشركين بالقصد إليه، على سبيل المعالجة<sup>(١)</sup>، يقاتل، أو احتيال، فيدخل في ذلك السرقة والتلصص<sup>(٢)</sup>، ويخرج منه ما جلا عنه الكفار، أو قُبِرَ عليه بغير علاج.

(١) المعالجة: الصراع والغتال. واعتلوا القدم: اتخذوا صراعاً وتناً.  
انظر: «قاموس المحيط» (١/ ٢٤ و ١٥٨)، «لسان العرب» (٢/ ٣٢٦)، «الفي» والغنيمة (ص ٢٣).

(٢) انظر: «البيان والتحصيل» (٣/ ١٥)، «الترداد والزيادات» (٣/ ١٩٩).

وهي عند الشافعية<sup>(١)</sup>: كل مال حازته الفئة المجاهدة على سبيل الغلبة، دون ما يُختلس ويُسرق، فإنه خاصٌ بملك المختلس، وكذلك القلطة لواجلدها، دون ما ينجلي عنه الكفار بغير قتال، فإنه فيه.

فالاخلاف بينهم فيما أخذ سرقة واختلاساً: هل يكون له حكم الغنيمة أو لا ؟ واتفقوا فيما حيز على وجه المغالبة أنه غنيمة يُخمس ويُقسم، وفيما جلا عنه الكفار بغير قتال أنه فيه.

وستورد في أثناء المسائل من أقوال أهل العلم ما فرّقوا فيه بين ما يجب فيه الخمس عندهم، وما يكون لمن أخذه، أو يكون في جماعة المسلمين، ما يبيّن به تفصيل ما ذكرناه في حصص ما ذهبوا إليه -بحول الله تعالى-.

والقول الجامع لأحكام الغنائم التي يجب تخميسها، وقسم سائرهما على الغنائم يرجع إلى أربعة فصول:

\* بيان ما يستحق قسمه من أصناف المال، مما لا يستحق.

\* وبيان من يستحق الإسهام من أصناف الناس، ممن لا يستحق.

\* وبيان ما يستحق به الإسهام من الأفعال.

\* وبيان وجوه القسم على الفرسان والرُّجُل.

ونحن -إن شاء الله- نذكر ذلك فصلاً فصلاً بمعونة الله وحوله -تعالى-.

(١) قال أبو منصور الأزهري في كتابه: «الزاهر في غريب ألفاظ الإمام الشافعي» (ص ١٦٧): «الغنيمة: ما أوجبت عليه بالخيال والركاب، وأخذ عنوة».

وانظر: «الأم» (٤/ ١٤٦)، «مختصر المزني» (ص ١٤٧)، «الشرح الكبير» (١١/ ٤٢٤)، «الحاوي الكبير» (١٠/ ٤٢٥)، «روضة الطالبين» (١٠/ ٢٦٠)، «تحرير ألفاظ التنبيه» (٣١٧)، «التعريفات» للبرجاني (ص ١٦٨)، «الكليات» (٣/ ٣٠٦)، «فروق اللغة» (١٤٠)، «الصباح المنير» (سادة غ ن م)، «المفردات» (غ ن م) (٥٤٨)، «التوقيف على مهمات التعاريف» (ص ٥٤٢).

فصل: في بيان ما يُستحقّ قسمه من اصناف المال

مما لا يُستحقّ

قال الله - عز وجل -: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّذِي وَسَّأَلَ﴾<sup>(١)</sup>  
[الأَنْفَال: ٤١].

فكان عموم الآية يقتضي تخميس كل شيء استولى عليه من الكفار، وقسم سائره في الغنائم؛ إلا أن يخص شيئاً من ذلك دليل فيوقف عنده.

والمستولى عليه صنفان: رقاب الكفار، وأموالهم.

فأما صنف الرقاب فنوعان: أسرى - وهم الرجال -، وسبي - وهم النساء والذرية -.

فأما الأسرى؛ فقد تقدم القول فيهم، وتلخيصه: أن لأهل العلم في ذلك ثلاثة مذاهب؛ قول: إنهم يقتلون ولا يبدؤ. وقول: إنهم يستحيون: للامن أو الفداء. وقول: إن الإمام مخير فيهم على خمسة أحكام: القتل، والامن، والفداء، والاسترقاق، وضرب الجزية.

وأما السبي من النساء والصبيان، فإنهم بنس الاستيلاء عليهم يُرقون بما أحكمته الشريعة من ذلك، فيصير حكمهم إلى حكم سائر أموال الغنائم في وجوب القسم والتخميس، من غير اختيار يكون في ذلك للإمام؛ لأن التخيير الذي ثبت للإمام بالأدلة المتنزعة على ذلك من القرآن والسنة إنما هو خاص بأسرى الرجال، لكن يكون لمن صار إليه شيء من السبي إما بالقسم أو بالشراء أو غير ذلك من وجوه التملك، أن يفدي بهم أو يُفادى، ويمنُّ بالعتق، ويتصرف في ذلك بما أباح له الشرع منه، وكذلك لو استناب الإمام عنهم نفوس الغنائم. وكلُّ من يترجه له فيهم حق، كان له أن يفعل فيهم من ذلك ما شاء على وجه النظر والمصلحة، إلا خلافاً في الأطفال: هل يُباح ردهم إلى الكفار؟ وقد مضى الكلام

في ذلك مستوفى في (الباب الخامس)، في (فصل: أحكام الأسرى).

ومما جاء في المنّ على السبي - النساء والذرية - ما رواه أبو عبيد في كتاب «الأموال»<sup>(١)</sup> قال: حدثنا عبدالله بن صالح، عن الليث بن سعد، قال: حدثني عُقيل بن خالد، عن ابن شهاب، قال: أخبرني سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، أن رسول الله ﷺ ردّ ستة آلاف من سبي هوازن - من النساء والصبيان والرجال - إلى هوازن حين أسلموا... الحديث؛ وفيه قال: وزعم عروة، أن مروان ابن الحكم، والمصور بن مخزومة أخبراه، أن رسول الله ﷺ قام حين جاءه وفد هوازن مسلمين، فسأله أن يرده إليهم أموالهم وسبيهم، فقال لهم رسول الله ﷺ: «معي من ترون، وأحبّ الحديث إليّ» صدقته، فاختاروا إحدى الطائفتين: إنا السبي؛ وإما المال، وقد كنت استأبنتُ بهم». قال: وكان رسول الله ﷺ قد انتظرهم بضع عشرة ليلة، حين قفل من الطائف، فلما تبين لهم أن رسول الله ﷺ غير رادّ إليهم إلا إحدى الطائفتين، قالوا: نخار سبينا.

فإذا تقرر ذلك، فيجيء على مذهب من رأى تخيير الإمام في الأسرى، منهم: مالك، وغيره، وهو الذي تقدم ترجيحه بالأدلة: أنه متى حكم الإمام باسترقاقهم، توجهت عليهم أحكام الغنائم في القسم والتخميس، هذا لا إشكال فيه، ومهما قتل الإمام من رأى قتله من الرجال، خرج من جملة الغنيمة، وكان له حكم الاستثناء والتخصيص في عموم الآية في القسم والتخميس بما تقرّر وثبت من الأدلة المتقدمة: أن الإمام مخير في ذلك.

(١) كتاب «الأموال» (ص ١٥٦/ رقم ٣١٤).

وأصل الحديث - دون ذكر عدد السبي - أخرجه البخاري في «صحيحه» (الأرقام: ٢٣٠٧، ٢٣٠٨، ٢٣٠٩، ٢٥٨٣، ٢٥٨٤، ٢٦٠٨، ٣١٣٢، ٣١٣١، ٤٣١٨، ٤٣١٩، ٧١٧٦، ٧١٧٧).

قال ابن القيم في «زاد المعاد» (٤٧٣/٣): «وكان السبي ستة آلاف رأس، والإبل أربعة وعشرين ألفاً، والغنم أكثر من أربعين ألف شاة، وأربعة آلاف أوقية فضة».

واختلف في الوجوه الثلاثة: من المَنِّ، والمفاداة به، والإقرار على ضرب الجزية؛ إذا رأى الإمام واحداً منها:

**فَقِيلَ:** يكون ذلك كالقتل، يُخرج من جملة الغنيمة.

**وقيل:** بل يصير له بالاستحيا حكم الغنيمة الواجب قسمها، فإذا فعل ذلك الإمام احتسب به من الخمس، بخلاف القتل، وكلا القولين لأصحاب مذهب مالك.

**وسبب الخلاف فيما ذكره بعضهم هو:** هل الغنيمة مملوكة بنفس الأخذ، أو حتى تُقسم؟<sup>(١)</sup> وقد كان يجب أن لا يختلفوا أن ذلك كله واحد في خروجه من جملة الغنيمة، سواء قيل: إن الغنيمة تملك بالأخذ أو بالقسم، ويكون له حكم الاستئناء، فتؤولهم في القتل ولا تُرق؛ لقيام الأدلة على أن ذلك مُحَيَّرٌ فيه الإمام، وليس هناك ما يقتضي أن يحسب ذلك من الخمس، بل الخمس مستحق - أيضاً - في أصنافٍ سَأَهم الله - عز وجل -، كاستحقاق الغانمين للأربعة الأخماس، فكيف يحمل ذلك عليهم خاصة دون مستحقّي الأربعة الأخماس، وجميعهم شركاء؟!

ومن الدليل على خروج ذلك من جملة الغنيمة، ما خرّجه البخاري<sup>(٢)</sup>، عن محمد بن جبير، عن أبيه، أن النبي ﷺ قال في أسارى بدر: «لو كان المُطْعَمُ بن

(١) قال القرافي في «الذخيرة» (٤٢٧/٣) وذكر: «قران في المذهب، وبالقسمه قال مالك». وانظر خلاف العلماء في هذه المسألة: «الكافي» (٤١٠/١)، «المتقى» (١٧٦/٣)، «رؤوس المسائل» لابن القصار (٥١)، «عقد الجواهر» (٤٧٧/١)، «تهذيب المسالك في تصدرة مذهب الإمام مالك» (٥٨٤/٢)، «التبهي» (٣٩٠-٣٨٠/٢)، «القرائين الفقيهية» (١٣٠)، «الأم» (١٤٧/٤-١٤٨)، «النتيجه» (٢٣٥)، «الوجيز» (١٩٣/٢)، «مختصر الطحاوي» (٢٨٢)، «الفتاوى» (١١٤)، «البيوط» (١٠/٣٢)، «رؤوس المسائل» للزمخشري (٣٦٧)، «بدائع الصانعة» (١٢١/٧)، «إرشاد الإصناف» (٢٣-٢٣١)، «طريقة الخلاص» (٢٤٦، ٢٦٢)، «الغرة النفيسة» (١٦٠، ١٧٠)، «المنشي» (١٠٧/١٣)، «المحرر» (١٧٣/٢)، «الإصناف» (١١٣/٤).

(٢) في «صحيحه» في كتاب فرض الخمس (باب ما مَنّ النبي ﷺ على الأسارى من غير أن يخس) (رقم ٢٣٣٩)، وفي كتاب المغازي (باب منه) (رقم ٤٠٢٤).

عدي حياً، ثم كَلَمَنِي في هؤلاء النَّسْءِ لتركهم له. فهذا سبيل المَنِّ عليهم من الجملة، وكذلك بَوَّبَ عليه البخاري: (باب المَنِّ على الأسرى من غير أن يُخسوا).

**وأما الصنف الثاني، وهو الأموال المستولى عليها، فنوعان:** عقار، وأصناف المال غير العقار.

**فأما العقار،** فاختلف أهل العلم في الأرضين المغنومة عنوة: هل ذلك مما يُخمس ويقسم على الجيش كائناً أصناف المال، أو حكم الأرضين حكم الفيء، لا حثٌّ فيها للجيش يخصهم، وإنما تكون وفقاً على مصالح المسلمين؟ ففي ذلك ثلاثة أقوال:

**قول:** إنها تقسم كسائر الأموال، وإليه ذهب الشافعي، وأبو ثور، وغيرهم<sup>(١)</sup>، وروى ذلك عن الزبير بن العوام<sup>(٢)</sup>، ودليلهم عموم قوله -تعالى-: «وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا

(١) انظر: «الأم» (١٤٤/٤)، «مختصر المزني» (ص ٢٧٥)، «المهذب» (٢٤٧/٢)، «النتيجه» (١٤٧)، «روضة الطالبين» (١٠-٢٧٥-٢٧٧)، «فتاوى المحتاج» (٢٣٤/٤)، «المجموع» (٢١١/٤٢٠)، «الحاوي الكبير» (١٤٤/٢٥٥ ط. دار الكتب العلمية)، «مختصر الخلافيات» (٤/٥٠ رقم ١٧٣)، «المحلى» (٧/٣٤١-٣٤٢). وهو قول أبي سليمان الخطابي -كما في «المحلى»-، ونقل مذهب أبي ثور: ابن قدامة في «المغني» (٥٨٢/٢) -«الشرح الكبير»، والعيني في «عمدة القاري» (١٤٤/١٥)، وانظر: «فقه الإمام أبي ثور» (ص ٧٩٠).

(٢) أخرجه أحمد في «مسنده» (١٦٦/١) قال: حدثنا عتّاب، حدثنا عبدالله، قال: أخبرنا عبدالله بن عُقبة -وهو عبدالله بن لهيعة بن عُقبة-، حدثني يزيد بن أبي حبيب، عن سح عبد الله بن المغيرة بن أبي بردة، يقول:

سمعت سفيان بن وهب الخولاني يقول: لما اقتننا بصر بغير عهود قام الزبير بن العوام، فقال: يا عمرو بن العاص، اقسمها. فقال عمرو: لا أقسمها، فقال الزبير: والله لتقسمن كما قسم رسول الله ﷺ. غير. قال عمرو: والله لا أقسمها حتى أكتب إلى أمير المؤمنين. فكتب إلى عمر -رضي الله عنه-، فكتب إليه عمر: أن أؤمّا حتى يفتي منها جيل المتأخّر.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ لجهالة المهم الذي لم يسم. وعبد الله -ويقال له أيضاً عُبد الله- ابن المغيرة بن أبي بردة، لم يوثقه غير ابن جابر (٥٣/٥). وسفيان بن وهب الخولاني: صحابي، شهد حجة الوداع وقصر، وعاش حتى ولي الإمرة لعبد العزيز بن مروان على الغزو إلى إفريقية سنة =

عَزَمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَةٌ [الأنفال: ٤١]، فدخل في ذلك الأرض وغيرها، وما ثبت أن النبي ﷺ قسم خيبر على الغانمين<sup>(١)</sup>، وهذه أدلة ظاهرة قوية.

**وقول ثانياً:** إن الأرض لا تقسم، بل تكون وقفاً في مصالح المسلمين، على حكم النبي، لا يستأثر أحد بملك أميائه، بل هي لكل من حضر ذلك، ومن لم يحضره، ومن يجيء بحد من المسلمين إلى يوم القيامة، وهو قول مالك

= (٧٨)، ففيها بها إلى أن مات سنة (٨٢)، وعبدالله، هو ابن المبارك، وروايته عن ابن لهيعة: مقبولة، فهو من العادلة الأربعة التي تقل رواية ابن لهيعة من طريقهم. وكذلك رواه عنه عبدالله بن وهب وهو من العادلة -كما سيأتي-.

وأخرجه ابن عبدالحكم في «فتح مصر» (ص ٢٦٣)، عن يوسف بن عدي، والبيلاذري في «فتح البلدان» (ص ٢١٩-٢٢٠) من طريق يحيى بن آدم، كلاهما عن عبدالله بن المبارك، بهذا الإسناد.

وأخرجه أبو عبيد في «الأموال» (رقم ١٤٩) عن ابن أبي مريم -وهو سعيد بن الحكم-، ومن طريقه الشافعي في «مسنده» (٣)، وأخرجه ابن عبدالحكم (ص ٨٨) عن عبدالمالك بن مسلمة، وعثمان بن صالح، وابن زنجويه في «الأموال» (رقم ٥٧٦)، والبيهقي (٣١٨/٦) من طريق محمد بن عبدالله بن عبدالحكم عن ابن وهب، جميعهم عن ابن لهيعة، به. وليس في طريق ابن زنجويه يزيد بن أبي حبيب، ولا من سجع من عبدالله بن المغيرة.

وقال عبدالله بن لهيعة -بعدما ذكر ابن عبدالحكم (ص ٢٦٣) رواية ابن المبارك، ورواية عبدالمالك بن مسلمة-: وحديثي يحيى بن ميمون عن عبد الله بن المشيرة، عن سفيان بن وهب، نحوه. فإن حفظ ابن لهيعة هذا، فيمكن أن يحسن الحديث.

قوله: «حتى يغزو منها حبل الحيلة»، قال ابن الأثير في «النهاية» (١/٣٣٤): يريد: حتى يغزو منها أولاد الأولاد، ويكون عاماً في الناس والدواب، أي: يكتسب المسلمون فيها بالتوالد.

وقال أبو عبيد: أراد أنه أن تكون شيئاً موقوفاً للمسلمين ما تأسلوا، يرثه قرن عن قرن، فنكون قوة لهم على عدوهم.

(١) أخرج البخاري في «الصحیح» في كتاب المغازي (باب في غزوة خيبر) (رقم ٤٢٣٥)، عن عمر قال: «أما والذي نفسي بيده، لو أن أترك آخر الناس شيئاً -أي: يأسلون في القرى- ليس لهم شيء، ما قُتعت عليّ قرية إلا فسمتها، كما قسم النبي ﷺ، خيبر، ولكني أتركها خزائن لهم يقسمونها».

ونحوه في «صحیح البخاري» -إيضاً- (رقم ٢٣٣٤، ٣١٢٥، ٤٢٣٦)، و«سنن أبي داود» (٣٠١٠)، و«سنن البيهقي» (٣١٦/٦، ٣١٨)، و«الأموال» لأبي عبيد (رقم ١٤٩).

وأصحابه<sup>(١)</sup>.

واستدلوا في ذلك بفعل عمر في أرض سواد العراق، وذكروا احتجاجة على ذلك بالآية من سورة الحشر، قوله -تعالى-: ﴿إِنَّمَا أَفَاءُ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَفْئِ الْقُرَى﴾ الآية كلها، إلى قوله: ﴿لِلْمُحَارِبِينَ الْأَمْوَالُ﴾ [الحشر: ٧]، وإلى قوله: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ إلى آخر الآيات، [الحشر: ١٠]، وقول عمر: ما أحد إلا وله في هذا المال! حتى الراعي بعدن<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «المدينة» (٣٨٦-٣٨٧/١)، «الكافي» (٤٨٢/١)، «المعونة» (٦٢٦/١)، «استهل المداير» (١٣/٢)، «المنتقى» (٢٢١-٢٢٢/٣)، «بداية المجتهد» (٤٠١/١)، «قوانين الأحكام» (١٦٧)، «الذخيرة» (٤١٦-٤١٧/٣)، «الخرشي» (١٢٨-١٢٩)، «الشرح الكبير» (١٨٩/٢)، «الإشراف» (٤٩٩/٤) -بتحقيق: للفاضل عبدالحق.

(٢) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٣٥١/٦) من طريق هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن أبيه أسلم، قال: سمعت عمر يقول: وذكر أراً في قصة، وفي آخره آية الحشر المذكورة، وقول عمر: فوالله ما من أحد من المسلمين إلا وله حق في هذا المال، أعطي منه أو منع؛ حتى راع يقدن.

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١٥١/٤) رقم ٧٢٨٧ عن عبدالله بن عمر، عن زيد بن أسلم: أن عمر جمع أناساً من المسلمين فقال: «إني أريد أن أضع هذا الشيء موضعاً، فليد كل رجل منكم عليّ برأيه، فلما أصبح قال: إني وجدت آية في كتاب الله -أو قال آيات- لم يترك الله أحداً من المسلمين له في هذا المال شيء، إلا قد ساءه». وذكر جملة من الآيات ثم قرأ الآية المذكورة، وقال: «فليس في الأرض مسلم إلا له في هذا المال حق، أعطيته أو حُرِّمه».

وإسناد عبدالرزاق ضعيف، فيه عبدالله بن عمر المعمر، ضعيف. وزيد بن أسلم لم يسمع عمر، بل ولا من ابنه عبدالله. انظر: «فجاج التحصيل» (٢١٦). والرواية بينهما أسلم، كما في إسناد البيهقي، وهو العدوي، مولى عمر: ثقة.

وله عند البيهقي (٣٥١/٦-٣٥٢) طريق أخرى، وفيه ذكر للآية، وقوله: «فهذه استرعيت الناس، ولم يبق أحد من المسلمين إلا وله في هذا المال حق، إلا ما تملكون من رقيقكم، فإن أعش -إن شاء الله- لم يبق أحد من المسلمين إلا سيابيه حقه، حتى الراعي يسر وحمره، يائنه حقه، ولم يعرف فيه جبينه».

وأخرج أبو عبيد في «الأموال» (١٤٩): أن عمر كتب لعمر بن العاص: «إن دعها -أي: مصر- حتى يغزو منها حبل الحيلة»، قال أبو عبيد: «أراه أراد أن يكون شيئاً موقوفاً للمسلمين ما تأسلوا، يرثه قرن بعد قرن فتكون قوة لهم على عدوهم».

قالوا: وكان فعل عمر في توقيف الأرض بمحضر الصحابة، من غير تكبر<sup>(١)</sup>، فدل ذلك على أن معنى قوله -عز وجل-: «وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ» [الأنفال: ٤١]: فيما عدا الأرضين، وأن الأرض لا تدخل في عموم ذلك، واستدلوا بأشياء من هذا الباب، ليس فيها بيانٌ جليٌّ.

**وقول ثالث:** إن الإمام مخيرٌ بين أن يقسمها في المغانم، كما فعل رسول الله ﷺ بخيبر، أو يقفها لمصالح المسلمين، كما فعل عمر بأرض السَّوَاد، وهو قول سفيان الثوري، وأبي عُبيد، وأكثر الكوفيين<sup>(٢)</sup>، وكانهم رأوا الآيةين -آية الغنيمة من سورة الأنفال، وآية الفئء- من سورة الحشر- وارتدتين مورد التخيير في حكم الأرض بخاصة، قال بعضهم: قسم رسول الله ﷺ خير اتباعاً لآية الغنيمة، ووقف عمر أرض السَّوَاد اتباعاً لآية الفئء، وهذا أيضاً مما لا دليل عليه يوضح دعوى التخيير فيه، والأرجح ما ذهب إليه الشافعي، والله أعلم<sup>(٣)</sup>.

(١) وتلا عمر على ذلك كلٌّ من: عثمان، وعلي -رضي الله عنهما-.

فذكر هذا الفعل عن عثمان: أبو يوسف في «الخراج» (٣٥)، وأبو عبيد (ص ١٠٩)، وابن زنجويه (٢٥٣/١) كلاهما في «الأموال».

وأما عن علي: فقد أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١١٠/١١) رقم ١٠٦٥٦، وأبو عبيد (رقم ٢٠٨)، وابن زنجويه (٢٣٣) كلاهما في «الأموال»، ويحيى بن آدم (١١٣-١١٧)، وأبو يوسف (٣٦-٣٧) كلاهما في «الخراج»، والبلاذري في «فتح البلدان» (٢٦٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٣٥/٩) من طرق عنه -وهي لا تسلم من ضعف أو انقطاع، ومجموعها يدل على أن لها أصلاً- بألفاظ متقاربة، منها: «لولا أن يضرب بعضهم وجوه بعض، لقسمت السَّوَاد بينهم».

(٢) وهم: أبو حنيفة وأصحابه، وسياطي -تقريباً- توثيق ذلك.

(٣) بل الأرجح -والله أعلم- أن الإمام مخير في الأرض المفتوحة عنوةً بين جعلها فئاً وبين جعلها غنيمة، فإذا رأى المصلحة في جعلها غنيمة قسمها بين الغانمين؛ كما قسم النبي ﷺ خيبر، وإن رأى أن لا يقسمها جازة كما لم يقسم النبي ﷺ مكة، مع أنه فتحها عنوة، وهذا مذهب: إبي حنيفة، والثوري، وأبي عبيد -كما ذكر ذلك المصنف-، وكذلك مذهب: ابن سيرين، وعمر بن عبد العزيز، وأحمد في المشهور عنه.

انظر: «الأموال» (١٠٧) لأبي عبيد، «الأموال» لابن زنجويه (٢٤٨/١)، «السير الكبير» (٣) =

وقد قيل عن عمر: إنه لم يفعل في أرض السَّوَاد ما فعل، حتى استطاب على ذلك نفوس أهل الجيش، قاله الشافعي<sup>(١)</sup>، قال: وكذلك الآن إذا غنموا أرضاً فَخُصِّمَتْ، ثم استطاب الإمام نفوس أهل الجيش عن أربعة الأخماس، فتركوا ذلك بغير نفوسهم، فالإمام يقفها لمصالح المسلمين، كما فعل عمر، فهذا حكمُ الأرض، والاختلاف فيها.

### فصل

وأما أصناف المال غير العقار، وهي: الذهب، والفضة، والعروض: من الأثاث، والحيوان، والأطعمة، وغير ذلك، من سائر الأعيان التي أباح الشرع تملكها، فهي على وجهين: أسلابٌ، وغير أسلاب، فأما الأسلاب: فمن رآها تختص ملكاً للقاتل، كما ذهب إليه الشافعي وأهل الظاهر وجماعة من أهل العلم

= (١٠٣٩)، «مختصر الطحاوي» (ص ٢٨٥)، «الجامع الصغير» (ص ٢٥٤)، «الاختيار» (١٢٤/٤)، «الهداية شرح بداية المبتدي» (٤٢٢/٢)، «فتح القدير» (٤٦٩/٥)، «تبيين الحقائق» (٢٤٨/٣)، «البحر الرائق» (٨٩/٥)، «ملفتي الأبحر» (٣٦٠/١)، «مختصر اختلاف الملهم» (٤٩٤/٣) رقم ١٦٤٤، «حاشية ابن عابدين» (٤/ ١٣٨-١٣٩)، «المحرر» (١٧٨/٢)، «الفروع» (٢٤٠/٦)، «الهداية لأبي الخطاب» (١١٩/١-١٢٠)، «الإصناف» (١٩٠/٤)، «متهى الزادات» (٦٤٧/١)، «البدع» (١٨/٤)، «مفتيحه التحقيق» (٣٥٩/٣)، «كشف القناع» (٩٤/٣)، «فروع المسائل الخلافية» (٧٣٧/٥) المسألة رقم ١٩٨٨، «النسابة للفاضي أبي الحسين الجنيني» (٢١٨/٢)، «الأحكام السلطانية للفاضي أبي يعلى» (ص ١٤٦-١٤٧)، «مجموع فتاوى أبي تيمية» (٥٨٨/٢٨) ٨٩٩/٢٩ و٢٠٤-٢٠٧ و٣٤/١٩.

(١) في «الأم» في كتاب الجزية (باب بيلادة العتوة) (١٨١/٤) ونقله عنه ابن المنذر في «الأوسط» (٣١/١١)، وعنه الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٢٢٥/٦)، ثم تعقبه الحافظ بأنه مخالف لتعليل عمر بقوله: «لولا أئمة المسلمين»، قال: «لكن يمكن أن يقال: معناه: لولا أئمة المسلمين ما استطبت أئمة الغانمين»، ونقل عن الطحاوي أن قول عمر: «كما قسم رسول الله ﷺ خيبر»، قال: «فإنه يريد بعض خيبر لا جميعها».

وإن أن المراد بالذي قسمه من أرض خيبر: ما انتخب عنوة، والذي عزل: ما انتخب صلحاً. اهـ. قلت: وقال الشافعي في «سير الواقدي» (باب فتح السَّوَاد) (٢٧٩- مع الأم): «ولا أعرف ما أقول في السَّوَاد إلا ظناً مقروناً إلى علم».

سواهم<sup>(١)</sup>، فهي عندهم مخصصة -أيضاً- من الآية، لا تدخل في القسم؛ للأدلة التي تُذكر في ذلك، إذا ذكرنا حكم السلب والخلاف فيه في (الباب الثامن) بعد هذا عند ذكر الأنفال -إن شاء الله تعالى-، ومن لم يَسِرْ ذلك لم يحتج إلى هذا التفصيل، وكان حكم الجميع عنده واحداً في المقاسم<sup>(٢)</sup>.

#### وأما غير الأسلاب فضربان:

\* ما تقدم عليه ملك للكفار، وهو جميع ما حازوه، ووضعوا اليد عليه، من

(١) انظر: «الأم» (١٤٢/٤)، «روضة الطالبين» (٣٦٨/٦)، «اللباب في فقه الإمام الشافعي» (ص ١٨٣)، «المحلى» (٧/ ٣٣٥ المسألة رقم ٩٥٥).

وهو مذهب الحنفية والحنابلة.

انظر: «مختصر الطحاوي» (٢٨٤)، «الهداية» (٤٤١/٢)، «مبدل الصنائع» (١١٥/٧)، «مختصر اختلاف العلماء للجصاص» (٤٥٣/٣) المسألة رقم ١٦٦١، «المنيع» لابن النبا (١١٦٦-١١٦٧)، «شرح الزركشي على مختصر الخريفي» (٦/ ٤٢٧، ٤٧٨)، «المنيع» (١٣/ ٦٩- ط. هجر)، «الإيضاح» (١٤٨/٤).

وبه قال: ابن المنذر، وابن جرير. وروي ذلك عن سعد بن أبي وقاص. انظر: «الأوسط» لابن المنذر (١٠٩/١١)، «عيون المجالس» (٢/ ٧٣٠ المسألة ٤٧٤)، «المنيع» (٦٩/١٣).

وخالف في ذلك المالكية، فقالوا: يُخَسُّ. انظر: «المعونة» (١/ ٣٩٠)، «التقريع» (١/ ٣٥٨)، «الكافي» (١/ ٤٧٥)، «الناظر والزيادات» (٢/ ٢٢١، ٢٢٤). وبه قال الأوزاعي، ومكحول. وهو قول ابن عباس، أخرجه عنه البيهقي (٦/ ٣١٢)، وابن أبي شيبة (١٢/ ٣٧٤) رقم ١٤٠٤٢، وأبو عبيد في «الأموال» (٣٠٤)، وابن المنذر في «الأوسط» (١١٠/١١).

وأخرجه عن مكحول: سعيد بن منصور (٢/ ٢٨٦) رقم ٢٧١٢. وانظر: «الأوسط» (١١٠/١١). وقال إسحاق بن راهويه: إن استكثر الإمام السلب؛ خُسَّ، وذلك إليه. وذكر أثرًا عن البراء بن مالك، وإن سلبه بلغ مالا كثيراً، فخُسَّه عمر.

رواه عبد الرزاق (٥/ ٢٣٣) رقم ٩٤٦٨، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ٢٢٢)، وابن أبي شيبة (١٢/ ٣٧١، ٣٧٢) رقم ١٤٠٣٤، وسعيد بن منصور في «السنن» (٢/ ٣٠٨) رقم ٢٧٠٨، والبيهقي (٦/ ٣١٠، ٣١١)، وابن المنذر في «الأوسط» (١١٠/١١-١١٠/١٢)، (١٢٧-١٢٦).

وانظر: «المنيع» (١٣/ ٧٩-٨٠)، و«الأوسط» (١١٠/١١).

(٢) وهو مذهب المالكية. كما سيأتي في الباب الثامن -إن شاء الله-.

ضروب الأموال.

\* والثاني: ما كان على حكم الأصل قبل أن يحوزوه بالتمكُّ، نحو ما يقدِّف في البحر من العنبر وغيره، وما يوجد من الجواهر والأحجار في أرضهم، والخشب والصيد ونحو ذلك.

فأما الضرب الأول -وهو ما تقدم عليه ملك الكفار- فنوعان: طعام، وما يكون له حكم الطعام: من العلوفة، والأنعام تذبج، وما أشبه ذلك مما تدعو الجيوش حاجةً في الغالب إليه.

والنوع الثاني: سائر الأموال مما عدا ذلك، وهذا النوع لا يحتاج إلى بيان، فهو مما يستحق قسمه باتفاق، ويحرم أخذ شيء منه قبل القسم، بلا خلاف<sup>(١)</sup>.

وأما نوع الطعام، فالتبسط فيه بالأكل، والارتفاق للغني والفقير من الغزاة جائز، وذلك بشرطين:

أحدهما: الاقتصار بذلك على دار الحرب.

والثاني: أخذ قدر الحاجة هناك دون ما زاد.

خرج البخاري<sup>(٢)</sup>، عن ابن عمر قال: «كنا نُصِيبُ في مغازينا العسل والعنصب، فنأكله ولا نرفعه».

مسلم<sup>(٣)</sup>، عن عبدالله بن مغفل، قال: أصبت جراباً من شحم يوم خيبر،

(١) انظر: «اختلاف الفقهاء» (١١٠) للطبري، «مراتب الإجماع» (١١٦، ١١٩)، «موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي» (٢/ ٨٧٢، ٨٧٣).

(٢) في «صحيحه» في كتاب الجزية والموادعة (باب ما يصيب من الطعام في أرض الحرب) (رقم ٣١٥٤).

(٣) في «صحيحه» في كتاب الجهاد والسير (باب جواز الأكل من طعام الغنمة في دار الحرب) (٧٢/ ١٧٧٢).

وأخرجه البخاري (رقم ٥٠٨٠٣، ٥٠٨٠٤)، ومسلم (٧٣/ ١٧٧٢)، وفيه: «فاستحييت منه» بدل: «مُتَّيَّمَةً».

قال: فالتزمته، فقلت: لا أعطي اليوم أحداً من هذا شيئاً، قال: فالتفتُ، فإذا رسول الله ﷺ متيسماً.

أبو داود<sup>(١)</sup>، عن محمد بن أبي مجالد، عن عبدالله بن أبي أوفى، قال: قلت: هل كنتم تخمسون -يعني: الطعام- في عهد رسول الله ﷺ؟ فقال: أصبنا طعاماً يوم خيبر، فكان الرجل يبيح ويأخذ منه مقدار ما يكفيه، ثم ينصرف.

قال ابن عبد البر<sup>(٢)</sup>: «أجمع جمهور علماء المسلمين على إباحة أكل الطعام إذا كان للحربيين، ما دام المسلمون في أرض الحرب، يأخذون منه قدر حاجتهم».

وجملة قول مالك، والشافعي، وأبي حنيفة، والثوري، والأوزاعي، والليث ابن سعد: أنه لا بأس أن يؤكل الطعام والعلف في دار الحرب بخير إذن الإمام، وكذلك ذبح الأنعام للأكل. وهو قول أحمد، وإسحاق، وأبي عبيد، وأبي ثور.

وكان ابن شهاب لا يرى ذلك إلا بإذن الإمام<sup>(٣)</sup>.

قال ابن عبد البر: «لا أعلم أحداً قاله غيره»<sup>(٤)</sup>.

(١) في «سننه» في كتاب الجهاد (باب في النهي إذا كان في الطعام قلة في أرض العدو) (رقم ٢٧٠٤).

وأخرجه أحمد (٣٥٤/٤-٣٥٥)، وعبد الرزاق (٩٣٠٤)، وسعيد بن منصور (رقم ٢٧٤٠)، والحاوي في «المشكوك» (٣٢٤٥)، والحاكم (١٦٦/٢)، والبيهقي في «الكبرى» (٩/٦٠)، وفي «دلائل النبوة» (٢٤١/٤)، عن عبدالله بن أبي أوفى.

وهو صحيح. انظر: «صحيح أبي داود لشيخنا الألباني -رحمه الله تعالى-».

(٢) «الاستذكار» (١٢٠/٢ رقم ١٩٦٥٣). وانظر: «الأوسط» لابن المنذر (٧٧/١١).

(٣) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (١٧٩/٥ رقم ٩٢٩٧) عن معمر، عنه.

(٤) «الاستذكار» (١٢١/١٤)، وجمع الكلام السابق منه.

وانظر: «الأوسط» (٦٩/١١)، «المغني» (٢٩٩/٩)، «الاستذكار» (٢٧٠)، «اختلاف الفقهاء» (٨٦)، «٩٤ للطبري، «تحفة الفقهاء» (٢٩٩/٣)، «مختصر اختلاف العلماء» (٤٦٣/٣) المسألة رقم ١٦١٦، «مختصر المزني» (ص ٢٧١)، «الحاوي الكبير» للمواردي (١٨٩/١٠)، «الإقناع» له -أيضاً- (ص ١٧٨)، «روضة الطالبين» (٢٦١/١٠)، «شرح النووي على صحيح مسلم» (١٠٢/١٢)، «مغني» =

فإنما أن يخرج أحد من ذلك شيئاً إلى أرض الإسلام، فجمهور العلماء كرهوا ذلك، إذا كان لذلك الطعام قيمة، أو كانت للناس فيه هناك رغبة، وحكموا له بحكم الغنمية، فمن أخرج شيئاً من ذلك رده إلى المقاسم إن أمكنه، وإلا باعه وتصدق بشفته.

وخالف في ذلك الأوزاعي، فجعل ما أخرجه من ذلك إلى دار الإسلام، فهو له -أيضاً-<sup>(١)</sup>.

قلت: وإنما يكون أخذ الناس لما أخذوا من ذلك على الوجه المعروف، فإن كان انتهاياً فهو حرام. وقد كفا النبي ﷺ قدور ناسي كانوا معه في سفر، فأصابوا غنماً، وقد اشتدت حاجتهم وجهدهم، فانتهبوها، ثم جعل يرسل اللحم بالتراب، ثم قال: «إن التَّهْبَةَ ليست بأحل من الميتة، أو: إنَّ الميتة ليست بأحل من التَّهْبَةِ». ذكره أبو داود<sup>(٢)</sup>.

= المحتاج (٢٣١/٤)، «المعونة» (٦١٠/٢)، «الكافي» (٤٧١/١)، «النوادر والزيادات» (٣/٢٠٤-٢٠٥)، «الذخيرة» (٤١٨/٣)، «أسهل المسالك» (١٠/٢)، «فيل الأوطار» (٢٩٤/٧)، «عون المعودة» (١٩/٣)، «فقه الإمام الأوزاعي» (٤٥٢/٢)، «فقه الإمام أبي ثور» (٧٨٧-٧٨٨).

ومن رخص في الطعام: سعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد -أحد فقهاء المدينة السبعة-.

أخرجه عبد الرزاق (١٨١/٥-١٨٢) رقم ٩٣٠٧ عن خالد بن أبي عمر، عنهما.

ورخص في وفي العلف: الحسن، والقاسم، وسالم بن عبدالله بن عمر -رضي الله عنه-، والشعي.

أخرجه عن الشعي: عبد الرزاق (٤٤١/١٢) رقم ١٥١٩٠.

وانظر: «الأوسط» لابن المنذر (٦٩/١١).

(١) جُلُّ الكلام السابق في الاستذكار (١٢١/١٤-١٢٢) رقم ١٩٦٦١، ١٩٦٦٢.

وحكى مذهب الأوزاعي: الشافعي في «الأم» (٢١٣/٧)، وابن جرير في «اختلاف الفقهاء» (٨٨).

وقال ابن عبد البر: «روى بشر بن عباد، عن عباد بن نسي، عن عبد الرحمن بن غنم، عن معاذ ابن جبل، أنه قال: كلوا لحم الشاة، ورواها إلى الغنم، فإن لها ثمتاً».

(٢) في «سننه» في كتاب الجهاد (باب في النهي عن التَّهْبَةِ، إذا كان في الطعام قلة في أرض العدو) (رقم ٢٧٠٥) عن رجل من الأنصار. والحديث صحيح.

وخرج الترمذي<sup>(١)</sup> عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «من انتهب؛ فليس مناً». قال فيه: حسنٌ صحيح.

وأما الضرب الثاني، وهو ما أُلقي في أرض الكفار على حكم الأصل قبل أن يجوزوه، أو يضعوا عليه يد التملك؛ فهذا الضرب: من رآه لواجهه، وأنه ليس على حكم الغنائم؛ لأنه لم يكن مُلكاً للكفار قبل، فهو ظاهره، ولا يحتاج إلى تفصيل، ونحو ذلك هو المروي عن الشافعي<sup>(٢)</sup>.

وأما بعض المالكية قسموا ذلك على نوعين:

«وأخرجه الطيالسي (١١٩٥)، وعبد الرزاق (١٨٨٤)، وابن ماجه (٣٩٣٨)، وابن حبان (٥١٦٩)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤٩/٣)، والمشكّل (١٣١٨)، والطبراني في «الكبير» (١٣٧١-١٣٨٠)، والحاكم (١٣٤/٢)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٣٩١/٤)، من حديث ثعلبة بن الحكم، قال: أصبنا غنماً للعدو، فانتهبناها، فنصبنا لدورنا، فمرّ النبي ﷺ بالقدور، فامر بها فأكفنت، ثم قال: إن الثبّة لا تحلّ، وإن ساءه حسن.

(١) في «جامعه» في كتاب السير (باب ما جاء في كراهية الثبّة) (رقم ١٦٠١).

وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث أنس.

ودواه ابن ماجه (١٨٨٥) بلفظ: «لا شغل في الإسلام».

ودواه أبو داود (رقم ٣٢٢٢) بلفظ: «لا غفر في الإسلام».

ودواه النسائي في «المجتبى» (١٦/٤)، وعبد الرزاق (٦٦٩٠)، وابن أبي شيبة (٥٧/٧) وأحمد

(١٤٠/٣)، وصيد بن حديد (١٢٥٣)، والطحاوي في «المشكّل» (١٣١٦)، والبيهقي (١٨٩٥)، وفي «الشرح» (٤٩/٣)، وأبو القاسم البغوي في «الجعديات» (٣٠٩٢، ٣٠٩٣، ٣٠٩٤)، والبيهقي (١٧٣٣) - كشف الأستار، وابن حبان (٣١٤٦)، والبيهقي (٦٢/٤)، والفضاء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٢١٤٤، ٢١٢٥، ٢١٢٦، ٢١٢٧). والروايات مطولة ومختصرة.

والحديث صحيح. انظر: «صحيح سنن الترمذي».

(٢) انظر: «الألم» (١٤٨/٥) - دار الفوائد، «روضة الطالبين» (٢٦١/١٠)، «البيان» للعرماني (١٨١/١٢).

إلا أن يكون الشيء الموجود في أرض الكفار - من حجر، وحطب، وصيد بري، وبحري، مصنوعاً، أو صيداً مفرطاً، أو موسوماً، أي: إلا أن يكون حجراً مصنوعاً بنقر أو نقش، أو منحوتاً، والمفرط: من في أذنه قرط. قاله الشافعي - كما في «الروضة» -.

منه ما يكون له في جنسه بال: كالجوهر، والياقوت، والعنبر. قال أبو الوليد الباجي<sup>(١)</sup>: «فهذا قياسه على مذهب أصحابنا، أنه في كل النساء الصبيان».

يعني بالقي: الغنمة، وأنه يقسم على حكم الغنائم بعد التخميس، ولا يكون لواجهه فيه حقٌ يخص به، إلا ما أوجهه القسم.

والنوع الثاني: ما لا خط له في جنسه، كطيور الصيد: البازي، والصقر، ونحو ذلك، وكذلك الخشب تنحت منه السهام، والقنب، والسرّج، وكالحجر من الرخامة، واليسن<sup>(٢)</sup>، وشبه ذلك؛ فالذي عليه أكثر المالكية: أن ما كان له من ذلك قيمة بأرض العدو لخفة حمله والاغتيال به، فهو في المغانم، ويحكم نحو ذلك عن مالك، وما لا كبير قيمة له، فلم ير به بأساً<sup>(٣)</sup>.

رؤي عن مالك في أخذ العصا والدواء من الشجر، قال: لا أرى بأساً، وفي الرخام واليسن؛ شك، قال: لأنه لم يكلّ ذلك الموضع إلا بجماعة الجيش؛ فلا أحبّه؛ وسهّل في السرّج يضعه من ذلك والنشأ، وقال في صيد الطير من أرض العدو: إذا باعه، أدى ثمنه إلى صاحب المقاسم. وأباح القاسم<sup>(٤)</sup> وسالم في صيد الطير والحيتان: أن يبيعه ويأكل ثمنه<sup>(٥)</sup>.

(١) في «الاستقنى شرح موطأ الإمام مالك» (١٧٧/٣) - ط. دار الكتاب العربي.

(٢) اليسن: بكسر الهمزة، وهو كل ما يسُنُّ به أو عليه. انظر: «القاموس المحيطة» (٢٣٨/٤).

(٣) انظر: «النوادر والزيادات» (٢٠٩/٣)، «البيان والتحصيل» (٥٥٠/٢)، «الذخيرة» (٤١٩-٤٢٠).

(٤) كذا في الأصل، وأثبتها الناسخ: «ابن القاسم» وكتب في الهامش من نصه: «بالأصل:

«أباح القاسم» ولعله أحد الفقهاء السبعة.

قلت: صوابه (القاسم) - كما في الأصل - ومذهبه في المسألة المزبورة في «المدونة» (٥٢٣-٥٢٤) - ط. دار الكتب العلمية، و«المغني» (١٣/١٣)، و«الذخيرة» (٤١٩/٣).

(٥) وانظر: «النوادر والزيادات» (٢١٣/٣)، «البيان والتحصيل» (٥٥٠/٢)، «الأوسط» (٧٤/١١).



وقال الأوزاعي<sup>(١)</sup> في الحطب والحشيش: إن أخذته فباعه فله ثمنه، ولا خمس فيه. وقال فيما لم يحرزوه في بيوتهم: نحو: الشجر، والأقلام، والأحجار، واليسن، والأدوية: إن لم يكن لشيء منها ثمن؛ أخذه من شاء، فإن عالجها فصار له ثمن؛ فهو له ليس عليه فيه شيء، وقاله مكحول<sup>(٢)</sup>.

وقال أحمد بن حنبل<sup>(٣)</sup>: «ما أصاب ببلاد الروم مما ليس له هناك قيمة، فلا بأس بأخذه».

قال الشافعي<sup>(٤)</sup>: «ما كان مباحاً ليس ملكه لأدعي، أو صيّر من بر أو بحر، فأخذه مباح، يدخل في ذلك القوس يقطعها الرجل من الصحراء، أو الجبل، والقندس ينحته، وما شاء من الخشب، وما شاء من الحجارة، للبرام<sup>(٥)</sup> وغيرها، فكل ما أصيب من هذا؛ فهو لمن أخذه».

وقال أصحاب الرأي<sup>(٦)</sup>: «كل شيء أصابه المسلمون في دار الحرب له ثمنٌ مما في عسكر أهل الحرب، أو ممّا في الصحارى والغيطان والغياض، فهو في الغنيمة، لا يحلّ لرجل كتمه، من قبل أنه لم يقدر على أخذه إلا بالجد، ولا على

(١) انظر: «المعني» (١٣/١٣٣، ١٢٤).

(٢) أسنده عنه سعيد بن منصور في «مسند» (٢/٢٤٢-٢٤٣)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/٥١١-٥١٢). وانظر: «المفوتة» (١/٥٢٣-٥٢٤). ط. دار الكتب العلمية. «الأوسط» لابن المنذر (١١/٧٤)، «المعني» (١٣/١٢٣، ١٢٤)، «فقه الإمام مكحول» (ص ١٨٥-١٨٦).

(٣) «المعني» (١٣/١٢٤-١٢٥). ط. «مجمع»، «المعني في شرح المعنى» (٢/٥٨١). وانظر: «الأوسط» (١١/٧٥).

(٤) في «الأم». كتاب سير الواقدي (باب إحلال ما يملكه العدو) (٤/٢٨٠).

وانظر: «الأوسط» (١١/٧٥)، «معني المحتاج» (٤/٢٣٢).

(٥) كذا في الأصل، وأثبتها الناسخ: «للبيداء» بالبدال المهملة. وكتب في الهامش ما نفسه: «للبيداء» ولعلها: للبرام... جمع برمة. قلت: وهو الصواب.

(٦) مختصر المحامي (ص ٢٨٣)، «فتحة الفقهاء» (٣/٣٠٠)، «اللباب» (٤/١٣٦). وانظر: «الأوسط» (١١/٧٥).

مبلغه حيث بلغ؛ إلا بجماعة أصحابه».

قلت: فقد عاد الخلاف فيما يوجد بأرض العدو مما لا يملكه أحد منهم منحصرًا في ثلاثة أقوال:

إباحة ذلك مطلقاً، على ما ذهب إليه الشافعي، ومنع ذلك مطلقاً، إلا أن يجعل في الغنائم، على ما ذهب إليه أصحاب الرأي، والفرقة بين ما لهُ من ذلك ثمنٌ، وما لا ثمن له، فيباح ما لا خطر له، ويمنع ما له خطرٌ، وإليه ذهب: مالكٌ، وأحمدٌ بن حنبل، وغيرهم ممن تقدم ذكره.

فأما مستند من منع مطلقاً، فقد أفصحوا بذلك، حيث رأوا أن شيئاً من ذلك لم يقدر عليه إلا بالجيش، فهم شركاؤه، وأما مستند من إباح ذلك مطلقاً، فإنه لما لم يُضَفَّ إلى ملك مالكٍ؛ استحقَّ واجده، كما يكون ذلك في أرض الإسلام، وأوضح من هذا أنه مان: لم يجز<sup>(١)</sup> عليه مُلك الكفار، فلم يتناول حكم الاعتنام، وهذا واضح. وأما الفرقة بين ما لهُ ثمنٌ من ذلك، وما لا ثمن له؛ فاستحسن.

### \* مسألة:

اختلف فيما عجز الجيش عن حمله من المغنم؛ فطرحه الإمام، أو أراد إحراقه، فأخذه رجلٌ من الجيش.

فروى عن مالكٍ في مثل ذلك أنه لمن أخذه دون الجيش، ولا خمس فيه، ونحوه قال الأوزاعي. وقال أشهب: لا يكون لمن أخذه، وهو فيه كرجلٍ من الجيش<sup>(٢)</sup>.

(١) كذا في الأصل، وأثبتها الناسخ: يُجِز. وكتب في الهامش: «كذا، ولعلها: لم يجز». قلت: والمثبت هو الصواب.

(٢) انظر: «التوارد والزيادات» (٣/٢١٣-٢١٤)، وفيه:

«قال محمد بن الموارز: وقول أشهب فيما لفظ فيما لو تركت السرية ثمن ما نُؤ رجعت إليه لحملوه ما داموا بأرض العدو. فأما ما تركوه عند قتلهم مما يؤثمن من الرجة فيه، فهو لمن أخذه ولا يُخمس، وهو قول مالك، ومذهب الأوزاعي في «الأوسط» (١١/٨٢) لابن المنذر.

قال ابن المنذر<sup>(١)</sup>: «كان الليث بن سعد يقول: «من ترك دابة قامت عليه بمضيعة؛ لا تأكل ولا تشرب، فهي لمن أخذها، إلا أن يكون تركها وهو يريد أن يرجع إليها، فيرجع مكانه فهي له».

وقال الحسن بن صالح -في الرجل يأكل التمرة ويرمي بالنوى-: «إن النوى لمن أخذه، وكذلك كل شيء سوى النوى خلى عنه وتركه وأباحه للناس من دابة، أو غير ذلك، فإن أخذه إنسان، فليس لرب المال أن يرجع فيه».

وقاله الشعبي -فيمن قامت عليه دابته فتركها-: «هي لمن أحياءها»، قيل: عمن هذا يا أبا عمرو؟ فقال: «إن شئت عددت لك كذا وكذا من أصحاب رسول الله ﷺ»<sup>(٢)</sup>.

(١) في «الأوسط» (٨١/١)، وكل الذي بعده من كلام ابن المنذر، إلى قول المصنف: «قلت»....

(٢) أخرجه البيهقي في «الكبرى» (١٩٨/٦) بسنده إلى عبيدالله بن حميد الحميري، قال: سمعت الشعبي، فذكره. فقول: «قلت»؛ قيل: القائل هو: عبيدالله.

لكن قال البيهقي: «هذا حديث مختلف في رقه، وهو عن النبي ﷺ منقطع، وكل واحد أحق بماله، حتى يجعله لغيره، والله أعلم». ووافقه الذهبي في «مذهب السنن الكبرى».

وتعقب التركماني في «البحر النقي» كلام البيهقي، فقال: «قلت: قد قلنا في باب: فضل المحدث، أن مثل هذا ليس بمنقطع، بل هو موصول، وإن الصحابة كلهم عدول، وقد ذكرنا في ذلك الباب من كلام البيهقي ما يدل على ذلك».

وقد أخرج ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٩٨/٦)، وأبو داود في «سننه» (رقم ٣٥٢٤) بإسناد حسن -ومن طريقه البيهقي (١٩٨/٦)-، وابن المنذر في «الأوسط» (٨٣/١) عن عبيدالله بن حميد ابن عبد الرحمن الحميري، عن الشعبي حدثه: أن رسول الله ﷺ قال: «من وجد دابة، قد عجز عنها أهلها أن يحملوها فسيبها، فأخذها، فأحياها، فهي له». قال عبيد الله: قللت؛ عمن؟ قال: عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ.

وأخرج أبو داود -أيضاً- (رقم ٣٥٢٥) ومن طريقه البيهقي (١٩٨/٦) نحوه مرفوعاً. والحديث حسن -كما قال شيخنا الألباني رحمه الله-. انظر: «صحيح أبي داود».

وأورد ابن حزم في «المحلى» (٢٠٨/٨) عدة آثار عن الصحابة في أجرة من يرده عبداً أبناً =

وقال مالك -في القوم في البحر يلقون بعض متاعهم خشية الغرق فيأخذهم غيرهم، أو الدابة تقوم على الرجل فيتركها بالقلعة، فيأخذها بعض من مر بها فيصلحها، ثم يأتي صاحبها فيريد أخذها-: «إن ذلك يراد إلى صاحبه، فإن كان أنفق عليه شيئاً أخذ منه»<sup>(١)</sup>.

ففرق مالك بين هذا وبين ما يلقيه صاحب المقاسم.

وفي مذهب الشافعي: يأخذها صاحبه، ولا شيء للذي أنفق عليه؛ لأنه منطوع لم يؤمر بذلك<sup>(٢)</sup>.

وقال الليث: ليس لمن ترك ذلك من أهل المركب، ولا صاحب الدابة شيء؛ لأنهم طروحوه على وجه الإياس منه<sup>(٣)</sup>.

وفرق أحمد بن حنبل، فقال في الدابة: هي لمن أحياءها، وفي المتاع يلقيه الرجل فيأخذها آخر؛ يعطى كراهه، ويؤد على صاحبه<sup>(٤)</sup>.

قلت: وجه ما ذهب إليه مالك، في أن جميع ذلك لصاحبه: هو أن ملكه على ذلك ثابت بالشرع، فلا يذهب إلا بيزيل شرعي، وليس تركه ذلك لغير الملك سؤعه

= لسببه، ثم قال: «كل ذلك لا يصح». وقال: «ولما التابعتون؛ فصع عن شريح وزباد ... وروي هذا عن الشعبي، وبه يقول إسحاق بن راهويه ... وضع عن عمر بن عبد العزيز».

ومذهب الشعبي عند أبي إسحاق الفزاري في «السيرة» (رقم ١١٨).

(١) انظر: «الترداد والزيادات» (٨٠/١٠) -٤٨٠-، (٤٨٣).

(٢) انظر: «روضة الطالبين» (٤٠٣/٥)، «البيان للمعاني» (٥٤١/٧)، (٥٤١).

(٣) ووافقه ابن وهب في الدابة، ومذهب الليث في «المغني» (٤٤٠/٦)، «المحلى» (٧/٨٠).

مسألة رقم ٩٣١، فقه الإمام الليث بن سعد (ص ٢٧٨).

(٤) إلى هنا انتهى كلام ابن المنذر في «الأوسط» (٨١/١١) -٨٢-.

قال في «المغني» (٦/٤٠٠) رقم ٥٥٤ -ط. دار الفكر-: «وله أخذ العبد والمتاع ليخلصه لصاحبه، وله أجزأه من تخليص المتاع، يُعفى عليه، وكذلك في العبد على قياسه».

وقد ذكر المسألة بتفصيل بدع: ابن رجب في «فتح القواعد» (٦٩٢/٧٠ -بسطفي) فأرجع إليه.

ووافق أحمد في هذا التفريق: إسحاق بن راهويه، واحتج بما روي عن الشعبي -وقد مضى-.

إياه بمنزلة عنه ملكه بحال، فمن أخذه بعد، فإنما أخذه على ملك الأول، فوجب أن يرد عليه. ووجه تفریق مالک بین ما تركه الرجل من ماله وبين ما طرحه الإسماعيل من المغنمات عجزاً عن حملها، حيث رأى ذلك لمن أخذه: أن ملك الجيش لما غنمه لم يقرر تقرير الأملاك المتعينة بأيدي أربابها، فلم يلزم فيها مثل ذلك.

ووجه ما ذهب إليه الليث، والشعبي، وحكى مثله عن بعض الصحابة في إباحة ذلك لمن أخذه وأصلحه، أن مالكة حين تركه يائساً منه فقد أباحه لكل من أخذه، فإذا حازه إنسان، فقد خرج عن ملك صاحبه بإباحته إياه، وقبض الثاني له. وأما تفرقة من فرق بين الدابة والمتاع، فهو غير خارج عن هذا الأصل، إلا أنه غلب في تارك الدابة حين يتس منها، أن ذلك لا يكون إلا تخلياً عنها وإباحة لمن شاء أخذها؛ لأن بقاها دون قيم عليها لا يكون معه حياتها، بخلاف المتاع وشبهه، قد يبقى المدة حتى يرجع إليه صاحبه، فلم يكن في تخليته إياه دليل على يأسه منه، وإباحته لمن أخذه.

وأما اختلاف مالك والشافعي في النفقة: هل يرجع بها على صاحب الدابة والسلعة، أو لا؟ فكلاهما ينتزع من قوله -تعالى-: «وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْإِطْلَاقِ» [البقرة: ١٨٨]، فمن رأى أنه لا رجوع له بما أنفق، قال: لأنه أنفق ماله منطوعاً، فلم يكن له الرجوع على غيره، وهو لم يأمره، ولا ألزمه له؛ لأنه أكل مال بالإطلاق، ومن رأى له الرجوع بما أنفق قال: لأن إنفاقه لم يكن تطوعاً محضاً، لكن بشرط أن يتم له الملك، فلما لم يتم له ذلك، وحصل لأخسر انتفاع بما أنفق، كان لازماً له الغرم، وإلا فهو أكل مال بالإطلاق.

### \* مسألة:

إذا غلب الكفار على شيء من أموال المسلمين، ثم غنمه المسلمون في جملة أموال الكفار، ففي ذلك خلاف بين أهل العلم يرجع إلى ثلاثة أقوال:  
قول: إنه بملك لصاحبه كما كان، يسأخذه متى وجده، قبل القسم وبعده،

تداولته الأملاك، أو لم تداوله؛ كالحال في المغنوب بين المسلمين ولا فرق، وهو قول الشافعي، وأبي ثور، وأهل الظاهر<sup>(١)</sup>.

ودليلهم: قول الله -تعالى-: «وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْإِطْلَاقِ» [البقرة: ١٨٨]، وغير ذلك من الأدلة التي بها يستحق المغنوبات، ويسترجع كل مال أخذ من مالكة على غير وجه الشرع، ولا فرق بين أخذ الكفار له كذلك أو المسلمين، وأخص من هذا بالمسألة ما احتج به الشافعي في قصة العضباء.

خرج مسلم<sup>(٢)</sup>، عن عمران بن حصين قال: أسرت امرأة من الأنصار، وأصبحت العضباء، فكانت المرأة في الوثاق، وكان القوم يريحون نعمهم بين يدي بيوتهم، فاتفقت ذات ليلة من الوثاق، فأتت الإبل، فجعلت إذا دنت من البعير رَعَا

(١) انظر: «الأم» (٤/ ٢٧٦-٢٧٧ ط. دار الفكر)، «فروضة الطالين» (١٠/ ٢٩٣-٢٩٤)، «مختصر المزني» (٢٧٣)، «الحباري الكبير» (١٨/ ٢٤٩-٢٥٠)، «النتيجه في الفقه الشافعي» (ص ٢٣٥)، «المهذب» (٢٤٣/٢)، «السنن الكبرى للبيهقي» (٩/ ١٠٩)، «الأحكام السلطانية للمارودي» (١٣٤-١٣٥)، «حلية العلماء» (٧/ ٦١٢-٦١٣) -وفي: «قوله قال ربيعة»-، «المحلى» (٧/ ٣٠٠ المسألة رقم ٩٣١). وانظر -في قول ربيعة-: «المدونة» (١/ ٣٧٦).

لكن على أن يدفع السلطان إلى الغنم قيمته من مال المصالح.

وانظر في قول أبي ثور: «الاستنكار» (١٤/ ١٢٥)، «بداية المجتهد» (٨٨/ ٤٨٨)، «فقه الإمام أبي ثور» (ص ٧٨٨).

وهو مروى عن أبي بكر، وعليه، وعبادة بن الصامت -رضي الله تعالى عنهم أجمعين-، كما في «عيون المجالس» (٢/ ٦٩٥). وانظر: «مصنف عبدالرزاق» (٥/ ١٩٣-١٩٤)، «السنن الكبرى للبيهقي» (٩/ ١١١-١١٢).

ومن التابعين: عطاء وربيعة. انظر: «ردوس المسائل» لابن القصار (٥٢).

ومروى عن علي -رضي الله عنه- خلاف هذا القول -كما سيأتي-، وهو القول الثاني الذي يذكره المصنف بعد.

(٢) في «صححه» في كتاب النذر (باب لا وفاء في معصية الله ولا فيما لا يملك العبد) (٨/ ١٦٤١).

فتركه، حتى تنتهي إلى العضباء، فلم تُرْجُ -قال: وهي ناقةٌ شُوِّقَة-<sup>(١)</sup> ففقدت في عجزها، ثم زجرتها، فانطلقت، ونذروا بها فطلبوها، فأصغرتهم، قال: ونذرت لله: إن نجأها الله عليها لتنحرنها، فلما قدمت المدينة وآها الناس، فقالوا: المصيبة: ناقة رسول الله ﷺ، فقالت: إنها نذرت إن نجأها الله عليها لتنحرنها، فأتوا رسول الله ﷺ فذكروا ذلك له، فقال: «سبحان الله! بش ما جَرَّتها! نذرت لله إن نجأها الله عليها لتنحرنها؟! لا وفاء لنذرٍ في مصيبة، ولا فيما لا يملك».

قال: فهذا دليل على أن أهل الحرب لا يملكون علينا بالغلبة، ولا بغيرها، ولو ملكوها لكانت المرأة قد ملكتها كسائر أموالهم، وكان يصح نذرها.

وفي البخاري<sup>(٢)</sup>، عن ابن عمر قال: ذهب فرس له، فأخذ العدو، فظهر عليهم المسلمون، فرُجَّ عليه في زمان رسول الله ﷺ، وأبقَ عبدٌ له، فلاحق بالروم، فظهر عليه المسلمون، فرُدَّ عليه خالد بن الوليد بعد النبي ﷺ.

**وقول ثانٍ:** إن ما حازه العدو من ذلك فقد ملكوه، فإذا استولى عليه

(١) منقولة: أي: ذلول مُجْبَرَة. أو: هي المدبرة. كما في بعض روايات الحديث.

(٢) علَّقه في «صحيحه». في كتاب الجهاد والسير (باب إذا غنم المشركون مال المسلم، ثم وجده المسلم) (رقم ٣٠٦٧).

ووصله ابن أبي شبة (٤٤٥/١٢)، وعبد الرزاق (٩٣٥٢، ٩٣٥٣) في «مصنفهما»، وسعيد بن منصور (٢٧٩٧)، وأبو إسحاق الفزاري في «السير» (رقم ١١٩، ١٢٠)، وأبو داود (٢٦٩٨، ٢٦٩٩)، وابن ماجه (٢٨٤٧) في «مستنبها»، وابن الجارود في «المتنبي» (١٠٦٨)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٨٤٦) - «الإحسان»، والحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢٦٤، ٢٦٥)، والبيهقي (١١٠-١١١) في «الكبرى»، والبخاري في «شرح السنة» (٢٧٣٤)، وابن عبد البر في «الاستذكار» (١٤/١٢٤ رقم ١٩٦٦٩) عن ابن عمر، بنحوه.

ووصله البخاري في «صحيحه» (٣٠٦٨، ٣٠٦٩)، ولكنه جمعه في زمن أبي بكر، وليس في زمن النبي ﷺ، وكذا أخرجه الإسماعيلي، وفيه -أيضاً- أن الراي للفرس هو خالد بن الوليد. وانظر: «فتح الباري» (١٦٦/٦).

المسلمون؛ كان غنيمة لمن استولى عليه، كسائر أموالهم، ولا حثٌّ في ذلك لصاحبه بحال، قاله الزهري<sup>(١)</sup>، وروى مثله عن علي<sup>(٢)</sup>.

**وقول ثالث:** يُفَرَّقُ فيه بين إدراك صاحبه إِيَّاه قبل القسم أو بعده؛ قال مالك، والليث، وأحمد بن حنبل: يُرَدُّ ذلك إلى صاحبه قبل القسم بغير ثمن، ويُخَيَّرُ بعد القسم فيه بالغنيمة<sup>(٣)</sup>. وكذلك قال أبو حنيفة<sup>(٤)</sup>، فيما صار إلى الكفار

(١) انظر: «مصف عبد الرزاق» (٩٣/١٥٣ رقم ٩٣٤٨)، «الاستذكار» (١٤/١٣١).

وحكي ذلك عن عمرو بن دينار. انظر: «السير» (رقم ١٢٢) للفزاري، «المصنف» (٨/٤٣٠)، «البيان» (٥/٧٥٧)، «الإشراف» للقاضي عبد الوهاب (٤/٤٢٥)، «عمدة القاري» (٥/٢٠٣-٢).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٥/١٩٤ رقم ٩٣٥٥)، وأبو إسحاق الفزاري في «السير» (رقم ١٣٤)، والبيهقي في «الكبرى» (٨/١١٢) من طريق قتادة، عن علي -رضي الله عنه-. وقال البيهقي: «قتادة عن علي -رضي الله عنه- منقطع». وسكت عنه الذهبي في «تهذيب السنن»، وناقش البيهقي فيه: ابن الترمذي في «الجههر النقي» (١١/١١٢) أنه مروي عن علي من ثلاثة أوجه يغوي بعضها بعضاً، والله أعلم. وانظر: «المجلد» (٧/٣٠٠).

(٣) انظر: «المدونة» (١/٣٧٥)، «الإشراف» للقاضي عبد الوهاب (٤/٤٢٤) - بتعقيبي، «التلخيص» (٧٢) - ط. مطبعة فضالة - وزارة أوقاف المغرب، «الذخيرة» (٣/٤٣٤)، «شرح الزرقاني» (٣/١٣٣-١٣٤)، «المعونة» (١/٦٠٨)، «جامع الأمهات» (٢٥٢)، «عقد الجواهر الثمين» (١/٤٧٤)، «المتنبي» (٣/١٨٥-١٨٦)، «تهذيب المسالك» لأبي الجراح الفندوي المالكي (٣/٦٠٠)، «القوانين الفقهية» (ص: ١٤٩)، «فتاوى البرزلي» (٢/٢٢٢)، «الأوسط» لابن المنذر (١١/١٨٨)، «فقه الإمام الليث بن سعد» (ص: ٢٧٨-٢٧٩).

وهو قال نخعي، وسفيان، والثوري، والأوزاعي. انظر: «عيون المجالس» (٢/٦٩٣)، «دروس المسائل» لابن القشَّار (٥١-٥٢).

ولكن عند الحنابلة إذا لهم بعد القسم فيه روايتان:

الأولى: إن صاحبه أحتب به بالثمن، والثانية: لا حثٌّ لصاحبه بعد القسمة فيه. والأولى هي المذهب عندهم.

انظر: «المعتمد» لابن قدامة (١/٥٠١)، «المصنف» (١٣/١٢١-١٢٢)، «الرواض» (٢/٢٦٧)، «المبدع» (٣/٣٥٤-٣٥٥)، «شرح المختصر» لأبي يعلى (٢/٥٥٩)، «مسائل أحمد» (١/٢٠٨-٢٠٩)، «رواية الكونج» (٤/٥٣٢-٤٧١)، «رواية صالح» (٢-٢٤)، «رواية أبي داود» (٢/١٢٣-١٢٤)، «رواية ابن هانئ» (٤/الإصناف)، «المنع» لابن أبي شيبة (٣/١١٧٦-١١٧٧)، «شرح الزركشي» (٦/٥٠٩-٥٠٨) =

بغلبة، وفرق بينه وبين ما صار إليهم بغير غلبة: كالعبد يأبى إليهم، ونحو ذلك، فقال في هذا قول الشافعي: هو صاحبه قبل القسم وبعده بغير شيء.

**والأظهر قول الشافعي فيما حازوه: أن جميعه لملكه على الإطلاق، يؤيده الكتاب والسنة والنظر<sup>(١)</sup>.**

= مع أن العكبري<sup>(٢)</sup> من الحنابلة - في كتابه «دروس المسائل الخلافية» (٧١٦/٥) ذكر هذه المسألة، فقال: «وإن جازوا بعد القسمة لم يكن لهم أخذها بحال».

قلت: فلعنه يعني: لم يكن لهم أخذها بغير شيء، كما هو الحال قبل القسمة. والله أعلم. واستدل المالكية على أنه يُقَلُّ القسم لملكه بغير عوض، ولا يكون له بعد القسم إلا بالثمن: بحديث ابن عباس، أن رجلاً من المسلمين وجد بعيراً له في المغنم قد كان أصابه المشركون، فقال له النبي ﷺ: «إن وجدته في المغنم فخذ، وإن وجدته قد قسم فأت أحق به بالثمن»، وبحديث ابن عمر المذكور آنفاً.

فاستدلوا بحديث ابن عمر - وفي ردّ النبي ﷺ عليه فرسه بعد ما أخذه العدو -، على أنه - أي: الفرس - على أصل ملكه، لم يزل عنه بقسم ولا استهلاك، ولا باستلام من هو في يده، وقد زالت شبهة الملك عن كان في يده بعوده إلى المغنم، فكان صاحبه أحق به.

وهذا ما قرره القاضي عبدالوهاب في «الإشراف» (٤٢٦/٤) - بتحقيقي - وهو صحيح.

أما تفريقهم بين ما أخذ قبل القسم، وبعده، بحديث ابن عباس المذكور: فالحديث أخرجه: البيهقي (١١١/٩) من حديث ابن عباس، وابن عدي في «الكامل» (٢٦٤٢/٧)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (رقم ٨٤٤٤)، والدارقطني (١١٤/٤) - ومن طريقه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣٠٣-٣٠٢/٤) - من حديث ابن عمر، وكلاهما ضعيف.

ونظر: «نصب الرتبة» (٤٣٤/٣)، «جميع الزوائد» (٢/٦)، وتعليقي على «مسنن الدارقطني» (رقم ٤١١٩).

وذكروا كلاماً مفاده: أنه لما جاز أن يملك المسلم على الكافر بالفتح والغلبة، جاز أن يملكه الكافر بثل ذلك.... وذكروا تأويلات للحديث وتكلفات لا داعي للذكرها. انظر: «الإشراف» (٤/٤٢٦-٤٢٧) - بتحقيقي.

(٤) انظر: «الجامع الصغير» (ص ٢٥٥)، «مختصر الطحاوي» (٢٨٦)، «تحفة الفقهاء» (٣٠٤/٣)، «القدوري» (ص ١١٤)، «الهداية» (٤٤٢/٢)، «الهداية» (٥٥٣/٥)، «مختصر اختلاف العلماء» للجصاص (٤٦٦/٣).

(١) قلت: ومذهب الشافعي هذا؛ اختاره أبو الخطاب، وقال أحمد في رواية أبي طالب: هذا =

= هو القياس؛ لأن الملك لا يزول بهبة أو صدقة، ولكن قال عمر: لا حق له. نقله ابن رجب في «تقرير القواعد» (٤١٣/٣) - بتحقيقي.

والصواب مذهب الشافعي ومن وافقه. وهو ملتبس أهل الظاهر كما في «المحلّى» (٧/٣٠٠ المسألة رقم ٩٣١)، والله أعلم.

ويشير المصنف في قوله: «يؤيده الكتاب والسنة والنظر» إلى ما أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٥/ رقم ٩٣٥٩) بسنده إلى مكحول، أن عمر بن الخطاب قال: «ما أصاب المشركون من مال المسلمين، ثم أصابه المسلمون بعد، فإن أصابه صاحبه قبل أن تجري عليه سهام المسلمين؛ فهو أحق به، وإن جرت عليه سهام المسلمين؛ فلا سبيل إليه إلا بالقيمة».

وأخرجه أبو إسحاق الفزاري في «السيرة» (١٢٦)، والدارقطني (١١٤/٤) - وقال: «مرسل» -، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢٦٣/٣)، والبيهقي (١١٢/٩)، وابن حزم (٣٠١/٧)، وابن المنذر في «الأوسط» (١٨٨/١١) عن قبيصة بن ذؤيب، عن عمر، بنحوه، وقال: «هذا منقطع، قبيصة لم يدره عمر»، ثم أخرجه بعضهم بطرق أخرى عن عمر، وحكم بانقطاعها، وعزا ابن قدامة في «المغني» لسعيد والأثرم.

وحديث عمران نصر في المسألة، فلو ملكها المشركون ما أخذها رسول الله ﷺ وأبطل ندرها، وقد بحث هذه المسألة أستاذنا فتحي الدريني في كتابه «المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي» (١/ ٢٨٩-٢٩١) وردّها على أصولها وبينها أحسن بيان، قال - حفظه الله - : «ولمختصة هذه المسألة، وأهميتها البالغة في كل من العلاقات الدولية، والقانون الدولي العام، لا بد أن نقرر ما هو الحق فيها، مؤيداً بالأدلة، وبيروح التشريع الإسلامي».

إن منطق القوة لم يهد في الشرع مزيلاً بيد معقّة، ومقررأ بيد مبطلّة؛ لأنّه محض بغى وعدوان، وذلك بالبدعة لا يصلح سندا للملكية، لكونه معروفاً في الشريعة تحريماً قطعاً. ولو أقر مبدأ العدوان هذا، لانتهم أصل الحق والمعدل، ولاضطرب جبل الأمن في العالم كله، وما أُنزلت الشرائع، وأرسلت الرسل، إلا لاجتناب أصول العدوان، وإقرار الحق والمعدل بين البشر، لقوله - تعالى - : ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥].

ويُضاهى لو كان الاستيلاء القهري السلاح من قبل الأعداء وسيلة مترخّلاً بها شرعاً، لامتلاكهم أموال المسلمين، واستيطان ديارهم بعد إخراجهم منها؛ لما وجب الجهاد - مثل هذه الحالة - فرساً عينياً على كل قائد على حمل السلاح رجالاً ونساءً، بالإجماع، من أجل استرداد ما استولى عليه العدو عنوةً، والله - تعالى - يقول: ﴿وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجْتَهُمْ وَالْقَبْلُ أَشَدُّ مِنْ الْقَلْبِ﴾ [البقرة: ١٩١]. ونظير هذا في عصرنا الحاضر، استيلاء اليهود على الأراضي العربية، عدواناً وظلماً بعد إخراج أهلها منها. =

= هذا والاستيلاء والإحراز، عهد طريقاً مكسباً للملكية الفردية في المباحات، وذلك تشجيعاً للجدد الإنساني الفردي للانقطاع بما وجد في الطبيعة من خيرات واستثمارها، وذلك معقول، لأن من بذل جهداً فاجتنب ما وجد في الطبيعة من خير مباح له، كان أولى من غيره بامتلاكه، فمن لم يبذل أدنى مشقة في هذا السبيل، وهذا أمر وراه استلاب الحقوق والثروات، واغتصاب الديار والأوطان بعد تشريد أهلها منها بقوة السلاح.

وقد تصافرت نصوص القرآن الكريم على وجوب دفع العدوان قبل وقوعه بالجهاد بالأنفس والأموال، وعلى وجوب إزالته بعد الوقوع، ولم يبعد أنه سبيل لتسلك الديار المسلمين وأموالهم. قال -تمالي-: «فَمَنْ أَحْتَضَى عَلَيْكُمْ فَأَحْتَضُوا عَلَيْهِ يَوْتِي مَا أَحْتَضَى عَلَيْكُمْ» [البقرة: ١٩٤].

وإذا حرم الإسلام على أهله الاعتداء، فأحرى أن يحرم عدوان غيرهم عليهم، ولا يجعله سبيلاً لامتلاك أموالهم وديارهم!

وقال -تمالي-: «وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا» [النساء: ١٤١].

لا يقال إن الآية تدل على أن الله -تمالي- لن يجعل للاعتداء سبيلاً على نفوس المسلمين دون أموالهم، لأننا نقول: إن كلمة «سَبِيلًا» تكرة في سياق النفي، فتم كل سبيل سواء أكان واقعاً على نفوسهم أو أموالهم أو ديارهم.

ولا يقال كذلك إن الله لم يجعل للكافرين على المسلمين حجة؛ لأن الضيفة عامة فيجب إخراجها على العموم -كما هو الأصل- إذ لا دليل على التاويل أو التخصيص.

انظر: «كشف الأسرار» ٦٨/١ وما بعدها، «التوضيح» ١٣١/١ وما بعدها، «أصول الرسخي» ٢٣٦/١.

كذلك لا يقال إنه لو كانت أموال المسلمين باقية على ملكهم، رغم إخراجهم من ديارهم، لأطلق عليهم القرآن الكريم كلمة «بناة السبيل» وهم من انقطع بهم صلتهم بأموالهم لبعدهم عنها، ولم يسمهم «فراقاً» فدل ذلك على أنهم فقراء حقيقة قد زالت ملكيتهم عنها، لأننا نقول: إن ابن السبيل هو «المسافر» الذي انقطع به الطريق، ونفذ ماله، وله طماعية في الرجوع إلى بلد، لتمكنه من ذلك، وهذا مفهوم يختلف عن أخرج من دياره وأمواله غرة، وليس في نفسه أن يعود إليها، لذا صرح اعتباراً بأنه فقير، أضف إلى ذلك أنهم قد توطؤوا بالمدينة.

انظر: «كشف الأسرار» ٦٩/١، «حاشية الزميرى على المراجعة» ٧٦/٢.

ووصفهم بكونهم فقراء مجازاً، لا يشير بزوال ملكيتهم عن ديارهم وأموالهم، بل يفيد ثبوته لهم، بقرينة إضافتها إليهم، ولأن في إطلاق هذه الكلمة عليهم، إشارة للتعطف الداعي إلى رعايتهم، وتبدير مصالحهم، والاهتمام بشؤونهم، تخفيفاً لوطاة الظلم عنهم، وتحقيقاً لما تنصبه الأخيرة نحوهم.

قلت: وانظر نصرة هذا الاختيار في «أحكام أهل الذمة» ٢٩١/١، «الزاد» ٧٦/٥، كلاهما لابن =

### \* مسألة:

إذا غلب الكفار على الحرّة المسلمة؛ فولدت لهم الأولاد، ثم ظهر عليهم المسلمون، ففي ولدها الذين أخذوا معها خلاف:

قول: هم على حكمها: أحراراً مسلمون، كسائر أكانوا أو صغاراً، ويجبرون على الإسلام، ومن أبى منهم الإسلام كان كالشرك، يُقتل إن كان كبيراً، ويُستبرأ به البلوغ إن كان صغيراً، يُروى ذلك عن مالك<sup>(١)</sup>، وهو مذهب الظاهري، وعليه يجيء مذهب الشافعي<sup>(٢)</sup>.

وروي عن أشهب: أن جميع أولادها من كبير وصغير في، وكذلك حملها منهم، فأجرامهم على حكم الأب<sup>(٣)</sup>.

وقول ثالث: إن الصغير بمنزلة، والكبير في، يُروى ذلك عن ابن القاسم<sup>(٤)</sup>.

والأرجح ما ذهب إليه مالك، ومن قال بمثلته؛ لأن الأصل الفطرة على الإسلام، وإنما ينتقل حكم الولد عن ذلك حتى يجوز سيأوه واسترقاقه إذا كان بين كافئين؛ بما أحكمته السنة من ذلك، فاما أن يكون أحدهما مسلماً فلا يكون له في ذلك إلا حكم الإسلام؛ «وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الثَّقَلُ» [التوبة: ٤٠]، «وَلَنْ

= القيم، وهو اختيار ابن حزم وابن تيمية، انظر: «الاختيارات الفقهية» (ص ٣١٢)، «المحلى» ٧/ ٣٠١، «القي» والغنيمة» ١٦١-١٦٥)، «نصب الراية» ٤٣٣-٤٣٥)، «فتح الباري» (١٨٣/١). وانظر: «اختلاف العلماء» ٢٨٩-٢٩٠)، «الاستبصار» ١٢٥-١٢٥/٤)، «تراويح الفقهاء» (١٧٢-١٧٢)، «سير الأوزاعي» ٣٤٧/٧- آخر «الأم»، «الأحكام السلطانية» (١٤٤) لأبي يعلى، «الأوسط» ١٨٨/١).

(١) وقاله ابن وهب، وابن حبيب. انظر: «النوادر والزبادات» ٢٨١/٣، ٢٨٢، «الكناني» ٤٧٤/١، «الذخيرة» ٤٣٩/٣).

(٢) «دروسة الطالبي» ٢٩٤/١٠).

(٣) «النوادر والزبادات» ٢٨٢/٣، «الذخيرة» ٤٣٩/٣ - روفيه: «مشقة الخلاف في هذه الفروع: النظر إلى تغليب الدار، أو تغليب الإسلام، أو تغليب النسب» -، ووافقه عليه ابن الماجشون.

(٤) «النوادر والزبادات» ٢٨١/٣).

يَجْمَعُ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا<sup>(١)</sup> [النساء: ١٤١]. وهذا الاستدلال على طريقة أهل الظاهر، وهو صحيح.

فإذا كانت المرأة التي غلب عليها الكفار ذميمة رُدَّتْ إلى ذمتها، وكان ولدها فيئا؛ لأنه بين كافرين، هذا هو الأظهر، وهو قول مالك<sup>(٢)</sup>، وفيه -أيضاً- اختلاف. فإن كانت أمة، فهي وبنوها لسيدها، لأنه استحقاق، هذا هو الأرجح، وقاله ابن القاسم<sup>(٣)</sup>، وفيه -أيضاً- خلاف<sup>(٤)</sup>.

#### فصل: في صفة من يستحق الإسهام من الغانمين

قال الله -تعالى-: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ [الأنفال: ٤١]. فلما أضاف -تعالى- الأموال المقدور عليها في الجهاد إلى الغانمين، ثم عيَّن من ذلك الخمس خاصة في مصرفه، وأقر سائرته على إضافته، كان كالنص في أن ما بقي بعد ذلك لهم، وإن لم يعمَّن بالقول؛ لأن ذلك هو نمط الكلام، كقوله -تعالى-: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ آبَاؤُهُ فَلَهُمْ الثُّلُثُ﴾ [النساء: ١١]، فأضاف الورثة إلى الأبوين، ثم عيَّن من ذلك حظ الأم، فكان ذلك نصاً في أن الباقي للأب، وإن لم يعرض له بالنعين.

وأجمع أهل العلم على أن من كان: حرّاً، ذكراً، بالغاً، عاقلاً، مسلماً، صحيحاً، فإنه يستحق أن يسهم له في المغنم إذا شهد مع الناس، ولم يكن تاجراً، ولا أجيراً<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: «الموطأ» (٤٥٣)، «الاستبصار» (١٤/١٣٠)، «النوادر والزيادات» (٣/٢٨١)، «الكافي» (١/٤٧٤)، «الذخيرة» (٣/٤٣٩).

(٢) انظر: «الكافي» (١/٤٧٤)، «التفريع» (١/٣٥٩)، «النوادر والزيادات» (٣/٢٨١)، «الذخيرة» (٣/٤٣٩)، «الأوسط» لابن المنذر (١١/١٩٤).

(٣) انظر: «فروضة الطالبيين» (١٠/٢٩٤)، «الكافي» (١/٤٧٤)، «الغني» (١٣/١٢٢-١٢٣).

(٤) انظر: «مراتب الإجماع» لابن حزم (ص ١٣٦)، «بداية المجتهد» (١/٣٧٩)، «اختلاف الفقهاء» (٧٨) للطبري، «موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي» (٢/٨٧٤-٨٧٥).

واختلّفوا في: العبد، المرأة، والصبي، والذمي، والمجنون، والمريض، والتاجر، والأجير، على ما نذكره.

فاما العبد فيه ثلاثة أقوال:

قول: إنه لا حظ له في الغنمية من سهم ولا غيره، روي ذلك عن مالك، قال: «لا أعلم العبد يعطى من الغنمية شيئاً»<sup>(١)</sup>، وكذلك يروى عن عمر بن الخطاب وابن عباس، أنهما قالا: «لا يسهم للعبد، وليس له في الغنمية نصيب»<sup>(٢)</sup>.

وقول ثان: إنه يسهم له كالحُرِّ؛ روي عن الحكم بن عتيبة، والحسن، وابن سيرين، وإبراهيم النخعي، وعمر بن شعيب: أن العبد إذا حضر القتال أسهم له، وإليه ذهب أهل الظاهر<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «البدون» (٣/٣٣)، «التفريع» (١/٣٦٠)، «اللقين» (١/٢٤٣)، «شرح الزرقاني» (٣/١٣٠)، «عقد الجواهر» (١/٥٠٣)، «الاستبصار» (١١/١١٢)، «حاشية الباني على شرح الزرقاني» (٣/١١٠)، «النوادر والزيادات» (٣/١٨٦، ١٨٧، ١٨٩)، «عين المجالس» (٢/٧٢٥)، «بداية المجتهد» (١/٣٩٢)، «الغني» (١/١٧٩). وانظر: «الأوسط» لابن المنذر (١١/١٨٠).

(٢) أخرجه عنهما: عبدالرزاق رقم ٢٢٨/٥، «الذخيرة» (١٢/٤٠٦)، «الذخيرة» (١٠/١٥٥٥) في «مصفحها»، وابن المنذر في «الأوسط» (١١/١٨٠) عن طريقين عن الحجاج، عن عمرو بن شعيب، عن سعيد بن المسيب، عن عمر. قال الحجاج: وأخبرني عطاء، عن ابن عباس، مثله.

وأخرج ابن المنذر (١١/١٨٠) عن الحجاج، عن عطاء، عن ابن عباس، مثله. (٣) مذهب الحسن البصري. رواه عنه ابن أبي شيبة (١٢/٤٠٧) رقم ١٥٠٥٨ و (١٥٠٥٨) من طريق أشعث عنه.

ومذهب إبراهيم النخعي. رواه عنه -أيضاً- ابن أبي شيبة (١٢/٤٠٧) رقم ١٥٠٥٩ من طريق حماد عنه، وسعيد بن منصور في مسنده (٢/٣٥٥) رقم ٢٧٨١ من طريق مغيرة عنه.

ومذهب عمرو بن شعيب. رواه عنه عبدالرزاق (٥/٢٢٦) رقم ٩٤٤٧ عن ابن جريج قال: قال لنا عمرو بن شعيب: لا سهم لعبد مع المسلمين. وفيه (٥/٢٢٧) رقم ٩٤٤٨ عن ابن جريج قال: قال لي عطاء: بلغنا أنه يقال: لا يُسَمُّ عبدٌ في ديوان، ونقله عنه ابن المنذر في «الأوسط» (١١/١٨١).

فمذهب عمرو بن شعيب -كما في ظاهر كلامه- أنه لا يسهم له، لم ينف أنه يرخص له، لذا وضع ابن المنذر كلامه مع من قال: أنه لا يسهم للعبد، ولكن يرخص له -كما في القول الثالث- =

وقول ثالث: إنه لا يُسهم للعبد ولكن يُرضخ<sup>(١)</sup> له، وإليه ذهب الجمهور؛ روي ذلك عن الشافعي، وأبي حنيفة، وأصحابهما، والثوري، والأوزاعي، وأحمد، وإسحاق<sup>(٢)</sup>.

فمستند من لم ير له حقاً في الغنيمة من سهم، ولا من غيره: حَمَلُ الخطاب بالجهاد وما يتعلق بذلك من الغنائم وسائر الأحكام: على أن ذلك مختص بالأحرار، لا مدخل في شيء منه للعبيد، فلم يستحقوا معهم في ذلك شيئاً. ودليل من أسهم لهم كالأحرار: حمل الخطاب في ذلك كله عائناً في

= ونقل عنه وعن سعيد بن المسيب قال: ليس للعبد من المغنم شيء. وانظر: «المحلى» (٣٣٢/٧) المسألة رقم ٩٥٢.

وهذا القول هو مذهب الحسن بن صالح بن حي. كما نقله عنه الحصاص في: «مختصر اختلاف العلماء» (٤٣١/٣).

وذكر جميع مذاهب المذكورين عند المصنف: ابن عبد البر في «الاستذكار» (١١٢/١٤).

(١) الرضخ: هو: العطاء من غير سهم مقدر.

(٢) قال الإمام الترمذي في «جامعه» في كتاب السير (باب هل يسهم للعبد؟) تحت الحديث رقم (١٥٥٧) قال: «والعمل على هذا عند بعض أهل العلم: لا يسهم للمملوك، ولكن يُرضخ له بشيء، وهو قول الثوري، والشافعي، وأحمد، وإسحاق». وهو مذهب: الليث بن سعد، والأوزاعي. انظر: «سير الأوزاعي» (٣٤٢/٧-٣٤٣-٣٤٤)، «الأمم»، «الأوسط» (١٨١/١١)، «الاستذكار» (١٤/١١٠، ١١٢) - وحكي مذهب المذكورين جميعاً - «السنن» (١٨٦/٣)، «فتح الإمام الأوزاعي» (٤٤١-٤٤٢/٢)، «موسوعة فقه إبراهيم النخعي» (٥٤٢/٢).

وانظر في مذهب الحنفية: «تحفة الفقهاء» (٣٠٠/٣)، «الهداية» (٤٣٩/٢)، «النبأ» (٧٣١/٥)، «اللباب» (١٣٢/٤)، «المبسوط» (١٧/١٠)، «مختصر اختلاف العلماء للجهاد» (٤٣١/٣). وفي مذهب الشافعية: «الأمم» (١٧٤/٤)، «أروحة الطالين» (٣٧٠/٦)، «الحواري الكبير» (١٠/٤٤٦)، «حلية العلماء للشافعي» (٦٨١/٧)، «تكملة المجموع» (٣١٢/١٩). وفي مذهب الحنابلة: «المغني» (١٠٨/٤١٢-٤١٣)، «الشرح الكبير» (٥٦٣/٥)، «الإصناف» (٤/١٧٠)، «كشف القناع» (٨٦/٣).

وانظر: «نوادير الفقهاء» (١٦٧-١٦٩)، «مشرع النووي على صحيح مسلم» (١٩٠/١٢) - (١٩١)، «القوانين الفقهية» (ص ١٤٤)، «فرد المصاد» (١٠٠/٣)، «تيل الأوطار» (١١٤/٨).

الأحرار والعبيد؛ لأن خطاب الشرع بالأمر والنهي والإثبات والنفي وسائر أسباب التكليف لا يخص حراً من عبداً، ولا ذكراً من أنثى، إلا ما خرج من ذلك ببديل؛ فالمرأة ممن خرج -ببديل السنة الصحيحة والإجماع- من الخطاب بالجهاد، وبقي العبد؛ فكل ما أضيف من الأحكام للمجاهدين، وثبت لهم من الغنائم، دخل فيها العبد إذا حضر الجهاد.

وحجته من لم يُسهم للعبد، ورأى أن يُرضخ له: ما خرجه مسلم<sup>(١)</sup> فيما كتب به ابن عباس إلى نجدة بن عامر الخارجي، فقال: «وسألت عن المرأة والعبد، هل كان لهما سهم معلوم إذا حضروا البأس؟ وإنهم لم يكن لهم سهم معلوم، إلا أن يُحذبا من غنائم القوم».

وفي الترمذي<sup>(٢)</sup>، عن عُمر مولى أبي اللحم قال: شهدت خبير مع ساداتي،

(١) في «صحيحه» في كتاب الجهاد والسير (باب النساء الغزيات يُرضخ لهن، ولا يسهم، والنهي عن قتل صبيان أهل الحرب) (١٤٠) (١٨١٢).

(٢) في «جامعه» في كتاب السير (باب هل يسهم للعبد) (رقم ١٥٥٧).

وأخرجه النسائي في «الكبرى» (٧٥٣٥)، وأحمد (٢٢٣/٥)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٥٩٢٧)، وابن المنذر في «الأوسط» (١١/١٨٢)، والحاكم (٣٢٧/١)، والبيهقي (٣١/٩)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (٤/٢٨٤).

ولم يذكر: الطحاوي، والبيهقي، وابن الأثير، وابن المنذر: قصة الرقية.

وأخرجه أبو داود (٢٧٣٠)، وأبو عروبة في «مسنده» -كما في «إتحاف المهرة» (١٢/٥٣٠)-، والبيهقي (٥٣/٩) من طريق أحمد بن حنبل، به. وقال أبو داود بإثره: معناه: أنه لم يسهم له.

وأخرجه الحاكم (١٣١/٢) من طريق أحمد بن أحمد. غير أنه ذكر (شئناً) يدل (خبر).

وأخرجه الطحاوي في «مسنده» (١٢١٥)، وعبد الرزاق (٩٤٤)، وأبو عبيد في «الأسوال» (٨٨٢)، وابن سعد في «طبقات» (١١٤/٢)، وابن أبي شيبة (٤٠٦/١٤)، وحيد بن زنجويه في «الأموال» (٨٨٩، ١٢٨٥)، والدارمي (٢٤٧٥)، وابن ماجه (٢٨٥٥)، وابن أبي عاصم في «الأنجاد» (٢٦٧)، وابن الجارود في «المنتقى» (١٠٨٧)، وأبو عروبة في «مسنده» -كما في «إتحاف المهرة» (١٢/٥٣٠)-، والطحاوي في «المشكوك» (٥٢٩٥، ٥٢٩٥)، وابن حبان (٤٨٣١)، والطبراني في «الكبير» (١٧ رقم ١٣١، ١٣٢)، والبيهقي (٣١/٩)، وابن عبد البر في «الاستذكار» (١١٢/١٤) رقم =



فكَلِّمُوا فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وكَلِّمُوهُ أَنِي مَمْلُوكٌ، فَأَمْرٌ بِي فَقُلْتُ السَّيْفُ، فَإِذَا أَنَا أَجْرُهُ، فَأَمْرٌ لِي بِشَيْءٍ مِنْ خُرْبَتِي الْمَتَاعِ، وَعَرَضْتُ عَلَيْهِ رِقِيَّةً كُنْتُ أَرْقِي بِهَا الْمَجَانِينَ، فَأَمْرُنِي يَطْرَحُ بَعْضُهَا وَحَسِبُ بَعْضُهَا. قَالَ فِيهِ: حَسَنٌ صَحِيحٌ.  
قوله: «الْخُرْبِيُّ»: هُوَ أَرَادَ الْمَتَاعَ وَأَمُونَهُ.

### فصل

وأما المرأة ففي حكمها -أيضاً- ثلاثة أقوال:

قول: إنه لا شيء لها من الغنمة بإسهام ولا رضىخ. قال ابن وهب: سألت مالكاً عن النساء: هل يُحْذِنُ من الغنائم في الغزو؟ قال: ما علمت ذلك<sup>(١)</sup>.  
ومستند هذا القول مثل ما ذكرنا في منع العبد من الغنمة: أنه صنف لا مدخل له في الخطاب بالغزو، فلم يكن له في الغنمة حظ.

وقول ثانٍ: أن يُسَهَّم للنساء، قاله الأوزاعي، وزعم أن رسول الله ﷺ أسهم للنساء بخبير، قال الأوزاعي: «وأخذ بذلك المسلمون عندنا»<sup>(٢)</sup>. وبذلك قال ابن

= (١٩٦٢١) من طرق عن محمد بن زيد بن المهاجر، به. ولم يذكر الدارمي قوله: فأخبرني أني مملوك... إلخ. وذكر ابن حبان (خُبْنًا) يدل (خبير).

• نائلة: قوله: «فإذا أتانا أجراً» تشديد الرأى، أي: أجر السيف على الأرض من قصر قاتني لصغر سني، أو هو كثابة عن كونه لا يحسن أن يتخذ السيف، ولم يكن من أهله.  
«من خُرْبِي الْمَتَاعُ» بضم الميم، المعجمة، وسكون الراء المهملة، وكسر المثناة، وتشديد الياء: اثبات البيت، أو: أراد المتاع والغنائم.

قال البخاري في «شرح السنة» (١٠٤/١١): والعمل على هذا عند أهل العلم: أن العبيد، والصبيان، والنسوان، إذا حضروا القتال يُرْضَخُ لهم، ولا يُسَهَّم لهم.

(١) انظر: «المدونة» (٣٣/٢)، «النوافذ والزباديات» (١٨٦/٣)، (١٨٧)، «الاستبصار» (١٤/٢٨٥)، «اصول الفتاوى» (٤٣٠)، «عقد الجواهر الثمينة» (٥٠٤/١)، «الذخيرة» (٤٢٥/٣)، «الفواكه الدواني» (٤١٨/١).

(٢) ذكره عنه الترمذي في «جامعه» في كتاب السير (باب من ما يُعطى القِيء) تحت الرقم =

= (١٥٥٦). قال: قال الأوزاعي: ... فذكره. قال الترمذي: حدثنا بذلك علي بن خشرم، حدثنا عيسى ابن يونس عن الأوزاعي هذا.

وذكره ابن الصنف في «الأوسط» (١٨٦/١١)، وابن عبد البر في «الاستبصار» (٢٨٥/١٤)، والبيهقي في «معركة السنن والآثار» (١٣) رقم (١٧٨٢) عن الأوزاعي.

وقال شيخنا الألباني عنه: صحيح الإسناد مقطوع.

وانظر -أيضاً-: «مختصر اختلاف العلماء» (٤٣١/٣).

والخير الذي أشار إليه المصنف عن الأوزاعي: أن النبي ﷺ أسهم للنساء يوم خيبر، هو ما أخرجه ابن أبي شيبة (٥٢٥/١٢) و١٤/٤٦٦، وأبو داود (رقم ٢٧٢٩)، والنسائي في «الكبرى» (٨٨٧٩)، وأحمد (٢٧١/٥)، والبيهقي (٣٣٣-٣٣٢/٦)، وابن المنذر في «الأوسط» (١٨٢/١١) رقم ١٨٥٧٤، من طرق عن رافع بن سلمة، عن حشر بن زياد الأشجعي، عن جدته أم أيوب، أنها قالت: خرجت مع رسول الله ﷺ في غزاة خيبر، وأنا سادسة ست نسوة، فبلغ رسول الله ﷺ أن معه نساءً، فأرسل إليها، فقال: «ما أخرجكن؟» وبأمر من خرجن؟، قلنا: خرجنا نأول السهام، ونسقي الناس السويق، ومعنا ما ندأوي به الجرحى، ونعزل الشعر، ونعين به في سبيل الله. قال: «فمن فاضرفن؟» فلما فتح الله عليه خيبر، أخرج لنا سهاماً كسهاهم الرجال. قلنا: يا جد، ما أخرج لكن؟ قالت: تراءى. ولستأه ضعيص؛ لجهالة حشر بن زياد، فهو مقبول كما قال الحافظ في «التقريب»، لكن إذا توبع، وإلا؛ فليس الحديث.

وذكره ابن حزم في «المحلى» (٥٤١/٧) المسألة رقم ٩٥٣، وقال: «هذا إسناد مظلم، ورافع وحشر مجهولان».

وصنف هذا الإسناد: الخطابي في «معالم السنن» (٣٠٧/٢)، وقال: «قد ذهب أكثر الفقهاء إلى أن النساء، والعبيد، والصبيان؛ لا يُسَهَّم لهم، وإنما يُرْضَخُ لهم» (والرضخ: العطية القليلة). إلا أن الأوزاعي قال: «يسهم لهم»، وأحببه ذهب إلى هذا الحديث، وإسناده ضعيف لا تقوم الحجة بمثله. وقد قيل -أيضاً-: إن المرأة إذا كانت تقاتل أسهم لها، وكذلك المراهق إذا قوي على القتال أسهم له.

قلت: وقد صرح في غير حديث أن النساء في زمن النبي ﷺ كن يجاهدن مع الرجال، فيسقين الماء، ويدأوين الجرحى، ويحملن السلاح ليدافعن عن أنفسهن، ويرضخن لهم، ولا يُسَهَّم. وجعله حشر بن زياد الأشجعي.

وانظر: «نصب الرأية» (٤٢١/٣)، «قبلى الأوطار» (١١٣/٨)، «الني» والغنمة ومصارفها»

لمحمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن الربع (ص ١٢٨).

حبيب من أصحاب مالك؛ إلا أنه شرط أن تقتال قتال الرجال<sup>(١)</sup>.

**وقول ثالث:** إنه لا يُسهم للمرأة، ويُرضح لها، وإليه ذهب الجمهور، روي ذلك عن الشافعي، وأبي حنيفة، والثوري، والليث، وقاله أهل الظاهر<sup>(٢)</sup>. والدليل على ما ذهبوا إليه: ما أخرجه مسلم<sup>(٣)</sup>، عن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ كان يغزو بهن، فيداوين الجرحى، ويُخْذِنُ من الغنمة، وأما بسهم فلم يضرب لهن.

### فصل

وأما الصبي، فذهب الجمهور إلى أنه لا يُسهم إلا لبلوغ، روي ذلك عن الشافعي، وأبي حنيفة، وأحمد بن حنبل<sup>(٤)</sup>، وهو مذهب أهل الظاهر، ويُرضح له

(١) انظر: «التوادر والزيادات» (١٨٨/٣).

قال: ألا ترى أن المرأة من العدو إذا قتلت: قُتِلَتْ؟

(٢) انظر: تحفة الفقهاء (٣٠٠/٣)، «الهداية» (٤٣٩/٢)، «اللباب» (١٣٢/٤)، «مختصر اختلاف العلماء» (٤٣١/٣)، «الآم» (١٧٤/٤)، «روضة الطالبين» (٣٧٠/٦)، «الحاوي الكبير» (٤٤٦/١٠)، «حلية العلماء» (٦٨١/٧)، «المحلى» (٣٣٣/٧) المسألة رقم ٩٥٣.

وحكاه ابن عبد البر في الاستبصار (٢٨٥/١٤) عن المذكورين جميعاً عند أهل الظاهر.

(٣) مضى قريباً طرف منهُ، وقال عنه ابن عبد البر: «أحسن شيء في هذا الباب».

(٤) انظر: «الآم» (١٧٠/٤)، «الإقناع» للماوردي (ص ١٧٥)، «مختصر المزني» (٢٧٠)، «روضة الطالبين» (٣٧٠/٦)، «الحاوي الكبير» (١٨٥/١٨)، «تكملة المجموع» (٣٦٠/١٩)، «حلية العلماء» (٦٨١/٧)، «شرح النووي على صحيح مسلم» (١٩٠-١٩١)، «مغني المحتاج» (٣/١٠٥)، «مختصر الطحاوي» (٢٨٦)، «الهداية» (٤٣٩/٢)، «تحفة الفقهاء» (٣٠٠/٣)، «اللباب» (٤/١٣٢)، «البناية» (٧٣١/٥)، «الرد على سير الأوزاعي» لأبي يوسف (٣٨)، «عمدة القاري» (١٤/١٦٧)، «المغني» (١٣/٩٥-٩٦- ط. هجر)، «المقنع» لابن النبا (١١٧٢/٣)، «شرح الزركشي» (٦/٤٩٧)، «المحرر» (١٧٦/٢)، «الإصناف» (١٧٠-١٧١)، «الإصناف» (٢٧٩/٢)، (٢٨٦).

وهو مذهب: سفيان الثوري، والليث بن سعد.

انظر: «جامع الترمذي»، كتاب السير (باب من يُعطى من الفتي)، «مختصر اختلاف العلماء» =

عندهم إذا قاتل، قاله أبو محمد بن حزم<sup>(١)</sup>. ودليل ذلك: أنه غير مخاطب باتفاق، فلم يكن من أهل الجهاد الذين وجبت لهم الغنائم.

وحديث ابن عمر، أخرجه مسلم<sup>(٢)</sup> عنه، قال: عَرَضَني رسول الله ﷺ يوم أحد في القتال، وأنا ابن أربع عشرة سنة، فلم يُجْزني، وعرضني يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة، فأجازني.

وقد ذهب كثير من أهل العلم إلى أن هذا حَدٌّ ما بين الصغير والكبير، روي ذلك عن عمر بن عبدالعزيز<sup>(٣)</sup>، وكتب به إلى عُثْمَاله، وهو قول الشافعي وغيره<sup>(٤)</sup>. وقال مالك في المراهق: «إذا أطاق القتال؛ يُسهم له»<sup>(٥)</sup>. وكذلك قال الأوزاعي:

= للجصاص (٤٣٢/٣)، «موسوعة فقه إبراهيم النخعي» (٥٤٢/٢).

(١) في «المحلى» (٣٣٣/٧) المسألة رقم ٩٥٣.

(٢) في «صحيحه» في كتاب الإمارة (باب بيان ميّن البلوغ) (٩١) (١٨٦٨).

وأخرجه البخاري في «صحيحه» في كتاب الشهادات (باب بلوغ الصبيان وشهادتهم) (رقم ٢٦٦٤)، وكتاب المغازي (باب غزوة الخندق، وهي الأحزاب) (رقم ٤٠٩٧).

(٣) ومنع ابن عمر بن عبدالعزيز؛ ذكره البخاري ومسلم في «صحيحهما». ففيهما: قال نافع: فقدمت على عمر بن عبدالعزيز -وهو يومئذ خليفة- فحدثته هذا الحديث، فقال: إن هذا لَحَدٌّ بين الصغير والكبير، وكتب إلى عماله أن يفرضوا لمن كان ابن خمس عشرة سنة، ومن كان دون ذلك فاجعلوه في العيال.

(٤) انظر: «الآم» (١٧٠/٤)، (٢٧٦-٢٧٧).

وهذا مذهب الحنابلة ومكحول والأوزاعي وأبي يوسف ومحمد، وهو رواية عن أبي حنيفة، وانظر: «مصنف أبي شيبة» (٨٩/٣٧٥)، «الإصناف» (٣٢٠/٥)، «معالم السنن» (٢٣٢/١)، تفسير القرطبي (٢/١٦٠٤)، «شرح النووي على صحيح مسلم» (١٣/١٢)، «المغني» (٥٩٧/٥)، «مبداء الصانع» (٧/١٧١)، «فتح الباري» (٥/٢٧٧)، «السبل الجراز» (١/١٥٥).

والسألة مبحوة بتفصيل وتدلّيل، مع ذكر سائر الأقوال في «التعريف بعلامات بلوغ التكليف» (٣١-٦٩).

(٥) انظر: «الموتوة» (٣/٣٤). باب في سحان النساء والتجار والعبد، «التوادر والزيادات»

(١٨٧/٣)، «الفرع» (١/٣٦٠)، «الكافي» (١/٤٥٥)، «المعونة» (١/٦١٤)، «التلقيب» (١/٢٤٣)، =

يُسهم لغير البالغ؛ إذا حضر القتال<sup>(١)</sup>.

### فصل

وأما الذمي، فلا يصح أن يُسهم له؛ لأن الإسلام شرط في استحقاق الغنيمة عند الجميع إلا من شُدَّ.

ذكر الترمذي أن بعض أهل العلم رأى أن يُسهم للذمي إذا شهد القتال مع المسلمين، وروى حديثاً عن الزهري: أن النبي ﷺ أسهم لقوم من اليهود قاتلوا معه<sup>(٢)</sup>.

= «الرسالة» (ص ١٩٠)، «مقد الجواهر» (٥٠٤/١)، «أسهل المدارك» (١٢/٢)، «عيون المجالس» (٧٢٥/٢)، «الذخيرة» (٤٢٥/٣).

واستدل المالكية بحديث مسرور بن جندب قال: «كان رسول الله ﷺ يعرض عليه صبيان المدينة من الأنصار، فيلقن من أدرك منهم، فعرضت عليه عاماً، فألقن غلاماً ورثني، فقلت: يا رسول الله! احبته ورددته؟! ولو صارني؛ لصرعته، قال: نصارعتي، فصرعته، فألقني».

والحديث: أخرجه الطبراني في «الكبير» (٦٧٤٩)، والحاكم في «المستدرک» (٦٠/٢)، والبيهقي في «الكبرى» (٢٢/٩ و ١٨/١٠)، بسنن حسن؛ عن جعفر بن عبد الحكم الأنصاري مرسلاً. وانظر: «مجمع الزوائد» (٣١٩/٥)، «المسارعة إلى المصارعة» للسيوطي (ص ٨٠-٨١-بتحقيق)، وعزاه لأين سعد.

وقد اعتنى القاضي عبدالوهاب في «الإشراق» بإحكام المراجع على وجه تكاد لا تنظر بها عند غيره، وهي تحتاج إلى جمع مفردة، والله الموفق.

وانظر: «المجلد» (٣٣٣-٣٣٣/٧)، «تراجم الفقهاء» (١٦٧-١٦٩)، «فيل الأوساط» (١٤٤/٨-١٤٥)، (١) انظر: «الأوساط» لأين المنذر (١٧٨/١)، «الرد على سير الأوزاعي» (ص ٣٨)، فقه الأوزاعي» (٤٤١/٢-٤٤٤).

(٢) أخرجه الترمذي، كتاب السير (باب ما جاء في أهل الذمة يقرعون مع المسلمين، هل يُسهم لهم؟) (رقم ١٥٥٨ م) من طريق عزرة بن ثابت، عن الزهري، به. مرسلاً.

وقد تابعه: حيوة بن شريح الحضرمي، في الرواية عن الزهري.

أخرجه أبو داود في «المراسيل» (رقم ٢٨٢) عن القعني، وهناد عن عبدالله بن المبارك، عنه. وتابعه: يزيد بن يزيد بن جابر.

وذكر أبو بكر بن المنذر، أنه قول الزهري، والأوزاعي، وقاله إسحاق بن راهويه، وكره أن يستعان بهم أولاً، فإن وقع ذلك أسهم لهم<sup>(١)</sup>.

وكذلك وقع في مسائل لبعض المالكية: أنه يُسهم للذمي إذا أذن له الإمام في الغزو معه<sup>(٢)</sup>. وكل ذلك لا يستقيم، ولا يثبت له دليل.

= أخرجه أبو داود -أيضاً- في «المراسيل» (رقم ٢٨١) -ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» (١٤٨/١٠). وتابعه: ابن جريج -أيضاً-.

أخرجه ابن أبي شيبة (٣٩٥/١٢) -ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٥٣/٩) -عن حفص، وعبدالرزاق (١٨٨/٥) (رقم ٩٣٢٨) في «مصنفهما»، كليهما عن ابن جريج، عن الزهري، به.

وزاد هنا في روايته: مثل سهمان المسلمين.

قال البيهقي: «إسناده ضعيف، ومقطع».

وقال الذهبي في «التفحيط» (١٤٨/١٠) مع «التحقيق»: «مراسيل الزهري ضعيفة».

وانظر: «نصب الرأفة» (٤٢٢-٤٢٣)، «ضعيف سنن الترمذي».

(١) انظر: «الأوساط» لأين المنذر (١٧٦-١٧٧).

(٢) انظر: «الزوائد» (١٨٢/٣)، (١٨٨).

قلت: وقع الخلاف فيما إذا خرج الكفار مع الإمام للغزو بإذنه، هل يسهم لهم كالمسلمين؟ أو فروي عن أحمد أنه يسهم له كالمسلم، وقال به: الأوزاعي، والزهري، وإسحاق -كما نقل

المصنف ذلك عن ابن المنذر-، والثوري.

وقال الجوزجاني: «هذا مذنب أهل التنور، وأهل العلم بالصوائف والبعوث».

وروي عن أحمد رواية أخرى، وهو أنه لا يسهم له، ولكن يُرضخ له بسبب ما يراه الإمام، وهو مذنب: مالك، والثالثي، وأبي حنيفة.

وانظر: «المغني» لأين قدامة (٩٨-٩٧/١٣)، «الشرح الكبير» (٥٦٥/٥)، «المفتح» لأين البنا (١١٧٢-١١٧٢/٣)، «الإصناف» (١٧١-١٧١/٤)، «شرح الزركشي» (٤٩٧/٦-٤٩٨)، «دروس المسائل الخلائية» للمكبري (٧٥٩/٥)، «كشف القناع» (٨٧/٣)، «الكافي» لأين عبدالبر (٤٧٥/١)، «مختصر الجواهر» (٥٠٤/١)، «الرد على سير الأوزاعي» للشافعي أبي يوسف (ص ٣٩)، «مختصر المزني» (ص ٧٧)، «مختصر اختلاف العلماء» (٣٠/٣)، «الإفصاح» (٢٧٩/٢)، «النتيجه في الفقه الشافعي» (ص ٢٣٥)، «حلية العلماء» (٦٨٣/٧).

أما حديث الترمذي **فمقطع** لا يثبت بمثله العمل، بل لو صحح لما أمكن أن تُترك له ظواهر القرآن، وصحح السنة، وسيدل النظر المبني على القواعد المحكمة في الشرع، وكان يكون ذلك محمولاً على الخصوص في نازلة؛ لأنه حكاية فعل لا يتعدى. والدليل على صحة ذلك: أن الله -تعالى- يقول: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ...﴾ الآية [الأنفال: ٤١]، وهذا إضافة للغنيمة إلى المؤمنين يتيقن، فلم يكن لغريم فيها حق. وقال -تعالى-: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا غَنِيمَتَكُمْ حَلَالًا طَيِّبًا﴾ [الأنفال: ٦٩]، ولا مدخل هنا للكافر بحال، وقال النبي ﷺ: «أُجِلْتُ لِي الْغَنَائِمُ، وَلَمْ تَحُلْ لِأَحَدٍ قَبْلِي»<sup>(١)</sup>. فهذا نص في خصوصية ذلك بهذه الأمة، والحمد لله.

ولما جعل الله ذلك مما فضّل به نبيه ﷺ وخصّه به وأُمّته، استحال أن

(١) وهو حديث صحيح مروى عن عائشة من الصحابة -مطولاً ومختصراً-، ومنه ما هو في «الصححين».

فقد أخرجه البخاري (٣٣٥، ٤٣٨، ٣١٢٢)، ومسلم (٥٢١)، وغيرهما من حديث جابر بن عبد الله. وأخرجه مسلم (٥٢٣) من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-. وأخرجه مسلم (٥٢٢) من حديث حذيفة بن اليمان -رضي الله عنه-، ولم يبق الشاهد منه. وأخرجه أحمد (٣٠١/١)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٤٣٢/٢)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٨٠٣)، والبرزالي (٣٤٦٠-٣٤٦١)، والطبراني (١١٠٤٧) من طريق ابن عباس -رضي الله عنه-.

وأخرجه أحمد (٤١٦/٤)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٤٣٣/١) من طريق عن أبي موسى الأشعري -رضي الله عنه-.

وقال الهيثمي في «المجيب» (٢٥٨/٨): «رواه أحمد -متصلاً ومرسلًا-، والطبراني، ورجال رجال الصحيح».

وأخرجه أحمد (١٤٥/٥)، والدارمي (٢٤٧٠)، وأبو داود (٤٨٩)، وابن صاعد في زوائد على «الزهد» لابن المبارك (١٠٦٩)، والحاكم (٤٢٤/٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢٧٧/٣)، والبيهقي في «الدلائل» (٤٧٣/٥) من طريق عن أبي ذر -رضي الله عنه-.

وأخرجه أحمد (٢٢٢/٢) من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص -رضي الله عنه-. ولفظ حديث ابن عمرو: «وحلت لي الغنائم كلها، وكان من قبلي يعظمون أكملها، كانوا يحرقونها».

بشاركتهم فيه غيرهم ممن لا يلفظ بالإسلام.

### فصل

وأما المجنون، فإن كان مُطيقاً، لم يسهم له، وهو كالصبي في عدم التكليف، بل هو في هذا الباب أسوأ حالاً منه؛ لأنه لا يتأتى منه فعل الجهاد، كما قد يتأتى بعض ذلك من الصبي إذا أشد، وكان مراهقاً، والإسهام إنما يستحقه السهم له بفعل الجهاد: من قتال، أو لزوم ساقه، أو انتصاب في كمين، أو حراسة أحوال القتالين، وما أشبه ذلك، فإذا لم تكن فيه أهلية ذلك فعلاً ولا قصدًا، فأنتي يستحق حقاً، فإن كان عنده من العقل ما يمكنه به القتال، فقيل: إنه يسهم له، وذلك ظاهر إن كان عقله مما يُنزل عليه التكليف، مثل أن يكون أخرق، أو أهوج -وهما أول مراتب ضعف العقل وعدم الثبوت والرفق-، ونحو ذلك مما لا يسقط عنه الأحكام، وأما إن كان بحيث لا يُكلف مثله، وهو مع ذلك يمكن أن يُفاد لبعض كفاية القتالين، فيغني فيه؛ فالإسهام له إنما يكون نحوه من الإسهام للمراهق إذا أطاق القتال قتالاً مع الجيش، فمن رأى الإسهام لذلك، أمكن أن يراه لهذا، والظاهر أن لا سهم لهما، لما تقدّم، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

### فصل

وأما المريض، فإن كان رغباً لا يستطيع شيئاً في الحال، ولا يُرجى في الحال، ولا ينتفع منه في عمل الجهاد بأمر، فالمرور عن أصحاب مال: أنه لا يسهم له، وذلك كالمفلوج البائس<sup>(٢)</sup>.

(١) قال ابن شاسي في «مقدّم الجواهر الثمينة» (٥٠٦/١) -نقله عنه القرافي في «الذخيرة» (٤٥٠/٣)-: «وأما فقد العقل؛ لأن كان مُطيقاً، فلا يسهم له إذا خرج كذلك من دار الإسلام، وإن كان ذلك طارئاً عليه في دار الحرب، ففي الإسهام له خلاف»، قال: «وإن كان يفيق، فإن كان بحيث يتأتى منه القتال أسهم له، وإلا فلا».

(٢) قال القاضي عبدالوهاب في «المعونة» (٦١١/١): «وإن خُفِرَ مريضاً لا يمكنه القتال =

واختلفوا في: الأعمى، والمقعّد، وأقطعّ الدين؛ لاختلافهما: هل يتمكن لهم نوعٌ من أنواع القتال: كإدارة الراي إن كانوا من أهل المعرفة والدُّعاء في الحرب، وقتال المقعّد ركائباً، والأعمى يُثاول النبل، ونحو ذلك، ويكثرُون السواد؟ فمن رأى لمثل ذلك أثراً في استحقاق الغنيمة أسهم له، ومن لم يره<sup>(١)</sup> منع<sup>(٢)</sup>.

**وأما** من كان به مرض يُرجى زواله، **فله ثلاثة أحوال**: إما أن يخرج مريضاً، وإما أن يمرض بعد الإدراج، وقبل حضور القتال، وإما أن يمرض بعد القتال. فأما الذي يخرج مريضاً، فعند المالكية فيه خلاف: هل يُسهم له، أو لا يُسهم له؟ قال اللّخمي: أرى أن لا شيء له، إلا أن يُقتدى برأيه، فربّ رأي أنفع من قتال<sup>(٣)</sup>.

وكذلك اختلف فيه إذا مرض بعد الإدراج: وهو أن يُعارق أرض الإسلام، ويدخل في بلاد الكفر وحوزتهم، والقول في هذا، أنه يُسهم له: أكثر عندهم وأقرب.

ولم يختلفوا أن من مرض بعد القتال يُسهم له، وإن كان مرضه قبل حوز الغنيمة، وهذا صحيح؛ لما نذكره بعد في (فصل: الأفعال التي يُستحق بها

= حتى انقضت (أي الحرب)، فله سهمه.

وقال (ص ٦١٢): ولذلك قلنا: إن المريض يسهم له؛ لأنه قد شهد الوقعة، وحصل منه الكثير، وقيل في قوله تعالى: «وَقِيلَ لَهُمْ قَاتِلُوا قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ اقْتَلُوا» (آل عمران: ١٦٧)، أي: كثروا.

(١) انظر: «المعونة» (١١٢/١)، «جامع الألفاظ» (ص ٢٥٠)، «التلخيص» (٢٤٢/١)، «النوادر والزيادات» (١٦٨/٣)، «الفواكه الدواني» للشيخ أحمد بن غنيم الشراوي المالكي (٤٧١).

(٢) قال القاضي عبدالوهاب في «التلخيص» (٢٤٢/١): «يسهم لمن حضر من صحيح ومريض، قاتل أو لم يُقاتل، قاتل في أولهما، أو بقي إلى انقضائها».

وقال في «الرسالة»: «ويسهم للمريض، وللقرص الرخيص - أي المريض -...». انظر: «الفواكه الدواني» (٤٧١/١)، «النوادر والزيادات» (١٥٨/٣)، (١٥٩).

وروي عن أشهب، وابن نافع، أنه: لا يُسهم له.

الإسهام)، ذكراً يأتي على توجيحه ما مضى في هذا الضرب من الأقوال، وما يتبين به في ذلك وجه الصواب إن شاء الله تعالى<sup>(١)</sup>.

### فصل

وأما التاجر والأجير يكرنان في الجيش، فاختلف أهل العلم فيهما على ثلاثة أقوال:

**قيل**: يُسهم لهما إذا شهدا مع الناس القتال، قاتلاً، أو لم يُقاتل<sup>(٢)</sup>.

**وقيل**: لا<sup>(٣)</sup> يُسهم لهما، قاتلاً، أو لم يُقاتل<sup>(٤)</sup>.

**وقيل**: إن قاتلاً، أسهم لهما، وإلا فلا<sup>(٥)</sup>.

(١) من حضر القتال، مريضاً كان، أو صحيحاً، ممن لا يقاتل، أو ممن يقاتل؛ فلم يقاتل: فلهم سهم المقاتل. وهذا قول مالك، والليث بن سعد، والشافعي.

وقال سفيان الثوري: «كل من حضر القتال يُسهم له». قاله ابن المنذر في «الأوسط» (١٦٨/١١). وانظر: «الألم» (١٦٤/٤)، «المجموع شرح المذهب» (١٤٢/١٨)، «القي» والغنيمة» (ص ١٣٩).

(٢) وهذا مذهب: الحسن البصري، ومحمد بن سيرين، وسفيان الثوري، والشافعي، وأحمد، في: التاجر؛ حضر القتال، قاتل، أو لم يقاتل. وقاله الأوزاعي كذلك، إلا القديين، وهم: السفار، والبطار، والحداد، ونحوهم. ذكر ذلك ابن المنذر في «الأوسط» (١٦٨/١١). وهو إحدى الروايتين عن أحمد في الأجير؛ كما سنذكره بعد. وانظر: «الاستبصار» (١١٠/٤).

(٣) انتهى أبو خزيمة: «لم». وكتب في الهامش: «كذا، ولعل الصواب: ... يسهم... والكلام قبلها وبعدها مطعون».

(٤) أي: لا يُسهم لهما إذا كانوا مشتغلين بكتائبهم. كما سنبهه المصنف عن القاضي عبدالوهاب. انظر: «الرسالة» (ص ١٩٠)، «الفرع» (٣٦٠/١)، «المعونة» (٦١٣/١)، «الذخيرة» (٤٢٩/٣)، «عقد الجواهر النقية» (٥٠٦/١)، «البيان والتحصيل» (٥٧١/٢)، «تفسير القرطبي» (١٦٨/١٧).

وهي رواية أخرى عن أحمد؛ كما في «المني» (٤٦٧).

وبه قال أشهب. وقاله ابن القصار في الأجير. أفاده القرطبي في «التفسير» (١٧/٨).

(٥) لأنه من غوطب بالجهاد، فإذا قاتل أسهم له كثير الأجير، ولأنه ليس في كونه أجيراً أكثر من أنه عارض على مناعته، وذلك لا يمنح السهم له إذا قاتل، فالذي يمنح ومعه تجارة، أو يؤاجر نفسه للخدمة في ذلك لا يمنحه صحة الحج. انظر: «الإشراف» للقاضي عبدالوهاب (٤٣٦/٤) - بتحقيق.

وهو مذهب مالك، في التاجر خاصة.

وقد روي عن مالك في الأَجِير هذه الأقوال الثلاثة<sup>(١)</sup>. ولم يُختلف عنه أنه إن لم يُقاتل ولم يشهد، فلا شيء له، وقول مالك في إحدى الروايات عنه: لا يُسهم للأَجِير والتاجر إلا أن يُقاتل<sup>(٢)</sup>، هو قول أبي حنيفة وأصحابه<sup>(٣)</sup>. ومن قول مالك: إنه يُسهم لكل من قاتل إذا كان حُرًّا<sup>(٤)</sup>، وهو قول أحمد بن حنبل<sup>(٥)</sup>،

(١) انظر تفصيل ذلك في: «التوارد والزيادات» (١٨٧/٣-١٨٩).

(٢) انظر: «الموتنة» (٣٩٣/١)، «التقريب» (٣٦٠/١)، «الكافي» لابن عبدالبير (٢١٤).

فإن كان التاجر خرج للجهاد والتجارة معاً، فينبغي أن يُسهم له إذ حضر الوقعة، سواء قاتل، أم لا. وانظر: «عيون المجالس» (٧٢٠/٢)، «حاشية الدسوقي على الشرح الكبير» (١٩٢/٢)، «أحكام القرآن» لابن العربي (١٩٢/١).

(٣) انظر: «الرد على سير الأوزاعي» لأبي يوسف (ص ٤٤)، «بدائع الصنائع» (١٢٦/٧)، «الاستذكار» (١١٠/١٤).

وهو قول الشافعي في التاجر: قال: «يُسهم للتاجر إذا قاتل».

انظر: «مختصر الزوني» (ص ٢٧٠).

(٤) قال مالك في الموطأ (ص ٢٨٧-٢٨٨ ط. دار إحياء التراث العربي) في كتاب الجهاد (باب جامع القتل في الغزو)، قال في الأَجِير في الغزو: «إنه إن كان شهد القتال، وكان مع الناس عند القتال، وكان حُرًّا: فله سهم، وإن لم يفعل ذلك: فلا سهم له، وأرى أن لا يُقسم إلا لمن شهد القتال من الأحرار» اهـ. كلامه -رحمه الله-.

وهذا مذهب الليث بن سعد. انظر: «التوارد والزيادات» (١٨٩، ١٨٨/٣)، «مختصر اختلاف العلماء للخصاص» (٤٤٤/٣)، «الاستذكار» (١٠٩/١٤)، «تفسير القرطبي» (١٧، ١٦/٨)، «تيل الأوطار» (٣٠٣/٧)، «الفي» والغنية» (١٣٦).

(٥) هذه إحدى الروايتين عنه. انظر: «الإيضاح» (١٦٣-١٦٤/٤)، «المحرر» (١٧٦/٢).

وفي رواية عنه: لا يُسهم له على كل وجه. انظر: «المغني» (٤٦٧-٤٦٩).

وبه -أي: الرواية الأخرى عن أحمد- قال أشهب، وقال ابن القصار في الأَجِير: لا يُسهم له وإن قاتل. أفاده القرطبي في «التفسير»، ثم قال: «وهذا يروى...»، وذكر حديثاً، أخرجه مسلم في «صحيحه» في كتاب الجهاد والسير (باب غزوة ذي قرد وغيرها) (رقم ١٨٠٧) عن سلمة بن الأكوع، ضمن حديث طويل، قال فيه سلمة: «كنت نبيماً لطلحة بن عبيدالله، أسقى فرسه، وأحسب، وأخدمه، وأكل من طعامه، وتركت أهلي ومالي، مهاجراً إلى الله ورسوله ﷺ»، وذكر حديثاً طويلاً جداً، في آخره: «ثم أعطاني رسول الله ﷺ سهمين، سهم الفارس، وسهم الرّاجل، فجعلهما لي جميعاً» =

وقال الحسن بن حي: يسهم للأَجِير<sup>(١)</sup>.

وروي مثل ذلك عن الحسن، وابن سيرين، في التاجر والأَجِير: أن يُسهم لهما إذا حضرا القتال، قاتلاً، أو لم يُقاتل<sup>(٢)</sup>.

وقال الشافعي: «لو كان لرجل أجير يريد الجهاد معه، فقد قيل: يُسهم له، وقيل: لا يُسهم له، إلا أن يكون قتالاً يُقاتل، وكذلك التجار إن قاتلوا، قيل: يُسهم لهم، وقيل: لا يُسهم لهم»<sup>(٣)</sup>.

قال ابن عبدالبير<sup>(٤)</sup>: «جمهور العلماء يرون: أن يُسهم للتجار إذا حضروا القتال. وقال الأوزاعي، وإسحاق: لا يُسهم للعبد ولا للأَجِير المستأجر على خدمة القوم».

قال ابن عبدالبير<sup>(٥)</sup>: «من جعل الأَجِير كالعبد لم يُسهم له، حضر القتال أو لم يحضر، وجعل ما أخذه من الأجرة مانعاً له من الإسهام».

قال: ومن حجة ما رواه عبدالرزاق<sup>(٦)</sup>، من حديث عبدالرحمن بن عوف،

= فهذا نص في المسألة أن الأَجِير إذا قاتل يُسهم له من الغنمة، كما قرره القاضي عبدالوهاب -فيما يأتي بعد- ووافقه عليه المصنف -أفاده القرطبي -كما سبق بيانه-، والله الموفق.

وانظر: «الأوسط» (١٦٩/١١)، «نصب الرأية» (٤٢٠/٣)، «نيل الأوطار» (٢٠٣-٢٠٢/٧)، «الفي» والغنية» (ص ١٣٦-١٣٨).

(١) انظر: «مختصر اختلاف العلماء للخصاص» (٤٤٢/٣).

(٢) انظر: «الأوسط» (١٦٨/١١)، «الاستذكار» (١١٠/١٤).

(٣) انظر: «الأم» (١٤٦/٤ ط. دار المعرفة)، «فروضة الطالبيين» (٣٨١-٣٨٢/٧)، «المجموع» (١٤٥)، «مغني المحتاج» (١٠٤/٣)، «الاستذكار» (١١٠/١٤).

(٤) في «الاستذكار» (١١٠/١٤)، (١١١).

(٥) المرجع السابق.

(٦) في «مصنفه» (٢٢٩/٥ رقم ٩٤٥٧) عن عبدالعزيز بن أبي رواد، قال: أخبرني أبو سلمة الحمصي أن عبدالرحمن بن عوف، أنه قال لرجل من فراء المهاجرين... الحديث. ورجاله ثقات؛ إلا أن فيه عبدالعزيز بن أبي رواد، وهو صدوق ثابت عالم به، ورمي بالإرجاء. كما قال الحافظ في «التقريب» =

أنه قال لرجل من فقراء المهاجرين: اخرج معي إلى الغزو، فوعده بذلك، ثم إن هذا امتنع عن الخروج حتى أراضاه بثلاثة دنانير، فلما هزموا العدو، وأصابوا المغنم، ذكر أمره لرسول الله ﷺ، فقال: «هذه الثلاثة الدنانير حفظه ونصيبه من غزوته؛ في أمر دنياه وآخرته». والحديث اختصرته هنا.

قال القاضي عبد الوهاب<sup>(١)</sup>: «لا يُسهم للأجراء والصنّاع المتشاكسين بأكسابهم<sup>(٢)</sup>؛ لقوله -تعالى-: ﴿وَأَخْرَجُوا بِغَيْرِ مَالٍ فِي الْأَرْضِ يَتَّبِعُونَ مِنْ فَضْلِهِ

= وله شاهد من حديث يعلى بن مئنة -بمشاة من تحت- قال: أذن رسول الله ﷺ بالغزو وأنا شيخ كبير، ليس لي خادم، فالتست أجيراً يكتفني، وأجرى له سهمه، فوجدت رجلاً فلما دنا الرحيل أثنى، فقال: ما أدري ما السهمان، وما يبلغ سهمي، فسمّ لي شيئاً، كان السهم أو لم يكن، فسمّيت له ثلاثة دنانير، فلما حضرت غنيمته أردت أن أجري له سهمه فذكرت الدنانير، فبحثت النبي ﷺ فذكرت له أمره، فقال: ... وذكر نحو حديث عبد الرحمن بن عوف.

أخرجه أبو داود (رقم ٢٥٢٧)، والبيهقي في «الكبرى» (٣٣١/٦) من حديث يحيى بن أبي عمرو السبائي، عن عبدالله بن فيروز الديلمي، والبيهقي -لياً- (٢٩/٩) من حديث خالد بن دُرَيْك، كلاهما عن يعلى بن مئنة، به.

والحديث سكت عنه الذهبي في «المعتمد لسنن البيهقي» في «الموطن الأول»، فهو صحيح عنده. وقال في «الموطن الثاني» إن إسناده خالد بن دُرَيْك: «إن كان خالد لقي يعلى؛ فإسناده جيد». وانظر: «صحيح أبي داود» لشيخنا الألباني -رحمه الله-.

وقال أبو حاتم في «المراسيل» (٤٩): «ما أحسب خالد بن الدريك لقي يعلى بن مئنة». وأخرجه سعيد بن منصور في «مسننه» (رقم ٢٣٦٢) من طريق يحيى بن أبي عمرو، عن يعلى ابن مئنة، به.

فستف من إسناده عبدالله الديلمي، وهو الواسطة بين يحيى ويعلى. وذكر الهيثمي في «المجمع» (٢٣٣/٥) نحوه عن عوف بن مالك عن النبي ﷺ. وعزاه للطبراني.

وعلى أية حال فالمحدث صحيح بمتابعاته.

(١) في «الإشراف» (٤٣٥-٤٣٦-٤٣٧) -بتحقيق-.

(٢) انظر: «التفريع» (٣٦٠/١)، «الرسالة» (١٩٠)، «المعونة» (٦١٣/١)، «الذخيرة» (٤٢٩/٣)، «مقتد الجواهر المبيّنة» (٥٠٦/١)، «الزوائد والزيادات» (١٨٧/٣)، «تفسير القرطبي» (١٦-١٧).

اللُّوْ وَأَخْرَجُوا بِغَيْرِ مَالٍ فِي سَبِيلِ اللّٰهِ» [المزمل: ٢٠]، ففرق بين حكميهما<sup>(١)</sup>. قال: فإما إن قاتلوا فلهم سهمهم؛ لأنهم ممن خوطب بالجهاد، فإذا قاتلوا أسهم لهم كثيرهم<sup>(٢)</sup>.

هذا قول صحيح، واستدلال ظاهر، وهو الأرجح، والله أعلم.

### \* مسألة:

إذا حاز أحد الأصناف الذين لا يسهم لهم: كالعبيد، وأهل الذمة غنيمة، فإما أن يكونوا تولوا ذلك بانفرادهم، لم يخالطهم غيرهم من أحرار المسلمين الذين يسهم لهم، وإما أن يكون معهم من يسهم لهم؛ فإن كانوا بانفرادهم، دفع ذلك إليهم، ولا خمس فيما صار من ذلك لأهل الذمة<sup>(٣)</sup>.  
وقال سفيان الثوري في المشركين يخرجون بغير إذن الإمام؛ فيصيبون غنيمة: حالهم في ذلك كحال المسلمين، يعني: إن ذلك يخمس، ويكون الباقي لهم<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر لمزيد إيضاح هذا التوجيه: «تفسير القرطبي» (١٧/٨).

(٢) انظر: «المغني» (٩٨/١٣) -ط. هجر-.

(٣) انظر: «الأوسط» لابن المنذر (١١/١٨٧)، «المحلى» (٣٣٤/٧)، «تفسير القرطبي» (٨).

(٤) «موسوعة فقه سفيان الثوري» (ص ١٧٤).

وهو مذهب الحنابلة، وبه قال: الأوزاعي، والزهري، وإسحاق بن راهوية. وقل الجوزجاني: هذا مذهب أهل الثغور، وأهل السلم بالصفائف والبحوث. وفي رواية عن أحمد: لا يسهم له. والمذهب الرابع عند الحنابلة أنه يسهم لهم.

انظر: «المغني» (٩٧/١٣) -ط. هجر-، «المقنع» (١١٧٢/٣)، «شرح المختصر» (٥٥٢/٢)،

«الواضح» (٢٦٤/٢)، «المبدع» (٣٦٦/٣)، «الأنصاف» (١٧١-١٧٢)، «شرح الزكشي» (٤٩٧/٦).

واستدل الحنابلة بما رواه مسلم في «صحيحه» في كتاب الفصائل (باب ما سئل رسول الله ﷺ شيئاً فقال: لا. وكثرة عطائه) (رقم ٢٣١٣) من حديث ابن شهاب الزهري قال: ... وذكر غزوة حنين، وقال: وأعطى رسول الله ﷺ يومئذ صفوان بن أمية مئة من النعم، ثم مئة، ثم مئة.

قالوا: ولأنه من أهل القتال، فأنهم له كالسلم، وصفوان خرج مع النبي ﷺ يوم حنين، وهو على شركه.

واختلف أصحاب مالك في العبيد: هل يُخمس ما يصير إليهم، أو لا؟ فقال ابن القاسم: بخمس، وقال سحنون: لا بخمس<sup>(١)</sup>، قال: إنما ورد الخطاب بالخمس فيمن خوطب بالجهاد، وأما إن خالطهم غيرهم ممن يسهم لهم، فذلك له حالان: إحداهما: أن يكون من يسهم له فيهم قليلاً تبعاً، ليس مثلهم، كان يُقدر على ذلك لو انفردوا، فهذا قال فيه سحنون وغيره: تقسم الغنيمة في جميعهم، يعني: ويُخمس ما صار من ذلك لأهل الخطاب بالجهاد<sup>(٢)</sup>.

**والحال الثانية:** أن يكون الذين يسهم لهم هم المُعظم، ويكون من لا يسهم لهم تبعاً، كالجيوش يكون فيها العبيد وغيرهم، فقد مضى الكلام في حكم ذلك، وأنه لا يسهم لهم، على ما ذهب إليه الجمهور: مالك، والشافعي، وأبو حنيفة، وغيرهم، والغنيمة لأهل الجيش دونهم<sup>(٣)</sup>.

= واستدلوا -أيضاً- بما روى الزهري، أن رسول الله ﷺ استعان بناسٍ من اليهود في حربهم، فأسهم لهم.

قلت: ترجم الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٤٣٢/٣ - ط. البجاوي) لصفوان بن أمية، وذكر أنه خَصَرَّ وقعة حين قُتل ابن يسلم، ثم أسلم.

أما رواية الزهري أن النبي ﷺ استعان بناسٍ من اليهود في حربه، فأسهم لهم؛ فقد رواها سعيد ابن منصور في مسنده (٢٨٤/٢)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٩٥/١٢)، والبيهقي في «الكبرى» (٥٣/٩)، قال البيهقي: هذا منقطع.

وروى قبله بإسناده إلى الحسن بن عمار، عن الحكم، عن يقْسم، عن ابن عباس -رضي الله عنهم- قال: استعان رسول الله ﷺ بيهود بني قينقاع، فربح لهم، ولم يسهم لهم. ثم قال: نفرد به الحسن بن عمار، وهو متروك، ولم يلقنا في هذا حديث صحيح، وقد رويَا قبل هذا كراهية الاستعانة بالشركيين. اهـ.

قلت: يشير إلى قول النبي ﷺ للشرك الذي جاء -وهو على شركه- للقتال مع رسول الله ﷺ فقال له: «ارجع! فلن أستمع بشركك». والحديث صحيح، والله أعلم.

(١) انظر: «النوادر والزوائد» (١٩٩/٣)، (٢٠١)، «البيان والتحصيل» (١٥/٣).

(٢) المراجع السابقة.

(٣) انظر: «المنتقى شرح الموطأ» (١٧٩/٣).

وقال ابن حبيب: إن كان أذن الإمام لقوم من أهل الذمة في غزو العدو معه: أسهم بينهم وبين المسلمين<sup>(١)</sup>.

قلت: هذا لا يصلح؛ من وجهين: أحدهما: إذنه للذمّي في الغزو معه، والثاني: الإسهام لهم مع المسلمين، وقد تقدم القول في منع ذلك كله، وقيام الأدلة عليه.

قال أبو الوليد الباجي<sup>(٢)</sup>: أما ما أخذ على وجه السرقة والتلصص، فحكم أهل السهم وغيرهم فيه سواء، يأخذ كل واحد منهم حصته، بخلاف ما أخذ على وجه المدافعة والمغالبة، فذلك لأهل الإسهام دون من شركهم. ومثل هذه التفرقة بين حال الغزو والتلصص مروى عن ابن القاسم<sup>(٣)</sup>، وذلك جنوح إلى أن حكم ما يُسرق ويُتلصص عليه غير حكم الغنائم، وأنه يختص به من أخذه، كما يقوله الشافعية وغيرهم، وكان يلزم على ذلك أن لا يكون فيه خمس، وهو كله عند المالكية يُخمس؛ إن كان أهل السرقة والتلصص الذين حازوه ممن يسهم لهم، لم يختلفوا في ذلك، وفي أنه لا يُخمس إن كانوا من أهل الذمة، والخلاف عندهم إن كانوا عبيداً -كما تقدم-. قال اللخمي في الصبي والمرأة: «يلزم على قول سحنون أنه لا يُخمس ما حصل لهم في ذلك -أيضاً-؛ لأنه رأى التخمين إنما خوطب به من خوطب بالجهاد».

### فصل: في بيان ما يُستحق به الإسهام من العمل

قال الله -تعالى-: ﴿كُلُّوا مِمَّا غَنِمْتُمْ﴾ [الأنفال: ٦٩]. فكان الأصل في استحقاق الغنيمة، ما به تُحاز وتُنتهم، وهو: القتال، إلا أن القتال يكون من لواحقه

(١) «النوادر والزوائد» (٢٠٠/٣)، «المنتقى شرح موطأ مالك» (١٧٩/٣).

(٢) في «المنتقى شرح موطأ مالك» (١٧٩/٣).

(٣) انظر: «النوادر والزوائد» (١٩٩/٣).



وضروراته أعمالاً يتقسمها<sup>(١)</sup> الجيش، كلها ترجع إلى إنجازهم، وإعانتهم، وتدير أحوالهم، وتفرغهم للإقبال على القتال؛ فمن ذلك الوقوف في الساقة<sup>(٢)</sup> ردة لهم، ومن ذلك الخروج في الكمين؛ لانتهاز الفرصة، والدفع في موضع الحاجة، ومن ذلك التقدم في السرايا والمسالخ<sup>(٣)</sup> أمامهم وخلفهم، ومن ذلك حراستهم في رحالهم وأحوالهم، والنظر فيما يصلحهم من الملوقة وغيرها، مما فيه معونتهم على ما هم بصده، فكان جميع هؤلاء شركاء في المغنم؛ لأنه بذلك تم أمرهم.

قال القاضي عبد الوهاب<sup>(٤)</sup>: «من شهد القتال فله سهمه، قاتل أو لم يقاتل؛ لأنه قد حضر سبب الغنمية وهو القتال؛ ولأنه ليس كل الجيش يقاتل؛ لأن ذلك خلاف مصلحة الحرب؛ لأنه يحتاج إلى أن يكون بعضهم في الركة، وبعضهم يحفظون السواد، وبعضهم في الملوقة، على حسب ما يحتاج إليه في الحرب.

فلو قلنا: إنهم يقاتلون كلهم لم يستمر؛ لما بيناه، ولو قلنا: إنه لا يستحق إلا من قاتل، لكان كل الجيش يقاتل، فيبطل التدبير. قال: وقيل في قوله -تعالى-: ﴿وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ اقْتُلُوا﴾ [آل عمران: ١٦٧]، أي: كبروا».

قلت: فإذا تقرر ذلك، فمن خرج في الجيش برسم الجهاد، فكان من فريق من ذكرنا للتعاون على الحرب، فلا خلاف أعلمه في أنه يسهم له، إذا كان في نفسه على الصفات التي قلنا، حسبما مضى في بعضها من الخلاف، فإن صده عن

(١) كلنا في الأصل والمنسوخ، ولعل صوابها: «يقسمها».

(٢) الساقة، ساقة الجيش: مؤخره. وفي الحديث: «... إن كان في الساقة كان فيها...». وهي جمع سائق، وهم الذين يسوقون جيش الغزاة، ويكونون من ورائه يحفظونه، ومنه: ساقة الحاج. انظر: «لسان العرب» (١٠/١٥١، ط. دار الفكر).

(٣) المسالخ: مواضع المخافة، والمنسجمة: قوم ذو سلاح، أو: قوم في عُدُوَّ بموضع وصو قد وُكِّلوا به بإزاء عُزْره واحدهم، سَلَمِيٌّ: والجمع: المسالخ. انظر: «لسان العرب» (٢/٤٨٧).

(٤) في «المعونة» (١/١١٢). وانظر: «التلخيص» (١/٢٤٢)، «الكافي» (١/٤٤٥).

وانظر في تفسير الآية: «تفسير الطبري» (٧/٣٨٠).

فعل شيء مما ذكرنا صاذاً، مثل أن يمرض أو يموت<sup>(١)</sup> أو يفضل في طريقه عن الوصول ويبدع به، وما أشبه ذلك من الأعداء التي لا يكون له فيها اختيار، ففي ذلك خلاف، نذكر منه -إن شاء الله- ما يمكن<sup>(٢)</sup>.

وأما من خرج في الجيش لعل يخصصه من تجارة أو إجارة، وغير ذلك مما لا يكون سبب شخوصه فيه الغزو، لكن طلب كسب، كما كان يفعل في غير سفر الغزو، فلا شيء لواحد من هؤلاء -كما تقدم- إلا أن يحضروا القتال مباشرة مع المقاتلين أو شهوداً فيه، وإن لم يقاتلوا، ففيه من الخلاف؛ هل يُسهم لهم أو لا؟ ما تقدم ذكره في فصل التجار والأجراء.

فأما اختلافهم فيما خرج غازياً، فاعترضه عن تمام ما نرى من ذلك عارضاً لا اختيار له فيه، فنذكر -كما قلنا- ما نقل عنهم في ذلك ما فيه غنية، ثم نبه على ما يظهر لنا أنه سبب الخلاف، ونشير إلى توجيه كل مذهب، وإلى ما نرى أنه الأرجح -بحول الله تعالى-.

فمن ذلك ما روي عن مالك، والشافعي، والليث بن سعد، والثوري، قالوا: كل من حضر القتال، مريضاً<sup>(٣)</sup> أو صحيحاً، فلم يقاتل؛ فله سهم المقاتل<sup>(٤)</sup>.

وفي «المعونة»<sup>(٥)</sup> عن مالك، فيما خرج غازياً، فلم يزل مريضاً حتى شهدوا القتال، وحازوا الغنمية: أنه له سهمه، وكذلك لو شهد القتال بفارس رخيص<sup>(٦)</sup>،

(١) أثبتناه ناسخ الأصل: «ويموت» بالعطف.

(٢) كلنا في الأصل، وكتب النسخ في هامش نسخته: «كذا، ولعلها: يمكن».

(٣) كتب النسخ في هامش نسخته: «كذا، ولعله سقطت من هنا كلمة معطوف عليها والنسب من الأصل المخطوط، وجب من «الأوسط» لابن المنذر وكلامه في الهامش الآتي.

(٤) انظر: «الأوسط» لابن المنذر (١/١٨٨)، وفيه: «فأما من خضر القتال مريضاً، أو كان صحيحاً ممن لا يقاتل، أو من يقاتل فلم يقاتل، فله سهم المقاتل...».

(٥) «المعونة» (١/٥٢٠، ط. دار الكتب العلمية).

(٦) قال ابن الأثير في «النهاية» (٢/٢٨٢): «أصل الرخيص: أن يصيب باطن حافر الدابة شيء».

فله سهمه -يعني: سهم الفرس-.

قال ابن حبيب: بخلاف العظيم والكبير<sup>(١)</sup>.

وقال مالك: ما كلُّ من حضر يقاتل، ولا كلُّ فرس يقاتل عليه. وروى عنه أشهب وابن نافع، أنه: لا يسهم له<sup>(٢)</sup>.

وفي «المدونة»<sup>(٣)</sup> عن ابن القاسم فيمن ضلَّ بأرض العدو، فغنموا بعده، فله سهمه. وكذلك روي عن مالك في الذين يغزون في البحر، فيرد الرياح<sup>(٤)</sup> بعضهم إلى بلاد الإسلام، أن لهم سهمانهم، وكذلك قال في المراكب إذا وافت أرض الروم ثم انكسرت، أو مرض أهلها، فرجعوا إلى الشام، ثم غنم الذين مضوا، فلأخريين سهمانهم إذا رجعوا خوفاً على أنفسهم<sup>(٥)</sup>.

وكان ابن الماجشون يثبت السهمان لمن مات، أو قُتل، أو أُسر، أو ضلَّ، أو قلَّ، أو غاب، بعد أن أوجف ودخل المخافة، وجاوز الأمن. وبه قال عبد الملك ابن حبيب<sup>(٦)</sup>.

**يُريد بالإيجاد:** الفصل عن بلاد المسلمين، والدخول في بلاد العدو وحيث يخاف؛ فهذا كله قول بإثبات سهمان من صده أمرٌ غالب، إذا كان خروجه بنية الغزو.

= يوهنه، أو يزل فيه الماء من الإعياء، وأصل الرخص: شدته العسر. قال: ومنه الحديث: «فرمينا الصيد حتى رخصناه» أي: أوثناه. وانظر: «لسان العرب» (٤٣/٧) ط. دار الفكر.

(١) انظر: «التوادر والزبادات» (١٥٨/٣) وتمة كلامه في: «... هذا لا يسهم له، وكأنه مات قبل الإدراب، وأما لو أُرِجِفَ عليه صحيحاً ثم أصابه الكسر؛ لكان له سهمه، كما لو مات بعد الإيجاد». وانظر: «عقد الجواهر الثمينة» (٥٠٧/١)، «الأوسط» (١٦٧/١).

(٢) «التوادر والزبادات» (١٥٨/٣).

(٣) «المدونة» (٥٢٠/١) ط. دار الكتب العلمية.

(٤) أيها الناسخ في نسخته: «يفزون في البحر، فيرد الحريم ...، ولعله سبق قلّم منه.

(٥) انظر: «المدونة» (٥٢٠/١)، «التوادر والزبادات» (١٦٩/٣).

(٦) انظر: «البيان والتصحيح» (٥٩٦/٢)، «التوادر والزبادات» (١٦٨/٣).

والإيجاد: الوصول إلى أرض العدو، ومقارعة أرض الإسلام.

وفيه قول ثان: أن لا شيء لهم

روى ابن نافع عن مالك في كتاب ابن سحنون فيمن ضلَّ عن الجيش حتى غنموا: أنهم لا يسهم لهم<sup>(١)</sup>.

وعن سحنون فيمن رثته الريح، أو رجع لمرض: أنه لا سهم له<sup>(٢)</sup>.

قال اللخمي: هذا أحسن. قال: ولا أرى أن يستحقَّ السهمان إلا لشهود القتال، فمن لم يشهد لمرض أو موت، أو لأنه ضلَّ، أو رثته الريح، أو غير ذلك، فلا شيء له.

وعن مالك فيمن دخل أرض العدو غازياً، فمات قبل لقاء العدو، ثم غنموا بُعْدُ فلا سهم له، ولو مات بعد القتال، ثم غنموا بعد موته، فله سهمه، قاتل أو لم يُقاتل، إذا كان في حين القتال شيئاً<sup>(٣)</sup>.

وقال الشافعي، وأبو ثور: إذا حضر القتال، ومات بعد أن تُحَاز الغنيمة، ضُرب له سهمه، يعطاه ورثته من بعده، وإن مات قبل القتال؛ فلا شيء له عندهما<sup>(٤)</sup>. وقال

(١) «التوادر والزبادات» (١٧٠/٣). وفيه: وقال ابن نافع: «له سهمه». وبه قال ابن القاسم. انظر: «المدونة» (٥٢٠/١)، «عقد الجواهر» (٥٠٦/١)، «الذخيرة» (٤٢٦/٣).

(٢) «التوادر» (١٦٩/٣)، وفيه: قال ابن سحنون: «اختلف قول سحنون في الذين ردهم الريح فقال: لا سهم لهم مع الذين غنموا، وهذه الرواية على معنى من يقول بالإدراب، ثم رجع فقال: لهم سهمهم؛ لأنهم مغلوبون كما قال مالك» أ. هـ. كلامه.

والإيجاد: دخول أرض العدو. يقال: أدرب القوم؛ إذا دخلوا أرض العدو من بلاد الروم، وكل مدخل إلى الروم: دَرَبٌ من دروبها. انظر: «لسان العرب» مادة: درب. وسيذكر المصنف معناه قريباً.

(٣) انظر: «المدونة» (٥١٩/١)، «المدونة» (٦١١/١)، «التفريع» (٣٦٠/١)، «الرسالة» (ص ١٩٠)، «التلخيص» (٢٤١-٢٤٢)، «الفراقة الدواني» (٤٧٠/١)، «سهل المدارك» (١٢/٢)، «دروسة المستبين» (١٣٣/١)، «الشرح الصغير» (١٧٨/٢)، «الكافي» (٤٧٥/١)، «الذخيرة» (٤٦٦/٣)، «التوادر والزبادات» (١٦٧/٣). وانظر: «الأوسط» لابن المنذر (١٦٥/١).

(٤) «الأوسط» (١٥٣/٤)، «معاني المحتاج» (١٠٣/٣)، «إرشاد السالك» (١٣/٢). وانظر:

«الأوسط» (١٦٥/١)، «هقه الإمام أبي ثور» (ص ٧٨١)، وفيه -أي: الأوسط-: «وقد حكى عن =

الأوزاعي: «إن مات أو قُتل بعد ما يُدربُ فاصلاً»<sup>(١)</sup> في سبيل الله، أسهم له»<sup>(٢)</sup>.  
قال عبد الملك بن حبيب: «اجتمع أصحاب مالك على أن من مات قبل مشاهدة القتال، فلا حظ له في الغنيمة وإن مات بعد الإيجاب؛ إلا ابن الماجشون، فإني سمعته يقول: من مات بعد الإيجاب؛ فحظته قائم، يموت عنه، ويُقتضى به دينه»<sup>(٣)</sup>.

وَحُدُّه: الإدراب، وهو: أن يفارق أرض الإسلام، ويدخل أرض الشرك، ويترك الأمن، ويدخل في المخافة؛ لأنه صار في جملة من اعتد به في الدخول لذلك، وما لعله بسبب ذلك؛ يُبَلِّغُ الفتح الذي كان يُعَدُّ.

ومن مذهب ابن الماجشون أنه يقسم له في كل ما غنم الجيش إلى حين قتلهم، وإن لم يحضر شيئاً من ذلك، وكان موته قبل لقاء العدو، إذا مات بعد الإدراب<sup>(٤)</sup>.

= الثوري أنه قال: لا شيء له إن مات قبل القتال. وهو مذهب مالك المذكور آنفاً.  
(١) أي: قاصداً.

(٢) انظر: «الأوسط» (١١/١٦٥)، «سير الأوزاعي»: (باب سهم الفارس والراجل وتفضيل الخيل) (٧/٣٥٧- مع «الأم»)، «اختلاف الفقهاء للطبري» (٧٧)، «المغني» (١٠/٤٥٠)، «فقه الإمام الأوزاعي» (٢/٤٤٢).

واستدل -رحمه الله- أن رسول الله ﷺ أسهم لرجل من المسلمين قتل بخير.  
وانظر: «مختصر اختلاف العلماء» (٤٢٢/٢) رقم ١٥٨٩، وفيه: «وهو قول الليث».  
وهو مذهب الحابلة -أيضاً-.

انظر: «المغني» (١٣/٩١- ط. دار حجر). ونقل كلام الشافعي، وأبي ثور.  
ومذهب الحنفية فيمن يموت غازياً في دار الحرب: أن لا شيء له في الغنيمة؛ لأن ملك المسلمين -عنده- لا يتم إلا في دار الإسلام.  
انظر: «الجامع الصغير» (ص ٢٦٢)، «الرد على سير الأوزاعي» (ص ٢٣)، «مختصر اختلاف العلماء» للجصاص (٣/٤٤٢).

(٣) انظر: «البيان والتحصيل» (٢/٥٩٦)، «الوارد والزيادات» (٣/١٦٨).

(٤) «الوارد والزيادات» (٣/١٦١).

قال سحنون: إذا شهد أول القتال، أو كانوا قد ناشبوا القتال وهو حي، ثم مات بعد المناشبة؛ فحقه فيه ثابت، وكل قتال ابتدؤوه في حصنٍ ثانٍ، أو مغارٍ أحيدوه بعد موته، فلا حق للثابت فيه<sup>(١)</sup>.

قال عبد الملك بن حبيب: وسمعت أصحاب مالك يقولون فيمن أسير في القتال: فله سهمه فيما غنم قبل القتال وبعده، بمنزلة من مات أو قتل، ومن أسير قبل القتال فلا سهم له فيما غنم بعده، إلا أن تكون الغنيمة في فترة ذلك ويحضرت، ومن أسر بعد القتال فله سهمه فيما غنم قبله وبعده، يُقسم له ولفرسه: أصيب معه، أو عُقِرَ نحته، أو خُلِفَ عند أصحابه، ومشاهدة القرية، أو الحصن، أو العسكر بمنزلة القتال، وإن لم يكن قتال.

وقال محمد بن المؤاز: لو بعث الإمام قوماً من الجيش قبل أن يصل إلى بلد العدو في أمرٍ من مصلحة الجيش، من حشد وإقامة سوق، أو غير ذلك، فاشتغلوا في ذلك حتى غنم الجيش؛ فلهم معهم سهمهم<sup>(٢)</sup>.

وروى ابن وهب، وابن نافع مثل ذلك عن مالك. وفي رواية أخرى عن مالك: لا شيء لهم<sup>(٣)</sup>.

**ومنتها الخلاف عندي في جميع ذلك، والذي إليه ترجع المسائل على تبدلها هو: هل يوجد دليل على أن القصد والنية أثر إذا أخذ في الشروع، ثم قطعه عن تمام العمل في ذلك أمرٌ غالب لا اختيار له فيه؟ فهل هناك دليل أنه يستحق بذلك صاحبه ما يستحقه بالعمل، أو لا؟ فمن توجه عنده: أن ذلك يقوم مقام العمل شرعاً وإن لم يكمله، بما ثبت أنه له في ذلك ويُلْجَأُ العامل، قال الله -تعالى-: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِراً إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ**

(١) «الوارد والزيادات» (٣/١٧٣).

(٢) «الوارد والزيادات» (٣/١٧١).

(٣) «الوارد والزيادات» (٣/١٧١).

الْمَوْتُ فَقَدْ وَفَّعَ أَجْرَهُ عَلَى اللَّهِ ﴿النساء: ١٠٠﴾.

وخرَّجَ أبو داود<sup>(١)</sup> عن أبي مالك الأشعري: سمعت رسول الله ﷺ يقول:

(١) في «سننه» في كتاب الجهاد (باب فيمن مات غازياً) (رقم ٢٤٩٩) حدثنا عبد الوهاب بن نجدة، حدثنا بقيق بن الوليد عن ابن ثوبان، عن أبيه، يَرْوُ إلى مكحول، إلى عبد الرحمن بن غنم الأشعري، عن أبي مالك الأشعري، به، وتمامه: «أو وقصه: فرسُهُ، أو بعيره، أو لدغته حائماً، أو مات على فراشه، أو بأي حشيش شاء الله، فإنه شهيد، وإن له الجنة» وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/ ٢٢٠ رقم ٣٤١٨)، والحاكم في «المستدرک» (٢/ ٧٨)، وابن أبي عاصم في «كتاب الجهاد» (رقم ٥٤ و ٢٣٥)، والبيهقي في «الكبرى» (١٦٦/٩)، وفي «الشعب» (رقم ٤٢٤٨) كلهم من طريق بقيق بن الوليد، به.

وقال الحاكم على إثر الحديث: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه». وتعقبه الذهبي بقوله: «ابن ثوبان لم يحتج به مسلم، وليس بذلك، وبقية ثقة، وعبد الرحمن بن غنم لم يدره مكحول فيما أظن».

قلت: وبقية يدل على شيوخي وشيوخه. فانظر: «العلل» لابن أبي حاتم (١٥٤/٢) - (١٥٥)، و«جامع التحصيل» للعلاني (ص ١١٩)، و«التبيين لأسماء المدلسين» (ص ٣٤٥)، «شرح ألفية العراقي» (١/ ١٩٠ - ١٩١)، «فتح المغيب» (١/ ١٨٣) وغيرها.

وابن ثوبان. قال الحافظ في «التقريب» (٣٨٢٠): «مصدق يخطئ، ورمي بالغدر، وتغير بأخوة». فالحديث بهذا الإسناد ضعيف. وانظر: «ضعيف سنن أبي داود» لشيخنا الألباني - رحمه الله تعالى - ولكن له شاهد من حديث عبدالله بن عتيك.

أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في «السنن» (رقم ٨٩٧)، وفي «المصنف» (٥/ ٢٩٣ - ٢٩٤)، والطبراني في «الكبير» (١٩١/٢ رقم ١٧٧٨)، وأحمد في «السنن» (٤/ ٣٦)، وأحمد بن منيع في «مسند» - كما في «إتحاف الخيرة» (٦/ ٢٣٣ رقم ٥٨٣٣ - ط. مكتبة الرشد) -، والبخاري في «التاريخ الكبير» (١٤١/٣)، ويعقوب بن سفيان في «تاريخه» (٢٦١/١)، وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (٤/ ٨٠ رقم ١٦١٨)، والحاكم في «المستدرک» (٨٨/٢)، والبيهقي في «الكبرى» (١٦٦/٩)، وأبو نعيم في «المعرفة» (٣/ ١٧٢٨ رقم ٤٢٧٤)، وابن أبي خيثمة، وابن شاخير - كما في «الإصابة» (٤/ ١٦٨) -، وابن أبي عاصم في «كتاب الجهاد» (رقم ٢٣٣)، وفي «الأحاديث والمشافى» (رقم ٢١٤٣)، وابن الأثير في «مأسد الغابة» (٣/ ٢٠٣) من طرق عن ابن إسحاق عن محمد بن إبراهيم، عن محمد بن عبدالله بن عتيك، عن أبيه، به. مرفوعاً بلفظ: «من خرج مجاهداً في سبيل الله... الحديث. قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ فابن عبدالله بن عتيك مجهول. ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح» =

«من فَضَّلَ في سبيل الله، فمات، أو قتل؛ فهو شهيد».

فمن سلك هذا المسلك، وبخاصة في باب الإسهام من الغنيمة، فإن ذلك يستحقه من قاتل من الجيش ومن لم يقاتل، والكثير الغناء، ومن لا كبير غناء عنده، والقوي والضعيف على حد سواء، وفهم بذلك من الشرع سقوط الشكache في هذا الباب؛ رأى أن هذه الأعداء المانعة عن الإنعام بعد وجود الغزَم والشروع لا تحبط حفظهم من السهمان، ومن لم ير ذلك فحجته أن العمل لا يُعْمَلُ بمجرّد النية على الإطلاق، وهو وإن جعل الشرع النية حكماً، فقد جعل لوجود العمل مزية وفضلاً؛ كما ثبت في الفرق بين مقدار ما يكتب لمن هم بحسنة فلم يعملها، وما كُتِبَ لمن هم بذلك فعول<sup>(١)</sup>؛ ولقوله ﷺ للمهاجرين - وقد اجتهدوا في إدراك ما فاتهم به الأنصار من أجر الصدقة، حين لم يجدوا ما لا فيتصدقوا كما يتصدقون -: «ذلك

= «التعديل» (٢/ ٣٠١ رقم ١٢٣) ولم يَحْكَمْ فيه جرحاً ولا تعديلاً. وأشار الذهبي في «الميزان» (٣/ ٥٩٥) بأنه لا يُعرف، فقال: «عن أبي، وعنه محمد بن إبراهيم التيمي وحده».

وفي الإسناد علّة أخرى، وهي عن عتبة ابن إسحاق، وهو معروف بالتدليس. وبه أعله البوصيري في «إتحاف الخيرة» (٢/ ٥٧ رقم ٢٦٤). ولكنه صرح بالتحديث عند أبي نعيم في «المعرفة» فزالت شبهة تدليس.

وللحديث شاهد آخر، من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - مرفوعاً بلفظ: «ما تعدون الشهيد فيكم؟ قالوا: يا رسول الله! من قتل في سبيل الله فهو شهيد، قال: «إن شهداء أمشي أذاً قليلاً، قالوا: فمن يا رسول الله؟ قال: «من قتل في سبيل الله فهو شهيد، ومن مات في سبيل الله فهو شهيد، ومن مات في الطاعون فهو شهيد، ومن مات في البطن فهو شهيد».

أخرجه مسلم في «مصححه» في كتاب الإمارة (٣/ ١٥٢١ - ط. عبد الباقي). وغيره.

(١) أخرج البخاري في «مصححه» في كتاب الرقاق (باب من هم بحسنة أو بسيرة) (رقم ٦٤٩١)، ومسلم في «مصححه» في كتاب الإيمان (باب إذا هم العبد بحسنة...) (رقم ١٢١) من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - عن النبي ﷺ فيما يروى عن ربه - عز وجل - قال: «إن الله كتب الحسنات والسينات، ثم بيّن ذلك، فمن هم بحسنة فلم يعملها كتبها الله له عند حسنة كاملة، فإن هو هم بها فلم يعملها، كتبها الله له عند عشر حسنة، إلى سبع مئة ضعف إلى أضعاف كثيرة، ومن هم بسيرة فلم يعملها، كتبها الله عند حسنة كاملة، فإن هو هم بها فلم يعملها، كتبها الله له سيرة واحدة».

فضل الله يؤتيه من يشاء<sup>(١)</sup>، فكان للعمل مزية وحظ لا يدرك بمجرّد النية.

وأيضاً: فإن الله -تعالى- أضاف الغنيمة إلى من غنمها، ومثلها لهم بذلك دون من سواهم، فكان الحق في ذلك لمن عمل فغنم، دون من اغترض فلم يتصف بذلك، فنقول -والله تعالى الموفق بمنه-:

#### الخارجون في الجيش على أربعة أحوال:

- رجل نوى الغزو، وعمل في مشاهد الحرب، إما في أضعفها رتبة كملازمة الجيش، وتكثير السواد، وإما فوق ذلك إلى أعلاها رتبة: وهو مباشرة القتال، فهذا لا خلاف ولا إشكال أنه يسهم له؛ للأدلة التي قدّمنا، ويدخل في ذلك المريض إذا حضر القتال، وإن لم يُقاتل.

- ورجل لم ينو الغزو، وعمل في شيء من مشاهد، كالتاجر والأجير يشغلان بالكسب والاحتراف فقط، فهذا لا خلاف ولا إشكال أنه لا حقّ له.

- ورجل لم ينو في خروجه غزواً، فلما حضر القتال قاتل، أو شهد من مواطن الحرب المخصوصة، بعمل من أعمال الجهاد على حسب ما فصلنا ما يكون له فيه عمل مع المجاهدين، فالظاهر أن لهذا سهمه، وإن كان في ذلك خلافة تقدم ذكره في (فصل: التاجر والأجير)؛ لأنه لما حضر القتال فعمل فيه؛

(١) أخرجه مسلم في كتاب المساجد (باب استحباب الذكر بعد الصلاة، وبيان صفته) (رقم ٥٩٥) من حديث أبي صالح، عن أبي هريرة: أن قراء المهاجرين أشوا رسول الله ﷺ، فقالوا: ذهب أهل الدثور بالدرجات العلى والنعيم المقيب، فقال: «وما ذاك؟»، قالوا: يُصلّون كما نصلي، ويصومون كما نصوم، ويتصدقون ولا تصدق، ويُؤثّقون ولا تُثّق، فقال رسول الله ﷺ: «أفلا أعلمكم شيئاً تذكرون به من سيئاتكم، وتسبقون به من بعدكم؟ ولا يكون أحدٌ أفضل منكم إلا من صنع مثل ما صنعتم؟» قالوا: بلى، يا رسول الله! قال: «تسبحون وتكبرون وتحمدون، دبر كل صلاة، ثلاثاً وثلاثين مرة».

قال أبو صالح: فرجع قراء المهاجرين إلى رسول الله ﷺ، فقالوا: سمع إخواننا أهل الأموال بما فعلنا، ففعلوا مثله. فقال رسول الله ﷺ: «ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء».

حصل منه ساعتئذ النية والعمل، وذلك هو حقيقة الجهاد، ودخل بذلك في جملة من تنسب الغنيمة إليهم، فكان الوجه أن يسهم له.

- ورجل نوى الغزو فانقطع به قبل مشاهد القتال، فهذا الذي جرى فيه ذكر الخلاف في هذا الفصل، والذي يترجح -إن شاء الله- ألا يكون له في الغنيمة حقّ إن<sup>(٢)</sup> لم يحضر من مشاهد الحرب شيئاً، ويدخل في ذلك المريض الذي لا يستطيع شيئاً من الحضور والتكثير فما فوق ذلك، فإن شهد هؤلاء شيئاً من ذلك، -وإن قلّ زمانه- فلهم سهمهم، أعني: فيما غنم عن ذلك الموطن، أو كان لذلك الموطن في أسباب اغتنامه أثر؛ وذلك أن الذي أثبت الشرع للنيات من الحظ، وإدراك بعضها رتبة العمل، إنما جاء النص به فيما يرجع إلى ثواب الله -تعالى- وجزيل ما عنده.

وأما أحكام الدنيا وما يستحق فيها بالعمل، فلم يرد الشرع في شيء من ذلك بأنّ للناوي فيه مثل ما للعامل، بل علّله مما يستحيل<sup>(٣)</sup> التكليف به؛ لأنّ الإطلاع على النية لا يعلمه إلا الله -عز وجل-.

ولما جعل الله -تعالى- الغنائم لمن غنمها دون من سواهم من المسلمين، وكان هذا لم يغنم، ولم يشارك في شيء من أسباب الاغتنام؛ بطل أن يكون له معهم فيما ملكهم الله من ذلك شيء، ونبت على الله الذي وسع كلّ مخلوق فضلاً، والله أعلم.

وأما من فرق بين الفقهاء بين الإدراك وما قبله، فأوجب لمن دخل مع الجيش أرض العدو، وحيث تبدت الشدة والمخافة أن يسهم له، وإن صده عن التمام أمر غالب، ولم يوجب ذلك لمن اغترض قبله، فسببه: أن الإدراك عنده نوع من مشاهد الحرب التي ينتفع الناس فيها بعضهم ببعض في القوة على التقدم، فإنّ الجمع هناك إنما يحملهم على الدخول: الاعتداء بمن معهم، فيكون ذلك

(١) كتب النسخ في هامش نسخه: «كذا، ولعلها: وإن»، والنبث هو الصواب.

(٢) في المنسوخة: «يتسبب».

سبب البرأة على الإقدام، الذي هو سبب الغنيمة، فرأى من ذهب إلى ذلك أن لدخوله معهم خطأ في الإعانة، وتبسيباً للمغنم، فهذا وجه من فزق، وعلى هذا المسلك والقانون الذي ذكرناه تدور جملة المسائل المبدئة -في هذا الفصل- عنهم، وترجع أسباب الخلاف في ذلك عندهم، والله أعلم.

### • مسألة:

إذا لحق بالجيـش مدد، أو أفلت من دار الحرب أسير، فأتصل بهم؛ فلهـم

ثلاثة أحوال:

أحدها: أن يتركوا الوقعة من قبل انقضاء الحرب، فهؤلاء يُسهم لهم؛ لما تقدّم من الأدلة.

والثاني: أن يكون بعد انقضاء الحرب وحوز الغنيمة، فلا حقّ لهؤلاء، لما تقدّم -أيضاً- من الأدلة.

والثالث: أن يكون بعد انقضاء الحرب، وقيل حوز الغنيمة.

فمن اعتبر انفصال القتال، لم يُسهم لهم، وهو الأرجح، ومن اعتبر حضورهم في الغنيمة قبل ملكك الغنائمين، ورأى في مشاهدة حوز الغنيمة ما يوجب الاشتراك، أسهم لهم، وكلا القولين للشافعية<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: «روضة الطالبين» (٣٧٧/١)، «البيان للممراني» (٢٢٣/١)، «المجموع» (٢١/٢٤٩).

ومذهب المالكية في ذلك: أنهم إن جاؤوا بعد انقضاء الحرب لم يسهم لهم؛ لأنهم لم يحضروا الحرب، ولم يحصل منهم قتال ولا معاونة عليه، وإن جاؤوا قبل قسم الغنيمة.

قال مالك: أرى أن لا يُقسم إلا لمن شهد القتال من الأحرار.

وانظر: «الموطأ»، كتاب الجهاد (باب جامع الفل في الغزو)، «المدونة» (٣٩١/١-٣٩٤)، «الترغيع» (٣٦٠/١)، «الرسالة» (١٩٠)، «المعونة» (٦١١/١)، «عقد الجواهر الثمين» (٥٠٥/١)، «الإشراق» (٤٣٤/٤ - بتحقيق)، «عيون المجالس» (٦٨٩/٢).

ومذهب المالكية هذا؛ قوي وراجح -إن شاء الله-.

=

وزهد أبو حنيفة إلى أن كل مدد ونحوهم أدرك الجيش في دار الحرب قبل الخروج، فإن لهم معهم سهمانهم، سواء أدركوا حوز الغنيمة، أو لم يدركوا شيئاً بحال<sup>(١)</sup>.

= وهو مذهب الشافعية في إحدى القولين -كما ذكر المصنف-، ومذهب -أحمد، والليث بن سعد، والأوزاعي، وأبي ثور -رحم الله الجميع-.

وانظر: «المغني» (١١٤/١٣ - ط. هجر)، «المحرر» (١٧٦/٢-١٧٧)، «الأوسط» لابن المنذر (١٤٩/١١).

وهذا مذهب عمر؛ فقد روي عنه أنه قال: «الغنية لمن شهد الوقعة».

أخرجه ابن أبي شيبة (٦٨٨/٧)، وعبد الرزاق (٣٠٢-٣٠٣ رقم ٩٦٨٩) في «مصنفهما»، والطبراني في «الكبير» (٣٢١/٨) رقم ٨٢٠٣، والبيهقي في «الكبير» (٣٣٥/٦ و ٥٠/٩)، وإسناده صحيح. قال البيهقي: «إسناده صحيح لا شك فيه»، وصححه الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (١٠٢/٣)، وفتح الباري (٢٢٤/٦)، وابن كثير في «مستند الفاروق» (٤٧٣/٢).

وروي عن أبي بكر، ذكره عنه الشافعي في «الألم» (٣٤١/٨)، ووصله البيهقي (٥٠/٩) بسند منقطع، كما في «التلخيص الحبير» (٢٠٨/٣).

وقال الشافعي: «وقد روي عن النبي ﷺ شيء يثبت في معنى ما روي عن أبي بكر وعمر -رضي الله عنهما- لا يحضرني حفظه».

قال البيهقي (٥١/٩) عقبه: «إنما أراد -والله أعلم- حديث أبي هريرة في قصة إبان بن سعيد حين وقع مع أصحابه على النبي ﷺ بخبره بعد أن فتحها ولم يقسم لهم. وقد مضى ذلك بأسانيدهم مع ما سائر ما روي في هذا الباب في كتاب القسم».

قلت: انظر في «سنن أبي داود» (٢٧٢٣)، «مسند البيهقي» (٣٣٣/٦)، وعلقها البخاري (قبل رقم ٤٢٣٨)، ووصلها (٢٨٢٧).

وروي هذا اللفظ بعينه -أي: قول عمر- عن علي قوله، بسند فيه لين، أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٤٩٠/٢)، ومن طريقه البيهقي (٥١/٩)، وانظر: «التلخيص الحبير» (١٠٢/٣).

• تنبيه: عزى القرطبي في «تفسير» (١٦/٨) -وتبعه صاحب كتاب «الفي» والغنية» (ص ١٣٧) -هذا الحديث مرفوعاً للبخاري!! وإنما بوب البخاري في «صحيحه» في كتاب فرض الخمس (باب الغنية لمن شهد الوقعة) (٢٢٤/٦) مع «الفتح»، وأشار ابن حجر إلى أن عمر، وعزاه فقط لعبد الرزاق وصححه، وترويات البخاري المأخوذة من الأحاديث والآثار تحتاج إلى إفراد بمصنف خاص مع تخرجها، فله دواء ما أوسع اطلاع، وأدق صنعته؛ وأتبعه للأكارا.

(١) لأن الغنية عند أبي حنيفة لا يملكها الغنائمون ما دامت في دار الحرب، فإذا نُقلت إلى =

## \* مسألة:

ما غنمت السرية الخارجة من جُملة الجيش، فهم والجيش فيه سواء في القسم.

خرَجَ أبو داود<sup>(١)</sup>، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه قال: قال رسول الله ﷺ: «المؤمنون نكافأ ما دأبهم، يسعى بذمتهم أدناهم، ويجير عليهم أقصاهم، وهم يدٌ على من سواهم، يرُدُّ مشددهم على مُضعفهم، ومُسرِّبهم على قاعدتهم». المُشدُّ: من كانت دوابه أشدَّاء. والمُضعف: من كانت دوابه ضعافاً. والمُسرِّب: الخارج في السرية.

وخرَجَ أبو داود<sup>(٢)</sup> -أيضاً-، عن ابن عمر قال: «بعثنا رسول الله ﷺ في جيش قَبِلَ نجد، وأبعثت سريةً من الجيش، فكان سُهْمانُ الجيشِ اثني عشرَ بعيراً، اثني

= دار الإسلام فهي لهم، لا يشاركهم فيها غيرهم.

انظر: «مختصر الطحاوي» (ص ٢٨٥)، «اللباب» (١٢٥/٤)، «فتح القدير» (٤٧٨/٥)، «تحفة الفقهاء» (٥١٢-٥١١/٣)، «بدائع الصنائع» (٤٣٥٣/٩)، «رؤوس المسائل» (ص ٣٦٦-٣٦٧)، وانظر: «حلية العلماء» (٦٨٤-٦٨٥/٧)، «عين المجالس» (٦٩٠/٢).

واحتج أبو حنيفة بخبر عن عمر، أنه كتب إلى سعد بن أبي وقاص: أن أسهم لمن أتاكَ قبل أن ينفقاً قتلى فارس.

وهذا الخبر: أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٣٠٣/٥) رقم ٩٦٩٠، وسعيد بن منصور في «سننه» (٣٣٣/٢) رقم ٢٧٩٥، من طريق مجاهد عن الشعبي، عن عمر، به.

وهذا منقطع، والشعبي لم يلقَ عمر. وانظر: «جامع التمهيد» (ص ٢٠٤)، «الأوسط» (١١٤٩/١١).

(١) في «سننه» (رقم ٢٧٥١)، وفي: (المسلمون) بدل (المؤمنون). وأخرجه ابن ماجه (رقم ٢٦٨٥)، وابن أبي شيبة (٤٣٢/٩) رقم ٨٠١٧، والبيهقي (٢٩/٨)، وابن المنذر في «الأوسط» (١١/١٥١-١٥٢). وقد مضى تخريجهم.

(٢) في «سننه» في كتاب الجهاد (باب في نفل السرية تخرج من العسكر) (رقم ٢٧٤١). وأخرجه البخاري في كتاب فرض الخمس (باب ومن الدليل على أن الخمس لثواب المسلمين (رقم ٣١٣٤). وفي كتاب المغازي (باب السرية التي قبل نجد) (رقم ٤٣٣٨). ومسلم في كتاب الجهاد والسير (باب الأنفال) (رقم ١٧٤٩).

عشر بعيراً، ونقل أهل السرية بعيراً، فكانت سُهْمانهم ثلاثة عشر، ثلاثة عشر». قال ابن عبدالبر<sup>(١)</sup>: «لم يختلف العلماء أن السرية إذا خرجت من العسكر فغنمت: أنَّ أهل العسكر شركاءهم فيما غنموا».

قال ابن المنذر<sup>(٢)</sup>: «قول مالك، والشافعي، والثوري، والأوزاعي، والليث، وأحمد، وإسحاق، وأبي ثور، وأصحاب الرأي: أن ما أصابت السرية دون الجيش، أو أصابه الجيش دون السرية؛ هم كلهم في ذلك شركاء؛ لأن كل فريق رِدَّةٌ لصاحبه<sup>(٣)</sup>»، وقال الحسن البصري غير ذلك قال: إذا خرجت السرية بإذن الأمير، فما أصابوا من شيء حُصِّسه الإمام، وما بقي فهو لتلك السرية، وإذا خرجوا بغير إذنه حُصِّسه الإمام، وكان ما بقي بين الجيش كلهم<sup>(٤)</sup>.

## \* مسألة:

ومما يلحق في الحكم بالسرية والجيش: الجماعة تخرج من الحصن ونحوه إلى عدوِّ أتاهاهم أو مرَّ بهم، فيغنون منهم؛ قال اللخمي: إن كانوا لم يقدروا على

(١) في «الاستبصار» (١٠٠/١٤) رقم ١٩٥٤٢.

(٢) في «الأوسط» (١٥٢/١١).

(٣) وهو مذهب حماد بن أبي سليمان؛ فقد قال ابن المنذر: «وروي ذلك عن الضحاك بن مزاحم. وقال حماد بن أبي سليمان: إذا أصابت السرية الغنيمة وخلفهم الجيش؛ ردوا على الجيش؛ لأنهم ردَّوْهُم لهم، إلا أن يقول الإمام: من أخذ شيئاً فهو له».

قلت: خير الضحاك بن مزاحم: أخرجه عن عبدالرزاق في «المصنف» (١٩١/٥) رقم ٩٣٤٠ من طريق جوير، عنه.

(٤) أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١٩١/٥) رقم ٩٣٣٨، وسعيد بن منصور في «سننه» (رقم ٢٦٨٤) كلاهما من طريق هشام، عن الحسن، به.

قلت: وجعل إبراهيم التيمي ذلك راجعاً إلى الإمام فهو بالخيار؛ إن شاء حُصِّسه، وإن شاء نفلهم كلهم.

رواه عن عبدالرزاق (١٩١/٥) رقم ٩٣٣٨، وسعيد بن منصور (رقم ٢٦٨٥، ٢٦٨٧)، من طريق منصور (بن المعتمر)، عن إبراهيم، به.

ذلك إلا لمكان جملة المسلمين بالموضع، ولولا ذلك ما قدروا عليهم بانفرادهم، فالغنيمة لجميعهم كالسرية مع الجيش، وإن كان مثلهم لا يحتاجون في أمرهم والإقدام عليهم إلى تقوية من في الحصن، كان ذلك لهم خاصة بعد الخمس.

وروى ابن حبيب مستنداً إلى الأوزاعي، أنه سئل عن العدو ينزلون قرية أو مدينةً للمسلمين، فيخرج إليهم بعضهم فيصيبون منهم، فقال: «إذا كان القوم الذين لقوا العدو منهم، لو استغاثوا بأهل القرية أغاثوهم لقريبهم منهم، فهم شركاء، جميعاً فيما أصابوا بعد الخمس، ونرى أن يُنقل الخارجون دون أهل القرية، وإن كانوا بموضع لا ينالهم غوثهم، فهو للخارجين منهم دونهم».

قال ابن حبيب: وقال لي من لقيت من أصحاب ممالك مثله. قال: ويسمى لخليهم التي معهم في المدينة إذا كانوا قريباً، بحيث ينالهم غوثهم، وكانوا ارتباطوها في سبيل الله، ويقبل في ذلك قول أهلها الذين ارتباطوها<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

### فصل: في بيان وجوه القسم وسُهمان الخيل

والنظر من هذا الفصل في ثلاثة أشياء: موضع القسم، وكيفية القسم، ومقادير القسم.

فأما موضع قسم الغنائم، فاختلف: هل يكون في دار الحرب أو الإسلام؟ فذهب مالك<sup>(١)</sup>، والشافعي<sup>(٢)</sup>، والأوزاعي<sup>(٣)</sup>، وأصحابهم: إلى أن الغنائم يقسمها الإمام على العسكر في دار الحرب إن شاء. قال مالك<sup>(٤)</sup>: وهم أولى برخصها هنالك.

وذهب أبو حنيفة إلى أن لا تُقسم الغنائم في دار الحرب<sup>(٥)</sup>. وقال أبو

(١) انظر: «المدينة» (٥٠٣/١)، «الكافي» (٤٧٦/١)، «عقد الجواهر الشنية» (٥٠٥/١)، «المتقى» (١٧٦/٣)، «رؤوس المسائل» لابن القصار (٥١)، «تهذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك» (٥٨٤/٣)، «جامع الأمهات» (ص ٢٥٢)، «الذخيرة» (٤٢٤/٣)، «النوادر والزيادات» (١٩٤/٣، ١٩٥)، «أسهل المدارك» (١١/٢)، «القولان في الفقه» (١٣٠).

وهو مذهب الحنابلة. انظر: «المحرر» (١٧٣/٢)، «الإنصاف» (١٦٣/٤)، «المغني» (١٣/١٠٧-ط. هجر).

وقال به أبو ثور. انظر: «الأوسط» (١٩٦/١١)، «عيون المجالس» (٦٨٦/٢)، «مختصر اختلاف العلماء» للجصاص (٤٦٥/٣).

(٢) انظر: «الأم» (١٤٠-١٤١/٤)، «مختصر المزني» (٢٧٠)، «الإتباع» للساودي (ص ١٧٨)، «البيان» للمرواني (٢٠٧-٢٠٨/١٢)، «المجموع» (٢٣٤/٢١)، «مغني المحتاج» (١٠١/٣). وانظر: «الأوسط» (١٩٦/١١).

(٣) نقله عنه الشافعي في «الأم» (٣٠٢/٧-ط. دار الشعب). وانظر: «اختلاف الفقهاء» (١٢٩) للطبري، «الأوسط» (١٩٦/١١) لابن المنذر، «الرد على سير الأوزاعي» (١٠)، «الاستذكار» (١٨٢/١٤)، «المغني» (٤٦٦/١٠-ط. دار المنار).

(٤) انظر: «المدينة» (٥٠٣/١).

(٥) حكى ذلك عنه: محمد بن الحسن في كتاب «الأصل» (١/٩١/٦).

وانظر: «مختصر الطحاوي» (ص ٢٨٢)، «الهداية شرح بداية المبتدي» (٤٣٤/٢)، «تحفة الفقهاء» (٢٩٨/٣)، «اللباب» (١٢٥/٤)، «رؤوس المسائل» (ص ٣٦٧)، «المبسوط» (٣٢١/١٠)، =

(١) انظر: «المدينة» (٣٩٠/١)، «المدينة» (١١٦/١)، «الفرع» (٣٥٨/١)، «عقد الجواهر الشنية» (٥٠٧/١).



يوسف: «أحب إليّ أن لا تُقسم الغنائم في دار الحرب، إلا أن لا يجد حملوة، فيقسمها هنالك»<sup>(١)</sup>.

وحجة ما ذهب إليه مالك، والشافعي، ومن قال بقولهما: ما ثبت أن رسول الله ﷺ قسم غنائم حنين بالجعرة<sup>(٢)</sup>، وكانت يومئذ من دار الحرب، كذلك استدل ابن عبد البر<sup>(٣)</sup>.

قال أبو بكر بن المنذر<sup>(٤)</sup> في الاستدلال هنا: «وذلك للثابت عن النبي ﷺ، أنه قسم يوم خيبر: للفرس سهمين؛ ولصاحبه سهماً». وجعل ابن المنذر حديث قسم غنائم حنين بالجعرة دليلاً على أن للإمام أن يؤخر القسم إن شاء حتى يرجع إلى بلد الإسلام، ولأنه بالخيار في ذلك، على حسب ما يرجوه من المصلحة، ويراه من الاجتهاد، ويتمكن له من التفرغ.

وأما ما ذهب إليه أبو حنيفة، فلا أعلم ما وجه ما ذهب إليه، إلا أن يريد أنهم ماداموا في دار الحرب، فلم يستقر لهم ملك الغنيمة بعد؛ لإمكان كره العدو ونحو ذلك، فكان الأمر على مثل حال المدافعة، ولهذا كان من مذهبه أن من لحق الجيش من مدد ونحوهم، بعد انقضاء القتال، وحرز الغنيمة، وقبل الخروج من دار الحرب؛ فإنه يُسهم له مع الجيش، وهم في ذلك شركاء، ما لم يكن

= «بدائع الصانع» (١٢١/٧)، «إيضار الانصاف» (٢٣٠-٢٣١)، «الغرة المفيدة» (١٦٠، ١٧٠).

(١) انظر: «الرد على سيرة الأوزاعي» للقاضي أبي يوسف (ص ١)، «مختصر اختلاف العلماء» (٤٦٥/٣).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» في كتاب فرض الخمس (باب ومن الدليل على أن الخمس لرواتب المسلمين) (رقم ٣١٢٨)، ومسلم في «صحيحه» في كتاب الزكاة (باب ذكر الخوارج وصفاتهم) (رقم ١٠٦٣)، من حديث جابر -رضي الله عنه- قال: بينما رسول الله ﷺ يقسم غنيمة بالجعرة، إذ قال له رجل: اخبرني، فقال له: «شئت إن لم أعدله». وهذا لفظ البخاري.

(٣) في «الاستبصار» (١٨٢/٤) رقم ١٩٩٥، «والكلام السابق».

(٤) «الأوسط» (١٩٦/١١).

لحاقهم بهم بعد أن خرجوا من دار الحرب<sup>(١)</sup>، فلا يكون لهم حبتئذ شيء. وإذا قبل بالقسم في دار الحرب فذلك إنما يكون حيث يأمن الجيش، ولا يمنع منه خوف العدو، ولا عدم فورة للمقام على القسم إن احتجج فيه إلى إقامة.

### فصل

وأما كيفية القسم: فللمالكية في ذلك ثلاثة أقوال<sup>(٢)</sup>:

قول: تقسم أعيان الغنائم، ولا تُباع، فإن كانت أجناساً مختلفة، قُوم كل شيء منها على حدثه، ثم عدلت بالقيمة.

وقيل: تباع، وتقسم الأثمان.

وقيل<sup>(٣)</sup>: ذلك مصروف إلى نظر الإمام، فما رأى من ذلك أنه أفضل لأهل الجيش؛ فعله.

فوجه قسم الأعيان من غير بيع: أنه كذلك روي في قسم الغنائم في مغازي رسول الله ﷺ، وعلى ذلك جرى فعل الصحابة.

وروي مالك عن يحيى بن سعيد، أنه سمع سعيد بن المسيب يقول: «كان الناس في الغزو إذا اقتسموا غنائمهم يعدلون البعير بعشرة شياه»<sup>(٤)</sup>.

(١) وعندهم -أي: الحنفية-: إن قسمت الغنيمة في دار الحرب مضت، كحكم الحاكم: لا يُنقض.

انظر: «مختصر الطحاوي» (ص ٢٨٢)، «الهداية» (٤٣٤/٢)، «تحفة الفقهاء» (٢٩٨/٣)، «اللباب» (١٢٥/٤).

(٢) «المبدئية» (٥٠٣/١).

(٣) قال به مالك. ونقله ابن جزري عن أبي حنيفة. انظر: «المتقن» (١٧٨/٣)، «القرائين الفقهية» (١٤٩).

(٤) أخرجه مالك في «الموطأ» في كتاب الجهاد (باب جامع النفل في الغزو) (ص ٢٨٧ رقم ٤٥٥ - ط. دار إحياء التراث العربي).

ونقل مذهب سعيد في قسم الأعيان دون البيع: ابن حزم في «المحلّى» (٣٤٢/٧).

قال ابن القاسم<sup>(١)</sup>: «ليس على هذا العمل، لكن يُقسم الإبل على حدة، والغنم على جولة بالقيمة، وكذلك سائر العروض، يقسم كل جنس على حدته بالقيمة، ولا يقسم شيء منها بالسهم، ولا يجعل جزء من جنسٍ بجزء من غيره، ذلك مكروه، لأنه لا يلزم أن يقع سهمه»، فرأى ذلك من باب الغرر.

وخرج الترمذي<sup>(٢)</sup> عن أبي سعيد الخدري قال: نهى رسول الله ﷺ عن

= وأخرج نحوه البخاري في «صحيحه» في كتاب الشركة (باب قسمة الغنم) (رقم ٢٨٤٤) وفي مواطن أخرى، ومسلم في «صحيحه» في كتاب الأصاحي (باب جواز الذبح بكل ما أنهر الدم) (١٩٦٨) (٢١) من حديث رافع بن خديج -رضي الله عنه-، وفيه: «... ثم قُسم، ففُذل عشرة من الغنم ببير...».

واختار أبو الوليد الباجي -من المالكية- في «المتنقى» (١٧٨/٣) هذا القول، وهو قسم الأعيان دون البيع.

(١) انظر: «الأنوار والزيادات» (١٩٤/٣).

(٢) في «جامعه» في أبواب السير (باب في كراهية بيع المغنم حتى يُقسم) (رقم ١٥٦٣) عن هناد، حدثنا حاتم بن إسمايل، عن جهم بن عبد الله، عن محمد بن إبراهيم، عن محمد بن زيد، عن شهر بن حوشب، عن أبي سعيد الخدري. وقال: حديث غريب.

وهذا إسناد ضعيف جداً لجهة محمد بن إبراهيم، وهو: الباهلي، ومحمد بن زيد، وهو: العبدى، ولضعف: شهر بن حوشب.

وجهم البجلي، وهو: ابن عبد الله بن أبي الطفيل؛ ثقة، إلا أن حديثه منكسر فيما روى عن المجهولين، وهذا منها.

وأخرجه عبد الرزاق (١٤٩٢٣)، وابن أبي شيبة -سجلاً ومختصراً- (١٨٩/٣، ١٣١/٦، ١٢/٤٣٦)، وأحمد (٤٢/٣)، وابن ماجه (٢١٩٦)، وأبو يعلى (١٠٩٣)، وابن زنجويه في «الأسوال» (٣/٨٩٨ رقم ١٥٩٣)، والدارقطني في «السنن» (٣/١٥)، والبيهقي في «السنن» (٣٣٨/٥) من طرق عن جهم، به.

قال البيهقي عقبه: «وهذه النماهي وإن كانت في هذا الحديث بإسناد غير قوي، فهي داخلة في بيع الغرر الذي نهى عنه في الحديث الثالث من رسول الله ﷺ».

وعزاء ابن وجب في «قواعده» (٣٩٩/١) -بتحقيق- إلى ابن راهويه والبراء وضمة. والحديث = م پوشاده. ففي الباب عن رويغ بن ثابت، وابن عباس، وروي عنه مرفوعاً =

شراء المغنم حتى تقسم. قال فيه: حديث غريب.

ولا يوجد هذا الحديث من طريق قوي، وفي سنده عند الترمذي شهر بن حوشب.

ووجه من ذهب إلى بيع الغنم، وقسم أثمانها، هو فيما أرى -والله أعلم- قرار من تعذر العدل في قسم الأعيان؛ لاختلافها، وما يُتقى من عدم التعادل فيها.

ووجه من ذهب إلى أن ذلك للإمام، يرى فيه الأفضل للجيش: ملاحظته هاتين الطريقتين، فوكل أمر ذلك إلى الإمام، فإن رأى الإمام قسّم الأعيان ممكناً التعادل فيه، وغير متخوف الغرر؛ لإمكان ذلك في الغنيمة الحاضرة: قسم الأعيان، وإن خشي ذلك في قسم الأعيان، لاختلافها وتشتت أموال الغنيمة، باعها وقسّم الأثمان، وهذا نظرٌ سديد، والله أعلم.

### فصل

وأما مقادير القسم على الفرسان والرجل، ففي ذلك لأهل العلم قولان:

أما الجمهور، فذهبوا إلى أنه يُقسم للفراس ثلاثة أسهم: سهم له، وسهمان لفرسه، وهو قول مالك، والشافعي، والثوري، والأوزاعي، والليث، وأحمد، وإسحاق، وأبي عبيد، وأبي ثور، وداود، وقالة صاحب أبي حنيفة: أبو يوسف، ومحمد<sup>(١)</sup>،

= ومروفاً، وأبي هريرة، ومرسل مكحول وأبي قلاب، وغير ذلك. وقد خرجت ذلك بالتفصيل في تعليلي على «قواعد ابن رجب» (٣٩٩/١-٤٠٤)، وتعليلي على «مسنن الدامي» (رقم ٢٦٣٣).

(١) انظر في مذهب المالكية: «المعونة» (١٨١/١٠٥٨ ط- دار الكتب العلمية)، «الفرع» (١/٣٦٠)، «الرسالة» (ص ١٩٠)، «المعونة» (١٦٤/١)، «الكافي» (٤٧٥/١)، «التلخيص» (٢٤٣/١)، «مقد الجواهر الثمينة» (٥٠٧/١)، «رواوس المسائل» لابن القصار (٥٢) -وذكر فيه مذاهب الصحابة والتابعين والأئمة- «تهذيب المسالك إلى مذهب الإمام مالك» (٥٨٩/٣)، «أسهل المدارك» (١٢/٢)، «الإشراف» (٤٣٨/٤) -بتحقيق-، «الذخيرة» (٤٢٤/٣)، «قوانين الأحكام» (٦٩)، «مبادئ المجهت» (٣٩٤/١)، «جامع الأمهات» (ص ٢٥١)، «تفسير القرطبي» (١٤/٨-١٥)، «البیان والتحصیل» (٣٧/٣-٣٨)، =

وروي كذلك عن جماعة من الصحابة والتابعين<sup>(١)</sup>.

ونذهب أبو حنيفة إلى أن الفارس له سهمان: سهم له، وسهم لفارسه<sup>(٢)</sup>،

= «عيون المسائل» (٦٩٩/٢)، «القرابين الفقهية» (١٣١)، «شرح الزرقاني» (١٣١/٢)، «الأموال» (٣٣-٣٤) للداودي، «الاستنصار» (١٤/١٧٠).

وفي مذهب الشافعي: «الألم» (١٤٤-١٤٥)، «مختصر المزني» (ص ٢٧٠)، «الحاوي الكبير» (١٦/١٤) ط. دار الكتب العلمية، «المجموع» (٢١/٢٣٤)، «حلية العلماء» (٧/٦٧٨)، «الأوسط» (١١/١٥٦).

وفي مذهب الحنابلة: «الفتح» لابن النبا (٣/١١٧٠)، «المغني» (١٣/٨٥-٨٦)، «شرح الزركشي» (٦/٤٨٩، ٤٩٢)، «منتهى الإرادات» (١/٦٤٤)، «الإيضاح» (٤/١٧٣-١٧٤)، «الفسر» (٦/٢٣٢)، «كشف القناع» (٣/٨٨)، «الشرح الكبير» (٥/٥٨٦)، «البدع» (٣/٣١٧)، «الإيضاح» (٢/٢٧٨).

وانظر في مذهب أبي يوسف، ومحمد: كتب الفقهية المذكورة يُعَدُّ في الهامش يُعَدُّ الأبي.

وانظر: «الأثر» (رقم ٧٨٠)، «الخارج» (١/١٦٠) مع شرحه «كلامه أبي يوسف».

وانظر لبقية المذاهب: «السير» للقرظي (ص ١٨٥-١٨٦)، «شرح السنة» (١١/١٠١)، «الاستنصار» (١٤/١٧٠)، «أحكام القرآن» للجصاص (٣/٥٨٨)، «تفسير القرطبي» (٨/١٥)، «المتن» للبيهقي (٣/١٩٦)، «المحلى» (٧/٣٣٠)، «رحمة الأمة» (٢/٢٩٦)، «الميزان» (٢/١٧٨) للشعراني، «اختلاف الفقهاء» (٨٠-٨١) للطبري، «عمدة القاري» (١٤/١٥٦)، «شرح النووي على

صحيح مسلم» (١٢/٨٣)، «تحفة الأحوذني» (٢/٣٧٩)، «نيل الأوطار» (٧/٢٣٨)، «فقه الإمام أبي

ثور» (ص ٧٨٣)، «فقه الإمام الليث بن سعد» (٢/٢٧٣)، «موسوعة فقه سفیان الثوري» (ص ٦٧٥)، «الإمام داود الظاهري وأثره في الفقه» (ص ١٧٤)، «فقه الإمام الأوزاعي» (٢/٥٠٠).

وقال ابن قدامة: وعليه عامة أهل العلم.

(١) حكاه ابن عبد البر في «الاستنصار» (١٤/١٧٢) عن ابن عباس، ومجاهد، وعمر بن عبد العزيز، والحسن، وابن سيرين، والحكم بن عُثَيْبٍ، وعن عمرو بن ميمون. ثم سقى المذكورين عند المصنف، وزاد عليهم: الطبري.

(٢) انظر: «مختصر الطحاوي» (ص ٢٨٥)، «مختصر القدوري» (٤/١٣١) - مع «اللباب»، «فتح القدير» (٥/٤٩٣)، «الاختار» (٤/١٢٩)، «تحفة الفقهاء» (٣/٣٠١)، «بائع الصنائع» (٩/٤٣١٤)، «تبيين الحقائق» (٣/٥٤)، «البحر الرائق» (٥/٨٨)، «اللبس» (١٠/٤١)، «أحكام القرآن» (٣/٥٨٣)، «مختصر اختلاف العلماء» (٣/٣٧٣) رقم ١٥٨٥، «مجمع الأنهر» (١/٦٨٠)، «عقد الجواهر المنيفة» (١/٣٣٢-٣٣٥)، «حاشية ابن عابدين» (٤/١٤٦) - وفيه: أن مذهب أبي يوسف، ومحمد، كذهب مالك، والجمهور.

وروي مثل ذلك عن علي، وأبي موسى<sup>(١)</sup>.

والدليل على صحة ما ذهب إليه الجمهور: ما خرَّجه مسلم<sup>(٢)</sup> عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قسم للفارس سهمين، وللرجل سهماً.

وخرَّجه أبو داود<sup>(٣)</sup> بأوضح لفظاً من هذا؛ قال: حدثنا أحمد بن حنبل، قال:

حدثنا أبو معاوية؛ قال: حدثنا عبيد الله، قال: نافع، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ أسهم لرجل ولفارس ثلاثة أسهم، له، وسهمين لفارسه.

وفي البخاري<sup>(٤)</sup>، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ جعل للفارس سهمين،

(١) وقال النووي في «شرح صحيح مسلم» (١٢/١٢٠ - ط. قرطبة): «ولم يقل يقول أبي حنيفة هذا أحد، إلا ما روي عن علي، وأبي موسى».

وفي «مختصر عيون المجالس» للقاضي عبد الوهاب (٢/٧٠٠) لما ذكر سهمان الفارس والرجل، قال: «فيه قال: عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب -رضي الله عنهما-، ولا يخالف

لهما من الصحابة. ومن التابعين: عمر بن عبد العزيز، والحسن، وابن سيرين». ثم ذكر أنه مذهب كافة علماء الأمصار، وخلاف أبي حنيفة.

(٢) في «صحيح» في كتاب الجهاد (باب كيفية قسمة الغنيمة بين الحاضرين) (رقم ١٦٧٢).

وأخرجه البخاري -أيضاً- في «صحيح» في كتاب الجهاد (باب سهام الفارس) (رقم ٢٨١٣)

من حديث ابن عمر -رضي الله عنهما-، ولفظ البخاري: أن رسول الله ﷺ جعل للفارس سهمين، ولصاحبه سهماً، وسبأني ذكره.

(٣) في «سنة» في كتاب الجهاد (باب في سهمان الخيل) (رقم ٢٧٣٣) -ومن طريقه ابن

عبد البر في «الاستنصار» (١٤/١٦٩) - وهو صحيح، أصله في «الصحيح» كما سبأني.

وأخرجه الشافعي في «السنة» (٢/١٢٤)، والبيهقي (٦/٣٢٥)، وفي «المعرفة» (٩) رقم ١٣٠٢٠.

وانظر: «صحيح سنن أبي داود» لشيخنا الألباني -رحمه الله-.

(٤) في «صحيح» في كتاب الجهاد والسير (باب سهام الفارس) (رقم ٢٨٦٣).

وأخرجه مسلم في كتاب الجهاد والسير (باب كيفية قسمة الغنيمة بين الحاضرين) (١٧٦٢) (٥٧).

وأخرجه البخاري في كتاب المغازي (باب غزوة غدير) (رقم ٤٢٢٨) بلفظ: قسم رسول الله ﷺ يوم خيبر للفارس سهمين وللرجل سهماً. قال: فشره نافع فقال: إذا كان مع الرجل فرس فله ثلاثة

أسهم، ثم لم يكن له فرس فله سهم.

ولصاحبه سهماً.

وأما ما ذهب إليه أبو حنيفة فربما استندوا<sup>(١)</sup> إلى أثر جاء في ذلك<sup>(٢)</sup>، وشكوا مذهبهم بوجوه من النظر، أمثرتنا عن الخوض فيه؛ لصحة الأدلة في المذهب الأول، وأنها لا تعارض بالرأي<sup>(٣)</sup>.

واختلف أهل العلم بعد ذلك في موضعين: وهما: هل يسهم لأكثر من فرس واحد؟ وهل يستوي حظ العرب والمهجن؟.

فأما اختلافهم في الفارس يحضر الغزو ومعه عدة أفراس، ففي ذلك ثلاثة أقوال:

قول: إنه لا يسهم منها إلا لفارس واحد، وإليه ذهب: مالك، والشافعي،

(١) كذا في الأصل والمنسوخ، والأصوب: «استند». أو يقول: وأما ما ذهب إليه الحنفية.  
(٢) لعله يقصد حديث مجمع بن جارية الأنصاري في قصة خيبر. وفيه: وكان الجيش ألفاً وخمسين مئة، فيهم ثلاث مئة فارس، فأعطى الفارس سهمين، وأعطى الراجل سهماً.  
وهذا الحديث ضعيف.

وذكر السهيني وهم من بعض الرواة، انظر في الكشف عنها: «مسند أبي داود» (٢٧٣٦)، «الاستبصار» (١٧١/١٤)، «السنن الكبرى» (٣٢٧/٦)، «معركة السنن والآثار» (٢٤٧-٢٤٩)، «فتح التحقيق» (٣٥١-٣٤٩/٣)، «نصب الرتبة» (٤١٦-٤١٣/٣)، «تيل الأوطار» (١١٥-١١٦).  
وانظر -أيضاً-: «المحلى» (٣٣٠/٧)، «الإجماع» (٦٠ رقم ٢٣٨ ط. فؤاد)، «مراتب الإجماع» (١١٦)، «فتح الباري» (٥١-٥٢/٦)، «نواهد الفقهاء» (١٦٩)، «أعضاء البيان» (٣٥٤-٣٥٥)، «٤٠٠-٣٩٨»، «فتح الرياني» (٨٠-٧٨/١٤)، «الفتاوى» (١٠٧-١١٣)، «بذل الجهور» (٣٣٣-٣٣٢/١٢)، «اللباب في الجمع بين السنة والكتاب» (٨٠١/٢).

(٣) ما قرره المصنف: هو الذي دلت عليه السنة الصحيحة، فهكذا قسم النبي ﷺ عام خيبر؛ لأن الفرس يحتاج إلى مؤنة نفسه وسائبه، ومغنة الفارس به أكثر من منفعة راجلين؛ قاله شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٢٨/٢٧٢).

وانظر: «الأوسط» (١٠٦/١١) في رد الشافعي على أبي حنيفة. وقد قاله الشافعي في «سير الأوزاعي» (باب سهم الفارس، والراجل، وتفضيل الخيل). من «الأم» (٣٣٧/٧).

وأبو حنيفة، وأهل الظاهر، وغيرهم<sup>(١)</sup>.

وقول ثان: إنه يسهم لفارسين، ولا يسهم لما زاد عليهما؛ قاله: الثوري، والأوزاعي، والليث بن سعد، وأحمد بن حنبل، واختاره محمد بن الجهم المالكي، وإليه ذهب ابن وهب<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر في مذهب المالكية: «الموطأ» (٤٥٦-٤٥٧)، «الفتوح» (٣٦٠/١)، «المعونة» (٦١٥/١)، «الكافي» (٢١٤)، «البيان والتحصيل» (٥٧٠/٢)، «فرائد الأحكام» (١٦٩)، «جامع الأمهات» (ص ٢٥١)، «معد الجواهر الثمينة» (٥٠٧/١)، «الأموال» (ص ٣٤) للماوردي، «الذخيرة» (٤٢٥/٣)، «عيون المجالس» (٧٠٣ رقم ٤٥٦)، «الإشراف للقاضي عبد الوهاب المالكي» (٣٩٩/٤) -بتحقيق-، «المنتقى للباي» (١٩٦/٣)، «أحكام القرآن» (٨٢٢/٢) لابن العربي.  
وفي مذهب الشافعية: انظر: «الأم» (١٥٢/٤)، «روضة الطالبين» (٣٨٤/٦)، «المجموع» (٢١/٢٣٥)، «الأحكام السلطانية» (ص ١٧٩)، «الحاوي الكبير» (١٦٢-١٦٣ ط. دار الكتب العلمية).  
وفي مذهب الحنفية: انظر: «مختصر الطحاوي» (ص ٢٨٥)، «الهداية» (٤٣٨/٢)، «فتح القدير» (٤٩٦/٥)، «الاختيار» (١٣٠/٤)، «مختصر اختلاف العلماء» (٤٤١/٣) رقم ١٥٨٧، «اللباب» (١١٣/٤)، «تبيين الحقائق» (٢٥٤/٣)، «البحر الرائق» (٩٦/٥). وهو مذهب: الحسن، ومحمد بن الحسن، وغيرهم.

وانظر في مذهب أهل الظاهر: «المحلى» (٣٣١/٧).

وانظر: «الأوسط» لابن المنذر (١٥٧/١).

(٢) انظر: «الاستبصار» (١٧٣/١٤)، «المغني» (٨٩/١٣)، «الإيضاح» (١٧٤/٤)، «متهى الإرادات» (١١/٦٤٤-٦٤٥)، «كشف القناع» (٨٩/٣)، «الشرح الكبير» (٥٦٩/٥)، «العدة» (٦٠٠)، «الإيضاح» (٢٧٨).

وهو مذهب: الثوري، والأوزاعي، وزيد بن علي، والصادق، والناصر، والليث، ومكحول، ويحيى الأنصاري، وابن وهب، وغيره من المالكية، أفاده: إسناد قدامة، والجصاص، والشوكاني في «اللباب» (١١٨-١١٩).

انظر: «اختلاف الفقهاء» (ص ٨٢) للطبري، «الاستبصار» (١٧٣/١٤)، «أحكام الجصاص» (٣/٦٠)، «نقح الإمام الأوزاعي» (٥٠٧/٢)، «نقح سفيان الثوري» (ص ٦٧٦)، «نقح مكحول» (ص ١٨٤)، «مصنف عبد الرزاق» (١٨٤ رقم ٩١٣٤)، «السير للفرافري» (ص ١٨٣، ١٨٥، ١٨٦) -وفيه مذهب الثوري والأوزاعي-، «تيل الأوطار» (٣٢٤/٧).

وهو مذهب أبي يوسف، من الحنفية. انظر: «مختصر اختلاف العلماء للجصاص» (٤٤١/٣) =

**وقول ثالث شاذ:** أن يسهم لكل فرس مما دخل به سهمان؛ روي ذلك عن سليمان بن موسى<sup>(١)</sup>.

**فأقول:** قسم الغنمة إنما هو على ما ملكه الله - تعالى - الغنمين، وإنما ملكهم ذلك على حدّ السواء، حيث أضافه إلى جعلتهم من غير تفصيل، فوجب أن يكون القسم على التسوية؛ إلا حيث خصّص من الدليل الشرعي، وقد ثبت بالنسبة والإجماع أن يسهم لفرس واحد<sup>(٢)</sup>، فكان إخراج أكثر من ذلك من جملة

= ونقل القاضي عبد الوهاب في «المعونة» (١/٦١٥)، وفي مختصر «عيون المجالس» (٢/٧٠٤) خلاف أبي بكر - محمد بن أحمد بن الجهم - (ت ٣٢٩ هـ) من المالكية.

(١) وصريح بطلود قول سليمان بن موسى: أبو العباس القرطبي في «المفهم» (٣/٥٥٩).  
وانظر: مصنف ابن أبي شيبة (١٢/٤٥٥)، مصنف عبد الرزاق (٥/١٨٦)، «السير» للقرطبي (ص ١٨٢)، «الاستدكار» (١٤/١٧٣)، «الأوسط» لابن المنذر (١١/١٥٧)، «أصواء البيان» (٢/٤٠٠).  
(٢) ذكر القاضي عبد الوهاب في «الإشراف» (٤/٤٤٠) - بتحقيقه: أن النبي ﷺ لم يسهم إلا لفرس واحد في حروبه كلها، وكذلك الأئمة بعده.

قلت: ورد في «مغازي الواقدي» (٢/٦٨٨ و ٣/٩٤٩) في خيبرين:  
أحدهما: (غزوة خيبر) بسنده عن الحارث بن عبد الله بن كعب، ضمن خبر فيه: «فوما كان أكثر من فرسين لم يسهم له، ويقال: إنه لم يسهم إلا لفرس واحد، وفيه - أيضاً -: «ولم يسهم أن رسول الله ﷺ ضرب لمن كان معه من الخيل لنسبه إلا لفرس واحد، وهو معروف سهم الفرس».

والآخر: (غزوة حنين) وفيه: «ثم أمر رسول الله ﷺ زيد بن ثابت بإحصاء الناس والغنم، ثم فضها على الناس، فكانت سهماهم: لكل رجل أربعة من الإبل، أو أربعون شاة، فإن كان فارساً أخذ اثنتي عشرة من الإبل، أو عشرين ومئة شاة، وإن كان معه أكثر من فرس واحد لم يسهم له»، ونقله عنه المقرئ في «إنتاج الأسماع» (٤٢٦).

والواقدي متروك، ولذا لم يعتمد العلماء الأثبات بما نقل، ففي «الموطأ» (٢/٤٥٦-٤٥٧): «ومثل مالك عن رجل يحضر بأفراس كثيرة، فهل يسهم لها كلها؟ فقال: لم أسمع بذلك، ولا أرى أن يقسم إلا لفرس واحد الذي يقاتل عليه».

وقال الشافعي في «الألم» (٤/١٤٥): «إنه ليس هناك خبر يثبت في الإسهام لفرس واحد، أو لأكثر من واحد».

وقال ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٣/١٠٦) عند قول الرافعي: روي أنه ﷺ لم يعط =

الغنمة التي ملكها الله - تعالى - الغنمين: إذ لا دليل عليه، والله أعلم.

وأما اختلافهم في البراذين والهجن<sup>(١)</sup>، أهل يسهم لها كما يسهم للعرب

= «الزبير إلا لفرس واحد، وقد حضر يوم خيبر بأفراس، قال: «الشافعي من حديث الزبير بسند منقطع».

وانظر: «مسنن البيهقي» (٦/٣٢٨ و ٥/٥٢)، «الاستدكار» (١٤/١٧٢-١٧٣).

وقد ورد عن عمر في كتابه لأبي سبيدة: «أن أسهم للفرس سهمين، وللفرسين أربعة أسهم، ولصاحبا سهماً، فلذلك خمسة أسهم، وما كان فوق الفرسين فيه جنائب»، وهذا يخالف ما نقله القاضي عبد الوهاب! فأمّا!

ورود من مرسل الأوزاعي: أن رسول الله ﷺ كان يسهم للخيول، وكان لا يسهم للرجل فوق فرسين، وإن كان معه عشرة أفراس.

أخرجهما بإسنادين - على الترتيب - سعيد بن منصور في «مسند» (٢٧٧٦، ٢٧٧٤)، وانظر: «مصنف عبد الرزاق» (٥/١٨٤-١٨٥ رقم ٩٣١٦)، «نصب الرأية» (٣/٤١٩).

وقال القاضي عبد الوهاب - أيضاً -: «ولأن العدل لا يمكن أن يقاتل إلا على فرس واحد، وما زاد على ذلك رفاعة وزيادة، وذلك لا يؤثر في زيادة السهمين، كزيادة السلاح، قياساً على الثالث والرابع».

قلت: لم يصح شيء مرفوعاً في المسألة، وفات من صف في هذا الباب التيه عليه، وأمر عمر أعلاماً ما ورد فيها، وبه يؤخذ، وقال به جماعة، وقد مضى ذكره قريباً، وهو القول الثاني الذي ذكره المصنف، والله أعلم.

انظر: «نيل الأوطار» (١١٨-١١٩)، «الفي» والغنمة» (١١٤-١١٦).

وانظر: «الإجماع» لابن المنذر (ص ٦٠)، «مراتب الإجماع» لابن حزم (ص ١٣٦).

(١) الخيول إما أن تكون عربية، أو حبشية، أو مغربية، أو برذوناً.

فالعربي: هو ما يكون أبوه عربياً وأمه عربية.

والهجين: أمه عربية وأبوه بطني.

انظر: «القاموس المحيطة» (ص ١٥٩٩)، «لسان العرب» (٣/٧٧٧)، «المنتقى» (٣/١٩٧)، «مواعيد الجليل» (٣/٣٧٢).

والنبت: يبايض تحت إبط الفرس ويطنه، وكل دابة.

انظر: «لسان العرب» (٣/٥٦٨)، «القاموس المحيطة» (ص ٨٩٠).

والمغربية: هو الذي أبوه برذون وأمه عربية.

قالت هند بنت النعمان بن بشر:

- وهي عتاق الخيل-، أو لا؟ ففي ذلك ثلاثة أقوال:

قوله: إنها كلها في ذلك سواء، وهو قول مالك، والثوري، وأبي حنيفة، والشافعي<sup>(١)</sup>، واحتج مالك لذلك، قال: «لأن الله -تبارك وتعالى- قال في كتابه: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ تُزْنِكُونَهَا زَيْنَةً﴾ [النحل: ٨]، وقال -تعالى-: ﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَغْنَوْا مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُزْنِكُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠]»، قال: «فأنا أرى البراذين والهجن من الخيل إذا أجازها الولي»<sup>(٢)</sup>.

قال بعض الفقهاء: لا ينبغي للإمام أن يجيز ما لا منفعة فيه منها، ولا يصلح للقتال.

= وما عند إلا مهرة عريسة سبيلة أنفاس تجلّ لها بغل  
فإن ولدت مهنراً كريماً فبالحري وإن بك إقرار، فما أنجب الفحل

والبرفون: أبوه وأمه نبطان.

والفرس من الخيل، هي: الغراب، أو العربي.

انظر: «لسان العرب» (١٠٧/٢).

والمعرب: أبوه عربي وأمه نبطية. وسباني التعريف بها عند المصنف.

(١) انظر في مذهب المالكية: المدونة (٥١٨/١)، ط. دار الكتب العلمية، «التفريع» (١/٣٦١)، «الكافي» (٤٧٥/١)، «الذخيرة» (٤٢٦/٣)، «عقد الجواهر الثمينة» (٥٠٧/١)، «المعونة» (١/٦١٥)، «التلخيص» (٢٤٣-٢٤٤)، «عيون المجالس» (٧٠١/٢)، «الشرح الصغير» (١٧٩/٢).

وفي مذهب الحنيفة: مختصر الطحاوي (ص ٢٨٥)، «الرد على سير الأوزاعي» لأبي يوسف (ص ٢٠)، «دائع الصنائع» (١٢٦/٧)، «الهداية» (٤٣٨/٤)، «اللباية» (٧٢٦-٧٢٧/٥)، «اللباب» (١٣٢/٤)، «فتح القدير» (٤٩٨/٥)، مختصر اختلاف العلماء (٤٤٠/٣).

وفي مذهب الشافعية: «الآل» (١٤٥/٤)، مختصر الزني (ص ٢٧٠)، «المهذب» (٣١٣/٢)، «المجموع» (٣١٠/١٩)، «حلية العلماء» (٦٩٩/٧).

وانظر: «الاستذكار» (١٧٣/١٤)، «السيرة» (١٧٩) للغزالي، «المغني» (٨٧/١٣)، «أحكام القرآن» للنجاشي (٥٩/٣)، «موسوعة فقه سفيان الثوري» (ص ١٦٦).

(٢) انظر: «الموطأ». كتاب الجهاد (باب القسم للخيل في الغزو) (ص ٢٩١ رقم ٤٥٨-ط. دار إحياء التراث)، «المنتقى» (١٩٧/٣) للباي، «الاستذكار» (١٧٣/١٤).

وقال الشافعي<sup>(١)</sup>: «ينبغي للإمام أن يعاهد الخيل، فلا يدخل إلا شديداً، ولا يدخل حطيماً، ولا قحماً ضعيفاً، ولا ضرعاً ولا أعرجاً، فإن غفل، وشهد رجلٌ على واحد من هذه فقد قيل: لا يسهم له؛ لأنه ليس لها غناء الخيل، ولو قال قائل: يسهم للفرس كما يسهم للرجل ولم يقاتل، كانت شبهة».

قوله: حطيماً، نحو: الكبير. والقحّم: الكبير. والضرع: الصغير الضعيف. والأعرج: الهزيل. والزنازع: الذي لا يستطيع النهوض أعياء وضعفاً.

وقول ثانٍ في البراذين والهجن: أنها على النصف من حظ الغراب، روي ذلك عن الحسن البصري<sup>(٢)</sup>، وقاله أحمد بن حنبل<sup>(٣)</sup>.

(١) في «الأم» في كتاب قسم الفتي والغنية (باب كيف تفرق القسم؟) (٣٢٠/٥-ط. دار الوفاء).  
(٢) رواه عنه سعيد بن منصور في «سننه» (باب ما جاء في تفضيل الخيل على البراذين) (رقم ٢٧٧) عن هشيم، وابن أبي شبة في «المصنف» (٤٠٣/١٢) عن حفص بن غياث: كلاهما عن أشعث بن سوار، عن الحسن.

وأشعث: ضعيف. وهشيم -هو ابن بشير السلمي- كثير التديس والإرسال الخفي. وأما «مختصر اختلاف العلماء» للنجاشي (٤٤٠/٣): «فمن الحسن: البراذين بمنزلة الخيل إذا أدركت ما يدرك الخيل».

وأخر الغزالي في «السيرة» (رقم ٢٤١) -واللفظ له-، وعبد الرزاق في «المصنف» (١٨٤/٥) رقم ٩٣١٥، عن الثوري: كلاهما عن هشام، من الحسن قال: الخيل والبراذين سهماهما سواء، فإذا غزا الرجل معه بأفراس، قسم لفرسين، فأخذ خمسة أسهم. وهذا الحكاء عنه ابن عبد البر في «الاستذكار» (١٧٣/١٤).

(٣) انظر: «المغني» (٨٦-٨٧/١٣)، «الإنصاف» (١٧٣/٤)، «المنيع» (لاين البنا (١١٧٠/٣)، «شرح الزركشي» (٤٨٩/٦-٤٩٢)، «شرح المختصر» لأبي يعلى (٥٤٨/٢)، «الروض» (٢٦٢/٢)، «مسائل الإمام أحمد» (٣٣٩/١) -رواية أبي داود، ١٩٦- رواية الكوسج، ١١٠/٢- ١١١-، «مناقب الإمام أحمد» (٨٢٠-٨٢١) -رواية المسالك الخلافة» (٥٥/٧٥٠ رقم ١٩٩٣). وذكر ابن قدامة في «المغني» أربع روايات عن أحمد -هذه أحدها- وهي الأشهر عنه.

واستدلوا بما روى مكحول: «أن النبي ﷺ غرّب العربي، وبغض الهجين، للفرس سهماً، وللجين سهم».

وقيل: لا يسهم لها أصلاً. وروي عن الأوزاعي<sup>(١)</sup> قال: لم يكن أحدٌ من علمائنا يسهمون لبرذون<sup>(٢)</sup>.

قال مكحول: «أول من أسهم للبراذين خالد بن الوليد يوم دمشق؛ أسهم لها نصف سهمان الخيل؛ لما رأى من جرأتها وقوتها، وكان يعطي البرذون سهماً والفرس سهمين»<sup>(٣)</sup>.

وقيل: إن أول من فعل ذلك رجلٌ من همدان يقال له: المُنيذر الوادعي؛ خرج على خيل في طلب العدو، فلحقت الحشاق، وتقطعت البراذين، فأسهم للعرب سهمين، وللبراذين سهماً، ثم كتب بذلك إلى عمر فأعجبه ذلك؛ فجزرت سنة للخيال والبراذين<sup>(٤)</sup>.

= أخرجه أبو داود في مسائل أحمد (ص ٢٣٩)، وابن عدي في «الكامل» (١٧٥/١)، والبيهقي في «الكبرى» (٢٢٨/٦). وهو مرسل.

وضمته ابن عدي براو فيه اسمه أحمد بن أبي أحمد. وانظر: «إرواء الخليل» (٦٥/٥).

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤٠٣/١٢). وانظر: «الاستبصار» (١٧٧/١٤)، «مختصر اختلاف العلماء» للخصاص (٤٤٠/٣) وفيه: «وقال الأوزاعي: كان أئمة المسلمين فيما سلف لا يسهمون للبراذين، حتى هاجت الفتنة من بعد قتل الوليد بن يزيد.

قلت: وكان مقتل الوليد بن يزيد سنة ١٢٦ هـ. انظر: «مشترقات الذهب» (١٦٧/١)، «مروج الذهب» (١٤٥/٢).

وانظر: «الأم» (٣٠٦/٧)، «اختلاف الفقهاء» للطبري (٨٣- تحقيق يوسف شخت)، «فقه الإمام الأوزاعي» (٥٠٨/٢)، «الرد على سير الأوزاعي» (ص ٢٠)، «الأوسط» (١٦٢/١١)، «حيلة العلماء» (٦٧٩/٧)، «عمدة القاري» (١٥٦/١٤)، «نبيل الأوشارة» (٢٣٨/٧)، «الغني» والنعيمية (١١٧-١٢١).

(٢) حكاه ابن عبد البر في «الاستبصار» (١٧٤/١٤)، وقال على إثره: «هذا حديث مقطوع، لم يسمعه مكحول من خالد، ولا أدركه». وانظر: «مختصر اختلاف العلماء» للخصصاص (٤٤٠-٤٤١)، «الأوسط» (١٦٢/١١)، «الأثر» لأبي يوسف (٧٨٠)، «عيون المجالس» (٧٠٣/٢)، «فقه مكحول» (ص ١٨٥).

(٣) رواه سعيد بن منصور في «مسند» (٣٢٦/٢) رقم ٢٧٧٢، وابن أبي شيبة في «المصنف» =

وقال في ذلك شاعرٌ من همدان:

ومنا الذي قد سُرَّ في الخيل سنةً وكانت سواء قبل ذلك سهامها<sup>(١)</sup>

المُعرب من الخيل: السدي خلصت عربيته، وكلا أبويه عربي، وكذلك العتيق: وهو الرابع الحسن. والبرذون: هو الذي أبواه عجيبان. والمعرف: الذي

= (٤٠٣/١٢) - ومن طريقه ابن عبد البر في «الاستبصار» (١٧٥/١٤) -، وعبد الرزاق في «المصنف» (١٨٣/٥) رقم ٩٣١٣، وأبو إسحاق الفزاري في «السير» (رقم ٢٤٤، ٢٤٤)، - ومن طريقه أبو حنبل العسكري في «الأوائل» (ص ٢١٠) -، وابن المنذر في «الأوسط» (١٦٢/١١)، وابن عبد البر (١٧٦)، والبيهقي في «الكبرى» (٥١/٩) من طريق سفيان بن عيينة، عن إبراهيم بن محمد بن المنذر، عن أبيه، أو عن ابن الأَمر، وعن الأسود بن قيس، عن ابن الأَمر، قال: أول من عرب العرب، رجل بني يقال له: منذر الوادعي، كان عاملاً لعمر - رضي الله عنه -، على بعض الشام، فطلب العدو، فلحقت الخيل، وتقطعت البراذين، فأسهم للخيال، وترك البراذين، وكتب إلى عمر - رضي الله عنه -، فكتب عمر - رضي الله عنه - : «فيمًا رأيت»، فصارَتْ سنةً.

هذا لفظ البيهقي، وعنده إن اسم ابن الأَمر: كلثوم.

وليس في رواية ابن المنذر ذكر للأسود بن قيس.

قال المنذر: لا أجعل ما أدرك منها مثل الذي لم يدرك، فضلل الخيل، فكتب في ذلك إلى عمر ابن الخطاب، فقال: حبلى الرادعي!، لقد أذكرت به، اضربوا على ما قال.

وفي «كتاب الخيل» لابن فريد - كما في «الإصابة» (٥٠٣/٣) - : «فلقد أدركني أمراً كنت أتسبه»، وقال البيهقي بعد روايته الحديث: قال الشافعي: والذي نلعب إليه من هذا: التسوية بين الخيل والعرب، والبراذين، والمغاريف، ولو كنا ثبت مثل هذا ما خالفناه. وحكم البيهقي في «المعرفة» (٢٤٩/٩)، وابن حجر في «الإصابة» و«الفتن» (٦٧/١٦) بأنقلعاه!

وكلثوم بن الأَمر الرادعي. قال الذهبي في «الميزان» (٤١٢/٣) رقم ٦٩٦٦: قال ابن العديم: مجهول. وفي كتاب «الأثر» (رقم ٧٨) لأبي يوسف: أنه قسم لفراس سهمين، ولرأجل سهماً، فيلح عمر: فرضي به.

ولأمر شامد، انظر وتاريخه في «المجالسة» (رقم ٩٣٩) وتعليقي عليه.

وانظر: «أحكام القرآن» للخصاص (٦٠/٣)، و«موسوعة قمر» (ص ٥٢٦)، «الرسائل إلى معرفة الأوائل» (ص ٧٨).

(١) أثبتنا النسخ: «سهاها»! والثبت في الأصل، ومصادر التخريج، وهو الصواب.

أمه عربية وأبوه عجمي. والهجين: الذي أبوه عربي وأمّه عجمية.

ولم يختلف المسلمون أن راكب البغل والحمار كالرّاجل، لا يسهم لواحد منهم إلا سهم واحد، ولا اعتبار بما ركب، وكذلك اتفقوا أنه لا يسهم لراكب الجمل ثلاثة أسهم، واختلفوا: هل يسهم له سهمان أو سهم واحد؟ ذكره أبو محمد بن حزم، في «مراتب الإجماع»<sup>(١)</sup>، وقال في كتاب «المحلى»<sup>(٢)</sup>: قال أحمد: لراكب البعير سهمان.

(١) «مراتب الإجماع» (ص ١٣٦).

(٢) «المحلى» (٢/ ٣٣٠ رقم ٩٥٠).

ثم قال ابن حزم: «أما قول أحمد فما نعلم له حجة».

وانظر في مذهب الحنابلة: «المفتع» لابن اليسا (١١٧١/٣)، «المغني» (٨٩/١٣) - ٩٠ - ط. دار حجر، «شرح الزركشي» (٤٩٣/٦)، «شرح المختصر» لأبي يعلى (٥٤٨/٢)، «الواضع» (٢٦٣/٢)، «المبدع» (٣٦٨/٣)، «الإيضاح» (١٧٥/٤)، «القروع» (٢٣٢/٦)، «كشف القناع» (٨٩/٣)، «رؤوس المسائل الخلافية» (٧٥٢/٥) رقم ١٩٩٥.

واحتجوا أنه حيوان يجوز عقد المسابقة عليه، فيجاز أن يسهم له من الغنمية، قالوا: ولا يلزم عليه البغل والحمار؛ لأنه لا تجوز المسابقة على البغل والحمار بعبث. انظر: «المغني».

وهذا فيه نظر، ولعل المراد أنه لا تجوز المسابقة على البغل والحمار بعبث. انظر: «المغني» (٤٠٧/١٣).

ورجّح ابن قدامة عدم الإسهام للبعير - كالجمهور - وهو المشهور من المذهب.

وانظر في مذهب المالكية: «المبدع» (٥١٨/١)، «التفريع» (٣٦١/١)، «المبدع» (١١٦/١)، «التلخيص» (٢٤٤/١)، «عقد الجواهر» (٥٠٧/١)، «الذخيرة» (٤٢٦/٣)، «الكافي» (٤٧٥/١)، «جامع الأمهات» (ص ٢٥١)، «الرسالة» (١٩٠)، «سهل المدارك» (١٢/٢)، «قوانين الأحكام» (٢٩)، «مبدية المجتهد» (٣٩٤/١)، «تفسير القرطبي» (١٥٠/٤)، «شرح الزرقاني» (١٣١/٣)، «الأموال للهادوي» (٣٢-٣٣).

وفي مذهب الشافعية: «الأم» كتاب قسم النبي والغنمة (باب كيف تفرق القسم) (٣٢٠/٥) - ط. دار الوفاء، «مختصر الزني» (ص ٢٧٠)، «المجموع» (٢٣٤/٢)، «الحاوي الكبير» (٦٦٦/٣٠) - ط. دار الفكر، «حلية العلماء» (٦٧٨).

وفي مذهب الحنفية: «مختصر الطحاوي» (ص ٢٨٥)، «اللباب» (١٣٢/٤)، «الاختيار» (٤/ ١٢٩)، «فتح القدير» (٤٩٣)، «مبدع الصانع» (٤٣٦٤/٩)، «تبيين الحقائق» (٥٤/٣)، «المبسوط» (٤١/١٠)، «أحكام القرآن» (٥٨/٣)، «عقد الجواهر المنيقة» (٣٣٥-٣٣٦/١).

### \* مسائل في الإسهام للخيّل:

قال مالك: إذا كان المسلمون في سفن، فلقوا العدو فغنموا، أنه يُقسّر للخيّل التي معهم في السفن. وهو قول الشافعي، والأوزاعي، وأبي ثور<sup>(١)</sup>.

وقال بعض الفقهاء: القياس أن لا يقسم للخيّل في مثل هذا؛ لأنها لم تستعد للبحر، ولم تبلغ الموضع الذي يصح القتال بها فيه.

ويحتمل أن يكون وجه ترجيح القول الأول: أنها انصهت في البحر للغزو بها؛ إذا انتهوا إلى موضع يمكنهم النزول، وليس من شرط الإسهام للخيّل أن يكون ثم قتال عليها، لكن إعدادها لذلك، وإحضارها لموضع الحاجة إليها في المغازي هو المعتمد، وكما أنهم في البر لو قاتلوا حصناً لا يتمكن أصحاب الخيل من قتاله، فاقحمه الرجال، فهو يقسم لجميعهم، ويكون للفارس سهمه، وسهم فرسه<sup>(٢)</sup>، فأما إن لم تكن في السفن مُعدة للغزو بها إذا نزلوا، وكان غزوهم إنما هو في المراكب لا يتزلون إلى البر، ولا يطلبون عدو البر، فهم لا يحتاجون إليها بحال، فيها هنا يصلح أن يقال: لا يسهم لها.

= وهو مذهب: الحسن البصري، ومكحول، وسفيان الثوري.

انظر: «الأوسط» (١٦٢-١٦٣/١)، «الإجماع» (ص ٧٢ رقم ٢٤٠) كلاهما لابن المنذر، «الإيضاح» لابن هبيرة (١٨٢/٩).

(١) انظر في مذهب المالكية: «المبدع» (٥١٨/١)، «عقد الجواهر المنيقة» (٥٠٨/١)، «الذخيرة» (٤٢٦/٣)، «البرادر والزيادات» (١٨٤/٢)، «تفسير القرطبي» (١٦/٨).

وفي مذهب الشافعية: «الحاوي الكبير» (٤١٨/١) - ط. دار الفكر، «اللباب» (١١٢/ ٢١٤)، «السيرة للزقاني» (ص ١٨٦). وفات هذه المسألة من جمع قده أبي ثور وقده الأوزاعي، وشغلها كثير، وأما ذلك في كتابنا كل مسألة ذكرت عنهما، ولم يشر إلى الكتب المفردة في فقههما.

وانظر: «الأوسط» لابن المنذر (١١٣/١).

(٢) قال ابن المنذر في «الأوسط» (١١٣/١): «وقال الوليد بن مسلم: سألت أبا عمرو -يريد الأوزاعي- عن إسهام الخيل من غنم الحصون؟ فقال: كانت الولاة قبل عمر بن عبد العزيز -الوليد، وسليمان-: لا يسهمون الخيل من الحصون، ويعملون الناس كلهم رجالة، حتى ولي عمر ابن عبد العزيز؛ فأفكر ذلك، وأمر بإسهابها من فتح الحصون، والمدائن».



## \* مسألة:

واختلف أهل العلم في الإسهام للفرس يموت بعد الإدراب وقبل حضور القتال، فقال الشافعي<sup>(١)</sup>: لا يُسهم لصاحبه سهم الفرس، إلا إذا حضر به القتال، وقاله: أحمد، وإسحاق، وأبو ثور، وهو قول مالك، وقاله من أصحابه: ابن القاسم<sup>(٢)</sup>. وقال أشهب، وعبدالمالك بن الماجشون: بالإدراب يستحق الفرس الإسهام وإن مات -يعني: قبل حضور القتال-، وإليه ذهب ابن حبيب: قال: ومن حُطِم فرسه، أو كُسِر بعد الإيجاب أسهم له، بمنزلة موت الفرس بعد الإيجاب، وأما إن أوجف عليه وهو حطيم أو كسير لا يقتال على مثله، فلا يُسهم له، إذا لم يزل كذلك حتى كان الفتح؛ لأن ذلك يُلغى، وليس مرضاً يُرجى بُرؤه، وأما الرهيص: فمرض يُرجى بُرؤه، مثل المريض من الرجال، قال: وكذلك قال مالك: يسهم للرهيص من الخيل، وإن لم يزل رهيصاً، من حين دخل إلى أن خرج، بمنزلة المريض من الرجال، وقاله: ابن الماجشون، وأشهب، وأصحب<sup>(٣)</sup>.

(١) في «الأم» (١٤٥/٤)، «المجموع» (٣٥٥/١٩)، «البيان» (٢١٤/١٢)، «مغني المحتاج» (١٠٤/٣).

وحكى القفال عن الشافعي: أنه يسهم له إذا نَقَرَ. قال: والمشهور الأول.

قلت: وهو مشهور مذهب الشافعية الذي ذكره المصنف.

(٢) انظر في مذهب المالكية: «المبوبة» (١٥٩/١) - ط. دار الكتب العلمية، «الفتح» (١/٣٦٠)، «الذخيرة» (٤٢٦/٢)، «عيون المجالس» (٧٠٥/٢)، «النوادر والزيادات» (١٥٨/٣)، «اللب» (١٦٠، ١٦١، ١٦٧)، وذكر فيه قول ابن القاسم، وابن حبيب، وابن الماجشون، وأشهب، وأصحب. وهو مذهب الحنابلة، انظر: «المغني» (٨٤-٨٥/٣)، «شرح الزركشي» (٤٨٨/١)، «المقنع» لابن أبي (١١٦٩-١١٧٠/٣)، «شرح المختصر» لأبي يعلى (٥٤٨/٢)، «الواضح» (٢٦١/٢)، «البلد» (٣٦٩/٣)، «الإيضاح» (١٧٦/٤)، «مسائل الإسام أحمد» (١١٠-١١٠/٢) - رواية ابن هانئ، «ردوس المسائل الخلافية» (٧٥٥/٥).

خلافاً لأبي حنيفة، حيث أسهم للفرس. انظر: «مختصر الطحاوي» (٢٨٥)، «الهداية» (٤٢٩/٢)، «مختصر اختلاف العلماء» (٣/٤٤١)، «تحفة الفقهاء» (٣/٣٠١)، «النوادر والزيادات» (١٥٨/٣)، «البيان والتحصيل» (٥٦٩/٢).

قال اللخمي: وقد روي عن مالك أنه لا يُسهم للمريض من الخيل، قال: وعلى هذا لا يسهم للرهيص. قال: وهو أحسن أن لا يُسهم للمريض من الخيل. قال: وبه أخذ محمد بن عبدالحكم، وقال: بخلاف الرجل العليل؛ لأن فيه المشورة والرأي<sup>(١)</sup>.

قال ابن المنذر<sup>(٢)</sup>: وقال إسحاق في رجل جاوز الدُّرب وباع فرسه من راجل أن سهم الفرس لمن اشترى الفرس، وهو قول الأوزاعي.

وقال الأوزاعي في رجل دخل دار الحرب بفرسه، ثم باعه من رجل دخل دار الحرب راجلاً، وقد غنم المسلمون غنائم قبل شرائه وبعده: أنه يسهم للفرس<sup>(٣)</sup> مما غنموا قبل الشراء للبائع، وما غنموا بعد الشراء فسهمه للمشتري، فما أشبهه من ذلك قسم بينهما، وبه قال: أحمد، وإسحاق.

قال ابن المنذر<sup>(٤)</sup>: وعلى هذا مذهب الشافعي، إلا فيما أشبهه، فمذهب الشافعي: أن يوقف الذي أشكل من ذلك بينهما حتى يصطلحا.

وقال أبو حنيفة<sup>(٥)</sup>: إذا دخل أرض العدو غازياً راجلاً، ثم ابتاع فرساً فقاتل عليه، وأحرزت الغنمة، وهو فارس: أنه لا يُضرب له إلا بسهم راجل<sup>(٦)</sup>.

قال سخنون: ومن حضر القتال على فرس فلم يفتح لهم في يومهم، فباعه،

(١) انظر: «البيان والتحصيل» (٢٢/٢).

(٢) في «الأوسط» (١١٦/٤).

(٣) كذا في الأصل، وفي مطبع «الأوسط» (١٦٤/١١) لابن المنذر: «سهم الفرس...».

(٤) في «الأوسط» (١١٦/٤).

(٥) انظر: «مختصر الطحاوي» (٢٨٥)، «الهداية» (٤٣٩/٢)، «اللب» (١٣٢/٤)، «الرد على مير الأوزاعي» (ص ٢٢، ٢٣)، «تحفة الفقهاء» (٣/٣٠١)، «شرح فتح القدير» (٥٠٠/٥)، «مختصر اختلاف العلماء للخصائص» (٤٤١).

(٦) إلى هنا انتهى الكلام من «الأوسط» لابن المنذر.

فقاتل عليه مبتاعهُ اليوم الثاني، فلم يكن فتح، فباعه الثاني، فقاتل عليه الثالث يوماً ثالثاً، ففتح لهم: أن سهم الفرس لبائعهُ الأول؛ لأنه قتالٌ واحد، كما لو مات بعد أول يوم، وقاتل عليه أحد ورثته في اليومين، أو لم يقاتل، أن سهمهُ لورثته<sup>(١)</sup>.

فقول: إن مرجع الخلاف في الفرس يموت أو يمرض بعد الإدراب به، وقبل حضور القتال عائداً إلى الأصل الذي بُعثنا عليه في سبب اختلافهم في الغازي نفسه يموت بعد الإدراب، أو يمرض، أو يعترضه عائقٌ دون الإنشام، والظاهر هنا أن لا حقٌ لصاحب الفرس في سهمان الخيل، إلا بعد أن يشهد به القتال حيناً صحيحاً، أو مريضاً مريضاً لا يقطع الانتفاع به في بعض مشاهد الحرب، على ما فصلناه قبل هذا، وكما رجحنا هناك في حكم الغازي نفسه يعترض عن الإنشام: أن لا شيء له في الغنيمة، إن لم يحضر من مشاهد الحرب شيئاً.

فأما من باع فرسه بعد الإدراب، وقبل شهود القتال، فقد كان يجب أن لا يخفى على كل قول: أنه لا حقٌ لبائعهُ في سهمان الخيل؛ لأنه لم يكن مغلوباً في خروجه من يده، كما يكون ذلك في موت الفرس، أو مرضه، عند من رأى أن يسهم لصاحبه، إذا كان قد أدرب به، وإنما هذا بمثابة ما لو رجع الغازي مختاراً عن تمام غزوه بعد الإدراب، وقبل القتال، فإنه لا حقٌ له في الغنيمة باتفاق، فإن خالف هنا أحدٌ فأوجب له سهمٌ فارس؛ فليس له على ذلك دليل، ولا نظرٌ يستقيم، بل هو خطأٌ محضٌ، وهو ظاهر ما ذهب إليه أبو حنيفة، حيث قال فيمن دخل أرض العدو غازياً راجلاً، ثم ابتاع فرساً فقاتل عليه، ففتموا وهو فارس: أنه لا يضرب له إلا بسهم راجل، فراعى حالة دخوله أرض العدو دون ما انتقلت حاله إليه بعد، وكذلك يجيء على مذهبه هذا أن يكون له سهم الفارس إذا دخل بفرسه، ثم باعه قبل شهود القتال، وكل ذلك غير سليم.

أما باع فرسه قبل شهود القتال به، فقد بُيِّنَ وجه سقوط حفظه؛ لأنه لم

(١) انظر: «الذخيرة» (٣/ ٤٢٨).

يحصل منه في الجهاد فعل الفارس، ولا الإعداد له، لاختياره الرُّجلة ببيع فرسه قَبْلَ. قال الله -تعالى-: ﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِقُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠]، فهذا لم يحصل منه في ذلك إعداد، ولا للعدو إرهاب، فلم يكن من فوارس الجهاد.

وأما من دخل راجلاً، ثم اشترى فرساً، فقاتل عليه حتى غنموا، فهو داخلٌ تحت أمره -تعالى- بإعداد الخيل وإرهاب العدو بها في الغزو، فقد حصل منه في الجهاد عمل الفارس، في الوقت الذي يحتاج إليه فيه باتفاق، فكان له سهم الفارس بالكتاب والسنة والنظر الصحيح، خلافاً لنظر أبي حنيفة.

وأما قول سحنون فيمن حضر القتال على فرس يوماً ثم باعه من آخر فقاتل عليه، ثم باعه من ثالث فقاتل عليه يوماً ثالثاً، فكان الفتح؛ أن سهم الفرس للبائع الأول: بغير متوجّه؛ لأن البائع الأول باعه قبل حضور القتال المسبب لإحراز الغنيمة، فلم يكن من فرسان الغنيمة، بخلاف من مات فرسه بعد شهود شيء من مشاهد القتال؛ لأنه مجتهدٌ معدٌّ، عَمِلَ في أصحاب الخيل بحسب وسعه، ثم هو مغلوب في هلاكه، لم يكن منه نكولٌ ولا إسقاطٌ، لما تصدَّى للعمل فيه، والبائع مختارٌ راجع عن عمل الفارس قبل الإنشام، وكذلك يكون الحكم في البائع الثاني، وإنما يستحق سهم الفرس من هو مالكه، والمقاتل عليه إلى حين إحراز الغنيمة، وهذا ظاهرٌ إن لم يكن في شيء من ذلك -القتال الذي حضره بالفارس بائع- أن يُعرف في تسبب الإغتمام، مثل أن يكون ذلك القتال من نحو الترامي والمطاردة، ثم يتحاذرون على غير تكايدٍ تؤثر في العدو وتكرسه، فأما إن كان لكل مشهود من مشاهد تلك الأيام أثرٌ في ذلك الفتح والانتقام يُعرف، كما لو كان يُنكى فيها العدو، ويُتهلك منه شيء بعد شيء، حتى حصل الاستيلاء بذلك عليه في اليوم الثالث أو بعده؛ فهذا يشبه أن يقال فيه: إن سهم الفرس يقسم بينهم ثلاثتهم؛ لأن كل واحدٍ منهم قاتل عليه بملكٍ صحيح قتالاً مؤثراً في إحراز

الغنيمة، فثبت له بذلك حقٌّ، ولما بطل أن يكون للفرس الواحد سُهمان ثلاثة من الخيل؛ قسم بينهم سهمه الذي يجب في ذلك؛ لاشتراكهم في العمل به على حدٍّ سواء، من الملك له، والإرهاب به على العدو، والتبيل منه.

ولو قال قائل: إنه لا يكون لواحدٍ من البائعين في ذلك حقٌّ، وإنما سهم الفرس على كلِّ حالٍ للمشتري الأخير، الذي كان الفتح والافتنام وهو في يده، معدوداً به في فوارس الغنيمة؛ لكان عندي هو الوجه<sup>(١)</sup>؛ لأنه لما بطل أن يُسهم للثلاثة سُهمان الخيل على فرسٍ واحد، كان سهم الفرس لفارسه، المُتصِف بِمِلْكِهِ وعمله حال الاستيلاء، وحين إصابة الغنيمة إلى الغانمين، واستحقاقهم ملكها على حسب أحوالهم من فارسٍ وراجل؛ لأن من باع فرسه قبل ذلك، فقد رجع عن نيَّة الفارس، واختار الرُجْلَة، وأسقطَ حظَّه من حقِّ الخيل. وقياس سحنون هذه المسألة على من حضر القتال فارساً ثم مات؛ باطل؛ لأن ذلك مغلوبٌ غير مختار، ولا راجع عن نيَّة ما ابتدأ به العمل، وكذلك لو مات الفرس تحته على حسب ما بيَّناه، فأمرهما مختلف، والله أعلم.

### \* مسألة:

قال سحنون في الفرس المحبَّس سهمه للغازي عليه؛ وكذلك من أكرى فرساً أو استعاره، فله سهم فارس<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن القاسم<sup>(٣)</sup> في فرسٍ أُنْثِلَتْ من ربه بأرض العدو، فأخذته آخر فقاتل حتى غنموا، أو لما شدَّ القوم على دوابهم للقتال؛ عدا على فرسٍ آخر، فقاتل عليه، فغنموا؛ أن سهم الفرس في ذلك كله لرَّبه.

(١) يتأكد ذلك بما قاله أبو إسحاق الفزاري في «السير» (رقم ٢٥٤) عن سفيان أنه سئل عن رجلٍ ابتاع فرساً، فغزا عليه. فأخذ سهمه، ثم ردَّ الفرس من عيبه؟ قال: سهم له بضمائه.

(٢) انظر: «الذخيرة» (٤٢٨/٣)، «البيان والتحصيل» (٥٦٩/٢).

(٣) المرجعان السابقان.

قال سحنون في المتعدِّي<sup>(١)</sup>: سهم الفرس له، وعليه لرَّبه أجر مثله، إلا أن يأخذه بعد إنشأ القتال، فيكون سهم الفرس لرَّبه، وكلا القولين للشافعية<sup>(٢)</sup> في استحقاق سهم الفرس المغضوب.

قال سحنون: ومن صرع رجلاً من العدو عن فرسه، وركبه وقاتل عليه، فلا سهم للفرس فيما غنموا في قتالهم هذا، ويُسهم له فيما حضر عليه بعد ذلك من السرايا وغيرها<sup>(٣)</sup>.

**فأقول:** قول سحنون في الفرس المحبَّس والمُتَّكِرِ والمستعار: أن سهمه للغازي عليه ظاهر؛ لأنه تصرَّف في قتال العدو تصرُّفَ الفارس بوجبه صحيح على وفق الشرع، فوجب له سهمه؛ لعموم القرآن وظاهر السنَّة، وقوله في المتعدِّي: أن سهم الفرس له، وعليه لرَّبه أجرٌ مثله غيرٌ سديد، **والأرجح ما ذهب إليه ابن القاسم؛ لأن المتعدِّي عمل بالفرس على غير وجه الشرع، فلم يستحق له شيئاً؛ لقوله ﷺ: «وليس لعرق ظالم حقٌّ»<sup>(٤)</sup>.** خرَّجه أبو داود والترمذي. وقال فيه: حسن غريب.

(١) المرجعان السابقان.

(٢) انظر: «البيان» للعمري (٢١٤/١٢)، «المجموع» (٢٤١/٢١)، «مغني المحتاج» (١٠٤/٣).

(٣) «الذخيرة» (٤٢٨/٣).

(٤) أخرجه أبو داود في «سننه» كتاب الخراج (باب في إحياء الموات) (رقم ٣٠٧٣)، والترمذي في «جامعه» في أبواب الأحكام (باب ما ذكر في إحياء أرض الموات) (رقم ١٣٧٨)، والنسائي في «الكبرى» (رقم ٤٠٥/٣)، وأبو يعلى في «المسندة» (رقم ٩٥٧) من طريق عبد الوهاب الثقفي، عن أيوب، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن سعيد بن زيد، عن النبي ﷺ: قال: «من أحيا أرضاً ميتة فهي له، وليس لعرق ظالم حقٌّ».

وقال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب. وقد رواه بعضهم عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن النبي ﷺ، مرسلًا».

قلت: أخرجه مرسلًا من حديث عروة عن الزبير؛ مالك في «الموطأ» (٢٨٩٣)، والنسائي في «الكبرى» (رقم ٥٧٦٢)، والدارقطني (٣٦/٣)، والبيهقي (٢١٦٧ و٢١٨٩)، وأبو عبيد في «الأسموال» (٧٠٤)، والبيهقي في «الكبرى» (١٤٢/٦). وهي رواية الأكثرين الذين خالفوا أيوباً في واصله.

قال الدارقطني في «المعالي» (٤١٤/٤-٤١٥): «تفرد به عبد الوهاب الثقفي، عن أيوب، عن =

قال أبو الوليد الطيالسي: العرقُ الظالم: الغاصب. ذكره الترمذي<sup>(١)</sup>.

وإذا لم يجب ذلك له فيقتل أن يقال: لا يسهم لذلك الفرس؛ لأن المقاتل عليه لا يستحقه، ومالكه لم يشهد القتال عليه، بناءً على أحد القولين: أن لا يسهم للفرس حتى يشهد به القتال، ويحمل أن يقال: يسهم له؛ لأن القتال عليه قد وُجد، فوجب الإسهام، ويطلق أن يكون في ذلك حقاً للمتعدي، فاستحقه مالكه الذي أدخله وأعدّه لذلك، ومَلَك منافعه المتعدي فيها، كما ذهب إليه ابن القاسم.

وأما ما ذهب إليه سحنون فيمن صرع رجلاً من العدو عن فرسه، ثم قاتل عليه: أنه لا يسهم للفرس فيما غنموا في ذلك القتال، فيفتقر إلى تفصيل، فإن قيل: إن السلب لا يختص به القاتل كما يقوله مالكٌ وجميع أصحابه، فيتوجّه أن يكون الجواب فيه كذلك؛ لأنه قاتل على فرسٍ لجماعة الجيش؛ فلم يستحق له حقاً دونهم، ويلزم على هذا أن لا يفرق فيه بين قتالهم ذلك وما بعده. وإن قيل: إن السلب للقاتل، مُلْكاً يختص به - كما يقول الشافعي وغيره - فهو يقتله فارسه استحقَّ الفرس، فإذا قاتل عليه وقد ملكه، وكان القتال على أوله، لم يظهر للفتح أثر، ولا لإحراز<sup>(٢)</sup> الغنمية سبب؛ فالقول بالإسهام له مُتَوَجِّهٌ، والله أعلم، وبه التوفيق.

= هشام، عن أبيه، عن سعيد بن زيد، واختلف فيه على هشام فرواه الثوري عن هشام، عن أبيه، قال: حدثني من لا أتهم عن النبي ﷺ. وتابعه: جرير بن عبد الحميد. وقال يحيى بن سعيد، ومالك بن أنس، وعبد الله بن إدريس، ويحيى بن سعيد الأموي: عن هشام عن أبيه، رسالة. أهد كلامه - رحمه الله - والطريق الموصلة رجالها ثقات، فهي صحيحة. انظر: «فتح الباري» (١٩/٥)، «نصب الرتبة» (١٧٠/٤)، «إرواء الغليل» (٣٥٣/٥)، «صحيح سنن أبي داود» (٣٠٧٣).

والحديث شواهد من حديث عائشة، وسمر بن جندب، وجابر، وعبد الله بن الصامت، وغيرهم. انظر: «الإرواء» (رقم ١٥٢٠، ١٥٥١، ١٥٥٢)، و«نصب الرتبة» (١٧٠/٤).

(١) بعد الحديث رقم (١٣٧٩). قال: حدثنا أبو موسى محمد بن المثنى، قال: سألت أبا الوليد الطيالسي عن قوله: «وليس لعرق ظالم حق»، فقال: العرق الظالم: الغاصب الذي يأخذ ما ليس له. قلت: هو الرجل الذي يغرس في أرض غيره؟ قال: هو ذلك.

(٢) أي: أتيها الناس في نسختها: «ولا إحراز»، وهو سبق قلم منه.

مسائل من أحكام الغنائم تفتقر فيها أحوال الاستيلاء

### \* مسألة:

اختلفوا في الحربيّ يسلم في دار الحرب وله بها مالٌ، ثم يظهر المسلمون على تلك الدار؛ فقال أبو حنيفة<sup>(١)</sup>: يترك له ما كان في يديه من ماله، وريقه، ومناعه، وولده، وبيماره، وأما ما كان من أرض، أو دار، فهو في، وأمراته في؛ إذا كانت كافرة، وإن كانت حُرّية فما في بيوتها كذلك في.

وقال الشافعي<sup>(٢)</sup>: إن جميع ماله من دار، وأرض، وغير ذلك، فهو كله له، ولا يجوز أن يكون مال مسلم مغنوماً بحال، وولده الصغار عنده أحرار مسلمون، لأنهم تبع له، فأما زوجته وولده الكبار، فحكمهم حكم أنفسهم، يجري عليهم ما يجري على أهل الحرب من القتل والنسب، وإن سببت امرأته حاملًا منه<sup>(٣)</sup>، فليس

(١) انظر: «الجامع الصغير» (ص ٢٥٩، ٢٦٠)، «مختصر الطحاوي» (٢٨٩-٢٩٠) وذكر عن أبي يوسف - وليس بالمشهور عنه - أنه يكون مُحرّراً لها بإسلامه كسائر أمواله سواها - ثم قال الطحاوي: وبه تأخذ.

وانظر: «الهداية» (٤٤٨/٢)، «اللباب» (١٢٢/٤)، «فتح القدير» (٤٨٨/٥) وذكر أيضاً - قول أبي يوسف - السابق - «ملئى البحر» (٣٦١/١)، «مختصر اختلاف العلماء» (٤٥٢/٢) رقم ١٦٠٥.

(٢) في «الآل» في كتاب سير الرازي (باب الحربي يدخل بمان، وله مال في دار الحرب) (٤/٢٩٦). ط. دار الفكر. ونقله عنه ابن المنذر في «الأوسط» (٢٧٣/١١)، وانظر: «دروس الطالبين» (١٨٠/٢٥٢)، «المهذب» (٢٧٢/٥)، «مختصر الزمعي» (٢٧٣)، «الحاوي الكبير» (٢٥٤/١٨)، «الأحكام السلطانية» (١٣٤-١٣٥) للماوردي، «حلية العلماء» (٦٦٢/٢).

وهو قول الأوزاعي، نقله عنه الطبري في «اختلاف الفقهاء» (٤٨) تحقيق يوسف شيخنا. وانظر: «فتح الإمام الأوزاعي» (١٧/٢). واستدل الأوزاعي أن النبي ﷺ بعدما فتح مكة عنوة ترك لمن معه من المسلمين أهلهم، وعيالهم، وماله، ولم يقض منها شيئاً. بينما خالفه الشافعي في بيان حجه: وهو أن إني سبقت القرطبان أسماً، ورسول الله ﷺ محاصر بني قريظة، فأحرز لها إسلامها: أنفسها، وأموالها، ودوراً، وبقاراً، وغيره. وانظر: «الأوسط» (٢٧٢/١١).

(٣) في «منسوخ الأصول»: «امرأة حامل»، وما أثنائه من المطبوع «الآل»، وهو الألق بالسياق.

إلى إرفاق ذي بطنها سبيل، من قبل أنه إذا خرج فهو مسلم بإسلام أبيه، ولا يجوز السبّاء على مسلم، وعلى ذلك أهل الظاهر<sup>(١)</sup>.

فأمّا الحربيّ المستنمّن يسلم في دار الإسلام، وله في دار الحرب مالٌ وعقار، فيغنمه المسلمون بعد إسلامه، فقال مالكٌ، والليث، وأبو حنيفة<sup>(٢)</sup>: كل ذلك فيءٌ، وكذلك أولاده الذين بدار الحرب، صغاراً كانوا أو كباراً، وكذلك امرأته وما في بطنها، إن كانت حاملاً.

ولم يفرّق مالك بين إسلامه في دار الكفر ودار الإسلام، وفرّق أبو حنيفة<sup>(٣)</sup>. وقال الشافعي: كل ذلك سواء، لا سبيل عليه في شيء من ماله، ولا صيغار ولده، كما قال فيمن أسلم في دار الحرب، ولم يفرّق، والحجة له في ذلك كالحجّة في الأول، وهو الأرجح، والله أعلم<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «المحلى» ٣٠٩/٧-٣١٠.

(٢) في مذهب أبي حنيفة، في التفريق بين أموال الحربي إذا أسلم، وكانت في دار الحرب، أو في دار الإسلام؛ انظر: «الهداية» ٤٤٨/٢، «فتح القدير» ٤٨٨/٥، «اللياب» ١٢٢/٤، «مختصر اختلاف العلماء» ٤٥٢/٣، «البيان» ٧١٤/٥، «ملقى الأجر» ٣٦١/١.

ومذهب مالك عدم التفريق، وأن كل أمواله وأولاده في.

انظر: «المودنة» ٥٠٨/١- ط. دار الكتب العلمية، «التفريع» ٣٥٩/١، «الإشراف» للقاضي عبدالوهاب البغدادي ٤٢٧/٤- بتحقيق، «معقد الجواهر المنيّة» ٤٢٦/١، «جامع الأمهات» (ص ٢٥٤)، «الذخيرة» ٤٣٩/٣، «الكنائي» ٤٨١/١، «السواد والزيادات» ٢٨٢/٣، «عيون المجالس» ٧٢٥-٧٢٧.

وهذا مذهب الحنابلة. انظر: «المنهاج» ١١٥/١٣، «المقتضب» ٤٩١/١- ط. مكتبة الرشد. الطبعة الأولى، «ردوس المسائل الخلائقية» ٧١٩/٥-٧٢٠.

(٣) وقد ردّ ابن حزم بغلظة شديدة على أبي حنيفة. انظر: «المحلى» ٣١٠-٣١١/٧.

(٤) ما قرّره المصنف صحيح وجوبه، والله أعلم.

وانظر: «البيان» ٧١٤/٥، «سير الأوزاعي» ٣٦١/٧- مع «الأم»، «المحلى» ٣٠٩/٧، «نوادير الفقهاء» ١٧٢، «الفتوح الرساني» ١١٣/١٤، «للساعاتي» نصب الرتبة» ٤١١/٣، «فتح الباري» ٣٣-٢٢/٨، «الأوسط» ٢٧٢/١١-٢٧٣، ٢٧٦.

### \* مسألة:

اختلفوا في الحربيّ المستنمّن يخلف ودائع وديوناً في دار الإسلام، ويلحق بدار الحرب، فيغزوها المسلمون، فيقتل فيمن أصيب، فقال الشافعي<sup>(١)</sup>: ذبّته وودائعها، وما كان له من مال: مغنوم عنه.

وقال الأوزاعي<sup>(٢)</sup>: يوضع ماله كلّهُ في بيت مال المسلمين.

وقال أصحاب الرأي<sup>(٣)</sup>: ما أودع كان فيئاً للمسلمين، وأما الديون فتبطل عن الذي هي عليه، ولا تكون فيئاً، وكذلك ما كان عليه من دين لمسلم، قد بطل ما عليه من الدين إذا قُتل أو أُسر.

قال ابن المنذر<sup>(٤)</sup>: إذا مات المستنمّن في أرض الإسلام، وخلف مالاّ قدم به، أو أصابه في دار الإسلام، وخلف ورثة في دار الحرب، فإن كل من أحفظ عنه يقول: إن ماله يُردّ إلى ورثته، غير الأوزاعي؛ فإن الأخبار جاءت عنه في ذلك مختلفة.

(١) «الأم» ٢٩٦/٤ ولم يفرّق -رحمه الله- بين الدين والوديعة.

وهناك قول آخر للشافعي، وهو أن الوديعة تصير فيئاً. وهذا الذي رجحه المزني في «مختصره» (ص ٢٧٣). وانظر: «روضة الطالبين» ٢٩٠/١٠، «الحاوي الكبير» ٢٢٠/١٤.

وقال: «وقد أضاف الحربي دار الإسلام بآمان فمات، فالآمان لنفسه وماله، ولا يجوز أن يؤخذ من ماله شيء، وعلى الحاكم أن يردّه حيث كانوا...».

وهو مذهب المالكية. انظر: «المودنة» ٥١٢/١، «الكنائي» ٤٨١-٤٨٢، «السواد والزيادات» ١٤٥/٣، «عيون المجالس» ٧١٢/٢ رقم ٤٦٤.

وكذلك هو مذهب الحنابلة. انظر: «المقتضب» ٥١٩/١، «المنهاج» ٨٠-٨١/١٣، «ردوس المسائل الخلافية» ٧٢٢-٧٢٣.

(٢) انظر: «اختلاف الفقهاء» للطبري (٥١)، «فقه الإمام الأوزاعي» ٤١٨/٢.

(٣) انظر: «الجامع الصغير» (ص ٢٥٨)، «الهداية» ٤٤٢/٢، «البيان» ٧٨١/٥، «مختصر الطحاوي» (ص ٢٩٠)، «مختصر اختلاف العلماء» للنجاشي ٤٥١/٣، «ملقى الأجر» ٣٦٨/١.

(٤) في «الأوسط» ٢٧٣/١١ نحوه.

فأقول: المستأنس يموت ويخلف مالا في أرض الإسلام، له ثلاثة أحوال:

- فإن مات من غير أن يصيبه جيش المسلمين في دار الحرب، فسواء كان موته في دار الإسلام، أو دار الحرب - إن لم يكن توجهه إليها نقضاً - حُكْمُ ماله حُكْمُ الأمان، فهو يُرَدُّ إلى ورثته من أهل دينه، قال الله - تعالى -: ﴿لَا تَحْزَنُوا وَاللَّهُ وَالرَّسُولُ وَتَحَوُّنَا أَمَانَاتُكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنفال: ٢٧].

- وإن كان أصابه جيش المسلمين لما رجع إلى دار الحرب، فكانت إصابته إياه في حَوْمَةِ القتال قبل أن يأسروه، فهذا يُطْلَقُ أن يكون لماله حُكْمُ الأمان بعد أن قُبِلَ في حضوره مع أهل الحرب قتال المسلمين، فهو يحتمل أن يقال: ماله غنيمة للجيش كسائر ما ظهوروا عليه؛ لأنه بغزوهم وإيجافهم انتقل من الأمانة إلى المَغْنَمِ، ويحتمل أن يقال: هو فيء في بيت المال، لا يختص به الجيش، كما قال الأوزاعي.

وقاله ابن حبيب - وعزاه إلى ابن القاسم من أصحاب مالك -؛ لأنه مال كافٍ استحققه المسلمون بعد استقراره بدار الإسلام من غير إيجاف<sup>(١)</sup>.

وقد قيل: يُرَدُّ المال إلى ورثته، بمنزلة ما لو مات عَقُوباً بأرضه، وهو قول ابن القاسم المشهور عنه، قال: لأن أتمن عليه، ثم لم يملك المسلمون رقية مالكة بعد ذلك.

- وأما إن كان المسلمون أسروه فيمن أسير، ثم قتل يُعَدُّ، فالأظهر أن ماله مغنوم للجيش؛ لأنه بعد الإسار له حكم الرِّقَّةِ لذلك الجيش، فماله قد ملكوه بذلك على حسب اشتراكهم، فهو يَخْصَمُ، ثم يقسم على الغانمين، والله أعلم. وهو قول ابن القاسم، وقاله عبد الملك بن حبيب، وحكاه عن ابن الماجشون، وأصيح<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «النوادير والزيادات» (٣/ ١٤٥)، «البيان والتحصيل» (٣/ ٢٨)، «الذخيرة» (٣/ ٤٤٦) -

٤٤٧.

(٢) «النوادير والزيادات» (٣/ ١٤٥).

وكذلك لو استُخِجَ بعد الإسار، فَبِيعَ أو قُسِمَ، فعائلة غنمية لذلك الجيش؛ لأنهم ملكوا رقية مالكة<sup>(١)</sup>، وليس لمشتريه حق في ماله، كالثمن فيمن باع عبداً وله مال. وقال الشافعي<sup>(٢)</sup>: ماله فيء لجماعة المسلمين.

### \* مسألة:

إذا لحق عبدُ الحربي بدار الإسلام؛ فأسلم، أو جاء مسلماً: كان حرّاً، لا حق لسيدته فيه، وكذلك لو أسلم سيده بعد: لم يكن له إليه سبيل؛ لأنه بإسلامه ولحقه بدار الإسلام سقط ملكه عنه؛ لقوله - تعالى -: ﴿وَأَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾<sup>(٣)</sup> [النساء: ١٤١].

وخرَّج أبو داود<sup>(٤)</sup> عن علي بن أبي طالب قال: خرج

(١) «البيان والتحصيل» (٣/ ٢٧-٢٨).

(٢) «الألم» (٤/ ٢٩٦)، «روضة الطالبين» (١٠/ ٢٩٠).

(٣) «المدونة» (١/ ٥١٠-٥١١ - ط. دار الكتب العلمية).

وهو مذهب الحنفية والشافعية، وقال به: الأوزاعي، وسفيان الثوري، والليث بن سعد، وانظر: «الأوسط» (١١/ ٢٤٧).

(٤) في «سننه» في كتاب الجهاد (باب في عبد المشركين يلحقون بالمسلمين فيسلمون) (رقم ٢٧٠٠) عن عبد العزيز بن يحيى، حدثني محمد بن سلمة، عن محمد بن إسحاق، عن أبان ابن صالح، عن منصور بن المعتمر، عن ربيع بن حراش، عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - وأخرجه الحاكم (٢/ ١٢٥)، وابن المنذر في «الأوسط» (١١/ ٢٤٦-٢٤٧) من طريق عبد العزيز، به.

وأخرجه ابن الجارود في «المتقى» (ص ٣٢٧) من طريق محمد بن سلمة، به. وأخرجه الترمذي (رقم ٣٧١٥) - أنتم منه - وأحمد (١/ ١٥٥)، وابن جرير في «تهذيب الآثار» - كما في «إتحاف المهر» (١١/ ٣٧٦-٣٧٧) - من طريق شريك، عن منصور، به. وفي بعض ألفاظه حديث: «لا تكذبوا علي؛ فإنه من يكذب علي؛ يلع النار».

وقال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم»، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، من حديث ربيع بن علي»، قال: «وسمعت الجارود يقول: سمعت كعباً يقول: لم يكذب ربيع بن حراش في الإسلام كلمة».

عُبدان<sup>(١)</sup> إلى رسول الله ﷺ - يعني: يرم الحديبية قبل الصلح -، فكتب إليه مواليتهم، فقالوا: يا محمد، والله ما خرجوا إليك رغبةً في دينك، وإنما خرجوا هربوا<sup>(٢)</sup> من الرُّق، فقال ناسٌ: صدقوا يا رسول الله، رُدُّهم إليهم، فغضب رسول الله ﷺ، وقال: «ما أراكم تنتهون يا معشر قريش حتى يبعث الله عليكم من يضرب رقابكم على هذا»، وأبى أن يردُّهم، وقال: «هم عتقاء الله».

واختلف أصحاب مذهب المالكية إذا أسلم، وبقي في دار الحرب حتى أسلم سيده، أو قدم به مستأنفاً وإن لم يسلم، أو دخل جيش المسلمين فغنموه فيما أصابوا من المشركين، فقيل: إنه في ذلك كله على حكم الرُّق، وهو لسيدته في إسلامه واستثمانه، وللجيش في اغتنامه، وإليه ذهب ابن حبيب<sup>(٣)</sup>.

**وقيل:** هو حرٌّ من إسلامه في يد الكافر الحربي، وإسلامه في دار الحرب

= قال: «وأخبرني محمد بن إسماعيل عن عبد الله بن أبي الأسود قال: «سمعت عبدالرحمن بن مهدي يقول: منصور بن المنذر أثبت أهل الكوفة».

وشريك: سيء الحفظ، ومن بعده في الإسناد رجال الشيخين.

ولكن تابعه إبان بن صالح - كما عند أبي داود - وهو: ثقة.

وربما: تابعي مخفم، وهو ثقة عابد.

وعلى أي؛ فالحديث صحيح. انظر: «صحيح أبي داود» لشيخنا الألباني - رحمه الله تعالى -.

وأخرجه الزبارة في «البحر الزاخر» (١٨/٣) رقم (٩٠٥) من طريق يحيى بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، عن منصور، به.

ويحيى بن سلمة: متروك، وكان شيعياً. كما في «التقريب».

وقال الزبارة: «ولا تعلمه يروي عن علي بن إمام من حديث ربيع - رضي الله عنه».

وانظر: «أطراف الغرائب والأفراد» (١/٢٠٤-٢٠٥).

(١) عبادة: بضم العين أو كسرهما، جمع عبد، أي: الإنسان المملوك. انظر: «القاموس المحيط»

(٣٢٢/١).

(٢) كذا في الأصل: (هربوا). وكتب أبو خزيمة في هامش نسخه: لعلها (قرباً).

قلت: وهو الصواب، كما في مصادر التخريج.

(٣) انظر: «الواد والزيادات» (٢٨٣/٣).

يزيل ملك سيده عنه، خرج أو أقام، ويكون حكمه في يد الحربي بعد إسلامه حكم الأسير، فإن اشتراه أحدٌ منه بعد إسلامه كان كالحر يُقْدَى، وهو قول أشهب، إلا أنه يزعم أن سيده إذا أسلم بعد ذلك وهو في يديه، كان له ملكاً، وهو ناقص<sup>(١)</sup>. وروى ابن القاسم قال<sup>(٢)</sup>: إن بقي حتى أسلم عليه سيده، أو قدم به مستأنفاً، فملكه باق عليه، وإن غنمه عليه المسلمون: سقط ملكه، وكان حرّاً، لا حتى لذلك الجيش فيه، كما لو أسلم ثم لجئ بدار الإسلام.

**والأرجح:** القول بحريته بإسلامه<sup>(٣)</sup> مطلقاً؛ لأن الإسلام الذي رفع عنه ملك الحربي إذا خرج إلى دار الإسلام، هو الذي يرفع ملكه على كل حال، «وَكُنْ يَجْعَلُ اللَّهُ لِكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا» [النساء: ١٤١]، ولذلك قال النبي ﷺ فيهم: «هم عتقاء الله»، وذلك بالإسلام، لا بالخروج، وهو قول أبي محمد بن حزم<sup>(٤)</sup>.

#### \* مسألة:

إذا أسلم عبد الحربي، ثم فرَّ إلى أرض الإسلام بمال، فعند المالكية: يكون المال له ولا يُخمس، سواء كان في يديه من تجارةٍ لسيدته، أو كان من خراج العبد، أو كان سرقة، لا خمس في ذلك؛ لأنه مما لم يُوجف عليه، وإن كان في يديه أمانة، فقد استحبَّ أن يردَّه إلى سيده من غير أن يعرض له فيه إن أسكه، وكذلك إن فرَّ إلى أرض الإسلام وهو كافر، ثم أسلم، فإن بقي على كفره وأراد المقام، وتضرب عليه الجزية، كان له ذلك، ولم يردَّ إلى سيده، وإن أسلم بعد الجزية كان حرّاً، وسقطت عنه الجزية، ذكره كله للخصي ذكراً مطلقاً، ولم

(١) انظر: «الواد والزيادات» (٢٨٤/٣)، ولم أجد في كتب المالكية - خاصة التي تكثر

القول عن أشهب - زعمه في أن سيده إذا أسلم بعد ذلك كان ملكه له ملكاً ناقصاً.

(٢) انظر: «المدونة» (٥١١/١) - ط. دار الكتب العلمية، «الواد والزيادات» (٢٨٣/٣)

ومال إليه صاحب «الواد».

(٣) كذا في الأصل!

(٤) انظر: «المحلى» (٣١٨/٧) المسألة رقم ٩٤٣.

يتعرض إلى ذكر خلافهم عنهم في ذلك<sup>(١)</sup>. قال أبو الوليد بن رشد<sup>(٢)</sup>: إذا تقدم خروج العبد قبل سيده فهو حرّ بنفس خروجه، مسلماً كان أو كافراً؛ على مذهب مالك، وجميع أصحابه، وقال أشهب: لا سبيل لسيده عليه إن قدم بعد ذلك، فأسلم<sup>(٣)</sup> أو لم يسلم، سواء أسلم العبد أو بقي كافراً.

**فأقول:** أما قولهم ذلك فيمن كان أسلم من العبد فظاهر، ودليله ما تقدم في المسألة قبل هذه، وأما ما بقي على كفره؛ فكأنهم ذهبوا به إلى حكم ما استولّى عليه من الكفار، وكان العبد استولّى على نفسه وغنمها، فكان بذلك حرّاً، وعلى ذلك يكون له ما خرج به من مال وغيره، ونحو هذا رأيت لبعضهم في توجيه ذلك.

وقال أبو حنيفة: لا يكون حرّاً بخروجه؛ إلا إذا خرج مسلماً، وأما إذا خرج كافراً فهو غنيمة جميع المسلمين، وقال صاحباه: أبو يوسف، ومحمد بن الحسن: هو ملك لمن سبق إليه، قال مرة: لغير خمس يجب فيه، وقال مرة: بُعد إخراج الخمس منه لأهله<sup>(٤)</sup>.

### \* مسألة:

قال ابن القاسم<sup>(٥)</sup> في عبد أبتى إلى دار الحرب، ثم خرج [يعتبر]<sup>(٦)</sup> استألفهم إلى دار الإسلام: إن أولئك الرقيق له أو لسيده إن أراد أخذهم منه، ولا

(١) انظر: «المدينة» (٥٢٠/١)، «الزوائد والزبائد» (٢٨٤/٣)، «البيان والتحصيل» (٥٢/٣).

(٢) في «البيان والتحصيل» (٥٣/٣)، وذكر فيه كلام أشهب. وانظر: «المدينة» (٥١٢/١).

(٣) كذا في الأصل والنسخ، ولعلّ الأصوب أن تكتب: (أسلم).

(٤) انظر: «مختصر الطحاوي» (ص ٢٩١)، «الهداية» (٤٤٤/٢)، «البيان» (٧٦٩/٥)، «اللباب» (١٢١/٤)، «تحفة الفقهاء» (٣٠٤/٣).

(٥) «البيان والتحصيل» (١٣/٣).

(٦) سقطت من النسخ - وهي مُتَّبَعَةٌ في الأصل -، واستدرجها الناسخ، فالحقها في الهاشم، ولكنها غير واضحة في التصوير. انظر: «البيان والتحصيل» لابن رشد (١٣/٣).

خمس فيهم، وكذلك لو استألفهم حرّاً فخرج بهم كانوا له، ولا خمس فيهم.

**قيل:** معنى ذلك: أن يكون استألفهم ليكونوا له عبيداً، قال: وإن قال أولئك الرقيق: إنما خرجنا معاً على أننا أحرار، وأنكر ذلك الخارج بهم، فالقول قولهم، وعلى الإمام أن يفي لهم بعهد العبد، أو يرُدّهم إلى ما منهم، فإن خرجوا بلا عهد فأرُدّهم إلى الوالي، ولا يقبل قول العبد، يعني: في استرقاقهم، إلا أن يُعلم أنه أخرجهم كرهاً، أو يكونوا في حوزة في وثاق، فهم عبيد له.

**قيل:** فإن ادّعى أنه أوقفهم في دار الإسلام؟! قال: إن استُبدِّلَ على صدقهم بسبب ظاهر، فالقول قولهم، وإن لم يُعرفوا عند خروجهم إلا في وثاق، فهم له عبيد.

**قيل:** فالعبد يخرج متلصصاً إلى أرض العدو فيغنم، قال: يخمس، ويكون فضل ذلك له.

ففرّق ابن القاسم بين خروج العبد إلى دار الحرب إيجاباً<sup>(١)</sup>، وكذلك الأسير ونحوه لو كان ثمة، ثم يخرج بشيء من دار الحرب، فلم ير فيه خمساً، بل جميعه عنده لمن خرج به، وبين خروج العبد أو الحرّ إلى دار الحرب تلصصاً، وتحبلاً بالسرقة والاستيلاف ونحو ذلك. فهذا عنده فيه الخمس، وسائر للذي خرج به؛ لأنه رأى خروجه إلى دار الحرب على قصد التلّئ منهم بذلك والتعهد له إيجاباً، فكان له حكم الغنمية في التخسيس، وهو قول جميع أصحاب مالك، إلا اختلافاً فيما أصاب العبد، وكذلك كل من ليس من أهل الجهاد، كالمرأة والصبي، فقيل: إنه لا يخمس شيئاً<sup>(٢)</sup> مما أصابوه، كان مقصوداً بالخروج إليه والإيجاب عليه، أو لا. وقيل: إنه يخمس ما أوجب من عليه. ولا أعرفهم لاختلافوا في الذمّي أنه لا يخمس ما أصاب على أيّ وجه كان.

(١) انظر: «البيان والتحصيل» (١٦-١٥/٣)، «الزوائد والزبائد» (١٩٩/٢).

(٢) كذا في الأصل، وإثباته الناسخ: «شيئاً»، وكأنه قرأه على النبي للمعلوم.



## \* مسألة:

قال ابن القاسم في الأسارى من المسلمين يصيبهم العدو في البحر، فيوتقونهم، ويوجهون بهم إلى بلادهم، فيشب عليهم الأسارى فيقتلون بعضهم، ويأسرون بعضهم، ويصيرون متاعهم ومركبهم: إن ذلك إن كان فعله الأسارى وهم يُسار بهم قبل أن يصلوا إلى أرضهم، ففي ذلك الخمس، قال: وأراهم بعد في حربهم. قال: وإن كانوا قد وصلوا بهم إلى بلادهم، ثم خلصوا إلى ذلك منهم، فأرى ما أصابوا لهم، ولا خمس عليهم<sup>(١)</sup>، وإنما يستحكم أسرهم إذا صاروا بهم إلى موضع يأمنون فيه لحوق مراكب المسلمين بهم. قال: ولو أمّنوا قبل الوصول إلى أرضهم، لكان لهم بالوصول إلى موضع الأمن حكم الوصول إلى أرضهم.

قلت: هذا بناء على أصلهم في أن لا خمس فيما أصيب على غير القتال، أو تعمّد الخروج لإصابته من تلصّص ونحوه، لكن قد كان يجب في هذه المسألة على هذا الأصل الخمس في ذلك كله، سواء أَمِن العدو في طريقهم من الاتباع، أو لم يأمنوا، وصلوا إلى أرضهم، أو لم يصلوا، ما دام الجمعان من المسلمين والعدو يجمعهم بعد المناشبة بالقتال حضوراً واحداً، وإذا لم ينفصل أمر اجتماعهم ذلك، فهم في حومة المعالجة، وبسبيل ما نَسَبَ بينهم من ذلك القتال، وإنما إسارُ العدو لهم، ووثوبُ المسلمين يُعَدُّ عليهم، كما لو هزمهم العدو، ثم كَرَّ عليهم المسلمون. وكما قالوا في وجوب الخمس إذا وثب الأسارى عليهم بعد أن أوثقوهم، وقبل أن يُلحقوا إلى حيث يأمنون أنهم بعد في حربهم، كذلك يلزم ما دام الجمعان على حضور واحد، ولا أثر للأمن، ولا نعلم أحداً يجعل أمن العدو نسبياً لسقوط الخمس فيما أصيب منهم، أمّا إن كانوا عند وصولهم بهم إلى أرضهم تفرّقوا بالأسرى، وانفصل نظام الجمعين بعد ذلك اللقاء الذي كان على حكم القتال؛ فيمكن أن يقال: ما فعلوا من ذلك يُعَدُّ فهو غير مستند إلى إنباب ذلك القتال، وله

(١) «البيان والتحصيل» (٦٠٣/٢).

حكم نفسه، فلا خمس فيما أصيب فيه. فإن كان ذلك هو الذي أراد ابن القاسم بقوله: إن كانوا قد وصلوا بهم إلى بلادهم، فله وجه، وأما ما فسره أبو الوليد بن رشد<sup>(٢)</sup>، وذهب إليه من ذلك فبيد، والله أعلم.

## ما جاء في تحريم الغلول وعقوبة الغال

قال الله -تعالى-: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ وَنَسْنُ يَغْلُلَ يَأْتِ بِمَا غُلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [آل عمران: ٧٦].

وخرّج الترمذي<sup>(٣)</sup> عن عمر بن الخطاب قال: قيل: يا رسول الله: إن فلاناً قد استشهد، قال: «كلا! قد رأيته في النار بعبادة قد غلّها». قال: «قم يا عمر، فناد: إنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون». ثلاثاً. قال فيه: حسن صحيح.

وذكر مالك في «موطئه»<sup>(٤)</sup> عن ابن عباس أنه قال: «ما ظهر الغلول في قوم قط؛ إلا ألقي في قلوبهم الرعب، ولا فشا الزنى في قوم قط؛ إلا كثر فيهم الموت، ولا نقص قوم المكيال والميزان؛ إلا قطع عنهم الرزق، ولا حكم قوم بغير الحق؛ إلا فشا فيهم الدم، ولا ختر»<sup>(٥)</sup> قوم بالمهد؛ إلا سُلط عليهم العدو. قال ابن عبد البر<sup>(٦)</sup>: «مثل هذا لا يقوله إلا ترفيقاً؛ لأن مثله لا يدرك بال رأي».

(١) في «البيان والتحصيل» (٦٠٣/٢).

(٢) في «جامعه» في أبواب البئر (باب ما جاء في الغلول) (رقم ١٥٧٤)، وقال فيه: حسن صحيح غريب. وأخرجه مسلم في «صحيحه» (١١٤)، وأحمد (٤٧٠/١)، والدارمي (٢٤٨٩)، وابن أبي شيبة (٤٦٥/١٤-٤٦٦)، ويعقوب بن شيبة في «مستدرع» (ص ٥٣-٥٤)، والسيار (١٩٨)، وابن حبان (٤٨٤٩) و(٤٨٥٧)، والبيهقي (١٠١/٩).

(٣) في كتاب الجهاد (باب ما جاء في الغلول) (رقم ٢٩٣) رقم ٥٢٤- ط. دار إحياء التراث، عن يحيى بن سعيد، بلاغاً عن عبدالله بن عباس، به.

(٤) خَرَّجَ: أي: غَدَّرَ.

(٥) في «الاستبصار» (٢١١/٤) رقم ٢٠٠٩- ط. قلمجي.

وقال ابن النحاس في «مشارع الأشواق» (ص ٨١٨ تحت رقم ١١٢٣): «وهذا الحديث موقوف».

ثم كانه تناقض، فبعد أسطر يسيرة، ذكر فيها ذلك في روايات يزيد بعضها على بعض، قال<sup>(١)</sup>: «حديث مالك أتم، وكلها تقضي العقول بها والملاحظة بصحتها». فالغلول إحدى الكبائر، ومن أعظم القبائح، قال رسول الله ﷺ: «إن الغلول عارٌ، ونارٌ، وشئنا على أهلها يوم القيامة»، خرّجه مالك في «الموطأ»<sup>(٢)</sup>.

= وقد يقال: إن مثله لا يقال من قبل الراي والاحتجاج، فسيبيل الرفع، مع أنه قد روي مرفوعاً بنحوه من حديث ابن عمر أخرجه: الطبراني، والبيهقي، وغيرهما.

وقال الباجي في «المقتى» (٢٠٤/٣): «ويحتمل أن يكون عما بلغه من الكتب المتقدمة...»، ثم قال: «ويحتمل أن يكون ذلك بتوقيف من النبي ﷺ، والأظهر أنه لو كان بتوقيف لبيته...» اهـ. كلامه.

وقد خرجت الوارد في الباب في تعليقاتي على «إعلام الموقعين» (٦٨/٥)، وعلى «الاختصاص» (٤٣٦/٢)، وبُيّنَت صحة ذلك من المرفوع، وانظر: «قدوة الغاي» لابن أبي زمنين (ص ١٧٨).

(١) في «الاستبصار» (٢١٢/٤) رقم ٢٠٠٩٤.  
(٢) (٤٥٧/٢-٤٥٨، أو: رقم ٤٥٩) عن عبدالرحمن بن سعيد، عن عمرو بن شعيب، مرسلاً. ضمن قصة طويلة، وفيها اللفظ المذكور.

وأخرجه عبدالرزاق في «المسند» (٢٤٣/٥) (٩٤٩٨) عن طريق ابن عجلان عن عمرو بن شعيب، به. قال ابن عبدالبير في «التبصير» (٣٨/٢٠): «لا خلاف عن مالك في إرسال الحديث عن عمرو بن شعيب، وقد روي متصلًا عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ بأكمل من هذا المساق، وأتم الفاظًا من رواية الثقات».

قلت: أخرجه أحمد في «المسند» (١٨٤)، وأبو داود (٢٦٩٤) -بدون اللفظ المذكور- والنسائي (٢٦٢/١-٢٦٤، ١٣١/٧، ١٣٢-١٣١)، والطبري في «التاريخ» (٨٧-٨٦/٣)، ٨٩، ٩٠، والبيهقي (٣٣٧-٣٣٦، ١٧/٧، ١٠٢/٩) عن حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، بالفاظ متقاربة، منها لفظ أحمد -رويه قصة طويلة كما سبق- ومن ضمنها قوله ﷺ: «فردوا الخياط والمخيط، فإن الغلول يكون على أهلها يوم القيامة: عاراً، وناراً، وشئنا»، وأورده ابن كثير في «البدلية والنهاية» (٣٥٤-٣٥٢/٤).

قلت: ورد اللفظ نفسه في حديث عن عبيدة بن الصامت: أخرجه أحمد (٣١٦/٥)، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٣-٣٢٢، (٣٢١)، وابن أبي شيبة (٩٦/ب)، والهيثم بن كليب الشاشي (١١٧٥-١١٧٦) في «مسانيدهم»، والدارمي (٢٢٩/٢)، ٢٣٠، أو: رقم ٢٤٨٧، ٢٤٨٨، (وابن ماجه (٢٨٥٠) في «سننهما»، وابن أبي عاصم في «الأحاديث والمثنوي» (١٨٦٥، ١٨٦٦)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٨٥٥- «الإحسان»)، والحاكم (٣٢٦/٢، ٤٩/٣)، والبيهقي (٢٩٢/٢)، وعن حسن عظيم، قاله ابن =

قوله: «الشئنا»، قال في «مختصر العين»: هو العيب والعار<sup>(١)</sup>.

واتفق أهل العلم على أن من أخذ من أهل الحسكر أو الشربة من المسلمين -إسيراً كان أو غيره- شيئاً له ثمن أو بال، مما كان يملكه أهل الحرب -قلّ أو كثر مما عدا الطعام- فأفرد بملكه ولم يلقه في الغنائم، فإنه قد غلّ<sup>(٢)</sup>. وإنما اختلفوا في الطعام، وفيما لم يملكه أهل الحرب قبل ذلك: كالحصي، والصيد، وخشب البرية، ونحو ذلك مما تقدم القول فيه. وكذلك اختلفوا في الشيء اليسير مما لا ثمن له ولا بال: كالخيط، والخرقه يُرَقع بها، ونحو ذلك، وفي الاستمتاع ببعض ما نالك في دار الحرب عند الضرورة إليه والحاجة، من غير أن يملكه، فأرخص في ذلك بعضهم. سئل الحسن البصري عن رجل غريب، أو: من لا سلاح معه: ألبس الثوب ويستمتع بالسلاح؟ قال: نعم، فإذا حضر القسم؛ فليحضره<sup>(٣)</sup>.

وقال سفيان: لا بأس أن يستعينوا بالسلاح إذا احتاجوا إليه في أرض العدو، وبغير إذن الإمام». وهو قول جمهور العلماء إذا كانت الضرورة في معمرة الحرب، واحتيج إلى ما استولى عليه من سلاح العدو فهو جائز، روي ذلك عن مالك، والشافعي، وأبي حنيفة، وأحمد بن حنبل، وغيرهم؛ ذكره ابن المنذر<sup>(٤)</sup>. قال:

= كثير في «تفسيره» (٣٢٤/٢).

وله شاهد من حديث أم حبيبة بنت العرياض، عن أبيها، أخرجه: أحمد (١٢٧/٤-١٢٨)، والبخاري (١٧٣٤-١٧٣٥، وزائد)، والطبري في «التبصير» (١٨٠ رقم ٦٤٩)، وفي «الأوسط» (٢٤٤٣). وأورده الهيثمي في «المجمع» (٣٣٧/٥)، وقال: «رواه: أحمد، والبخاري، وفيه: أم حبيبة بنت العرياض، ولم أجد من وثقها ولا جرحها، وفيه رجال ثقات».

(١) انظر: «الصباح» (٧٠٤/٢)، «لسان العرب» (٤٣٠/٤) مادة (شَرَّ).

(٢) قال بدر الدين بن جماعة في «تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام» (ص ٢١٣): «الغلول في الغنمية: حرام باتفاق، وهو: أن يُخفى عن الإمام أو نائبه شيئاً من الغنمية، وإن غلّ أو يخون في شيء منها» اهـ. كلامه.

(٣) انظر: «تفسير القرطبي» (٢٥٨/٤)، «موسوعة فقه الحسن البصري» (٣٠٦/٢-٥٢٦).

(٤) في «الأوسط» (٩١/١)، ٨٠.

«والجواب في الفرس يقاثل عليه في حال الحرب؛ كالجواب في السلاح» -يعني: لضرورة مقاومة العدو في انتقام الحرب- فأما استعمال شيء من ذلك على غير هذا الوجه إلا نكثراً، أو اغتنام الانتفاع به، فلا يباح ذلك. خرج أبو داود<sup>(١)</sup>، عن رُويع بن ثابت الأنصاري، أن النبي ﷺ قال: «من

(١) في «سننه» في كتاب الجهاد (باب في الرجل يتبع من الغنمة بالشيء) (رقم ٢٧٠٨) من طريق محمد بن إسحاق -صاحب «المغازي»- عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي سرزوق -مولى نجيب- عن حش الصنعاني، عن رُويع بن ثابت الأنصاري، به. وأبو مرزوق هو: ربيعة بن سليم، ويقال: ابن أبي سليمان النخعي.

ومحمد بن إسحاق، وهو مدلس، وقد عنعن. لكنه صرح بالتحديث، فانتفت شبهة تدليس. فقد أخرجه أحمد في «المسندة» (١٠٨/٤-١٠٩) قال: حدثنا يعقوب، حدثنا أبي -إبراهيم بن سعد-، عن ابن إسحاق، قال: حدثني يزيد بن أبي حبيب، به -مطوّل-.

وفي أوله: «لا يحل لأمرى يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسقي مائه زرع غيره» -يعني: إتيان الحيالى من السبايا-، «وأن يعصب امرأة من السبي حتى يستترها» -يعني: إذا اشتراها-، «وأن يبيع مغبناً حتى يقسم، وأن يركب دابة من فيء المسلمين، حتى إذا أعجبها... الحديث.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٤٤٨٥) من طريق إبراهيم بن سعد، بهذا الإسناد مختصراً. وأخرجه مطوّل ومختصراً: سعيد بن منصور (٢٧٢٢)، وأبو داود (٢١٥٩)، وابن أبي عاصم في «الأحاديث» (٢١٩٤)، والبيهقي (٤٤٩/٧) من طريق أبي معاوية، وأبو داود (٢١٥٨)، والبيهقي (٤٤٩/٧) من طريق محمد بن سلمة، والدارمي (٢٤٨٨)، والطبراني في «الكبير» (٤٤٨٢)، وابن أبي عاصم في «الأحاديث» (٢١٩٣) من طريق أحمد بن خالد الوهبي، والطبراني (٤٤٨٦) من طريق زهير بن معاوية، والبيهقي (٤٤٩/٧) وابن الأثير في «أسد الغابة» (٢٤٠/٢) من طريق يونس ابن بكير، عن ابن إسحاق، به.

وأخرجه ابن أبي عاصم في «الأحاديث» (٢١٩٥)، وابن الجارود (٧٣١)، والطبراني (٤٤٨٤، ٤٤٨٣)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢٥١/٣)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (١١٧/١)، وابن حبان (٤٨٥٠)، وابن المنذر في «الأوسط» (٧٨/١١) رقم ٦٤٦٥، والبيهقي في «السنن» (٢٢/٩) من طريقين، عن ربيعة بن سليم، عن حش الصنعاني، به.

وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (١٦٢/٢)، وابن أبي عاصم في «الأحاديث» (٢١٩٨)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (١٢٩-١٣٠)، والطبراني (٤٤٨٧)، وأبو نعيم في «معركة الصحابة» (١٣٣٢)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (٢٦٩/١) من طريق عبدالله بن موسى، =

كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فلا يركب دابة من فيء المسلمين، حتى إذا أعجبها ردّها فيه، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فلا يلبس ثوباً من فيء المسلمين، حتى إذا أخلفه ردّه فيه.

وروي عن ابن القاسم -صاحب المالك- أنه وسّع فيما لا ثمن له، مثل: الخفّة يرقع بها، والخيوط يخط به، والمسلة والإبرة، قال: له أن يتنفع به، وقاله أصبغ. وروي عن المالك في الذي يردّ الكبة من الخيط، ومثله مما ثمنه دائق وشبهه: أخاف له أن يراي بذلك، وليس يضيّق على الناس. وروى أشهب عن مالك: ما كان قيمته ثمن درهم: فله أن يحبسّه ولا يبيعه<sup>(١)</sup>.

فأقول: التمسك من ذلك بشيء -وإن قلّ- خطئ؛ فإن فيما خرجه مالك في «موطئه»، أن النبي ﷺ قام في الناس -يعني: مُتصرف من حين- فقال: «أدوا

= عن إسرائيل، وأبو نعيم (١٣٣١) من طريق سوار بن مصعب، كلاهما عن زياد المصفر، عن الحسن البصري، قال: حدثني ثابت بن رفيع، به، مختصراً.

قال ابن أبي حاتم في «المرح والتعديل» (٤٥١/٢): ثابت بن رفيع: له صحة، روى عنه الحسن البصري، سمعت أبي يقول: هذا الرجل عندي شامي، وهو عندي رُويع بن ثابت، والحديث حديث شامي.

قلت: وذكر نحو هذا -مطوّل- ابن الأثير في «أسد الغابة» (٢٦٨/١-٢٦٩).

وأخرجه أحمد (١٠٧-١٠٨)، وابن أبي شيبة (٢٢٢/١٢) و(٤٦٥/١٤) من طريق ابن إسحاق، به. لكنه سقط من إسنادهما حديثٌ هذا.

وأخرجه مختصراً -بذكر النهي عن وطء الحيالى-: الترمذي (١١٣١) من طريق: يسر بن عبدالله، عن رُويع بن ثابت، به. وقال: «حديث حسن».

وأخرجه -موتوفاً مختصراً-: سعيد بن منصور (٢٧٢٧)، أن رُويع بن ثابت كان يقول: يركب أحدكم الدابة، حتى إذا نقصها، ردّها في المقاسم، فأبى غلول أشدّ من ذلك! أو: تلبس أحدكم الثوب، حتى إذا أخلفه ردّه في المقاسم، فأبى غلول أشدّ من ذلك!.

ورسّاه صحيح.

(١) انظر: «المدة» (٥٢٢/٢) ط. دار الكتب العلمية.

الخائف والمحيط، فإن الغلول عارٌ، ونارٌ، وشنارٌ على أهله يوم القيامة<sup>(١)</sup>.

فهذا نصٌ في الخائف والمحيط - وهو الخيط والإبرة - أمر رسول الله ﷺ بآدائه، وجعل له حكم الغلول المتوَعَّد عليه بالنار، فلا ينبغي أن **م** مع هذا أحدٌ في مثل ذلك، وإنما **حَمَلٌ** من ذكرناه على الترخيص فيما خَفَّ من ذلك: حملهم ما وقع في الحديث من ذكر الخائف والمحيط على أنَّ المراد به ضربُ المثل، والمبالغة والتحذير، وإنما المقصود ما فوقه، لكن هذا التأويل مع كونه دَعَوًى، وخروجاً عن الظاهر بغير دليل، فقد يبطله قوله ﷺ - وقد جاء رجل بشارك أو شراكين إلى رسول الله ﷺ -: «شراكٌ - أو: شراكان - من ناس؛ خرَّجه مالك في «الموطأ»<sup>(٢)</sup>.

قوله في الحديث: «شراك، أو: شراكان؟» هو شكٌ من المحدث.

وأجمع العلماء على أن الغالٍ يجب عليه أن يرُدَّ ما غلَّ إلى صاحب المقاسم إن وجد إلى ذلك سبيلًا، وأنه إذا فعل ذلك، فهو توبةٌ له<sup>(٣)</sup>.

واختلفوا: إذا اُتُرق أهلُ المعسكر ولم يوصل إليهم؛ فذهب أكثر أهل العلم إلى أنه يرفع إلى الإمام خمسَه، ويتصدق بالباقي، فإن خاف الإمام على نفسه،

(١) مضى تخريجه قريباً. وهو صحيح.

(٢) (رقم ٤٢٦ - ط. دار إحياء التراث العربي).

وأخرجه البخاري في «صحيحه» في كتاب الأيمان والتذور (باب هل يدخل في الأيمان والتذور: الأرض، والغنم، والزروع، والأمتعة) (رقم ٦٧٠٧، ومسلم في «صحيحه» في كتاب الإيمان (باب غلظ تحريم الغلول) (١٨٣) (١١٥).

(٣) قال بدر الدين بن جماعة في «تحرير الأحكام» (ص ٢١٤): «من غلَّ شيئاً من المنعم وإن غلَّ رُدَّ إلى المنعم ليقسم، وتجب عليه التوبة والاستغفار من ذلك». وانظر: «اختلاف الفقهاء» للطبري (١١٠).

ونقل الإجماع: ابن المنذر في «الأوسط» (٦٠/١١)، وفي «كتاب الإجماع» (٧٢ رقم ٢٣٦)، وأثره المبني في «عمدة القاري» (٥/٥)، وابن حجر في «الفتح» (١٨٦/٦)، وانظر: «شرح النووي على صحيح مسلم» (٢١٨/١٢)، «تفسير القرطبي» (٢٦٠/٤).

تصدق به كلُّه، وبه قال مالك<sup>(١)</sup>، والأوزاعي، والشوري، والليث، وغيرهم، وروي معناه عن ابن عباس، وابن مسعود، ومعاوية بن أبي سفيان<sup>(٢)</sup>، وذهب الشافعي إلى

(١) انظر: «الكافي» (٤٧٣/١)، «معدن الجواهر المشينة» (٤٧٣/١)، «الذخيرة» (٤٢٠/٣)، «النوادر والزيادات» (٢٠٣/٣).

وقال به أحمد، انظر: «المنهاج» (٥٣٥/١٠).

(٢) ذكر ذلك عنهم: ابن المنذر في «الأوسط» (٦١/١١)، وذكره - أيضاً - عن الحسن البصري، والزهرى، وكذا حكى ذلك عنهم: ابن قدامة في «المنهاج» (٤٧٣/٨)، والقرطبي في «التفسير» (٤/٢٦١)، والبيهقي في «عمدة القاري» (٧/١٥)، وابن حجر في «الفتح» (١٨٦/٦)، والشوكاني في «النبيل» (١٣٨/٨). وانظر: «شرح النووي على صحيح مسلم» (٢١٨/٤)، «سبل السلام» (٥٢/٤).

وأثر الحسن، أخرجه سعيد بن منصور في «مسنده» (٣١٦/٣ رقم ٢٧٣٤) عن عبدالله بن المبارك، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن الحسن، في الرجل يصيب الغنمة فينتزق الجيش قال: «يتصدق به عن ذلك الجيش».

وانظر: «تفسير القرطبي» (٢٦٠/٤)، «موسوعة فقه الحسن البصري» (٥٦٦/٢).

وفي مذهب سفیان الثوري، انظر: «تفسير القرطبي» (٢٦١/٤)، «تيل الأوطار» (١٣٨/٨)، «موسوعة فقه سفیان الثوري» (ص ٥٠١).

وفي مذهب الأوزاعي، انظر: «تفسير القرطبي» (٢٦٠/٤)، «المنهاج» (٥٣٥/١٠)، وشرح النووي على صحيح مسلم» (٢١٨/٤)، «فتح الباري» (١١٣/٦)، «عمدة القاري» (٧/١٥)، «تيل الأوطار» (٢٥١/٧)، «سبل السلام» (٥٢/٤)، «فقه الإمام الأوزاعي» (٤٥٧/٢).

وفي مذهب الليث، انظر: «المنهاج» (٤٧٣/٩)، «تيل الأوطار» (١٣٨/٨)، «فقه الإمام الليث ابن سعد» (ص ٢٨٨).

وأما أثر ابن عباس، فقد أخرجه - أيضاً - سعيد في «مسنده» (٣١٦/٣ رقم ٢٧٣٣) عن إسماعيل ابن عياش، عن عبدالرحمن بن زياد بن أنثم الإرقني، عن عكرمة، عن ابن عباس في الغلول يصيبه الرجل، وقد تفرَّق الجيش، قال: يرُدُّه إلى منعم المسلمين.

وإسماعيل بن عياش، وابن أنعم، متكلم فیهما.

وأما ابن مسعود، فجعل حكم الغلول التي تاب صاحبه وأراد رده إلى الجيش بعد أن تفرق الجيش؛ جعل حكمه حكم المال الذي لا يعرف صاحبه - أي: الملقطه - فقد أخرج عبدالرزاق في «المصنف» (١٣٩/١٠ - ١٤٠ رقم ١٨٦٣)، ومن طريقه ابن المنذر في «الأوسط» (٦١/١١) رقم ٦٤٤٩ عن الثوري وإسرائيل، عن عامر بن شقيق، عن أبي وائل شقيق بن سلمة، قال: اشترى عبدالله =

إنكار ذلك، وقال: «لا أعرف لقول من قال: يتصدق به؟ وجهاً؛ إن كان ماله له،

« ابن مسعود من رجل جارية بست مئة، أو: سبع مئة، فشدته سنة لا يجده، ثم خرج بها إلى السوق، فتصدق بها من درهم ودرهمين من ربهما، فإن جاء صاحبها أخبره، فإن اختار الأجر كان الأجر له، وإن اختار ماله كان له ماله، ثم قال ابن مسعود: هكذا افعلوا باللقطة.

وأما أثر معاوية بن أبي سفيان؛ فقد أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» ٣١٦/٣ رقم ٢٧٣٢ عن عبدالله بن المبارك وابن المنذر في «الأوسط» ٦٠/١١ رقم ٦٤٤٨ عن طريق الجلساس بن محمد القطراني عن ميثرة وابن عسافر في «تاريخ دمشق» (١٣٨/٢٩) - ط. دار الفكر) عن طريق أبي إسحاق، جميعهم، عن صفوان بن عمرو، عن حوشب بن سيف، عن عبدالله بن الشاعر السككي، قال:

فرا الناس زمن معاوية وعليهم: عبدالرحمن بن خالد بن الوليد، فغلّ رجل من المسلمين مئة دينار رومية، فلما انصرف الناس قائلين ندم الرجل، فأتى عبدالرحمن بن خالد، فقال: إني غللت مئة ديناراً فاقبضها مني، قال: قد افترق الناس، فلن أقبضها منك حتى تأتي الله بها يوم القيامة، فدخل على معاوية، فذكر له أمرها، فقال معاوية مثل ذلك، فمر به عبدالله بن الشاعر السككي، وهو يبكي، فقال: ما يبكيك؟ قال: كان من أمري كذا وكذا، فإنا لله وإنا إليه راجعون، قال: أمطيبي أنت؟ قل: نعم، قال: ارجع إلى معاوية فقل له: أقبض مني خمسك، فادفع إلي عشرين ديناراً، وانظر إلى الشائتين الباقيات، فتصدق بها عن ذلك الجيش، فإن الله عز وجل - يقبل التوبة، والله أعلم بأسماهم، ومكانهم، ففعل ذلك الرجل، فبليت معاوية، فقال: أحسن والله، لأن أكون أقبضت بها أحب إليّ من كل شيء أملك. وصفوان بن عمرو بن هرم السككي، أبو عمرو الحمصي، ثقة، كما في «التقريب» (٢٩٣٨). وحوشب بن سيف، أبو روح السككي المعافري، شامي، قال الإمام أحمد: شامي ثقة. انظر: «الجرح والتعديل» (٢٨٠/٢) رقم ١٢٥٢، «تاريخ دمشق» (٥/٣٧٥-٣٧٧).

وعبدالله بن الشاعر السككي، ذكره ابن عسافر في «التاريخ» (١٣٨/٢٩)، وقال: «حكى عنه حوشب بن سيف السككي الحمصي».

وقال البخاري في «التاريخ الكبير» (١١٧/١/٣): «عبدالله بن الشاعر السككي؛ روى عنه حوشب بن سيف قوله في الغلول إذا تفرق الجيش».

وقال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٨٣/٥): «عبدالله بن الشاعر السككي، يروي عنه حوشب بن سيف قوله في الغلول إذا تفرق الجيش، سمعت أبي يقول ذلك».

قلت: فالحديث السابق من رواية حوشب عن ابن الشاعر. وسقط من إسناده سعيد بن منصور، وابن عسافر ذكر عبدالله بن الشاعر.

فليس عليه أن يتصدق به، وإن كان ماله لأخيه، فليس له الصدقة بماله غيره»<sup>(١)</sup>.

### فصل

واختلفوا في عقوبة الغالط، فروي عن مكحول، والحسن<sup>(٢)</sup>: أنه يحرق مناعه كله، وقاله الأوزاعي<sup>(٣)</sup>، وإليه ذهب: أحمد، وإسحاق<sup>(٤)</sup>. قال الحسن: يُحرق جميع رجله، إلا أن يكون مصحفاً، أو حيواناً. وقال الأوزاعي: إلا سلاحه، وثيابه التي عليه، وسرجه، ولا تنتزع منه دابته، ويحرق سائر مناعه كله، إلا الشيء الذي

(١) قاله الشافعي في «الأمم» في كتاب الواقدي (باب الرجل يخرس الشيء من الطعام أو العلف إلى دار الإسلام) (٢٦٢/٤).

وتعقبه ابن المنذر في «الأوسط» (٦٢/١١) فقال: ما قاله أصحاب رسول الله ﷺ، وعوام أهل العلم أوثق.

قلت: وهو الذي نراه صواباً - إن شاء الله.

(٢) مذهب مكحول. روى عبدالرزاق في «المصنف» (٢٤٧/٥) رقم ٩٥١٢، (٩٥١٢) من طريق يزيد بن يزيد، ومحمد بن راشد، كلاهما عنه. وانظر: «المغني» (٢٤٥/٩)، «فقه مكحول» (ص ١٨٧).

ومذهب الحسن. روى سعيد بن منصور في «سننه» (٣١٥/٢) رقم ٢٧٣٠ من طريق يونس، وعبدالرزاق (٢٤٦/٥-٢٤٧/٢) رقم ٩٥٠٨ من طريق عمرو، كلاهما عنه.

وحكا: عنه الخطابي في «معالم السنن» (١٥٧/٣)، وكذا الشوكاني في «نيل الأوطار» (٧/٣٤٣). وانظر: «موسوعة فقه الحسن الصوري» (٥٥/٢).

وتحريق مناع الغالط، هو مذهب سعيد (أو مسلمة) بن عبدالمطلب، أخرجه عنه: سعيد بن منصور في «سننه» (٣١٥/٢) رقم ٢٧٣١، وأقره عمر بن عبدالعزيز، وهو مذهب الوليد بن هشام؛ رواه عنه أبو داود في «سننه» (١٥٨/٣) رقم ٢٧١٤.

(٣) نقل مذهب الأوزاعي: ابن المنذر في «الأوسط» (١١/١١).

وحكا: عنه الترمذي في «الجامع» (٢٩٩/٣) بعد الحديث رقم ١٤٦١ - ط. بشار عوآد.

(٤) حكى الترمذي في «الموطأ» نفسه مذهب: أحمد، وإسحاق (أي: ابن راهويه).

وهو أحد الروايتين عن أحمد. انظر: «المقنع» لابن أبي شيبة (١١٨٥/٣)، «المغني» (١٦٨/١٣)-

١٧٠ - ط. دار هجر، «شرح الزركشي» (٥٣٧/١)، «المحرر» (١٧٨/٢)، «الإحصاف» (١٨٥/٤)،

«ردوس المسائل الخلافية» للمكبري (٧٧٣/٥)، «تقريب الفواعل» (٤٠٤/٢) بتحقيقي لابن رجب.

غلٌّ، فإنه لا يُحرق<sup>(١)</sup>. وقال مالكٌ، والشافعي، وأبو حنيفة، وأصحابهم، والليث<sup>(٢)</sup>، ودادو: لا يُحرق رجلُ الغلِّ، ولا يُعاقب إلا بالتعزير على حسب اجتهد الأمير. قال الشافعي ودادو: إن كان عالماً باللهي عوقب<sup>(٣)</sup>.

فدليل من ذهب إلى التحريق عليه: ما أخرجه أبو داود<sup>(٤)</sup>، من طريق صالح بن

(١) فصل أبو إسحاق الفزاري في «السيرة» (ص ١٧٤-١٧٧) مذهب الأوزاعي على وجه دقيق جداً. ونقله ابن جرير بفوت يسير في «اختلاف الفقهاء» للطبري (١٧٣-١٧٤ - ط. يوسف شخت)، وانظر: «مختصر اختلاف العلماء» للجصاص (٣/ ٤٤٧)، «شرح مسلم» (١٢/ ٢١٨)، «تفسير القرطبي» (٤/ ٢٦٠)، «معالم السنن» (٢/ ٣٠٠)، «المغني» (١٠/ ٥٣٢)، «المتنبي» (٣/ ٢٠٤)، «عمدة القاري» (١٥/ ٧)، «نيل الأوطار» (٧/ ٢٥٣)، «فقه الإمام الأوزاعي» (٢/ ٤٥٩).

(٢) انظر: «المغني» (٨/ ٤٧٠ - ط. ابن تيمية)، «فقه الإمام الليث بن سعد» (ص ٢٨٢).

(٣) انظر في مذهب المالكية: «الموطأ» (١/ ٤٥٧-٤٦٠)، «الفتاوى» (١/ ٣٥٧-٣٥٨)، «الرسالة» (١٩٠)، «المعونة» (١/ ٦٠٥-٦٠٦)، «سهل المالك» (٢/ ١١)، «الكافي» (٢١٢)، «قوانين الأحكام» (١٦٧)، «المتنبي» للبايبي (٣/ ٢٠٤)، «الإشراف» (٤/ ٤٣٠)، «تتقيقني»، «عيون المجالس» (٧٠٧/ ٢).

وفي مذهب الحنفية: «المبسوط» (١٠/ ٥٠)، «مختصر اختلاف العلماء» للجصاص (٣/ ٤٧٥).

وفي مذهب الشافعية: «الأية» في كتاب الحكم في قتال المشركين (باب الغلول) (٤/ ٢٥١)، «البيان» (١٢/ ١٨٤)، «المجموع» (٢١/ ٢١٠-٢١١)، «الأوسط» (١١/ ٥٦).

(٤) في «مسند» في كتاب الجهاد (باب عقوبة الغل) (رقم ٢٧١٣) حدثنا الثعلبي وسعيد بن منصور عن عبد العزيز بن محمد الدراودري، حدثنا صالح بن محمد بن زائدة، عن سالم، عن أبيه، عن عمر.

وأخرجه الترمذي (رقم ١٦٦١)، والدارمي (٢٤٩٠)، وابن أبي شيبة (١٠/ ٥٢١)، ١٢/ ٤٩٦-٤٩٧، وأحمد (١/ ٢٢)، وسعيد بن منصور (٢/ ٣١٥) رقم ٢٧١٩، والحاكم في «المستدرک» (٢/ ١٣٨-١٣٩)، والزار (١٣)، وأبو يعلى (٢٠٤)، وابن عدي في «الكامل» (٤/ ١٣٧٧)، والجورقاني في «الأبواب والمناكير» (٥٨٨)، والبيهقي (٩/ ١٠٣)، من طرق عن عبد العزيز، عن صالح، به.

قال الترمذي: غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وقال الجورقاني: حديث متكرر، وقال البخاري في «التاريخ الصغير» (٢/ ٩٦) عن حديث صالح هذا: لا يتابع عليه، وقال الدارقطني -فيما نقله عنه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/ ٥٨٤)-: «أبكرنا هذا الحديث على صالح، وهو حديث لم يتابع عليه، ولا أصل له من حديث رسول الله ﷺ».

محمد بن زائدة، عن سالم، عن أبيه، عن عمر، عن النبي ﷺ، قال: «إذا وجدتم الرجل قد غلَّ، فأحرقوا متاعه، واضربوه».

وخُرِجَ -أيضاً-<sup>(١)</sup> عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله ﷺ، وأبا بكر، وعمر، حرقوا متاع الغال واضربوه.

وأما الآخرون، فلم يثبت عندهم شيء من ذلك.

أما حديث صالح بن محمد بن زائدة: فضعفوا صالحاً قال البخاري<sup>(٢)</sup>: «هو

= ومع هذا فقد صحح الحاكم في «المستدرک» إسناده هذا الحديث، ووافقه الذهبي. وهو ساحل منهما -رحمهما الله-.

فالحديث ضعيف. كما ذكر ذلك المصنف -رحمه الله-. وانظر: «الهداية» في تخریج أحاديث البداية (١/ ٧٠ - وما بعدها)، و«ضعف سنن الترمذي»، و«ضعف سنن أبي داود» لشيخنا الألباني -رحمه الله-.

(١) في «مسند» (رقم ٢٧١٥). وقال أبو داود: «وزاد فيه علي بن بحر، عن الوليد -ولم أسمعه منه-: ومنعه منهم».

والوليد: هو ابن هشام بن عبد الملك بن مروان بن الحكم، وقد أشرنا إلى حديث قريباً، وهو ما أخرجه أبو داود (رقم ٢٧١٤) عن صالح بن محمد قال: غزونا مع الوليد، ومعا سالم بن عبد الله بن عمر، وعمر بن عبد العزيز، فنُفِّرَ رجلٌ متاعاً، فأمر الوليد بمتاعه، فأحرق وطيف به، ولم يعطه سهمه.

وفيه صالح -أيضاً-.

وهذا الذي ذكره أبو داود عن الوليد أصبح من المرفوع.

وعُلقه البخاري في «صحيحه» في كتاب الجهاد والسير (باب القليل من الغلول) قبل رقم (٣٠٧٤). قال: ولم يذكر عبدالله بن عمرو، عن النبي ﷺ، أنه حرق متاعه، وهذا أصح.

وانظر: «هرون المعبودة» (٧/ ٢٨٣)، «تفسير القرطبي» (٤/ ٢٥٩)، وهذه إحدى الروايتين عن أحمد، وقد ذكرها المصنف قريباً.

(٢) في «التاريخ الكبير» (٤/ ٢٩١)، قال مُطْلَعِي في «إكمال تهذيب الكمال» (٦/ ٣٤٣): «قال محمد: وعامة أصحابنا يحتجون بهذا الحديث في الغلول، وهو حديث باطل ليس له أصل، ذكر غير واحد عن النبي ﷺ في الغلول، ولم يذكر الحرق، وصالح هذا منكر الحديث لا يعتمد عليه، كذا هو ثابت في «التاريخ الكبير» بخط أبي ذر، وابن الأبار، وابن بابيت -رحمه الله تعالى-».

منكر الحديث، تركه سليمان بن حرب. وقال أحمد بن حنبل<sup>(١)</sup>: «ما أرى بحديثه بأساً». وأما حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، فقد ضعفَ عَثْرًا كثيرٌ من أهل العلم، وبخاصة ما رواه من صحيفة أبيه عن جده، فإن الإنكار عليه في ذلك أشدُّ، وقد احتجَّ بعضهم بحديثه<sup>(٢)</sup>.

وتمسَّك هؤلاء الذين لم يثبت عندهم أمر التحريق بالأصل المقطوع عليه في تحريم مال المسلم وعصمته المتضافر على ذلك: القرآن، والسنة، والإجماع. وعارض بعضهم أحاديث التحريق بالأثار التي وردت عن رسول الله ﷺ في التشديد على الغالٍ يثر عليه، فلم يُنقل في شيء منها أنه حرَّق رَحْلَه، ولا أسر بذلك، كالذي غُلِّ السُّلْمَةُ<sup>(٣)</sup>، والذي غُلِّ الحَرَزُ<sup>(٤)</sup>، قالوا: ولو حرَّق لُنُقِلَ.

(١) في «الملل ومعرفة الرجال» (٤٨٩/٢)، وعنه في «بحر الدم» (ص ٢١١).

(٢) رواية عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، ثابتة صحيحة، وهي صحيفة لعمر بن أبيه، وقد احتج بها كثير من أهل العلم الثقات الجبال، وانكروها بعضهم. وقد علَّق له البخاري في «صحيحه». فروايته عن أبيه، عن جده: صحيحة، ولا غبار عليها.

وانظر: «رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في الكتب التسعة» لأخيها الفاضل: أحمد عبد الله أحمد (ص ٦٤ - وما بعدها) رسالة ماجستير.

(٣) أخرج البخاري في «صحيحه» في كتاب المغازي (باب غزوة خيبر) (رقم ٤٢٣٤)، وفي كتاب الإيمان والنذور (باب هل يدخل في الإيمان والنذور: الأرض، والغنم، والزروع، والأمتعة) (رقم ٦٧٠٧). وسلم في «صحيحه» في كتاب الإيمان (باب غلط تحريم الغلول، وإنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون) (رقم ١١٥) من حديث أبي هريرة قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ يوم خيبر، فلم نغنم ذبيحاً ولا فضة، إلا: الأموال، والثياب، والمئاث، فأهدى رجلٌ من بني الضبيِّين، يقال له: رفاعه بن زيد، لرسول الله ﷺ غلاماً، يُقال له: يدعهم، فوجَّه رسول الله ﷺ إلى وادي القرى، حتى إذا كان بمرادي القرى، بينما يدمهم يسطر رَحْلُ رسول الله ﷺ، إذا سهم عاتر، فقتله، فقال الناس: حينئذٍ أنه الجنة، فقال رسول الله ﷺ: «كَلَّا، والذي نفسي بيده، إن الشَّلَّة التي أخذها يوم خيبر من المغنم، لم تنصباها المقاسم، لتشتعل عليه ناراً». فلما سمع ذلك الناس جاء رجل بشرنا إلى أن شراكين إلى النبي ﷺ فقال: «شراك من نار»: أن شراكاً من ناراً.

(٤) أخرج أبو داود في «سننه» في كتاب الجهاد (باب في تعظيم الغلول) (رقم ٢٧١٠) من =

وهذا فيه نظر، إلا أن من لم يثبت عنده ما رُوِيَ في ذلك، فهو على بصيرة مما ذهب إليه بالخطِّ المقطوع عليه في أموال المسلمين وأحوالهم، وهو أرجح، والله أعلم<sup>(١)</sup>.



= طريق يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن جبان، عن أبي عمرة -أو: ابن أبي عمرة-، عن زيد ابن خالد الجهني، أن رجلاً من أصحاب النبي ﷺ توفي يوم خيبر، فذكروا ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: «صلوا على صاحبكم»، فتُفِث وجهه الناس لذلك، فقال: «إن صاحبكم غُلِّ في سبيل الله»، ففتشنا مناه، فوجدنا خَرَزاً من خبز يهود لا يساوي درهمين!

وأخرجه ابن أبي شيبة (٤٩١/١٢)، والنسائي في «الكبرى» (٦٣٦/١) رقم ٢٠٨٦ - ط. دار الكتب العلمية، وابن ماجه (٢٨٤٨)، ومالك (٩٢٤) - رواية أبي مصعب الزهري، (٤٥٨/٢ - ٤٥٨/٢) - وأحمد (١١٤/٤)، والبيهقي (٨١٥)، وعبد السَّراقة (٩٥٠/٢) - ٩٥٠/٢، ورواية يحيى، وأحمد (١١٤/٤)، والبيهقي (٨١٥)، وعبد السَّراقة (٩٥٠/٢) - ٩٥٠/٢، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٧٨)، والطبراني (٥١٧٥، ٥١٧٦، ٥١٧٧، ٥١٧٨، ٥١٧٩، ٥١٨٠، ٥١٨١). وعبد بن حميد (٢٧٢)، وابن الجارود (١٠٨١)، والحاكم (١٢٧/٢) (٣٦٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢١٢/٨)، والشافعي في «السنن» (٦٣٦)، والبيهقي في «شرح السنة» (٢٧٢٩)، وفي «التفسير» (٤٤١/١)، والبيهقي (١٠٨/٩)، وفي «دلائل النبوة» (٢٥٥/٤) كلهم من طرق، عن زيد بن خالد الجهني، بنحوه. مع اختلاف بينهم في ذكر: ابن أبي عمرة، -أو: أبي عمرة- وعدم ذكره. قال في الحافظ في «الترغيب»: «مقبول» - يعني: عند المتابعين، ولم يتابع!!

وسبغة الذهبي في «اليزانة» (٥٥٨/٤) يقول: «أبو داود عن سري محمد بن يحيى بن خثَّان.

وانظر: «ضعيف سنن أبي داود» لشيخنا الألباني -رحمه الله-.

(١) ما قرَّره المصنف -من عدم إحراق منافع المال-: صحيح! لضعف حديث صالح بن محمد ابن زائدة -المرفوع- المذكور آنفاً، والله الموفق.

رفع  
عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

## الباب الثامن

في النقل والسلب، وأحكام الفيء،  
والخمس، ووجوه مصارفهما، وتفصيل  
أحكام الأموال المستولى عليها  
منه الكفار



### الباب الثامن

في النقل والسلب، وأحكام الفني والخمس، ووجوه مصارفهما،  
وتفصيل أحكام الأموال المستولى عليها من الكفار

قال الله - عز وجل -: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرُّسُولِ﴾ [الأنفال: ١]، وقال - تعالى -: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرُّسُولِ وَلِلَّذِي الْفَرَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَإِذَا السَّبِيلِ﴾ [الأنفال: ٤١]، وقال - تعالى -: ﴿وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾ [الحشر: ٦]، وقال - تعالى -: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرُّسُولِ وَلِلَّذِي الْفَرَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَإِذَا السَّبِيلِ﴾ [الحشر: ٧].

فاختلف أهل العلم في تأويل هذه الآي وأحكامها، وما عسى أن يكون فيها من نسخ أو حمل بعضها على بعض اختلافاً كثيراً، نُشير منه - إن شاء الله - إلى ما هو الأظهر في حمل الخطاب عليه، والأرجح في شهادة الأدلة له، مما يكون فيه غنية، ثم نعقب ذلك بالكلام على كل فصل من فصول هذا الباب وأحكامه، وما للعلماء في ذلك من المذاهب بحول الله.

ولنبين أولاً معنى (النقل) و(الفني) على القسول الأظهر الأكثر، وإن كان لهم فيه اختلاف يُتَرَفَّع عند تفصيل اختلافهم في معاني الآي وأحكامها، وباللله تعالى نستعين.

فَأَمَّا النُّقْلُ<sup>(١)</sup>: فهو ما يُنْقَلُهُ الإمام الجيوش، أو بعضهم، إن رأى لذلك وجهاً،

(١) نظرو: «الزاهر في غريب الفاظ الإمام الشافعي» للأزهري (ص ١٦٨)، «تحرير الفاظ الشيبه» (ص ٤٣)، «شرح حدود ابن عرفة» (٢٢٣)، «القاموس الفقهي» (٣٥٨)، «حلية الفقهاء» (١٦٠)، «الكليات» (٦٦٩)، «طلبة الطلبة» (١٩٦)، «المغرب في ترتيب المعرب» (٣١٩/٢). والنقل: بفتح الفاء.

أي: يزيدهم إياه فوق سهامهم التي أوجب لهم القسم من الغنيمة، بحسب اجتهد الإمام لمصلحة تكون للمسلمين.

واختلف: هل تكون تلك الزيادة من أصل الغنيمة قبل أن تخمس، أو من سائرها بعد إخراج الخمس وقبل القسم، أو: إنما يكون ذلك من الخمس، وتبقى أربعة الأخماس موفورة للجيش؟

وكذلك اختلف في السلب -وهو ما يوجد على المقتول أو معه<sup>(١)</sup>- هل حكمه حكم الغنيمة؟ وأمره راجع إلى الإمام، فينقله القاتل إن رأى لذلك وجهاً، كما يفعل في الثفل من غيره، ويمتنع -أيضاً- إن رأى على حسب ما يؤديه إليه اجتهداه في مصالح المسلمين، أو: هو شيء يختص به القاتل حكماً من الله -تعالى-، فلا يدخل من حكم الغنيمة في شيء؟

وأما الفيء: فهو ما آفاه الله -تعالى- على المسلمين، أي: رجعهم إليهم من أموال الكفار غنواً، من غير قتال ولا معالج، بإيجاف خيل ولا ركاب<sup>(٢)</sup>.

وحكم هذا: أن لا يُقسم في الجيش كما تُقسم الغنائم؛ لأنهم لم يستحقوه بشيء من العمل، وإنما يكون في مصالح المسلمين عموماً.

واختلف: هل يخرج منه الخمس لمن سئل الله -تعالى-، أو هو كله في مصالح المسلمين؟

وكذلك اختلف في حكم مصارف الخمس، على ما سنوضح في جميع ذلك -إن شاء الله تعالى-.

### القول في تأويل الآي واحكامها

اختلف أهل العلم في معنى قوله -تعالى-: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلْ

(١) «الزاهر» (١٦٩)، «شرح حدود ابن عرفة» (٢٣٤).

(٢) «الزاهر» (ص ١٦٨)، «مطية الطلبة» (١٨٨)، «شرح حدود ابن عرفة» (٢٣٠).

الْأَنْفَالِ لِلَّهِ وَالرُّشُودِ﴾ [الأنفال: ١]، فقال أكثرهم: هي منسوخة بقوله -عز وجل-: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّهُ لِلَّهِ خُمُسُهُ...﴾ الآية [الأنفال: ٤١]. وقاتل هذا القول بجعل الأنفال في الآية هي الغنائم نفسها، وإنما أخذ الثفل من النافلة، وهي الزيادة، قالوا: والغنائم أنفال؛ لأن الله -تعالى- نقلها مما محمداً ﷺ، أي: زادهم ذلك وخصهم به دون الأمم بفضله.

قال ﷺ: «... وأحلت لي الغنائم، ولم تحل لأحد قبلي»<sup>(١)</sup>.

وروى أهل اللغة: أن الثفل: المغنم. والجمع: أنفال<sup>(٢)</sup>. قالوا: فكانت آية الأنفال من أول ما نزل بالمدينة، ولم يكن أمر بتخمين الغنائم وقسمها، بل كان الأمر في الغنائم كلها إلى النبي ﷺ، فنسخ الله ذلك بآية الخمس ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّهُ لِلَّهِ خُمُسُهُ﴾ [الأنفال: ٤١]، فاستقر أمر الغنائم على التخمين، وقسم سائرها في الغنائم على السهمان المعلومة. وروى في سبب نزول الآية ما يدل على هذا المذهب.

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» في كتاب التيمم (باب التيمم) (رقم ٣٣٥)، من حديث جابر بن عبد الله، أن النبي ﷺ قال: «أعطيت خمساً، لم يعطهن أحد قبلي: نُصرت بالربح مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، فإما رجلي من أمتي أدركته الصلاة فليصل، وأحلت لي الغنائم، ولم تحل لأحد قبلي، وأعطيت الشفاعة، وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة، وبعثت إلى الناس عامة».

وأخرجه في كتاب الصلاة (باب قول النبي ﷺ: «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً») (رقم ٤٣٨)، وفي كتاب فرض النبي (باب قول النبي ﷺ: «أحلت لكم الغنائم») (رقم ٣١٢٢-مختصراً مقتضراً على لفظ الباب).

وأخرجه مسلم في أول كتاب المساجد (رقم ٥٢١).

(٢) انظر: «النهاية في غريب الحديث» (٩٩/٥)، وهو قول ابن عباس: أخرجه الطبري في «التفسير» (٣١٢/١٣) بسند إلى علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس. وعلقه البخاري في «صحيحه» في كتاب التفسير (رقم ٤٦٤٥). وأورده ابن كثير في «التفسير» (٥٤٥/٣) وعزاه إلى علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس بلفظ: «الغنائم كانت لرسول الله ﷺ خالصة ليس لأحد منها شيء». وهو قول غير واحد من التابعين أنها الغنائم، كما ذكر ذلك ابن كثير -أيضاً-.

خرُجَ إسماعيل القاضي في «أحكام القرآن» عن عبادة بن الصامت أنه قال: أنا أعلم الناس بالنفل؛ كنا مع رسول الله ﷺ يوم بدر ثلاثة أنثلاث، ثلث بيلزاء العدو، وثلث يحرس النبي ﷺ، وثلث في العسكر يأخذون ما في العسكر، وكان رسول الله ﷺ نفل كلِّ امرئ ما أصاب، فقال الذين بيلزاء العدو: إنا كنا بيلزاء العدو، وخشينا كره العدو عليكم، وقد رأينا أن نأخذ مثل ما أخذتم، وقال الذين حرسوا النبي ﷺ: قد رأينا أن نأخذ مثل ما أخذتم، ولكن خشينا كره العدو عليكم، فتنازعوا في ذلك؛ فأنزل الله -تعالى-: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرُّسُولِ...﴾ الآية [الأنفال: ١]، وكان فيه تقوى، وصلاح ذات بين، وطاعة الله، وطاعة رسوله ﷺ. وفي روايةٍ عنه قال: فينا معشر أصحاب رسول الله ﷺ نزلت حين اختلفنا، وساءت فيه أخلاقنا، فأنزعه الله -تبارك وتعالى- من بين أيدينا، فجعله إلى رسوله ﷺ، فقسمة بالسواء، فكان في ذلك طاعة الله، وطاعة رسوله ﷺ، وصلاح ذات البين<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه بطوله ابن حبان في «صحيحه» (١٩٣-١٩٤ رقم ٤٨٥٥ - مع «الإحسان»؛ من طريق إسماعيل بن جعفر، حدثني عبدالرحمن بن الحارث بن عياش بن أبي ربيعة، عن سليمان بن موسى، عن مكحول الدمشقي، عن أبي سلام، عن أبي أمامة الباهلي، عن عبادة بن الصامت، به. وأخرجه الطحاوي في «شرح المعاني» (٣/٢٢٨، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٧٧-٢٧٨)، وابن المنذر في «الأوسط» (١١/١٤٦-١٤٧)، والشافعي في «المسند» (١١٧٦) من طريق ابن أبي الزناد، عن عبدالرحمن بن الحارث، به. وهذا إسناد حسن؛ عبدالرحمن بن الحارث بن عياش، صدوق، كما قال الحافظ في «التقريب». وسليمان بن موسى -هو الأشدق-، صدوق، فيه، في حديثه بعض لين، وخلط قليل مونه يقلل. وحديثهما لا يترز عن مرتبة العفة. ويأتي رجال السند ثقات.

وأخرجه بأخصر مما هنا: الحاكم (١٣٥/٢) -روعه البيهقي (٢٩٢/٦)- عن دعلج بن أحمد السجستاني، حدثنا عبدالعزيز بن معاوية البصري، حدثنا محمد بن جهمس، حدثنا إسماعيل بن جعفر، بهذا الإسناد، وصححه الحاكم على شرط مسلم، ووافقه الذهبي. =

وممن روي عنه القول بنسخ الآية على ما وُصِفَ: ابن عباس، ومجاهد،

= وأخرجه مختصراً: أحمد (٣١٩/٥)، ٣١٩، ٣٢٠-٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٤، والترمذي في كتاب السير (باب في النفل) (١٥٦١) وحسن، والنسائي في كتاب الفقه (١٣١/٧)، وابن ماجه في كتاب الجهاد (باب النفل) (٢٨٥٢)، والطبري في «جامع البيان» (١٥٦٥٤)، والحاكم (٤٩/٣)، والبيهقي (٢٠/٩)، ٢١-٢٠، ٥٧، من طرق عن عبدالرحمن بن الحارث، به. وأخرجه عبدالرزاق (٩٣٣٤)، وأحمد (٣١٩/٥)، ٣٢٢-٣٢٣، والدارمي (٢٢٩/٢)، ٢٣٠، والطبري (١٥٦٥٥)، وأبو عبيد في «الأسوال» (ص ٣٩٦ رقم ٨٠٢)، والحاكم (١٣٦/٢)، ٣٢٦، والبيهقي (٢٩٢/٦) من طرق عن عبدالرحمن بن الحارث، عن سليمان بن موسى، عن مكحول، عن أبي أمامة، عن عبادة، ولم يذكر أبا سلام الباهلي. ومكحول، لم يسمع أبا أمامة ولا رأه. فحديثه هنا مرسل، لكن قد عرفت الواسطة بينهما، كما في الطرق الأئمة الذكر، وهو: أبو سلام الباهلي. وأخرجه أحمد (٣١٦/٥)، ٣١٦، ٣٢٠، وابن ماجه (٢٨٥٠)، وابن أبي عاصم في «الأحاديث» (٣/٤٣١-٤٣٢ رقم ١٨٦٥) من طرق أخرى عن عبادة بن الصامت، وعزاه السيوطي في «الدور المشور» (٥/٤) إلى سعيد بن منصور، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، وأبي الشيخ، وابن مردويه. وانظر: «تفسير ابن كثير» (٩/٧) ط. مكتبة أولاد الشيخ.

وللحديث شاهد من حديث ابن عباس -رضي الله عنهما- أن رسول الله ﷺ قال يوم بدر: «من قتل قتيلاً فله كذا وكذا، أما المشيخة فتبتوا تحت الرايات، وأما الشبان فتسارعوا إلى الغنائم، فقلت المشيخة للشبان: أشركونا معكم، فإننا كنا ردهم لكس، ولو كان شيء لجئتم إلينا، فأبوا، فاختصموا إلى رسول الله ﷺ، فأنزل الله -عز وجل-: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ﴾. أخرجه الحاكم (١٣٢/٢)، ٢٢١، ٣٢٦، وصححه، وأقره الذهبي. وأخرجه أبو داود (٢٩/٣)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٣/٢٣٢)، وابن حبان (ص ٤٣١) كما في «الموارد»، وذكره ابن كثير في «التفسير» (٢٨٤/٢)، وزاد نسبته إلى النسائي، وابن مردويه، من حديث ابن عباس.

وفيه سبب ثالث أنها تزلت في سعد بن أبي وقاص -رضي الله عنه-، أخرجه مسلم (٣٤/١٧٤٨)، والترمذي (رقم ٤٠٧٩)، وقال: حسن صحيح. وانظر: «أسياب التزول» للواحد (ص ١٩٠)، «لباب النفل» في أسباب التزول للسيوطي (ص ١٠٦)، «أحكام القرآن» لابن العربي (٨٣٤/٢)، «الصحيح المسند من أسباب التزول» للششيخ مقل بن هادي -رحمه الله- (ص ٢٨)، «المصنف الحديث» في أسباب التزول لعبدالله إسماعيل عمار (١٧٣)، «جامع النفل» في أسباب التزول لابن خليفة عيلوي (ص ٥٨).

وعكرمة، والضحاك، والشعبي، والسدي<sup>(١)</sup>، وعليه يجيء مذهب أكثر الفقهاء؛ لأن جمهورهم يقولون: لا يجوز للإمام أن يُنْقَلْ أحداً من الغنمية شيئاً إلا من سَهْمِ النبي ﷺ؛ لأن الأربعة الأخماس قد صارت لمن شهد الحرب من الجيش.

وفي الآية قول ثان: أنها محكمة وليست بمنسوخة، ذهب من رأى ذلك إلى أن الأنفال شيء يُرَادُه بعض الجيش على سهمه، وأن للإمام أن يُنْقَلْ من شاء من الغنمية إذا كان في ذلك مصلحة، وربما كان من حجة من ذهب إلى هذا، إلى أن التثنية في اللغة: الزيادة، قالوا: فهذا هو الذي يُسَمَّى نَفْلاً على الحقيقة؛ لأنها زيادات يُزَادُها الرجل فوق سهمه من الغنمية، ومن روي عنه هذا القول -أيضاً-: ابن عباس؛ سئل عن الأنفال فقال: «الفرس من النفل، والسلب من النفل»<sup>(٢)</sup>، وإليه ذهب محمد بن جبير<sup>(٣)</sup>. ويتأيد هذا القول بحديث مالك عن نافع، عن عبدالله بن

(١) انظر: «الناسخ والمنسوخ» لأبي عبيد (ص ٢١٧ رقم ٣٩٩، ٤٠٠)، و«الأموال» له (ص ٤٣١)، «نواسخ القرآن» لابن الجوزي (٢/٤٣٩ - تحقيق محمد أشرف علي) أو (ص ١٦٤ ط. دار الكتب العلمية)، «الناسخ والمنسوخ» لابن العربي (٢/٢٢٤)، «الناسخ والمنسوخ» لابن النحاس (ص ١٨٠ - تحقيق شعبان محمد إسماعيل)، «تفسير الطبري» (٩/١١٤)، «تفسير ابن عباس» (ص ٢٤٥)، «تفسير ابن عطية» (٦/٢٠٢)، «تفسير الضحاك» (١/٣٨١).

(٢) رواه مالك في «الموطأ» (٢/٦٣٣) ومن طريقه ابن جرير في «التفسير» (١٣/٣٦٤ رقم ١٥٤٦)، أو (٩/١٧٠ ط. دار الفكر)، عن ابن شهاب الزهري، عن القاسم بن محمد، قال: سمعت رجلاً يسأل ابن عباس عن الأنفال، فقال: ... وذكر الأثر.

ورواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/٣٧٤ رقم ١٤٠٢)، عن الضحاك بن مخلد، وابن المنذر في «الأوسط» (١١/١١٠ رقم ٦٤٥٥)، والبيهقي في «الكبرى» (٦/٣١٢) من طريق سفيان، كلاهما عن الأوزاعي، عن الزهري، عن القاسم بن محمد، عن ابن عباس قال: «السلب من النفل، والنفل فيه الخمس». وليس فيه ذكر الواسطة المهمة بين القاسم وابن عباس.

وانظر: «الأموال» لأبي عبيد (٣٠٤)، «المحلى» (٧/٢٣٧)، «شرح السير الكبير» (٢/٦٠٢، ٦٠٣، «المعني» (٨/٣٩١).

(٣) وبه قال ابن زيد؛ «ليست منسوخة، بل هي محكمة، كما هي في «تفسير ابن كثير» (١١/٧)، ومال إليه ابن الجوزي في «نواسخ القرآن» (ص ١٦٥)، وقيل ابن جرير في «التفسير» (٩/١١٨-١١٩).

عمر، أن رسول الله ﷺ بعث سرية فيها عبدالله بن عمر قبل نجبنا، فغنموا إبلاً كثيرة، فكان سهمانهم اثني عشر بعيراً -أو: أحد عشر بعيراً-، ونفلوا بعيراً<sup>(١)</sup>. فوجه الدليل منه أنه ذكر فيه التثنية زيادة على القسم، فكان النفل شيئاً زائداً على السهم من جملة الغنمية.

وخارج مسلم<sup>(٢)</sup> عن عبدالله بن عمر، أن رسول الله ﷺ كان يُنْقَلْ بعض من يبيع من السرايا لأنفسهم خاصة، سوى قَسَمَ عامَّةُ الجيش.

وفيه قول ثالث: أن الأنفال هو الخمس خاصة؛ كان المهاجرون سألوا لمن هو؟ فأنزل الله -عز وجل- في ذلك: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾ [الأنفال: ١]، روي هذا القول عن مجاهد -أيضاً-<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» في كتاب المغازي (باب في السرية التي قبل نجد) (رقم ٤٣٣٨)، وفي كتاب فرض الخمس (باب ومن الدليل على أن الخمس لوائب المسلمين) (رقم ٣١٣٤)، ومسلم في «صحيحه» في كتاب الجهاد (باب الأنفال) (١٧٤٩) (٢٧)، ومالك في «الموطأ» في كتاب الجهاد (باب جامع النفل في الغزو) (٢/٤٥٠)، وغيرهم.

(٢) في «صحيحه» في كتاب الجهاد والسير (باب الأنفال) (١٧٤٩) (٤٠).

وأخرجه البخاري (رقم ٣١٣٥).

(٣) أخرجه عنه ابن جرير في «التفسير» (٩/١٧٠).

ثم قال بعد ذكره أقوال العلماء: «قال أبو جعفر: وأولى هذه الأقوال بالصواب في معنى الأنفال قول من قال: هي زيادات يزيداها الإمام بعض الجيش أو جميعهم؛ إما من سلبه على حقوقهم من القسمة، وإما مما وصل إليه بالنفل، أو ببعض أسبابه، ترغيباً له، وتحريراً لمن معه من جيشه، على ما فيه صلاحهم وصلاح المسلمين، أو صلاح أحد الفريقين، وقد يدخل في ذلك ما قاله ابن عباس من أنه الفرس، والدروع، ونحو ذلك، ويدخل فيه ما قاله عطاء من أن ذلك ما عاد من المشركين إلى المسلمين من عبد أو فرس؛ لأن ذلك أمره إلى الإمام إذا لم يكن ما وصلوا إليه لثبته وقهره، يفعل ما فيه صلاح أهل الإسلام، وقد يدخل فيه ما غلب عليه الجيش بقهر».

وإنما قلنا: ذلك أولى الأقوال بالصواب؛ لأن النفل في كلام العرب، إنما هو الزيادة على الشيء، يقال منه: نفلت كذا، ونفلت كذا، إذا زدك، والأنفال: جمع نفل؛ ومنه قول لبيد بن ربيعة:

=

والآية على هذا مُحْكَمَةٌ وَثَبَّتَةُ المعنى مع قوله -تعالى-: «وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَلِلُوا حُكْمَهُ» [الأنفال: ٤١]، لكن في دعوى تسمية الخمس نقلاً؛ نظراً، والله أعلم.

### فصل

وأما قوله -تعالى-: «مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ...» الآية [الحشر: ٧]، فكل ذلك اختلف أهل العلم فيها؛ فمفهم من ذهب إلى أن الآية منسوخة بقوله -تعالى-: «وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَلِلُوا حُكْمَهُ...» الآية [الأنفال: ٤١]، وزعم أن الفاء ها هنا هو الغنيمة -أيضاً-، وأنه كان الأمر في صدر الإسلام: أن تُقسَمَ الغنائم على هذه الأصناف المسماة في الآية، ولا يكون لمن قاتل عليها شيء منها؛ إلا أن يكون من أحد هذه الأصناف، ثم نسخ الله -تعالى- ذلك بآية الخمس، فقصر هؤلاء الأصناف عليه، وقسم سائر الغنيمة في الجيوش، روي هذا القول عن قتادة<sup>(١)</sup>، وغيره، وهو بعيد

= إِنْ تَقَرَّرَ رِئَاسَةُ خَيْبَرَ تَقَرَّرَ -وبإذن المسوِّر- وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فَإِذَا كَانَ مَعْنَاهُ مَا ذَكَرْنَاهُ فَكُلٌّ مِنْ زَيْدٍ مِنْ مَقَاتِلَةِ الْجَيْشِ عَلَى سَهْمٍ مِنَ الْغَنِيمَةِ، إِنْ كَانَ ذَلِكَ لِبِلَاءٍ أَوْ لِعَاقِبَةٍ كَانَ عَنْهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، بِتَقْيِيلِ الْوَالِي ذَلِكَ إِيَّاهُ، فَيَصِيرُ حُكْمُ ذَلِكَ كَالسَّلْبِ الَّذِي يَسْلُبُ الْقَاتِلُ، فَهُوَ مَنفَعٌ مَا زَيْدٌ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ وَإِنْ كَانَتْ مَسْتَوْجِبَةً فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ بِحَقِّهِ، فَلَيْسَتْ مِنَ الْغَنِيمَةِ الَّتِي تَقَعُ فِيهَا الْقِسْمَةُ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا رَضِيَ لَمْ يَأْخُذْ لَهُ فِي الْغَنِيمَةِ فَهُوَ نَفْلٌ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ مَنفَعاً أَوْ عَلَيْهِ، فَلَيْسَ مَا وَقَعَتْ عَلَيْهِ الْقِسْمَةُ، فَالْفَصْلُ إِذْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا وَصَفْنَا بَيْنَ الْغَنِيمَةِ وَالنَّفْلِ؛ أَنَّ الْغَنِيمَةَ: هِيَ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنْ أَمْوَالِ الْمُشْرِكِينَ بَعْلِيَّةً وَفَقْرٌ نَحْنُ عَنْهُ مَنفَعٌ، أَوْ لَمْ يَنْفَلْ؛ وَالنَّفْلُ: هُوَ مَا أَعْطَاهُ الرَّجُلُ عَلَى الْبِلَاءِ وَالنَّهْءِ مِنَ الْجَيْشِ عَلَى غَيْرِ قِسْمَةٍ. وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ مَعْنَى النَّفْلِ، فَتَأْوِيلُ الْكَلَامِ: يَسَالِكُ أَصْحَابُكَ يَا مُحَمَّدُ عَنْ الْفَصْلِ مِنَ الْمَالِ الَّذِي تَقَعُ فِيهِ الْقِسْمَةُ مِنْ غَنِيمَةٍ كَقَرِيشٍ، الَّذِينَ قَتَلُوا بِدَرٍ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ قَوْلٌ لِيَوْمِهِمْ؛ وَكَذَلِكَ دُونَكَ، يَجْعَلُهُ حَيْثُ شَاءَ.

(١) رواه عنه: ابن جرير في «التفسير» (٣٧/٢٨)، وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١٠١/٨)، وعزاه إلى عبد بن حميد.

من حيث ادِّعَاءُ حُكْمٍ وَنَسْخِهِ، مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ عَلَى ذَلِكَ، وَإِلَّا فَمَعْرُوفٌ فِي اللُّغَةِ أَنْ يُقَالَ لِلْغَنِيمَةِ: فِيهَا.

وقال قوم: بل الفاء الغنيمة شيئان مختلفان، ولكل واحد حكم يختص به، والآية على ذلك مُحْكَمَةٌ. والغنيمة: ما أُخذ على وجه الحرب والمغالبة، وهو الذي أنزل الله -تعالى- في حكمه: «وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَلِلُوا حُكْمَهُ» [الأنفال: ٤١]، فهو يكون خمسة في الأصناف التي سَمَّى الله -تعالى-، وأربعة إخماسه للجيش الذين قاتلوا عليه.

وأما الفاء: فهو ما صُوِّلَ عليه أهل الحرب، ولم يؤخذ عنه<sup>(١)</sup>، فهذا يكون مُصَرَّفٌ جميعه في الأصناف التي سَمَّى الله -تعالى- في هذه الآية من سورة الحشر، ولا يُخَمَّسُ، وهو قول سفيان الثوري<sup>(٢)</sup>، وكذلك قال جمهور الفقهاء: إن الفاء غير الغنيمة، إلا أنهم لم يقصروا الفاء على هؤلاء الأصناف، بل رأوه عاماً في جميع مصالح المسلمين، وهو قول مالك، والشافعي، وأبني حنيفة، وأحمد، وإسحاق، وأهل الظاهر، وغيرهم<sup>(٣)</sup>، إلا أن الشافعي رأى أن يُخَمَّسَ الفاء كما

(١) وهو: المأخوذ من مال الكافر بما سوى الغنيمة، وسوى المختص بأخذه المحدثين.

انظر: «مفتاح جرد ابن عرفة» (ص ١٤٨).

(٢) رواه عنه عبد الرزاق في «المصنف» (٣١٠/٥) رقم (٩٧١٥)؛ قال: «الفاء والغنيمة مختلفان، أما الغنيمة فما أخذ المسلمون فصار في أيديهم من الكفار...»

وانظر: «أحكام القرآن» للجهني (٧٤/٣)، «مختصر اختلاف العلماء» له -إيفاضاً- (٥١١/٣)، «الخراج» ليعني بن آدم (ص ١٩-١٨، ط. دار المعرفة)، «موسوعة فقه سفيان الثوري» (ص ٦٨٠).

(٣) انظر: «المعونة» (٣٨٦/١)، «الذخيرة» (٤٢٢/٣)، «المعونة» (ص ٦١٨)، «عيون المجالس» (٧٤٤/٢)، «مختصر الطحاوي» (ص ١٦٥)، «الخراج» لأبي يوسف (ص ٢٧)، «فتح القدير» (٥/٥٠٣)، «مختصر اختلاف العلماء» للجهني (٥١١/٣)، «أحكام القرآن» له -إيفاضاً- (٦٢/٣)، «الأم» (١٣٩-١٤٠)، «مختصر الزني» (ص ٢٧٠)، «دروس الطالبين» (١٠/٢٨٢)، «المهذب» (٢٤٧/٢)، «المغتنى» (١٠١-١٠٢)، «الإصناف» (١٩٩/٤)، «كتاب التمام» (٢٢٤/٢)، «الإتقان» (ص ١٧٩)، «المغني» (٥٣/١٣) -ط. هجر.

تُحَسَّنُ الغَنِيمةُ، فيكون الخمس في الأصناف المذكورين في هذه الآية؛ كأنه رأى ذلك عائداً على خُمسِ الفِسي خاصة، لما بُيِّنَتِ السُّنةُ أنَّ أربعةَ أخصامه في مصالح المسلمين عامة<sup>(١)</sup>.

وقول الجمهور حيث فرقوا بين الفِسي والغَنِيمة في الآيتين، ولم يروا بينهما تعاضداً ولا نَسْخاً، بل كِلَاهُمَا مُحْكَمَتَانِ؛ هو الأظهر الأشهر.

وأما حمل آية الفِسي على معنى أنها الغَنِيمة؛ كان الحكم فيها أن يقسم على الأصناف المسمَّين فيها، ثم نسخت؛ فأمر لا دليل عليه، ولا اضطرار إليه.

وأيضاً؛ فإن الآية في الغنائم من سورة الأنفال نزلت إثر بدر، وذلك قبل أمر القرى التي أنزل الله - تعالى - فيها: ﴿مَّا أَقَامَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى﴾ [الحشر: ٧].

وقد ذهب قومٌ إلى أن هذه الآية مُبَيَّنَةٌ لحكم الآية التي قبلها: ﴿وَمَا أَقَامَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾ [الحشر: ٦]، وأبى ذلك أكثر أهل العلم، ورأوا أن الآية الأولى من سورة الحشر خاصة في حكم أموال بني النضير حين جُلُّوا عن بلادهم بغير حرب، وفيهم نزلت سورة الحشر<sup>(٢)</sup>: ﴿هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ﴾ [الحشر: ٢]، فجعل الله - عز وجل - أموالهم للبيعة، فلم يستأجر بها، بل أخذ منها قِدر ما يكفيه

(١) هذا قوله في الجليلي. حكاه عنه أبو بكر الفخار الشافعي في «حلية العلماء» (٧/ ٦٩٠-٦٩١).

(٢) أخرج البخاري في «صحيحه» في كتاب التفسير (باب منه) (رقم ٤٨٨٢)؛ عن سعيد بن جبيرة قال: قلت لأبي عباس: سورة التوبة، قال: التوبة هي الغافضة، ما زالت؛ ومنهم ومنهم، حتى ظنوا أنها لم تُبَيَّنْ أحدٌ منهم إلا ذكر فيها. قال: قلت: سورة الأنفال، قال: نزلت في بدر، قال: قلت: سورة الحشر، قال: نزلت في بني النضير.

وأخرجه في عدة مواطن مختصراً (رقم ٤٠٢٩، ٤٦٤٥، ٤٨٨٣).

وأخرجه مسلم في «صحيحه» في كتاب التفسير (باب في سورة براءة والأنفال والحشر) (رقم ٣٠٣١).

وأهله، وفرَّقها في المهاجرين؛ هذا قول جمهور العلماء، وهو مروى عن عمر، وعثمان، وعلي، وغيرهم.

وفي «الصحيحين»: البخاري ومسلم، عن عمر قال: «كانت أموال بني النضير مما آفاه الله على رسوله ﷺ، مما لم يوجب عليه المسلمون بخيل ولا ركاب، فكانت للنبي ﷺ خاصة، فكان يتفق على أهله نفقة سنة، وما بقي جعله في الكراع والسلاح، عُذَّةٌ في سبيل الله - عز وجل -»<sup>(١)</sup>.

قالوا: وأما آية الفِسي الثانية، فنزلت في قُرَى من قُرَى العرب، عَلِمَ الله - تعالى - حكم الفِسي منهم، فحكمها مخالفٌ للآية التي قبلها في بني النضير؛ تلك خاصة برسول الله ﷺ<sup>(٢)</sup>.

#### فصل: في النُّفْل والسَّبَب وأحكامهما

##### \* القول في النُّفْل \*

النفل في المغنمات: الزيادة على السهم، وهو جائزٌ فعله، وقضاء الإمام به إذا رآه مصلحة في الجيش وللمسلمين، وليس ذلك بواجبٍ عليه أن يفعله، ولا حقٌّ لأحدٍ في ذلك، إلا أن يجعله الإمام، أو أمير الجيش، وهو يكون على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يُخَصَّصَ الإمام بعض الجيش؛ لِفَنَاءِ كِسانِ منه، أو مكروءٍ تحمُّله

(١) أخرج البخاري في «صحيحه» في كتاب الجهاد والسير (باب المِجَنَّة) ومن يشتري بئس

صاحبه (رقم ٢٩٠٤)، عن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-، قال: «كانت أموال بني النضير مما آفاه الله على رسوله ﷺ، مما لم يوجب المسلمون عليه بخيل ولا ركاب، فكانت لرسول الله ﷺ خاصة، وكان يُتَّفَقُ على أهله نفقة سنتين، مما يجعل ما بقي في السلاح والكراع، عُذَّةٌ في سبيل الله.

وأخرجه في عدة مواطن (رقم ٤٠٣٣، ٤٠٣٤، ٤٨٨٥، ٥٣٥٧، ٥٣٥٨، ٥٣٥٩، ٦٧٢٨، ٧٣٠٥).

وأخرجه مسلم في «صحيحه» في كتاب الجهاد والسير (باب حكم الفِسي) (رقم ١٧٥٧).

(٢) فكانت أموال بني النضير خاصة لرسول الله ﷺ، يتصرف فيها حيث شاء، والمصارف

المذكورة في الآية هي المصارف المذكورة في خمس الغنيمات. انظر: «تفسير ابن كثير» (٨/ ٨٤-٨٥، ط. دار الفتح).

دون<sup>(١)</sup> الجيش، فيزيده شيئاً يُقْلَهُ إياه.

والثاني: أن يبعث سرية من جملة الجيش، فيخُصُّها بشيء يزيدُها إيساء مما غنمت دون العسكر.

والثالث: أن يُحرِّضَ الإمامُ الجيشَ على القتال قبل لقاء العدو؛ فيُنفِطِهم، أو من شاء منهم مما يرجوه من الغنمة شيئاً قبل القسم؛ تحريضاً لهم على الاجتهاد، وكره مالك هذا الوجه؛ خشية أن يكون قتالهم للدنيا<sup>(٢)</sup>، وأجازه جماعة من أهل العلم<sup>(٣)</sup>.

(١) أثبتناه الناسخ: «دور» وهو خطأ، وكتب الناسخ في الهامش: «لعلها: دور».

(٢) قال سحنون: «سمعت مالكا يكره هذا كراهية شديدة، أن يقال لهم: قاتلوا ولكم كذا وكذا. ويقول: أكره أحداً على أن يُجمل له يُجمل...» انظر: «المدينة» (١/٥١٨ ط. دار الكتب العلمية)، «للخيرة» (٤٢٢/٣)، «عقد الجواهر» (٥٠٤)، «السوادر والزيادات» (٢٢٢-٢٢٣)، «الاستنكار» (١٠٢/٤)، «البيان والتحصيل» (٧٨-٧٩).

وجوّزه ابن عبد البر في «الكافي» (٤٧٦/١)، وقال: «ولا نقل عند مالك إلا السلب للقاتل وما جرى مجراه».

وظاهر مذهب الشافعي -أيضاً-: أنه لا يصح، ويجب ردُّ ما أخذه إلى المغنم، لظاهر قوله -تعالى-: «وَأَعْلَوْا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ...» ولأن ذلك يؤدي إلى اشتغالهم عن القتال بتحصيل ما يختص بهم. انظر: «الأوهام» (١٥١/٤)، «المهذب» (٢٤٤/٢)، وأجازه أحمد في رواية، والشهور عند الحنبلة عدم الجواز، كما سيأتي.

وقال بدر الدين بن جماعة في «تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام» (ص ٢١٣): «فإن قال أمير الجيش ذلك بعد الفتح والغفر، فلا يصح، ولا أثر له باتفاق».

(٣) كآبي حنيفة، وأحمد -في رواية-، وبعض أصحاب الشافعي.

وانظر: «الهداية» (٤٤٠/٢)، «المغني» (٤٢٢/١٠)، «اختلاف الفقهاء» (١٢٧، ١٢٨)، «الإفصاح» (٢٨١/٢)، «دروس المسائل للخلافة» (٣٧٧/٥) رقم ١٩٨٧.

قلت: ذكر ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٥١/٧): «أن عثمان بن عفان -رضي الله عنه- أمر عبدالله بن أبي السرح، أن يهزؤ بلاد إفريقية، فإذا انتصها الله عليه، فله خمس الخمس من الغنمة نفعاً؛ فتح الله -تعالى- إفريقية عليه، فأخذ عبدالله خمس الخمس، وبعث بأربعة أحماس الخمس إلى عثمان، وقسم أربعة أحماس الغنائم بين الجيش».

واختلف أهل العلم في أحكام النفل في ثلاثة مواضع:

أحدها: فيما يُفرضُ النفل. والثاني: مقدار ما يفرض منه. والثالث: الوقت الذي يجوز أن يُفرض فيه.

فأما اختلافهم في الموضوع الأول -وهو فيما يفرض- ففي ذلك ثلاثة أقوال:

قول: إنه لا يكون النفل إلا من الخمس، وهو قول مالك، والشافعي، وأبي حنيفة، وأصحابهم<sup>(١)</sup>، وقاله سعيد بن المسيب<sup>(٢)</sup>، ومستند هؤلاء: أن أربعة أحماس

«فما تقدّم يبين أن عثمان -رضي الله عنه- كان ينفل من الغنمة قبل القسمة، تشجيعاً لأهل البلاد على بلاتهم في القتال، لكنه كان لا يجيز التنفل بأكثر من خمس الخمس -كما سيأتي بعد قليل-.

(١) انظر في مذهب الحنيفة: «الهداية» (٤٤١/٢)، «اللباب» (١٣٠/٤)، «بدائع الصنائع» (٧/١٢١)، «فتح القدير» (٢٠٩/٤)، «تبين الخلفاء» (٢٥٨/٣)، «البحر الرائق» (١٠١/٥) مع «حاشية ابن عابدين»، لكنهم قالوا: لا ينفل إلا الإمام إلا المحتاج، أما الغني فلا.

وفي مذهب المالكية: «الموطأ» (٢٩٠/١)، «دار إحياء التراث»، «المدينة» (٥١٧/١) ط. دار الكتب العلمية، «التلخيص» (٧٢) ط. مطبعة فضالة. وزارة أوقاف المغرب، «المعونة» (٦٠٧/١) وشرح التدوير» (٦٢٩/١)، «التفريع» (٣٥٨/١)، «تفسير القرطبي» (٣٦٢/٧)، «الكافي» (٤٧٦/١)، «عقد الجواهر الشنية» (٥٠٣/١)، «دروس المسائل» لابن القصار (٥٥، ٥٥)، «تهذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك» (٥٩٣/٣)، «الذخيرة» (٤٢٢/٣)، «السوادر والزيادات» (٢٢١/٣)، «التصديق» (١١٤/٤)، «الاستنكار» لابن عبد البر (١٦٣/٤)، «المجموع» (٢١٢/٢).

وفي مذهب الشافعية: «الآل» (١٥٠/٤)، «المهذب» (٢٤١/٢)، «المجموع» (٢١٢/٢)، «معني المحتاج» (١٠٢/٣)، «التيب في الفقه الشافعي» (ص ٢٤٣). وانظر: «اللباب في الجمع بين السنة والكتاب» لأبي محمد علي بن زكريا المنجي (ت ٦٨١) (٧٧٢/٢).

وهناك قول آخر للشافعي أنه من خمس الخمس -كما سيأتي- وقول آخر: أنه من أصل الغنمة. كما في «فتاوي المحتاج».

وانظر: «آثار الحرب في الفقه الإسلامي» (٥٥٣)، «الفقه الإسلامي وأدلته» (٤٦٠/٦).

(٢) نقل ذلك عنه البهوتي في «تفسيره» (٢٩/٣) مع تفسير الخازن، وذكر ابن المنذر في «الأوسط» (١١٣/١١) عن محمد بن إسحاق، أنه خطأ قول ابن المسيب. وانظر: «الرحمة في اختلاف الأئمة» (باب السلب والتنفل)، «شرح صحيح مسلم» (٥٥/١٢)، «معون المعبود» (٣/١١٤)، «طرح الترتيب» (٢٥٧/٧)، «تفسير القرطبي» (٣٦٢/٧)، «الأوسط» (١١٣/١١).

الغنيمة يُخَيَّرُ مُسْتَحَقُّوْهَا - وهُمُ الْعَانُونَ -، فلم يَجَزْ إِخْرَاجُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ عَنْهُمْ، والخمس مصروفةٌ إلى اجتهاد الإمام في التعيين، فكان ذلك منه.

**وقولُ ثامن:** إنه لا يكون في الخُمس نَفْلٌ، وإنما يكون في أربعة الأُخماس بعد إخراج الخمس، ثم يقسم ما بقي على الجيش، وهو قول أحمد بن حنبل،

= ورواه مالك في «الموطأ» (٢٩٠/١) رقم ٥٢٣-ط. دار إحياء التراث العربي، -وسقط من مطبوعه: الأهرج-، وعنه الشافعي في «الأم» (١٥٠/٤). وذكره ابن عبدالبير في «الاستبصار» (١٤/١٦٣-١٦٤)؛ عن مالك عن أبي الزناد، عن سعيد بن المسيب، أنه قال: «كان الناس يعطون من الخمس». وقال: قال مالك: «وذلك أحسن ما سمعت في ذلك». ثم قال: يدل على أنه قد سمع غير ذلك.

وأخرجه من طريق مالك: البيهقي في «الكبرى» (٣١٤/٦). وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١٩٢/٥) رقم ٩٣٤٢، وسعيد بن منصور في «مسند» (٣/٣٠٨ رقم ٢٧٠٦)، كلاهما عن سفیان الثوري، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، قال: «ما كانوا ينفقون إلا من الخمس». ورواه قنات.

وأخرجه عبدالرزاق (١٩٢/٥) رقم ٩٣٤٤ عن خالد بن يحيى بن سعيد، عن ابن المسيب، به. وقد حمل الشافعي وغيره: الخمس الوارد في هذه الرواية على أن المراد به: خمس الخمس. قال في «الأم» (١٥٠/٤): «قول ابن المسيب: يعطون النفل من الخمس، كما قال إن شاء الله، وذلك من خمس النبي ﷺ».

قلت: روى عبدالرزاق في «المصنف» (١٩١-١٩٢ رقم ٩٣٤١)؛ عن إبراهيم بن يزيد، عن داود بن أبي عاصم، عن سعيد بن المسيب، قال: «لا نفل في غنائم المسلمين، إلا في خمس الخمس». وشيخ عبدالرزاق: إبراهيم بن يزيد: هو القريشي الأموي، يُعرف بالحقوقي؛ متروك. كما قال الحافظ في «التقريب» (٣٠٣) -وسأني قريباً-.

وانظر: «شرح الزرقاني» على موطأ مالك (٢٦/٣)، «الحاوي» (٩/ باب النفل)، «فقه سعيد بن المسيب» (٤/ ١٧٤).

ولسعيد بن المسيب رواية ثالثة تخالف الأولى، وهي أن النفل كان من خصائص النبي ﷺ، وليس لأحد بعده أن يعطي أحداً من الغنيمة أكثر من سهمه.

روى الطبري في «تفسيره» (١١٩/٩) بسنده إلى سعيد: أنه أرسل غلامه إلى قوم سألوه عن شيء، فقال: «إنكم أرسلتم إليّ تسألوني عن الأنفال، فلا نفل بعد رسول الله ﷺ».

وروي ذلك عن عمرو بن شعيب. انظر: «المعني» (٤٠٩/١٠).

وإسحاق، وقاله أبو محمد بن حزم<sup>(١)</sup>، وإليه ذهب جماعة فقهاء الشام، منهم: رجا بن خنوة، ومكحول، والقاسم بن عبد الرحمن، وسليمان بن موسى، والأوزاعي، وغيرهم<sup>(٢)</sup>.

ودليلهم: ما أخرجه أبو داود<sup>(٣)</sup>، عن حبيب بن مسلمة، أن رسول الله ﷺ

(١) . انظر: «المعني» لابن البيا (١١٦٥/٣)، «المعني» (٥٣/١٣)، «الروائع» (٢٥٨/٢)، «شرح المختصر» لأبي يعلى (٥٤٨/٢)، «شرح الزركشي» (٤٧٠/٦)، «مسائل الإمام أحمد» (١/ ٢٠٠-٢٠١-رواية الكوسج، ١/ ٣١٥-٣١٦ -رواية صالح، ٣/ ٨٤٧-٨٤٨ -رواية عبدالله)، «رؤوس المسائل الخلافة» (٥/ ٧٧٩ رقم ٢٠٢٢).

وانظر كلام ابن حزم في: «المحلى» (٧/ ٣٤٠ المسألة رقم ٥٦). (٢) روى ذلك عنهم جميعاً: سعيد بن منصور في «مسند» (٢/ ٣٠٧ و٣١١ رقم ٢٧١٦ و٢٧١٧). وانظر: «الاستبصار» (١٠٧-١٠٨).

ونقل ذلك ابن قدامة عن بعضهم في: «المعني» (١٣/ ٦٠-ط. دار هجر). وانظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (٢/ ٢٨٧ رقم ٢٧١٦)، و«مصنف عبدالرزاق» (٥/ ١٩٢ رقم ٩٣٤٥، ٩٣٤٧)، «الأوسط» (١١١/١١)، «فقه الإمام مكحول» (ص ١٨٣)، «فقه الإمام الأوزاعي» (٢/ ٤٦٤).

وهو قول للشافعي -أيضاً-، وقول الأوزاعي: أن النفل من أصل الغنيمة. نقله عنه النووي. وانظر: «الأوسط» لابن المنذر (١١١/١١)، «شرح صحيح مسلم» (١٢/ ٥٥)، «طرح التثريب» (٧/ ٢٥)، «عمدة القاري» (٥٩/١٥)، «فتح الباري» (٦/ ١٤٩)، «تبيل الأوطار» (٧/ ٢٢٩)، «عبرن المعبود» (٣/ ٣١).

وقال أبو عبيد في كتاب «الأموال» (باب النفل من جميع الغنيمة قبل أن تخمس) (ص ٤٠٤ رقم ٨٢٦): «والناس اليوم في المذهب على هذا، أنه لا نفل من جملة الغنيمة حتى تخمس، وإنما جاز أن يُعطى الأدلّة والرعا من صلب الغنيمة قبل الخمس، لحاجة أهل العسكر لهدئ الصفيين، فصار نفلها عائناً عليهم؛ لأنه لا غناء بهم عنهم، فهو من جميع المال، وأما ما سوي ذلك فما نعلم أحداً نفل من نفس الغنيمة قبل الخمس إلا ما خصّ الله به نبيّه ﷺ، فإنه قد روي عنه في ذلك شيء. لا يجوز لأحد بعده».

(٣) في «مسند» في كتاب الجهاد (باب في مَنْ قَالَ: الخُسْ قبل النفل) (رقم ٢٧٩٧). وأخرجه ابن ماجه (٢٨٥٢)، وابن أبي شيبة (١٤/ ٤٥٦)، والدارمي (٢/ ٢٢٩)، وأحمد (٤/ ١٥٩، ١٦٠)، وعبدالرزاق (٥/ ١٩٠ رقم ٩٣٣٤)، والحاكم (٢/ ١٤٥)، وسعيد بن منصور (٢/ ٣٠٧ =



كان ينقل الربع بعد الخمس، والثالث بعد الخمس إذا قُفِّلَ.

وخرج مسلم<sup>(١)</sup> عن عبدالله بن عمر، أن رسول الله ﷺ كان يُنْقَلُ بعض من يبعث من الشرايا لأنفسهم خاصة، سوى قسم عاتمة الجيش، والخمس في ذلك واجب كله.

**وقول ثالث:** إن الأمير مُخْتَرٌ، فإن شاء نقل من رأس الغنيمة قبل الخمس، وإن شاء بعد الخمس، وهو قول النخعي<sup>(٢)</sup>. ويُروى عن أبي ثور: أن النفل قبل الخمس<sup>(٣)</sup>.

= رقم ٢٧٠٢، وابن الجارود في «المتقى» (ص ٢٧١)، وأبو عبيد في «الأموال» (ص ٣٢٥ رقم ٨٠٠)، وابن زنجويه في «الأموال» (١١٧٦ و ١١٧٧)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٢٤٠/٣)، والطبراني في «الكبير» (٣٥٢٢، ٣٥٢٣، ٣٥٢٤، ٣٥٢٥، ٣٥٢٦، ٣٥٣١، ٣٥٣٢)، وفي مسند الشاميين (١٥١٨ و ١٣٦٥ و ٣٥٤٩ و ٣٥٥٠ و ٣٥٥١ و ٣٥٥٢)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (١٩٠/١)، وابن المنذر في «الأوسط» (١٣٥/١١) رقم ٦٥٢٣، والبيهقي في «الكبرى» (٣١٤/٦) من طرق كثيرة عن حبيب بن مسلمة، به. وقُفِّلَتْها في تعليق على «تالي تلخيص المشابه» (٤٧/١) رقم ٤٩-٤٧ (٣) للخطيب البغدادي. وانظر: «صحيح سنن أبي داود».

وأخرجه أبو داود (٢٧٤٨)، وأحمد (١٥٩/٤)، وابن أبي شيبة (٤٥٧/١٤)، وعبدلرزاق (٥/١٩٠ رقم ٩٣٣٣)، والطبراني في «الكبير» (٣٥١٩)، وفي «الشاميين» (٦٢٨)، وابن ماجه (٢٨٥١)، وابن أبي عاصم في «الأحاديث» (٨٥٢)، وأبو عبيد في «الأموال» (٧٩٨)، والدارمي (٢٤٨٣)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٢٤٠/٣)، والحاكم في «المستدرک» (١٣٣/٢)، والبيهقي في «الكبرى» (٦/٣١٤)، وابن المنذر في «الأوسط» (١٣٥-١٣٦)، نحوه.

(١) في «صحيحه»، في كتاب الجهاد والسير (باب الأتفال) (رقم ١٧٤٩) (٤٠). وأخرجه البخاري في «صحيحه» في كتاب فرض الخمس (باب ومن الدليل على أن الخمس لثواب المسلمين) (رقم ٣١٣٥).

(٢) رواد عبدلرزاق في «المصنف» (١٩١/٥) رقم ٩٣٣٩، عن سفيان الثوري، عن منصور، عنه. ورواه سعيد بن منصور في «مسند» (٣ رقم ٢٦٦٩ و ٢٦٧١)، عن سفيان وأبي عوانة، عن منصور، عنه.

وانظر: «الأوسط» لابن المنذر (١١٣/١٣)، «المغني» (٦٠/٦٠ - ط. هجر، «موسوعة فقه إبراهيم النخعي» (١٢٧/٢).

(٣) انظر: «اختلاف الفقهاء» (١٢٨) للطبري، «المغني» (٦٠/١٣ - ط. هجر، «فتح الباري» =

ثم اختلف أصحاب القول الأول الذين رأوا أن النفل لا يكون إلا من الخمس، فقال منهم جماعة: لا يكون إلا في خمس الخمس، وهو سهم النبي ﷺ، وهو قول الشافعي<sup>(١)</sup>، ويُروى كذلك عن سعيد بن المسيب<sup>(٢)</sup>. ومستندهم أن خمس الخمس - وهو سهم النبي ﷺ - هو الذي يَرْجَعُ النَّفْلُ فيه إلى الإمام، وأما سائرهُ فمُعَيَّنٌ في الأصناف الموصوفين في الآية، كما عَيَّنَ سائر الغنيمة للجيش. وقال مالك وأصحابه<sup>(٣)</sup>: بل جميع الخمس يرجع النفل فيه إلى الإمام - على ما سنذكره بعد هذا في مصرف الفتي والخمس.

**وأما اختلافهم في الموضع الثاني - وهو مقدار ما يُفْرَضُ في النفل -، ففي ذلك أقوال:**

**قول:** إن ذلك راجعٌ إلى اجتهاد الإمام، ولا حدٌ له؛ قاله الشافعي<sup>(٤)</sup>،

= (٢٤٠/٦)، «عمدة القاري» (٥٩/١٥)، «فقه الإمام أبي ثور» (٧٨٦).

(١) «الأم» (١٥٠/٤ - ط. دار الفكر)، «المهذب» (٢٤١/٢)، «المجموع» (٢٢٣/٢١)، «مغني المحتاج» (١٠٢/٣)، «النتيب في الفقه الشافعي» (٢٤٣)، «اللباب في الجمع بين السنة والكتاب» (٧٧٢/٢).

(٢) رواد عبدلرزاق في «مصنفه» (١٩١-١٩٢ رقم ٩٣٤١)، عن إبراهيم بن يزيد، عن داود بن أبي عاصم، عنه.

وفيه شيخ عبدلرزاق عن إبراهيم بن يزيد، يعرف بالخورزي: متروك. كما في «التفريب»، وقد مضى قريباً.

وذكره عن سعيد: الشافعي في «الأم» (١٥٠/٤)، والبخاري في «شرح السنة» (١١٣/١١)، وابن أبي زيد القيرواني في «الترواتر والزبادات» (٢٢٢/٣)، وغيرهم.

(٣) «الموطأ» (٢٩٠/١)، «اللوثة» (١٥٧/١)، «المعزة» (٦٠٧/١)، «التزيع» (٣٥٨/١)، «الكاقي» (٤٧٦/١)، «مقد الجواهر» (٥٠٣/١)، «الخيرة» (٤٢٢/٣)، «الترواتر والزبادات» (٢٢١/٣).

(٤) في «الأم» (١٥١/٤)، ونقله عنه ابن المنذر في «الأوسط» (١٣٧/١)، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١٢٩٣/١٢).

وانظر: «الحاوي الكبير» (٤٤٥/١٠)، «المجموع» (٢٢٣/٢١)، «حلية العلماء» (٦٧٥/٧) - (٦٧٦)، «النتيب في الفقه الشافعي» (٢٣٤)، «مغني المحتاج» (١٠٢/٣).

=

ومذهبه أن ذلك لا يكون إلا في خمس الخمس - كما تقدم -، إلا أن يكون تحريضاً يتقدم به قبل الغنيمة لمن يفعل فثلاً يُفْضِي إلى الظفر بالعدو، كالنجس، والدلالة على الطريق، والتقدم بالدخول إلى دار الحرب أو الرجوع إليها بعد انفصال الجيش عنها، فله عندهم أن يُنْفَل بجزء من جملة الغنيمة المرجوة في ذلك؛ لحديث حبيب بن مسلمة المتقدم؛ ولأن الجيش لم يتعلّق لهم بها حق، إلا على هذا الوصف، وهو في مصالحهم، كالإجارة والجلل.

**وقول:** إنه لا يُزاد في الثقل على الثلث - وهو قول جمهور العلماء<sup>(١)</sup>، ودليل هذا القول حديث حبيب بن مسلمة - المتقدم -، أن رسول الله ﷺ كان يُنْفَل الرُّبْع بعد الخمس، والثالث بعد الخمس إذا قُلَّ. فكان ذلك أقصى ما روي في التثقل.

**وقول:** إنه لا يبلغ بالثقل سهم راجل إلا أن يكون التثقل لسريّة، أو أحداً ممن ساق غنيمة إلى الجيش، فلأمر أن يُنْفَل من أتى بالغنيمة رُبْع ما ساق بعد

= واستدل الشافعي - رحمه الله - بحديث ابن عمر - وقد مضى قريباً -، أن النبي ﷺ ظفهم بغيراً بغيراً، بعد ما أخذ كل واحد من السرية التي خرجت اثني عشر بغيراً. وقال: «وفي رواية إسن عمر ما يدل على أنه نفل نصف السدس». قال: «فهذا يدل على أنه ليس للثقل حد لا يتجاوز ما للأمام».

وقول الشافعي هذا قال به الحنفية والمالكية خلافاً للحنابلة - كما في الهامش الآتي -.

انظر في مذهب الحنفية: «الهادية» (٤٤١/٢)، «اللباب» (١٣٠/٤)، «فتح القدير» (٥١١/٥)، «إعلاء السنن» (٢٩٠/١٢).

وفي مذهب المالكية: «المودعة» (٥١٧/١)، «المعونة» (٦٠٧/١)، «عقد الجواهر المثينة» (٥٠٣/١)، «الذخيرة» (٤٢١/٢).

(١) هو مذهب الحنابلة فقط. انظر: «المقنع» لابن البنا (١١٦٥-١١٦٦/٣)، «المغني» (١٣/٥٧-٥٨)، «شرح المختصر» لأبي يعلى (٥٤٨/٢)، «الواضحة» (٢٥٨/٢)، «مسائل أحمد» (٢٠٠/٢-٢٠١-رواية الكوسج، ٣١٥-٣١٦-رواية صالح، ٣/٨٤٧-٨٤٨-رواية عبدالله)، «مشرح الزركشي» (٤٧٠/٦)، «دروس المسائل الخلافية للمكبري» (٧٧٨/٥) المسألة رقم ٢٠٢١.

ونقله ابن عبد البر في «الاستبصار» (١٠٧/١٤)، عن مكحول، والأوزاعي. وقال: «وهو قول جمهور العلماء. فعمل المصنف ذكر أنه قول الجمهور متابعاً له!

الخمس في الدخول إلى أرض الحرب، وثلث ما ساق بعد الخمس في الخروج منها، لا زائد على ذلك. وإليه ذهب أهل الظاهر<sup>(١)</sup>، ودليلهم حديث حبيب بن مسلمة - المتقدم - في تثقل الربع والثلث لمن ساق غنيمة إلى الجيش، وإن ما عدا ذلك لم يثبت في شيء منه أن رسول الله ﷺ نَفَلَ أحداً ما يبلغ سهم راجل.

**وقول:** إن الإمام أن يُنْفَل السرية جميع ما غنمت من غير تخميس، روي ذلك عن مكحول، وعطاء، وإبراهيم<sup>(٢)</sup>. وعامة الفقهاء على خلافه. وروي عن

(١) انظر: «المحلى» (٣٤٠-٣٤١/٧) المسألة رقم ٩٥٦.

(٢) ذكر ذلك عنهم: ابن عبد البر في «الاستبصار» (١٠٢/١٤)، قال: ذكر أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا أبو الوليد الطيالسي، عن عمران القطان، عن علي بن ثابت، قال: سألت مكحولاً، وعطاء؛ عن الإمام يُنْفَل قوماً ما أصابوا؟ قال: ذلك لهم.

وقال: حدثنا وكيع، عن سفيان، عن منصور، قال: سألت إبراهيم - أي: التخمي - عن الإمام بيعت السرية، فتخمي؟ قال: إن شاء نفلهم إياه كله، وإن شاء خشمه.

ومذهب إبراهيم النخعي أنه لا يزداد على الثلث، كما نقله عنه ابن قدامة في «المغني» (١٣/٥٤ - ط. دار هجر). وانظر: «موسوعة فقه إبراهيم النخعي» (ص ١٢٧).

وهو مذهب مكحول - كما سبق النقل عنه -، والأوزاعي. وانظر: «الأثر» لأبي يوسف (١٩٤). ودافع عن هذا الرأي تاج الدين العراقي في جزء مطبوع بصغر قديماً، وعنوانه: «الرخصة العممية في أحكام الغنيمة»، وظهرت برده عليه للإمام النووي، منه نسخة جديدة - فيما أعلم - في مكتبة تشترتي بإيرلندة، وهو بعنوان: «مسألة وجوب تخميس الغنيمة وقسمه باليهما» وقد فرغت منذ سنوات من نسخته. وسيرى التور - إن شاء الله تعالى - قريباً بتحقيقي. ثم وجدت مقولة للإمام السيوطي في قاعده: «الأصل في الأضياع التحريم»، في كتابه: «الأنشياء والظواهر» (٦٢ ص) يقول فيها - وهو يتكلم على قسمة الغنائم - «أن يأخذها جيش من جيوش المسلمين بإيجاف خيل أو ركاب، فهي غنيمة أربعة أحماسها للثلاثين، وخمسها لأهل الخمس، وهذا لا خلاف فيه، وغلط الشيخ تاج الدين القزويني، فقال: إن حكم الفتي والغنيمة راجع إلى رأي الإمام يفعل فيه ما يراه مصلحاً، وصفت في ذلك كرامة سماها: «الرخصة العممية» في أحكام الغنيمة، وانتدب له الشيخ محيي الدين النووي، فرد عليه في كراسة، أجاد فيها، والصواب معه قطعاً انتهى.

وانظر - لزوماً -: «الأغصان» للشاشي (٩/٢)، وتعليقي عليه، فقد زَيَّف هذا القول، وجعله غنيمة على طريقة (مَنْ عَزَّيْزٌ) لا طريقة الشرع.

الثوري أنه قال في أمير إغار فقال: من أخذ شيئاً فهو له: هو كما قال<sup>(١)</sup>. وليس لشيء من ذلك دليل يُعتمد به.

وأظهر الأدلة رجوحاً ما ذهب إليه أهل الظاهر<sup>(٢)</sup>، والله أعلم.

وأما اختلافهم في الموضع الثالث - وهو الوقت الذي يكون فيه فرض التَّغْيِيل - ففي ذلك قولان:

أحدهما: إن ذلك لا يكون إلا بعد إحراز الغنيمة، لا قبل ذلك، وإليه ذهب مالك<sup>(٣)</sup>، وكره أن يُنقل قبل ذلك يُحرضهم؛ خشية أن يكون قتالهم لغير الله، وعنده: أن السِّلْب من التَّغْيِيل، قال: ولم يُنقل رسول الله ﷺ: «من قتل قتيلاً فله سَلْبُهُ»<sup>(٤)</sup>، إلا بعد أن برد القتال. وينحو ما ذهب إليه مالك؛ يقول أبو حنيفة<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: «المنهاج» (١٣/٥٦ - ط. ميجر)، «شرح السنة» (١١/١١٣)، «موسوعة فقه سفيان الثوري» (٢٦٤).

ويروى هذا القول عن الأوزاعي - أيضاً - انظر: «الاستذكار» (١٤/١٠٧)، «فقد الإمام الأوزاعي» (٢/٤٦٤).

(٢) ورجحه ابن المنذر في «الأوسط» (١١/١٣٨).

(٣) انظر: «المدينة» (١٨/٥١٨ - ط. دار الكتب العلمية)، «الاستذكار» (١٤/١٠٣)، «النوادر والزيادات» (٣/٢٢٢)، «البيان والتحصيل» (٣/٧٨-٧٩)، «الكافي» (١/٤٧٧) - ونقل عن بعض أهل المدينة وغيرهم من المجازين أن يروى النفل جائزاً بعد الغنيمة وقبلها -، «التمهيد» (١٤/٥٥ وما بعدها)، ونقل فيها عن فقهاء الشام أن لا نقل في أول المعظم.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب فرض الخس (باب من لم يخمس من الأسلاب، ومن قتل قتيلاً فله سلبه من غير أن يخمس، وحكم الإمام فيه) (رقم ٣١٤٢) من حديث أبي قتادة، في غزوة حنين، ضمن قصة طويلة، وفيه قوله ﷺ: «من قتل قتيلاً له عليه يَتَّةٌ فله سَلْبُهُ».

وأخرجه في كتاب المغازي (باب: وقول الله - تعالى -: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كُنُفُكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿فَغَوَّوْا رِجْمَكُمْ﴾) (رقم ٤٣٢١ و٤٣٢٢)، وفي كتاب الأحكام (باب الشهادة تكون عند الحاكم في ولايته القضاء أو قبل ذلك للخمس) (رقم ٧١٧٠).

وأخرجه مسلم في كتاب الجهاد والسير (باب استحقاق القاتل سلب القتل) (رقم ١٧٥١).

والقول الثاني: إن له أن يُنقل قبل إحراز الغنيمة وي بعده على ما يرى من الإنجاد، وما فيه المصلحة، وهو قول الشافعي<sup>(١)</sup>. قال: وقد رُوي أن رسول الله ﷺ نُقل في البداؤ والرَّجعة. وقال الثوري<sup>(٢)</sup>: لا بأس أن يقول الإمام: من جاء برأس فله كذا، ومن جاء بأسير فله كذا، يُضربهم.

### القول في السِّلْب

في «الصححين»: البخاري ومسلم<sup>(٣)</sup>، عن أبي قتادة، عن رسول الله ﷺ قال: «من قتل قتيلاً له عليه يَتَّةٌ فله سَلْبُهُ». وذكره مالك وغيره<sup>(٤)</sup>.

وخرج - أيضاً - أبو داود<sup>(٥)</sup>، عن عوف بن مالك الأشجعي، وخالد بن الوليد،

(٥) مذبح الحنفية أن لا نقل بعد إحراز الغنيمة بدار الإسلام، لأن حق الغير قد تأكد فيه بالإحراز، إلا من الخمس؛ لأنه لا حثٌّ للفتن في الخمس.

انظر: «الهداية» (٢/٤٤١)، «البناية» (٥/٧٤٦)، «اللباب» (٢/١٣٠)، «فتح القدير» (٥/٥١١)، «بدائع الصنائع» (٧/١١٥)، «أحكام القرآن» للبيضاوي (٣/٥١)، «مختصر اختلاف العلماء» (٣/٥٨٨) المسألة رقم ١٦١٣.

(١) في «الأم» (٤/١٤٩، ١٥١). وانظر: «مختصر المعزني» (ص ١٤٩)، «الحاوي الكبير» (١٠/٤٤٥)، «المجموع» (٢١/٢٢٥).

(٢) انظر: «المنهاج» (٨/٣٨١)، «شرح السنة» (١١/١١٣)، «موسوعة فقه سفيان الثوري» (٢٦٤).

(٣) البخاري (٣١٤٢ و٣٣٢٢ و٧١٧٠)، ومسلم (١٧٥١)، وقد مضى قريباً.

(٤) أخرجه مالك في «الموطأ» في كتاب الجهاد (باب ما جاء في السلب في التَّغْيِيل) (رقم ٤٥٧ - ط. دار إحياء التراث).

(٥) في «سنن» في كتاب الجهاد (باب في السلب لا يخمس) (رقم ٢٧٢١) حدثنا سعيد بن منصور، حدثنا إسماعيل بن عياش، عن صفوان بن عمرو، عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير، عن أبيه، عن عوف بن مالك الأشجعي، وخالد بن الوليد، به.

وفيه إسماعيل بن عياش، أبو عتبة الحمصي. قال الحافظ في «التقريب» (٤٧٣): «صدوق في روايته عن أهل بلده، مخطئ في غيرهم».

وصفوان بن عمرو بن هرم السككي، أبو عمرو الحمصي، ثقة. وهو حمصي من بلد إسماعيل بن عياش، فرواية إسماعيل عنه مقبولة - إن شاء الله - وإسناده حسن.

أن رسول الله ﷺ قضى في السلب للقاتل، ولم يخمس السلب.

### واختلف أهل العلم من هذا الفصل في ثلاثة مواضع:

في حكم السلب لمن يكون، وفي حد السلب، وعلى ماذا يقع، وفي صفة القتل المسلوب.

### فأما حكم السلب، فأهل العلم في ذلك ثلاثة أقوال:

قول: إنه يلزم للقاتل، يختص به، حكماً من الله - عز وجل -، لا يحتاج في ذلك إلى تقدم قول أمير ولا غيره، فهو يحاذ له من جملة الغنيمة، من غير خمس يجب فيه، وإليه ذهب الشافعي، وأحمد بن حنبل، وأهل الظاهر، وقاله محمد بن جرير الطبري، وغيره<sup>(١)</sup>.

= وهو في «مسند سعيد بن منصور» (٣٠٦/٢) رقم ٢٩٦٨، ومن طريقه أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (١٠٩/١١) رقم ٦٤٩٢.

وأخرجه الطحاوي في «شرح المعاني» (٢٢٦/٣)، وأبو عبيد في «الأموال» (٧٧٢)، والبيهقي في «السنن» (٣١٠/٦)، وابن عبد البر في «الاستدكار» (١٩٥٣) من طرق عن إسماعيل بن عياش، به. وأخرجه أحمد (٩٠/٢٦)، وابن الجارود في «المتقى» (١٠٧٧) من طريق أبي المغيرة، عن صفوان بن عمرو، به. وليس فيه: «قضى بالسلب».

وأخرجه أبو يعلى (٧٩٩٢ و٧٩٩١)؛ من طريقين عن صفوان بن عمرو، عن عبد الرحمن بن جبير، عن أبيه، عن خالد بن الوليد، به.

وأخرجه أحمد (٢٦/٧)، وغيره، من حديث عوف بن مالك مطولاً، وفيه قصة.

(١) انظر في مذهب الشافعي: «الأل» (١٥٣/٤)، «الإقناع» (١٧٧)، «الوجيز» (٢٩٠/١)، «حلية العلماء» (٦٥٨/٧)، «الحاوي الكبير» (١٤/١٥٥-١٥٤ ط. دار الكتب العلمية)، «مغني المحتاج» (٢٣٤/٤)، «نهاية المحتاج» (١٤٤/٦)، «المجموع» (١٨٤/٢١)، «مختصر الخلافيات» (١٤٤/٤) رقم ١٧٢، «تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام» ليدر الدين بن جماعة (٢١٦-٢١٨). وسذكر المصنف عنهم أن هذا إذا كان القتل مقبلاً غير مدبر، والحرب قائمة، وهذا التفريق لا نعلم له دليلاً خاصاً. وانظر: «دراسة الأمانة» (١٦٥/٢) بهاشم «الميزان الكبرى» للشرعاني - ط. مصطفى الباي الحلي.

وفي مذهب الحنابلة: «المغني» (٦٣/١٣)، «الإصناف» (١٤٨/٤)، «نتيج التحقيق» (٣/

وقول ثان: إنه كذلك للقاتل - أيضاً -، إلا أن للإمام أن يخمسه إذا استكره، ويكون للقاتل أربعة أخماسه، روي ذلك عن عمر بن الخطاب<sup>(١)</sup>، وهو قول

= (٣٤٦، «المحرر» (١٧٤/٢)، «البدیع» (٣٧٠/٣)، «مغني الإرادات» (١٢٥-١٢٦)، «كشف القناع» (٧٠-٧١). وانظر: «اختلاف الفقهاء للطبري» (١١٢، ١١٧ - نشره د. يوسف شخت، مكتبة بريل، ليدن، هولندا).

وبه قال الأوزاعي في رواية، والليث، وأبو عبيد، وإسحاق، وأبو ثور، وابن حزم، وغيرهم. انظر: «الرد على سير الأوزاعي» (٤٦)، «الأموال» (٤٠٥)، «المحلى» (٣٣٥/٧) رقم ٩٥٥، «فقه الإمام الأوزاعي» (٤٤٧/٢)، «شرح النووي على صحيح مسلم» (٥٨/١٢)، «أحكام القرآن» للخصاص (٦٦/٣)، «المهذب» (٢٣٨/٢)، «فتح الباري» (٢٤٩/٦)، «تيل الأوطار» (١٨٠/٩)، واختار هذا القول ابن المنذر في «الأوسط» (١٠٩/١١).

(١) ذكره ابن حزم في «المحلى» (٣٣٦/٧)، قال: ومن طريق ابن أبي شيبة، نا عبد الرحيم بن سليمان، عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أنس بن مالك، قال: كان السلب لا يخمس، وكان أول سلب خمس من الإسلام سلب البراء بن مالك، وكان قتلَ مرزبان الزارة، وقطع منقلته وسواريه، فلما قدمنا المدينة صلى عمر الصبح، ثم أثنانا فقال: السلام عليكم، أستم أبو طلحة؟ -أي: البراء- فقالوا: نعم، فخرج إليه، فقال عمر: إنا كنا لا نخمس السلب، وأن سلب البراء مال، وإنني خامسة، فدعا المؤمنين، فقرأوا ثلاثين ألفاً، فأخذ منهم ستة آلاف.

وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٢٣٣/٥) رقم ٩٤٦٨، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١٣٢/٢)، والبيهقي (٣١١/٦)، من طريق أبيوب، وأبو عبيد في «الأموال» (٣٨٩-٣٩٠) رقم ٧٨١، وسعيد بن منصور في «سننه» (٣٠٨/٢) رقم ٢٣٠٨، من طريق ابن عسرون، ويونس، وهشام، والبيهقي (٣١٠/٦)؛ من طريق ابن المبارك عن هشام، جميعهم عن محمد بن سيرين، عن البراء، به. وأخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (١٠٩/١١، ١١٠-١١٢، ١٢٧)؛ من طريق عبد الله بن الوليد، عن سفيان، عن هشام، به.

ورواه الطحاوي (١٣٢/٢) من طريق مكحول، عن أنس، به.

قال ابن حزم: «ولا يلتزم بعمر تعدد خلاف رسول الله ﷺ، فصح أنه استطاب نفس البراء، وهذا صحيح حسن لا نكره، وهو قول الأوزاعي، وسعيد بن عبد العزيز، والليث بن سعد، والشافعي، وأحمد، وأبو ثور، وأبو عبيد، وأبو سليمان، وجميع أصحاب الحديث، إلا أن الشافعي، وأحمد، قالوا: إن قتل غير متعنت، فلا يكون له سلب» أ-هـ.

وخطأ هذا الاستثناء، لحديث سلمة بن الأكوع، فإنه قتل متعنتاً غير متعنت، وفي غير قتال، وأخذ =

إسحاق<sup>(١)</sup>.

**وقول ثالث:** إن السُّلب وسائر الغنيمة واحدٌ في الحكم، لا يختصُّ القتال بذلك، إلا أن يُنْهَلِ إياه الإمام إن رأى لذلك وجهاً كسائر الأنفال، ولا فَرْقَ، وإليه ذهب مالكٌ، وأبو حنيفة، والثوري، وغيرهم<sup>(٢)</sup>.

= سلبه، بأمر رسول الله ﷺ. وانظر: «الاستذكار» (١٤/١٤)، «موسوعة فقه عمر بن الخطاب» (١٧٥)، وتخمين السُّلب مطلقاً هو قول ابن عباس. أخرجه عنه مالك في «الموطأ» (ص ٢٩٠ رقم ٥٢٢ - ط. إحياء التراث)، وأبو عبيد في «الأموال» (٣٩٢ رقم ٧٩٠)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/٣٧٤ رقم ١٤٠٤٢)، وابن المنذر في «الأوسط» (١١/١١٠)، والبيهقي في «الكبرى» (٣١٢/٦). وانظر: «المنغني» (٦٩/١٣)، «شرح السير الكبير» (٦٠٣، ٦٠٢/٢)، «موسوعة فقه عبدالله بن عباس» (٢٩٧/١) و (٧٣-٧٤).

وهو قول مكحول، والأوزاعي. انظر: «مسند سعيد بن منصور» (٣١٠/٢) رقم ٢٧١٢، «الأوسط» (١١/١١)، «المنغني» (٦٩/١٣)، «الاستذكار» (١٤٠/١٤) رقم ١٩٧٤٩. (١) ذكره عنه ابن قدامة في «المنغني» (٦٩/١٣)، وقوله ابن حزم في «المحلّى» (٣٣٧/٧)، وابن المنذر في «الأوسط» (١١/١١٠)، وابن عبدالبر في «الاستذكار» (١٤٢/١٤) رقم ١٩٧٦١. وقد مضى قريباً أن له قولاً موافقاً لأصحاب القول الأول.

(٢) مذهب المالكية أن السلب يكون للقتال بشرط الإمام، ولا يكون ذلك إلا بعد انقضاء الحرب، لا قَبْلَ، ويكون مُخْتَبَراً من خمس الخمس.

انظر: «الموطأ» (٢/٤٥٥)، «القبسي» (٢/٦٠١)، «المعونة» (١/٣٨٦، ٣٩٠)، «التفريع» (١/٣٥٨)، «الرسالة» (١٩٠)، «الكافي» (٤٠٩/١) - ط. دار الهدى - القاهر، «المعونة» (٦٠٦/١)، «التلخيص» (٧٢) - ط. مكتبة فضالة، وزارة أوقاف المغرب، «المقدمات الممهدات» (١/٣٥٦)، «أسهل المدارك» (١/٢)، «قوانين الأحكام» (١٦٧)، «بداية المجتهد» (١/٣٩٧)، «مقدد الجواهر الشريفة» (١/٥٠٤)، «دروس المسائل لابن القصار» (٥١/٥٥)، «التبصير» (١٤/٥١، ٦٩)، «الشرح الكبير» (٢/١٩٠-١٩١)، «الخرشي» (٣/١٣٠)، «الإشراف» (٤/٤٣١) - بتحقيق، «القوانين الفقهية» (١٢٩، ١٣١) - (١٣٢)، «الرد على الشافعي» (ص ٥٢-٥٣) لابن الباء.

وفي مذهب الحنفية، انظر: «الأحكام» (١٩٠)، «مختصر الطحاوي» (٢٨٤)، «تحفة الفقهاء» (٥٠٩-٥٠٨/٣)، «فتح القدير» (٥١٢-٥١٤)، «حاشية ابن عابدين» (٤/١٥٣-١٥٤)، «الهداية شرح بداية المبتدي» (١٤٦/٢)، «السيوط» (١٠/٤٧)، «بدائع الصنائع» (٧/١٥٠).

**وسبب الاختلاف:** تعارضُ ظاهر آية الغنائم في وجوه القسم على جماعة الغانمين، وظاهر قوله ﷺ: «من قتل قتيلًا له عليه بيعةٌ»، فله سلبه<sup>(١)</sup>.

فمن حمل ذلك من قوله ﷺ على أنه إنزالُ شرع، وحكمٌ عامٌ في المسلمين، وكان من مذهبه تخصيص عموم القرآن بخير الواحد؛ جعل الآية مخصصة في غير السُّلب، وكان عنده: السُّلب جميعاً للقتال.

ومن حمل ذلك من قوله ﷺ على وجه التثنية منه في ذلك الجيش، وما يرجع إلى حكم الاجتهاد من الإمام بحسب الأحوال، كان السُّلبُ وغيره سواءً عنده في حكم الغنيمة، واستحقاق القسم على جماعة الغانمين، إلا أن يرى الإمام تنفيله للقتال على حسب ما فعلَ رسول الله ﷺ في ذلك الجيش<sup>(٢)</sup>.

وأما من رأى تخمين السُّلب إذا كثُرَ فلا أعرف فيه دليلاً، إلا ما يخرج مخرج الاستحسان. فإن قيل: دليله عموم آية الخمس<sup>(٣)</sup>؛ لزم عليه أن يكون ذلك يجري في القليل كما يجري في الكثير، والله أعلم.

**وأما حدُّ السلب، وعلى ماذا يقع، إذا قيل بوجوب ذلك للقتال؟** فلأهل العلم

= وهو رواية عن أحمد، اختارها الخلال. انظر: «المحرر» (٢/١٧٩)، «الإصباح» لابن هبيرة (٢/٢٨٠)، «المنغني» (١٣/٦٣).

وروي عن الأوزاعي، وهو قول سفیان الثوري - كما ذكر ذلك المصنف - انظر: «الرد على سير الأوزاعي» (٤٦-٤٧)، «عمدة القاري» (١٥/٦٩ - ط. عيسى البابي الحلبي)، «تفسير القرطبي» (٨/٥٨)، «بداية المجتهد» (١/٦٨٠)، «شرح السنة» (١١/١٠٨)، «الأموال» لأبي عبيد (٣٩١ رقم ٧٨٨)، «فقه الأوزاعي» (٢/٤٤٨)، «موسوعة فقه سفیان الثوري» (٢٦٤ و ٥١٢).

(١) أخرجه البخاري (٣١٤٢)، ومسلم (١٧٥١)، وقد مضى قريباً. (٢) في حديث أبي قتادة مرفوعاً: «من قتل قتيلًا له عليه سلبه»، ابلغ دلالة على أن إذن الإمام لا يشترط إذا قال: «مقتوله تلك يوم حُين بعدلما قتل أبو قتادة الرجل»، وإن ثبت عن النبي ﷺ شيء لم يجز تركه، والله أعلم.

(٣) كذا في الأصل، وكتب الناسخ في هامش نسخه: «لعله سقط من هنا: قلت، أو: قلنا. أو نحو هذا». قلت: أي تصحح العبارة هكذا: فإن قيل: دليله عموم آية الخمس، قلنا: لزم عليه ...

في ذلك اختلاف، سببه: مفهوم إطلاق لفظ السلب في الحديث: هل يختص ذلك بما كان على المقتول ومعه مما يستعمل في آلات القتال، وما لا بد منه في اللباس، والمتاد في الحرب، دون ما سواه، مما عسى أن يكون معه من غير ذلك؟ أو يعم جميع ما اشتملت عليه حال القتيل من ذلك، ومن غيره من أنواع الحلي والجواهر والذهب والفضة، وما شأنه الزينة ونحوها، وإن لم يكن من متاع الحرب؟

رؤي عن مكحول أنه قال: للمبارز القتال سلب المقتول: فرسه بسرجه، ولجامه، وسيفه، ومنطقته، ودرعه، ويئقسته، وساعده، وساقاه، ورايته<sup>(١)</sup>، بما في ذلك كله: من ذهب وفضة، أو جوهر، وما كان عليه من طوقه، ومساوره إن كانا عليه، بما فيهما من جوهر<sup>(٢)</sup>.

وقال الأوزاعي نحو ذلك، إلا أنه قال: ولا يكون له الهيشان<sup>(٣)</sup> فيه المال؛ قال: ليس مما يترتب به للحرب<sup>(٤)</sup>.

ولم ير مالك أن يكون من السلب ذهب ولا فضة؛ لأنه ليس من آلات المقاتل المعهودة<sup>(٥)</sup>.

(١) وفي «المغني» (٧٢/١٣): رَأَى. وهو كالحف، إلا أنه لا قدم له، وهو أطول من الحف. ولعل صوابها: ورأناه.

(٢) نقله عنه ابن المنذر في «الأوسط» (١٢٨/١١)، وابن قدامة في «المغني» (٧٢/١٣)، وابن أبي زيد القيرواني في «الوادع والزيادات» (٢٢٦/٣).

(٣) الهيشان: بكسر الهاء: هيشان الدراهم، وهو الذي تجعل فيه النقطة.

والهيشان: شداد الشراويل. قال ابن قويد: أحسبه فارسياً شمرئاً. انظر: «لسان العرب» (٣٦٤/١٥).

(٤) نقله عنه ابن المنذر «الأوسط» (١٢٨/١١)، وابن قدامة في «المغني» (٧٢/١٣)، وابن أبي زيد القيرواني في «الوادع والزيادات» (٢٢٧/٣).

(٥) انظر: «عقد الجواهر الثمينة» (٥٠٤/١)، «النوادر والزيادات» (٢٢٦-٢٢٧/٣)؛ ونقل عن سنحون قوله: قال أصحابنا، وأهل الشام: ولا نقل في العيين، وإنما هو في العروض: السلب، والفرس، والسلاح، ونحوها.

وقال: وقال أهل العراق: إذا نادى الإمام بنقل السلب؛ فإنه يكون له ما على المقتول من =

وقال الشافعي<sup>(١)</sup>: «السلب الذي يكون للقاتل: كل ثوبٍ على المقتول، وكل سلاح عليه، ومنطقته وفرسه إن كان راكباً أو مشيكاً، فإن كان مع غيره، أو مُنفلتاً منه فليس له، وإنما سلبه ما أخذ من يديه، أو ما على يَدنه، أو تحت يَدنه، فإن كان في سلبه سوار ذهب، أو خاتم، أو تاج، أو منطقة فيها نقعة، فلو ذهب ذهباً إلى أن هذا من سلبه كان مذهباً، ولو قال قائل: ليس هذا من عُدّة الحرب كان وجهاً».

قلت: قد أشار الشافعي -رحمه الله- إلى هذا السبب الذي بُهِنّا عليه.

وأما صفة القاتل المسلوب: فمن ذلك: أن يكون رجلاً كافراً حريصاً مُخْلِئاً غير مأسور، لا أعرف أن موجبي السلب للقاتل اختلفوا أن مثل هذا يستحق قاتله سلبه، واختلفوا في حال القتل، وفي قتل المرأة والغلام.

فقال الشافعي<sup>(٢)</sup>: «إنما يكون السلب لمن قتل والحرب قائمة، والمشرِك مُقْبِلٌ»، وقال أحمد بن حنبل: «إنما ذلك للقاتل في المبارزة<sup>(٣)</sup>، لا يكون في

= سوارين، وطوق ذهب، ودنانير، ودراهم، وحلّة سيف، ومنطقة.

قلت: ويدخل فيه: إذا كان مع المقتول دراهم، أو دنائير.

فعمد الحنفية، ورواية عند الحنابلة، وأحد القولين للشافعية: أن الدراهم والدنانير من السلب، ففيه للقاتل. انظر: «تمهة الفقهاء» (٢٩٧/٣)، «المغني» (٧٢-٧٣/١٣)، «المجموع» (٣١٨/١٩).

ورواية أخرى عند الحنابلة: أنها لا تدخل في جملة السلب، وهي غيبة. انظر: «المغني» لابن البيا (١١٦٧-١١٦٨/٣)، «المغني» (٧٢-٧٣/١٣)، «شرح الزركشي» (٤٨١/٦)، «رؤوس المسائل الخلافية» (٧٣٦/٥) رقم (١٩٨٦).

(١) في «الأم»، في كتاب قسم الفتي والغنية (باب الأنفال) (٣٠٩/٥ - ط. دار الوفاء).

وانظر: «الوجيز» (٢٩٠/١).

(٢) في «الأم» (٣٠٩/٥، ٣٠٨/٥) - ط. دار الوفاء. وانظر: «مختصر الزني» (ص ٢٧٠)، «الأوسط» (١٢٠/١١)، «المجموع» (٣١٧/١٩).

وهو مذهب الحنابلة -كما سيأتي-.

(٣) كذا في الأصل، وبها التامخ: المبارزة. وكب في الهامش: كذا في الأصل، ولعلها: «المبارزة».

قلت: وهو الصواب. وكذا في في مطبوع «المغني» (٨٨/١٣ - ط. هجر) نقلاً عن أحمد -رحمه الله-.

الهزيمة<sup>(١)</sup>، وقال الأوزاعي، وسعيد بن عبد العزيز: «السَّلبُ للقتال، ما لم تشتد<sup>(٢)</sup> الصفوف بعضها ببعض، فإذا كان كذلك، فلا سلب لأحد»<sup>(٣)</sup>. ونحو ذلك يُروى عن نافع مولى ابن عمر؛ كان يقول: إذا قتل رجلٌ من المسلمين رجلاً من الكُفَّارِ فإنَّ له سلبه، إلا أن يكون في معمة القتال، أو في زحف، فإنه لا يلدي أحدٌ قتل أحد<sup>(٤)</sup>.

قوله: معمة القتال: يريد التحامه واختلاطه. والمعمة: أصوات الشجعان في الحرب. والمعمة -أيضاً-: صوت الحريق. قال امرؤ القيس -يصف فرساً وعُدَّوها-:

سَبَّوحاً جَمُوحاً وإخْضارُها كَمَعْمِعةِ السَّعْفِ المَوْقَدِ<sup>(٥)</sup>

(١) انظر: «المغني» (٦٣/٦٨)، «المحرر» (١٧٤/٢)، «شرح الزركشي» (٤٧٢/٦-٤٧٧)، «رؤوس المسائل الخلاقية» (٧٣٥/٥) رقم ١٩٨٥.

(٢) كذا في الأصل والنسخ. وكتب النسخ أبو خزيمة في الهامش: «كذا، ولعلها: تشتيك».

قلت: وفي «المغني» (٦٥/١٣): (مَمْدُ).

(٣) نقله عنهم ابن قدامة في «المغني» (٦٥/١٣)، وقبله ابن المنذر في «الأوسط» (١١/١٢٣)، وزاد مع الأوزاعي وسعيد: أيا بكر بن أبي مريم، وذكر ابن قدامة قبله أنَّ مذهب مسروق: «إذا التقى الزحفان، فلا سلب له، إنما القتل قبل وبعد».

ونقله عن الأوزاعي وسعيد -أيضاً-: ابن عبد البر في «الاستذكار» (١٣٨/١٤-١٣٩) وزاد معهما: سعيد بن عبد الرحمن، وسليمان بن موسى، وفتحاه أهل الشام. وانظر: «شرح النووي على صحيح مسلم» (٥٩/١٢)، «فتح الباري» (٢٤٦/٦)، «عمدة القاري» (٦٥/١٥)، «المحلى» (٣٣٦/٧)، «دبابة المجتهد» (٤٢٩/١)، «نبيل الأوطار» (٢٢٤/٧)، «مسيل السلام» (٢٥٢/٤)، «فقه الإمام الأوزاعي» (٢/٤٤٧).

(٤) روى عبد الرزاق (٣٣٤/٥) رقم ٩٤٧١، وابن أبي شيبة (٣٧٤/١٢) رقم ١٤٠٤١ في «مصنعيهما» عن ابن جريج، عن نافع، به. وليس فيه قوله: «فإنه لا يلدي أحدٌ قتل أحد».

وذكره عن طريق ابن جريج: ابن حزم في «المحلى» (٣٣٦/٧).

وانظر: «المغني» (٦٥/١٣)، «معجم فقه السلف» (١٣٨/٥)، والمراجع في الهامش السابق. (٥) انظر: «شرح ديوان امرئ القيس» (ص ١٦٦ - تعليق: د. عمر النجاوي).

ومعنى: سبوح: تسبح في سيرها.

وقالت طائفة من أهل الحديث: يجب للقاتل سلب كلِّ قَتِيلٍ قَتله من الكُفَّارِ، في الحرب وغير الحرب، مُقبِلاً أو مُدبراً، على كلِّ وجه، لا يخص<sup>(١)</sup> من ذلك شيئاً، وبه يقول أبو ثور، وداود، وأبو بكر بن المنذر، وغيرهم<sup>(٢)</sup>.

وحجة هؤلاء ظاهر الخبر<sup>(٣)</sup> في تمليك سلب القَتِيلِ عموماً. وحديث سلمة ابن الأكوع<sup>(٤)</sup> في ذلك يزيدُه وضوحاً. قال ابن المنذر<sup>(٥)</sup>: «هو خيرٌ، ليس لمَسْأُولٍ معه تأويل؛ وذلك أن سلمة بن الأكوع قتل القَتِيلَ، وهو مُوَلٌّ هارِبٌ، قال غيره: وفي غير مبارزٍ ولا قتال».

خَرَجَ مسلم<sup>(٦)</sup>، عن سلمة بن الأكوع قال: غزونا مع رسول الله ﷺ هوازن، فبينما نحن نتصمى مع رسول الله ﷺ، إذ جاء رجل على جمل أحمر، فأنأخه، ثم انزع طَلْقاً من حَقِيٍّ، فقيَّد به الجمل، ثم تقدَّم يتغدى مع القوم، وجَمَلٌ ينظر، وفيها ضَعْفَةٌ ورَقَّةٌ في الظهر، وبعضنا مُشْأَةٌ، إذ خرجَ يَشْتَدُّ، فأتى جملهُ فأساطق قيده، ثم أنأخه، وقعدَ عليه، فأثاره، فاشتدَّ به الجمل، فاتبعه رجلٌ على ناقٍ ورَقاء.

= جموح: أي: تجوح، تغلبك على رأسها، لا تستطيع رؤفاً من حشها. والمعمة: حفيف الحريق إذا احترق، نَصَبٌ أو غيره، يقول: إحصارها كأنه نار.

(١) كتب النسخ في الهامش: لعلها: نَحْصٌ.

(٢) انظر: «الأوسط» (١٢٠/١١)، «المغني» (٦٥/١٣) ط. هجر، «اختلاف الفقهاء» (الوحدة ١١٧)، «المذهب» (٢٣٨/٢)، «عمدة القاري» (٦٩/١٥)، «فتح الباري» (٢٤٩/٦)، «نبيل الأوطار» (٧١٠/٤)، وإلى هذا الرأي ذهب ابن حزم -كما في «المحلى» (٣٣٦/٧)-، والليث بن سعد. وانظر: «فقه الإمام أبي ثور» (٧٨٤-٧٨٥).

(٣) وهو قوله ﷺ: «من قتل قَتِيلًا له عليه يَتَّةٌ، فله سلبه». وهو في «الصحيحين» وقد مضى. (٤) سيأتي.

(٥) في «الأوسط» (١١٩/١١).

(٦) في «صحيحه» في كتاب الجهاد (باب استحقاق القاتل سلب القَتِيلِ) (٤٥) (١٧٥٤).

وأخرجه مختصراً جداً: البخاري في «صحيحه» في كتاب الجهاد والسير (باب الحربي إذا دخل دار الإسلام بغير أمان) (رقم ٣٠٥١).

قال سلمة: وخرجت أشتد، فكنت عند وركل الناقة، ثم تقدمت حتى كنت عند وركل الجمل، ثم تقدمت حتى أخذت بخطام الجمل فأنخنته، فلما وضع ركبتيه في الأرض اخترطت سيفي، فضررت رأس الرجل، فنذر، ثم جئت بالجمل أقوده، عليه رَحْلُه وسلاحه، فاستقبلني رسول الله ﷺ والناس معه، فقال: «من قتل الرجل؟» قالوا: ابن الأكيح، قال: «له سَلْبُه أجمع».

قال ابن المنذر<sup>(١)</sup>: «فهو حجة على من قال: إن السلب لا يكون إلا لمن قتل مُشْرَكاً مقبلاً، وعلى من قال: والحرب قائمة؛ لأن سلمة قتل صاحبه مُدْبِراً، والحرب ليست بقائمة»، قال: «ولم أرَ عند الشافعي حديث سلمة، ولو عَلِمَه لقال به فيما ظهر لنا في مذهبه».

**قوله في الحديث: «تَفْتَمِي»**<sup>(٢)</sup>: هو من وقت الضمى -بالمَد- عند ارتفاع النهار. وإنما يريد أنهم كانوا يتغدون في ذلك الوقت.

**وقوله: «الترع طَلَقاً من حَبِيه»**، فالطَلَق: القَيْدُ من الجِلْد، والحَقْب: خَيْلٌ يُشَدُّ على حَقْو البعير.

**وقوله: «ضَرَبَ رَأْسَ الرَّجُلِ فَتَنَر»**، يريد: سَقَطَ. قال عنترة<sup>(٣)</sup>:

والهَامُ تَنَدَرُ بِالسَّيْفِ كَأَمَّا تَلْقَى السُّيُوفُ بِهَا رُؤُوسَ الْخَنَظَلِ  
وقال أبو محمد بن حزم<sup>(٤)</sup>: «للقاتل سلب المَشْرِكِ الذي قَتَلَ كَيْفَمَا قَتَلَه،

(١) في «الأوسط» (١١/٢٢٠).

(٢) في الأصل: «تَفْتَمِي»، بالثناة من تحت.

(٣) ديوان عنترة (ص ٢٥٧ - تحقيق: محمد سعيد مولوي).

وقوله: «والهام تندر بالصعيد» أي تساقط. يقال: أَتَنَرْتُ فَتَنَرْتُ إِذَا قَطَعْتُهُ، وَأَبْنَيْتُهُ مِنْ غَيْرِهِ. والصعيد: وجه الأرض. وقوله: رؤوس الخنظل، شبه الهام في سرعة قطع السيوف لها وتساقطها برؤوس الخنظل.

(٤) في «المحلى» (٧/٣٣٥ المسألة رقم ٩٥٥).

صَبْرًا، أو في القتال». يعني: مقبلاً أو مدبراً، وكيفما كان. ودليله: عمومُ الْخَبِيرِ في إيجاب السلب للقاتل من غير تفصيل، وما دلَّ عليه في إيضاح ذلك وتقريره خبر سلمة المذكور آنفاً.

وقال الثوري في السَّلْبِ يحمل عليه الرجل فَيَسْتَأْسِرُ له، ثم يقتله: «له سَلْبُه إذا كان قد بارزه»<sup>(١)</sup>. وأظنَّ يعني: إذا قال الإمام في ذلك الجيش: من قتل قَتِيلًا فله سَلْبُه؛ لأنَّ مذهب الثوري: «الْأَلَا» يستحقُّ القاتل السلب، إلا أن يُقْتَلَه الإمام، كما يقول مالك، وأبو حنيفة<sup>(٢)</sup>.

وقال الأوزاعي<sup>(٣)</sup> في الذي يَسْتَأْسِرُ فيقتله: «ليس له سَلْبُه إذا لم يكن خَرَدَ إليه بسلاح». قيل له: فرجلٌ حمل على فارسٍ فقتله فإذا هو امرأة؟ قال: «فإن كانت خردت له بسلاح، فإنَّ له سَلْبُها، والغلام كذلك: إذا قاتل قَتِيلَ كان سلبه لمن قتله».

**قوله: خَرَدَ إِلَيْهِ**، يعني: إذا جَدَّ، وقَصَدَ قصده<sup>(٤)</sup>. وأنشدوا<sup>(٥)</sup>:

(١) نقله عنه ابن المنذر في «الأوسط» (١١/١٣٠).

(٢) كتب النسخ في هامش نسخته عند (الْأَلَا): «كنا ولملها...»، ثم بيض في الهامش.

(٣) مضى قريباً ذكر مذهبهما في ذلك. وانظر: «موسوعة فقه سفيان الثوري» (ص ٢٦٤).

(٤) نقله عنه ابن المنذر في «الأوسط» (١١/١٣٠) وفيه: «وإنَّ أَسْرَهُ ثم قتله: لم يكن له سَلْبُه».

(٥) وقال في «القاموس المحيط» (١/٥٦٠): خَرَدَهُ، يَخْرُدُهُ، قَصَدَهُ وَتَمَنَّى. وانظر: «تهذيب اللغة» (٤/٤١٢)، «لسان العرب» (٣/١٤٤).

(٦) قال الفراء في «معاني القرآن» (٣/١٧٦): «وأنشدني بعضهم ... وذكره، وأوله عنده: «وجاء سبل كان من أمر الله».

وأورده هكذا في الفراء: الأزهرى في «تهذيب اللغة» (٤/٤١٤)، وابن منظور في «لسان العرب» (٣/١٤٥)، ووجدته كما عند المصنف في «الكشاف» للزمخشري (٤/٥٩١) وفيه (أسر) بدل (عند)، ومعماد -كما قال الشيخ محمد عليان المرزوقي في «مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف»-: «يصف سبلاً بالكثرة. ولذلك قال: من عند الله. ويروى: من أمر الله، وحذف الألف قبل الهاء من لفظ الجلالة؛ لأنه جازي في الوقف. وخرد يعرد من باب ضرب، بمعنى قصد وأسرع، أي: يسرع إسرار الجنة، أي البستان المغلة كثير الغلة والخير. ومعنى إسرار الجنة: ظهور خيرها قبل غيرها في زمن يسير، واختارها لأنها تنشأ عن السبل».



أقبل سَيْلٌ جاء من عند الله يَحْرُدُ حَرَّةَ الْجَنَّةِ الْمُؤَلَّسَةِ  
قال ابن عبد البر<sup>(١)</sup>: «إجماع» العلماء على أن لا سَلْبَ لِمَنْ قَتَلَ طِفْلاً، أو  
شيخاً هرمًا، أو أجهز على جريح مُتَخِرِّجٍ، أو ذَفَعَ على مَنْ قَطَعَ فِي الْحَرْبِ مِنْ  
أعضائه، ما لا يقدر معه على الدُّفْعِ عَنْ نَفْسِهِ.

قلت: لعل ذلك إنما هو فيمن لم يقتل من هؤلاء الأصناف، وهو على حالته  
تلك، فاما إذا كان يقتل حتى قَتَلَ، فقد رُوِيَ عن الأوزاعي وغيره في الصَّبِيِّ  
والمرأة والمصبور ما ذكرناه، ومنه<sup>(٢)</sup> هذا الحديث: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ»<sup>(٣)</sup>،  
يتضمن بعمومه من حيث اللغة هؤلاء الأصناف كلهم، قاتلوا، أو لم يقاتلوا.

وللنظر في تخصيصه على مذاهب أهل العلم طريقان: الشرع والمفهوم.

**فاما من جهة الشرع:** فهو مخصص بمن أبيع قتله من الكفار، فلا يدخل في  
ذلك الذمِّي والمعامد، ولا المرأة، ولا الغلام إذا لم يقاتل، هذا بلا خلاف،  
وكذلك المُتَفَاء<sup>(٤)</sup>، ونحوهم على مذهب من رأى النهي فيهم -أيضاً-، فاما إذا  
قاتل الغلام والمرأة، أو غيرهم؛ ممن يُلْحَقُ بِهِمْ مُلْحِقٌ في النهي عن القتل؛ فقد  
استباح قتله بالشرع، وخرج أن يكون ممن استثنى من العموم، فوجب أن يكون  
الحكم في السَلْبِ لقاتلهم؛ هذه طريقة ظاهرة.

**واما التخصيص من جهة المفهوم:** فهو أن يُدْعَى أن الذي فهم في تسويغ القاتل  
سَلْبُ المقتول وتخصيصه به دون الجيش؛ إنما هو لمكان الغناء والجراة في قلبه،

(١) في «الاستبصار» (١٤/١٣٨) رقم ١٩٧٤٤. ووفق كلمة «أجمع» في منسوخ أبي خزيمة  
علامة إلحاق. وكتب في الهامش: «في الأصل...» وبعدها ياض.

(٢) أتبها الناسخ في نسخته: «أجمع»، وكأنه أصلها من كسبه لأنه كتب في الهامش: «في  
الأصل...» وبعدها كلام يُرِثُ أثناء تصوير النسخة.

(٣) كتب الناسخ في هامش نسخته: «كلمة غير واضحة بالأصل».

(٤) مضى قريباً.

(٥) كتب أبو خزيمة في الهامش: «جمع عفيف، أي: أجبر».

فهناك لا يدخل فيه هؤلاء الأصناف الذين ذكر ابن عبد البر؛ لضعفهم؛ وقلة المونة  
في قتلهم، فلا يكون السَلْبُ لقاتلهم على هذا الوجه عند من رآه، والله أعلم.

### ● مسألة:

اعترض من لم يَرِ السَلْبَ يجب للقاتل حُكْمًا مشروعاً ويُلَكَّا مخصصاً، بأن  
قالوا: لو كان ذلك كذلك للقاتل؛ لكانت الأسلاب في الغنائم -إذا لم يُعرف قاتلوا  
أهلها- مُرَفَقَةً كَالْقَطْعَةِ، ولم يكن فيها حقٌ للغنائمين في القسم، وهذا لا يلزم؛  
لوجهين:

**أحدهما:** ما ذكره أبو محمد بن حزم<sup>(١)</sup>، قال: «إِنْ كَلَّ مال لا يُعرف صاحبه؛  
فهو في مصالح المسلمين، وكلُّ سَلْبٍ لا<sup>(٢)</sup> تقوم لقاتلِهِ بِنَيْتَةٍ؛ فهو في جملة  
الغنيمة، بحكم رسول الله ﷺ».

**قلت:** والوجه الثاني: إن مستحقَّ السَلْبِ وإن لم يُعرف بعينه، فهو من جملة  
الجيش بيقين، فلو وقف ذلك، أو صُرف في مصالح المسلمين غيرهم، لكان قد  
صُرف حقُّ القاتل إلى غيره بيقين، مع إمكان التوصل إليه، وليس وجه القضاء في  
ذلك إلا قسمه في سائر الجيش؛ لأنه مُنْهَصَرٌ فيهم؛ وغير مُتميِّزٍ عنهم، كالشيء  
يكون في أيدي المتداعين من غير بِنَيْتَةٍ<sup>(٣)</sup>، ولا يخلوا هذا الوجه من اعتراض  
عليه، والأول أصح؛ ولأنه -أيضاً- إجماع.

(١) في «المحلّى» (٧/٣٤٠)، وقد نقل الاعتراض السابق في مُعَرِّضٍ كلامه في هذه المسألة.

(٢) «لا» سقطت من المنسوخ، ومطومة في الأصل والسياق يقتضي وجودها، وهي في «المحلّى».

(٣) ذكر المز بن عبد السلام في كتابه «قواعد الأحكام» (٢/١٧١) أن قتل الكفار يقتل به  
استحقاق الأسلاب، فتنبه السراج البلقيني في كتابه «الفوائد الجسام» (رقم ٤٩٤ - بترقيي)، قال:

«يقال عليه: لا يبغي في استحقاق الأسلاب مجرد القتل، بل لا بد مع ذلك من كون القاتل له

بينة، لقول النبي ﷺ: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ لَهُ سَلْبُهُ»، لا بقال البينة كاشفة لأنه استحق القتل؛ لأنها

لو كانت كاشفة هنا؛ لأدَّى ذلك إلى تحريم الغنيمة التي هي من أجل الحلال إذا لم تكن بِنَيْتَةٍ، قال

شيخنا إمام الله الفتح بفوائده: وإلى هذا أشار ابن أبيصم من المالكية في كتابه: «الإنجاد في الجهاد».

### فصل: في حكم الشيء والخمس، ووجوه مصرفهما

والنظر في هذا الفصل في شيئين:

**الأول:** في تفصيل أحكام الأموال المستولى عليها من الكفار؛ ما يكون من ذلك فيه الخمس، أو يكون جميعه فيءاً، أو يكون بجملة لمن استولى عليه من غير خمس يلزم فيه، بحسب اختلاف أحوال الاستيلاء على ذلك.

**والثاني:** في وجوه مصارف الشيء والخمس، والاختلاف في ذلك.

#### \* النظر الأول: في تفصيل أحكام الأموال بحسب أحوال الاستيلاء.

وأحوال الاستيلاء على أموال الكفار ثلاثة: إما أن يكون بمغالبته وفهر، وإما بحيلة وتستر، وإما عفواً لم يتقدم في تحصيله شيء من ذلك.

#### \* فاما ما كان بطريقة المغالبة، فلا خلاف فيه أن له حكم الغنائم في إيجاب

الخمس من جملة، وقسم سائر على الذين حاولوه وغلبوا عليه، إلا في أشياء مخصوصة من جملة ذلك، تقدم التنبيه عليها، وذلك كالنقل والسلب فيمن تبدل<sup>(١)</sup> ذلك لا يُخمس، والطعام يحتاج إليه الجيش في دار الحرب، والأرض تُقرّ وقفاً على غير قسم -على مذهب من رأى ذلك- ونحو هذا ممّا مضى الكلام عليه، وذكر الخلاف فيه مفصلاً.

**\*\* وأما ما استولى عليه بحيلة وتستر:** كالسرقة من دار الحرب، والتلصص، ونحو ذلك، فلاهل العلم في ذلك قولان<sup>(٢)</sup>:

**أحدهما:** أن ذلك كله خاصّ ملك المستولي عليه، وليس من أحكام الغنائم في شيء، ونحو ذلك يُروى عن أبي حنيفة -في الواحد أحوال الجماعة يدخلون دار الحرب بغير إذن الإمام ويغنون-: أنه لا يخمس ما أصابوا، وهو لهم كله، وقال:

(١) غير واضحة في الأصل، وإنيهاً النسخ: «فمن تبدل زل ذلك...»!

(٢) مضمّن ذكر أقوال أهل العلم بمن دخل دار الحرب مُتَلَصِّصاً، واختلافهم في ذلك.

لا خمس إلا فيما أصابته جماعة. قال أبو يوسف: تسعة فأكثر.

**والقول الآخر:** فيما سُرّق، واختلس، ونحوه: أنه معدود في جملة الغنائم، فيكون فيه الخمس، وسائر لمن استولى عليه إن كان وحده، وله لسائر الجيش، أو السرية إن كان دخوله في جيش أو سرية، كالحكم فيما قُوتل عليه.

وفرق قوم بين أن يكون دخوله إلى أرض الحرب يرسم السرقة والتلصص، ونحوه من قصد الثيل فيه، فهذا الذي يُخمس، وما لم يدخل لأجله، ثم عرض له: إن أصاب فيهم شيئاً فجميعه له، ولا يُخمس.

**\*\*\* وأما ما كان عفواً لم يتقدم فيه شيء من العلاج:** كالشيء يجلو عنه الكفار، ومال الصلح، والجزية، وتشير تجار أهل الحرب، والذمة، وما يتركه الكافر إذا مات، ولا وارث له؛ فهذا هو الشيء الذي لا يختص به أحد معين، وإنما يكون جميعه في مصالح المسلمين.

وختلف مع ذلك: هل يكون في الشيء خمس أو لا؟ هذه قاعدة جُمليّة، ونعقب ذلك -إن شاء الله تعالى- بأقوال منقولة في ذلك عن أهل العلم، تقع لهذه الجملة موقع التفسير، ونشير إلى مسائل تختلف في أي قسم من هذه الأقسام الثلاثة تلحق.

فمن ذلك ما روي عن أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه: أن الغنيمة: ما غُلب عليه بالسيف. والفيء: ما صولحوا عليه. والجزية: جزية الرؤوس، وخراج الأرضين<sup>(١)</sup>.

وعن الثوري<sup>(٢)</sup>: «الغنيمة والفيء مختلفان؛ فالغنيمة ما أخذ قسراً، ففيه

(١) انظر: «الإقناع» للحجاوي (١٩٥/٢)، (١٢٧)، «المطلع» (ص ٢١٦، ٢١٨، ٢١٩)، «معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية» (٢٤/٣)، (٥٧).

(٢) رواه عنه عبد الرزاق في «المصنف» (٣١٠/٥) رقم ٩٧١٥. وانظر: «أحكام القرآن» للبصاص (٧٤/٣)، «تفسير القرطبي» (٥٥/١٤)، «موسوعة فقه سفیان

الثوري» (ص ٦٧١، ٦٨٠).

الخمسة، يضعه الإمام حيث أمره الله، والباقي للغانمين، والفيء: ما وقع من صلح بين الإمام والكفار، في أعناقهم، وأرضهم، وزرعهم، وفيما صولحوا عليه مما لم يؤخذ عنوةً، فذلك إلى الإمام يضعه حيث أمره الله -تعالى- «كانه ذهب في الفيء إلى أنه مقصور على الأصناف الذين سأل الله -تعالى- في سورة الحشر، كما تقدم من مذهبه في تفسير الآية.

وقال الشافعي<sup>(١)</sup>: «أصل قسم ما يقوم به الولاة من جُئَل المال؛ ثلاثة وجوه: أحدها: ما جعله الله طهوراً لأهل دينه. قال -تعالى-: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣].

والوجه الثاني: الفيء، وهو مقسوم في كتاب الله -تعالى-، في سورة الحشر. قال الله -عز وجل-: ﴿وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾ [الحشر: ٦]، فهذا المالان اللذان خولهما الله من جعلهما له من أهل دينه، والغنيمة والفيء يجتمعان في أن فيهما معاً الخمس من جميعهما لمن ساءه الله -تعالى- في الآيتين سواء، مُجْتَمِعِينَ غير مفترقين، ثم يتفرق الحكم في الأربعة الأخماس، بما بين الله -تعالى- على لسان رسوله ﷺ وفعله؛ فإنه قسم أربعة أخماس الغنيمة، والغنيمة: هي المَوْجَف عليها بالخيال والركاب لمن حضر من غني وفقير. والفيء: وهو ما لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب. فكانت سنة رسول الله ﷺ في قُرَى غَزِيَّة<sup>(٢)</sup>، التي أفاءها الله -تعالى- عليه: أن أربعة أخماسها لرسول الله ﷺ، خاصةً دون المسلمين، يضعه رسول الله

(١) في «الأم» في كتاب قسم الفيء والغنيمة (٢٩٧/٥ - ط. دار الوفاء).

(٢) كذا في الأصل، وأثبتها الناسخ (كتاب)، وكتب في الهامش: «كذا، ولعلها: سورة».

قلت: وفي مطبوع «الأم»: في كتاب الله عز ذكره في سورة الحشر. وفي «الأوسط» لابن المنذر: «سورة» كما هو المثبت هنا.

(٣) كذا في الأصل و«الأم» للشافعي، وفي نسخة خطية أخرى من «الأم»: «غَزِيَّة»، وكذلك هي مثبتة في مطبوع «الأوسط»، حيث نقل المصنف الخلاف في هذه المسألة عن ابن المنذر.

ﷺ حيث أراه الله.

قال<sup>(١)</sup>: «والجزية من الفيء، وسبيلها سبيل ما أُخِذَ من مال مشرك إن يخمس، وكذلك كل ما أُخِذَ من مشرك بغير إيجاب، مثل ما أُخِذَ منه إذا اختلف في بلاد المسلمين، ومثل ما أُخِذَ منه إذا مات ولا وارث له، وغير ذلك مما أُخِذَ من ماله<sup>(٢)</sup>»، حكى جميع ذلك عنه أبو بكر بن المنذر<sup>(٣)</sup>.

قلت: فالشافعي أوجب أن يخرج من الفيء الخمس، كما يكون ذلك في الغنيمة، ويكون مصرفه ومصرف خمس الغنيمة واحداً، يجتمعان في ذلك، ويفترقان في مصرف أربعة الأخماس، وإنما استند الشافعي في ذلك إلى أن آية مصرف الخمس ثوابها بظاهرها<sup>(٤)</sup> آية الفيء؛ قال الله -تعالى-: ﴿ثُمَّ أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِلَّذِينَ آمَنُوا مِنَ الْقُرَى وَالَّذِينَ آمَنُوا بِالْبَيْتِ الْمَحْسُورِ﴾ [الحشر: ٧]، كما قال -تعالى- في مصرف الخمس في هؤلاء الأصناف بأعيانهم، فكان الشافعي رأى في الفيء خمساً هو الذي يُصرف في هؤلاء، وأما سائرته فالتسعة قُرَّت في مصرفه غير ذلك.

#### فقد تحصل في حكم الفيء ثلاثة مذاهب:

قول الشافعي هذا في إيجاب الخمس فيه، وصرفه سائرته في مصالح المسلمين عامة.

وظاهر قول الثوري: أن جميع الفيء مصروف في هؤلاء الأصناف خاصة.

وقول سائر أهل العلم -وهو المشهور المعلوم-: أن لا خمس في الفيء،

(١) «الأم» (٣٠١/٥ - ط. دار الوفاء).

(٢) في النسخة: (وسبيلها وسيل...) زيادة واو العطف، وهو خطأ. وفيها: «وكذلك كل ما

أُخِذَ...» والمثبت من مطبوع «الأم» (طبعة دار الوفاء).

(٣) في «الأوسط» (١٢/٧٧-٧٨، ٧٩).

(٤) كذا في الأصل والمنسوخ، ويمكن أن تكتب: «توافق بظاهرها».

وأن جميعه في مصالح المسلمين كافة.

وقد خولف الشافعي في إثبات الخمس<sup>(١)</sup> في الشيء؛ قال ابن المنذر<sup>(٢)</sup>: «ووافق بعض أصحابنا الشافعي في عاثة ما حكيناه عنه، وخالفه في إيجاب الخمس من الشيء». قال: ولعمري! لا يحفظ عن أحد قبل الشافعي أنه أوجب في الشيء خمساً، كخمس الغنيمة.

قلت: وأما المحفوظ على مذهب مالك وأصحابه في هذا الباب، فتحصيله يرجع إلى ثلاثة أقسام:

**فالأول:** ما لم يؤجف عليه، وذلك نحو ما كان من الجزية على الروس، وخراج الأرضين، ومال الصلح، وعشور أهل الذمة وأهل الحرب إذا اختلفوا في تجارة، وما جلا عنه أهل الحرب خوفاً من المسلمين قبل خروج جيش إليهم، فذلك كله حكمه عندهم حكم الشيء، لا خمس فيه، ولا حقٌ مُعَيَّنٌ لأحد.

واختلفوا إن جلا الكفار عن شيء بعد نزول الجيش عليهم، فقال بعضهم: هو كالأول على حكم الشيء؛ لأنه أخذ بغير قتال، وقال بعضهم: بل هو للجيش على حكم الغنائم؛ لأنهم أوجفوا عليه.

**والإيجاب:** قيل: هو المعروف في اللغة: وَجَفَ الفرسُ والناقةَ وجِيفاً، وأوجفهما راكبهما إيجاباً، وهو سرعة السير والاجتهاد فيه<sup>(٣)</sup>، فيكون معنى قوله -تعالى-: ﴿فَمَا أُوجِفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رُكَابٍ﴾ [الحشر: ٦]، أي: ما قصدتم نحوه، وَخَسَّتُمْ إليه الخيل والركاب، وهي الإبل -يعني: عند الغزو-، فإذا لم يغزوا فلم يوجفوا عليها. وقال قتادة في قوله -تعالى-: ﴿فَمَا أُوجِفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رُكَابٍ﴾ [الحشر: ٦]: «ما قطعتم إليها ودأباً، ولا سَرَّيْتُمْ إليها دأباً ولا

(١) أثبتنا النسخ في نسخته (خمس). وصحَّحها في الهامش: (الخمس).

(٢) في «الأوسط» (٨٠/١٢)، وليس في مطبوعه كلمة: «ولعمري».

(٣) انظر: «الصحاح» (١٤٣٧/٤)، «لسان العرب» (٣٥٢/٩).

بغيراً، إنما كانت حوائط لبني الضير، أطعمها الله رسوله ﷺ<sup>(١)</sup>.

**والثاني** عندهم: ما أوجف عليه، وتلك هي الغنائم، وحكمها: أن تُخْمَسَ، ثم تُقسَم على الغانمين. والسرقة والتلصص عندهم إذا هو خرج برسم ذلك، فما أوجف عليه، لحكمه -أيضاً- عندهم حكم الغنائم؛ يخرج خمسها، ويقسم سائر ذلك لمن أخذه.

واختلفوا في العبد، والمرأة، والصبي؛ يسرقون، أو يتلصصون، أو ينفردون بمغالبة بعض الحريين وأخذ غنيمتهم: هل يخنس ما أصابوا من ذلك، أو يكون لهم ذلك كله من غير تخميس؟ وقد ذكرناه فيما تقدم<sup>(٢)</sup>.

**والرَّكاز** عندهم في إيجاب الخمس فيه إذا كان غنيماً، لاجئاً بأحكام الغنائم، ويكون سائر أهل الجيش إن كانوا، أو لمن وجده، إن لم يكن هنالك جيش. واختلفوا في الرَّكاز إذا كان متاعاً أو جوهرًا: هل يخنس أو لا<sup>(٣)</sup>؟

**والثالث** عندهم: ما تناول أخذه رجل أو قوم بأعيانهم من دار الحرب، من غير إيجاب يكون لأجله، مثل الرجل يدخل تاجراً، أو يكون عندهم أسيراً فيهرب بالمال، أو العبد يائق إليهم، ثم يهرب من عندهم بمال أو عبيد وقد استألفهم، أو يهرب عبد لهم بمال، فذلك كله لمن أخذه، ولا خمس في شيء من ذلك عندهم، سواء كان متاعاً أو غنيماً<sup>(٤)</sup>.

**فأقول:** قولهم ذلك في الرجل يدخل تاجراً، ثم يهرب بالمال فيه نظراً، من حيث إنه لا يجوز له عندهم، ولا في النظر الصحيح -حسبنا قدّمنا من الأدلة على ذلك- أن يخونهم في شيء<sup>(٥)</sup>؛ لأنه على حكم الأمان، فكان الواجب في مثل ذلك

(١) أخرجه عنه الطبري في «مفسره» (٣٥/٢٨).

(٢) وانظر -أيضاً-: «الترداد والزيادات» (٢٠١/٣)، (٢٠٢).

(٣) انظر: «مقد الجواهر الكمية» (٤٩٩/١)، «الذخيرة» (٤٣٢/٣).

(٤) انظر: «الذخيرة» (٤٤١/١)، «الترداد والزيادات» (٣٢٥/٣).

(٥) انظر: «الترداد والزيادات» (٣٢٤/٣).

إن فعله أن يرُدَّ على أهل الحرب ما أتى به من ذلك كله، وإنما يجيز له هذا أبو حنيفة، كما تقدم من ذكر مدعيه، ووجه الرد عليه.

قالوا: فإن كان الأمير قد خرج إلى بلاد الحرب في الجهاد أو تلصصاً عليهم، وما أشبه ذلك من طلب الثيل فيهم فأميز هناك، ثم هرب بشيء، فإنه يُخمس؛ لأنه قد أوجب في أول دخوله، قاله محمد بن الموزان<sup>(١)</sup>، فالخروج يرسم الجهاد، أو التلصص، والسرقة، وقصد الثيل منهم، يعدُّ إيجاباً عندهم، فيكون فيه خمس ما أصيب منهم، ولا يكون كذلك إذا لم يقصد من أول الأمر إليه.

وفي كتاب ابن الموزان عن مالك: «إن طرح العدو شيئاً خوفاً من الغرق، أو انكسرت مراكبهم، فوجد إنساناً متاعاً أو ثياباً، ولا أحد معه من الحربيين، ولا هو يقرب قُراهم؛ كان لمن أخذه، ولا خمس فيه. كانه يريد: لأنه لَقَطَةٌ، لم يُوجِبْ عليه».

قال: «إلا أن يكون ذهباً أو فضة فيُخمس، كانه شئبه بالركاز». قال: «وإن كانت الأمتعة أو: العَيْنُ يقرب قُراهم ففيه الخمس، إلا أن يكون يسيراً». هذا لا أعلم لتفريقه فيه وجهاً، إلا الاستحسان.

قال: «وإن كان معه الحربيون، كان سبيله سبيل الحربيين، أمر ذلك كله إلى الوالي»<sup>(٢)</sup>.

قال ابن عبد البر<sup>(٣)</sup> في قول مالك: «مَنْ وُجِدَ من العدو على ساحل البحر بأرض المسلمين: أرى ذلك إلى الإمام، ولا أرى لمن أخذهم فيهم خمساً»؛ قال<sup>(٤)</sup>: «لأنه لم يوجب عليهم بخيل ولا ركاب».

قال: «وقد قيل: إنهم لمن أخذهم، وقدر عليهم، وصاروا بيده، وفيهم

(١) انظر: «الترداد والزيادات» (٣/٣١٩).

(٢) انظر: «الترداد والزيادات» (٣/١٣٦).

(٣) في «الاستبصار» (١١٧/٤).

(٤) أي: ابن عبد البر.

الخمس، قياساً على الركاز؛ لأنه يخمس بالسنة، أجري مجرى الغنيمة، وإن لم يوجب عليه. قال: «وإن لم يصيروا بيد أحد حتى ارتفع أمرهم إلى الإمام، فلا خمس فيهم بإجماع، وهم في بيت مال المسلمين مع سائر الفتي».

قول ابن عبد البر: «لا خمس فيهم بإجماع»؛ لعله أراد اتفاق أقوال المالكية، والشافعية -كما تقدم من مذهبه- يوجب الخمس في الفتي كله.

### • النظر الثاني: في وجوه مصارف الفتي والخمس.

وللعلماء في مصرف الفتي والخمس، وهل هما في ذلك واحد، أو أمرهما مفترق؟ اختلاف.

قال مالك<sup>(١)</sup>: «الفتي والخمس سواء، يجمعان في بيت المال، ويُعطى الإمام أقارب رسول الله ﷺ بحسب اجتتهاده»، ولا يُعطون من الزكاة؛ لقول رسول الله ﷺ: «لا تحل الصدقة لأل محمد»<sup>(٢)</sup>، وهم ينسو

(١) كما في «المعونة» (١/٥١٤- ط. الكتب العلمية)، ونقله عنه ابن المنذر في «الأوسط» (١١٣/١).

وانظر: «المعونة» (١/٦١٨)، «الكافي» (١/٤٧٨)، «جامع الأمهات» (٢٤٩)، «عقد الجواهر النبوية» (١/٤٩٩-٥٠٠)، «الذخيرة» (٣/٤٣١).

ومذهب أبي حنيفة، أن أربعة أحاسن الفتي للغنيين، والخمس في مصالح المسلمين، وحكى الطحاوي في «المختصر» (ص ١٦٥) عنه مثل قول المالكية: أنه لا يخمس.

ومذهب الشافعية أن الفتي يخمس مثل خمس الغنيمة، لله وللمسلمين، ولذي القربى، وأربعة أحاسن للفتي، يصرفه حيث شاء.

وقد مضى ذكر مذاهب العلماء بالتفصيل، فارجع إليه.

(٢) أخرجه أحمد (١/٢٠٠)، وابن أبي شيبة (٣/٢١٤)، وابن خزيمة (٢٣٤٩)، والطحاوي (٧/٢٠٧)، والطبراني (٢٧١٤ و ٢٧٤١)، من طريق ثابت بن عمار، عن ربيعة بن شبان، أنه قال للحسن بن علي -رضي الله عنه-: ما تذاكر من رسول الله ﷺ؟ قال: أدخلني غرفة الصدقة، فأخذت منها تمر، فألقيتها في فمي، فقال رسول الله ﷺ: «ألقها، فإنها لا تحل لرسول الله ﷺ، ولا لأحد من أهل بيته».

هاشم<sup>(١)</sup>

= وهذا إسناد صحيح ثابت بن عمار: رلقه ابن ميسن، والدارقطني، وابن حبان، وشعبة، وقال أحمد، والنسائي: «ليس به بأس»، وقال البزار: «مشهور»، وقال الذهبي: «صدوق»، وانقرض أبو حاتم، فقال: «ليس عندي بالمتين».

وأخرجه الطيالسي (١١٧٧)، والدارمي (١٥٩١)، وابن خزيمة (٢٣٤٧)، والطحاوي (٦/٢) و٣/٢٩٧، والطبراني (٢٧١٠٠) من طريق شعبة، عن يزيد بن أبي مريم، عن أبي الحوارة السعدي، عن الحسن بن علي، به.

وأخرجه أحمد (٢٠٠/١)، من طريق أبي أحمد الزبيري، عن العلاء بن صالح، عن يزيد بن أبي مريم، به. وفي زيادة: «وعقلته منه الصلوات الخمس».

وأخرجه أحمد (٢٠٠/١)، وعبد الرزاق (٤٩٨٤)، والطبراني (٢٧٠٨ و٢٧١١)، وابن أبي عاصم في «الأحاديث» (٤١٦)، وأبو يعلى (٦٧٦٢)، وابن حبان (٧٢٢) من طريق الحسن بن عمار، عن يزيد بن أبي مريم، به. بأطول من هذا: ففيه: قال -أي: الحسن-: «كان يقول: «ع ما يريك إلى ما لا يريك، فإن الصدق طمأنينة، وإن الكذب ريبة».

قال: «كان يملأ هذا الدعاء: اللهم اهتني فيمن هديت، وعافني فيمن عافيت، وتولني فيمن توليت، ويارك لي فيما أعطيت، وفي شراً ما قضيت، إنه لا يذل من واليت». وربما قال: «تباركت ربنا وتعاليت».

وأخرج ابن حبان (٩٤٥)، القسم الأول والثالث من الحديث، وابن خزيمة (١٠٩٦) القسم الأول، (٢٣٤٨) القسم الأول والثاني، والترمذي (٢٥١٨) القسم الثاني.

(١) وهم بنو هاشم وبنو المطلب، وهم المعتبون بقوله -تعالى-: ﴿...وَلِلّٰهِ الْقُرْآنُ...﴾، فلهم من خمس النعمية، ولا يعطون من الزكاة.

أخرج البخاري في «صحيحه» في كتاب فرض الخمس (باب ومن الدليل على أن الخمس للإمام) (رقم ٣١٤٠)، بسنده إلى جبير بن مطعم، قال: «كشيت أنا وعثمان بن عفان إلى رسول الله ﷺ، فقلنا: يا رسول الله، أعطيت بني عبد المطلب وتركنا، ونحن وهم منك بمنزلة واحد، فقال رسول الله ﷺ: «إنما بنو المطلب، وبنو هاشم شيء واحد».

وفي: قال جبير: «ولم يقسم النبي ﷺ لبني عبد شمس، ولا لبني نوفل». وقال ابن إسحاق: «بعد شمس، وهاشم، والمطلب، إخوة لأب، وأمهات عاتكة بنت مرة، وكان نوفل إمامهم لأبيهم».

وأخرجه -أيضاً- برقم (٤٢٢٩، ٣٥٠٢- مختصراً).

قلت: تخصيص بعض ذوي القربى دون بعض، سيه -سواء أعلّم -أن بني المطلب نصروا بني هاشم في الجاهلية، والإسلام، دون غيرهم. ففخّروا بهم ذوي القربى لهذا السبب، وهو معنى قوله ﷺ: «إنما بنو المطلب لم ينفروا في جاهلية ولا إسلام». وسيأتي مزيد بسط لهذه المسألة، والله الهادي.

قال<sup>(١)</sup>: «وفي الخمس والفيء، هو حلال للأغنياء، ويوقف منه في بيت المال، بخلاف الزكاة».

قال ابن الموزان: «وقد قال الله -تعالى- في قصة النبي: ﴿مَّا آتَاكَ اللَّهُ عَلَىٰ رُسُلِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلْيُرِّدْهُمُ إِلَىٰ قَرْيَتِهِمْ وَلْيُرْسِلْهُمُ إِلَىٰ قَرْيَتِهِمْ وَلْيُرْسِلْهُمُ إِلَىٰ قَرْيَتِهِمْ﴾ [الحشر: ٧]، وقال في آية الخمس: ﴿وَأَعْمَلُوا لِنَفْسِكُمْ مِّنْ شَيْءٍ قَلِيلًا لِّلْخَمْسَةِ وَلِلرَّسُولِ وَلِلَّذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْإِنْفَالِ: ٤١﴾، فالآيتان متفتحتان».

وقال عبد الملك بن حبيب: «المال الذي آسى الله فيه بين الأغنياء والفقراء: مال الفيء، وما ضارع الفيء من ذلك أخماس الغنائم، وجزية أهل العنوة وأهل الصلح، وخراج الأرض، وما صولح عليه أهل الشرك في الهدنة، وما أخذ من تجار أهل الحرب إذا خرجوا لتجاراتهم إلى دار الإسلام، وما أخذ من أهل دمننا إذا تجروا من بلد، وخمس الركاك حيثما وُجد، ويبدأ عندهم -في تفريق ذلك- بالفقراء والمساكين واليتامى وابن السبيل، ثم يساوي بين الناس فيما بقي: شريفهم ووضيعهم، ومنه يبرق والي المسلمين وقاضيه، ويعطى غارهم، وتُسَدُّ ثغورهم، وتُبنى مساجدهم وقناطرهم، ويُفكُّ أسيرهم، وما كان من كافة المصالح التي لا توضع فيها الصدقات، فهذا أعظم في المصروف من الصدقات؛ لأنه يجري في الأغنياء والفقراء، وفيما يكون منه مصرف الصدقة، وما لا يكون. هذا قول مالك وأصحابه، ومن ذهب مذهبه: أن الخمس والفيء مصرفهما واحد»<sup>(٢)</sup>.

واحتج بعضهم على ذلك بما انفقت عليه آية الله فيهم، وآية الخمس، وأن أمرهما في ذلك واحد، وفي هذا الاستدلال نظر، لأنه كان يلزم عليه بهذا المسلك أن يقتصر

(١) انظر: «المدة» (١/٥١٦).

(٢) انظر: «المدة» (١/٥١٦)، «عقد الجواهر المشيئة» (١/٤٩٩-٥٠٠)، «المعونة» (١/٦١٨)، «الكافي» (١/٤٧٨)، «جوامع الأمهات» (٢٤٩)، «الذخيرة» (٣/٤٢٢-٤٢٣)، «مبوع المجلس» (٢/٧٤٤ المسألة رقم ٨٤٢).

بالفيء والخمس على الأصناف المذكورين في الآيتين المذكورتين، ولا يكون في ذلك حرج لمن سواهم، وهم لا يرون ذلك، بل يجيزون أن يُعطى غير الأصناف، ويترك الأصناف في الآيتين، أو يترك بعضهم بحسب المصلحة عندهم، فقد ادعوا مساواتهما في الحكم بظاهر الآيتين، ثم تكفوا بهما كليهما عن ذلك الحكم والمصرف المئين إلى مصرفي غيره، يدعون المساواة فيه استدلالاً بما تركوه، إلا أنهم زعموا أن محمل تعيين الأصناف بالذكر في ذلك إنما هو على التأكيد في أمرهم، لا أنه مقصور عليهم حتى لا يجري ذلك إلا فيهم، وربما كان من قول من احتج لذلك: أن ذكر قول الله -تعالى-: ﴿وَسَأَلْتُكَ مَاذَا تُنْفِقُونَ فُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِللَّذِينَ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَإِِنَّ السَّبِيلَ﴾ [البقرة: ٢١٥]، فكان للمنفق بإجماع أن يرضى نفقته في غير هؤلاء الأصناف إن رأى ذلك.

وذهب الشافعي، وأبو حنيفة، وأصحابهما، والأوزاعي، وأبو ثور، وإسحاق، وداود، والنسائي، وعامة أهل الحديث والفقه، إلى التفريق بين مصرف الفيء والخمس، فقالوا: الخمس موضوع فيما عيَّنه الله -تعالى- فيه من الأصناف المسمين في آية الخمس من سورة الأنفال، لا يتعدى به إلى غيرهم<sup>(١)</sup>، ولهم مع ذلك في توجيه فسوهم عليهم بعد وفاة رسول الله ﷺ خلاف نذكره في قسم الخمس بعد هذا -إن شاء الله تعالى-.

وأما الفيء: فهو الذي يرجع النظر في مصرفه إلى الإمام بحسب المصلحة والاجتهاد، والدليل على ذلك: أن آية الخمس في الأنفال عيَّنت مصرف الخمس في الأصناف، وآية الفيء في الحشر هي عامة في وجوه المصالح. قال الله -تعالى-: ﴿مَا أَقَامَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَمْرِ الْقُرَى فَلِللَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾ إلى قوله: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ﴾ ثم إلى قوله: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ تَحْتِهِمْ﴾ ثم إلى قوله: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ [الحشر: ٧-١٠]، كل ذلك عند بعض

(١) مضى ذكر مذاهب العلماء في التفريق بين مصرف الخمس ومصرف الفيء.

أهل العلم معطوفٌ بعضه على بعض في مصرف الفيء. وأيضاً، فالذي يرفع الإشكال هو ما بيَّنه رسول الله ﷺ في قسم الفيء من التعميم. وأيضاً، فلا خلاف بينهم في الفيء: أنه يتعدى هؤلاء الأصناف إلى غيرهم، وإنما الخلاف في الخمس.

والأرجح: ما ذهب إليه الجمهور<sup>(١)</sup> من قصر الخمس فيما سماه الله -تعالى-، فإنه لا دليل مرضي على دعوى غير ذلك، وقد ذكرنا مذهب الشافعي الذي انفرد به في تخميس الفيء، وأن مصرف خمس الفيء وخمس الغنيمة واحد؛ إنما يفتقر ذلك عنده في أربعة أخصاس الفيء. قال أبو بكر بن المنذر<sup>(٢)</sup>: «يعطى من مال الفيء أغطية المقاتلين، وأرزاق الدُّرية، وما يجري على الولاة، والحُكَّام، وعلماء المسلمين، وقرائهم، وما ينفق في التواب التي تنوب المسلمين، كإصلاح الطرق، والجسور، والحصون، والقناطر، وغير ذلك».

### فصل

خرَّج مسلم<sup>(٣)</sup> عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «من ترك مالا فللورثة، ومن ترك كلاً فاليتا». وفيه<sup>(٤)</sup> في رواية: «أنا أولى الناس بالمؤمنين في كتاب الله، فأبكم ما ترك ذنباً أو ضبعاً أو وليه، وأبكم ما ترك مالا فليورث بماله عصيته من كان». وخرَّج أبو داود<sup>(٥)</sup> عن عوف بن مالك، أن رسول الله ﷺ كان إذا أتاه

(١) وهو الصواب -إن شاء الله تعالى-.

(٢) في «الأوسط» (٨٢/١٢).

(٣) في «مصححه» في كتاب الفرائض (باب من ترك مالا فلورثته) (١٦١٩) (١٧).

وأخرجه البخاري في «مصححه» في كتاب الفرائض (باب الصلاة على من ترك ذنباً) (رقم ٢٣٩٨)، وفي كتاب الفرائض (باب ميراث الأسير) (رقم ١٧١٣)؛ بنفس اللفظ. وأخرجه -بالفاظ مختلفة- بالأرقام (٢٢٩٨، ٢٣٩٩، ٤٧٨١، ٣٧١، ١٧٣١، ١٧٤٥).

(٤) (١٦١٩) (١٦). وأخرجه بهذا اللفظ البخاري. انظر الأرقام في الهامش السابق.

(٥) في «سننه» في كتاب الفرائض (باب ميراث الأسير) (باب في قسم الفيء) (رقم ٢٩٥٣) من =

القيّ قسمة في يومه، فاعطى الأهل خطّين، وأعطى الأعزب حقاً.

وروى أبو عبيد في كتاب «الأموال»<sup>(١)</sup>، وذكره ابن المنذر -أيضاً-، عن عمر ابن الخطاب، في قسمة القنيّ أنه قال: «إني بأزواج النبي ﷺ»، ثم المهاجرين الأولين، ثم بالأنصار: الذين تبرؤا الدار والإيمان من قبلهم. ثم قال: فمن أسرع إلى الهجرة أسرع به العطاء، ومن أبطأ عن الهجرة أبطأ عنه العطاء، فلا يلومنّ

= حديث عوف بن مالك. وفيه قال: فدعينا، وكنت أدعى قبل عمار، فدعيت، فأعطاني خطّين، وكان لي أهل، ثم دعي بعدي عمار بن ياسر، فأعطى له حقّاً واحداً. والحديث صحيح.

ورود الحديث بالفاظ أطول من هذا، وفيه قصة. خرجت طرقها في تعليقي على «الحنثيات» (رقم ٦٥)، وفي تعليقي على «إعلام الموقعين» (٣/ ٦٥ و ٨٦).

(١) أخرجه أبو عبيد في كتاب «الأموال» (ص ٢٨٥-٢٨٦ رقم ٥٤٨) -ومن طريقه ابن المنذر في «الأوسط» (١٢/ ٨٦)- حدثنا عبدالله بن صالح، حدثنا موسى بن علي بن رباح، عن أبيه، عن عمر. وفيه زيادة في أوله، وهي قول عمر -لما خطب الناس بالجابية-: «من أراد أن يسأل عن القرآن، فليات أبي بن كعب، ومن أراد أن يسأل عن الفرائض فليات زيد بن ثابت، ومن أراد أن يسأل عن الفقه فليات معاذ بن جبل، ومن أراد أن يسأل عن المال فلياتي، فإن الله جعلني له خزاناً وقاسماً، إني بأزواج النبي ﷺ...». وفيه بعد قول عمر: «ثم بالمهاجرين الأولين»، قال: «ثم أنا بأزواجنا، أخرجتنا من مكة من ديارنا وأموالنا»، قبل قوله: «ثم بالأنصار الذين تبرؤوا الدار والإيمان من قبلهم».

وأخرجه ابن زنجويه في كتاب «الأموال» (ص ٤٩٩ رقم ٧٩٦)، عن عبدالله بن صالح، به. وأخرجه ابن أبي شيبة (٢/ ٢٢٠ ق ٢/ ٢) وسعيد بن منصور في «مسنده» (١٣٢/ ٢)، عن وكيع، وعبدالله بن يزيد، عن عليّ بن رباح، به، نحوه.

وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٢/ ٣٤٨، ٣٤٩)، وابن الجوزي في «مناقب عمر» (١٠٠) عن الواقدي، عن موسى بن علي، به. مقتصرًا على ذكر ما يتعلق بمعاذ وزيد بن ثابت.

وأخرجه الحاكم (٣/ ٢٧٢-٢٧٣) من طريق أبي عاصم، عن موسى بن عليّ.

وموسى بن علي، قال الحافظ في «التريب» (٦٩٤): «صدوق، ربما أخطأ».

وشيوخ أبي عبيد: عبدالله بن صالح، أبو صالح المصري. قال ابن حجر (٣٣٨٨): «كتاب

اللبث، صدوق، كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة».

ثم هناك انقطاع بين علي بن رباح، وبين عمر. ولد علي سنة (١٠هـ). كما في «تهذيب التهذيب».

وقال ابن يونس: «ولد عام (١٥هـ) عام البرمودة. وكانت خطبة عمر سنة (١٧هـ) أو (١٨هـ)».

رجلٌ إلا مُنْخَاحَ راحلته».

وروي<sup>(١)</sup> عنه -أيضاً- أنه أول من دوّن الدواوين في فرض الأعطية؛ فَرَضَ لأهل بدرٍ من المهاجرين والأنصار ستة آلاف سنة آلف، وفرض لنساء النبي ﷺ، ففَضَّلَهُنَّ على الناس أجمعين، وفَضَّلَ عليهن عائشة؛ فرض لها اثني عشر ألفاً، ولسائرهن عشرة آلاف، غير جويرة وصفيّة، فرض لهما ستة آلاف سنة آلف<sup>(٢)</sup>، وللمهاجرات الأول ألفاً ألفاً.

قوله: «فَفَضَّلَهُنَّ على الناس أجمعين» من غير كتابي أبي عبيد وابن المنذر.

وروي<sup>(٣)</sup> عنه -أيضاً- أنه لُمّا دون الدواوين قال: بمن ترون أن أبداً؟ فقبل

(١) أخرجه أبو عبيد في «الأموال» (ص ٢٨٧-٢٨٨ رقم ٥٥٤)، وابن المنذر في «الأوسط» (٨٧/ ٨٧) عن علي بن عبد العزيز، كلاهما عن أحمد بن يونس، عن أبي خزيمة: حدثنا أبو إسحاق عن مصعب بن سعد، عن عمر. وفيه بيان المهاجرات الأول اللاتي فرض لهنّ عمر، وهنّ: أسماء بنت

عُميس، وأسماء بنت أبي بكر، وأم عبد: أم عبدالله بن مسعود.

وقوله: «فَفَضَّلَهُنَّ على الناس أجمعين» ليست في كتاب أبي عبيد -كما يبيّن ذلك المصنف رحمه الله تعالى-.

وأخرجه البيهقي (٢٤٩/ ٦) وفيه ذكر خطبة عمر الجابية في أوله.

ومصحح ابن حجر في «الفتح» (١٢٦/ ٧) بعض ما فيه، وخطبته في الجابية ثابته، صحت منها فقرات، خرجتها في غير هذا الموضع. وانظر: «الأول» لأبي عروة الحزامي (رقم ١٠٨).

(٢) أخرجه البيهقي في «الكبرى» (٢٤٩/ ٦) من طريق علي بن رباح، عن ناضرة بن سُمَيّ الزبني، قال: سمعت عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- يوم الجمعة -وهو يخطب الناس-... وفيه: ففرض لأزواج النبي ﷺ، إلا جويرة، وصفيّة، وبميمة -رضي الله عنهن-، فقالت عائشة -رضي الله عنها-: إن رسول الله ﷺ كان يعدل بيننا، فعدل بينهنّ عمر -رضي الله عنه-.

(٣) رواه أبو عبيد في كتاب «الأموال» (ص ٢٨٦ رقم ٥٤٩) -ومن طريقه: ابن زنجويه في كتاب «الأموال» (ص ٥٠٠ رقم ٧٩٧)، والبيلاذري في «فتوح البلدان» (٤٤٠) -عن أبي النضر، وعبدالله بن صالح، عن اللث بن سعد، عن محمد بن عجلان، عن عمر، به.

ومحمد بن عجلان، من طبقة حصار التابعين، توفي سنة (٤٨هـ)، فهو لم يدرك عمر.

وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٣٠١/ ٣)، والبيلاذري في «فتوح البلدان» (٤٤٠-٤٤١) =



له: ابداً بالأقرب فالأقرب بك، قال: بل ابداً بالأقرب فالأقرب برسول الله ﷺ.

قال ابن المنذر<sup>(١)</sup>: «وبهذا قال الشافعي». وقال الشافعي<sup>(٢)</sup>: «ينبغي للإمام أن يحصي جميع من في البلدان من المقاتلة: وهم من قد احتلّم واستكمل<sup>(٣)</sup> خمس عشرة سنة من الرجال، ويحصي الذرية: وهم من دون المحتلّم، ودون البالغ خمس عشرة، والنساء: صبيتهن وكبيرتهن، ويعرف قدر نفقاتهم، وما يحتاجون إليه في مؤنّاتهم بقدر معاش ملتهن في بلدانهم، ثم يعطي المقاتلة في كل عام عطاءهم، والذرية والنساء ما يكفيهن لسنّتهن في كسوتهن ونفقاتهم طعاماً أو قيمته دراهم أو نانبر، ويعطي المنفوس شيئاً، ثم يزداد كلما كبر على قدر مؤنته، وهذا مستور أنهم يعطون الكفاية، ويختلف في مبلغ العطاء باختلاف أسعار البلدان وحال الناس فيها، فإن المؤنة في بعض البلدان أثقل منها في بعض».

قال<sup>(٤)</sup>: «وإن فضل من المال فضل بعدما وصفت من إعطاء العطاء، وضعه الإمام في إصلاح الحصون، والازدياد في الكراع<sup>(٥)</sup>، وكل ما قوى به المسلمين،

= كلامهما من طريق جعفر بن محمد، والشافعي في «السند» (٣٢٦)، وفي «الأم» (١٦٦/٤) ط. دار الفكر) أو (٣٥٨/٥) ط. دار الوفاء؛ -ومن طريقه ابن المنذر في «الأوسط» (٨٨/١٢)، والبيهقي في «الكبرى» (٣٦٤/٦)، وفي «المعرفة» (١٦٩/٥)-، من طريق عمرو بن دينار، كلامهما عن أبي جعفر: محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، عن عمرو، به. ومحمد بن علي، ولد سنة ستين -على ما رجعه الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٥/٢١٠) ط. دار المعرفة-، فهو لم يدرك عمر، فالإسناد منقطع. وانظر: «المصنف» لابن أبي شيبة (٦١٣/٧) وما بعدها. ط. دار الفكر.

• تنبيه: في مطبوع «الأم» (ط. دار الفكر): قيل له: ابداً بالأقرب فالأقرب من رسول الله ﷺ. وهو خطأ ظاهر.

(١) في «الأوسط» (٣٣١/١٢).

(٢) في «الأم» (١٦٢/٤) ط. دار الفكر) أو (٣٤٣-٣٤٤) ط. دار الوفاء.

(٣) كذا في الأصل والمنسوخ، وفي مطبوع «الأم»: أو قد استكمل. وهو أصوب.

(٤) «الأم» (١٦٤/٤) ط. دار الفكر) أو (٣٥١/٥) ط. دار الوفاء.

(٥) في مطبوع «الأم»: «والازدياد في السلاح والكراع».

فإن استغنى المسلمون، وكملت كل مصلحة لهم، فُرق ما يبقى منه بينهم كله، على قدر ما يستحقّون في ذلك المال، وإن ضاق الشيء عن مبلغ العطاء فُرقه بينهم، بالغاً ما بلغ، لم يُخس عنهم منه شيئاً، ويُعطى من الشيء رزق الحكّام، وولاة الأحداث، والصلوات بأهل الشيء، وكل من قام بأمر الشيء من والٍ، وكاتب، وجندي، ممن لا غنى لأهل الشيء عنه رزق مثله.

ذكره كله عن الشافعي: ابن المنذر.

واختلف اجتهد الخلفاء الراشدين -رضي الله عنهم-: أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، في قسم الشيء: فيما يرجع إلى التسوية في العطاء أو التفضيل؛ فأما أبو بكر فسوّى في ذلك بين الشريف والمشروف، ومن كانت له سابقة، أو لم تكن، ورأى أن نوابهم على الله، وأن الدنيا بلاغ، وعلى ذلك جرى عليّ -رضي الله تعالى عنه- من التسوية في العطاء<sup>(١)</sup>.

(١) أخرج أحمد في «الزهد» (ص ١٣٧) عن عبد الملك بن عمرو، حدثنا عبد الله -يعني: ابن جعفر- عن إسماعيل بن محمد، أن أبا بكر الصديق -رضي الله عنه-، قسم قسماً سوّى فيه بين الناس، فقال له عمر -رضي الله عنه-: يا خليفة رسول الله، تسوي بين أصحاب (كذا في المطبوع، أي: أصحاب رسول الله ﷺ) وسواهم من الناس؟ فقال أبو بكر: إنما الدنيا بلاغ، وخير البلاغ أوسع، وإنما فضلهم في أجورهم.

وأخرج أبو عبيد في كتاب «الأموال» (ص ٣٣٥ رقم ٦٤٩)، قال: قال عبد الله بن صالح: وحدثني الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب، وغيره، أن أبا بكر كلف في أن يُفصل بين الناس في القسم، فقال: «فقلنا: عند الله، فاما هذا المعاش، فالتسوية فيه خير».

وأخرج البيهقي في «الكبرى» (٣٤٨/١) «الأم» (١٦٤/٤) -مولى غفرة- قال: قسم أبو بكر -رضي الله عنه- أول ما قسم، فقال له عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-: فضل المهاجرين الأولين وأهل السابقة! فقال: اشتري منهم سابقتهم؟ قسم فسوّى.

قال البيهقي: قال الشافعي: وسوّى علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- بين الناس، وهذا الذي اختاره، وأسأل الله التوفيق.

ثم أسند -رحمه الله- إلى عاصم بن كليب، عن أبيه، سمعه منه، أن علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- أتاه ما من أصحابان، قسمه بسبعة أسباع، فضلل رغيث، لكسره بيع كسر، فوضع على كل =

وأما عمر؛ ففضل أهل السابقة والعَنَاء عن الإسلام<sup>(١)</sup>، وأوجبَ لهم بذلك رتبة، وعلى ذلك جرى عثمان في التفضيل بعده.

### الاختلاف في قسم الأخماس

تقدم من قول مالك، ومن ذهب مذهبه: أن الأمر في مصرف الخمس راجع إلى نظر الإمام واجتهاده<sup>(٢)</sup>، وأن تعيين الأصناف المبيّن في آية الخمس

= جزء كسرة، ثم أقرع بين الناس، إيهم يأخذ أول.

وأخرج بسنده (٣٤٩/٦) إلى عليٍّ -إيفاً-، أن امرأتين -عربية ومولاة لها- جاءته تسألانه، فأمر لكل واحدة منهما بكر من طعام، وأربعين درهماً، وأربعين درهماً، وأخذت المولاة الذي أعطيت وذهبت، فقالت العربية: يا أمير المؤمنين، تعطيني مثل الذي أعطيت هذه، وأنا عربية، وهذه مولاة؟! فقال لها: إني نظرت في كتاب الله -عز وجل-، فلم أجد فيه فضلاً لولد إسماعيل على ولد إسحاق. وقال عبدالرحمن بن أبي قرة: قسم لي أبو بكر الصديق كما قسم لسيدتي. كما عند ابن أبي شيبة، ومن طريقه أخرجه ابن حزم في «المحلى» (٣٣٢/٧).

وانظر: «الغني» (١٦٦/٦) و(٥٧/٩)، «الأحكام السلطانية للمارودي» (١٧٦)، «الأحكام السلطانية» لأبي يعلى (ص ٢٢٢)، «تكملة المعالي» (٧١٤/٣) و(٥٢١/٤) و(٥٢٢)، «موسوعة فقه أبي بكر الصديق» (ص ١٩٤-١٩٥)، «موسوعة فقه علي بن أبي طالب» (٤٩٢-٤٩٣).

(١) أخرج البخاري في «الصحیح» في كتاب المغازی (باب) (رقم ٤٠٢٢)، بسنده إلى قيس بن أبي حازم، قال: كان عطاء الجدين خمسة آلاف، وخمسة آلاف، فقال عمر: «الأفضلهم على من يعلمهم». وأخرج في كتاب الجهاد والسير (باب حمل النساء القربى إلى الناس في الغزو) (رقم ٢٨٨١) بسنده إلى ثعلبة بن أبي مالك: إن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- قسم موطأ بين نساء من نساء المدينة، فبقي موطأ جيد، فقال له بعض من عنده: يا أمير المؤمنين، أعط هذا عبد رسول الله ﷺ، التي عندك، يريدون أم كلثوم بنت علي. فقال عمر: أم سليل أحق، وأم سليل من نساء الانتصار، ممن بايع رسول الله ﷺ. قال عمر: فإنها كانت تزوّج لنا القربى يوم أحد. قال أبو عبدالله -إتي: البخاري- تزوّج: نخطب. وأخرجه في كتاب المغازی (باب ذكر أم سليل) (رقم ٤٠٧١).

وانظر: «مسنن البيهقي» (٣٩٦-٣٩١)، «موسوعة فقه عمر بن الخطاب» (ص ٥٤٣-٥٤٤)، «موسوعة فقه عثمان بن عفان» (٢٣٥-٢٣٦)، وفيه بعد أن ذكر صنيع عمر: «ولم يؤثر عن عثمان أنه بدل ذلك، ولو فُعل لُفُح لِنَاء».

(٢) تقدم ذكر الخلاف، كما قال المصنف -رحمه الله- في قسم النبي، وأن مالكا يرى أن =

بالذكر إنما هو لتأكد أمرهم في الجملة، والكلام هنا هو على القول الذي ذهب إليه الجمهور من قصر الخمس على من سبّاهم الله -تعالى- في الآية حسبما دلّ عليه القرآن.

### ولأهل العلم في قسم الخمس على مقتضى الآية أربعة أقوال:

قول: إنه يقسم على ستة أسهم: لله -تعالى- سهم، ولرسوله ﷺ سهم، ولذئ القربى سهم، ولليتامي سهم، وللمساكين سهم، ولابن السبيل سهم. ويكون السهم الذي سُمّي لله -تعالى- قِبَل مردوداً على عباد الله: أهل الحاجة منهم. وقيل: يُصرف في عمارة الكعبة، حكى ذلك عن طاوس، وغيره<sup>(١)</sup>، قاله القاضي

= الخمس كالفى في القسم، يرجع إلى اجتهد الإمام. وانظر: «المدينة» (٥١٤/٢) ط. دار الكتب العلمية، «الكناني» (٤١٢/١)، «الذخيرة» (٤٣١/٣)، «البيان والتحصيل» (٨٠/٣)، «المقدمات والمهملات» (ص ٢٧٠)، «عيون المجالس» (٧٤٤/٢) المسألة رقم ٤٨٢، «الأموال» للدارودي (١٠١)، «فتح الباري» (٢١٦/٦).

ورجح مذهب مالك صاحب كتاب «القي» والغنيمة» (ص ٧٩).

(١) رواه ابن أبي حاتم، وابن جرير، في «تفسيرهما»، وأبو عبيد في «الأموال» عن أبي العالى، من قوله. ونسبه جلّ المفسرين إلى أبي العالى فقط، ولم أر من نسب إلى طاوس سوى القاضي عبدالوهاب في «المعونة» -كما قال المصنف-، وفي «عيون المجالس» (٧٤٦/٢)، ووقع في مطبوع «تفسير القرطبي» عن أبي العالى، والربيع. وهو خطأ مطبعي، لأن الأثر من رواية الربيع بن أنس، عن أبي العالى. وانظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (١٧٠٣/٢) رقم ١٧٠٣، «تفسير ابن جرير» (٢٠١/١٠)، «تفسير القرطبي» (١٠٨/٨)، «الأموال» لأبي عبيد (ص ٤٠٨) رقم ٨٣٦، «الأموال» للدارودي (١٠٢)، «الأوسط» لابن المنذر (٨٦/١١)، «مشرح معاني الآثار» (٢٧٦/٣)، «أحكام القرآن» لابن العربي (٤٠١/٢)، «الغني» (٣٠١-٣٠٠/٧)، «تفسير ابن كثير» (٣٤٤-٣٤٥)، «أشواء البيان» (٣٥٧/٢).

وغزا السيوطي في «الدر المنثور» (١٦٤/٤) إلى ابن أبي شيبة، وابن المنذر، عن أبي العالى. ولكنه قال (٦٧/٢): أخرج ابن المنذر -إتي: «تفسير» - من طريق أبي مالك -رضي الله عنه-، عن ابن عباس -رضي الله عنهما-، قال: «كان رسول الله ﷺ يقسم ما انتزع على خمسة أخماس، فأربعة أخماس لمن شهد، وأخذ الخمس؛ حسن الله، فيقسمه على ستة أسهم، فبهم لله، ....، وكان النبي ﷺ يجعل سهم لله، والسلاح، والكراع، وفي سبيل الله، وفي كسوة الكعبة، وطبها، وما تحتاج =

عبدالوهاب في «المعونة»<sup>(١)</sup>. فقسم هؤلاء على ظاهر ما عُدَّ في الآية، وجعلوا لذكر<sup>(٢)</sup> الله - تعالى - في ذلك حظاً في القسم.

**وقول ثان:** إنه يقسم على خمسة أسهم: لرسول الله ﷺ خمس، ثم لساائر الأصناف خمس خمس، وهو مذهب الشافعي، والثوري، وأحمد بن شعيب النسائي، وأهل الظاهر، وغيرهم<sup>(٣)</sup>. وحملوا قوله - تعالى -: «فَأَن لِّلْوَخْمَةِ»

= «إليه الكعبة...».

قال القاضي عبدالوهاب في «المعونة» (١٦٩/١): «وأما عمارة الكعبة، فلم ينقل عن النبي ﷺ، ولا عن أحدهم أن لها سهماً مقدراً، فكانت كساير المصالح، إن احتيج إلى عمارتها، أُتِفِقَ عليها بقدر الحاجة».

(١) (١٦٨/١)، وانظر: «عيون المجالس» (٧٤٦/٢).

(٢) كذا في الأصل!

(٣) انظر في مذهب الشافعي: «الأم» (١٥٤/٤) - ط. دار الفكر، «مختصر الزمعي» (ص ٢٧٠)، «الإتجاد» (ص ١٧٧) للماوردي، «المهذب» (٢/٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨)، «الوجيز» (١/٢٩٠)، «فروضة الطالبين» (٦/٣٥٥)، «المهаж» (٩٣)، «أحكام القرآن» للكتيب الهراسي (٣/١٥٨، ١٥٩)، «الأوسط» (١١/٨٨)، «المجموع» (١٩/٣٥٤).

وانظر في مذهب شيبان الثوري: «الخراج» لليحيى بن آدم (ص ١٩) - ط. دار المعرفة، «مصنف عبدالرزاق» (٥/٣١٠)، «شرح السنة» (١١/١٠١) للبخاري، «أحكام القرآن» (٣/٥٨)، «مختصر اختلاف العلماء» (٣/٥١٢)، «موسوعة فقه شيبان الثوري» (ص ٦٧٥).

وأما مذهب النسائي، فقد صرح هو - رحمه الله تعالى - به، فقال في «السنن الكبرى» (٤/٣٣١-٣٣٢ - ط. الرسالة): في كتاب قسم الخس (باب تفريق الخس وخمس الخس) بعد كلام يأتي قريباً عند المصنف: «وقد قيل: بل يؤخذ من الغنيبة شيء فيجعل للكعبة، وهو السهم الذي لله، وسهم النبي ﷺ إلى الإمام، يشتري منه الكراع والسلاح، ويُعطى من رأى ممن فيه غناة ومنفعة لأهل الإسلام من أهل الحرب والعلم والرفق والقرآن، وسهم لذي القربى، وهم بنو هاشم وبنو المطلب، سهم الغني منهم والفقير - وقد قيل: إنه للفقير منهم دون الغني واليتامى وابن السبيل، وهو أشبه القولين في الصواب، والله أعلم - والصغير والكبير والذكر والأنثى سواء، لأن الله - جل ثناؤه - جعل ذلك لهم، وقسمه رسول الله ﷺ فيهم، وليس في الحديث أنه فُتِلَ بعضهم على بعض، وإن خلاف تعلمه بين العلماء في رجل لو أوصى بثله لبي فلان، فإنه بينهم، وأن الذكر والأنثى فيه سواء إذا كانوا يَحْصُونَ =

[الأنفال: ٤١]، على استفتاح الكلام بذكر الله - عز وجل - تفخيماً وتشريعاً؛ لأن الدنيا والآخرة، وكل شيء، كإنه أو يكون فهو لله - تعالى -؛ قال ذلك غير واحد<sup>(١)</sup>، وهو مروى عن الحسن بن محمد بن الحنفية<sup>(٢)</sup>، وكذلك قال عطاء، والشعبي: خمس الله، وخمس رسوله ﷺ، واحد<sup>(٣)</sup>.

قال النسائي<sup>(٤)</sup>: «قوله - جل ثناؤه -: «لِللَّهِ» ابتداء كلام، لأن الأشياء كلها

= فهكذا كل شيء صِغَرُ لقوم، فهو بينهم بالشرقة، إلا أن بين ذلك الأمر به، والله ولي التوفيق. وسهم لليتامى من المسلمين، وسهم للساكنين من المسلمين، وسهم لابن السبيل من المسلمين، ولا يُعطى أحد منهم سهم مسكين ولا سهم ابن السبيل، وقيل له: خذ بأهلهما شئت، والأربعة الأخماس بقسمها الإمام بين من حضر القتال من المسلمين البالغين».

وانظر في مذهب أهل الظاهر: «اختلاف الفقهاء للطبري» (١٣٨)، «المحلى» (٧/٣٢٧) المسألة رقم ٩٤٩، «عدة القاري» (١٥/٢٧)، «فقه الإمام أبي نورة» (٧٧٩).

وهو مذهب الحنابلة. انظر: «المنهي» (٦/٤٠٦)، «الفتح» (١/٥٠٣)، «ردوس المسائل الخلافية» (٥٨/٧٨١).

(١) كاتين عباس - رضي الله عنه -، وقادة، وعطاء، وإبراهيم النخعي. نقل ذلك عنهم ابن جرير في «التفسير» (١٠/٣٣)، وأبو عبيد في «الأموال» (٤٠٨ رقم ٨٣٥)، وهو المذهب الذي اختاره ابن جرير، كما سيأتي. ونقل عن ابن عباس غير ذلك.

(٢) رواه عن ابن جرير (١٠/٣٣)، وأبو عبيد في كتاب «الأموال» (٤٠٩ رقم ٨٣٧)، ونقله عنه ابن المنذر في «الأوسط» (١١/٨٥).

(٣) رواه ابن جرير (١٠/٣٣)، وأبو عبيد في كتاب «الأموال» (٤٠٩ رقم ٨٣٧) عن عطاء. ونقل مذهب الشعبي: السيوطي في «الدرر المستور» (٦/٦٧)، (٧٠)، وعزاه إلى عبدالرزاق في «المصنف» (٥/٢٣٩-٢٤٠ رقم ٩٤٨)، وابن أبي شيبه، وابن المنذر.

وذكر مذهبه - أيضاً - ابن المنذر في «الأوسط» (١١/٨٥).

وهو مذهب قتادة. أخرجه عنه عبدالرزاق (٥/٣٣٨ رقم ٩٤٨)، وابن جرير (١٠/٤٤).

وذكر ابن المنذر في «الأوسط» (١١/٨٦-٨٧) أنَّ قوله في الآية: «هو لله»، ثم قسم الخمس خمسة أخماس. وقسَّ ابن المنذر كلامه أن خمس الله ورسوله شيء واحد.

(٤) قوله في «السنن الكبرى» في كتاب الخس (باب تفريق الخس وخمس الخس) (٣/٤٨-٤٨ - ط. دار الكتب العلمية، أو ٣٣٢ - ط. مؤسسة الرسالة).

لله، ولعله إنما استفتح الكلام في النية والخمس يذكر نفسه -تعالى-؛ لأنها أشرف الكسب، ولم ينسب الصدقة إلى نفسه؛ لأنها أوساخ الناس.

**وقول ثالث:** إنه يقسم بعد وفاة النبي ﷺ على أربعة أسهم: لذني القريى، واليتامى، والمساكين، وابن السبيل، ومن قاله: الطبري<sup>(١)</sup>، وقال: يردُّ سهم النبي ﷺ على من سُمِّي معه في الآية قياساً على ما أجمعوا عليه فيمن عُدِم من أهل سُهَمان الصدقات.

قال غيره: كما أنَّ هيناً من سائر الأصناف الذين معه في الخمس إذا قُيدوا ردُّ سهمه على الآخرين، فكذلك في سهمه.

**وقول رابع:** إنه يقسم على ثلاثة أسهم: لليتامى، والمساكين، وابن السبيل، وأسقط هؤلاء سهم النبي ﷺ، وسهم ذِي القريى؛ بموت النبي ﷺ، وإليه ذهب أبو حنيفة، وأصحابه<sup>(٢)</sup>، وخالفه أكثر الفقهاء في سقوط سهم ذِي القريى، ولا يكاد

= وهذا قول سفيان الثوري، حكاية عنه أبو عبيد في «الأموال» (ص ٤١٢ رقم ٨٤١). وانظر: «الأموسط» لابن المنذر (٩٢/١١-٩٣).

(١) كما في «تفسيره» (٨/١٠)، ونقله عنه ابن كثير في «التفسير» (٣٤٥/٢)، وهو مروي عن ابن عباس -إيضاً-. انظر: «الدر المنثور» (٦٦/٤).

(٢) انظر: «الخراج» لأبي يوسف (ص ٢٠-٢١ ط. دار المعرفة) أو (ص ٣٠-٣١ ط. المكتبة الأزهرية)، «اللباب» (١٣٣/٤)، «القول في» (ص ١١٥)، «مختصر الطحاوي» (١٦٥)، «الهداية» (٢/ ٤٤٠)، «بدائع الصنائع» (٤٣٦/٩)، «تحفة الفقهاء» (٣٠٣-٣٠٢)، «فتح القدير» (٥٠٣/٥)، «رووس المسائل» للزمخشري (٣٦٢)، «مختصر اختلاف العلماء» للخصاص (٥١١/٣)، «شرح معاني الآثار» (٢٣٦/٣)، «ملقى الأبرار» (٣٦٣/١).

ونقل الزمخشري في «رووس المسائل» (ص ٣٦٣) أن ذيل أبي حنيفة، أن النبي ﷺ إنما يستحق سهمه، بكونه مؤدياً للإمامة، والدعوة إلى الحق، وهذا المعنى قد فات بقواته، وسهم ذِي القريى، إنما يستحقون بنصرة رسول الله ﷺ، وهؤلاء كانوا معه في الخضر والسنن والنصرة، وقد فات بقواته، فوجب أن ينقطع هذا الحق.

واستدلوا لمذهبهم -أيضاً- أن الخلفاء الراشدين قسموا الخمس إلى ثلاثة أسهم، يساقط سهم رسول الله ﷺ، وسهم ذِي القريى، ولم يذكر عليهم ذلك أحد، مع تواتر جميع الصحابة، فكان إجماعاً. =

يوجد لهذا القول مُستند يُرضى.

**والأرجح ما ذهب إليه الشافعي، ومن سلك مسلكه في القسم على خمسة أسهم، والله أعلم.**

ثم يعود النظر بعد هذا في سهم النبي ﷺ بعد وفاته، وكذلك في سهم ذِي القريى بعده، فنرسم في ذلك فصيلين -إن شاء الله تعالى-.

### القول في سهم النبي ﷺ

اتفق أهل العلم أن النبي ﷺ كان ممّا خصّه الله -تعالى- به: خمس الخمس من المغنم، وكذلك الصّفي، كان له -أيضاً- زيادة مع ذلك من جُملة المغنم. فأما خمس الخمس: ففي كتاب الله -تعالى-<sup>(١)</sup>، وأما الصّفي: ففيه آثار صحيحة، منها:

ما خرّجه أبو داود<sup>(٢)</sup>، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت:

= انظر: «فتح القدير» (٥٠٣/٥)، «أحكام القرآن» للخصاص (٦٢/٣) -وما بعدها).

وهذا القول مخالف لظاهر الآية. وانظر: «المغني» (٤٤٣/١).

ونقل ابن جرير مذهب الحنفية، لكنه أشار إليهم بقوله: وذلك قول جماعة من أهل العراق. ولكن قال الطحاوي في «المختصر» -بعد ذكر المشهور من المذهب-: وقد روى أصحاب الإملاء عن أبي حنيفة، وعن أبي يوسف، أنه [أي سهم النبي ﷺ] يُقسم في ذِي القريى برسول الله ﷺ، واليتامى، والمساكين، وإبناء السبيل. قال: وبه تأخذ.

(١) أي في قوله -تعالى-: «فَإِنَّ لِلَّذِي عُمِدَ لِلرُّسُولِ...».

(٢) في «مسننه» في كتاب الخراج والإمارة (باب ما جاء في سهم الصّفي) (رقم ٢٩٩٤) حدثنا نصر بن علي، حدثنا أبو أحمد الزبيري، أخبرنا سفيان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١٥٢/١١) رقم ٤٨٢٢ -مع «الإحسان»- من طريق نصر بن علي، به.

وأخرجه الحاكم في «المستدرک» (٣٩/٣)، والطبراني في «الکبیر» (٢٤ رقم ١٧٥)؛ من طريق أبي أحمد الزبيري، به.

=

«كانت صفة من الصَّيِّء».

وقال أهل العلم: «الصَّيِّءُ»: هو كلُّ شيء يصطفيه من راسة الغنيمة: فرسٌ، أو جارية، أو عبدٌ، أو سيفٌ، أو ما شاء، على حسب حال الغنيمة.

فأما الصَّيِّءُ فاتفق العلماء على أنه ليس لأحدٍ بعد النبي ﷺ، وشذَّ أبو شور فقال: هو باقٍ، يجري مجرى سهم النبي ﷺ من الخمس<sup>(١)</sup>.

وأما سهمهم ﷺ من الخمس، فاختلف في حكمه بعده اختلافاً كثيراً، يتحصل إلى أربعة أقوال:

قول: إنه يُرَدُّ على أهل الجيش الغانمين، فيقسم عليهم أربعة أخماس الغنيمة، وخمس الخمس، وتكون أربعة أخماس الخمس للأربعة الأصناف الباقية من أهل الخمس، كما كان لهم في الأصل<sup>(٢)</sup>.

وقول ثانٍ: إنه يُرَدُّ على من سُمي في الخمس، فيقسم جميع الخمس على أربعة أسهم، قاله الطبري، وقد مضى توجيه هذا القول، وعليه يجيء قول أبي

= وأخرجه الحاكم (١٢٨/٢)، والبيهقي في «الكبرى» (٣٠٤/٦) من طريق سفيان، به. وقال: «صحيح على شرط الشيخين». ووافقه الذهبي.

وانظر: «صحيح سنن أبي داود» لبنيها الألباني - رحمه الله تعالى -.

(١) وقال أبو بكر بن المنذر في «الأوسط» (٩٦/١): «ولا أعلم أحداً وافق أبا ثور على ما قال».

وقال ابن عبد البر في «الاستبصار» (١٩٢/٤): «واجه العلماء على أن الصَّيِّءَ ليس لأحدٍ بعد النبي ﷺ»، وانظر في مذهب أبي ثور: «اختلاف الفقهاء» (٢١) للطبري، ولم يجر صاحب «فقه الإمام أبي ثور» (ص ٧٨١) مذهب أبي ثور، وجعل مذهب كلِّ واحدٍ من أحمد والشافعي والثوري والليث!

(٢) نقله ابن المنذر في كتابه «الأوسط» (٩٤/١١) عن طائفة من العلماء، دون أن يذكر من هم. وذكر مخالفة أبي ثور، وأنه قال: «الآثار في الصَّيِّءِ ثابتة، ولا أعلم شيئاً نسخها».

قال -أي: أبو ثور-: فيؤخذ الصَّيِّءُ، ويجري مجرى سهم النبي ﷺ.

ثم قال ابن المنذر: «قد قسم الخلفاء الراشدون بعد النبي ﷺ الغنائم، ولم يبلغنا أنهم أسقطوا من ذلك شيئاً لأنفسهم غير سهامهم، والله أعلم». انتهى كلامه.

حقيقة في ردِّه على الأصناف الباقين في الخمس، إلا أنه زاد مع ذلك سَهْمَ ذي القربى، فردَّه كذلك على من بقي، وراى أنه انقطع بموت النبي ﷺ، فقسم على ثلاثة كما تقدم من مذهبه<sup>(١)</sup>.

وقول ثالث: إن الإمام يضعه في مصالح الإسلام وأهله، من سدِّ الثغور، وإعداد الكراع والسلاح، ويُعطى منه مَنْ فيه للمسلمين منفعة، ويُغْطَل منه في الحرب وغير الحرب، على ما يرى من المصلحة، وهو قول الشافعي، وإليه ذهب أحمد بن حنبل<sup>(٢)</sup>.

(١) تقدم ذكر مذهب الإمام الطبري، وأبي حنيفة -رحمهما الله-. وانظر: «الأوسط» (١١/٩٣-٩٤)، «الفيء والغنيمة» (ص ٨٤).

(٢) انظر في مذهب الشافعي: «الأم» (١٥٥/٤)، «المهذب» (٢٤٧/٢)، «الرجز» (٢٩٠/١)، «روضة الطالبين» (٣٥٥/٦)، «المنهاج» (٩٣)، «أحكام القرآن» للكا الفهرسي الشافعي (١٥٨/٣)، «حلية العلماء» (٦٨٨/٧)، «الأوسط» (٩٥/١١)، «المجموع» (٣٥٤/١٩)، «تفسير الماوردي» (٣٢٠/٢). ونقله عن الشافعي: ابن عبد البر في «الاستبصار» (١٩٢/٤).

وفي مذهب الحنابلة: «الغني» (٤٠٦/٦)، «الشرح الكبير» (٥٦٠/٥)، «المقنع» لابن قدامة (١/٥٠٣)، «الإيضاح» (١٦٦/٤)، «كتاب التمام» (٢٢٥/٢)، «التقريع» (٢٢٧/٦)، «المحرر» (٢/١٧٥)، «أروؤس المسائل الخلقية» (٧٨٢/٥).

وهذا القول هو أصح الروايتين عن أحمد، واختاره الخري في «مختصره» (ص ١١٩).

والرواية الأخرى من أحمد، أن سهم النبي ﷺ من خمس الغنيمة: مصروف إلى أهل الديوان خاصة، وهم الذين نصروا أنفسهم للقتال، وانفردوا في الثغور، يقسم على قدر كفايتهم.

وبوجه هذه الرواية -عندنا- أنه لما كان سهم أبي حنيفة في حياة النبي ﷺ، لأنَّ الرُبع منه، والفرع منه، وجب أن يكون بعده لمن الرُبع منه، والفرع منه، والفرع إنما يكون بأهل الديوان.

وبوجه الرواية الأولى: قول ﷺ: «مالي مما آتاه الله عليكم إلا الخمس، والخمس مردود فيكم»، فآخر أنه مردود على الجماعة، وجعل الخمس عائناً سواء فيه خمس الغنيمة، أو خمس الفتي.

قلت: والحديث المشار إليه. أخرجه أبو داود (٢٧٥٥)، وأحمد (١٢٧-١٢٨)، وغيرهم، وهو جزء من حديث العرياض المتقدم، وفيه: «فأدوا الخيط المخطوط...، وإليكم الغلوز، فإنه عار وشار». وهو صحيح. وانظر: «صحيح سنن أبي داود».

ومذهب الشافعي، والرواية الأولى عن أحمد: هو مذهب المالكية، بناءً على أصلهم: وهو أن خمس الغنيمة، والخراج، والجزية، لا يخمس شيء منه، بل يأخذ الإمام منه كفاية وعياله بغير تقدير، =

ونحوه عن قتادة<sup>(١)</sup>.

**وقول رابع:** إنَّ ذلك للخليفة بعده، يَقُومُ في ذلك مقامه، ويصرفه فيما كان النبي ﷺ يصرفه فيه<sup>(٢)</sup>، ورُبَّما يستند من ذهب هذا المذهب إلى حديث مرفوع إلى النبي ﷺ.

**خُرج أبو داود<sup>(٣)</sup>، عن أبي الطفيل، قال:** جاءت فاطمة إلى أبي بكرٍ تطلب

= حتى لو احتاج إليه جميعه أخذه، ويصرف الباقي في مصالح المسلمين، من بناء المساجد، وعمارة القنور، وأرزاق القضاء، على حسب ما يؤيده إليه اجتنامه، ويعطي من قرابة النبي ﷺ على ما يؤيده اجتنامه -على ما سيأتي في قسم سهم ذوي القربى-.

انظر: «المعلوثة (١/٥١٤)، «المعونة (١/٦١٨)، «التلقيص» (١/٢٤٠)، «الكنافي» (١/٤٧٨)، «عيون المجالس» (٢/٧٤٤)، «الذخيرة» (٣/٤٣٣)، «الوارد والزوائد» (٣/١٩٧، ١٩٨).

(١) نقل مذهبه ابن المنذر في «الأوسط» (١/٩٥)، وابن عبدالبير في «الاستبصار» (١٤/١٩٢).

(٢) انظر: «الأوسط» (١/٩٤). ونقل عن الحسن بن محمد ابن الحنفية، قال: اختلفوا بعد وفاة النبي ﷺ في هذين السهمين، يعني سهم الرسول ﷺ، وسهم ذي القربى، فقال قائل: سهم النبي ﷺ للخليفة بعده، وقال قائل: سهم ذي القربى لقرابة النبي ﷺ، وقال قائل: سهم ذي القربى لقرابة الخليفة، فاجتمع رأيهم على أن يجعلوا هذين السهمين في الخيل والعدة في سبيل الله، فكان خلافة أبي بكر، وعمر في الخيل، والعدة في سبيل الله.

وذكره عنه ابن عبدالبير في «الاستبصار» (١/١٨٧).

ورواه عنه عبدالرزاق، وابن أبي شيبة في «مصنفهما» وابن جرير، وابن المنذر، وأبو الشيخ في «تفسيرهم»، والحاكم في «المستدرک» من طريق قيس بن مسلم، عنه. وانظر: «الدرر المتشورة» (٤/٦٦-٦٥).

(٣) في «سننه» في كتاب الخراج والإمارة والقي (باب في صفايا رسول الله ﷺ من الأموال) (رقم ٢٩٧٣) من طريق محمد بن فضيل، عن الوليد بن جميع، عن أبي الطفيل، قال: جاءت فاطمة -رضي الله عنها-، إلى أبي بكر -رضي الله عنه-، تطلب ميراثها من النبي ﷺ. قال: فقال أبو بكر -رضي الله عنه-: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ... وذكر الحديث.

وهذا إسناد حسن، رجحه ثقات رجال الشيخين، غير الوليد بن جميع -وهو الوليد بن عبدالله ابن جميع- فمن رجال مسلم، وفيه كلام يطمع عن رتبة الصحيح، وقال المنذري في «مختصره لسنن أبي داود» (٤/٢١٨): «في إسناده الوليد بن جميع، وقد أخرج له مسلم، وفيه مقال».

= وأبو الطفيل: هو عامر بن وائلة، من صفار الصحابة، وهو آخرهم موتاً.

وصحح إسناده الشيخ أحمد شاكر، وانظر: «صحيح سنن أبي داود» لشيخنا الألباني -رحمه الله-.

وأخرجه أحمد (١/٤٨)، والبيهقي (٥٤)، وعمر بن شبة في «تاريخه المدينة» (١٩٨/١)، والرموزي (٧٨)، وأبو يعلى (٣٧) من طرق عن محمد بن فضيل، بهذا الإسناد.

وفي بعض طرق الحديث: قال أبو بكر بعدها: «فرايت أن أورد على المسلمين»، قالت -أي: فاطمة رضي الله عنها-: «فأتت وما سمعت من رسول الله ﷺ أعلم».

وله شاهد عند البخاري في «تاريخه الكبير» (٤/٤٤٦)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٤/٤٠٦ رقم ٢٤٥٥)، والقسوي في «المعرفة والتاريخ» (١/٢٧٩)، والطبراني في «الكبير» (٦ رقم ٥٤٦١)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (٥/١٨٦٤ رقم ٥١٤)، وأبو نعيم في «معركة الصحابة» (٣/١٢٧٩ رقم ٣٢١١)، والسهمي في «تاريخ جرجان» (ص ٤٩٣)، وابن عبدالبير في «الاستبصار» (٢/٥٠) من طرق عن الوليد بن مسلم، حدثنا عبدالله بن الملا بن زبير، وغيره، أنها سمعا بلال بن سعد يحدث عن أبيه سعد بن تميم السكوني -وكان من الصحابة-، قال: قيل: يا رسول الله، ما للخليفة من بعدك؟ قال: «مثل الذي لي، ما عدل في الحكم، وقسط في القسط، ورحم ذا الرحم، فمن فعل غير ذلك فليس مني، ولست منه»، وهذا سند صحيح، وأورده الهيثمي في «معجم الزوائد» (٥/٢٣١-٢٣٢)، وقال: رواه الطبراني، ورجاله ثقات.

قال الحافظ ابن كثير في «البداية» (٥/٢٨٩) بعد أن أورد هذا الحديث عن «المستند»: «ففي لفظ هذا الحديث غرابة وتكارة، ولعله روي بمعنى ما فهمه بعض الرواة، وفهم من فيه تشعب، فليعلم ذلك وأحسن ما فيه قولها: «أتت، وما سمعت من رسول الله ﷺ أعلم»، وهذا هو الصواب والمطلون بها، واللاتق بأمرها، وسياستها، وعلمها، ودنيا -رضي الله عنها-، ولكنها سالت بعد هذا أن يجعل زوجها نظراً على هذه الصدقة، فلم يجها إلى ذلك، فغبت عليه بسبب ذلك، وهي امرأة من بنات آدم، تأسف كما تأسفن، وليست بواجبة العمصة مع وجود نص رسول الله ﷺ، ومخالفة أبي بكر الصديق لها -رضي الله عنها-، وقد رويتنا عن أبي بكر -رضي الله عنه-: أنه ترشى فاطمة وتلائها قبل موتها، فرفضت -رضي الله عنها-».

وقد ورد الحديث بأطول من هذا، وفيه أنها والعباس -رضي الله عنهم- أتيا أبي بكر -رضي الله عنه-، يلتسان ميراثهما من رسول الله ﷺ... وفيه قال أبو بكر: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تُورث، ما تركنا صدقة، إنما يأكل آل محمدي من هذا المال»، وإنني والله لا أدر أصر رأيت رسول الله ﷺ بعتمة، إلا صنعتُه.

أخرجه البخاري (٣٧١١)، ٤٠٣٥، ٤٠٣٦، ٤٢٤٠، ٤٢٤١، ٦٧٢٥، ٦٧٢٦، وسلم (١٩٥٧)، وأحمد (١/١٠١)، وغيرهم، من طرق عديدة، من حديث عائشة -رضي الله عنها-.

=

ميراثها من النبي ﷺ، قال: فقال أبو بكر: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الله -عز وجل- إذا أطعم نبياً طعمته، فهي للذي يقوم بعده». قال ابن عبد البر<sup>(١)</sup>: «إنه ضعيف، لا حجة فيه».

### الاختلاف في سهم ذي القربى

وكذلك اختلف العلماء في سهم ذي القربى بعد النبي ﷺ اختلافاً كثيراً، يتحصل إلى أربعة أقوال:

قول: إنه باق لقربة النبي ﷺ بعده، وهو قول مالك، والشافعي، والثوري، والأوزاعي، وأحمد، وأبي ثور، وأهل الظاهر، وغيرهم، وهو الصحيح<sup>(٢)</sup>؛ لأن

= وقوله: «فهي للذي يقوم من بعده»: أي: بالخلافة، أي: يعمل فيها ما كان النبي ﷺ يعمل، لأنها تكون له ملكاً. انظر: «عون المعبود» (١/٩٦).

(١) في «الاستبصار» ١٩٠/١٤ رقم ١٩٩٨ ط. قلمجي، والحديث -كما رأيت- صحيح ولا يخفى أن كل الأقوال في نصيب النبي ﷺ بعد وفاته راجعة إلى شيء واحد، وهو صرفه في مصالح المسلمين.

وانظر: «فتح الباري» (٢١٦/٦)، «أضواء البيان» (٣٦٠/٢)، «الفيء والخينة» (ص ٨٥). (٢) انظر في مذهب المالكية: «المدة» (١/٥١٤)، «الكافي» (١/٤٧٨)، «الزوائد والزيادات» (١٩٧/٣)، «الذخيرة» (٣/٤٣٢)، «عقد الجواهر الثمينة» (١/٥٠٠).

وفي مذهب الشافعية: «الألم» (٤/١٥٤)، «المهذب» (٢/٢٤٧)، «الوجيز» (١/٢٩٠)، «روضة الطالبين» (١/٣٥٥)، «منهاج» (ص ٩٣)، «الإتقان للمرودي» (ص ١٧٧)، «الحاوي الكبير» (١٠/٤٨٨).

وذكر النووي في «الروضة» -حكاية عن «الوسطية للمزالي»- وجهاً: أن سهم ذوي القربى يصرف إلى الخلفاء، ونقل قولاً آخر، بأن هذا السهم يُرَدُّ على أهل السهمان الذين ذكرهم الله -تعالى-، ثم رُفِعوا، وقال: «هذان الفئان شاذان مردودان». ورجح صرفه بعده ﷺ في مصالح المسلمين.

وفي مذهب الحنابلة: «المنع» (٨٦٣/٢) لأن البنا، «المنع» (١/٥٠٤) لأن قداسة «المغني» (٩/٢٩٣)، «الواضع» (٨، ٧/٩)، «شرح الزركشي» (٦/٢٧٨٨)، «المنع» (٧/٣٣٧)، «الجامع لأحكام القرآن» (٢٨٠٣، ٢٨٠٤)، «مسائل أحمد» (٢٧٧-٢٧٨، ٣/١٢٢) -رواية صالح، ٢/٥٢- رواية ابن هانئ، ٢/٨٢٠-٨٢١ -رواية عبدالله، «كشف القناع» (٦٦/٣)، «فروض المسائل للخلافية» (٥/٧٨٣) =

القرآن يقتضي الإسهام لهم مطلقاً، فهو يجب لهم بذلك في حياته، وبعد وفاته ﷺ. قال ابن عبد البر<sup>(١)</sup>: «الحجة لهم: حديث ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن جبير بن مطعم، قال: قسم رسول الله ﷺ سهم ذي القربى لبني هاشم، وبني المطلب من الخمس، وقال: «إنما بنو هاشم، وبنو المطلب؛ شيء واحد»<sup>(٢)</sup>. قال ابن عبد البر: «ليس في هذا الباب حديث مُسْتَدَّ غيره».

ثم اختلف هؤلاء في تعيين القربة:

فذهب الشافعي، وأبو ثور، وأحمد، وأهل الظاهر، وغيرهم، إلى أنهم بنو هاشم بن عبد مناف، وبنو المطلب بن عبد مناف<sup>(٣)</sup>، ودليلهم الحديث المتقدم،

= وانظر: «الأوسط» (١١/١٠٠ وما بعدها)، «أحكام القرآن» للجصاص (٣/٦٢)، «اختلاف الفقهاء للطبري» (ص ١٢٨)، «المحلى» (٧/٣٢٩)، «عمدة القاري» (١٥/٣٧)، «فقه الإمام الأوزاعي» (٢/٤٣٨)، «موسوعة فقه سنيان الثوري» (ص ٦٧٥)، «فقه الإمام أبي ثور» (ص ٧٩٠). وهو مذهب أبي سليمان الخطابي، وإسحاق بن راهويه، والنسائي، وأخير قول أبي يوسف، وجهود أصحاب الحديث، كما نقل ذلك عنهم ابن حزم. (١) في «الاستبصار» (١٤/١٨٦).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» في كتاب فرض الخمس (باب ومن الدليل على أن الخمس للإمام) (رقم ٣٦٤٠)، وفي كتاب المناقب (باب مناقب قريش) (رقم ٣٥٠٢)، وفي كتاب المغازي (باب غزوة خيبر) (رقم ٤٢٢٩)، وقد مُتَّفَقٌ. (٣) انظر في مذهب الشافعية: «الألم» (٤/١٥٤)، «المجموع» (١٨/١٥١)، «الحاوي الكبير» (١٠/٤٨٨)، «معركة السنن والآثار» (٩/٢٧٠ رقم ١٣١١٩). ورد فيه البيهقي على من خالف مذهب الشافعي بكلام قوي، فيه تدقيق وتحريز، وانتصر لهذا القول ابن حجر في «الفتح» (٦/٢٤٥).

وفي مذهب الحنابلة: «المغني» (٩/٢٩٢، ٢٩٣-٢٩٤ ط. حجر)، «المنع» (٢/٨٦٣-٨٦٤)، «الواضع شرح مختصر الخزي» (١/٨، ٩)، «شرح الزركشي» (١/٢٧٨٨)، «المنع» (٢/٢٧٩٣، ٢٨٠١)، «مسائل الإمام أحمد» (٢٧٧-٢٧٨، ٣/١٢٢) -رواية صالح، ٢/٥٢- رواية ابن هانئ، ٢/٨٢٠-٨٢١ -رواية عبدالله، «أحكام السلطنة» لأبي يعلى (ص ١٢١).

(١) انظر: «الأوسط» (١١/١٠٠ وما بعدها)، «المحلى» (٧/٣٣٧)، «الجامع لأحكام القرآن» (٢/١٢)، «أحكام القرآن» للجصاص (٣/١٢٣)، «فتح الباري» (٦/٢٤٥)، «أضواء البيان» (٢/٣٢١)، «الفيء والخينة» (٨٧-٨٨).

خُرَّجه البخاري بالسند المذكور إلى جبير بن مطعم، قال: مثيبتُ أنا وعثمان بن عفان إلى رسول الله ﷺ قلنا: يا رسول الله: أعطيتُ بني المطلب، وتركنا، ونحن وهم منك بمنزلة واحدة؟! فقال رسول الله ﷺ: «إنما بنو المطلب، وبنو هاشم؛ شيء واحد». وفيه عن جبير: ولم يقسم النبي ﷺ لبني عبد شمس، ولا لبني نوفل. قال ابن إسحاق: عبد شمس، وهاشم، والمطلب؛ إخوة لأم، وأهمهم عاتكة بنت مرة، وكان نوفل أخاهم لأبيهم، كذلك ذكره البخاري<sup>(١)</sup>.

وقال سائر الفقهاء: مالك، والثوري، والأوزاعي: هو خاصُّ ببني هاشم<sup>(٢)</sup>،

= وهذا قول مجاهد، وقناة، وابن جريج، ومسلم بن خالد. وانظر: «مصنف عبدالرزاق» (٥/ ٢٣٨ رقم ٩٤٨١)، «الأوسط» (١٠١/١١)، «الاستبصار» (١٤٨/١٤٨).

(١) في «مصححه» (رقم ٣١٤٠). وقال ابن حجر في «الفتح» (٢٤٥/٦): ولهذا لما كتبت قريش الصحيفة بينهم، وبين بني هاشم، وحصرهم في الشعب، دخل بنو المطلب مع بني هاشم، ولم تدخل بنو نوفل وبنو عبد شمس.

وقال الحافظ في «الفتح» (٢٤٦/٦) في شرح هذا الحديث: «الحديث ظاهر في أنه أعطاهم بسبب النصرة، وما أصابهم بسبب الإسلام من بقة قومهم الذين لم يسلموا، والمخلص أن الآية نصت على استحقاق قريش النبي ﷺ، وهي متحققة في بني عبد شمس لأنه شقيق، وفي بني نوفل إذا لم تعتبر قرابة الأم. واختلف الشافعية في سبب إخراجهم، قتل: العلة القرابة مع النصرة، فلذلك دخل بنو هاشم وبنو عبد المطلب، ولم يدخل بنو عبد شمس بنو نوفل لفقدان جزء العلة، أو شرطها، وقيل: الاستحقاق بالقرابة، ووجد بيني عبد شمس ونوفل مانع؛ لكونهم انحازوا عن بني هاشم، وحاربوهم. والثالث: أن القرية عام مخصوص ويثبت السنة.

وانظر: «أضواء البيان» (٣٦٢/٢)، «الفي» والغنية» (ص ٨٩).

(٢) على اعتبار أن الخس إلى الإمام، فيعطى أقرباء رسول الله ﷺ على ما يرى وجهته، وقد مضى أن هذا مذهب مالك، وهو مذهب سفيان الثوري، والأوزاعي، كما نقل ذلك عنهم ابن المنذر في «الأوسط» (١٠٣/١١).

وانظر: «المدونة» (٥١٤/١)، «دار الكتب العلمية»، «التلخيص» (٢٤٦/١)، «المعونة» (١/ ٦١٨)، «المحلى» (٩٢٩/٧)، «المغني» (٤٠٦/١)، «أحكام القرآن» للجصاص (٦٢/٣)، «موسوعة فقه سفيان الثوري» (ص ٦٧٥)، «الفي» والغنية ومصارفهما» (ص ٨٦- وما بعدها). ومذهب سفيان في الخمس، أخرجه عبدالرزاق (٣١٠/٥)، وقد مضى تخريجه.

وروي ذلك عن ابن عباس، ومحمد ابن الحنفية: قال ابن عباس: وقد خالفنا في ذلك قوماً -يعني: قريشاً-<sup>(١)</sup>، وإلى ذلك ذهب عمر بن عبدالعزيز<sup>(٢)</sup>: «إنهم بنو هاشم خاصة». وقد قيل: إن قريشاً كلها قُريش، رُوي ذلك عن أصعب بن الفرج<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه مسلم في «مصححه» في كتاب الجهاد والسير (باب النساء الغزوات) يرضخ لهم ولا يسهم، والنهي عن قتل الصبيان أهل الحرب. (١٨١٢) (١٣٧)، بسنده إلى يزيد بن هرمز، أن نجدة كتب إلى ابن عباس يسأله، عن خمس خلال، فقال ابن عباس: لولا أن أكنتم علماً ما كتبت إليه، كتب إليه نجدة: أما بعد، فأخبرني هل كان رسول الله ﷺ يغزو بالنساء؟ وهل كان يضرب لهنَّ بسهم؟ وهل كان يقتل الصبيان؟ ومتى يقتضي يثم البتيم؟ وعن الخمس لمن هو؟ فكتب إليه ابن عباس: كتبت تسألني هل كان رسول الله ﷺ يغزو بالنساء؟ وقد كان يغزو بهنَّ، فيدوين الجرحى، ويحلبن من الغنمة، وأما بسهم، فلم يضرب لهنَّ، وإن رسول الله ﷺ لم يكن يقتل الصبيان، فلا تقتل الصبيان، وكتبت تسألني: متى يقتضي يثم البتيم؟ قلعمري إن الرجل لنبئت لحبته، وإنه لضعيف الأخذ لنفسه، ضعيف العطاء منها، فإذا أخذ لنفسه من صالح ما يأخذ الناس، فقد ذهب عنه اليثم، وكتبت تسألني، عن الخمس لمن هو؟ وإننا كنا نقول: هو لنا، فأبى علينا قوماً ذاك.

وأخرجه أبو داود في الجهاد ٢٧٢٧ و ٢٧٢٨، وفي الخراج (٢٩٨٢). والترمذي في السير (١٥٥٦)، والنسائي في السير (٨١٧)، وفي قسم الفيء (٤٣٥)، وفي التفسير (١١٥٧٧) -أو كتاب التفسير (٥٩٧)-، وابن المنذر في «الأوسط» (١٠١/١١)، وعبدالرزاق (٢٣٨/٥)، والبيهقي (٦/ ٣٤٥)، وأبو عبيد في «الأموال» (٣٣٥)، وابن حزم في «المحلى» (٣٢٩/٧)، وابن جرير، وابن أبي حاتم، وابن مردويه في «تفسيرهم»، وغيرهم. وانظر: «الدر المنثور» (٦٨/٤).

وانظر: أيضاً:- «المغني» (٤٠٧/٦)، «معرفة السنن والآثار» (١٣١٤٢/٩)، «كشف الغمة» (١٦٨/٢).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧٢٧/١٢) رقم ١٥٢٩٩، من طريق عطاء بن

السائب، عنه.

وانظر: «الأوسط» لابن المنذر (١٠١/١١)، «الاستبصار» (١٤٨/١٤٨).

وبه قال زيد بن أرقم، وطائفة من الكوفيين. انظر: «الفتح» (٢٤٥/٦).

(٣) قال ابن حجر في «الفتح» (٢٤٦/٦) -عند الحديث المذكور-: وقيل: هم قريش كلها، لكن يعطي الإمام منهم من براء، وبهذا قال أصعب، وهذا الحديث حجة عليه.



**وقولُ ثامن:** سهم ذي القربى، هو بعد النبي ﷺ لقراءة الإمام، رُوي ذلك عن الحسن البصري، وقاده<sup>(١)</sup>، ولا مستند لهذا القول إلا ما لعله أن يُتوهم في قوله -تعالى-: ﴿وَالَّذِي الْقَرَبَى﴾ [الأنفال: ٤١]، أن ذلك يجري في كل من له الأمر على المسلمين، لا يختص بقراءة النبي ﷺ، وذلك بعيد.

وذكر ابن عبد البر<sup>(٢)</sup> في هذا الموضوع الحديث المتقدم: أن رسول الله ﷺ قال: «إذا أطعم الله نبياً طعمته، فهي للذي يقوم من بعده»<sup>(٣)</sup>. قال: «إنهم استدلوا به على ذلك»، وضَعُف الحديث، وهو مع ذلك لو لم يكن كذلك، فليس فيه من معنى ما ذهبوا إليه من القراءة شيء. بلى! إنما كان يدل إذا كان صحيحاً على مذهب من رأى سهم النبي ﷺ للإمام بعده، وأما<sup>(٤)</sup> في هذا؛ فيعبد.

**وقولُ ثالث:** إن سهم ذي القربى، وسهم النبي ﷺ، كلاهما يجعل في الخيل، والسلاح، والعدة في سبيل الله، ذهبت إلى ذلك طائفة، وزعموا أنه كذلك كان الأمر فيهما في خلافة أبي بكر، وعمر، لما اختلفوا فيهما بعد موت النبي ﷺ، اجتمع رأيهم على ذلك<sup>(٥)</sup>.

**وقولُ رابع -وهو ما قد ذكر من مذهب أبي حنيفة-:** أن يُردَّ سهمُ النبي ﷺ،

(١) ذكر ابن عبد البر في «الاستبصار» (١٨٩/١٤)، أن هذا قول الحسن البصري. وذكر أن مذهب قتادة كذهب الشافعي أنه لبي هاشم وبني المطلب خاصة، دون سائر قرابة النبي ﷺ. وقد مضى ذكره.

(٢) في «الاستبصار» (١٨٩/١٤) - (١٩٠). وقد نقل عنه المصنف جميع أقوال العلماء المتقدمة، واختلافهم في ذلك.

(٣) مضى تخريجه، وهو صحيح، لا كما قال ابن عبد البر -رحمه الله تعالى-.

وذكرنا هناك أن سهم النبي ﷺ للإمام بعده، من حيث التصرف به، ينفقه كما كان النبي ﷺ ينفقه في مصالح المسلمين، ولا يدخل فيه سهم ذي القربى.

(٤) كتب التاسع في هامش نسخته: «في الأصل: ورواه».

(٥) وقد مضى ذكر من ذهب إلى هذا القول في قسم سهم النبي ﷺ بعد وفاته، وأن مذهب المالكية أن ذلك إلى الإمام، يعمره إلى المصالح، ويعطي القرابة بحسب اجتهاده.

وسهم ذي القربى على الأصناف الثلاثة الباقين، فيقسم الخمس على ثلاثة، وهو بعيد لا دليل عليه<sup>(١)</sup>.

(١) قال أبو بكر بن المنذر في «الأوسط» (١٠٣/١١) - (١٠٤):

«أعلى ما يحتج به أصحاب الرأي، في دفعهم ما قد ثبت بكتاب الله، وسنة رسوله: دعوى ادعواها على أبي بكر، وعمر، وعثمان: أنهم قسموا الخمس على ثلاثة أسهم، وهذا لا يثبت عنهم، وغير جائز أن يتوهم على مثلهم أنهم خالفوا كتاب الله وسنة رسوله، وقد بلغني أنهم احتجوا في ذلك بشيء: رواه محمد بن مروان، عن الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس.

ومحمد بن مروان عندهم ضعيف، والكلبي، قال يحيى بن معين: ليس بشيء». وقال الكلبي: قال لي أبو صالح: كل شيء حدثك فهو كذب. وقال معتمر بن سليمان: بالكوفة كذابان: السدي، والكلبي، ولا يجوز أن يثبت على الخلفاء الراشدين المهديين بقول كذاب، أو كذابين: أنهم خالفوا بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ولو روى عنهم من يصدق في الحديث ما ذكره، لم يجوز ترك ما ثبت بكتاب الله وسنة رسوله، يقول أحد من الخلق، وكيف وذلك بحمد الله غير ثابت عنهم، وكل ما رويناه عنهم في هذا الباب أخبار منقطعة غير ثابتة، وليس تقوم الحجج بشيء منها، وقد ذكرت تلك الأخبار في الكتاب الذي اختصرت منه هذا الكتاب، وقد ذكر الشافعي كلاماً طويلاً جرى بينه وبين بعض الناس في هذا الباب، وقد أثبت ذلك الكلام في الكتاب الذي اختصرت منه هذا الكتاب» اهـ كلامه -رحمه الله-.

قلت: ورد في كتاب «الهداية» (٤٤٠/٢): «ولما أن الخلفاء الأربعة الراشدين -رضي الله عنهم- قسموه [أي: الخمس] على ثلاثة أسهم على نحو ما قلنا، [أي: سهم لبي، وسهم للمساكين، وسهم لابن السبيل] وكل في سهم قذوة» اهـ.

وقال الزيلعي في نصب الرتبة (٤٤٠/٣) في تخريجه: «روى أبو سفيان عن الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس، أن الخمس الذي كان يقسم على عهده -عليه السلام- على خمسة أسهم: لله والرسول سهم، ولذي القربى واليتامى سهم، وللمساكين سهم، ولابن السبيل سهم، ثم قسم أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، على ثلاثة أسهم: سهم لبي، وسهم للمساكين، وسهم لابن السبيل» اهـ.

ومحمد بن مروان السدي: تركوه، وأنهم بعضهم بالكذب، وهو صاحب الكلبي. انظر: «ميزان الاعتدال» (٣٣-٢٢/٤) رقم ٣٣٠٠٤، و«تهذيب الكمال» (٢٦/٣٩٢-٣٩٣) رقم ٥٥٨٧.

والكلبي: هو محمد بن السائب الكلبي، قال الجوزجاني، وغيره: «كتاب، انظر: «ميزان الاعتدال» (٣٣-٥٥٦/٥٩٩) رقم ٧٥٧٤، و«تهذيب الكمال» (٢٥/٢٤٦-٢٥٣) رقم ٥٢٣٤.

## \* مسألة:

اختلف المثبتون لسهم ذي القربى في قسمة فيهم على الذكر والأنثى؛ فقال الشافعي<sup>(١)</sup>: يُعطى الرجل سهمين، والمرأة سهماً، وخالفه في التفضيل بين الذكر والأنثى أصحابه: أبو ثور، والمزني، وغيرهما<sup>(٢)</sup>، فقالوا: الذكر والأنثى في ذلك

(١) انظر: «الألم» (١٥٤/٤)، «روضة الطالبين» (٣٥٦/٦)، «الحاوي الكبير» (٩٠/١٠) - (٤٩)، «المهذب» (٢٤٨/٢)، «المجموع» (٢٥٤/٢١)، «حلية العلماء» (٦٨٨/٧).

وهو مذهب الحنابلة، انظر: «المغني» (٢٩٤/٩) - ط. هجر، «الإصناف» (١٦٧/٤)، «المقنع» لابن قدامة (٥٠٤/١) - مع حاشيته، «المقنع» لابن البنا (٨٦٤/٢)، «الواضح» (٩، ٨، ٧/٢)، «شرح الزركشي» (٢٧٨٨/٦)، «المسائل أحمد» (٢٧٧/٢)، «مسائل أحمد» (٢٨٠٣، ٢٨٠١، ٢٧٩٦)، «رواية صالح» (٥٢/٢) - رواية ابن هانئ، «رواية عبد الله»، «دروس المسائل الخلافية» (٧٨٤/٥).

وقالوا: لأنه مستحق بالقرابة شرعاً، فوجب تفضيل الذكر فيه على الأنثى، كسيرات الإخوة والأخوات، ولا يلزم عليهم سهم البتامة؛ لأنه غير مستحق بالقرابة، ولا يلزم عليه إذا أوصى لقرابة فلا يناله أنها سواء؛ لأن ذلك استحقاق بغير الشرع، وإنما هو بالرحم.

(٢) انظر: «مختصر المزني» (١٥٠)، «المهذب» (٢٤٨/٢)، «المجموع» (٢٥٤/٢١)، «المغني» (٢٩٤/٩) - ط. هجر، «الأحكام السلطانية» لأبي يعلى (١٢١)، «عيون المجالس» (٢/٢٧٤٧)، «حلية العلماء» (٦٨٨/٧)، «أضواء البيان» (٣٦٤/٢)، «الفي والغنية» (ص ٩١).

وقال -أي: المزني وأبو ثور-: يسوى بين الذكر والإناث، كالوصايا للقرابة، يسوى فيها بين الذكر والإناث.

ونقله -أيضاً- عنهما: الماوردي في «الحاوي الكبير» (٤٨٩/١٠)، ورده بقوله: «وهذا خطأ؛ لأن اعتبار سهمهم بالميراث أولى من اعتباره بالوصايا، من وجوهين:

أحدهما: أن الميراث، وسهم ذي القربى، عطيتان من الله -تعالى-، والوصايا عطية من آدمي، تنفق على غيره.

والثاني: أن ذي القربى نصرته، هي بالذكور أخص، فجاز أن يكونوا بها أفضل، ولست كذلك في الوصايا. ثم لاحظ لأولاد الإناث فيه. إذا لم يكن آباؤهم من ذوي القربى؛ لأنهم يرجعون في النسب إلى الآباء الذين ليسوا من ذوي القربى.

ونقل مذهب الشافعي، ومذهب المزني، وأبي ثور -ابن قدامة في «المغني» (٢٩٤/٩) - ط. هجر، وابن المنذر في «الأوسط» (١٠٥/١)، ورجع مذهب المزني، وأبي ثور. فقال: وكذلك كل =

سواء؛ لأنهم أعطوا باسم القرابة، فهو يدخل في ذلك الأب مع ابنه والجد، فليس ذلك من باب الموارث في شيء.

وكذلك اختلفوا في إعطاء الغني منهم، فكان الشافعي يقول: لا يُفضل مُتَّزِرٌ على غني؛ لأنهم أعطوا باسم القرابة، وبه قال أبو ثور، وغيره<sup>(١)</sup>. ورؤي عن

= شيء، صير لقوم فهم فيه سواء، وقال: ... لأنه إذا جاز أن يسوى بين الذكر والأنثى، لأنهم أعطوا باسم المسكنة، فلذلك جاز أن يسوى بين ذكران القرابة وإناثهم؛ لأنهم أعطوا باسم القرابة. وهو الذي رجَّحه المنصف، وهو الصواب، والله الموفق وإلى المآب.

وخالف أبو حنيفة ومالك في ذلك، فأصل عند أبي حنيفة أن سهم النبي ﷺ، وسهم ذوي القربى يسقط بموت النبي ﷺ، وترد سهمتهما على باقي المذكورين في آية الخمس، أما في حياته ﷺ، فيعطى قراء القرابة دون أغنيائهم، وقال بعضهم: إلى الفقراء والأغنياء. وانظر: «تحفة الفقهاء» (٣٠٣/٢)، «حاشية ابن عابدين» (٣٢٧/٣).

وأما الأصل عند مالك، أن ذلك موكول إلى الإمام، يصرفه إلى القرابة، وإلى غيرهم بالاجتهاد، ولا يُخصَّصُ المذكورين بالآية، فيعطى حسب المصلحة العامة.

وقد تقدم شيء من التفصيل في هذه المسألة.

(١) انظر: «الألم» (١٥٤/٤)، «المجموع» (٢٥٨/٢١)، «حلية العلماء» (٦٨٨/٧)، «الأوسط» (١١٥/١١).

وهو مذهب الحنابلة -أيضاً-، انظر: «المقنع» (٥٠٤/١) لابن قدامة، «المغني» (٢٩٥/٩) - ط. هجر، «دروس المسائل الخلافية» (٨٧٣/٥).

قلت: وقد ردَّ ابن بطال، كما في «فتح الباري» (٢٤٦/٦) مذهب الشافعي في قسم الخمس بين ذوي القربى؛ ولا يفضل علي على فقير، وإنه يسم بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين؛ وقد ردَّ عليه المحافظ بقوله:

«قلت: ولا حجة فيما ذكر، لا إيجاباً، ولا نفيّاً، أما الأول: فليس في الحديث إلا أنه قسم الخمس بين بني هاشم والمطلب، ولم يتعرض لتفضيل ولا عدمه، وإذا لم يتعرض فأصل في القسمة إذا أُطلقت: التسوية والتعميم، فالحديث إذا حجة للشافعي لا عليه. ويمكن التوصل إلى التعميم بأن يأمر الإمام ناهيه في كل إقليم بضغط من فيه، ويجوز النقل من مكان إلى مكان للحاجة، وقيل: لا، بل يختص كل ناحية بن فيها. وأما الثاني: فليس فيه تعرض لكيفية القسم، لكن ظاهره التسوية، بهذا قال المزني وطائفة، فيحتاج من جعل سبيله سبيل الميراث إلى دليل، والله أعلم. وذهب الأكثر إلى تعميم ذوي =

مكحول أنه قال: الخمس بمنزلة النبي، يُعطى منه الفقير والغني<sup>(١)</sup>. وقال بعض أصحاب الشافعي<sup>(٢)</sup>: لا حظ فيه لغتي.

= القرى في قسمة سهمهم عليهم، بخلاف اليتامى، فيخص الفقراء منهم عند الشافعي، وأحمد، وعن مالك: يعمهم في إعطاء، وعن أبي حنيفة: يخص الفقراء من الصنفين، وحجة الشافعي: أنهم لما مُنَحُوا الزكاة، عُدُّوا بالنسب، ولأنهم أعطوا بجهة القرابة إكراماً لهم، بخلاف اليتامى؛ فإنهم أعطوا لسهة الخلقة. (١) رواه أبو عبيد في «الأموال» (٤٠٢) رقم (٨١٧)، من طريق محمد بن راشد، عنه. ونقله عنه ابن المنذر في «الأوسط» (١٠٦/١١).

ونظر: «أحكام القرآن» للجهضم (٦٤/٣)، «الغني» والغنيمة (ص ٩٣).

(٢) وهم العراقيون من أصحاب الشافعي - رحمه الله - نقل ذلك ابن المنذر في «الأوسط» (١٠٦/١١)، ونص عبارته:

وقال بعض أصحابه من أهل العراق: النبي - لمن سئى الله في كتابه لرسوله، ولذي القرى، واليتامى، والسباكين، وابن السبيل، ولم يجعل حقاً لغني لقوله: ﴿فَمَا لَمْ يَكُنْ قَوْلُهُ تَبَيَّنَ الْأَغْنِيَاءَ مِنْكُمْ﴾ [الحشر: ٧]، ولقوله: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَتَوْا إِلَيْكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿الصَّادِقُونَ﴾ الآية [الحشر: ٨]، فكان بنو هاشم، وبنو المطلب قرابة رسول الله ﷺ، الذين نصروا رسول الله ﷺ، جعل لهم هذا النبي الذي خصهم به مطعماً، ومنعهم الصدقة التي هي أوساخ الناس، فجعل لهم النبي الذي رغبه لئيبه وأكرمه به، ومنعه الصدقة التي هي ذلة ومسكنة، يضرع لها السائل، ويعطو بها المعطي.

قال: «وقال الشافعي: سهم ذي القرى: الغني منهم والفقير، ولم يزعم ذلك إلى الأصناف الباقية من اليتامى، وابن السبيل، فزعم أبو عبدالله أن القرآن على ظاهره يحكم لقرى رسول الله ﷺ، لغنيهم، ولفقيرهم بخمس الخمس، وقال: ولهم بظاهر الآية، ثم قال: ليس لليتامى، ولا لابن السبيل فيها حق، إلا أن يكونوا فقراء مساكين، ففرض أصله، وترك مذهبه».

ثم قال ابن المنذر: وهذا غير لازم للشافعي؛ لأن الشافعي حكم لذي القرى، لغنيهم، وفقيرهم، بظاهر الآية. وبأن العباس بن عبدالمطلب أعطي منه وهو كثير المال، ومنع عثمان، وجبير، حيث طلبا أن يعطيا من الخمس، ليس من جهة غناهما، إذ لو كان منعهما من جهة غناهما لأشبهه أن يقول: لا يحل لكما ذلك لأنكما غنيان، إذ لا حظ فيها لغني، كما قال للرجلين اللذين سألاه الصدقة، ولو اختلف أهل العلم في اليتيم الغني، وابن السبيل الغني، لأجاب فيما يعطي كل واحد منهما بما أوجب به في سهم ذي القرى، ولكن الإجماع لما منع من إعطاء اليتيم الغني، وابن السبيل الغني، منع أن يعطيان لسنة الإجماع منه. ولم يمنع الإجماع من إعطاء أغنياء القرابة، فمنعهم لملة الإجماع، ولكنه =

وقول الشافعي هنا أظهر، فإن الله - تعالى - لم يخصص بذلك فقيراً من غني، إنما خص القرابة، وقول من خالف الشافعي في التفضيل بين الذكر والأنثى أظهر؛ لأنه لم يأت فيه نص، وليس ميراثاً، والله أعلم.

\*\*\*\*\*

= لما اختلف في الغني من القرابة؛ رد أمره إلى ظاهر الكتاب، ومنع اليتيم الغني، وابن السبيل الغني؛ لأن الإجماع منع أن يعطيا إذا كانا غنيين.

رفع  
عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

## الباب التاسع

في الجزية، وشرط قبولها، وممن  
يحق أن تقبل منه أصناف الثمر،  
ومقاديرها، وما لأهلها وعليهم

### الباب التاسع

في الجزية، وشرط قبولها، وممن يحق أن تقبل من اصناف الكفر،  
ومتقاديها، وما لأهلها وعليهم

قال الله - عز وجل -: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩]، وقال - تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَحْصُرُوهُمْ وَأَقْلَعُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥].

فأمر الله - تعالى - بقتال المشركين وقتلهم بكل سبيل، وحصرهم والتضييق عليهم، ولم يجعل لذلك غاية إلا أن يسلموا، وجعل في أهل الكتاب حداً آخر إن كانوا لم يسلموا: وهو إعطاء الجزية.

وفي كتاب مسلم<sup>(١)</sup> عن بريدة قال: كان رسول الله ﷺ إذا أُمِرَ أميراً على جيش أو سرية، أوصاه في خاصته بتقوى الله، ومن معه من المسلمين خيراً، ثم قال: «اغزوا باسم الله، في سبيل الله، قاتلوا من كفر بالله، اغزوا ولا تغلوا، ولا تغدروا، ولا تمثلوا، ولا تقتلوا وليداً، وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال - أو: خلال - فإيَّهنَّ ما أجابوك فاقبل منهم، وكُفَّ عنهم ...» الحديث. فذكر فيه: الإسلام، ثم الهجرة، ثم قال: «فإن هم أبوا فسلهم الجزية، فإن هم أجابوك فاقبل منهم، وكُفَّ عنهم، فإن هم أبوا، فاستعن بالله وقتلهم...»

(١) في «صحيحه» في كتاب الجهاد والسير (باب تأمير الإمام الأمر على البعث، ووصيته بإيهاهم بأداب الغزو وغيرها) (رقم ١٧٣٠). وقد مضى، كما قال المصنف.

إلى آخر الحديث، وقد تقدم بكمال في باب: (الدعوة قبل القتال).

فتب أن الواجب على ذلك في قتال الكفار أن يذل منهم الجزية -إمّا عموماً في أصناف الكفر، أو خصوصاً في أهل الكتاب، على الخلاف بين أهل العلم الذي تذكره إن شاء الله تعالى- فإنه يحرم بذلك قتالهم، ويجب الكف عنهم والقبول منهم؛ بما ثبت من أمر رسول الله ﷺ؛ ولأنها إحدى الغايتين اللتين وردّ في القرآن الانتهاء إليهما<sup>(١)</sup>.

والنظر في هذا الباب يتعلق بأربعة أشياء:

الأول: من تقبل منهم الجزية؟ وهل ذلك عام في أصناف الكفر من أهل الكتاب وعبد الأوثان، ومن لا يدين بشيء أصلاً، أو هو خاص بأهل الكتاب؟.

الثاني: في المقدار المأخوذ منهم في ذلك، وعلى من يفرض فيهم.

الثالث: في حكم من أسلم منهم بعد الجزية أو مات.

الرابع: في شروط الجزية، وحقوقها الواجبة لهم وعليهم.

**فصل: في معرفة من تقبل منهم الجزية من أصناف الكفار**

اختلف العلماء فيمن تقبل الجزية منهم على ثلاثة أقوال:

قول: إنها تقبل من جميع الكفار، سواء في ذلك أهل الكتاب وغيرهم من عبد الأوثان، وكل جاحل مكذب بالربوبية، لا يدين بشيء أصلاً، وسواء في ذلك العرب والعجم، وكل من دان بغير الإسلام من كافة الأمم، وإليه ذهب مالك<sup>(٢)</sup> وجمهور أصحابه، والأوزاعي وغيرهم<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «الجهاد والقتال في السياسة الشرعية» ١٤٥٣/٣ - وما بعدها.

(٢) كسعيد بن عبد العزيز -رحمه الله-.

انظر: «الملونة» ٥٢٩/١ - ط. دار الكتب العلمية، «التفريع» ٣٦٣/١، «عقد الجواهر» ٤٨٦/١، «جامع الأمهات» ٢٤٨، «الكناني» ٤٩٩/١، «النوار والزيادات» ٤٢٣/٣، «الذخيرة» =

قال ابن الجهم<sup>(١)</sup>: إلا ما أجمع عليه من كفار قريش، فلا يجوز أن يجبري عليهم ذل ولا صغار، وهو إما الإسلام أو السيف، ولا يرخص لهم في المقام على كفرهم بأداء الجزية.

وقال غيره في توجيه ذلك: إن قريشاً أسلمت كلها يوم الفتح، فإذا وجد كافر منهم كان مرتدّاً، والمرد لا تؤخذ منه الجزية؛ لأنه لا يُقرّ على كفره.

وقول ثان: إن الجزية لا تقبل إلا من اليهود والنصارى، عرباً كانوا أو عجماً، والمجوس كذلك -أيضاً- فقط، وإليه ذهب الشافعي، وأبو ثور، وأحمد، وداد، وجماعة من أهل العلم سواهم<sup>(٢)</sup>، وينحصر بقول عبدالله بن وهب من أصحاب

= (٤٥١/٣)، «الاستذكار» ٢٩٣/٩، «قوانين الأحكام الفقهية» (ص ١٧٥)، «الشرح الكبير» ٢٠١/٢ - مع «حاشية الدسوقي»، «فتح الجليل» ٢١٣/٣ - ٢١٤، «شرح النووي على صحيح مسلم» ٣٩/١٢، «تفسير القرطبي» ١١٠/٨، «اختلاف الفقهاء» للطبري (٢٠٠).

وانظر: «عمدة القاري» ٧٣/١٥، «فتح الباري» ٢٥٩/٦، «المغني» ٥٧١/١٠ - ٥٧٣، «تيل الأوطار» ٢٤٥/٧، «السيل الجرار» ٥٧٠/٤ - ٥٧١، «مسيل السلام» ٤٧/٤، «تحفة الأحوذني» ٣٩٣/٢، «الجهاد والقتال في السياسة الشرعية» ١٤٦٤/٣، «آثار الحرب» ٧٠١ - ٧٠٢ للذكور وربة الزجلي.

وقد نصر مذهب مالك: الإمام ابن القيم، كما في «إداع المعاد» له (٩١/٥ - ٩٢).

وقال في «أحكام أهل الذمة» ١٠٩/١: «ومرّ المسألة أن الجزية من باب الغنيمات، لا أنها كرامة لأهل الكتاب، فلا يستحقها سواهم».

(١) نقل كلامه ابن شاس في «عقد الجواهر» ٤٨٦/١، والقرافي في «الذخيرة» ٤٥١/٣، وحكي ابن القاسم عن مالك أنها لا تقبل من قريش. حكاه الحافظ في «الفتية» ٢٥٩/٦.

(٢) المشهور في كتب الشافعية أخذها من المجوس، وعبارة «الأم» فيها ما يدل على خلاف ذلك، وما عند المصنف ذكره ابن عبداللّ في «التمهيد» ١١٨/٢، إلا أن عنده «أبو حنيفة» بدل «الشافعي».

وقال ابن كثير في كتابه: «المسائل الفقهية التي اختلف بها الإمام الشافعي...» (ص ١٩٣): «وله قول في المجوس أنهم أهل كتاب، والقول الآخر: أن لهم شبهة كتاب، فنقول الثلاثة».

وانظر في مذهب الشافعية: «الأم» ١٨٤/٤، «مختصر المزني» ٢٧٦ - ٢٧٧، «الهاوي الكبير» ٣٢٨/١٨، «البيان للمعمراني» ٢٥٠/١٢، «شرح صحيح مسلم» ٣١٣/٣، «المهذب» ٢٥١/١ =

مالك<sup>(١)</sup>، وروي مثله عن ابن حبيب.

**وقول ثالث:** إن الجزية تقبل من كل كافر من العجم، ولا تقبل من العرب، إلا من كناني، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه<sup>(٢)</sup>، وحكي ذلك عن أبي

= «المجموع» (٢٩٠/٢١)، «الإنقاذ» للماوردي (ص ١٧٩)، «الإنقاذ» لابن المنذر (٤٧٠/٢)، «الإنقاذ» في حل الفاظ أبي شجاع» (٢١٢/٢) - ط. دار الفكر، «حاشية الجبري على الإنقاذ» (٢٤٩-٢٥٠)، «روضة الطالبين» (٣٠٤/١٠)، «حلية العلماء» (٦٩٥/٧)، «مغني المحتاج» (٢٤٣/٤). وفي مذهب الحنابلة: «المغني» (٣١/١٣) - ط. دار هجر، «الإصناف» (٢١٧/٤)، «المبدع» (٤٠٤/٣)، «المفتح» لابن البنا (١١٩١/٣)، «شرح الزركشي» (٥٦٧/٦)، «رؤوس المسائل الخلافة» (٧٨٥/٥).

وانظر في مذهب أبي ثور، وداود، وغيرهم: «التمهيد» (١١٨/٢)، «الاستذكار» (٢٩٤/٩) المسألة رقم ١٣٣١٨، «تفسير ابن كثير» (٩٤/٩) - ط. المكتبة التوفيقية، «فتح الباري» (٢٥٩/٦)، «اختلاف الفقهاء للطبري» (٢٠٣) - تحقيق يوسف شحت، «بداية المجتهد» (٤٧٦/٢)، «المحلى» (٧/٣٤٥)، «فتح الإمام أبي ثور» (٧٩٤).

وحكى ابن التين عن عبدالمالك بن حبيب أنها لا تقبل إلا من اليهود والنصارى فقط. كما في «الفتح» (٢٥٩/١).

وفي «مختصر اختلاف العلماء للطحاوي» - اختصار الجصاص (٤٨٦/٣) - قال: «وذكر الشافعي عن أبي يوسف أنه قال: لا تؤخذ الجزية من العرب». قال: «وهذا شيء لم يذكره عن أبي يوسف غير الشافعي». وانظر: «مختصر المزني» (ص ٢٢٧).

وذكر المبكر في «رؤوس المسائل» - إيفسأ - رواية ثالثة عن أحمد: أنها تؤخذ من عبدة الأوثان من العجم دون العرب. وانظر كتاب: «الروايتين والوجهين للقاضي أبي يعلى» (٣٨٠/٢). (١) فهو يستثنى منهم مجوس العرب، نقل ذلك عنه ابن شاس في «عقد الجواهر» (٤٨٦/١)، وعنه القرافي في «الدخيرة» (٤٥١/٣).

ومذهب أقرب إلى مذهب أبي حنيفة، وهو القول الثالث الذي سيذكره المصنف - رحمه الله - وانظر: «التمهيد» (١١٨/٢)، «الاستذكار» (٢٩٤/٩) - ونقل المصنف مذاهب العلماء كعادته منه - كلاهما لابن عبدالبير.

(٢) انظر: «الهداية» (٤٥٣/٢)، «اللباب» (١٤٤/٤)، «تحفة الفقهاء» (٣٠٧/٣)، «مختصر اختلاف العلماء» رقم ٤٨٤، (١٦٥٣)، «بدائع الصنائع» (١١٠-١١١/٧)، «إعلاء السنن» (١/١٢) - ٤٣٦، «البنية» (٨٢٠/٥)، «فتح القدير» (٢٩٨/٢)، «حاشية ابن عابدين» (٤١٤/٣).

عبيد<sup>(١)</sup>، ومثله عن بعض أصحاب مذهب مالك<sup>(٢)</sup>.

فأما حجة من قَصَر ذلك على اليهود والنصارى والمجوس: فالكتاب والسنة.

أما الكتاب: فإنه لم يؤخذ في آية الجزية إلا في أهل الكتاب فقط، وهم اليهود والنصارى باتفاق. والمجوس، قيل: إنهم أهل كتاب<sup>(٣)</sup>، وقيل: ليسوا أهل كتاب<sup>(٤)</sup>،

= وانظر: «فتح الباري» (٢٥٩/٦).

وذكر ابن حزم في «المحلى» (٣٤٥/٧) المسألة رقم ٩٥٨، «مذهب أبي حنيفة هذا، وعزاه له وللإمام مالك - رحمهما الله -، وقد عرفت أن في مذهب أبي حنيفة فقط التفريق بين العرب والعجم. ورؤيه - رحمه الله - وهو الأرجح: لأن الله - تعالى - لم يخص عربياً عن عجمي في كلا الحكيمين: الإسلام أو الجزية. وانظر: «مجموع الفتاوى» (٢١٩-٢٢٠).

(١) في كتابه «الأموال» (ص ٣٩)، ونقله عنه - مختصراً - الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٦/٢٦٠)، «فعل هذا ثابت الآثار عن رسول الله ﷺ والخلفاء بعده في العرب من أهل الشرك: أن من كان منهم ليس من أهل الكتاب، فإنه لا يقبل منه إلا الإسلام أو القتل، كما قال الحسن. وأما العجم فتقبل منهم الجزية، وإن لم يكونوا أهل كتاب؛ للسنة التي جاءت من رسول الله ﷺ في المجوس، وليسوا بأهل كتاب، وقيل بعده من الصابئين، فأُثِرَ المسلمين على هذين الحكيمين من العرب والعجم، وبذلك جاء التأويل - إضاحاً - مع السنة، انتهى كلامه رحمه الله.

وقول الحسن الذي أشار إليه أبو عبيد، رواه قبل كلامه هذا بقليل.

فقد أخرج برقم (٦٢) بسنده إلى الحسن قال: أمر رسول الله ﷺ أن يقتل العرب على الإسلام، ولا يقبل منهم غير، وأمر أن يقتل أهل الكتاب حتى يطمئنا الجزية عن يده وهم صافرون. ثم قال أبو عبيد: وإني نرى الحسن أراد بالعرب معنا أهل الأوثان منهم، الذين ليسوا بأهل كتاب، فأنما من كان من أهل الكتاب فقد قبلها رسول الله ﷺ منهم، وذلك بين في أحاديث، ثم ذكر جملة منها.

(٢) لعله ابن وهب كما أشرنا إليه آنفاً، بل صرح بذكره ابن عبدالبير في «التمهيد» (١٢٣/٢). وانظر: «التواضع والزيادات» (٤٤/٣).

(٣) وإلى ذهب ابن حزم في «المحلى» (٣١٦/٧)، والشافعي في قوله، كما في «المهذب» (٢٥٠/٢)، «والسائل الفقهاء التي انفرد بها الشافعي» (ص ١٩٣).

(٤) وهو قول جمهور العلماء، والشافعي في قول آخر، وهو أن لهم شبهة كتاب.

وكلما المذهبين يَتَنَزَّعُ الدَّلَالَةَ على ما صار إليه من حديث عبدالرحمن بن عوف في المجوس، قال: أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول: «سُئِلُوا بِهِمْ سُنَّةُ أَهْلِ الْكِتَابِ»، خرَّجه مالك في «الموطأ»<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه في «الموطأ» (١٢٩) رقم ٣٠٤ - ط. دار إحياء التراث) عن جعفر بن محمد بن علي، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب ذكر المجوس، فقال: ما أدري كيف أصنع في أمرهم! فقال عبدالرحمن بن عوف: أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول: «سُئِلُوا بِهِمْ سُنَّةُ أَهْلِ الْكِتَابِ». قال عنه ابن عبدالبر - كما في «تتويج الحواشي» للسيوطي (٢٠٧/١) - منقطع، لأن محمد بن علي لم يُلِّقْ عمر، ولا عبدالرحمن بن عوف. وكلامه هذا في «التمهيد» (١١٤/٢)، وفي «الاستبصار» (٢٩٢/٩).

ونقل الملائي في «جامع التحصيل» ٢٦٧ رقم ٧٠٠ عن الذهبي، أن محمد بن علي أرسل عن عمر.

ونعني به، والدين أبو زرعة العراقي في «تحفة التحصيل» (٢٨٢)، أن هذا قصور من الملائي حيث نقل ذلك عن الذهبي، ولم يراجع في هذا الموضوع كتاب ابن أبي حاتم، وهو الأم في هذا الباب. قلت: هو في كتاب ابن أبي حاتم: «المراسيل» (١٨٥) رقم (٦٧٤) قال: أبو زرعة - أي: الرازي - «محمد بن علي بن الحسين، عن عمر: مرسل».

وانظر: «الفتاوى» لابن حبان (٣٤٨/٥)، «تاريخ بغداد» (٥٤/٣)، «سير أعلام النبلاء» (٤/٤٠١)، «تهذيب الكمال» (١٣٧/٢٦).

وعن مالك أخرجه: الشافعي في «المسنَد» (٤٣٠/٢) - (ترتيبه)، ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (١٨٩ - ١٩٠)، والزهري في «مسند الموطأ» (٣١٢).

وأخرجه: عبدالرزاق في «المصنف» (٦٨/١٦) رقم ١٠٢٥ و ٣٢٥/١٠ و ٣٢٥/١٠، وابن أبي شيبة (٤٣٥/٢) رقم ١٠٧٦٥ [عن المجوس] و ٤٣٠ رقم ٣٢٦٥١، وأبو عبيد في «الأموال» (رقم ٧٨)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٢٩١/١١)، وابن عساکر في «تاريخ دمشق» (٥٤/٢٩٩) من طرق عن جعفر بن محمد، به.

وقال الحافظ في «الفتح» (٢٦١/٦): «وهذا منقطع مع ثقة وجاله».

وأخرجه ابن عبدالبر في «التمهيد» (١١٥/٢)، من طريق أبي علي الحنفي، عن مالك، عن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، عن أبيه، عن جده، فذكره - وفي بعض طرق: قال مالك: في الجزية، أي: سُئِلُوا بِهِمْ سُنَّةُ أَهْلِ الْكِتَابِ في الجزية، - فزاد في إسناده: عن جده. وقال ابن عبدالبر: «قال أبو الحسن علي بن عمر [أي: الدارقطني]: لم يقل في هذا الإسناد: =

فقال الذين نفوا: لو كانوا أهل كتاب لصرح بكتابهم، ولم يقل: سُئِلُوا بِهِمْ سُنَّةُ أَهْلِ الْكِتَابِ.

وقال الذين أثبتوا: بل أمره ﷺ في المجوس خاصة دون سائر أهل الكفر أن يُحْمَلُوا على سُنَّةِ أَهْلِ الْكِتَابِ دليلٌ ظاهرٌ أنهم أهل كتاب، ولمَّا لم يكن أمرهم في ذلك مستفيضاً كاستفاضة أمر اليهود والنصارى أنهم أهل كتاب، عرّفه بالإضافة إليهم.

وبالجملة، فعلى كلا القولين لم يختلف فيهم أحدٌ من أهل العلم: أنهم ممن تُقْبَلُ منهم الجزية<sup>(١)</sup> كاليهود والنصارى، إمَّا بالسُّنَّةِ إن لم يكونوا أهل كتاب، أو

= (عن جده) مبنيٌ حدث به عن مالك غير أبي علي الحنفي، وكان ثقة، وهو في «الموطأ»: جعفر عن أبيه، أن عمر.

ثم قال ابن عبدالبر: «وهو مع هذا كله منقطع، ولكن معناه متصل من وجوه حسان». وانظر: «الاستبصار» (٢٩١/٩ - ٢٩٢).

قلت: وأبو علي الحنفي هو: عبدالله بن عبدالمجيد الحنفي، أبو علي البصري، قال الحافظ في «التقريب» (٤٣١٧): «صديق».

وقد ضعفه شيخنا الألباني -رحمه الله-، انظر: «إرواء الغليل» (١٢٤٨)، (٢٢٥٣)، «غاية المرام» (٤٣).

وبعني عنه حديث: أنه ﷺ أخذ الجزية من مجوس هجر، رواه البخاري. ورواه ابن المنذر، والدارقطني في «الغرائب» - كما في «الفتح» (٦١/١) - (٢٦١) - من طريق أبي علي الحنفي، به. وقال الحافظ: «فإن كان الضمير في قوله: «عن جده» يعود على محمد بن علي، فيكون متصلاً: لأن جده الحسين بن علي سبع من عمر بن الخطاب، ومن عبدالرحمن بن عوف».

وأخرج الطبراني في «الكبير» (٤٣٧/٩) رقم ١٠٥٩ من حديث مسلم بن العلاء بن الحضرمي قال: شهدت رسول الله ﷺ فيما عهد إلى العلاء حيث وجهه إلى البحرين، قال: «ولا يحل لأحد جهل الفرض والسنن، ويحل له ما سوى ذلك»، وكتب للعلاء: «أن سُئِلُوا بِالْمَجُوسِ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ».

وعزاه الحافظ في «الإصابة» إلى ابن منته، وأبي سليمان بن ذرير. قلت: مدار هذا الحديث على رجل يُدْعَى: عمر بن إبراهيم. قال الحافظ في «الإصابة» (٣/٤١٦): «هو ساقط».

(١) جل الكلام السابق نقله المصنف -رحمه الله- بتصرف، من ابن عبدالبر في كتابه: «الاستبصار» (٢٩٧/٩).



بالقرآن والسنة إن كانوا أهل كتاب، ووردت في ذلك آثار: أن رسول الله ﷺ أخذ الجزية من مجوس هجر<sup>(١)</sup>، ومن مجوس البحرين<sup>(٢)</sup>، وفعله الخلفاء الأربعة بعده<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرج البخاري في «صحيحه» في كتاب الجزية والموادعة (باب الجزية والموادعة مع أهل الذمة والحرب) (رقم ٣١٥٦، ٣١٥٧) بسنده إلى عمرو بن دينار، قال: كنت جالساً مع جابر بن زيد وعمرو بن أوس، فحدثهما بجملة -سنة سبعين-، عام حج مصعب بن الزبير بأهل البصرة -عند فرج ذمزم- قال: كنت كاتباً لجزء بن معاوية -عم الأخف- فأتانا كتاب عمر بن الخطاب -قبل موته سنة-: فرقوا بين كل ذي فخر من المجوس، ولم يكن عمر أخذ الجزية من المجوس، حتى شهد عبدالرحمن بن عوف: أن رسول الله ﷺ أخذها من مجوس خيبر.

(٢) أخرجه البخاري (رقم ٣١٥٨، ٤٠١٥، ٦٤٢٥)، ومسلم (٢٩٦١) من حديث عمرو بن عوف الأنصاري، وذكر فيه بعث النبي ﷺ إبا عبيدة إلى البحرين يأتية بجزيتهما.

والبحرين: البلد المشهور بالعراق، وهي بين البصرة وخيبر.

قال الحافظ في «الفتح» (٢٦٢/٦): وكان غالب أهلها إذ ذاك من المجوس.

وترجم عليه النسائي: «أخذ الجزية من المجوس».

وذكر ابن سعد -فيما ذكره الحافظ في «الفتح» (٢٦٢/٦)-: أن النبي ﷺ بعد قسمة الغنائم بالهجرات، أرسل العلاء إلى المنذر بن سائر عامل البحرين يدعو إلى الإسلام فأسلم، وصالح مجوس تلك البلاد على الجزية.

(٣) انظر: «الاستبصار» (٢٩٣/٩)، لابن عبدالبير. وقال في «التبصير» (١١٧/٢) مفصلاً في أخذ الخلفاء الأربعة الجزية من المجوس:

«وفعله بعد رسول الله ﷺ أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وروى الزهري عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ أخذ الجزية من مجوس هجر، وأن عمر بن الخطاب أخذها من مجوس السواد، وأن عثمان بن عفان أخذها من البربر. هكذا رواه ابن وهب، عن يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، وأما مالك ومعهما فإنهما جعلاه عن ابن شهاب، ولم يذكرهما سعيداً. ورواه ابن مهدي عن مالك، عن الزهري، عن السائب بن يزيد. وقد ذكرناه في مراسيل ابن شهاب.

قلت: رواية ابن وهب عن يونس بن يزيد، أخرجه البيهقي في «الكبرى» (١٩٠/٩)، من طريق محمد بن عبدالله بن عبدالحكم، عن ابن وهب، به.

ورواية مالك في «الموطأ» (ص ١٩٢- ط. دار إحياء التراث)، وعنه الشافعي في «الأم» (٤/ ١٨٣-١٨٤)، ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٩٠/٩). وقال: «وابن شهاب إنما أخذ حديثه هذا عن ابن المسيب، وابن المسيب حسن المرسل» ١-هـ.

وخرج الترمذي<sup>(١)</sup>، عن عبدالرحمن بن عوف، أن رسول الله ﷺ أخذ الجزية من مجوس هجر. قال فيه: حسن صحيح.

وفي «الموطأ»<sup>(٢)</sup> عن ابن شهاب أنه قال: بلغني أن رسول الله ﷺ أخذ الجزية من مجوس البحرين.

وإنما اختلف أهل العلم في أكل ذبائح المجوس وتزوج بناتهم؛ فمن قال: إنهم ليسوا أهل كتاب، وإنما قبلت الجزية منهم بالإذن المعلن في ذلك، على أن غير الجزية باقٍ على التحريم، لم يتناولوه الإذن بحال، فمنع من مناكلهم وأكل ذبائحهم.

ومن قال: إنهم أهل كتاب حقيقة، لزمه -لا محالة- القول بجواز ذلك، وبه قال أهل الظاهر<sup>(٣)</sup>، وروي نحوه عن سعيد بن المسيب، أنه لم ير ذبائح المجوس

= ورواية معمر، أخرجها عنه عبدالرزاق في «المصنف» (٦٩/٦ رقم ١٠٢٦).

ورواية ابن مهدي، عن جابر بن عبد الله في «الموطأ» (ص ١٩٣- رواية يحيى الليثي)، من طريق السائب بن يزيد أنه قال: كنت غلاماً عاملاً مع عبدالله بن عتبة بن مسعود على سوق المدينة في زمان عمر بن الخطاب، فكنا نأخذ من الشيط العشر.

(١) في «جامعه» في أبواب الشير (باب ما جاء في أخذ الجزية من المجوس) (رقم ١٥٨٧).

وقد مضى الحديث، وأصله في البخاري.

(٢) «الموطأ» (١٩٢- ط. دار إحياء التراث)، وتسته: وأن عمر بن الخطاب أخذها من مجوس فارس، وأن عثمان بن عفان أخذها من البربر.

(٣) كنزدار الظاهري وأبي ثور فيما نقله عنهما غير واحد من أهل العلم، وكان حزم في «المحلى» (٥٤٤/٧) السائلة رقم ١٠٥٨.

وانظر: «المغني» (٢٦٩/١٣)، «حلية العلماء» (٣٨٧/٦)، «تفسير ابن كثير» (٣/ ٣٧)، «البحر الزخار» للترمذي (٤٤/ ٤)، «فتح الباري» (٢٥٩/٦)، «فيل الأوطار» (٣١٠/٩)، «دفع الإمام أبي شورة» (٤١٨-٤٦٩)، وما ذهبوا إليه هو مذهب سعيد بن المسيب -في قول، وهو الذي ذكره عنه المصنف-، وقائده، وعطاء، ومجاهد، وطائوس، وعمرو بن دينار، والمروزي، وهو مخالف لما ذهب إليه جمهور العلماء: الأئمة الأربعة.

وحكى ابن التين -فيما ذكره عنه الحافظ في «الفتح» (٢٥٩/٦)- الاتفاق على أنه لا يحل نكاح نسائهم، ولا أكل ذبائحهم.

=

باساً<sup>(١)</sup>، وأبى الشافعي وجمهور أهل العلم<sup>(٢)</sup>، ميث صار إلى أنهم أهل كتاب، أو

= وعد أن إقامة في «المعني» مذهب ابن ثوري أنه شاذ وخلاف إجماع من تقدمه، وتعليقه الحافظ ابن حجر بذكر مذهب سعيد، كما سيذكره المصنف بعد قليل.

واحتج ابن حزم لما ذهب إليه: أنهم أهل كتاب - كما مضى ذكر ذلك عنه - بآثار سعيد، فحكمهم حكم أهل الكتاب في كل ذلك.

وقال: لم ينسح الله - تعالى - في أخذ الجزية من غير كتابي، وأخذها النبي ﷺ من المجوس، وما كان ليخالف أمر ربه - تعالى -.

ورؤ قد من استدل بقول الله: ﴿أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا وَإِنْ كُنَا عَنْ عِرْسَاتِنَا لَغَافِلِينَ﴾ [الأنعام: ١٥٦]، بأن هذا ينص الآية نهج عن هذا القول لا تصحيحاً له، وقد قال - تعالى -: ﴿وَرُسُلَاكُمْ نَقُصُّهُمْ عَلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٤]، والله أعلم.

وقال ابن حجر في «الفتح» (٤١٧/٩): «ذهب الجمهور إلى تحريم النساء المجوسيات، وجاء عن حليفة أنه تسرى بمجوسية، أخرجه ابن أبي شيبة، وأورد - أيضاً - عن سعيد بن المسيب وطائفة، وبه قال أبو ثور».

قلت: وقوله: «وطائفة» تحريف عن «طائوس»؛ فلتصحح.

واختار شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى الكبرى» (٩٥/٣) جواز وطء المجوسيات بملك اليمن، وهذا مذهب المنقول عنهم الجواز آنفاً، قال القرطبي في «تفسيره» (١٤٠/٥): «وقد روي عن طائوس ومجاهد وعطاء وعمر بن دينار أنهم قالوا: لا بأس بتكاح الأمة المجوسية بملك اليمن». قال: «وهو قول شاذ مهجور، ولم يلتفت إليه أحد من فقهاء الأصناف، قالوا: لا يحل أن يطأها حتى تسلم».

وانظر: «الجامع للاختيارات الفقهية» (٥٧٩/٢) - (٥٨١).

(١) روى ابن حزم في «المحلى» (٤٥٦/٧)، بإسناده إلى سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، وذكره عنه ابن عبد البر في «الاستدكار» (٩/٢٩٢)، وقال: «والناس على خلافه»، وانظر الهامش السابق.

(٢) انظر في فقه الحنفية: «مختصر الطحاوي» (٢٩٧)، «الهداية» (٣٩٣/٤)، «اللباب» (٢٢٣/٣)، «الاختيار» (١٣/٥)، «البيان» (١٢/٩)، ح «القديم» ٤٨٨/٩، «التلخيص» (٢٢٨/١).

وفي فقه المالكية: «المعونة» (٧٠/٢)، «الفتاوى» (٤٠٦/١)، «جامع الأمهات» (٢٢٣)، «الكناني» (٤٩٩/١)، «فصول الأحكام» (٢٣٠)، «الإلا» (٣٨٨/٣) رقم ١١٦٤ - بتحقيقه، «تفسير القرطبي» (٥/١)، «الاستدكار» (٩/٢٩٣)، «الرد» (١٨٧)، «قوانين الأحكام» (١٩١)، «التلخيص» (٢٧٠/١)، «خبرة» (٤٥١/٣).

=

لم يصير من ذلك، وراوا أن إباحة ذبائح أهل الكتاب وتكاح نسائهم خاصة في اليهود والنصارى.

وأما مستند من عم أصناف الكفر في قبول الجزية، فمن طريق الإلحاق بجامع الكفر؛ قالوا: وإذا كان في الجزية صغار لهم، وإذلاً موجباً للكفر، مع كونهم أهل كتاب، وهم أرجى في القرب إلى الحق، فسائر أهل الكفر بذلك أولى، إلا أن هذا المعنى قد يعكس عليهم. فيقال: إنما استحووا وقبلت منهم الجزية إبقاء عليهم لموضع احترامهم بالكتاب، ويكونهم على بقايا شرع تقدم، كما أجاز تكاح نسائهم وأكل ذبائحهم؛ بخاصة حرمة الكتاب، وذلك لا يشركهم فيه أهل الكفر من غيرهم<sup>(١)</sup>، فوجب أن لا يُقبل منهم إلا الإسلام أو السيف نص القرآن، وهذا على مذهب القياس أسد وأوضح، والقول بقصر الجزية على من عين في ذلك أرجح.

وأما ما ذهب إليه من فرق في الجزية بين العرب والعجم، فأجاز في كفار العجم مطلقاً، ولم يُجز في كفار العرب، إلا أن يكونوا على دين أهل الكتاب: فشيء لا أعرف له مستنداً، إلا شيئاً ذكره ابن عبد البر من طريق عبدالرزاق قال: أخبرنا معمر، عن الزهري، أن النبي ﷺ صالح عبدة الأوثان على الجزية، إلا من

= وفي فقه الشافعية: «الأم» (٢٦٣/٢) وما بعدها، «المهذب» (٤٥٢/٢)، «روضة الطالبين» (٧/٤٩٤)، «الإقناع» للمارودي (ص ١٨٤)، «الوسيط» (١٠١/٧)، «معني المحتاج» (٢٢٦/٤)، «البيان للعرمانى» (٥٢٦/٤)، «توقيف الحكام على غوامض الأحكام» للأفندي (ق ١/٧).

وفي فقه الحنابلة: «المعني» (٢٩٦/٣)، «معني ذوي الألفهاف» ليوست بن عبد الهادي (٢٢١)، «ردوس المسائل الخليفة» للعكبري (٧٨٦/٢)، «الروايع» (٢٩٢/٥)، «شرح المختصر» لأبي يعلى (٦٢٣/٢)، «شرح الزركشي» (٦٤٤/٦)، «مسائل الإمام أحمد» (٣٩٢/١) - رواية الكوسج، ١٤١/٢ - رواية ابن هاتم، ٨٦٧/٣ - ٨٧١ - رواية عبد الله.

(١) جلّ الكلام السابق من كلام ابن عبد البر في «الاستدكار» (٩/٢٩٢-٢٩٣)، «والتمهيد» (١١٦-١١٧/٢).

كان منهم من العرب<sup>(١)</sup>.

قال ابن عبدالبر<sup>(٢)</sup>: «هذا يدل على أن مذهب ابن شهاب أن العرب لا تؤخذ منهم الجزية، إلا أن يدينوا بدين أهل الكتاب. قال<sup>(٣)</sup>: «وما أعلم أحداً روى هذا الخبر المرسى عن ابن شهاب إلا معمرًا».

قلت: فائماً إن ذهب ذلك إلى تعليل منع إيجابتهم إلى الجزية إذا كانوا من غير أهل الكتاب، مع كون سائر الكفار غيرهم بيجاب إلى ذلك على أي دين من الكفر كان، بأن ذلك منع منه العرب إكراماً لهم<sup>(٤)</sup>، ودفعاً للصغار عنهم، كما ذهب إلى ذلك بعض المَعْلَلِينَ، فهو ينكسر عليهم بقبول الجزية منهم إذا كانوا من أهل الكتاب.

وقد اختلفت العلماء في حكم من كان من العرب على دين أهل الكتاب، فلهم في نصارى بني تغلب ثلاثة أقوال:

**قول<sup>(٥)</sup>:** إنه لا يعتد بما دانوا به، وحكمهم حكم عبدة الأوثان من الغرب، فلا تُقبل منهم الجزية، إنما هو الإسلام أو السيف، وكان وجه هذا المذهب هو حمل الآية في تعيين أهل الكتاب بقبول الجزية، على أن المراد به أهل الكتاب الذين أنزل ذلك عليهم، أو توارثوه عن آبائهم من اليهود والنصارى، لا من دخل

(١) أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» ٨٦/٦ رقم ١٠٠٩٢، ونقله عنه ابن عبدالبر في «التمهيد» ١١٣/٢، و«الاستذكار» ٣٠٠/٨. وهو مرسل ضعيف.

(٢) في «التمهيد» ١١٣/٢.

(٣) في «التمهيد» ١١٣/٢، ونحوه في «الاستذكار» ٣٠٠/٩.

وقال في «الاستذكار» عن الزهري: وقد جعلوه وهماً منه.

(٤) في المنسوخ: «منع من العرب أكثر ما لهم». وكتب فوق (من): كذا.

(٥) ذكر الشافعي - كما في «مختصر الزني» (ص ٢٧٢) - ذلك عن أبي يوسف القاضي.

وقال الجصاص في «مختصر اختلاف العلماء» ٤٨٦/٣: «وهذا شيء لم يذكره عن أبي يوسف غير الشافعي». وانظر: «حلية العلماء» ١٦٩/٧.

في ذلك من غيرهم بعد.

**وقول<sup>(٦)</sup> ثان:** إنهم كسائر أهل الكتاب في قبول الجزية وسائر الأحكام، وإليه ذهب عمر بن عبدالعزيز<sup>(٧)</sup>، وجماعة من أهل العلم؛ قالوا: إن الجزية تؤخذ منهم (ومن أحداً ما)<sup>(٨)</sup> تؤخذ من سائر أهل الكتاب في الشروط والصغار وسائر الأحكام، ووجه ذلك حمل الآية على عمومها فيمن دان بدين أهل الكتاب، وقال الله - تعالى -: ﴿لَا تَجْزُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ

(١) هو قول جمهور العلماء، على خلاف بينهم في مقدار الجزية التي تؤخذ من نصارى بني تغلب - على ما سيذكره المصنف في القول الثالث -، وحل تؤخذ من النساء والصبيان أو لا؟ فذهب مالك والشافعي - على تفصيل سيذكره المصنف فيمن كان منهم على دين أهل الكتاب قبل بعثة النبي ﷺ أو لم يكن -، إلى أنها لا تؤخذ من نسائهم وصبيانهم، وعلى تفصيل عند الحنفية: أنها تؤخذ من المقاتلين من الرجال، المغلا، الأحرار، الأصحاء، دون النساء، والصبيان، والمجانين، وقال القدوري في «مختصره» ١٥٣/٤ - مع «اللباب»: «ويؤخذ من نسائهم، ولا يؤخذ من صبيانهم». ومذهب الحنابلة عدم الأخذ من الجميع باسم الجزية: رجالاً، ونساءً، وصبياناً، مع مضاعفة الزكاة عليهم، والمعنى واحد.

والمالكية على أصلهم في عدم التفريق بين العرب وغيرهم من أهل الكتاب، وسيأتي ذكر مناهج. انظر في مذهب الحنفية: «تحفة الفقهاء» ٣٠٧/٣، «اللباب» ١٥٣/٤، «الهداية» ٤٥٧/٢، «البناية» ٨٤٥/٥، «بدائع الصنائع» ١١٠/٧ - ١١١ - ١١٢، «مختصر اختلاف العلماء» ٤٨٤/٣.

وفي مذهب الشافعية: «الأم» ١٨٢/٤، «روضة الطالبين» ٣٠٥/١٠، «الإتقان» للساوري ١٧٩٨، «منهاج الطالبين» ٢٨٧/٣، «التلخيص» للبغوي ٥١٦/٧، «البیان» للعمري ٢٥٧/١٢، «الحاوي الكبير» ٣٩٩/١٨، «المجموع» ٢٩٧/٢١.

وفي مذهب الحنابلة: «المغني» ٢٢٣/١٣، «المغني» لابن الجبلي ١١٩٤/٣، «شرح الزركشي» ٥٨٠/٦، «الإصناف» ٤٠٥/١٠، «كشف القناع» ١١٩/٣، «دروس المسائل الخلافية» ٥/٥٧٤، «المبدع» ٤٠٦/٣ - ٤٠٧.

وانظر: «مجموع الفتاوى» ١٩/١٩ لابن تيمية.

(٢) انظر: «المغني» ٢٢٤/١٣، وسيذكره المصنف بقعده.

(٣) كتب التامش في هامش نسخه: «ما بين القوسين غير واضح في الأصل، ولعل الصواب: تؤخذ منهم كما تؤخذ... إلخ».

يَتَوَلَّاهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ» [المائدة: ٥١]، فيستوي في ذلك العرب وغيرهم.

قال الشافعي<sup>(١)</sup>: إنما الجزية على الأديان، لا على الأنساب، قال: فكل من دان دين أهل الكتاب، أي كتاب كان، ممن دان بذلك آبائهم أو دان بنفسه، ولم يدن آبائهم، وخالف دين الأوثان، قبل نزول الفرقان، فهو خارج من أهل الأوثان: تقبل منه الجزية، عريباً كان أو عجمياً، وأما من دخل عليه الإسلام، وهو لا يدين بدين أهل الكتاب: لم يقبل منه إلا الإسلام أو السيف، عريباً كان أو عجمياً، ولا يقر على ما أحدثه من دين أهل الكتاب بعد نزول الفرقان.

وأما مالكٌ وجميع أصحابه<sup>(٢)</sup>، فكذلك يرون أخذ الجزية من نصاري العرب على ما تؤخذ من غيرهم، لا من حيث إنهم أهل كتاب فقط، بل ومن حيث هم كفارٌ - أيضاً -، وذلك أصل مذهبهم في تساوي أصناف الكفر في باب الجزية - كما تقدم<sup>(٣)</sup>.

**وقول ثالث:** إنه يؤخذ منهم بدل الجزية ضيعت ما يؤخذ من المسلمين في الصدقات في كل نوع من المال الذي تجب فيه الزكاة؛ ما يلزم المسلم فيه العشر، فعليهم عشران، وفي نصف العشر عليهم عشر، وفي ربع العشر عليهم نصف العشر، وكذلك في كل شيء، حتى في الركاك عليهم خمسان. ويؤمن ذهب إلى

(١) في «الألم» (٤/ ١٨٢، ١٨٤).

وانظر: أحكام أهل الذمة (١/ ١٨٨ - وما بعدها).

(٢) انظر: «المدونة» (١/ ٢٤١)، «الكافي» (١/ ٤٧٩ - ٤٨٠)، «جامع الأمهات» (٢٤٨)، «عقد الجواهر الشبئية» (٤٨٦/ ١)، «التفريع» (٣٦٣/ ١)، «الذخيرة» (٣/ ٤٥١)، «النوادر والزيادات» (٣/ ٣٥٦)، «المعونة» (٤٤٩/ ١)، «هون المجاليس» (٧٥١/ ٢).

وهو قول الأوزاعي - رحمه الله -، انظر: «الأوسط» لابن المنذر (٢٩/ ١١)، «فقه الإمام الأوزاعي» (٢/ ٥٢٥).

(٣) وخالف من المالكية في ذلك ابن رشد، وابن الجهم، وقالوا: لا تؤخذ الجزية من كفار فريش، وعملوا ذلك: أنه إكرام لهم من الذلة والصغار، لمكانتهم من رسول الله ﷺ. انظر: «عقد الجواهر» (١/ ٤٨٦)، «الذخيرة» (٣/ ٤٥١)، وقد مضى الكلام عليه.

هذا: الشافعي، وأبو حنيفة، وأحمد بن حنبل، وغيرهم<sup>(١)</sup>، وجاء مثل ذلك عن عمر ابن الخطاب<sup>(٢)</sup>، ومثل هذا لا يذكرك بالاجتهاد والظن، فإن لم يكن في ذلك

(١) انظر في مذهب الحنفية: «الأصل» (١٤٣/ ٢)، «تحفة الفقهاء» (٣٠٨/ ٣)، «الهداية» (٢/ ٤٥٧)، «النبذة» (٨٤٥/ ٥)، «اللباب» (١٥٢/ ٤)، «إعلاء السنن» (١٢/ ٥٥٥).

وفي مذهب الشافعية: «الإقناع» للمارودي (١٨١)، «البيان» للعرماني (٢٥٧/ ١٢)، «المجموع» (٢٩٧/ ٢)، «التهذيب» (٥١٦/ ٧)، «روضة الطالبين» (٣١٦/ ١٠)، «الحاوي الكبير» (٣٣٠/ ١٨)، «شرح الزركشي» (٦٠١/ ٢)، «الواضح» (٢٨٠/ ٢)، «البدیع» (٤٠٦ - ٤٠٧)، «الإصناف» (٢٢٠٤)، «شرح الزركشي» (١١٩٤/ ٣)، «كشف القناع» (١١٩/ ٣)، «رؤوس المسائل الخلافية» (٧٩٤ - ٧٩٥).

وقال به من الصحابة: عمر بن الخطاب - كما سيأتي -، وقال به من الفقهاء بعد الصحابة: ابن أبي ليلى، والحسن بن صالح، والزهرى. كما في «المعني» (١٣/ ٢٢٤). وانظر: «الخراج» ليجي بن آدم (ص ٦٥ رقم ٢٠٠، ٢٠١).

وهو مذهب أبي عبيد في كتابه «الأموال» (ص ٢٧). وانظر: «الأوسط» لابن المنذر (٤٤/ ١١).

(٢) قال ابن قدامة في «المعني» (١٣/ ٢٢٤) - ونحوه الزركشي في «شرح مختصر الخرقى» (٦/ ٥٧٩) -: ولم يخالف أحد من الصحابة.

وأثر عمر: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٩٨/ ٣) - وكذا في «نصب الرائة» (٣٦٣/ ٢) - عن علي بن مسهر، ويجي بن آدم في كتاب «الخراج» (رقم ٢٠٦) - من طريقه البيهقي في «الكبرى» (٢١٦/ ٩) - حدثنا أبو بكر بن عياش، وعبد الرزاق (٩٩٧٤) عن ابن جريج، جميعهم عن أبي إسحاق الشيباني، عن السجّاح، عن داود بن كردوس، قال: سألت عمر - رضي الله عنه - بني تغلب على أن يضاعف عليهم الصدقة، لا يمتنعوا أحدًا منهم أن يسلم، ولا يمتنعوا أولادهم.

وعند ابن أبي شيبة: وأن لا يضربوا أولادهم.

وأخرجه أبو يوسف في كتاب «الخراج» (ص ١٢٠) قال: حدثني بعض المشايخ، عن السجّاح، عن داود بن كردوس، عن عبادة بن النعمان التغلبي، أنه قال لعمر بن الخطاب، فذكر نحوه. وأخرجه البيهقي (٢١٦/ ٩) من طريق أبي إسحاق الشيباني، عن السجّاح، بثلث الإسناد، والمن عبد أبي يوسف.

وكأن الميهم من مشايخ أبي يوسف هو أبو إسحاق الشيباني. ونقل عن الشافعي قوله: وهكذا حفظ أهل المغازي، وسأوه أحسن من هذا البيان، وأن عمر صالحهم على مضاعفة الجزية باسم =

= الصدقة، لا باسم الجزية.

وأخرج أبو عبيد في «الأموال» (رقم ٧٠) -وعنه ابن زنجويه في «الأموال» (رقم ١١١)-، والبلاذري في «فتح البلدان» (ص ١٨٦)، عن أبي معاوية، عن أبي إسحاق الشيباني، به.

وفيه قول داود بن كردوس: صالحته عمر بن الخطاب عن بني تغلب. فالمصالحة وقعت بين عمر وبين داود بن كردوس ثابة عن بني تغلب.

وقال أبو عبيد: وقد كان عبدالسلام بن حرب المُلَاحِي يزيد في إسناده هذا الحديث -بلغني ذلك عنه- عن الشيباني، عن السُّفاح، عن داود بن كردوس، عن عبادة بن النعمان، عن عمر. فوافق طريق أبي يوسف.

وهذه الزيادة وقعت للبلاذري في «فتح البلدان» (ص ١٨٥) من طريق أبي عوانة، عن المغيرة، عن السُّفاح، به، (وص ١٨٧) لأبي عبيد (رقم ٧١)، عن طريق هشيم، عن المغيرة، عن السُّفاح، به. وذكره الزُّبَيعِي في: «نصب الرِّبَا» (٣٦٣/٢) وعزاه لابن زنجويه، ولم يسق لفظه.

وداود بن كردوس: مجهول. انظر: «التاريخ الكبير» (٢٢٩/٣)، «الجرح والتعديل» (٤٢٣/٣)، «فتحات ابن حبان» (٢١٦/٤)، «المحلى» (٣١٤/٧)، «ضعفاء ابن الجوزي» (٢٦٧/١)، «المعني في الضعفاء» (٢٢٠/١)، «ميران الضعفاء والسنن» (١٢٨)، «الميزان» (١٩/٢)، «إكمال تهذيب الكمال» (٣٧٩/٤)، «تهذيب التهذيب» (٩٤/٤)، «اللسان» (٤١١/٣).

وقال ابن حزم (٣١٤/٧): «والسُّفاح، وداود بن كردوس مجهولان».

والسُّفاح هذا، وقعت تسميته عند البلاذري وأبي عبيد بأنه ابن المشي، ووقعت تسميته عند ابن أبي شيبة في «المعنى» (١٩٨/٣) -كما في «نصب الرِّبَا» (٣٦٣/٢)- بأنه ابن مطر. ولم أجد من تَرْجَمَهُ سوى ابن حبان؛ فقد ذكره في «الفتا» (٤٢٥/٦)، وقال: روى عنه السُّفاح بن مَطَر. ونقله عنه: الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٩٤/٤)، ولم يعلق عليه.

وقد ورد ذكره في حديث، أخرجه الطحاوي وأبي عبيد الماتني (٢٥٩/٣) من طريق أبي معاوية، وابن حزم في «المحلى» (٣١٣/٧) -من طريق ابن أبي شيبة- عن علي بن مسهر، كلاهما (علي بن مسهر، وأبو معاوية) عن أبي إسحاق الشيباني، عن السُّفاح، عن داود بن كردوس، أن عبادة بن النعمان بن زُرعة، أسلمت امرأته التميمية، وأبى أن يسلم، ففرق عمر بينهما.

وفي رواية ابن حزم: أنه السُّفاح بن مُطَر، والصواب: مطر -كما سيأتي-.

وفي «المحلى» (١١١/٦): ابن مطر. وقال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه عليه: في «الأصليين: السُّفاح بن مطر»، وهو خطأ، وصحاحه من كتب الرجال، ومن «إخراج يحيى بن آدم» (رقم ٢٠٧ و٢٠٨)، و«التلخيص» (ص ٣٠٨)، «إلا (٢٣٣/٤) -ط. مؤسسة قرطبة».

قلت: لم يذكر يحيى بن آدم في روايات الثلاث اسم أبيه، وإنما قال: السُّفاح. ولم ينسب لأحد. =

تو - وهو ما لا يوجد- فالمسير إليه شاق. وقد ذكر بعض أهل العلم<sup>(١)</sup> أن

= وقال ابن حزم (١١١/٦) في مسألة أخذ الزكاة من نصاري بني تغلب في ردّه على أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، في قولهم: تؤخذ منهم مضافة. قال (١١٢/٦): «فاحتجوا بخبر واو مضطرب في غاية الاضطراب...». وَذَكَرَ خبر عمر. ثم قال: «هذا كل ما مؤهوا به، ولو كان هذا الخبر عن رسول الله ﷺ، لما حلَّ الأخذ به لا لقطعاه وضعف روايته، وكيف وليس هو عن رسول الله ﷺ».

وقال في نفس الخبر (١١٣/٦): «فاحتجوا ما هنا بأسقط خبر، وإنشده اضطراباً، لأنه يقول رواه عمر: عن السُّفاح بن مطر، ومروءة: عن السُّفاح بن المشي، ومروءة: عن داود بن كردوس أنه صالح عمر عن بني تغلب، ومروءة عن داود بن كردوس، عن عبادة بن النعمان، أو زُرعة بن النعمان، أو النعمان بن زُرعة، أنه صالح عمر. ومع شدة هذا الاضطراب المفرط، فإن جميع هؤلاء لا يدري أحد تَنْ هُمْ من خَلَقَ الله -تعالى-!!»

قلت: في رواية يحيى بن آدم (٢٠٨ و٢٠٩) من داود، إخباره بأن عمر صالح بني تغلب، وكذلك نقله ابن حجر في «التلخيص» (٢٣٣/٤) عن ابن أبي شيبة [وهو في «المصنف» (١٩٨/٣)]، وكذلك اشترح أبي داود (١٣٢/٣). ورواية يحيى (٢٧١) عن داود، عن عبادة بن النعمان: «أنه قال لعمر... كما سبق في التخریج-، وكذلك نقله الجصاص في «أحكام القرآن» (٩٤/٣) -عن يحيى ابن آدم، إلا أنه قال: عمارة بن النعمان، وذكره ابن حزم (١١٢/٦) بوكتلك هي رواية أبي يوسف في «الخراج» وهو: «عبادة بن النعمان». وانظر: «نصب الرِّبَا» (٣٩٦، ٣٩٥/١).

ولكن قال الجصاص في «أحكام القرآن» (٩٤/٣) بعد ذكر رواية داود بن كردوس: «هذا خبر مستفيض عند أهل الكوفة».

وقد رُوِيَ عن عمر أنه قال: «هؤلاء حقى، رضوا بالمعنى، وأبوا الاسم». ذكره ابن قدامة في «المعنى» (٢٢٥/١٣).

وذكره الحافظ ابن حجر في «التلخيص» (٢٣٣/٤) عن الرافعي، لكنه لم يذكر من رواه. وقد وردت بشأن نصاري بني تغلب الرواية والتُّفَرُّ الشائع، انظره في كتاب «الخراج» لأبي يوسف (ص ١٢٠ - وما بعدها)، و«فتح البلدان للبلاذري» (ص ١٨٥ - وما بعدها)، وبه تطمين النفس إلى أن لها أصلاً صحيحاً، وانظر تعليق الشيخ أحمد شاكر على «المحلى» (١١٢/٦ - ١١٣/١). قوله: ولا يخمسوا أولادهم: أي: لا يصيبهم. كما وقع في رواية أبي عبيد، وهو ما يعرف عند النصاري: التعميد.

(١) بل وقد ذُكِرَ صراحة في بعض طرق الحديث، وهي طريق هشيم وأبي عوانة، عن مغيرة، عن السُّفاح. وقد مضى في الهامش السابق الإشارة إلى هذه الرواية وذكر المتن، والله الموفق.

عمر - رضي الله عنه - إنما صالح نصارى بني تغلب على ذلك لشأ خُوف من أمرهم، وقيل له: لا تُقَوِّ عدوك عليك بهم. وكان نصارى بني تغلب كرهوا اسم الجزية، ولم يجيبوا إلى ذلك، إلا أن يعطوا نحو عطاء الصدقات، فضاغف ذلك عليهم قبلوه.

وروي عن عمر بن عبدالعزيز أنه أبى على نصارى بني تغلب إلا الجزية، وقال: لا والله إلا الجزية، وإلا فقد آذنتكم بحرب<sup>(١)</sup>.

ولم يختلفوا: أن حكم ما يؤخذ منهم على ذلك بمثابة حكم الجزية، لا حكم الصدقة، ويوضع في مال الفيء.

### فصل: في مقدار الجزية، وعلى من تُفرض

اختلف أهل العلم في مقدار ما يقبل في الجزية، والمشهور في ذلك ثلاثة أقوال:

قول: رواه مالك في «موطئه»<sup>(٢)</sup> عن عمر بن الخطاب، أنه صَرَّبَ الجزية على

(١) ذكره ابن قدامة في «المغني» (١٣/٢٢٤).

وانظر: «أحكام أهل الذمة» لابن القيم (١/٢١٠-٢١١-٢١٢ ط. رمادي).

(٢) «الموطأ» في كتاب الزكاة (باب جزية أهل الكتاب والمجوس) (ص ٤٩ رقم ١٠٠، وص ١٩١ رقم ٣٩٣)، من طريق دار إحياء التراث، عن نافع، عن أسلم مولى عمر بن الخطاب، عن عمر، به.

وأخرجه أبو عبيد في كتاب «الأموال» (ص ٤٩ رقم ١٠٠، وص ١٩١ رقم ٣٩٣)، من طريق يحيى بن بكير، والبيهقي في «الكبرى» (٩/١٩٦)، وابن زنجويه في كتاب «الأموال» (رقم ١٥٣، ٥٩٢)، عن ابن أبي أريس، والبلذري في «فتح البلدان» (ص ١٣١) عن عمرو بن حماد بن أبي حنيفة، كلهم عن مالك، به.

وإسناد حديث مالك: رجاله ثقات. وهو صحيح.

وأخرجه عبدالرزاق ٨٧/١٠٠٩٥، من طريق موسى بن عتيبة، عن نافع، به.

وأخرجه (١٠/٣٢٩ رقم ١٩٢٦٧) من طريق أيوب، عن نافع، به.

وفيه زيادة، وسناني قريباً في هذا الباب في أثناء التخریج.

أهل الذهب أربعة دنائير، وعلى أهل الورق أربعين درهماً، مع ذلك أراقت المسلمين وضيافة ثلاثة أيام، وبه أخذ مالك، قال: ولا يُزاد على ذلك ولا يُقتَص منه، وعلى ذلك جميع أصحابه، في أنه لا يزداد عليه، وسواء عندهم في ذلك الغني والفقير، إلا أن يكون من الفقر بحيث لا يقدر على شيء، فلا يُكَلَّف ما لا يطيق<sup>(١)</sup>.

وقول ثامن: قال الشافعي، وأبو ثور<sup>(٢)</sup>، وغيرهما<sup>(٣)</sup>: إن مقدار الجزية دينار على كل رأس من الأحرار البالغين، سواء في ذلك الغني والفقير، واحتج الشافعي بحديث معاذ.

خرَّج أبو داود<sup>(٤)</sup>، عن أبي وائل، عن معاذ، وعن مسروق - أيضاً -، عن معاذ،

(١) انظر: «التفريع» (٣٦٣/١)، «الكافي» لابن عبدالبير (١/٤٧٩)، «جامع الأمهات» (ص ٢٤٨)، «عقد الجواهر» (١/٤٨٨)، «المتقى» (٣/٢٢١)، «المعونة» (١/٤٥٠)، «الرسالة» (ص ١٦٨)، «الذخيرة» (٣/٤٥٣)، «الترادد والزيادات» (٣/٤٩٦-٤٩٧)، «البيان والتحصيل» (٤/١٧٩-١٨٠)، «الاستذكار» (٩/٢٩٩، ٣٠٢)، «الخري» (٣/١٤٥).

وفي رواية أخرى في فقير أهل الذمة: إذا لم يجد، لم يطلب بشيء.

وانظر: «عيون المجالس» (٢/٧٥٤)، «جامع الأمهات» (٢٤٨).

(٢) انظر: «الأم» (٤/١٨٩، ٢١٩)، «مختصر الزني» (ص ٢٧٧)، «المهذب» (٢/٢٥٢)، «الإعانة للماوردي» (ص ١٨٠)، «الحاوي الكبير» (١٨/٣٤٥)، «التهذيب للبخاري» (٧/٤٩٨)، «البيان» (١٢/٢٥٥)، «منهاج الطالبين» (٣/٢٩٢)، «روضة الطالبين» (١٠/٢١١)، «المجموع» (٢١/٢٩٥)، «شرح النووي على صحيح مسلم» (٧/٣١٣)، «التنبيه في الفقه الشافعي» (ص ٢٣٧).

وانظر: «اختلاف الفقهاء للطبري» (٢١١- تحقيق المستشرق يوسف شخت)، «فقه الإمام أبي نورة» (٧٩٦-٧٩٧).

وهو رواية عن أحمد، كما في «المغني» (١٣/٢٠٩-٢١٠).

(٣) في الأصل: «وغيرهم»، وقد أشار أبو خزيمة إلى ذلك في هامش نسخته.

(٤) في «سننه» في كتاب الجهاد (باب في أخذ الجزية) من طريق أبي وائل (رقم ٣٠٣٨)، ومن طريق مسروق (رقم ٣٠٣٣) كلاهما عن معاذ، به.

وأخرجه في كتاب الزكاة (باب في زكاة السائمة) (رقم ١٥٧٦) من طريق أبي وائل، به.

وأخرجه يحيى بن آدم (٩/٣٦٤)، والبيهقي (٩/١٨٧) من طريق عاصم بن بهدلة، عن أبي وائل، به.

وفي زيادة في أوله، أنه ﷺ أمره أن يأخذ من البقر من كل ثلاثين: ثيباً أو ثيبمة، ومن كل أربعين: شبيثة.

وأخرجه من طريق أبي واثل عن معاذ: أحمد (٢٣٣/٥)، وأساني (٢٦/٥)، والبيهقي (١٩٣/٩). وعند أحمد والسنائي زيادة على الزيادة المذكورة، وهي: وأمرني فيما سقت السماء العشر، وما سقي بالذوالي نصف العشر.

وأخرجه عبدالرزاق (٦٨٤١) أخبرنا سفيان، عن أبي الأعشى، عن أبي واثل (شقيق بن سلمة)، عن مسروق، به، بالزيادة المذكورة، ولم يذكر فيه: «ثيباً تكون باليمن».

ومن طريق عبدالرزاق، أخرجه: الترمذي (٢٢٣)، وأحمد (٢٣٠/٥)، وابن الجارود في «المنتقى» (٣٤٣)، والطبراني في «الكبير» (٢٠٠ رقم ٢٦٠)، والدارقطني (١٠٢/٢)، والبيهقي (٩٨/٤)، والبخاري (١٥٧١). وقرن عبدالرزاق، والطبراني، والدارقطني، والبيهقي، بسفيان: معمرًا. ولقفت ابن الجارود دون قوله: «أن أخذ من كل حالم ديناراً، أو عدله من المعافرة».

وأخرجه أبو داود (١٥٧٨)، والبخاري في «مسنده» (٢٦٥٤)، وابن الجارود (٣٤٣)، وابن خزيمة (٢٢٦٨) من طرق عن سفيان الثوري، به.

وأخرجه حميد بن زنجويه في «الأموال» (١٠٥)، والدارمي (١٦٢٣)، وابن ماجه (١٨٠٣)، والسنائي (٢٦-٢٥/٥)، وابن خزيمة (٢٢٦٨)، والشافعي في «مسنده» (١٣٤٧)، وابن حبان (٤٨٨٦)، والطبراني (٢٠٠ رقم ٢٦١، ٢٦٤)، والحاكم (٣٩٨/١)، والبيهقي (٩٨/٩)، وابن خزيمة (١٩٣/٩)، وابن خزيمة (١٩٣/٩)، وابن خزيمة (١٩٣/٩).

وأخرجه يحيى بن آدم في «الخراج» (٢٢٨)، والدارمي (١٦٢٥، ١٦٢٥، ١٦٢٧)، وأحمد (٢٣٣/٥)، وابن ماجه (١٨١٨)، والبخاري في «مسنده» (٢٦٤٦)، والشافعي في «مسنده» (١٣٤٩) والبيهقي (١٣٥١)، والطبراني (٢٠٠ رقم ٢٦٢)، من طرق عن عاصم بن بهدلة، عن أبي واثل، به. واقتصر يحيى بن آدم في روايته، والدارمي في روايته الأخيرة، وابن ماجه، والبخاري، والشافعي في روايته الأولى، على زكاة الثمار في آخره.

وأخرجه يحيى بن آدم (٣١٧ و ٣٦٦) عن الشعبي، مرسلًا، مقتصرًا على ذكر زكاة الثمار. وعند السنائي (٢٦/٥)، والبيهقي (١٩٣/٩) في أحد موضوعه: «ثيبة بدل قوله: «مسنة» وقرن ابن خزيمة، والطبراني (٢٦٤) بشقيق: إبراهيم التيمي، وتعرف عند الطبراني (شقيق) إلى (سفيان).

وأخرجه السنائي (٢٦/٥)، وابن خزيمة (٢٢٦٨)، والطبراني (٢٠٠ رقم ٢٦٣)، والدارقطني (١٠٢/٢)، والبيهقي (٩٨/٩) من طريق أبي معاوية، عن الأعمش سليمان بن مهران، عن إبراهيم التيمي، عن مسروق، عن معاذ. فذكر مكان شقيق أبي واثل: إبراهيم التيمي.

وهي الطريق التي عند أبي داود (رقم ٣٠٣٩) من طريق أبي معاوية، به. وأخرجه الطبراني (٢٠٠ رقم ٢٦٥) من طريق ابن أبي ليلى، عن أبي صالح، عن مسروق، عن معاذ. وأخرجه حميد بن زنجويه في «الأموال» (رقم ١٠٥، ١٤٥٤)، والدارمي (١٦٢٣)، والسنائي (٢٦٦/٥)، والشافعي (١٣٤٧)، والبيهقي (٩٨/٩) من طريق يعلى بن عبيد، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن معاذ. وعند السنائي والبيهقي: «ثيبة بدل «مسنة». ولم يذكروا فيه مسروقًا، وإبراهيم عن معاذ منقطع.

وأخرجه مرسلًا: الطيالسي (٥١٧)، وأبو عبيد في «الأموال» (٩٩٣، ٩٩٤)، والشافعي (١٣٤٨)، (١٣٥٠، ١٣٥٢، ١٣٥٣) من طرق عن الأعمش، عن أبي واثل، عن مسروق قال: بعث النبي ﷺ معاذًا

إلى اليمن. وقرن الأعمش -عند أبي عبيد، والشافعي في الموضوعين الثاني والرابع- بسأي: واثل: إبراهيم التيمي، قال: بعث ... إلخ. واقتصر الطيالسي على قوله: «أن يأخذ من كل حالم ديناراً أو قيمته».

وأخرجه مرسلًا: أبو يوسف القاضي في «الخراج» (ص ٧٧) عن الأعمش، عن إبراهيم، عن مسروق. وأخرجه مرسلًا -كلكت: ابن أبي شيبة (١٢٦/٣-١٢٧) عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن مسروق.

وأخرجه مرسلًا: ابن أبي شيبة (١٢٧/٣) عن وكيع، عن الأعمش، عن إبراهيم التيمي وأبي واثل قال: بعث النبي ﷺ معاذًا ... فذكره.

وَوَرَّقُ الحديث دون قوله: «ومن كل حالم ... إلخ» طواس عن معاذ مرة، ومرة أدخل بينهما ابن عباس -رضي الله عنهما-.

وأخرجه مرسلًا: أبو يعيد في «الأموال» (٦٥)، ومن طريقه: ابن زنجويه (١٠٩)، وأخرجه يحيى بن آدم في «الخراج» (٢٢٨)، ومن طريقه البيهقي (١٩٣/٩) -١٩٤- (أبو عبيد ويحيى) عن جرير ابن عبدالحمد، عن منصور عن الحكم قال: كتب رسول الله ﷺ إلى معاذ بن جبل وهو باليمن: أن يأخذ من كل حالم أو حالمة ديناراً، أو قيمته، ولا يفتن يهودي عن يهودي. هذا لفظ حديث يحيى بن آدم، وفي حديث أبي عبيد زيادة.

وأخرجه أبو يوسف القاضي في «الخراج» (ص ١٢٨) عن الأعمش، عن عمارة بن عبيد أو مسلم بن صبيح أبي الفتح، عن مسروق، به. مختصرًا بالجزية في آخره.

وفي الباب: قوله: «من كل حالم... إلخ» عن عروة بن الزبير مرسلًا عند أبي عبيد (٦٦)، وفي إسناده ابن لهيعة، وهو سيء الحفظ.

وعن عروة بن دينار مرسلًا عند أبي يوسف في «الخراج» (ص ١٣١)، وفي شيخ مهم. والحديث صحيح، قال عنه الترمذي: «حديث حسن»، وقال ابن عبدالبر: «ثبت متصل»، وصححه =

أن رسول الله ﷺ لما وجهه إلى اليمن، أمره أن يأخذ من كل حالم -يعني: محتلم- ديناراً، أو عدله من المعافر -ثياب تكون باليمن-.

قال الشافعي<sup>(١)</sup>: وهو ﷺ الميمّن لنا عن الله -تعالى-، يريد: أن في ذلك بيان ما أريد بالجزية التي ذكر الله -تعالى- أن يعطوا، فيكف عنهم.

قال الشافعي<sup>(٢)</sup>: وإن صولحو على أكثر من ذلك جاز، إذا طابت نفوسهم، قال: وإن صولحو على ضيافة ثلاثة أيام جاز، إذا كانت الضيافة معلومة في الخبر والشعر والتبين<sup>(٣)</sup> والإدام.

وذكر ما على الوسط من ذلك، وما على الموسر، وذكر موضع النزول والكن من البرّ والحرّ.

**وقول ثالث،** قال به أبو حنيفة وأصحابه، وأحمد بن حنبل وغيرهم<sup>(٤)</sup>: إن

= ابن حبان وابن الجارود والحاكم وشيخنا الألباني. انظر: «صحيح سنن أبي داود» (٢٩٧/٥-٢٩٨- ط، غراس)، «الإرواء» (٧٩٥). وانظر: «الفتح» (٢٦٠/٦).

وقوله: «حالم» أي: بالغ، أي: يؤخذ منه في الجزية دينار.

«عدله»: بالفتح، ويجوز الكسر: ما يساوي قيمة الشيء.

«معافو»: بروت تنسج في اليمن.

(١) «الآل» (١٨٩/٤).

(٢) المصدر السابق.

(٣) في المنسوخ: «التين» وفي الهامش: «أو التين، بالياء الموحدة، يعني: للدواب».

(٤) انظر في مذهب المتنفية: «تحفة الفقهاء» (٣٠٧/٣)، «الهداية» (٨١٦/٥) مع شرحه «النباتية»، «القدوري» (١١٦)، «الإصلاح والإيضاح» (ق ١٣٤/ب- مخطوط)، «فتح القدير» (٤٥/٦). وفي مذهب المتأخلة: «أرواس المسائل الخلافية» (ص ٥٠٨ المسألة رقم ٣٦٩)، «المنفتح لأبن البنا» (١٩١/٣)، «شرح الزركشي» (٥٦٨/٦)، «المعني» (٢٠٩/١٣)، «الروايتين والوجهتين» (٢/٣٨١)، «شرح المختصر» لأبي يعلى (٥٩٤/٢)، «كشف القناع» (١٢١/٣)، «الفرع» (٢٦٣/٦-٢٦٤)، «الواضع» (٢٧٩/٢)، «مسائل الإمام أحمد» رواية ابنه صالح (٢١٦/١-٢١٧/٣ و٢١٩-٢٢٠)، «أحكام أهل الملل» للخلّاف (٤٣، ٢٤٤، ٢٤٨، ٢٥٣)، ولأحمد في المسألة أكثر من رواية. وانظر: «أحكام أهل الدّمة لأبن القيم» (١٢٤/١-١٢٨).

الجزية اثنا عشر درهماً، وأربعة وعشرون درهماً، وثمانية وأربعون درهماً، يريدون: بحسب «حوال»<sup>(١)</sup>. فالفقير تفرص عليه اثنا عشر درهماً، والوسط يضاعف ذلك عليه، والغني يضاعف عليه ما ضوعف على الوسط<sup>(٢)</sup>، وقد روي

(١) ولذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (١٩/٢٥٣-٢٥٤):

«والصحيح أنه ليست مقدرة بالشعر، وأمر النبي ﷺ لعماد: أن يأخذ من كل حالم ديناراً، أو عدله معافواً» قضية في عين، لم يجعل ذلك شرعاً عاماً لكل من تؤخذ منه الجزية إلى يوم القيامة، بدليل أنه صالح لأهل البحرين على حالم [كذا في المطبوع]، ولم يقدّر هذا التقدير، وكان ذلك جزية، وكذلك صالح أهل نجران على أموال غير ذلك، ولا مقدرة بذلك، فعملن أن المرجع فيها إلى ما يراه ولي الأمر مصلح، وما يرضى به المعاهدون، فيصير ذلك عليهم حقاً بجزوته، أي: بقصدونه ويؤدونه.

(٢) ذكر البخاري في «صحيحه» (٢٥٧/٦) -«الفتح» معلقاً عن ابن عينة، عن ابن أبي نجيح، قال: قلت لمجاهد: ما شأن أهل الشام عليهم أربعة دنانير، وأهل اليمن عليهم دينار؟ قال: فعل ذلك من قبل البسار.

ووصله عبدالرزاق في «المصنف» (١٠٩٤، ١٠٩٨)، وذكره أبو عبيد في «الأسوال» (ص ٥١ رقم ١٠٧) بلاغاً عن سفيان بن عيينة.

وأما حديث معاذ المذكور آنفاً لما بعث النبي ﷺ إلى أهل اليمن، وأمره أن يأخذ من كل حالم ديناراً، فقد قال ابن القيم في «أحكام أهل الدّمة» (١٣٤/١-١٣٥) -«رذكر نحوه قبله ابن قدامة في «المعني» (٢١٢/١٣)-: قلت: ولا يخلو حديث معاذ من أحد وجوه ثلاثة:

الأول: أن يكون أمره بذلك؛ لأن الغالب على أهل دمة اليمن إذ ذاك الفقر، وقد أشار مجاهد

إلى ذلك في قوله: إنما جعل على أهل الشام ثمانية وأربعون درهماً من أجل البسار. الوجه الثاني: أنهم كانوا قد أقرروا بالجزية، ولم يتميز الغني منهم من الفقير، والصحابه إذ ذاك لم يسكنوا اليمن، بل كانوا مع النبي ﷺ، إذ هو حينئذٍ بين أظهرهم، فلما لم يفرغوا تمييز غنيهم من فقيرهم، جعل رسول الله ﷺ الجزية كلها طبقة واحدة، فلما مات رسول الله ﷺ، وتفرقت الصحابة في البلاد وسكنوا الشام، تفرغوا تمييز طبقات أهل الدّمة، ومعرفة غنيهم وفقيرهم، وتوسطهم، فجعلوهم ثلاث طبقات، وأخذوا من كل طبقة ما لا يشق عليهم إعطاؤه.

الوجه الثالث: أن النبي ﷺ لم يقدّرها تقديرًا عامًا لا يخل التمييز، بل ذلك موكول إلى المصلحة واجتهاد الإمام، فكانت المصلحة في زمانه أخذها من أهل اليمن على السواء، وكانت المصلحة في زمن الخلفاء الراشدين أخذها من أهل الشام ومصر والعراق على قدر يسارهم وأموالهم، وهكذا فعل رسول الله ﷺ، فإنه أخذها من أهل نجران خللاً في قسطنطين: قسطن في صفّر، وقسط في رجب. =



مثل ذلك عن عمر بن الخطاب: أنه فعله بأهل السواد<sup>(١)</sup>. قال سفيان

" قلت: وفي حديث ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: صالح رسول الله ﷺ أهل نجران على التي حَلَّه النصف في صَفَرٍ، والنصف في رجب، يودونها إلى المسلمين، وعلى ثلاثين درعاً، وثلاثين فرساً، وثلاثين بعيراً، وثلاثين من كل صنف من أصناف السلاح يقرون بها، والمسلمون ضامنون لها حتى يردوها عليهم، إن كان باليمن كَيْدٌ أو غدر، على ألا يُهْدَمَ لهم بيعة، ولا يُخْرَجَ لهم قس، ولا يفتنون عن دينهم، ما لم يمدثوا حدثاً أو ياكلوا الزَّيْلَ.

والحديث أخرجه أبو داود في «مسنده» (رقم ٣٠٤١)، والبيهقي في «الكبرى» (١٩٥/٩) من طريق مصرف بن عمرو البجلي، ثنا يونس بن بكير، ثنا أسباط بن نصر الهمداني، عن إسماعيل بن عبد الرحمن القرشي، عن ابن عباس، به.

وهذا إسناد ضعيف، فإسماعيل بن عبد الرحمن: صدوق بهم، كما في «التقريب».

وقال المنذري -كما في «عنون المعبود» (٢٩٢/٨)-: «وفي سماع السدي -وهو إسماعيل بن عبد الرحمن القرشي- عن عبدالله بن عباس يُقَرَّرُ، وإنما قيل: إنه رآه، وراى ابن عمر، وسمع من أنس بن مالك -رضي الله عنهم-».

وانظر: «ضعيف سنن أبي داود» (رقم ٣٠٤١) لشيخنا الألباني -رحمه الله-.

وقال أبو عبيد في «الأموال» (ص ٥١): «وهذا عندنا مذهب الجزية والخراج، إنا هما على قدر الطاقة من أهل الذمة، بلا حَسَلٍ عليهم، ولا إضرارٍ بغير المسلمين، ليس فيه حدٌ مؤقت».

وانظر: «الخراج» ليجي بن آدم (رقم ٢٩).

(١) روى أبو عبيد في «الأموال» (ص ٥٠ رقم ١٠٣) من طريق أبي إسحاق، عن حارثة بن مضرب، عن عمر: أنه بعث عثمان بن حنيف بوضع الجزية على أهل السواد ثمانية وأربعين، وأربعة وعشرين، وأثنى عشر.

قلت: يعني على اثني ثمانية وأربعين، وعلى المتوسط أربعة وعشرين، والفقير اثني عشر. كما قال به أبو حنيفة وأحمد.

وقال الحافظ في «الفتح» (٢٦٠/٦) بعد ذكره رواية أبي عبيد: وهذا على حساب الدينار يائتي عشر. وأخرجه ابن زنجويه في «كتاب الأموال» (١ رقم ١٥٨ و ٢٣٠)، ويحيى بن آدم في «كتاب الخراج» (ص ٤٢ رقم ١٠٣) -ومن طريقه البلاذري في «فتوح البلدان» (ص ٢٦٦)-، والبيهقي في «الكبرى» (١٣٤/٩)، من طريق أبي إسحاق -وهو السبيعي-، به.

وزادوا جميعاً -سوى أبي عبيد- في أوله، عن حارثة، أنَّ عمر أراد أن يقسم أهل السواد بين المسلمين، فأمر بهم أن يحصوا، فوجد الرجل يصيبه ثلاثاً من الفلاحين، فشاؤهم فيهم. فقال له علي: دعمهم يكونون مادة للمسلمين ... الخ.

"

الثوري<sup>(١)</sup>: «ذُكرت عن عمر ضرائب مختلفة على أهل الذمة الذين أخذوا عتوة». قال الثوري: «وذلك إلى الوالي، يزيد عليهم بقدر يسرهم، ويضع عنهم بقدر حاجتهم، فأما من لم يؤخذ عتوة، حتى صولحوا صلحاً، فلا يزداد عليهم شيء على ما صولحوا عليه، فالجزية عليهم على ما صولحوا عليه، من قليل أو كثير، في أرضهم وأعتاقهم<sup>(٢)</sup> يعني -إن شاء الله-: إذا كان أقل ما بذله أهل الصلح، مما يبلغ القدر الذي يقبل مثله في الجزية، وهذا هو فائدة الخلاف في حدِّ أقل الجزية الذي إذا بذلوه قُبِلَ، وجبَّ الكفُّ عنهم، كما أن فائدة الخلاف في حدِّ الأكثر مراعاة ترك الإجحاف.

**وجملة الأمر:** أنَّ أهل الذمة في ضرب الجزية عليهم صنفان: أهل صلح وأهل عتوة.

**فأهل الصلح:** هم الذين يبدلون الجزية قبل القدرة عليهم؛ ليحقتوا بذلك دماءهم، ويحزروا أموالهم، فهؤلاء يُقَرَّرُون على ما صولحوا عليه من قليل أو كثير، ولا يزداد عليهم شيء، إذا كان ما بذلوه يبلغ مبلغ القدر الذي يقبل في الجزية، فإن كان أقل مما يقبل في ذلك -على الخلاف المتقدم في حدِّه- لم يجز قبوله منهم، وإذا بذلوا الحد الذي يُقْبَلُ فصاعداً، وجب القبول والكفُّ عنهم، وأقروا على أرضهم وأموالهم، يتوارثونها في الموت، ويحزرونها بالإسلام، لا حقٌ للمسلمين

" وأبو إسحاق: مدلس، وقد عتته. والإسناد ضعيف.

وأخرجه أبو يوسف في «كتاب الخراج» (ص ٣٦)، عن محمد بن إسحاق، عن حارثة، به.

وقدَّره محمد بن إسحاق، لعمَله خطأ مطبعي -والصواب: أبو إسحاق.

وأخرجه عبد الرزاق (١٠٠/٦ رقم ١٠١٢٨) عن معمر، عن قتادة، عن أبي مجلز، عن عمر، نحوه بأطول من هذا.

(١) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٩٠/٦ رقم ١٠١٠٦) عن الثوري، به.

وأخرج الشَّيْخُ الثَّانِي عن أبي إسحاق (٣٣٠/١٠ رقم ١٩٢٧٠).

وذكره عنه الأشعبي والقرطبي. انظر: «الاستبصار» (٣٠٣/٩ رقم ١٣٤١١).

(٢) انظر: «نقد مراتب الإجماع» للشيخ الإسلام ابن تيمية (٢١٤).

معمم في شيء من ذلك إلا الجزية المضروبة، ومن شرط ذلك أن يكونوا بحيث تجري عليهم أحكام المسلمين وسلطانهم، وتؤخذ منهم الجزية وهم صاغرون.

وأما أهل العتوة - وهم الذين غلبهم المسلمون، واستولوا على رقابهم وبلادهم - فهؤلاء حكمهم حكم الأسرى، وحكم أراضيهم حكم غنائم المسلمين، فإذا أقرهم الإمام على الجزية وجب لهم حكمها، وكان الخلاف المتقدم في أخذ أقل ما يضرب عليهم وأكثره، وتفرق من فرق بين الغني والفقير، ومراعاة ما يحملون دون إجحاف.

واختلف أصحاب مذهب مالك: هل يكونون بذلك أحراراً؛ لأن استحياءهم لضرب الجزية من باب المن عليهم، أو هم على أحكام العبيد للمسلمين<sup>(١)</sup>.

وأما أرضهم: فلا حق لهم فيها باتفاق، وهي مملوكة للمسلمين: إما للجيش الذين غلبوا عليهم، تنقسم فيهم كسائر المغنمات، وإما في موقوفة لمصالح المسلمين، على حسب ما مضى من القول، وذكر الخلاف في ذلك، فإن أقرها الإمام في أيديهم على الخراج - على مذهب من أراها فينا - كان لها حكم ذلك. فهذا فرق ما بين الصلح والعتوة.

وقد مضى ذكر الخلاف فيما يؤخذ من نصارى العرب.

والأرجح أنهم في الجزية وسائر الأحكام من أكل ذبائحتهم ونكاح نسائهم سواء مع أهل الكتاب، والله أعلم.

واتفق الجمهور على أن الجزية لا تفرض على النساء والصبيان، ولا على العبيد، إلا على الرجال الأحرار البالغين، روي ذلك عن مالك، وإبي حنيفة، والشافعي، وأبي ثور، وغيرهم<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «المعونة» (٦٢١/١)، «الكتاني» (٤٨٢/١)، «الذخيرة» (٤١٦/٣).

(٢) انظر في مذهب الحنفي: «مختصر الطحاوي» (٢٩٣ - ٢٩٤)، «الليث» (١٤٥/٤)، «تحفة الفقهاء» (٣٠٧/٣)، «بدائع الصنائع» (١١١/٧)، «إعلاء السنن» (٤٦٢/١٢)، «الهداية» (٤٥٣/٢) - =

قال أبو بكر بن المنذر<sup>(١)</sup>: لا أحفظ عن غيرهم خلاف قولهم.

وقال أبو محمد بن حزم<sup>(٢)</sup>: الرجال والنساء والأحرار والعبيد، في كل ذلك سواء. واستدل على ما ذهب إليه من ذلك بعموم قول الله - تعالى -: ﴿فَاتْلُوا عَلَيْهِمْ لَا يُؤْزِمُكُم بِاللَّهِ وَلَا فِائِدُهُمْ الْآخِرُ﴾ إلى قوله: ﴿هَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾ [التوبة: ٢٩]، وفي الاستدلال بذلك على إدخال النساء في هذا العموم نظر؛ لأن الصيغة موضوعة للمذكر، وإنما يدخل النساء في صيغ الجمع المذكور

= (٤٥٤)، «البنية» (٨٢٥/٥)، «الاختيار» (٢١٧/٤).

وفي مذهب المالكية: «جامع الأهات» (٢٤٨)، «الكتاني» (٤٧٩/١)، «عقد الجواهر الثمينة» (١/٤٨٦)، «التفريع» (٣٦٣/١)، «الذخيرة» (٤٥١/٣)، «الزوائد والزيادات» (٣٥٨-٣٥٩)، «المقدمات الممهدة» (٣٧١/١)، «بداية المجتهد» (٤٩٥/٢).

وفي مذهب الشافعية: «مختصر المزني» (٢٧٧)، «الحاوي الكبير» (٣٥٥/١٨)، «الإقناع» (١٨٠)، «روضة الطالبين» (٣٠٠-٣٠٢)، «التلخيص» (٥٠١/٧)، «البيان» (١٢/٢٦٤ - ٢٦٦)، «منهاج الطالبين» (٢٨٨/٣)، «المجموع» (٣١٢/٢١)، «معني المحتاج» (٢٤٥/٤). وهو مذهب الحنابلة - أيضاً - انظر: «المغني» (٢١٦/١٣)، «شرح الزركشي» (٦/٥٧٢ - ٥٧٤)، «مختصر الخرقي» لأبي يعلى (٥٩٥/٢)، «الواضح» (٢٧٩/٢)، «كشف الفتن» (١٢٠/٣).

ونقل مذهب أبي ثور: الطبري في «اختلاف الفقهاء» (٢٠٨) - تحقيق يوسف شخت، وابن قدامة في «المغني» (٢١٦/١٣)، وانظر: «فقه الإمام أبي ثور» (ص ٧٩٥).

(١) نقله عنه ابن قدامة في «المغني» (٢١٦/١٣).

وقال ابن المنذر في «الإجماع» (ص ٥٨): واجمعوا على أن لا تؤخذ من صبي ولا من امرأة جزية، واجمعوا أن لا جزية على العبد.

وانظر: «اختلاف الأئمة» (١٥٦)، «تفسير القرطبي» (١١٢/٨)، «الإقناع» (٢٩٤/٢)، «أحكام أهل البدعة» (١٤٩/١).

وقال ابن عبد البر في «الاستنكار» (٣١٢/٩): «وهذا إجماع من علماء المسلمين، لا خلاف بينهم فيه، أن الجزية إنما تفرض على البالغين من الرجال، دون النساء والصبيان».

قلت: وسنأتي مخالفة ابن حزم لهذا الإجماع، والرء عليه.

(٢) في «المحلى» (٣٤٧/٧).

بحكم التبعية وتغليب الذكر، فهو يفتقر إلى ما يدل عليه، بل لو سلم أن الصيغة بأصل الوضع عامة في المذكر والمؤنث، لكان خروج نساء الكفار من القتل والقتال معلوماً من الشرع، فعموم الآية هنا لا يتناول النساء على كل حال<sup>(١)</sup>. وأما العبيد: فالعموم صالح فيهم<sup>(٢)</sup>.

واختلفوا في العبد من أهل الكتاب يُعتق؛ فقال الشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي<sup>(٣)</sup>: تؤخذ منه الجزية. قال الشافعي: وسواء أعتقه مسلماً أو كافراً، وقال

(١) أخرج أبو عبيد في «الأمسالة» (رقم ٩٣)، وعبد الرزاق (١٠٠٩٦، ١٩٢٦٧) من طريق أبيوب - وهو السخيتاني - وابن أبي شيبة (٥٨٢/٧) في «مصنفيهما»، والبيهقي في «الكبرى» (٩/ ١٩٥ - ١٩٦) من طريق عبيد الله بن عمر، كلاهما عن نافع، عن أسلم مولى عمر، أن عمر - رضي الله عنه - كتب إلى أمراء الأجناد: أن يقتلوا في سبيل الله، ولا يقتلوا إلا من قاتلهم، ولا يقتلوا النساء، ولا العبيان، ولا يقتلوا إلا من جرّث عليه المواسي... وزاد أبو عبيد في روايته: وكتب إلى أمراء الأجناد: أن يضربوا الجزية، ولا يضربوها على النساء والعبيان، ولا يضربوها إلا على من جرّث عليه المواسي. قال أبو عبيد: يعني: من أثبت.

وهذا أثر صحيح. وقد يؤبّ عليه أبو عبيد (ص ٤٥) - وذكر عدة أحاديث - باباً خاصاً سمّاه (من تجب عليه الجزية، ومن تسقط عنه من الرجال والنساء).

قال أبو عبيد (ص ٤٦)، - وذكره عنه ابن القيم رحمه الله في «أحكام أهل الذمة» (١/ ١٥١) -: «وهذا الحديث هو الأصل فيمن تجب عليه الجزية، ومن لا تجب عليه، ألا جرّاه إسناده جملها على المذكور المذكورين دون الإثبات وأطفالهم، وأسقطها عن لا يستحق القتل، وهم الذرية».

وفي قوله ﷺ لماذا عندما أرسله إلى اليمن: «خذ من كلّ حالم ديناراً» - وهو صحيح، وسبق تخريجه -، دلالة على أن الجزية لا تجب على غير بالغ.

(٢) انظر في الرد على ابن حزم: «إعلاء السنن» (١٢/ ٤٦٤).

(٣) انظر: «البيان للمعاني» (٢٨٨/ ١٢ - ٢٨٩)، «روضة الطالبيين» (٣٠١/ ١٠)، «الحاوي الكبير» (٣٥٧/ ١٨)، «المجموع» (٣٢٠/ ٢١)، «التلخيص للبيهقي» (٥٠٣/ ٧)، «مختصر الطحاوي» (٢٩٤)، «اللباب» (١٤٥/ ٤).

وهو مذهب عمر بن عبد العزيز، أخرجه عبد الرزاق (٢٣/ ٢٣ رقم ٩٨٨٤) عن سفيان الثوري، عنه: أنه أخذ الجزية من عتق المسلمين من اليهود والنصارى. وبه قال سفيان الثوري، والليث بن سعد. وهو مذهب الإمام أحمد في الصحيح، عنه، رواه عنه جماعة.

=

الشعبي<sup>(١)</sup>: لا جزية عليه، ذمته ذمة مواليه.

وأما مالك، فاختلقت الروايات عنه في ذلك؛ ففي رواية: لا جزية عليه. وفي رواية: عليه الجزية. وفي رواية: التفريق بين أن يعتقه مسلماً أو كافراً<sup>(٢)</sup>.

واختلفوا في فرض الجزية على الفقير المحتاج الذي لا يقدر على شيء؛ فمذهب مالك<sup>(٣)</sup> وجماعة من العلماء أنها توضع عنه، أو يخفف عليه إن كان ممن يقدر على بعض الشيء، ولا يكلف ما لا يطيق، وبه<sup>(٤)</sup> قال أصحاب الرأي<sup>(٥)</sup>. وقال الشافعي: تكون ذنباً عليه، ولا تسقط عنه<sup>(٦)</sup>.

= رواية أخرى عن أحمد: أنه يؤبّ بغير جزية، وروى الخلال في كتابه «أحكام أهل الملل» (ص ١٠٣) هذه الرواية، وقال: «هذا قول قديم، ثم رجع عنه أحمد. والعمل على ما رواه الجماعة». وانظر: «المغني» (١٣/ ٢٢٣)، «شرح الزركشي» (٦/ ٥٧٧)، «الإيضاح» (٤/ ٢٢٤)، «مشرح المختصر» لأبي يعلى (٢/ ٦١٠)، «الواضحة» (٢/ ٢٨٠)، «البدیع» (٤٠٩/ ٤)، «الروايتين والوجهين» (٢٨٣/ ٢).

(١) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (٢٣/ ٢٣ رقم ٩٨٨٥)، قال: أخبرنا الثوري، عن إسماعيل ابن أبي خالد، عن الشعبي، به.

وانظر: «أحكام أهل الملل» للخلال (ص ١٠٣ رقم ٢٨٢).

(٢) انظر: «جامع الأمهات» (٢٤٨)، «الذخيرة» (٣/ ٤٥٢)، «التواضع والزيادات» (٣/ ٣٥٩)، «المقدمات الشهوات» (١/ ٣٧١).

(٣) انظر: «الفرع» (١/ ٣٣٦)، «الكافي» (١/ ٤٧٩)، «مقد الجواهر الثبينة» (٨٨/ ٤٨٨)، «الذخيرة» (٣/ ٤٥٢)، «المعنى» (٣/ ٢٢١)، «ميراث المجالي» (٢/ ٧٥٦)، «التواضع والزيادات» (٣/ ٣٥٩).

(٤) في منسوخ أبي خزيمة: «ولا يكلف ما لا يطيق، بدونه قال أصحاب الرأي...!!»

(٥) انظر: «تنقيح الفقهاء» (٣/ ٣٠٨)، «الهداية» (٢/ ٤٥٣)، «البيان» (٥/ ٨٢٦)، «فتح القدير» (٥/ ٢٩٤)، «اللباب» (٤/ ١٤٥)، «إعلاء السنن» (١٢/ ٤٦٢ - ٤٦٣).

وهو مذهب الحنابلة. انظر: «المعنى» لابن البنا (٣/ ١١٩٢)، «شرح الزركشي» (٦/ ٥٧٣)، «المغني» (١٣/ ٢١٩)، «الإيضاح» (٤/ ٢٢٤)، «فرووس المسائل الخلاقية» (٥/ ٧٨٨)، «أحكام أهل الملل» للخلال (ص ٩٠)، «أحكام أهل الذمة» (١/ ٥٩١، ١٦٠).

(٦) «الأم» (٤/ ٢٩٧ - «سير الوافدي»، «منهاج الطالبيين» (٣/ ٢٨٨)، «التلخيص» (٧/ ٤٩٩)،

=

وكذلك اختلفوا في الشيخ الفاني: هل تؤخذ منه الجزية أو لا<sup>(١)</sup>؟ وفي

«المجموع» (٢١/٣٢٠)، «البيان» (١٢/٢٦٩)، «الحاوي الكبير» (١٨/٣٤٧-٣٤٨)، مغنسي المحتاج (٤/٢٤٦)، «دروسة الطالبيين» (١٠/٣٠٧-٣٠٨)، «حلية العلماء» (٧/٦٩٨)، «التبهي في الفقه الشافعي» (ص ٢٣٨).

مع أن الماوردي في «الحاوي» جعل الفقير الذي لا يملك خريان: مُتَّحِيلاً، وغير مُتَّحِيلٍ. لا يقدر على اكتساب إلا بالمسألة، فذكر قولين في وجوب الجزية عليه: أحدهما: أنها واجبة عليه، وهو المنصوص عليه عند الشافعية. والثاني: لا جزية عليه، ويكون في عقد الذمة تيمناً لأهل المسكنة، كالنساء والعبيد. وقال: نص عليه في «سير الواقدي».

قلت: والذي في «سير الواقدي» من كتاب «الأم» (٤/٢٩٧) ما نصه: «... فبين أعور أحدهم بجزية، فهي دين عليه، يؤخذ منه متى قدر عليها».

والشهور المنصوص عليه عند الشافعية ما ذكره المصنف -رحمه الله-. واختار ابن المنذر في «الإقناع» (٢٢/٤٧٢) أن لا جزية على الفقير الذي لا يجد ما يؤدي منه الجزية. وهو القول الثاني الذي ذكره الماوردي.

وقد ذهب إلى وجوب الجزية على الفقير: الإمام أبو ثور، نقل ذلك عنه الإمام الطبري في «اختلاف الفقهاء» (٢٠٨-٢٠٩) بشره المستشرق: يوسف شحت.

(١) فمذهب الجمهور أنها لا تؤخذ منه؛ لأنه ليس من أهل القتال، فلم يكن عليه جزية. انظر في مذهب الحنفية: «الهداية» (٢/٤٥٣)، «تحفة الفقهاء» (٣/٣٠٧)، «اللباب» (٤/١٤٥)، «البيان» (٥/٨٢٥)، «بدائع الصنائع» (٧/١١١)، «إعلام السنن» (٢/٤٦٢، ٤٦٨) -وقال: ومقتضى القياس أن تُعْزَرَبَ على الشيخ والزَّيْنِ والمُعَدَّ إذا كان لهم بشار-.

وفي مذهب الحنابلة: «المغني» (٣/٢١٩)، «شرح الزركشي» (٦/٥٥٥)، «شرح المختصر» لأبي يعلى (٢/٥٩٥)، «الروايع» (٢/٢٧٩)، «المقنع» (٣/١١٩٢)، «أحكام أهل الذمة» (١/١٦٦)، «أحكام أهل الملل» (ص ٨٩).

وفي مذهب المالكية: «المدونة» (١/٣٧٠)، «الکافي» لابن عبد البر (١/٤٧٩)، «المعونة» (١/٦٢٤)، «الرسالة» (١٨٩).

خلافاً للشافعية -في أحد قوليه-: أن عليه الجزية، بناءً على جواز قتله هو، والزَّيْنِ، والأعمى، ومن في معناه، فوجبت الجزية بدلاً عن القتل.

انظر: «الأم» (٤/١٨٦)، «مختصر الزني» (ص ٢٧٢)، «الإقناع» للمساويدي (ص ١٧٦)، «الإقناع» لابن المنذر (٢/٤٧٢).

المجنون إذا كان يقيق مرّةً ويَجْنُ أخرى<sup>(١)</sup>.

وأما المجنون المطبق الذي لا يقيق، فلا ينبغي أن يكون فيه خلافاً: أنَّ ذلك لا يلزمه؛ لأنه غير مكلف، ولا يُنْصَفُ ببلين يُمَسِّكُ به في الكفر ولا غيره<sup>(٢)</sup>.

وقد مضى التنبيه على مثل هذا في (الباب الخامس) عند ذكر استباحة أصناف الكفار توكيلاً وتقللاً.

### فصل: في حكم من أسلم من أهل الجزية أو مات

خرَّج الترمذي<sup>(٣)</sup>، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تصلح قبلتان

(١) فمذهب الشافعية في المجنون: إنَّ تُقَطَّعَ جنونه قليلاً، كساعة من شهر لزمته، -نظراً لغالب حاله-، أو كثيراً كيوم ويومين، فالأصح: تُقَطَّعَ الإفاقة، فإذا بلغت سنة وجبت.

انظر: «الأم» (٤/١٨٥)، «محتاج الطالبيين» (٣/٢٨٩)، «التهذيب» للبغوي (٧/٥٠٢)، «الحاوي الكبير» (١٨/٣٥٦)، «الإقناع» للمساويدي (١٨٠).

وجزم ابن المنذر في «الإقناع» (٢/٤٧٢) أنه لا جزية على مغلوب على عقله. وقال أبو حنيفة: يُزَاوَرُ فيه أغلب حالته، فإن كان جنونه أكثر، فلا جزية، وإن كان أقل، فعليه الجزية.

انظر: «تحفة الفقهاء» (٣/٣٠٧)، «اللباب» (٤/١٤٥)، «إعلام السنن» (١٢/٤٦٣).

وله عند الحنابلة ثلاثة أحوال:

أحدها: أن يكون جنونه غير مضبوط، الثاني: مضبوط. الثالث: أن يجن نصف الحول، ويقيق نصفه، على تفصيل عندهم في الحالات الثلاث. انظر: «المغني» (١٣/٢١٨).

وعند المالكية: لا تؤخذ منه، سواء كان مطبقاً أو مغلوباً على عقله غير مضبوط. انظر: «الذخيرة» (٣/٤٥)، «عقد الجواهر» (١/٤٨٦)، «جامع الأهميات» (٢٤٨)، «الکافي» (١/٤٧٩).

(٢) حكى صاحب «البيان» (١٢/٢٦٥) من الشافعية عن الخراسانيين: أنها تؤخذ الجزية من المجنون المطبق. قال: فويلس بشيء، ونقله عنه النووي في «الروضة» (١٠/٢٩٩).

(٣) في «جامعه» في أبواب الزكاة (باب ما جاء: على المسلمي جزية) (رقم ٦٣٣) عن يحيى بن أكرم، و(رقم ٦٣٤) عن أبي كريب؛ كلاهما عن جبر، عن قابوس بن أبي طليان، عن أبيه، عن ابن عباس، به.

وأخرجه أبو داود (٣٠٣٢ و٣٠٥٣)، وابن أبي شبة (٣/١٩٧)، وأحمد (١/٢٣٣، ٢٨٥)، وابن الجارود (١١٠٧)، والطحاوي في «المشكّل» (٤/١٦)، وأبو نعيم في «الحليّة» (٩/٢٣٢)، وابن =

= عدّي في «الكامل» (١٨٤٥/٥)، (٢٠٧٢/٦)، والدارقطني (١٥٦/٤)، (١٥٧)، والبيهقي (١٩٩/٩) من طرق عن قابوس، به.

وقابوس هذا: ضعيف، وبه أعلمه ابن القطان، فقال: وقابوس عندهم ضعيف، وربما ترك بعضهم حديثه.

وقال الحافظ في «التقريب» (١١٥/٢): فيه لين.

وقال الذهبي في «الكشف» (٤٤٩٨): «قال أبو حاتم وغيره: لا يحتاج به».

انظر: «العلل» لابن أبي حاتم (٩٤٢)، «ضعيف الترمذي» (٩٣)، «ضعيف سنن أبي داود» (١٠/٤٤٠-٤٤١).

وأبو ظبيان، اسمه: حصين بن جندب، وهو ثقة. كما في «التقريب» (١٣٦٦).

قلت: تابع قابوساً في الرواية عن أبيه: الأعمش في رواية الصف الثاني من الحديث، وهو ذكر الجزية. فقد أخرج الطبراني في «الأوسط» (رقم ٦٦٨٢): حدثنا محمد بن الحسن بن قتيبة، ثنا محمد بن عمرو الغزّي، حدثنا يحيى بن عيسى الرمي، عن الأعمش، به.

وقال: لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا يحيى بن عيسى، فنرد به: محمد بن عمرو الغزّي. قلت: الأعمش - مع جلالة قدره - مدلس، وقد عمن.

ويحيى بن عيسى الرمي: صدوق يخطئ، ورمي بالتشيع. كما في «التقريب» (٧٦١٩).

ومحمد بن عمرو الغزّي: صدوق. كما في «التقريب» - أيضاً -.

وشيوخ الطبراني في هذا الإسناد هو: محمد بن الحسن بن قتيبة بن زبادة بن الطفيل، أبو العباس اللخمي السقلاقي، مترجم في: «تفكير الحفاظ» (٧٦٤/٢)، «تاريخ دمشق» (٣١٧/٥٢)، «سير أعلام النبلاء» (٢٩٢/٤)، «المير» (١٤٧/٢)، «شذرات الذهب» (٦٦/٢).

نُتَهِ ابن عساکر شيخ صفلان، وقال الذهبي: ثقة.

فهذا الإسناد فيه ضعف من أجل تلبس الأعمش، فاعتنى أنه أسقط من روايته قابوساً؛ لضعفه، لا سيما وقد نقل الخلال في «أحكام أهل المال» (ص ٩٧) عن الإمام أحمد، قال: ليس يرويه غير قابوس، ولا يرويه أحد عن قابوس غير جرير. اهـ.

قلت: يعني الرواية الموصولة، وهناك رواية أخرى مرسله، وسيأتي تفريعها. مع الترتيب أنني لم أقف على من ذكر أن شيخ الطبراني روى عن محمد بن عمرو الغزّي.

ولقول: «ليس على مسلم جزية شاهد من حديث ابن عمر» أخرجه الطبراني في «الأوسط» (رقم ٧٧٧٢)، من طريق محارب بن ثائر، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «من أسلم فلا جزية عليه»، وفيه مجاهيل. لذا قال الهيثمي في «المجموع» (١٣/١): «فيه من لم أعرفهم». فلا يصلح هذا شاهداً. وانظر: «نصب الراية» (٤٥٣/٣).

=

في أرض واحد، وليس على مسلم جزية».

وأجمع أهل العلم أنه لا جزية على مسلم، وأد من أسلم من أهل الذمة فلا جزية عليه لما يستقبل<sup>(١)</sup>، واختلقوا فيه إذا أسلم في بعض الحول أو بعد تمامه، وكذلك إن مات.

فقل: إنه إذا أسلم أو مات، فقد سقط عنه كل ما كان لزمه من الجزية لما قُضِيَ في حوله أو أحواله، وهو قول مالك وأبي حنيفة وأصحابه، وأحمد بن حنبل وأبي عبيد<sup>(٢)</sup>.

= وقال الترمذي: حديث ابن عباس، قد روي عن قابوس بن أبي ظبيان، عن أبيه، عن النبي ﷺ مرسلًا. قلت: الرواية المرسله أخرجه: أبو عبيد (١٢١)، وابن زنجويه (١٨٢)، كلاهما في كتابه «الأموال»، والدارقطني (١٥٧/٤) من طريق سفيان الثوري، عن قابوس، به. مرسلًا. دون ذكر ابن عباس في حديثه.

وقاد أبو حاتم أن الاختلاف في وصله وإرساله عن قابوس نفسه. وانظر: «إرواء الغليل» (١٢٥٧). وقال الترمذي: «والعمل على هذا عند عامة أهل العلم: أن النصرائي إذا أسلم، وُضِعَتْ عنه جزية رقبته».

(١) انظر: «الإجماع» (ص ٥٩)، «الإقناع» (٤٧٢/٢)، كلاهما لابن المنذر، «مراتب الإجماع» لابن حزم (ص ١٤١)، «تفسير القرطبي» (١١٤/٨).

(٢) انظر في مذهب الحنفية: مختصر الطحاوي (٢٩٤)، «تحفة الفقهاء» (٣٠٨/٣)، «الفتاوى» (ص ١١٧)، «الهداية» (٤٤٤/٢)، «البناية» (٨٢٨/٥)، «اللباب» (١٤١/٤)، «فرووس المسائل» (٥٠٧)، «إعلام السنن» (٤٦٨/١٢).

وفي مذهب الحنابلة: «المنهاج» (٢٢١/١٣)، «المقنع» (١١٩٣)، «شرح الزركشي» (٥٧٥/٦)، «مختصر» لأي يملأ (٥٩٢/٢)، «الروض» (١٨٠)، «فرووس المسائل الخالصة» (٧٨٩/٥).

وفي مذهب المالكية: «المبدوءة» (٢٤٢/١)، «الفتح» (٣١٣/١)، «الذخيرة» (٤٥٤/٣)، «جامع الأمهات» (٢٤٨)، «عيون المجالس» (٧٥٧/٢)، «الاستذكار» (٣١١/٩).

وهو مذهب سفيان الثوري، وعبدالله بن الحسن، وعمر بن عبد العزيز، كما في «المنهاج» (٢٢١/١٣)، «الاستذكار» (٣١١/٩).

وروي ذلك عن عمر وعلي - رضي الله عنهما - انظر: «الأموال» لأبي عبيد (٥٩ - ٦٠). وظاهر كلام أحمد - فيما ذكره ابن قدامة في «المنهاج» - التفريق بين الذي يسلم بعد الحول، والذي يموت بعد الحول، تحسب الجزية عن الأول، وتبقي على الثاني، كما هو مذهب الشافعي. =

قال أبو عبيد<sup>(١)</sup>: لا يجوز أن يطالب مسلم بجزية. وقال مالك: يقول الله -تعالى-: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَشَاءُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨] ما قد مضى قبل الإسلام، من دم أو مال أو شيء<sup>(٢)</sup>.

وقيل: إنه يؤخذ منه كل ما كان ترتب عليه، وتقدم من حول أو أحوال لم يؤدها، وهو قول الشافعي، وأبي ثور<sup>(٣)</sup>.

قال الشافعي: ليس للإمام تركه؛ لأنه حق لجماعة المسلمين عليه. يعني: أنه صار ديناً لهم في ذمته، وهذا أوجح؛ لأن قول الله -تعالى-: ﴿إِنْ يَشَاءُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨] راجع إلى ما كان من كفرهم وآثامهم، وما كانوا

= قال ابن قدامة (٢٢٢/١٣): وحكى أبو الخطاب، عن القاضي: أنها تسقط بالموت، كما هو مذهب أبي حنيفة.

وانظر: كتاب الروايتين والوجهين (٢/ ٢٨٤)، «المحرر» (٢/ ١٨٤)، «الإيضاح» (٤/ ٢٢٨)، «أحكام أهل الملل» للخلال (ص ٩٦).

(١) في «الأموال» (ص ٥٩).

(٢) رواه أشهب عن مالك، ذكره ابن العربي في «الحكام القرآن» (٨٥٣/٢) وعلق عليه بقوله: «وهذا هو الصواب، لما قلنا من عموم قوله: ﴿إِنْ يَشَاءُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ وقوله: «الإسلام يهدم ما قبله»، ونحوه في «الأحكام الصغرى» (٥٣٣/١)، «تفسير القرطبي» (٤٠٢/٧)، «الإمام مالك مفسراً» (ص ٢١٢)، ثم ظفرت به مستنداً من طريق ابن وهب عن مالك نحوه عند ابن أبي حاتم في «التفسير» (١٧٠٠/٥) رقم ٩٠٦٦، (٩٠٦٧).

(٣) انظر: «الأهم» (١٨٣/٤) - ط. دار المعرفة، «المهذب» (٢٥٢/٢)، «حلية العلماء» (٧/ ٧٠٢)، «روضة الطالبين» (٣١٢/١٠)، «النتيجه في الفقه الشافعي» (ص ٢٢٨)، «معني المحتاج» (٤/ ٢٤٩)، «الإقناع» لابن المنذر (٤٧٢/٢)، وفيه: «وليس على من أسلم قبل أن يحول الحال جزية. فمعنى كلامه أن عليه الجزية إن أسلم بعد الحول، كما هو مذهب الشافعية.

ونقل الطبري في «اختلاف الفقهاء» (٢١٢) عن أبي ثور: أن الذي إذا أسلم أثناء الحول لم تجب عليه الجزية، أما إن أسلم بعد الحول، فلا تسقط.

وانظر: «المعني» (٥١١/٨) - ط. مكتبة الجمهورية العربية)، أو (٢٢١/١٣) - ط. دار هجر، «فقه الإمام أبي ثور» (ص ٩٦٦).

=

يستحقون من عقاب الله -تعالى- على ذلك، فهو لا يتناول الدين وحقوق المال التي التزموا على وجوبه بجزية الشرع، فإن هذا ثابت، وليس مما يغفر؛ لأنه على حد الشرع، وإنما يهدد عنهم ما استباحوه بحال الكفر، في أنواع المحرمات من دم أو مال، وغير ذلك من الحدود التي لا يجزئها الشرع، فذلك هو الذي يَظَلُّ عنهم حكمه بإسلامهم، فلا يؤاخذون به، عفواً من الله ومغفرة.

وأما قول أبي عبيد: «لا يطالب مسلم بجزية» فصحيح؛ بمعنى أنه لا يكلف الجزية بعد إسلامه، كما كان يكلفها في كفره، وأما ما كان استقر عليه من ذلك في حال الكفر، فمطالب به كسائر الديون، ولا فرق في هذا فيما أسلم<sup>(١)</sup>.

فأما من مات وعليه حول أو أحوال، فقد كان ينبغي أن يكون ذلك في تركه على كل قول، ومهما توجه الخلاف فيما أسلم، وعليه حول أو أحوال، فلا يصلح ذلك فيما مات؛ لأن أمرهما في الكفر والإسلام مختلف<sup>(٢)</sup>، والأدلة التي اعترض بها فيما أسلم لا تثبت فيما مات وهو كافر، فلا وجه للقول بسقوط ذلك عمن مات بعد أن عُثِرَ ذمته. وقد زعم من قال بسقوطه عن الميت: أن ذلك ليس بدَيْنٍ عليه، وهذه مكابرة، لأن كل حق في المال وجب بوجه شرعي متعلق بالذمة، لا في عين معينة؛ فهو دين، يُعرف ذلك لغةً وشرعاً، والذي إذا كَمَلَ حوله على حد ما شرط له من الوفاء بدمته، فقد جُبت عليه ضريبة ذلك الحول بإجماع، فذلك -ما

(١) الأرجح ما ذهب إليه الجمهور من سقوطه عمن أسلم؛ لعدم الأدلة في ذلك. قال أبو عبيد في «الأموال» (٦٠) بعد سرد بعض الآثار: افل تری أن هذه الأحاديث قد تابعت عن أئمة الهدى بإسقاط الجزية عن أسلم، ولم ينظروا: في أول السنة كان ذلك، ولا في آخرها، فهو عندنا على أن الإسلام أهمل ما كان قبله منها.

(٢) وملعب الحائلة -كما مضى- التفریق بین الإسلام والموت، بينما يسقطها المالكية والحنفية عمن مات، ويرجحها الشافعية بعد موته من تركه.

انظر: «المدونة» (٢٤٢/١)، «التفريع» (٣٣١/١)، «عيون المجالس» (٧٥٧/٢)، «مختصر الطحاوي» (٢٩٤)، «الهداية» (٢/ ٤٥٤)، «روضة الطالبين» (٣١٢/١٠)، «معني المحتاج» (٤/ ٢٤٩)، «المحرر» (٢/ ١٨٤)، «الإيضاح» (٤/ ٢٢٨)، «المعني» (٢٢٢/١٣).

لَمْ يُعْطَ - ذَيْنَ عَلَيْهِ بِلَا شَكٍّ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَعْنيَ قَائِلُ ذَلِكَ: أَنَّ الْجَزِيَّةَ إلِزامٌ مَالٍ يُؤْخَذُ عَلَى وَجْهِ الصُّنْأَرِ والعُقُوبَةِ بالكُفْرِ، فَكَانَ مِنْ شَرْطِهِ بَقَاءُ الْمَلْزَمِ، كَمَا كَانَ مِنْ شَرْطِهِ الْبَقَاءُ عَلَى الْكُفْرِ.

وَأَمَّا مَنْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَنْتَهِيَ حَوْلُهُ، فَسَبَبُ الْخِلَافِ فِيهِ: هَلِ الْجَزِيَّةُ مَوْضُوعَةٌ لِنِتامِ الْحَوْلِ كَالزَّكَاةِ مَثَلًا، فِيهِ لَا تَجِبُ إِلَّا بِتَمَامِهِ، فَإِذَا مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَسْتَكْمَلَ الْحَوْلُ فَلَمْ تَجِبِ الْجَزِيَّةُ<sup>(١)</sup>، أَوْ هِيَ كَالْخِرَاجِ وَالْكَرَاءِ مُنْقَطِعَةٌ عَلَى أَوْقَاتِ الْعَامِ: لِكُلِّ جِزءٍ مَا يُقَابِلُهُ، فَيُلْزَمُهُ بِحَسَبِ ذَلِكَ فِي تَرْكِهِ؟ وَبِهَذَا الْاعتِبَارِ يَتَوَجَّهُ اخْتِلَافُ الْقَوْلَيْنِ فِي ذَلِكَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ<sup>(٢)</sup>، وَكَذَلِكَ فَيَمُنُ اسْلَمٌ فِي بَعْضِ الْحَوْلِ: أَنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْهُ مَا مَضَى مِنَ الْحَوْلِ بِحَسَابِهِ، أَوْ لَا يُؤْخَذُ مِنْهُ؟ فِي ذَلِكَ قَوْلَانِ.

#### [فَصْلٌ: فِي حُكْمِ الْأَرْضِ إِذَا اسْلَمَ عَلَيْهَا أَهْلُ الذِّمَّةِ]<sup>(٣)</sup>

وَأَمَّا حُكْمُ الْأَرْضِينَ، إِذَا اسْلَمَ عَلَيْهَا أَهْلُ الذِّمَّةِ: فَذَلِكَ يَخْتَلِفُ فِي حَقِّ أَهْلِ الصِّلَحِ وَأَهْلِ الْعِنُودَةِ، كَمَا أَشْرَحْنَا إِلَيْهِ فِي الْفَصْلِ قَبْلَ هَذَا.

وَفِي «الْمَوْطَأِ»<sup>(٤)</sup> عَنْ مَالِكٍ، أَنَّهُ يُثْبَلُ عَنْ إِمَامٍ قَبْلَ الْجَزِيَّةِ مِنْ قَوْمٍ، فَكَانُوا يَعْطُونَهَا: أَرَأَيْتَ مِنْ اسْلَمَ مِنْهُمْ، أَتَكُونُ لَهُ أَرْضُهُ، أَوْ تَكُونُ لِلْمُسْلِمِينَ، وَيَكُونُ لَهُمْ

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ مَوْجُودَةٌ، وَفِي الْمَسْنُوعِ: «الزَّكَاةُ» وَكَلَامُهَا لَهُ وَجْهٌ.

(٢) فَضْلُ الشَّافِعِيِّ وَاحِدٌ: إِذَا دَخَلَتْ سَنَةٌ فِي سَنَةٍ، لَمْ تَسْقُطْ جِزْيَةُ السَّنَةِ الْمَاضِيَةِ، وَجِبَ عَلَيْهِ جِزْيَةُ سَنَتَيْنِ، قَالُوا: لِأَنَّهُ مَالٌ يَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ الْحَوْلِ، أَوْ: مَالٌ يَجِبُ فِي كُلِّ حَوْلٍ، فَجِبَ أَنْ لَا يَنْتَاقِلَ. انظر: «التَّبْيِيحُ فِي الْفَقْهِ الشَّافِعِيِّ» (ص ٢٢٨)، «الْمَغْنِي» (١٣/٢٢٢).

خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ فِي قَوْلِهِ: تَسْقُطُ جِزْيَةُ السَّنَةِ الْمَاضِيَةِ، وَتَجِبُ جِزْيَةُ وَاحِدَةٍ. انظر: «الْمُهَلَّبَاتُ» (٢/٤٥٤)، «مُلْتَقَى الْأَجْمَرِ» (١/٣٧٢)، «مَخْتَصَرُ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ» (٣/٤٨٧). وَفُرُقُ الْمَالِكِيَّةِ بَيْنَ الْغَنِيِّ وَالْفَقِيرِ، فَقَالُوا: إِذَا اجْتَمَعَتْ عَلَيْهِ سِتْرُونَ، إِنْ كَانَ غَنِيًّا أَعْتَلَّتْ مِنْهُ جَمِيعُ السَّنَوَاتِ، وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا فَلَا تُؤْخَذُ مِنْهُ؛ لِأَنَّ الْفَقِيرَ لَا جِزْيَةَ عَلَيْهِ. انظر: «الذَّخِيرَةُ» (٢/٤٥٤). وانظر: «أَحْكَامُ أَهْلِ الذِّمَّةِ» (١/١٤٦) - وَمَا بَعْدَهَا.

(٣) مِنْ هَامِشِ الْمَسْنُوعِ فَقَطْ.

(٤) فِي كِتَابِ الْجِهَادِ (بَابُ إِحْرَازِ مَنْ اسْلَمَ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ أَرْضَهُ) (ص ٢٩٩ - ط. دار إحياء التراث).

مَالُهُ؟ فَقَالَ مَالِكٌ: «ذَلِكَ يَخْتَلِفُ؛ أَمَّا أَهْلُ الصِّلَحِ: فَمَنْ اسْلَمَ مِنْهُمْ فَهُوَ أَحَقُّ بِأَرْضِهِ وَمَالِهِ، وَأَمَّا أَهْلُ الْعِنُودَةِ الَّذِينَ أَخَذُوا عِنُودَهُ: فَمَنْ اسْلَمَ مِنْهُمْ، فَإِنْ أَرْضُهُ وَمَالُهُ لِلْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّ أَهْلَ الْعِنُودَةِ قَدْ غُلِبُوا عَلَى بِلَادِهِمْ، وَصَارَتْ فَيْئًا لِلْمُسْلِمِينَ، وَأَمَّا أَهْلُ الصِّلَحِ: فَانْتَهَمَ قَوْمٌ قَدْ مَتَّعُوا أَمْوَالَهُمْ وَأَنْفُسَهُمْ حَتَّى صَالَحُوا عَلَيْهَا، فَلَيْسَ عَلَيْهِمْ إِلَّا مَا صَالَحُوا عَلَيْهِ».

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ<sup>(١)</sup>: عَلَى هَذَا جَمْعُورُ الْعُلَمَاءِ.

وَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ<sup>(٢)</sup> فِي أَهْلِ الصِّلَحِ: إِنْ كَانَتْ جِزْيَتُهُمْ مُعْرِفَةً عَلَى الْجَمَاعِمِ، فَالْحُكْمُ فِيهِمْ عَلَى ذَلِكَ عَلَى مَنْ اسْلَمَ مِنْهُمْ أَوْ مَاتَ: إِحْرَازُ أَرْضِهِ بِالْإِسْلَامِ، وَوَرِثَتُهُ عَنْهُ فِي الْمَوْتِ، وَسَقَطَ مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْجَزِيَّةِ، وَإِنْ كَانَتْ مَصَالِحَتُهُمْ عَلَى جِزْيَةٍ وَاحِدَةٍ مُجْمَلَةً، فَالْأَرْضُ تَبْقَى أَبَدًا مَوْقُوفَةً لِلْجِزْيَةِ لَا تُورَثُ، وَلَا يُحْزَرُهَا بِالْإِسْلَامِ، وَلَا يُحْطَ عَنْ جَمَاعَتِهِمْ بِمَوْتِ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ، أَوْ إِسْلَامِهِ شَيْءٌ مِنْ جَمْلَةِ تِلْكَ الْجِزْيَةِ، وَلَا يُؤْخَذُ مِنْ اسْلَمٍ بِشَيْءٍ مِنْهَا، وَيُؤْخَذُ بِذَلِكَ أَهْلُ دِينِهِ، وَتَكُونُ أَرْضُهُ وَقْفًا عَلَى ذَلِكَ.

وَالْأَظْهَرُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجَمْعُورُ، وَشَهِدَ لَهُ الدَّلِيلُ، كَمَا بَيَّنَّاهُ مَالِكٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ -.

#### فَصْلٌ: فِي شُرُوطِ الْجِزْيَةِ، وَمَا يَجِبُ عَلَى أَهْلِ الذِّمَّةِ وَثْمٌ

قَالَ اللَّهُ - تَعَالَى -: «حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ» [التَّوْبَةُ: ٣٩].

فَكَانَ أَوَّلُ مَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْكُفَّارُ الَّذِينَ قُبِلَتْ مِنْهُمْ الْجِزْيَةُ فِي بِلَدِهِ، أَوْ مَوْضِعٍ يَحِيطُ بِهِمْ سُلْطَانُ الْمُسْلِمِينَ، وَتَجَرِي عَلَيْهِمْ أَحْكَامُهُمْ؛ لِيَكُونَ إِقْرَارُهُمْ عَلَى الْجِزْيَةِ وَأَدَائِهِمْ لَهَا كَمَا فَرَضَ اللَّهُ - تَعَالَى -؛ لِأَنَّهُ لَا يَتِمَّكَنُ مِنْهُمْ فِي ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يُحَاطَ بِهِمْ.

(١) فِي «الاسْتِزْكَارَةِ» (٣٣١/١٤) وَفِي «رَقْمِ ٢٠٥٦٠»، قَالَ: مَا ذَكَرَهُ مَالِكٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي هَذَا

الْبَابِ عَلَيْهِ جَمَاعَةُ الْعُلَمَاءِ.

(٢) انظر: «النَوَادِرُ وَالزِّيَادَاتُ» (٣٢٢/٣)، «الْبَيَانُ وَالتَّحْصِيلُ» (٤/٢٠٠، ٢٠١).





الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ» [آل عمران: ١٠٤]، وقوله -تعالى-: «وَأَن احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ» [المائدة: ٤٩]. وفي حديث ابن عباس المتقدم: قال رسول الله ﷺ: «لا تصلح لبلقان في أرض واحدة»<sup>(١)</sup>، فهو يتضمن منعهم من إظهار دينهم بحضرة المسلمين، وفي أمصارهم.

وأيضاً: فقد أوجب الله -تعالى- قتل الكفار وقتالهم؛ لإعلاء كلمة الله، وحتى يدخلوا في الإسلام، فإنما<sup>(٢)</sup> استثنى -تعالى- في الجزية الكف عن قتالهم على الإسلام، فهم بإداء الجزية يحكم عنهم في ذلك خاصة «وَهُمْ صَاغِرُونَ» [التوبة: ٣٩]، كما قال -تعالى-.

وأما أن يباح لهم الاعتلاء بإظهار كفرهم وباطلهم، والتسبب بما ينافي كتاب الله -تعالى- ودينه الحق، فذلك لم يستثيه الله -تعالى- لهم قط<sup>(٣)</sup>. «وَلَن يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا» [النساء: ١٤١]، وقال -تعالى-: «وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ» [الأنفال: ٣٩].

وقال قوم من أهل العلم<sup>(٤)</sup> في قوله -تعالى-: «... وَهُمْ صَاغِرُونَ» [التوبة: ٢٩]: أن يجزى عليهم حكم الإسلام، وأن لا يُظهروا شيئاً من كفرهم، ولا يمسَّ يحزُم في دين الإسلام<sup>(٥)</sup>.

(١) متى تخرجه.

(٢) كذا، ولعل صوابها: وإنما.

(٣) أيها الناس: «فقط»، ووضع فوقها علامة تشير إلى أنها هكذا في الأصل.

(٤) هو الإمام الشافعي -رحمه الله- فيما نقله عنه الجوزي في «معالم التنزيل» (٣/٣٣)، وقبله السعفي في تفسيره (٣٠١/١-٣٠٢-٣). ط. دار الوطن، وقال: وهذا معنى حسن، وذكر هذا القول -ضمن عدة أقوال-: ابن الجوزي في تفسيره «إزاد المسير» (٣/٢٨٦)، ولم ينسبه، ثم وجدته في «الآدم للشافعي -رحمه الله-» (٤/١٩٤).

(٥) وسباني -فرياً- الاختلاف في معنى الصغار.

وفي كتاب عمر -رضي الله عنه- الذي كتبه له عبدالرحمن بن غنم، حين صالح نصارى الشام، وشرط عليهم فيه: أن لا يُحدثوا في دينهم، ولا ما حولها ذنباً، ولا كنيسة، ولا صومعة راهب، ولا يُحدثوا ما خرب منها، ولا يُعلموا أولادهم القرآن، ولا يُظهروا شركاً، ولا يمتنعوا ذوي قراباتهم من الإسلام إن أرادوه، وأن لا يُظهروا صليبا، ولا شبيبا من كتبهم في شيء من طرق المسلمين، ولا يضربوا بالناقوس إلا ضرباً خفياً، ولا يرفعوا أصواتهم بالقراءة في كتائبهم في شيء من حضرة المسلمين، ولا يبيعوا الخمر، في أشياء غير هذه، مما شرط عليهم في كتابه ذلك، وقال في آخرها: فإن خالفوا شيئاً مما شرطوه؛ فلا دمه لهم، وقد حل للمسلمين منهم ما يحل من أهل المعاهدة والشقاق<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه الخلال في «الجامع» (رقم ١٠٠٠) بإسناد ضعيف.

ولكن للشروط العبرية طرق كثيرة مشهورة، جمعها القاضي أبو محمد بن زهر في «جزء» جمعه في هذه الشروط. وقد نقلها عنه الحافظ ابن كثير في «مسند الفاروق» (٢/٤٨٨-٤٨٩) وما بعدها) بأسانيد صحيحة. وأخرجه ابن حزم في «المحل» (٧/٣٤٦) من طريق سفيان الثوري، عن طلحة بن مصرف، عن مسروق، عن عبدالرحمن بن غنم، به.

وقال الونشريسي في «المعيار المغرب» (٢/٢٣٨): «وقد ذكر -أيضاً- هذه القضية من أئمة الحديث أبو عبيد، واعتمد عليها الفقهاء من أهل كل مذنب في الأحكام المتعلقة بأهل الذمة؛ فقد ذكرها من المالكية شيخ الإسلام أبو بكر الطرطوشي في «سراج الملوك»، والشيخ الإمام أبو عبدالله بن المناصف في كتابه «الإيجاد»، والحافظ ابن خلف الغرناطي في «تنبيه ذوي الآيات على أحكام خبطة الحساب»، وذكر بعضها المحدث أبو الربيع بن سالم الكلاسي في كتابه «الاكتفاء»، وذكرها من الشافعية: ابن المنذر وابن بدران، ومن الظاهرية ابن حزم، وغيرهم».

قال: «وسنأها نائمة لأعتماد العلماء عليها، لكنها تكلموا على فصل من فصولها».

وقال ابن القيم في «الحكم أهل الذمة» (٣/١١٦٤): «إن الأئمة تلقوها بالقبول، وذكرها في كتبهم، واحتجوا بها، ولم يزل ذكر الشروط العبرية على السنتهم وفي كتبهم، وقد أتقنها بعدهم الخلفاء، وعملوا بموجبها». وقد فصل -رحمه الله- في شرحها شرحاً وإيضاحاً شافياً. فليراجع هناك.

وانظر: «مجموع الفتاوى» (٢٨/٦٥٢) لشيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-، و«تفسير ابن كثير» (٤/٩١-٩٢-٩٣-٩٤). ط. المكتبة التوفيقية.

قال عبدالملك بن حبيب<sup>(١)</sup>: قال لي مُطَرِّفُ وابْنُ المَاجِشُونِ وأصْبَغُ: إذا كان أهل دُمةً منقطعين عن دار الإسلام وحريمه، ولم يكن المسلمون معهم في موضعهم ذلك، فلهُم إحدَثُ الكُتَاتِسِ، ورَمَّ كُتَاتِسُهُم القَدِيمَةَ، والزِيَادَةُ فيها، اشترطوا ذلك أو لم يشترطوه، ولا يُمنَعوا من إدخال الخمر إليهم، ولا مِن كَسْبِ الخَنَازِيرِ عندهم، وإن كانوا في بلد المسلمين، أو في حريمه وعمله، أو في قريةٍ من قراهم، قد سكنها المسلمون معهم؛ فَيُفْعَوُ من ذلك كُلِّهِ، فإن زعموا أنهم لا يريدون بيع الخمر من مسلم؛ لم يكن لهم إدخالها، لا مِبراً ولا جِهرًا، ولا أن يحملوها من قرية إلى قرية، وما ظهر للإمام من خمرهم، فعليه أن يَهْرِيقَهَا، وَيَضْرِبَ حَامِلَهَا، كان منهم أو من غيرهم، وإن خرج منهم سكران في جماعة المسلمين؛ كان عليه أن يضربه على ذلك، وكذلك إن أظهروا الخنازير في مواضع المسلمين؛ فعلى الإمام أن يأمرهم بغيرها، ويضرب مظهرها، وَيُعْجِبَ جِيفَهَا عنهم إذا عقرها، وكذلك يُمنعون من إظهار صليهم في أعيادهم، أو في استساقنتهم في جماعة المسلمين، فإنا أظهروا؛ فعلى الإمام أن يأمر بكسرها، ويضربهم على إظهارها، قالوا: ولو اشترطوا في صلحهم رَمَّ كُتَاتِسُهُم القَدِيمَةَ، وَقِي لهم به، ومُئْتَعُوا من الزيادة فيها، كانت ظاهرة أو باطنة. قالوا: ولا ينبغي لإمام المسلمين أن يشترط لهم إحدَثُ الكُتَاتِسِ، فإن جهل فَعَلَّ؛ فَيُمنَعوا من إدخالها، ولا عَهْدٌ لأحدٍ في معصية الله - عز وجل -.

قال ابن الماجشون<sup>(٢)</sup>: إنما لهم بالشرط الرُّمُّ فقط. قال: وأما أهل العتوة فلا ترك لهم - عندما تُضْرَبُ عليهم الجزية - كَنِيْسَةً قَانِمَةً إِلَّا هُدُمَتْ، ولا يُتْرَكُوا أن يحدثنوا كنيسة، وإن كانوا معتزلين عن جماعة الإسلام؛ لأنهم كعبيد المسلمين، ولا شرط لهم يؤتى به، وإنما صار لهم عهدٌ حُرِّمَتْ به دماؤهم حين أخذت منهم الجزية.

(١) انظر: «الترغيب والترهيب» (٣/٢٧٦)، «المختار» (٣/٤٥٨-٤٥٩)، «المعيار العرب» (٢/

٢٤٢-٢٤٣)، وذكر أن المصنف -رحمه الله- أورد في «الإيجاد».

(٢) نحوه في «الترغيب والترهيب» (٣/٢٧٦).

وقال الشافعي<sup>(١)</sup>: «ينبغي للإمام أن يُحدِّدَ بينه وبين أهل الدُمة جميع ما يعطيهم ويأخذ منهم، فيسمي الجزية، وأن يؤدوها على ما وصفت -يعني: من الصغار- وعلى أن يُجرى عليهم حكم الإسلام إذا طالهم به طالب، أو أظهروا ظُلماً لأحد، وعلى أن لا يُذكر رسول الله ﷺ إلا بما هو أهله، ولا يطعنوا في دين الإسلام، ولا يعيبوا من حكمه شيئاً، فإن فعلوا؛ فلا بُدَّه لهم، ويأخذ عليهم أن لا يُسْجَعُوا المسلمين شركهم، وقولهم في عُزْرِ وعيسى، فإن وجدتهم فعلوا بعد التقدُّم في عزيز وعيسى إليهم، عاقبهم على ذلك عقوبة لا تبلغ حدًّا، وأن لا يُكروهوا أحداً على دينهم، إذا لم يُرَدَّه من أبنائهم ولا رقيقهم ولا غيرهم، وعلى أن لا يُحدثنوا في مصر من أوصار المسلمين كنيسة، ولا مُجْتَمَعاً لصلاتهم، ولا ضرب ناقوس، ولا حملَ خَنْزِرٍ، ولا إدخال خنزير، ولا يُعَذِّبُوا بهيمة، ولا يقتلونها صبراً -يعني: إلا ما كان ذنباً مما يوافق الشرع-، وأن لا يدخلوا مسجداً، ولا يسابعوا مسلماً نبيّاً يحرم في الإسلام، ولا يُسقوا مسلماً خمرًا، ولا يطعموه محرماً: من لحم خنزير ولا غيره، ولا يُظهروا لصلب، ولا الجماعات في أوصار المسلمين». قال: «وإن كانوا في قرية يملكونها مغردين، لم يمنعه إحدَثُ كنيسة، ولا يعرض لهم في خنازيرهم وخمرهم وأعيادهم وجماعتهم».

قلت: وأما ما يشترط بعد ذلك عليهم من تغيير الزِّيِّ والملبس، والهيئة في المركب، والمنع من التشبه بالمسلمين في مثل ذلك، فقد يكون هذا من المُستَحَبِّ غير الواجب؛ لأن ذلك كُلُّهُ ليس فيه قُلْحٌ في الدين، ولا تَقْصُصٌ على المسلمين، لكن في أخذهم بذلك زيادة الإعظام، والحرمة لأهل الإسلام.

فما روي من هذا النوع عن عمر -رضي الله عنه-، أنه كان في شروط كتابه في صلح نصارى الشام، وكتب به إلى أمراء الأجناد، يأمرهم أن يختموا في

(١) في كتابه «الألم» (٤/٢١٨-٢١٩). دار الفكر، أو ٤٩٣/٥ ط. دار الوفاء (باب تحديد الإمام ما يأخذ من أهل الدُمة في الأوصار)، ونقله عنه برنث: ابن المنذر في «الأوسط» (١١/١٨-٢٠).

رقاب أهل الجزية بالرصاص، ويصلحوا مناطقهم، ويجزؤا نواصيهم، ويركبوا على الأُكُفْ غَرْضًا، ولا يدعومهم يتشبهوا بالمسلمين في ركوبهم<sup>(١)</sup>.

قال أبو عبيد<sup>(٢)</sup> في قوله: «مناطقهم»، يعني: الزناتير.

قلت: وإنما يريد: أن يُطْهَرُوا، وَيُشَدُّوا أوساطهم بهاء؛ ليتبين الذُّمِّي من غيره. وكذلك وقع مفسرًا في الكتاب الذي كتبه عبدالرحمن بن غنم: وأن يشدوا الزناتير على أوساطهم<sup>(٣)</sup>.

وأما قوله: «ويركبوا على الأُكُفْ غَرْضًا»، والأُكُفْ جمع إكاف، ويقال: وكأف - أيضًا -: وهو الأداة التي يركب عليها غير الشَّرح<sup>(٤)</sup>.

ومعنى قوله: «غَرْضًا»: هو أن يردَّ وجهه في ركوبه إلى جانب الدَّابَّة، ولا

(١) رواه أبو عبيد في «الأموال» (ص ٦٦-٦٧ رقم ١٣٧) - روعته ابن زنجويه في «الأموال» (رقم ٢١٤) - عن عبدالرحمن، والخلال في «جامعه» (رقم ٩٩٢ - «أحكام أهل الملل») - من طريق يحيى بن السكن: كلاهما عن عبدالله بن عمر، عن نافع، عن أسلم - مولى عمر -، عن عمر - رضي الله عنه -، وسقط من مطبوع «الأموال» لأبي عبيد ذكر (عبدالرحمن). وأخرجه عبدالرزاق - بإسطول منه - في «المصنف» ٨٥/٦ رقم ١٠٠٩٠ و ٣٣١/١٠ رقم ١٩٢٧٣ عن عبدالله بن عمر، به.

وأخرجه البيهقي (١٩٥/٩) عن طريق عبدالله بن نمير، عن عبدالله بن عمر (وفي نسخة: عبدالله بن عمر)، به، نحوه.

وأخرجه (١٩٨/٩) من طريق عتبة بن سليمان، عن عبدالله بن عمر، به، نحوه. ولعلَّ (عبد الله) تصحيف من (عبدالله)، لأن من أخرج أصل الحديث بهذا اللفظ نَحَصَّ على (عبدالله)، وعبدالله ضعيف. انظر: «التقريب».

وأخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (١٦/١١-١٧) لكن من طريق عبدالله بن دينار، عن عبدالله بن عمرو، عن عمر، نحوه.

(٢) في «الأموال» (ص ٦٧) ونقله عنه ابن المنذر في «الأوسط» (١٧/١١).

(٣) كما عند ابن حزم في «المحلى» (٣٤٦/٧)، وقد مضى تخريجه قريبًا.

(٤) انظر: «القاموس المحيط» (١٧٤/٣) ط. دار إحياء التراث العربي، «لسان العرب» (٨/٩).

يستقبلها في جلوسه عليها، فتكون رجلاه كلاهما في شِقٍّ، والله أعلم.

وقد روي عن جماعة من أهل العلم<sup>(١)</sup> نحو ما رُوِيَ عن عمر - رضي الله تعالى عنه -، في أخذهم بما يتبizon عن بن المسلمين في الهيئات والأحوال<sup>(٢)</sup>.

(١) روي - أيضًا - عن عمر بن عبدالعزيز. انظر: «الأوسط» (١٧/١١)، «الأموال» لأبي عبيد (ص ٦٧).

(٢) ذكر ابن القيم في «إعلام الموقعين»: (٧/٨٧-٩٨ - بتحقيق) (فيما يجب على المنفي عند الجواب) تحت (القائدة الثامنة عشرة) من عدم إطلاق الجواب إذا كان في المسألة تفصيل، ومثل على ذلك بما وقع في زمانهم، وذكر هذه المسألة، قال - رحمه الله تعالى -:

«فلا إله إلا الله، كم هاهنا من مَزلة أقدام، ومحل أوهام، وما دعا محقق إلى حق إلا أخرجه الشيطان على لسان أخيه ووليّه من الإرس في قالب تنفر عنه غفائش البصائر وضغفاء العقول، وهم أكثر الناس، وما حذر أحد من باطل إلا أخرجه الشيطان على لسان وليّه من الإرس في قالب مزيف مزخرف يستغف به عقول ذلك الضرب من الناس فيستحيون له، وأكثر الناس نظرهم قاصر على الصور، لا يتجاوزها إلى الحقائق، فهم محبوسون في سجن الألفاظ، مقيدون بقيود العبارات، كما قال - تعالى -: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَاطِئِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْلَا شَاءَ رَبُّكَ لَفَعَلُوا فَعَلْنَاهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ. وَلَيُصَنَّفَنَّ إِلَى أَهْلِ الْآيَةِ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَلَيَعَذَّبَنَّ الَّذِينَ يُتَّبَعُونَ مَا هُمْ بِمَشْعُرُونَ﴾ [الأنعام: ١١٢-١١٣].

وأذكر لك من هذا مثالا وقع في زماننا، وهو أن السلطان أمر أن يلزم أهل الذمة بتغيير عمامتهم، وأن تكون خلاف ألوان عمامت المسلمين فقامت لذلك قيامته وتَعَلَّم عليهم، وكان في ذلك من الصالح والعزاز الإسلام وإذلال الكفرة ما قُوت به عيون المسلمين، فألقى الشيطان على السنة أوليائه وإخوانه أن صَوَّروا فنيا يتوصلون بها إلى إزالة هذا الغيار، وهي: ما تقول السادة العلماء في قوم من أهل لندة أُلْزِمُوا بلباس غير لباسهم المعتاد، ويزي غير زِيهم المألوف، لحصل لهم بذلك ضرر عظيم في الطرقات والقلاو، وتجرأ عليهم بسببه السفهاء والرعاع، وأدوهم غاية الأذى، فطعم بذلك في إهانتهم والتندي عليهم؟ فهل يسرع للإلزام ردهم إلى زيهم الأول، وإعادتهم إلى ما كانوا عليه مع حصول التميز بعلامة يُعرفون بها؟ وهل في ذلك مخالفة للشرع أم لا؟ فأجابهم من مُنِع التوفيق، وصَدَّ عن الطريق بجواز ذلك، وألزام إعادتهم إلى ما كانوا عليه، قال شيهن: فباعتني الفتوى، فقلت: لا تجوز إعادتهم إلى ما كانوا عليه، ويجب إبقاؤهم على الزي الذي يتبزون عن بن المسلمين، فذهبوا، ثم غُيِّرُوا الفتوى، ثم جاءوا بها في قالب آخر، فقلت: لا تجوز إعادتهم، فذهبوا، ثم أتوا بها في قالب آخر، فقلت: هي المسألة المُتَّيَّة، إن خرجت في عدة قالب، ثم ذهب إلى السلطان وتكلَّم عنه بكلام عجب منه الحاضرون، فاطبق القوم على إيقافهم ولَّه الحمد.

=

## مسألة

اختلف أهل العلم في الجزية كيف تُجبى لقوله تعالى: ﴿... عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩]، فروي عن ابن عباس أنه قال: يشمون بها مُبِينِينَ<sup>(١)</sup>، وقال قتادة: عن يَدٍ عَنْ قَهْرٍ، وعنه أيضاً: يعطونها نقداً، يقول: عن ظهر يده،

= ونظائر هذه الحادثة أكثر من أن تحصى، فقد ألقى الشيطان على السنة أولياته أن صوّروا فتوى فيما يحدث ليلة النصف في الجامع، وأخرجوها في قالب حسن، حتى استفادوا عقل بعض المفتين فأتاهم بجواز، وسبحان الله! كم توصل بهذه الطريق إلى إبطال حق وإثبات باطل! وأكثر الناس إنما هم أهل ظواهر في الكلام واللباس والأفعال، وأهل النقد منهم الذين يعمرون من الظاهر إلى حقيقته وباطنه لا يبالغون عشر معشار غيرهم، ولا قريباً من ذلك، فالله المستعان. ١. هـ كلامه -رحمه الله تعالى-.

وقال ابن كثير في «البدلية والنهاية» (١٦/١٤) أحداث سنة (٧٠٠ هـ) ما نصه: «وفي يوم الإثنين قُوت شروط الذمة على أهل الذمة، والزموها، واتفقت الكلمة على عزلهم عن الجهات، وأخلوا بالصغار، ونودي بذلك في البلد، وأزم النصارى بالمعائن الزرق، واليهود بالصقر، والسامرة بالحر، فحصل بذلك خير كثير، وتميّزوا عن المسلمين»، وانظر: «أحكام أهل الذمة» (٢/٣٠٣-١٢٩٩- ط. الرمادي)، وفتنيسه الخسيس» للذهبي (ص ١٩١- ضمن مجلة «الحكمة» العدد الرابع - بتحقيقي).

(١) ذكره ابن الجوزي في «تفسيره» (٢٨٦/٣). وقال: رواه أبو صالح، عن ابن عباس. قلت: أخرج روايته: ابن المنذر في «الأوسط» (١٥/١١) قال: حدثنا موسى بن هارون، قال: حدثنا يحيى بن عبد الحميد، قال: حدثنا مروان بن معاوية، عن أبي بكر، عن أبي صالح، عن ابن عباس. وهذا إسناد ضعيف. فابو صالح اسمه: يازم، أبو يازان. مولى أم هانئ، سُمِّعَ جسامير أهل العلم، وقال الحافظ في «التقريب» (٦٣٤): ضعيف يرسل. ومروان بن معاوية، مع أنه ثقة حافظ، إلا أنه كان يدلس أسماء السيوخ. كما في «التقريب» (٦٥٥٥). ولم يبين لي اسم شيخه.

ويحيى بن عبد الحميد بن عبد الرحمن الجُمَاني -بكرس المهمة، وتشديد الجيم- قال الحافظ في «التقريب» (٧٥٩١): حافظ. إلا أنهم اهتموا بسرعة الحديث.

أما شيخ ابن المنذر، فهو موسى بن هارون بن عبد الله الحُمَّال، أبو عمران البزاز: ثقة، حافظ كبير، ينداد. كما في «التقريب» (٧٠٢٢).

فالأثر ضعيف. وأشار إلى ذلك الطبري عند تفسير الآية: قال: «أي: عن أنفسهم بأيديهم، يشمون بها، وهم كارهون»، ثم قال: «وذلك قول روي عن ابن عباس من وجوه ثلثة».

ليس بنسبة<sup>(١)</sup>. وقال أبو عبيدة<sup>(٢)</sup>: كل من انطاع لمن قد قهره، فأعطاه عن غير طيب نفس؛ فقد أعطاه عن يده.

. وقال الشافعي<sup>(٣)</sup>: سمعت عدداً من أهل العلم يقولون: الصغار: أن يُجْزَى عليهم حكم الإسلام. وروي عن سعيد بن المسيب أنه كان يعجبه أن يُتَعَبَ أهل

(١) تفسير قتادة لمعنى «عَنْ يَدٍ»، أي: قهر. أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٧٨٠/٦) رقم (١٠٠٣٦) من طريق معمر، عن قتادة.

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤/١٦٨) إلى أبي الشيخ في «تفسيره»، وقال به السُّنِّي. وقال الزجاج: عن قهر وذل.

وذكر ابن الجوزي في «تفسيره» (٢٨٦/٣) القول بأنهم يعطونها نقداً عاجلاً، ونسب هذا القول إلى شريك، وعثمان بن مقسم، وذكر أبو عبيد هذا القول، ولم ينسبه.

وانظر: «معالم التنزيل» للبغوي (٣٢/٣)، «تفسير السمعاني» (٣٠١/٢)، «الأموال» (٦٧-٦٨).

(٢) في كتابه «مجاز القرآن» (٢٥٦/١)، ونقله عنه ابن المنذر في «الأوسط» (١١/١٥).

وانظر: «المعيار المعرب» (٢/٢٥٠) فقد ذكر أن المصنف ذكره عن الشافعي -رحمه الله-.

(٣) في كتابه «الأم» (٤/٢١٩) (باب ما يعطيه الإمام من المنع من العدو)، ونقله عنه ابن المنذر في «الأوسط» (١١/١٥). ودفع إليه ابن حزم في «المحلى» (٧/٣٤٦) المسألة رقم (٩٥٩).

ولما، لما ذكر ابن القيم -رحمه الله- في «أحكام أهل الذمة» (١/١٢٠-١٢١) الاختلاف في معنى الصغار الذي يكونون عليه وقت أداء الجزية، وقال عن عكرمة: يدفعها وهو قائم، ويكون الأخذ جالساً، وذكر عن غيره: يأتي بها بنفسه ماشياً لا ركاباً، وطال وقوفه عند إتيانه بها، ويُجْزَى إلى الموضع الذي تؤخذ منه بالغنم، ثم تُجْزَى يده ويُمْتَن. قال بعد ذلك كله: «وهذا كله مما لا دليل عليه، ولا هو مقتضى الآية، ولا نفل عن رسول الله

ﷺ، ولا عن الصحابة أنهم فعلوا ذلك».

ثم قال: «في الصواب في الآية أن الصغار: هو التزامهم بجرسان أحكام الملة عليهم، وإعطاء الجزية، فإن التزام ذلك هو الصغار».

قلت: وقد بوب أبو عبيد في كتابه «الأموال» (ص ٥٣) لهذه المسألة باباً خاصاً، سَمَّاهُ (باب اجتباء الجزية والخراج، وما يؤمر به من الرق بأهلها، ونهى عنه من العنف عليهم فيها). ثم ساق أحد عشر حديثاً، مثلاً على قوله هذا. انظر الأحاديث (١١٠-١٢٠).

الجزية إذا أخذت منهم<sup>(١)</sup>، قال أبو عبيد<sup>(٢)</sup>: «لم يُسرَّد سعيدٌ فيما نرى بالإتباع تَعْلِيهِمْ، ولا تَحْمِيهِمْ فوق طاقتهم، ولكنه أراد أن لا يعاملوا عند طلبها منهم بالإكرام لهم، ولكن بالاستخفاف بهم»، قال: «وأحسبه تأوَّل قول الله -تعالى-: ﴿...حَتَّى يُغْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩]».

وافق أهل العلم على أنه لا ينبغي إرهابهم وجهدهم، وأنَّ الرُّقَّ بهم -إذا وفوا بشروط الجزية- أولى. قال الله -تعالى-: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِأَمْرٍ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [النحل: ٩٠].

وخرَّج مسلم<sup>(٣)</sup>، عن عائشة: قال رسول الله ﷺ: «إن الله رفيق يحبُّ الرُّقَّ، ويعطي على الرُّقِّ ما لا يعطي على العُتْف، وما لا يعطي على [ما] سواء». وخرَّج أبو داود<sup>(٤)</sup> عن عائشة: قال لي رسول الله ﷺ: «يا عائشة، ارفقي! فإن الرُّقَّ لم يكن قطُّ في شيء إلا زانته، ولا نزع من شيء قطُّ إلا شانه». وفي البخاري ومسلم<sup>(٥)</sup>، عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه، عن جده، أن

(١) أخرجه أبو عبيد في «كتاب الأموال» (ص ٦٧ رقم ١٤٠) عن علي بن معبد، عن عبيدالله ابن عمرو الرقي، عن عبدالكريم الجري، عن سعيد، به، ورواه قتات.

(٢) في كتابه «الأموال» (ص ٦٧).

(٣) في «صحيحه» في كتاب البر والصلة والآداب (باب فضل الرُّقِّ) (٢٥٩٣) (ص ٧٧).

(٤) في «سننه» في كتاب الأدب (باب في الرُّقِّ) (رقم ٤٨٠٨)، وفي أوله: أن شريحاً سال عائشة -رضي الله عنها- عن البداوة فقالت: كان رسول الله ﷺ يبدو إلى هذه التلاع، وإنه أراد البداوة مرةً، فأرسل إلى ناقة محرومة من إبل الصدقة، فقال لي: يا عائشة، ... الحديث.

وأخرج الشَّيْخُ الثاني منه: مسلم في «صحيحه» (٢٥٩٤) (ص ٧٨).

قال أبو داود: قال ابن الصَّيَّاح (وهو أحد رواة الحديث) في حديثه: مُحَرَّمَةٌ: يعني: لم تُزَكَّ.

(٥) أخرجه البخاري في «صحيحه» في كتاب الجهاد والسير (باب ما يكره من التنازع، والاختلاف في الحرب، وعقوبة من عصى إمامه) (رقم ٣٠٣٨).

وأخرج نحوه في عدة مواطن (رقم ٤٣٤٤، ٤٣٤٥، ٦١٢٤، ٧١٢٧).

وأخرج مسلم في «صحيحه» في كتاب الجهاد والسير (باب في الأمر بالتيشير وتسرك التنفير) (١٧٣٣) (ص ٧٧).

النبي ﷺ بعث معاذاً وأبا موسى إلى اليمن، فقال: «يَسْرَا ولا تَعْسَرَا، ويُسْرَا ولا تُنْفَرَا، وتطوعا ولا تختلفا».

### مسألة

بؤب الترمذي (باب: ما يحل من أموال أهل الذمة)، وأسند إلى عقبة بن عامر قال: قلت: يا رسول الله، إنا نُمَرُّ بقوم، فلا هم مضيفوننا، ولا هم يؤدون ما لنا عليهم من الحق، ولا نأخذ منهم؟ فقال رسول الله ﷺ: «إِنْ أَبَوْا إِلَّا أَنْ تَأْخُذُوا كَرهًا فخذوا»<sup>(١)</sup>. قال أبو عيسى: وهذا حديث حسن.

قال: «وإنما معنى هذا الحديث: أنهم كانوا يخرجون في الغزو، فيمُرُّون بقوم، ولا يجدون من الطعام ما يشترون بالثمن، فقال النبي ﷺ: «إِنْ أَبَوْا أَنْ يَبِيعُوا، إِلَّا أَنْ تَأْخُذُوا كَرهًا فخذوا». قال: «وهكذا روي في بعض الحديث مُفسَّرًا»<sup>(٢)</sup>، وروي عن عمر بن الخطاب، أنه كان يأمر نحو هذا<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه الترمذي في «جامعه» (رقم ١٥٨٩) من طريق ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عن عقبة بن عامر، به، بهذا اللفظ.

قلت: في هذا الإسناد ابن لهيعة، وهو سيء الحفظ. خَلَطَ بعد احتراق كُتبه -كما قال الحافظ في «التقريب»-، فحديثه ضعيف، لا سيما وقد خالف في سبيله الليث بن سعد -وهو ثقة حافظ-، فقد أخرج حديث البخاري في «صحيحه» في كتاب المظالم والغصب (باب نفاص الظلم إذا وجد مال ظالمه) رقم (٢٤٦١)، وفي كتاب الأدب (باب إكرام الضيف وخلعته إياه بنفسه) (رقم ٦١٣٧)، ومسلم في «صحيحه» في كتاب القطة (باب الضيافة ونحوها) (١٧٢٧) (ص ١٧)، وغيرهما.

وفيه قوله ﷺ: «إِنْ نَزَلْتُمْ بِقَوْمٍ، فَأَمَرُ لَكُمْ بِمَا بَيْنِي لَلضيف فاقبلوا، فإن لم يفعلوا فخذوا منهم حَقَّ الضيف».

فأصل الحديث صحيح. انظر: «الإرواء» (رقم ٢٥٢٤).

(٢) ذكر الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١٠٨/٥) كلام الترمذي هذا، وحمله على من طلب الشراء محتاجاً، فامتنع صاحب الطعام، فله أن يأخذه منه كرهًا. ولم يتعقبه.

ولم يذكر من أخرجه الرواية التي فيها الاستناع عن البيع.

(٣) أخرجه ابن زنجويه في كتاب «الأموال» (٣٧٠/١) رقم ٥٩٧ من طريق موسى بن عقبة، =

وفي كتاب «الأموال»<sup>(١)</sup> لأبي عبيد، مستنداً إلى صمعة، قال: سألت ابن عباس فقلت: إنا نسير في أرض أهل الذمة، فنصيب منهم؟ قال: بغير ثمن؟ قلت: نعم، بغير ثمن، قال: فما تقولون؟ قال: قلت: حلال لا بأس به، فقال: انتم تقولون كما قال أهل الكتاب: «لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمْنِ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ»!! [آل عمران: ٧٥].

ففي قول ابن عباس هذا بيان أنه لم يُرد النبي ﷺ أن يأخذه بغير ثمن، لكن إذا متعوهم البيع، وبالناس حاجة إليه، أخذوا ذلك كرهًا بقيمته، والله أعلم.

### فصل

والواجب لأهل الذمة إذا التزموا ما وجب عليهم من ذلك: الوفاء بالأمان، والحماية ممن أرادهم بقتلهم، ولهم بذلك على المسلمين عهد الله وذمته؛ لا يُجِلُّ دماؤهم، ولا أموالهم، ولا أبنائهم، ولا يفتي عليهم في وجه من الوجوه، ما لم يُخَيِّثُوا حَتًّا، ويحملون في مالهم، وعليهم من الحقوق على القسط والعدل الذي كتبه الله - تعالى - على المسلمين. قال الله - تعالى -: «وَأُولُوا يَحِبُّوا إِلَهُ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَقْضُوا الْإِيمَانَ بِتَرِكِهَا وَقَدْ جَمَلْتُمْ اللَّهَ عَلَيْكُمْ قِيلًا» [النحل: ٩١]، وقال - تعالى -: «إِنَّ إِلَهُ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ

<sup>١</sup> عن نافع قال: سمعت أسلم يحدث ابن عمر: أن أهل الذمة من أهل السواد أتوا عمر، فقالوا: إن المسلمين يكتفوننا في ضيافتهم؛ إذا نزلوا فيج الغنم والدجاج؛ فقال عمر: اطعموهم من طعامكم الذي تأكلون انتم، لا تزيدوهم عليه.

قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات.

وأخرجه - أيضاً - (رقم ١٥٥) من طريق أبيوب، عن نافع به، مطولاً.

وأخرجه عبدالرزاق (٨٨/١٠ و ٢٢٩ - مطولاً)، وأبو عبيد (رقم ٤٥ - مختصراً)، كلاهما من طريق أبيوب، به.

ونظر: «أنساب الأشراف» (ص ٢٦٥ - ترجمة الشيعين).

(١) «الأموال» (ص ١٩٧ رقم ٤١٥).

تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعاً بَصِيراً» [النساء: ٥٨]، وقال - تعالى -: «وَأَقْسِمُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ» [الحجرات: ٩]، وقال - تعالى -: «وَأَمَّا الْقَائِمُونَ فَكَانُوا يُعَذِّبُهُمْ عَذَاباً» [الجن: ١٥].

القاسط: الجائر. وقد قَسَطَ يُقْسِطُ: إذا جار. والمُقْسِطُ: العادل. وقد أقسط، يُقْسِطُ: إذا عدل.

وأَسَدُ أبو بكر بن المنذر<sup>(١)</sup> إلى عمر بن الخطاب أنه قال<sup>(٢)</sup> في وصيته عند موته: «أوصي الخليفة من بعدي بكذا وكذا، وأوصيه بذمة الله - عز وجل -، وذمة رسوله ﷺ خيراً: أن يُقاتل من ورائهم، وأن لا يُكَلِّفُوا فوق طاقتهم».

وذكره البخاري<sup>(٣)</sup> بنحو ذلك، وزاد: أن يوفى لهم بمعهدهم.

وخرج أبو داود<sup>(٤)</sup> عن صفوان بن سليم، أخير عن عبدٍ من أبناء أصحاب

(١) في «الأسط» (باب ذكر ما يجب من حياطة أهل الذمة، ومتعهم مما يجب منه منع المسلمين (١١/٢٤٠ رقم الأثر ٦٦٤٢)، وأخرجه أبو عبيد في «الأموال» (١٦٨ رقم ٣٣٤)، كلاهما من طريق عمرو بن ميمون، عن عمر.

وقوله: «أوصي الخليفة بكذا وكذا»، قد جاء مفسراً في بعض الروايات:

فقد أخرج البلاذري في «أنساب الأشراف» (٢٦٤ - «أخبار الشيعين») من طريق أخرى، عن عمرو بن ميمون، به، قال: «أوصي الخليفة من بعدي بأهل الأمصار، فأنهم جلاء المال، ويغني العدو، وردة المسلمين، أن يقسم فيهم بأعدل، ولا يحمل من عندهم فضل، إلا أن تطيب به أنفسهم...».

ونظر: «الخراج» ليجي بن آدم (رقم ٢٣٢، ٢٣٦)، «الخراج» لأبي يوسف (٢١، ٧٢ - ط. بولاق، أو ٤٤، ١٠٥ - ط. سلفية)، «طبقات ابن سعد» (٣/٣٣٦، ٣٣٩)، «تاريخ المدينة» لابن شبة (٣/٩٣٧)، «نساب عمر» (٢٢٠).

(٢) في الأصل: كان، وكتب النسخ فوقها: كما.

(٣) في «صحبه» في كتاب الجهاد والتبليغ (باب يقال من أهل الذمة ولا يُسْتَرْقُونَ) (رقم ٣٠٥٢).

وأخرجه في عدة مواطن (رقم ١٣٩٢، ٣٧٠٠، ٤٨٨٨) من حديث عمرو بن ميمون، عن عمر.

(٤) في «سننه» في كتاب الخراج (باب في الذمي يسلم في بعض الشقة، هل عليه جزية؟) (رقم ٣٠٥٢) من طريق ابن وهب: حدثني أبو صخر المدني، عن صفوان بن سليم، به.

قلت: أبو صخر المدني، وهو: حميد بن زياد، وهو من رجال مسلم، تكلم فيه، ولا ينزل =

رسول الله ﷺ، عن آبائهم -وَيْتَنَ<sup>(١)</sup>، عن رسول الله ﷺ قال: «ألا من ظلم معاهداً، أو انتقص، أو كلفه فوق طاقته، أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس؛ فأنا حجيجه يوم القيامة».

## مسألة

إذا أحدث أهل الذمة حدثاً يخالف شيئاً مما أخذ عليهم في عهدهم من كافة ما ذكرنا، أنهم يؤخذون به، ويشتراط عليهم في العقد؛ فذلك على ضربين: منه ما يُعَدُّ نقضاً لعهدهم، ومنه ما يستوجبون به عقوبة دون نقض العهد. فالذي يُنْتَقَضُ به عهدهم على وجهين:

منه ما يستباحون به في النفوس والأموال، من غير تقدم في ذلك إليهم، إلا موأبةً واعتيالا، وذلك مثل أن يبتدئوا بقتال، هذا ما لا خلاف فيه، ومنه ما فيه خلاف: هل يتناولون؟ أو يُبَدَّل إليهم عهدهم، ويلحقون بمأثمهم، ثم يحاربون؟ وذلك بعد<sup>(٢)</sup> أن يمتنعوا الجزية، أو يمتنعوا عن الأحكام، ويمتنعوا من الإجابة إليها، لا خلاف في هذه الثلاثة: أن لكل واحد منها حكم النقص؛ لأنها تنافي عقد الذمة، فلا يصح مع واحد منها.

= حديثه عن موأبة الحسن.

وقال شيخنا الألباني -رحمه الله-: «وقد إسناده حسن، رجاله موثوقون، غير أبناء الصلحية -رضي الله عنهم- فإنهم لم يُسْتَوْأَرُوا ولكم جميع تنكير به جهالتهم. كما قال البخاري في «المعتمد الحسنية» (ص ٣٩٢ رقم ١٠٤٤). ولذلك قال: «لا بأس بسنده». وسبق إلى ذلك الحافظ العراقي، فقال: «وإسناده جيد، وإن كان فيه من لم يُسَمَّ فإنهم عدلٌ من أبناء الصلحية، يفلون حد التواتر الذي لا يشترط فيه الدلالة». نقله ابن عراق في «تنزيه الشريعة» وأقره. إ.هـ كلام الشيخ -رحمه الله-.

وأخرجه البيهقي في «الكبرى» (٢٠٥/٩) من طريق محمد بن عبدالله بن عبدالحكم، عن ابن وهب، به. وفيه: عن ثلاثين من أبناء أصحاب رسول الله ﷺ .... وقال البخاري: «ولله شواهد أوردتها في الجزء».

(١) وَيَتَنَ، قال السيوطي: «بكسر الدال المهملة، وسكون النون، ونقص البياء المشددة التحتية». والمعنى: لاصطي النسب. وانظر: «عن المعبود» (٣٠٤/٨).

(٢) كتب الناسخ في الهامش: «بالأصل غير واضحة، فلعلها كذلك، أو: دون أن ....».

واختلَفَ إذْ ذَكَرُوا الله -عز وجل- أو كتابه، أو رسوله، أو دينه بما لا ينبغي؛ فقيل: حكم ذلك في انتقاض العهد به حكم الثلاثة المتقدمة؛ لأنه طعن في الدين، وقيل: حكمه حكم ما فيه ضرر على المسلمين، كما لو زنى بمسلمة، أو أصابها باسم نكاح، أو فتن مسلماً عن دينه، أو قطع عليه الطريق، أو دَلَّ على عورات المسلمين، أو أوى عينا لأهل الحرب، أو قتل مسلماً؛ هذه سبعة في كلها خلاف: هل يُنْتَقَضُ به العهد أو لا يُنْتَقَضُ؟ فقيل فمين زنى بمسلمة، أو دَلَّ على عورات المسلمين، أو فتن مسلماً عن دينه ودعاه إلى كفره: أُلِّ كَلَّ واحِلَّ من هذه الثلاثة انتقاض عهد؛ لأنه إضرار بالمسلمين، وقيل: لا يُعَدُّ انتقاضاً؛ لأنه لا ينافي عقد الذمة، ولا يَنْصَحُ طعناً في الدين، وهو من الحدث الذي يعاقبون عليه.

وفرق قوم بين أن يكون شرط عليهم في العقد الانتقاض بفعل هذا ونحوه، أو أن لا يكون اشتراط وقوعه نقضاً، فلا يلزم، ويُعاقَبُ فاعله. وفرق بعضهم في الزنى بين أن يَنْصَبَ المسلمة، فيُعدُّ ذلك نقضاً، أو يكون طوعاً منها، فيُضْرَبُ ضرباً موجعاً.

ووي عن عمر بن الخطاب، أن نصرانياً نَحَسَ بغلاماً عليه امرأة مسلمة، فوَقَعَتْ، فانكشفت عورتها، فكتب: «أُصَلِّبُ في ذلك الموضع، فقال: إنما عاهدناهم على إعطاء الجزية عن يلو وهم صاغرون».

(١) أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١١٤/٦) رقم ١٠١٦٧ و٣١٤/١٠١٠ رقم ١٩٢٦١، و٣٦٣ رقم ١٩٢٧٨)، والبيهقي في «الكبرى» (٢٠١/٩)، وأبو يوسف في «كتاب الخراج» (١٧٨)، وأبو عبيد في «الأموال» (٣٣٥ - ٢٣٦ رقم ٤٨٦ و٤٨٧)، وابن زنجويه في «كتاب الأموال» (٣٣٥/١) رقم ٧٠٨، والخلال في «الحكام أهل المال» (٢٦٧ رقم ٧٦٤)، من طرق عن مجاهد بن الشمي، عن عوف بن مالك الأشجعي، أن رجلاً يهودياً أو نصرانياً، نَحَسَ بامرأة مسلمة ... وفيه قسمة.

وفي بعض طرق ذكر سويد بن غفلة بين الشمي وعوف بن مالك، وقال البيهقي -وقد أخرجه من طريق مجاهد عن الشمي-: قال: تابعه ابن أشوع عن الشمي، عن عوف بن مالك.

قلت: ومجاهد وهو ابن سعيد بن عمير الهمداني، أبو عمرو الكوفي. قال الحافظ في «التقريب» (٦١٧٨): ليس بالقوي، وقد تغير في آخر عمره.

=

تعمد إيقاعها والتكشف عليها؛ روي ذلك مفسراً في بعض النسخة. وكذلك قال قومٌ في قطع الطريق، وفي القتل الموجب مثله للقصاص بين المسلمين: أنَّ كل ذلك يُعدُّ نقضاً من فعله. وقال قوم<sup>(١)</sup>: لا يُعدُّ نقضاً، وإنما فيه إجراء حكم المسلمين عليه في حدِّ الحاربة والقتل.

وقال الأوزاعي<sup>(٢)</sup> فيمن آوى عيون أهل الحرب، أو خبّر بعودة المسلمين: ذلك نقضٌ، فإن شاء الوالي قتلَهُ، وإن شاء صلبه. ونحوه يروى عن بعض المالكية<sup>(٣)</sup>، ولم يره الشافعي وأبو حنيفة<sup>(٤)</sup> نقضاً، وقال الشافعي<sup>(٥)</sup>: يُعزَّر ويُحسِن عقوبة.

= وابن أشوع، اسمه: سعيد بن عمرو بن أشوع الهمداني.

قال الحافظ ابن حجر في «التقريب» (٢٣٦٨): ثقة، روى بالشيخ.

ومتابعة ابن أشوع - هذه - من طريق إسماعيل ابن علية، عن خالد الحذاء، عنه، ذكرها الخلال في «أحكام أهل الملل» (رقم ٧٦٣) عن أحمد.

وأخرجه ابن زنجويه في «الأموال» (٤٣٤/١) رقم ٧٠٧ من طريق إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، عن عمر.

وهذا إسناد ضعيف، فالشعبي لم يذكر عمر، فهو منقطع.

وانظر: «أحكام أهل اللمة» (١٣٥١/٣)، (١٣٦٧).

(١) وهم الحنفية. انظر: «الهداية» (٤٥٦/٢)، «اللباب» (١٤٨/٤)، «البيان» (٨٤٢/٥).

قالوا: لأن الغاية التي ينهون بها القاتل: التزام الجزية، لا إداؤها، والالتزام باق.

(٢) نقل مذهبه ابن المنذر في «الأوسط» (٢٨٣/١١)، (٢٨٥، ٣٢٨).

(٣) انظر: «البيان والتحصيل» (٥٣٢/٢)، «النوادر والزبدات» (٣٥٢/٣ - ٣٥٣)، (٣٥٤).

«أحكام أهل اللمة» (١٣٧٤/٣).

(٤) وذلك على أصول مذهب الحنفية - كما مضى - أن غاية عدم قتالهم إلتزامهم الجزية، والالتزام باق.

انظر: «الهداية» (٤٥٦/٢)، «اللباب» (١٤٨/٤)، «البيان» (٨٤٢/٥).

وانظر: «الأوسط» (٢٨٦/١١).

(٥) في «الأم» في كتاب الحكم في قتال المشركين، ومسألة مال الحرابي (سباب المسلم يبدل المشركين على عودة المسلمين) (٢٦٥/٤) - ط. دار الفكر.

ونقله عنه ابن المنذر في «الأوسط» (٢٨٣/١)، (٢٨٥).

=

وكل ما ذكرنا مما فيه الخلاف، هل يُعدُّ نقضاً أو لا؟ فالخلاف فيه إذا عُدَّ نقضاً: هل يُغتال أو يُرَدُّ إلى مأمنه؟

والأرجح - إن شاء الله - في كل ما كان فيه طعن في الدين، وكان مما لا يدينون به في ملتهم؛ أن يُعدَّ ذلك نقضاً يستباح فاعله، قال الله تعالى: ﴿وَأَن يُكْفَرُوا بِمَا فِي بُطُونِهِمْ مِنْ بَنِي إِدْرِيسَ وَطُغْيَانِهِمْ فِي دِينِهِمْ فَقَاتِلُوا أَهْلَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّكُمْ يُتَّقُونَ﴾ [التوبة: ١٢].

فإنَّ إن كان مما يدينون باعتقاده، كفولهم في المسيح وعزير ونحو ذلك، فلم يجز مجرى قصد الطعن، فلا يدخل في ذلك، والله أعلم.

وكذلك الأرجح فيمن فعل ما يُعدُّ نقضاً أن يُغتال، ولا يجب رده إلى مأمنه؛ لأنه بعد نقضه العهد لم يبقَ له حرمة فيه، ولا شبهة حرمة يتعلَّق بها أمان، بخلاف من يتوقع منه خيانة وهو لم يفعل بعد، فذلك هو الذي يُبَدُّ إليه، وسرَّه إلى مأمنه، أو ما كان في معناه، وكذلك فعل عُمرَ حين أمر بصلب العُلج الذي تعمَّد كشف المرأة المسلمة، وروى يثله عن أبي عبيدة بن الجراح، أنه قتل نصرانياً استكره مسلمة على الرُّنث، ولم يردَّه إلى مأمته<sup>(١)</sup>. وروى عن رسول الله ﷺ في صلح أهل خيبر على أموالهم، وأن لا يكتنوا منها شيئاً: أن الربيع وكنانة ابنتي أبي المُنْظِق<sup>(٢)</sup> كتماه بعض ذلك، قال ابن عباس: فقدمهما رسول الله ﷺ، فغضب أعناقهما، قال:

= وعنه المعمراني - من الشافعية - في «البيان» (٣٢٤/١٢) نقضاً للمهد.

وذكر في موطن آخر (٣٨٧/١٢) الاشتراط في ذلك، فإن لم يُشترط على أهل اللمة ذلك، فلا يتنقض. وانظر: «المجموع» (٤١٢/٢)، (٤١٣).

(١) أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١١٥/٦) - ١١٦ - رقم ١٠١٧٠، و٣٦٤/١ رقم (١٩٣٨) عن ابن جريج، قال: أخبرني أنَّ أبا عبيدة بن الجراح، قتل كذلك رجلاً أراد امرأة من نفسها. والإسناد فيه مجهول، وهو الذي أخبر ابن جريج بهذا الحادثة، فهو ضعيف.

وأخرج مثله عن أبي هريرة، وبغني عنه أبو عمر، وهو صحيح بطريقه.

وانظر: «أحكام أهل الملل» (٧٦٣/١)، (٧٦٣)، «أحكام أهل اللمة» (١٣٤٩/٣).

(٢) سقطت كلمة (أبي) من منسوخ أبي خزيمة.



ثم بحث إلى ذريتهما، وأُتي بصَفِيَّةَ، ذكره ابن المنذر<sup>(١)</sup>.

ورواه أبو عبيد في كتابه «الأموال»<sup>(٢)</sup>، عن علي بن مُعَيْدٍ، عن أبي المَلِيحِ،

(١) في «الأوسط» ٣٢٩/١١، رقم ٦٦٩٤ من طريق محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن الحكم، عن قيسم، عن ابن عباس، به، مطوّلًا، وفيه قصة. وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» ١٠٦/٢ - ط. مكتبة الخانجي من طريق محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، به. وذكره الهيثمي في «المجموع» ١٥٢/٦ - ١٥٣، ثم قال: رواه الطبراني. وفيه محمد بن أبي ليلى، وهو سيء الحفظ، وبقية رجاله ثقات.

وللحديث أصل صحيح، أخرجه البخاري في عدة مواطن من «صحيحه» (رقم ٤٢١٣) وغيرها، مطوّلًا، ومختصرًا من حديث أنس - رضي الله عنه -، وليس فيه ذكر قتل أبي أبي المُثَنَّى. ووقع ذكر قتلها عند أبي داود (رقم ٣٠٠٦)، والبيهقي (١٣٧/٩) بإسناد حسن، من حديث ابن عمر - رضي الله عنهما -.

وانظر: «لآلئ النبوة للبيهقي» (٢٢٩/٤)، «سيره ابن هشام» ٣٣٦/٣ - مؤسسة علوم القرآن، «معاني الروايات» (٢٠٨/٤، ١٨٣/٢)، «السيره النبوة لابن كثير» (٣٧٧/٣)، شرح المواهب اللدنية» (١٣٩/٢)، «زاد المعادة» (٣٢٥/٣ - ٣٢٦).

(٢) في «الأموال» (ص ٢١٦ رقم ٤٥٨).

وأخرجه عنه: ابن زنجويه في «كتاب الأموال» ٤١٠/١، رقم ٦١٦، والبلذري في «فتوح البلدان» (ص ٤٠).

وأخرجه البلذري (ص ٣٩) عن أبي عبيد به، مختصرًا، مقتصرًا على الخبر إلى قوله: «ثلاثين ليلة». وهذا إسناد ضعيف؛ لإرساله. فيموت بن مهران مات سنة ١١٧ هـ كما في «التقريب» (٢٩٢/٢). وأخرجه أبو عبيد (ص ٢١٧ رقم ٢٥٩) - روعته ابن زنجويه ٤١١/١ -، عن حجاج بن محمد، والبلذري (ص ٤٠)، عن إسحاق بن أبي إسرائيل؛ كلاهما عن ابن جريج، عن رجل من أهل المدينة، أن رسول الله ﷺ صالح أبي أبي الحقيق على أن لا يكتوه، كتزًا، فكتوه، فاستحل بذلك دماهم. قلت: وهذا إسناد ضعيف، ففيه مجهول، ويستبعد كونه صحابيًا؛ لأن ابن جريج من أتباع التابعين، ثم إنه مدلس، وقد عمن هنا.

وأخرجه ابن زنجويه ٤١١/١، رقم ٦١٨ من طريق عبيد الله بن أبي زياد، عن مجاهد، أن النبي ﷺ قال: «اللهم اكمني من بني أبي الحقيق في غير عهد ولا عقد...» وفيه قصة.

وهو مرسل ضعيف. وعبيد الله بن أبي زياد - وهو القُداح -، قال الحافظ في «التقريب» =

عن ميمون بن مهران، قال: حاصر رسول الله ﷺ أهل خيبر، ما بين عشرين ليلة إلى ثلاثين ليلة، وإلّا أهل الحصن أخذوا الأمان على أنفسهم، وعلى ذراريهم، وعلى أن لرسول الله ﷺ كل شيء في الحصن، قال: وكان في الحصن أهلٌ يبيتون، فيهم شدة على رسول الله ﷺ، وفُحشٌ، فقال رسول الله ﷺ: «يا بني الحقيق»<sup>(١)</sup>، قد عرفتم عداوتكم لله ولرسوله، ثم لم يمتنعني ذلك من أن أعطيكم ما أعطيت أصحابكم، وقد أعطيتوني أنكم إن كنتم شئنا، حَلَّتْ لنا دماؤكم. ما فَعَلْتَ آتَيْتَكم: فلان وفلان؟ قالوا: استهلكناها في حربنا. قال: فأمر أصحابه، فأتوا المكان الذي فيه الآنية، فاستأروها. قال: ثم ضُربت أعناقهم.

فهذا كلُّه ليس في شيء منه الرُّدُّ إلى المأمن، فلا يجب ذلك، والله سبحانه أعلم.

وأما الضرب الثاني: وهو ما لا يُعدُّ من أفعال أهل الذمّة نقضًا، وإنما يستوجبون به التعزير والعقوبة، فمثل: إظهار الخمر والنافوس، والإعلان بمعتدّهم في المسج، وغير ذلك مما لا يباح لهم، وليس من أقسام الضرب الأول، التي هي مُحصّرة في ثلاثة معانٍ: ما يرجع إلى منافاة العقد، والطعن في الدِّين، والإضرار بالمسلمين.

وزعمت الشافعية: أن هذا الضرب الثاني لا يُعدُّ نقضًا، وسواءً شُرِّطَ عليهم الانتقاضُ بفعله أو لم يُشترط، قالوا: وإنما يُحملُ اشتراطُ النُقْضِ بمثل هذا على

= (٤٢٩٢): ليس بالقوي.

وأصل القصة صحيحة، ثابتة في «صحيح البخاري» (٢٣٢٨، ٣٢٢٩، ٢٣٣١)، ومسلم (١٥٥١)، مختصرة، وهي مطولة عند ابن حبان (٥١٩٩)، والبيهقي (١١٤/٦)، وفي «الدلائل» (٤/ ٢٢٩-٢٣١) بإسناد رجاله ثقات، وقاله ابن حجر في «الفتح» (٤٩٧/٧)، وصححه شيخنا الألباني في «تخريج أحاديث فقه السيرة» (٢٧٣).

(١) كذا في الأصل، ورفوقه علامة (صح)، وفي هامش النسوخ: هكذا قال الراوي، وإنما هم: بنو أبي الحقيق. وهو الموافق لما عند أبي عبيد في «الأموال».

(٢) كذا في الأصل والنسوخ، وفي مطبوع «الأموال»: عَرَفْتُ.

الإرهاب والتخويف، فلا يجب في ذلك على كلِّ حالٍ إلا التعزير<sup>(١)</sup>.

**فأقول:** أما إذا لم يشترط عليهم الانتفاض به فهو ظاهر، وأما إن كان اشترط عليهم في عهدهم أنهم إن أظهروا شيئاً من ذلك؛ فلا دُئِمَ لهم، وقد عاهدوا بذلك حرباً، **فالوجه: أنَّ ذلك على ما شرط،** وهو ظاهر ما في كتاب عمر -رضي الله تعالى عنه- في عقوب الدِّمَّة لتصارى الشام؛ لأنه قال في آخره، بعد أن ذكر فيه هذه الشروط المعدودة في الشرط الثاني وغيرها: «فإن خالفوا شيئاً مما شرطوه، فلا دُئِمَ لهم، وقد حلَّ للمسلمين منهم ما يحل من أهل المعاندة والثِّقاق»<sup>(٢)</sup>.

**ومما يدل على صحة هذا المذهب:** ما فعله رسول الله ﷺ من قتل ابني أبي الحقيق، وسبي ذريتهما، حين شرط عليهما استباحة ذلك منهما إن كتماه<sup>(٣)</sup>.

وأيضاً؛ فإنَّ العهد الذي به حرم ذلك منهم، لم يتناول إلا ما وافق صفته وشرطه، فإذا خالفوا شيئاً من ذلك، وقد كان اشترط عليهم أنَّ لا عهد لهم إذا خالفوا شيئاً من ذلك؛ فلم يبقَ لهم عهدٌ كالحرابي، والله أعلم.

### مسألة

إذا نبذ أهل الدِّمَّة العهد إلى المسلمين، فإنهم لا يقتلون، ويلحقون بالأمَن عند الشافعي قولاً واحداً<sup>(٤)</sup>، فإن خرجوا من غير أن يُعلموا بذلك، وهربوا إلى بلاد الحرب، فقد قيل: إن كان ذلك من ظلم أو جورٍ ركبهم مما يُعرف عُذرهم فيه لم يُعدَّ ذلك نقضاً، ولم يُستباحوا في نفس ولا مال، وهو إما أن يُخلَى سبيلهم، أو يُعادوا إلى

(١) انظر: «الأم» (١٩٨/٤-١٩٩)، «مختصر المزني» (ص ٢٨٠)، «فروضة الطالبيين» (١٠/٣٣٠)، «منهاج الطالبيين» (٣٠٠/٣)، «الحاوي الكبير» (٤٤٨/١٨)، «البيان» (٢٨٨/١٢)، «المجموع» (٤١٣/٢١).

(٢) نفس تخريجه.

(٣) نفس تخريجه قريباً.

(٤) انظر: «الأم» (١٩٦/٤)، «مختصر المزني» (ص ٢٨٠)، «فروضة الطالبيين» (١٠/٣٣٨)، «منهاج الطالبيين» (٣٠٠/٣)، «الحاوي الكبير» (٤٤٢/١٨)، «البيان» (٢٢٨/١٢)، «المجموع» (٤٠٦/٢١).

ذمتهم، ويُزال الظلم عنهم، وكذلك لو أُنكِرَ أمرهم، ولم يُعرف صدقهم من كذبهم إذا ادَّعوا ذلك؛ فلا يُستباحوا، حتى يَتَبَيَّنَ أنهم نقضوا أشرأ، على غير شيءٍ من تحت إسماعيل عادل.

**رُوي** ذلك عن ابن القاسم وأصبغ<sup>(١)</sup>. قال أبو الوليد بن رشد<sup>(٢)</sup>: وذلك صحيحٌ على مذهب مالك وأصحابه، وقال غيره<sup>(٣)</sup>: بل لا عُذْرَ لهم إذا خرجوا إلى بلاد الحرب ونقضوا، وإن كان ذلك من جورٍ أو غيره؛ لأنهم لم يعاهدوا على مثل ذلك، كأنه يعني: أنَّ عليهم أن يرفعوا أمرهم إلى الإمام إن رجوا عنده زوال ذلك، أو ليأذن لهم في التحول. قال اللخمي: لأنهم رَضُوا بطرح ما عُقِدَ لهم، وإسقاط حَقِّهم فيه.

### مسألة

إذا نقض أهل الدِّمَّة العهد وقتلوا، فظفر بهم المسلمون، ففي استباحة نسائهم وذرائعهم بالسبي خلاف، فعن مالك وجميع أصحابه: أنَّ أهل الدِّمَّة قد صاروا بذلك حرباً: يسبون ويقتلون، إذا لم يكن عذر من ظُلَامَةٍ أو جَوْرٍ، وخالفهم أشهب؛ فمنع السَّيَاء، قال: لا يعود الحرُّ إلى الرِّق أبداً، قال أبو الوليد بن رشد في «شرح مسائل المتبِّية»<sup>(٤)</sup>: «ما اتفق عليه مالك وأصحابه أصح في النظر؛ لأن الحرية لم تثبت لهم بعقاقٍ من رِقٍ متقدم، فلا ينتقض، إنما تركوا على حالهم من الحرية التي كانوا عليها آمنين؛ بما بذلوه من الجزية على شرطها ما بذلوه، فإذا منعوا الجزية، لم يُصَحَّ لهم العوض، وكان للمسلمين الرجوع فيه، وذلك -أيضاً- كالصلح بين المسلمين وأهل الحرب على شروط، فإذا لم يُفُوا بها، انتقض

(١) انظر: «البيان والتحصيل» (١٢/٣، ٦٠٩/٢)، «الوارد والزيادات» (٣٤٤/٣، ٣٤٧).

(٢) في «البيان والتحصيل» (١٢/٣).

(٣) هو أشهب -من أصحاب مالك- كما في «البيان والتحصيل» (١٢/٣).

(٤) «البيان والتحصيل» (٦٠٩/٢). والكلام السابق منه -أيضاً-.

الصلح». وذكر احتجاج ابن الماجشون لذلك بما فعل النبي ﷺ في سبي قريظة وغيرهم، فزعم أن لا حجة في ذلك؛ لأن الذي كان يسن النبي ﷺ وبني قريظة وغيرهم من اليهود إنما كان مهادنة وهم في بلادهم، لم يكونوا كأهل الذمة الذين غلبوا، فأقروا تحت ملكة المسلمين على أداء الجزية<sup>(١)</sup>.

**فأقول:** أمّا ما احتج به أبو الوليد على أشهب في أول كلامه فصحيح، وأما رده على ابن الماجشون فيما احتج به ابن الماجشون من سبي قريظة، فغير مستقيم، بل هو حجة بيّنة كما ذكر ابن الماجشون وغيره.

خرج مسلم<sup>(٢)</sup> عن ابن عمر، أن يهود بني النضير وقريظة حاربوا رسول الله ﷺ، فاجلّى رسول الله ﷺ بني النضير، وأقر قريظة، ومَنّ عليهم، حتى حاربته قريظة بعد ذلك، فقتل رجالهم، وقَسَم نساءهم وأولادهم وأموالهم بين المسلمين.

وإذا ثبت أن أهل الذمة الذين ضربت عليهم الجزية لم يكونوا عبيداً أعتقوا، كما أقرّ به أبو الوليد<sup>(٣)</sup>، وجعله حجة في الرد على أشهب؛ فأي فرق بينهم وبين كل من له عهد سواهم في (باب: النقص، وما يستحقه الناقض للعهد من العقوبة والقتل والسبي)، وهم سواء في أصل الكفر ونكث العهد؟! ثم هو -أيضاً- قد سوى بينهم في كلامه في (باب: النقص) وقاسمهم على أهل الصلح، حيث قال<sup>(٤)</sup>: «وذلك -أيضاً- كالصلح بين المسلمين وأهل الحرب على شروط، فإذا لم يفوا بها، انتقض

(١) إلى هنا انتهى الكلام من «البيان والتحصيل». يتصرف بسير.

ونظّر: «المقدمة» (١/٥١٠)، «جامع الأسماء» (٢٥٤)، «الكافي» (١/٤٨٣)، «النوادر والزبادات» (٣/٢٤٣)، وما فعله ﷺ في سبي قريظة يأتي تخريجه قريباً.

(٢) في «صحيحه» في كتاب الجهاد والسير (باب إجماع اليهود من الحجاز) (١٧٦٦) (٦٢).

وأخرجه البخاري في «صحيحه» في كتاب المغازي (باب حديث بني النضير، ومخرج رسول الله ﷺ إليهم في دية الرجلين، وما أرادوا من الغدر برسول الله ﷺ) (رقم ٤٠٢٨).

(٣) في «البيان والتحصيل» (٢/٦١٠-٦١١).

(٤) نقل كلامه -أيضاً- ابن رشد في «البيان والتحصيل» (٢/٦١٠).

الصلح». فكيف يُفرّق بينهما في الحكم بعد أن ساء في المعنى وهو النكث؟! هذا ما لا خفاءً باستوائهما فيه؛ لأنه بالنكث يعود الجميع خرباً، وإنما يختلفون في حكم الجزية من الأداء المحدود على الشروط المشروعة، كما أن المهادنة -أيضاً- قد تختلف الشروط فيها -أيضاً-، وأصل العهد واحد، وإنما الكلام في حكم النقص الذي هو واحد في جميع ذلك؛ فسبى قريظة في هذا الباب أصل، كما ذهب إليه ابن الماجشون<sup>(١)</sup> وغيره<sup>(٢)</sup>.

وكان أحمد بن حنبل يقول في ذراري أهل العهد إذا نقضوا: كل من وُلِدَ بعد النقص يُسبّون، ومن كان قبل ذلك لا يُسبون<sup>(٣)</sup>. وهذه التفرقة منه وإن أدّى إليها نظرٌ يستشعرُ سوابه، فالقاضي عليه: ما بُت من فعل رسول الله ﷺ، وسببه جميع ذرية الناقضين، ممّن تقدم منهم على النقص أو تأخر، وكان الذي يظهر من معنى ذلك -والله أعلم-: أن السبي من النساء والذرية لَمَّا لم يكن حكمهم القتل، صاروا في باب عقد الأمان تبعاً للرجال كالكامل، فإذا استحوّ دماء رجالهم فقتلوا، سقط الوجه الذي كان وجبت به الحرمة لهم، فاستبيح ما كان تحت أيدي رجالهم الذي هو أهل ومال. وقال ابن القاسم في أهل الذمة إذا نقضوا وحاربوا: إن من علم منهم أنه مغلوب على أمره، وأنه لم يُمن، مثل الضعيف والشيخ الكبير

(١) نقل كلام ابن الماجشون -أيضاً- ابن رشد في «البيان والتحصيل» (٦/٦١١)، وابن أبي

زيد القيرواني في «النوادر والزبادات» (٣/٢٤٦).

(٢) كالأوزاعي، وأصح -من أصحاب مالك- نقل ذلك عنهما القيرواني في «النوادر».

(٣) انظر: «المغني» (١٣/١٥٣)، «المنهاج» لابن البيا (٣/١١٨٤)، «شرح المختصر» لأبي يعلى (٢/٥٧٥)، «شرح الزركشي» (٦/٥٣٣)، «الواضح شرح مختصر الخري» (٢/٢٧٢)، «الإيضاح» (٦/٢٥٦)، «المبدع» (٣/٤٣٤)، «الفرق» (٦/٢٨٨)، «مسائل الإمام أحمد» (١/٢٥٥-٢٥٥ رواية الكوسج، ١/٣١١-٣١٢ رواية ابن صالح، ٣/٤٤٦-٨٤٧ رواية ابن عبد الله).

وقد نقل المصنف ملهب الإمام أحمد عن ابن المنذر في «الأوسط» (١/٣٣٠).

وهو مذهب الحسن البصري، فيما نقله عنه ابن قدامة في «المغني».

الزمن، فلا أرى أن يستباحوا بقتل ولا استرقاق، وأما الذرية - يعني ذرية الناقضين منهم - فيُسترقون<sup>(١)</sup>.

ففرّق ابن القاسم بين الذريّة، وإن كانوا لا يوجد منهم قتال، ولا إعاقة في نقض، وبين من علم أنه مغلوب من الرجال، إنما أرى<sup>(٢)</sup> ذلك - والله أعلم - لأنّ الذرية تبع في الحكم لرجالهم الذين نقضوا كما تقدم، وليس كذلك من له حكم نفسه من الرجال، فإنّ أحداً لا يؤخذ بجريرة أحد، وكذلك يجب أن يكون الحكم في ذراري هؤلاء المستضعفين من رجالهم، الذين علّم أنهم لم يكن منهم في ذلك النقض عمل ولا رضى، فلا يباح سبي ذراريهم؛ لأنهم تبع في الحكم لهم، وإنما تكلم ابن القاسم على ذراري الناقضين دونهم، وقال غيره من أصحاب مالك، منهم ابن الماجشون<sup>(٣)</sup> وغيره<sup>(٤)</sup>، فإنّ نقض كبارهم يُعدّ نقضاً عليهم، كما أن صلّحهم صلّح عليهم، فلم يفرقوا بين المستضعفين وغيرهم، وحملوهم في ذلك محمل الذرية. قال أبو الوليد بن رشد<sup>(٥)</sup>: لا ينبغي أن يختلف فيهم إذا علّم أنهم مغلوبون ومكروهون غير راضين؛ لقوله - تعالى -: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: ١٦٤، الإسراء: ١٥، فاطر: ١٨، الزمر: ٧]، ويحمل الخلاف على من جُهل أمره، وأدّعى الإكراه.

وقال الأوزاعي<sup>(٦)</sup>: أهل العهد لا تؤخذ العامة منهم بنقض الخاصة، وقاله

(١) نقله عنه ابن رشد في «البيان والتحصيل» (٦/٦٠٩)، وابن أبي زيد القيرواني في «السواد والزيادات» (٣٤٦/٣).

(٢) كذا في الأصل والمنسوخ، وفي هامش المنسوخ: «كذا، ولعلها: رأى».

(٣) انظر: «البيان والتحصيل» (٦١١/٢).

(٤) مثل أصبغ، وابن حبيب. كما في «البيان والتحصيل».

(٥) المصدر السابق. وانظر: «التواريقات» (٣٤٦/٣).

(٦) مقالة الأوزاعي هذه ضمن رسالة طويلة كتبها إلى صالح بن علي، أورد أبو عبيد في كتابه «الأموال» (ص ٢٢٢ - ٢٢٣ رقم ٤٢٧) قطعة منها، فيها هذه العبارة.

أبو عبيد<sup>(١)</sup>، وجماعة من أهل العلم<sup>(٢)</sup>، قال أبو عبيد: «لأنّ أن يكون ذلك بمسألوهم، ورضى بما صنعت الخاصة؟ فهناك تحل ماؤهم». وقال سفيان بن عيينة<sup>(٣)</sup>: «الذي انتهى إلينا من العلم أنّ من نقض شيئاً مما عاهدوا عليه، ثم أجمع القوم على نقضه، فلا دنة لهم». وذكر أهل مكة ونقضهم، وقال: «لا نعلم رسول الله ﷺ عاهد قوماً فنقضوا العهد إلا استحلّ قتلهم، غير أهل مكة؛ فإنه سئل عنهم، وإنما كان نقضهم الذي استحل به غزوهم: أن قاتلت حلفائهم من بني بكر، حلفاء رسول الله ﷺ من خزاعة، فنصّر أهل مكة بني بكر على حلفائه؛ فاستحلّ بذلك غزوهم<sup>(٤)</sup>».

(١) في كتابه «الأموال» (ص ٢٢٨).

(٢) وعلى رأسهم علي - رضي الله عنه -.

أخرج أبو عبيد في كتاب «الأموال» (ص ٢٢٨ - ٢٢٩ رقم ٤٧٦) - واللفظ له -، وابن زنجويه في «الأموال» (رقم ٦٩٢)، والدارقطني في «السنن» (٣/١٣١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/١٨٤): حدثنا سليمان التيمي، عن أبي مجاز: أن علياً نهى أصحابه أن يسيطروا على الخوارج حتى يحشوا حشواً. قال: فأخذوا عبدالله بن خباب، فانطلقوا به، فمروا على ثمرة ساقطة من نخلة فأخذها بعضهم، فألقاها في فيه، فقال له بعضهم: ثمرة مهاد، فبم استحللتها؟ فألقاها من فيه، ثم مروا بخزير، فحده أحدهم بسيفه، فقال له بعضهم: خزير معاهد، فبم استحلته؟ فقال لهم عبدالله بن خباب: ألا أدلكم على ما هو أعظم حرمة من هذا؟ قالوا: بلى. قال: فتلقوه. فبلغ ذلك علياً، فأرسل إليهم: أن أقبولوا بعبدالله بن خباب. فقالوا: كيف تقبلكم بعبدالله، وكنا نتله؟ فقال علي: أترككم قتله؟ قالوا: نعم. قال: الله أكبر. ثم أمر أن يسيطروا عليهم، وإن شاءه صحيح.

قال أبو عبيد: أفلا ترى أن علياً - عليه السلام - لم يستجز قتال عوامهم بما أحدثت الخاصة، حتى انتحلوه جميعاً، وتواطؤوا عليه؟ فكذلك أمر النكث، وكذلك لو أن بلاداً افتتحت فكان بعضها عنوة وبعضها صلحاً، لا يعرف هذا من هذا، أنفسي كله على الصلح، مخافة التقدم على الشبهة.

(٣) نقله عنه أبو عبيد في «الأموال» (ص ٢٢٤ رقم ٤٧٠).

(٤) انظر قصة غزوة فتح مكة وسببها بالتفصيل في:

«طبقات ابن سعد» (٢/١٣٤)، «سيره ابن هشام» (٣/٤)، «معاني الواقدي» (٢/٧٨٠)، «أسباب الأشراف» (١/١٧٠)، «شرح النووي على صحيح مسلم» (١٢/١٢)، «تاريخ الطبري» (٣/٤٢)، «معين الأثر» (٢/٢١٢)، «البدلية والنهاية» (٤/٢٧٨)، «نهاية الأرب» (١٧/٢٨٧)، «شرح المواهب اللدنية للزرقاني» (٢/٢٨٨)، «السير الحلبية» (٣/٨١)، «السير الشامية» (٥/٣٠٤)، «سبل الهدى والرشاد» (٥/٢٠٠).

فإذا تقرر ذلك، فالناقضون على ثلاثة أحوال: إما أن يُعلم تماثلهم ورضاهم به، فهؤلاء يستباح جميعهم بلا خلاف، وإما أن يُعلم من نقض بعينه، وإن من سواء -أو قوماً بأعيانهم- لم يعاون، ولم يرضَ بفعل من نقض؛ فلا ينبغي أن يُستباح من لم يرض منهم بحال. قال الله -تعالى-: ﴿كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ [الطور: ٢١]. وقال -تعالى-: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلاَّ عَلَيْهَا﴾ [الأنعام: ١٦٤]. وقال -تعالى-: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: ١٦٤، الإسراء: ١٥، فاطر: ١٨، الزمر: ٧].

والثالث: أن يُشكل الأمر: فلا يُعرف من نقض منهم ممن لم يُنقض، فهذا موضع النظر ومحل الخلاف، والله أعلم.

## مسألة

اختلف أهل العلم في الواجب في حكم من قتل ذمياً ظلماً، فذهب أبو حنيفة وأصحابه وإسحاق إلى أن المسلم يقتل بالذمي<sup>(١)</sup>، وهو قول الشعبي وإبراهيم النخعي<sup>(٢)</sup>. وذهب

(١) وهو أحد قولَي أبي يوسف في المشهور عنه. انظر: «المحلى» (١٠/٣٤٨)، «حلية العلماء» (٤٤٩/٧).

وانظر في مذهب الحنفية: «شرح معاني الآثار» (١٩٢/٣)، «مختصر الطحاوي» (٢٣٠)، «الفتاوى» (٨٩)، «اللباب» (١٤٤/٣)، «الجوهر النقي» (٣٨/٤)، «الهداية» (٥٠٤/٤)، «عمدة القاري» (٤٠/٢٤)، «مختصر اختلاف العلماء» رقم ١٥٧/٥ (٢٢٧)، «الأختار» (٢٧/٥)، «رد المحتار» (٦/٥٣٤)، «البيان» (١٠/٢٧، ١٣/١٠)، «فتح القدير» (١٠/٢١٧)، «تبيين الحقائق» (٦/١٠٣)، «المبسوط» (٢٦/١٣١)، «فرووس المسائل» (٤٥٤)، «تحفة الفقهاء» (٣/١٤٥)، «مجمع الأنهر» (٢/٦١٩)، «حاشية ابن عابدين» (٦/٥٢٧)، «البحر الرائق» (٨/٣٣٧)، «أحكام القرآن للجصاص» (١/١٧٣)، «ملتنق الأبحر» (٢٨٨/٢).

(٢) قالوا: المسلم الحر يقتل باليهودي والنصراني.

وروي عنهما أنه يقتل باليهودي والنصراني دون المجوسي.

انظر: «المحلى» (١٠/٣٤٧-٣٤٨)، «المجموع» (١٧/١٨٧)، «المغني» (١١/٤٦٦)، «معون»

الأوزاعي<sup>(١)</sup>، ومالك<sup>(٢)</sup>، والشافعي<sup>(٣)</sup>، والليث، والثوري، وأحمد<sup>(٤)</sup>، وإسحاق،

= المعبود (٤/٣٠٤)، «نيل الأوطار» (١١/١٢-١١).

واعتمد أصحاب هذا القول على إباحات لم تصح. انظر ذلك تفصيلاً في: «بيان الوهم والإيهام» (٢/٣٣٠-٣٣١)، «تهذيب سنن أبي داود» لابن القيم (٣/٣٣٠)، «تنقيح التحقيق» (٣/٢٥٤-٢٥٥)، «ملطفي على سنن الدارقطني» (رقم ٢٢١٣-٢٢١٦)، «نصب الرأية» (٣/٣٣٦-٣٣٧)، «معالم السنن» (٣٧٤-٣٧٥)، «فتح الباري» (١٢/٢٢٢)، «الدراية» (٢٢٢/٢)، «نيل الأوطار» (١١/٧)، «سبل السلام» (٣/٢٨٥)، «أحكام الجنائفة» (١٦٠-١٦٥).

وانظر -أيضاً-: «الإشراف» لابن المنذر (رقم ١٢٥٧)، «المغني» (١١/٤٦٩-٤٧٠ وما بعدها)، «المحلى» (١٠/٣٤٧ وما بعدها)، «نوازل الفقهاء» (ص ٢٠٧)، «الإقناع» (٢/١٩٠).

(١) نقل ذلك عن الأوزاعي والثوري: الجصاص في «مختصر اختلاف العلماء» رقم ١٥٧/٥ (٢٢٧).

وانظر: «المغني» (١١/٤٦٦)، «المحلى» (١٠/٣٥٠)، «الاعتبار» (١٩٠)، «شرح السنة» (١٠/١٧٥)، «فتح الأوحدي» (٢/٣١٢)، «فتح الأوزاعي» (٢/٢٧١)، «موسوعة فقهاء سفیان الثوري» (٢٩٥).

وحكى القرطبي في «تفسيره» (٢/٢٤٦) عن الكوفيين وسفیان الثوري: أن المسلم يقتل بالكافر.

(٢) انظر: «الموطأ» (٢/٨٧٢)، «المنقذ» (٧/٩٧)، «المؤونة» (٤/٤٤٤)، «التفريع» (٢/٢١٦)، «الرسالة» (٢٣٨-٢٣٩)، «الكافي» (٥٨٧)، «مقدمات ابن رشد» (٣/٣٣٧)، «المؤونة» (٢/١٣٠٢)، «جامع الأمهات» (ص ٤٩١)، «غارة الأوحدي» (٦/١٨٠-١٨٣)، «بداية المجتهد» (٢/٣٩٩)، «الإشراف» للقاضي عبد الوهاب البغدادي (٨١/٤) المسألة رقم ١٤٢٧ - بتحقيق: «أسهل المدارك» (٣/١١٥)، «سوانح الجليل» (٦/٢٣٣)، «حاشية ابن شاط على الفروع» (٤/١٩٠)، «عقد الجواهر الثمينة» (٣/٢٣١)، «المواقف» (١/٣٠٠، ٣٢٤ - بتحقيق: «شرح الزرقاني على مختصر خليل» (٨/٣)، «أحكام القرآن» لابن العربي (٦/٦١).

(٣) انظر: «الألم» (١/٤٠)، «المهذب» (٢/١٧٤)، «الوجيز» (٢/١٢٥)، «حلية العلماء» (٧/٤٤٩)، «المنهاج» (ص ١٢٣)، «معركة السنن والأثار» (١٢/١٩١) رقم ١٦٤٢٤، «مختصر الخلافات» (٤/٣٢٣) المسألة رقم ٢٢٣.

(٤) انظر: «المغني» (١١/٤٦٥-٤٦٧ ط. هجر)، «شرح الزركشي» (٦/٦٣)، «المقنع» (٣/١٠٥١)، «الواضحة» (١٦/٧)، «شرح المختصر» لأبي يعلى (٢/٣٤١)، «مسائل الإمام أحمد» (٨٠، ٨٠٨، ٨٩ - رواية الكوسج، ١/٤٨٣، ٦/٣٠٧، ٨١ - رواية صالح، ٢٢٧ - رواية أبي داود، ٢/٨٨-٨٧ - رواية ابن هانئ، ٣/١٢٢٧-١٢٢٨ - رواية عبد الله، «فرووس المسائل الخلافية للمكبري» (٥/٤١٧) المسألة رقم ١٦٦٩، «فرووس المسائل على مذهب الإمام أحمد بن حنبل» لأبي جعفر الهاشمي (٣/١٠٧٩).

وأبو ثور، وأبو عبيد، وداود<sup>(١)</sup>، وغيرهم<sup>(٢)</sup>، إلى أنه لا يُقتل مؤمن بكافر، إلا أن مالكا واللبيث قالا<sup>(٣)</sup>: إن قتله قتلٌ غيلةٌ قتلٌ به، وقتل الغيلة عندهم: أن يقتله على ماله، لا يقتله لثأره<sup>(٤)</sup>. ولا عداوة؛ كأنهم راوا فعله ذلك ففعل المحارب، فرأوا قتله واجبا كحد الحرابة، ولهذا لم ير مالك<sup>(٥)</sup> لوليٍّ دمٌ من قتل غيلةً أن يغفو عنه، وجعل قتله لازما على كل حال.

### والصحيح ما ذهب إليه الجمهور: أن لا يقتل المؤمن بالكافر؛ لأن دماء

- (١) انظر مذاهب المذكورين في: «المحلى» (٣٤٩/١٠-٣٥٠)، «حلية العلماء» (٤٤٩/٧)، «المنغني» (٤٦٦/١١)، «الإمام داود الظاهري وأثره في الفقه الإسلامي» (ص ٤٦١).  
(٢) روي ذلك عن عمر، وعثمان، وعلي، وزيد بن ثابت، ومعاوية -رضي الله عنهم-.  
وبه قال عمر بن عبدالعزيز وعطاء، والحسن، وعكرمة، والزهرري، وابن شبرمة، وابن المنذر.  
فيما نقل ذلك عنهم: ابن قدامة في «المنغني» (٤٦٦/١١).  
وانظر: مختصر اختلاف العلماء (١٥٧/٥) رقم (٢٢٧١)، «معالم السنن» (٣٢٩/٦)، حلية العلماء (٤٤٩/٧)، «المحلى» (٣٤٩/١٠-٣٥٠).  
وإليه رجح زفر بن الهذيل -من أصحاب أبي حنيفة- قال ابن حزم (٣٥٠/١٠) رويًا ذلك من طريق أبي عبيد، عن عبدالرحمن بن مهدي، عنه.  
وصحح ابن حزم (٣٤٩/١٠) عن عمر بن عبدالعزيز أنه إن شاء قتله، وإن شاء غفّ عنه.  
وذكره من طريق عبدالرزاق، عن معمر، عن عمرو بن ميمون، عن عمر، وذكره أيضاً عنه خلافاً الذي هو مذهب الجمهور.  
(٣) نقله عنهما: الجصاص في مختصر اختلاف العلماء (١٥٨/٥).  
وانظر: «بداية المجتهد» (٥١٤/٢)، «المهذب» (١٧٣/٢)، «مغني ذري الأهم» (٢٠٤).  
(٤) النائرة هي الشنقاء والمداواة.  
(٥) انظر: «المبدوء» (٤٢٨/٤)، «التفريع» (٢٣٣/٢)، «المعونة» (١٣٦٦/٣)، «جامع الأمهات» (ص ٥٢٣)، «مقد الجواهر الشنيعة» (٢٤٥/٣)، «الإشراف» للفاضل عبدالوهاب (١٨٨ مسألة ١٥٤٥ - بتحقيق).  
وذهب الشافعية -وروي عنه الحنابلة- أن عفو ولي الأمر جائز، انظر: «الأم» (١٦٥/٦)، «المجموع» (٧٨/١٩)، «الأحكام السلطانية» (٦٤) للماوردي، «الأحكام السلطانية» (ص ٥٩) لأبي يعلى، «مسطر العقوبات في الفقه الإسلامي» (١٨٨/٣).

المسلمين معصومةٌ بيقين، فلا يُقدّم عليها إلا بيقين، ولم يأذن الله -تعالى- في القود من المسلم إلا بيسلم، قال -تعالى-: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ إلى قوله -تعالى-: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ [البقرة: ١٧٨]. فإببات الأخوة بين القاتل والمقتول، أو القاتل والولي -على الخلاف في تأويل عود ذلك- دليل لا يُشكّل أن كليهما من المسلمين، وكذلك ذكر القصاص ظاهر في ذلك؛ لأنه يقتضي المساواة في الدين، فالقود من المسلم لا يستباح بغير المسلم، وقد جاء ذلك -أيضاً- نصّاً.

خرّج أبو داود<sup>(١)</sup> عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «المؤمنون تنكأوا دماؤهم، يسعى بذمتهم أدناهم، ويجير عليهم أقتصاصهم، وهم يدٌ على من سواهم، ويردّ مُشيدهم على مُضعفهم، ومُستبرئهم على قاعدتهم، لا يقتل مؤمن بكافر، ولا ذو عهدٍ في عهده».

وفي كتاب البخاري<sup>(٢)</sup>، عن أبي جحيفة قال: قلت لعلي: هل عندكم شيءٌ من الوحي إلا ما في كتاب الله -عز وجل-؟ قال: لا، والذي فلق الحبة، وسرأ النسمة، ما أعلمه، إلا فهم يعطيه الله -عز وجل- رجلاً في القرآن، وما في هذه الصحيفة<sup>(٣)</sup>. قلت: وما في هذه الصحيفة؟ قال: العقل، وفكّك الأسير، وأن لا يقتل مسلم بكافر.

(١) في «مسننه» في كتاب الدييات (باب إيقاد المسلم بالكافر) (رقم ٤٥٣١). وقد مضى تخريجه مطوّلاً.

(٢) في «صحيحه» في كتاب الدييات (باب لا يقتل المسلم بكافر) (رقم ٦٩١٥). وأخرجه مسلم في «صحيحه» في كتاب الحج (باب فضل المدينة) (رقم ٧٠٠٣). وقد جمع هذه الصحيفة في جزء مفرد، منها، مع تخريج وتوثيق: سرح: الدكتور: رفعت عبد المطلب -رحمه الله تعالى- في كتاب مفرد، طبع عن دار السلام بعنوان: «صحيفة علي ابن أبي طالب»، عن رسول الله ﷺ، دراسة توثيقية فقهية (انظر منها ص ٨٨-٨٩).  
وانظر: «نصب الرابطة» (٣٣٥-٣٣٤/٤)، «التلخيص الحبير» (١٣١/٤)، «نيل الأوطار» (٧/١١-١٠).

فهذا نص<sup>١</sup> في ذلك. ولأبي حنيفة وأصحابه في ذلك تأويلات ليس هذا موضع النظر فيها، وربما تعلّقوا فيها ذهبوا إليه برواية لا تثبت، وأقيسة فاسدة<sup>(١)</sup>.

قال ابن المنذر: لا يصح عن النبي ﷺ خبر يعارض ما ثبت من قوله: «لا يقتل مؤمن بكافر». وكان مما احتج به الشافعي عليه من طريق النظر: أنه لا خلاف في أن المسلم لا يقتل بالحربي المستأمن، فكذلك الذمي؛ لأنهما في تحريم القتل سواء. وأما قول مالك في أنه يقتل المسلم إذا قتله غيلة<sup>(٢)</sup>، فيأتي<sup>(٣)</sup> عليه عموم قول النبي ﷺ: «لا يقتل مؤمن بكافر».

**فالأرجح:** أنه لا يقتل؛ للدلالة المتقدمة؛ ولأنه لم يأت في ذلك تخصيص غيلة ولا غيرها، وليس حمله على حكم المحارب بشيء؛ لأن المحارب له شروط لا يستحق اسم الحاربة إلا بوجودها، وهذا لم يوجد ذلك منه، فلم يكن له حكم المحارب، وقد كان يلزم من جعل<sup>(٤)</sup> له حكم المحارب - وكان من مذهبه التخيير في عقوبات المحارب - أن يجيز ذلك منه، وهو ما لا يقول به.

فإن قيل: لا يكون التخيير في محارب قتل في حاربه؛ لأنه يقتل باتفاق؛ فسقط ما عداه! قيل: الساقط بانتحام القتل شيان: القطع والنسي، فيبقى التخيير بين القتل والصلب، وذلك يلزمهم في محالة<sup>(٥)</sup>.

(١) ومن جملة تأويلاتهم: استدلالهم بقول الله ﴿وَكَيْفَ تَعْلَمُونَ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالْغَيْرِ﴾ (المائدة: ٤٥) قالوا: فهذا من غير تفصيل بين المسلم والذمي. ومنها: استدلالهم بما روي عن النبي ﷺ أنه أضاف مسلماً بذمي.

قالوا: هذا نص.

قلت: أما الآية، فإن هذا مما كتبه الهـ عز وجل - في التوراة، ولا يلزمنا شرائع من قبل نبينا ﷺ.

وأما الحديث فضيف، لا تقوم به حجة. وانظر: نصب الرأية (٣/٤)، ٣٣٦.

وقد ذكر ابن حزم - رحمه الله - في «المحلى» (١/١٠) ٣٥٠ - وما بعدها جميع استدلالات

الحنفية النافذة والمقلية، ورد عليهم بسلام نفيس غاية. فانظروا هناك.

(٢) كذا في الأصل والنسخ، وتحتمل: «فيأبى».

(٣) قال ابن حزم في «المحلى» (١/١٠) ٣٥٠ في قول المالكية، أنهم يقتلون المسلم بالذمي =

وإذا تقرر أن المسلم لا يقتل بالذمي، فلا خلاف في أن فعله ذلك كبيرة من الكبائر.

خرج البخاري<sup>(١)</sup> عن عبدالله بن عمرو، عن النبي ﷺ قال: «من قتل معاهداً لم يرحَ راحة الجنة، وإن رعيها يوجد من مسيرة قريبين عاماً».

وأوجب العلماء الذين لم يروا قتل المسلم بالذمي على قاتله المسلم ديتته، واختلّف في يتي؛ فقال قوم: دية الكافر المعاهد إذا وجبت كدية المسلم سواء، وإليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه<sup>(٢)</sup>، وقاله الشعبي والنخعي وسفيان<sup>(٣)</sup>، وسواء كان

« للحرابة. قال: «اتم لا تقولون بالترتيب في حد الحرابة، ولو قلتموه لكتنم متناقضين - أيضاً؛ لأنه لا خلاف بين أحول من قال بالترتيب في أنه لا يقتل المحارب إن قتل في حرابة من لا يقتل به إن قتله في غير الحرابة، واتم لا تقتلون المسلم بالذمي في غير الحرابة، فظهر فساد هذا التقسيم يقيين.

وأما المشهور من قول المالكيين أنهم يقولون بخير الإمام في قتل المحارب أو صلبه أو قطعاه أو نفيه، فمن أين أوجبوا قتل المسلم بالذمي - ولا يذ - في الحرابة، وتركوا قولهم في تخيير الإمام فيه، فوضح فساد قولهم يقيين لا إشكال فيه، وأنه لا حجة لهم أصلاً. والله تعالى التوفيق! هـ. كلامه - رحمه الله -.

(١) في «صحيحه» في كتاب الجزية والموادعة (باب إثم من قتل معاهداً بغير جرم) (رقم ٣١٦٦)، وأخرجه في كتاب الديات (باب إثم من قتل ذمياً بغير جرم) (رقم ٦٩١٤).

(٢) انظر: «مختصر الطحاوي» (٢٤٠)، «القدوري» (٩٠)، «اللباب» (٣/١٥٤)، «مختصر اختلاف العلماء» (١٥٥/٥) السالة رقم ٢٢٧٠، «الهداية» (١٧٨/٤)، «المبسوط» (٨٤/٢٦)، «بدائع الصانع» (٤٦٦٤/١٠)، «الدرر الحكام» (١٠٤/٢)، «الجرهر النقي» (١٠٣/٨)، «متنفة الفقهاء» (٣/١٥٥)، «روضة القضاء» (١١٧٠/٣)، «التلف في الفساري» (٦٧٠-٦٧١/٢)، «أدب القضاء» (ص ٤٤٧)، «دروس المسائل» (٤٧٥).

(٣) وهذا مذهب الزهري - كما سيأتي -، وروي عن علي وابن مسعود.

وذكر ابن قدامة في «المغني» (١٢/٥١٠-٥٢٠) أنه مذهب علقمة ومجاهد، وروي عن عمر وعثمان وابن مسعود ومعاوية.

قال: وقال ابن عبدالبر: هو قول سعيد بن المسيب والزهري.

انظر: «مختصر جلال الدين» (٩٤-٩٨)، «سنن الدارقطني» (١٢٩/٣)، «جامع الترمذي» (تحت رقم ١٤١٣/٤)، «أحكام القرآن» للمصنص (٢/٢٣٨)، «تفسير القرطبي» (٥/٣٢٧)، «شرح السنة» (٢٠٤/١٠)، «أحكام أهل الذمة» (٦١/٢)، «نيل الأوطار» (٧/٢٢٢).

عندهم يهودياً، أو نصرانياً، أو مجوسياً<sup>(١)</sup>. وقال مالك<sup>(٢)</sup> وأحمد بن حنبل<sup>(٣)</sup>، في اليهودي والنصراني: ديتة نصف دية المسلم. وقال الشافعي وأبو ثور وإسحاق<sup>(٤)</sup>: ديتة ثلث دية المسلم.

وانتق مالك والشافعي وأحمد وإسحاق على أن دية المجوسي ثمان مئة

(١) قد ورد بذلك حديث: «دية ذمي دية مسلم».  
أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٤٥/١) رقم ٧٨٠، والدارقطني (ص ٣٤٩، ٣٤٣ - ط.  
هندية)، والبيهقي (١٠٢/٨) من طريق أبي كرز القرشي، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً.  
وقال الدارقطني: «لم يرفع عن نافع، غير أبي كرز، وهو متروك، واسمه عبدالله بن عبدالمك  
القهري»، وانظر تمام تخريجه في «السلسلة الضعيفة» (رقم ٤٥٨).  
(٢) انظر: «الملونة» (٤٧٩، ٤٧٢/٤)، «الفرعي» (٢١٦/٢)، «بداية المجتهد» (٤١١/٢)، «معد  
الجواهر الثمينة» (٢٥٨/٣)، «الرسالة» (٢٣٧)، «الكافي» (٥٩٧)، «جامع الأمهات» (ص ٥٠١)، «المتقى»  
(٩٧/٧)، «الشرح الكبير» (٢٦٧-٢٦٨)، «سهل المملوك» (١٣٢/٣)، «قوانين الأحكام» (٢٩٧)،  
«الإشراف» ١٢٩/٤ مسألة رقم ٤٧٥ - بتحقيق، «جواهر الإكليل» (٢٦٦/٢)، «الخرشي» (٣١/٨).  
(٣) مذهب الحنابلة: أن دية مثل دية المسلم في العمد، وإن قتل خطأ، ففيه روايتان: الصحيح  
من المذهب أنها على النصف من دية المسلم.

انظر: «المغني» (٥٤، ٥١/١٢)، «الإنصاف» (٦٥-٦٤/١٠)، «الفرع» (١٧/٦)، «شرح المختصر»  
لأبي يعلى (٣٨٧، ٣٨٥/٢)، «الواضح» (١٨٩/٢)، «المتقى» لابن البنا (١٠٧٣/٣، ١٠٧٤)، «شرح  
الزركشي» (١٣٨/٦)، «مسائل الإمام أحمد» ١١٦-١٤٠، رواية الكوسج، ١٧٢، ٥٩/٣ - رواية صالح،  
١٢٤١/٢ - رواية عبدالله، «الروايتين والوجهين» (١٨٢-١٨٤)، «دروس المسائل» لأبي جعفر  
الهاشمي (١١٠٩/٣)، «دروس المسائل الخلافية للمكبري» (٥٠٧-٥٠٨، المسألة رقم ١٧٥١).  
(٤) انظر في مذهب الشافعية: «الأم» (١٠٥/٦)، «الإتعا» للماوردي (١٦٤)، «المجموع» (١٧/١)  
(٢٧٨)، «المهذب» (١٩٨، ٢/٢)، «روضة الطالبين» (٢٥٧/٩)، «معدة السالك» (ص ١٧٥)، «التبيين»  
(١٣٧)، «حلية العلماء» (٥٤٣/٧)، «مختصر الخلافيات» (٣٨١/٤) رقم ٢٧٩، «مستن البيهقي» (٨/٨)  
١٠١٢-١٠١٣، «الوجيز» (١٤١/٢)، «المنهاج» (١٢٦)، «نهاية المحتاج» (٣٠٣/٧)، «مغني المحتاج»  
(٥٧/٤).

وقال ابن المنذر في «الإشراف» (٩٣/٣): «وقالت فرقة: دية الكفاي ثلث دية المسلم، وروي هذا  
القول عن عمر وعثمان -رضي الله عنهما-، وبه قال ابن المسيب وعطاء والحسن وعكرمة، وعمرو بن  
ديان، والشافعي، وأبو ثور، وإسحاق». وانظر: «فقه الإمام أبي ثور» (ص ٦٩١).

دريم<sup>(١)</sup>. واحتج الزهري على أن دية المعاهد كدية المسلم بقوله -تعالى-:  
﴿... وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَنَدَيْتُمْ سُلْطَةً إِلَى أَهْلِهِ وَتَخْرِيرَ رَقَبَةٍ  
مُؤَيَّنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]<sup>(٢)</sup>.

قال الكوفيون: فَلْيَكُره بعد ذكر دية المؤمن يجعلهما سواء في الدية والكفارة،  
واستدلوا على أنه يراد به من كان له عهد من الكفار: أنه لو أريد به المؤمن،  
لَوَصَفَهُ الله -تعالى- بذلك، كما قال -سبحانه-: ﴿... فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ  
وَهُوَ مُؤَيَّنٌ...﴾ [النساء: ٩٢]<sup>(٣)</sup>.

وخرج الترمذي<sup>(٤)</sup>، عن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ وَدَى العامرين بدية  
المُسلمين، وكان لهما عهد من رسول الله ﷺ. قال فيه: حديث غريب.

ومستند مَنْ رأى أن دية الكافر على النصف من دية المسلم: ما أخرجه  
الترمذي<sup>(٥)</sup> -أيضاً- من طريق عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ

(١) انظر: المراجع في الهامتين السابقين.  
(٢) أخرجه عنه عبدالرزاق في «المصنف» (٩٥/١٠) رقم ١٨٤٩١، والطبري في «التفسير»  
(١٢٢/٥).

(٣) ونذهب ابن حزم في «المحلى» (٣٤٧/١٠) وما بعدهما: أن من قتل من المسلمين  
البالغين ذمياً أو مسلماناً، عمداً أو خطأ، فلا قود عليه ولا دية، ولا كفارة، ولكن يؤدب في العمد  
خاصة، ويسجن حتى يتوب؛ فكأن لقصور.  
(٤) في «جامعه» في أبواب الديات (باب) (رقم ١١٤٠٤) من طريق أبي سعد -هو البقال- عن  
عكرمة، عن ابن عباس.

وأخرج ابن عدي في «الكمال» (١٢٢١/٣) من طريق أبي سعد البقال، سعيد بن المزنيان، به.  
وأبو سعيد: ضعيف مدلس، وانظر: «ضعيف سنن الترمذي» لشيخنا الألباني -رحمه الله-.  
(٥) في «جامعه» في أبواب الديات (باب ما جاء في دية الكفار) (رقم ١٤١٣/٢، ١٨٨٥).

وقال: حديث عبدالله بن عمرو في هذا الباب حديث حسن.  
وأخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٥٧٠)، وابن أبي شيبة (٢٩٤/٩)، وأحمد (١٨٠/٢) =  
٢٥٥ ٢١٥ ٢١٦، وأبو داود (١٥٩١، ٢٧٥، ٤٥٣١)، وابن ماجه (٢٦٥٥ ٢٦٨٥)، وابن =



قال: «دية عقل الكافر نصف دية<sup>(١)</sup> عقل المؤمن»<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

= الجارود (١٠٧٣)، وابن خزيمة (٢٨٠)، والبيهقي (٢٨/٨).

وهو جزء من حديث خطبة الفتح. وقد ورد الحديث عن جمع من الصحابة مطولاً. ومنه ما هو في «الصحيحين»، وانظر: «نصب الراية» (٣٤١/٤).

ورود الحديث بالنقط: «دية المعاهد نصف دية المسلم»، وفي لفظ: «أن النبي ﷺ قضى بأن عقل أهل الكتاب نصف عقل المسلمين»، وانظر: «إرواء الغليل» (٣٠٧/٧) رقم (٢٢٥١).

(١) كلمة (دية) سقطت من الأصل والنسخ، وهي مثبتة في «جامع الترمذي».

(٢) قال ابن القيم في «إعلام الموقنين» (٣٦٤/٤): «حديث حسن، يصحح مثله أكثر أهل الحديث»، وقال في «تهذيب السنن» (٣٧٤/٦): «هذا الحديث صحيح إلى عمرو بن شعيب، والجمهور يحتجون به، وقد احتج به الشافعي في غير موضع، واحتج به الأئمة كلهم في الديات».

وقال ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٣٨٥/٢٠): «وهذا هو أصح الأقوال؛ لأن هذا هو المأثور عن النبي ﷺ كما رواه أهل السنن: أبو داود وغيره عن النبي ﷺ».

وقال الخطابي في «معالم السنن» (٣٧٥/٦) مع مختصر سنن أبي داود: «ليس في دية أهل الكتاب شيء أثبت من هذا».

وانظر لرحمان هذا القول: «شرح السنة» (٢٠٤/١٠)، «أحكام أهل الذمة» (٦١/٢)، «تهذيب

السنن» (٣٧٧-٣٧٤/٦)، «فيل الأوطار» (٦٨/٧-٧٠)، وفي: «الراجح العقل» بالحديث الصحيح، وطرح ما يقابله مما لا أصل له في الصحة: «أحكام الجنابة على النفس وما دونها» (٢٤٣-٢٤٤).

رفع  
عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

## الباب العاشر

في المرتبة، والمحاربة، وقتال أهل  
البغي، وتفصيل أحكامهم، وذكر ما يتعلق  
بجنائياتهم، ويلزم من عقوباتهم

### الباب العاشر

في المرتدين، والمحاربين، وقتال أهل البغي، وتفصيل  
أحكامهم، وذكر ما يتعلق بجناياتهم، ويلزم من عقوباتهم

قال الله -تبارك وتعالى- في الحد المنتهى إليه من قتل الكفار وقصائلهم: ﴿... فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: ٥]، وقال -تعالى-: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٩]، وقال -تعالى-: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٣].

وخرج مسلم<sup>(١)</sup>، عن عبدالله بن عمر: قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوه؛ عصموا مني دماؤهم وأموالهم، وحسابهم على الله -عز وجل-». وخرج -أيضاً-<sup>(٢)</sup> عن أبي بكر، عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض... الحديث. وفيه قال: «فإن دماءكم

(١) في «صحيحه» في كتاب الإيمان (باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، محمد رسول الله، ويقيموا الصلاة...) (رقم ٢٢)، وفيه: «إلا بحقها، وحسابهم على الله». وأخرجه البخاري في «صحيحه» في كتاب الإيمان (باب: «فإن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ») (رقم ٢٥) من حديث ابن عمر -رضي الله عنه-.

(٢) أي: مسلم، في «صحيحه» في كتاب القسامة والمحاربين (باب تليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال) (رقم ١٦٧٩).

وأخرجه البخاري في «صحيحه» في كتاب المغازي (باب حجة الوداع) (رقم ٤٤٠٦).  
وأخرجه في عدة مواضع -مطولاً ومختصراً- (رقم ٦٧، ١٠٥، ١٧٤١، ٣١٩٧، ٤٦٦٢، ٨٠٧٨، ١٧٤٤٧، ٥٥٥٠).

وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم، كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا، وستلقون ربكم فيسألكم عن أعمالكم، فلا ترجعوا بعدي كفاراً -أو- ضلالاً- يضرب بعضهم رقاب بعض، ألا ليبلغ الشاهد الغائب.

فالكاتب والسنة والإجماع على عصمة دم المسلم وتحريمه، لا خلاف في ذلك بين الأمة، إلا أن ياذن الشرع في شيء من ذلك؛ لحق أوجبه؛ فيكون ذلك مستثنى من عموم ما تقدم، وقد جاء من تخصيص ذلك في الكتاب والسنة ما أوجب المصير إليه، والاقتصار عليه.

قال الله -تعالى-: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام:

١٥١، الإسراء: ٣٣].

وخرج مسلم<sup>(١)</sup> في حديث جابر عن رسول الله ﷺ: «... فإذا قالوا: لا إله إلا الله، عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها». ففي قوله -تعالى-: ﴿إِلَّا بِالْحَقِّ﴾، وقوله ﷺ: «إلا بحقها» بيان أن هناك أشياء تبيح ذلك منه، إذا هو ارتكبتها بعد الإيمان، وإن كان لفظ الحق هنا مجعلاً؛ فقد جاء مفسراً: منه في القرآن، ومنه في السنة الصحيحة. قال الله -تعالى-: ﴿حُجِّبَ عَلَيْكُمْ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٧٨]. وبين -تعالى- وجه الحكمة، وموقع النعمة في ذلك بقوله -عز وجل-: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]، وقال -تعالى-: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا﴾ [المائدة: ٣٣].

وتواتر عن رسول الله ﷺ إيجاب قتل الزاني المحصن، رجماً بالحجارة<sup>(٢)</sup>، والأمر بقتل من رجع عن الإسلام<sup>(٣)</sup>؛ فكان ذلك كله مبيحاً للحق الذي استثناه

(١) في «صحيحه» في كتاب الإيمان (باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله،

محمد رسول الله ...) (٣٥) (٢١).

(٢) انظر -على سبيل المثال-: «صحيح البخاري». كتاب الحدود (باب رجم المحصن).

(٣) أخرج البخاري في «صحيحه» في كتاب الجهاد والسير (باب لا يعذب بمنذاب الله) (رقم

٣٠١٧) من طريق عكرمة، أن علياً -رضي الله عنه- حرق قوماً، فبلغ ابن عباس، فقال: لو كنت أنت، لم =

-عز وجل-

وخرج مسلم<sup>(١)</sup> عن عبدالله، عن النبي ﷺ قال: «والذي لا إله غيره! لا يحل دم رجل مسلم يشهد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، إلا ثلاثة نفر: التارك للإسلام، المفارق للجماعة، واليئب الزاني، والنفس بالنفس». ورواه -أيضاً- عن عائشة<sup>(٢)</sup>، عن النبي ﷺ، بمثله.

فكان ظاهر هذا الحديث حصراً الحق المستثنى في الثلاث، فتعلق بذلك قوم، وألحق آخرون بهذه ما أوجبه نص آخر ودليل بين، واحتمل أن يكون تعيين هذه الثلاث بالحصص؛ لأنها أمهات، وقواعد في الشرع بينات في حفظ الدين والدماء والأنساب، وقد تقرر في الشرع تقرر التواتر بيان حكمها، وتمييز أنواعها، فلم يكن إقدام الحاكم في تنفيذ الحكم فيها يفتقر إلى نظر وكشف واستفسار، فكانه قال: الحل البيّن الذي لا يخفى عليكم، ولا يشكل على نظركم، ونحو هذا مما يقع فيه الفرق بين هذه الثلاث وغيرها، ولا فقد رويت آثار صحاح يلجأ إلى القتل في أحداث غير هذه؛ من ذلك: ما خرج مسلم<sup>(٣)</sup> عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا بوع لخليفتين؛ فاقتلوا الآخر منهما». وخرج -أيضاً- عن عرفة، عن النبي ﷺ: «من أراد أن يفرق أمره الأمة وهي جميع؛ فاضربوه بالسيف، كانتا من كان».

وقاتل أبو بكر -رضي الله تعالى عنه- مانعي الزكاة بمحضصر الصحابة وموافقتهم<sup>(٤)</sup>، فكان بالإجماع.

= أحرقهم؛ لأن النبي ﷺ قال: «لا تعذبوا بمنذاب الله». ولقد ثبت؛ كما قال النبي ﷺ: «من بلك دينه فاقطعه». وأخرجه في كتاب استتابة المرتدين (باب حكم المرتد والمردة) (رقم ٢٩٢٢).

(١) في «صحيحه» في كتاب القسامة والمحاربين (٢٦) (١٦٧).

(٢) في «صحيحه» في كتاب الإمارة (باب إذا بوع لخليفتين) (٦١) (١٨٥٣).

(٣) في «صحيحه» في كتاب الإمارة (باب حكم من فرق أمر المسلمين وهو مجتمع) (٥٩) (١٨٥٢).

(٤) وهذه القصة معروفة مشهورة، فقد أخرجه البخاري في «صحيحه» في كتاب الزكاة (باب وجوب الزكاة) (رقم ١٣٩٩، ١٤٠٠)، وسلم في «صحيحه» في كتاب الإيمان (باب الأمر بقتال =

فذلَّ ذلك كلُّه على أنه تفسير للحق الذي استثناه الله - تعالى - في كتابه، وعلى لسان رسول الله ﷺ، وحيث ما وجد دليل من الشرع، وجب الانتهاء إليه، ما لم يدل دليل آخر على نسخه وتخصيصه، وما أشبه ذلك من الوجوه التي يجب المصير إليها. وعند تصفح هذه الأحداث الأخر، التي جاء وجوب القتل فيها - أيضاً - يتبين لك الفرق في الوضوح، والتمييز للنظر بينها وبين الثلاث التي أفردت عنها في الحديث الذي ظاهره الحصر؛ وذلك: أن قتل الذي يبيع له ثانياً يفترق إلى نظر وتأمل: هل كان قصد بذلك الخلاف على الأول، أو لم يكن علم ببيعة الأول، أو كان هو أحق من الأول، أو كان بينهما من المسافة في الأرض ويُعدو البلاد ما لا يدركه نظر الأول، أو لم يعثر عليه حتى مات الأول؟

وكذلك من خرج على الناس، وأمرهم جميع، يحتمل أن يكون متاولاً، فيجب أن يُبين له، أو يكون مظلوماً، فيجب أن ترفع ظلامته، وما كان من نحو هذا، وكذلك ما وقع من النظر والاجتهاد في مانعي الزكاة، وكذلك فيمن ترك الصلاة، فكل واحد من هذه يفترق في تمييز نوعه الذي يجب القتل به، من غيره الذي لا يجب فيه إلى حالات واجتهادات يغمض معها فَرْكُ الثقة باستحلال القتل، فبذلك فارتقت معنى الثلاث الأول، فكان حصر الجليَّة فيها مُشعراً بوجوب النظر والتثبت فيما عداها مما أحله الشارع - أيضاً - لافتراق وجوه التمييز في الاستحلال، والله أعلم.

ولما كان هذا الباب مختصاً بقتال المرتدين، والمحاربين، وأهل البغي، وكلهم إثماً مسلم في الحال، أو قد تقدم له اعتصام بالإسلام، وجب تقديم هذا الأصل، وتمهيد هذه القاعدة، ثم نعود إلى تفصيل القول في ذلك، بحسب ما وضع له هذا الباب، وهو يشتمل على ثلاثة أصناف: المرتدين، والمحاربين، وأهل البغي. فلنقسم القول فيه على ثلاثة فصول:

= الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله (رقم ٢٠).

وأخرجه البخاري - أيضاً - في عدة مواضع من «صحيحه» (الأرقام: ١٤٥٦، ٦٩٢٥، ٧٢٨٥).

### الفصل الأول: في أحكام المرتدين

قال الله - عز وجل -: «وَمَنْ يَرْتَدِدْ بَيْنَكُمْ عَنْ دِينِهِ قَبِيتَ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ خَبِطَتْ أَفْئَتُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ» [البقرة: ٢١٧].

ففيه دليل على وجوب قتلهم، ورفع احترام ما كان أوجبه الإيمان لهم. وثبت أن رسول الله ﷺ قال: «من بدل دينه فاقتلوه»<sup>(١)</sup>.

خرج البخاري، عن عكرمة، أن علياً حرق قوماً، فبلغ ابن عباس، فقال: لو كنت أنا، لم أحرقهم؛ لأن النبي ﷺ قال: «لا تعذبوا عذاب الله، ولقتلتهم، كما قال النبي ﷺ: «من بدل دينه فاقتلوه»<sup>(٢)</sup>.

وخرجه الترمذي<sup>(٣)</sup>، وقال فيه: إن علياً حرق قوماً ارتدوا عن الإسلام ... بمثل<sup>(٤)</sup>، وزاد في آخره: فبلغ ذلك علياً، فقال: صدق ابن عباس.

وهو إجماع المسلمين: أن الرجل البالغ العاقل، إذا كان ممن اتصف بالإيمان، ثم ارتد مختاراً، غير مكره، فاستُتب فلم يتب، واستؤني به فلم يُقْلَع؛ أنه مباح الدم<sup>(٥)</sup>.

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» في كتاب الجهاد والسير (باب لا يعذب عذاب الله) (رقم ٣٠١٧). وفي كتاب استيابة المرتدين (باب حكم المرتد المرتدة) (رقم ٦٩٢٢).

(٢) هو الحديث السابق.

(٣) في «جامعه». أبواب الحدود (باب ما جاء في المرتد) (رقم ١٤٥٨).

(٤) قال فيه الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

(٥) وفي «صحيح البخاري» (رقم ٦٩٢٢): أتى علي - رضي الله عنه - بزنادقة ... الحديث.

(٥) قال ابن حزم في «مرايت الإجماع» (١٤٦): وانفقوا أن من كان رجلاً، مسلماً، حُرّاً،

باعتباره، وإسلام أبويه كليهما، أو تمادى على الإسلام بعد بلوغه ذلك، ثم ارتد إلى دين كفر، ككاتب أو غيره، وأعلن رُده، واستتب في ثلاثين يوماً مرة، فمضى على كفره، وهو عاقل غير سكران، أنه قد حلّ دمه، إلا شيئاً رويته عن عمر، وعن سفيان، وعن إبراهيم النخعي أنه يستتاب أبداً.

واختلفوا من ذلك في ثلاثة مواضع:

أحدها: هل يستتاب المرتد قبل القتل، أو يقتل بنفس الردة؟

والثاني: هل حكم المرأة في القتل بالردة حكم الرجل أو لا؟

والثالث: في لواحق أحكامه: في ميراثه، وأولاده، وجنایاته حال ارتداده.

### فصل

فأما اختلافهم في استتابة المرتد، فأهل العلم في ذلك قولان مشهوران:

قول: إنه يستتاب؛ فإن تاب وإلا قتل، روي ذلك عن عمر<sup>(١)</sup>،

(١) أخرج عبد الرزاق في «المصنف» (١٠/١٦٥ رقم ١٨٦٩٦)، من طريق سفيان الثوري، وسعيد بن منصور في «سننه» (٣ رقم ٢٥٧٣) من طريق خالد بن عبدالله، والبيهقي في «الكبرى» (٨/٢٠٧) من طريق علي بن عاصم، جميعهم عن داود عن الشعبي، عن أسد قال: بعثني أبو موسى يفتش تسر إلى عمر -رضي الله عنه- فسألني عمر -كان سعة نضر من بني بكر بن وائل قد ارتدوا عن الإسلام، ولحقوا بالمشركين- فقال: ما فعل النفر من بكر بن وائل؟ قال: فأخذت في حديث آخر لأشغله عنهم، فقال: ما فعل النفر من بكر بن وائل؟ قلت: يا أمير المؤمنين! قوم ارتدوا عن الإسلام، ولحقوا بالمشركين، ما سيلهم إلا القتل، فقال عمر: لأن أكون أختلهم سلماً أحب إلي مما طلعت عليه الشمس من صغرة أو يضاء، قال: قلت: يا أمير المؤمنين! وما كنت صانعاً بهم لو أختلهم؟ قال: كنت عارضاً عليهم الباب الذي خرجوا منه أن يدخلوا فيه، فإن فعلوا ذلك قُتل منهم، وإلا استودعهم السجن.

فعلى هذا، فليس ملحق عمر قتل المرتد إذا لم يتب.

وأخرج مالك في «الموطأ» في كتاب الأقفية (باب القضاء فيمن ارتد عن الإسلام) (ص ٥٥٤ رقم ٧٩٤ ط. دار إحياء التراث) -ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٨/٢٠٧)، وعبد الرزاق (١٠/١٦٥-١٦٦ رقم ١٨٦٩٥)، وابن أبي شيبة (١٠/١٣٨ رقم ٩٠٣٥) في «مصنفهما»، وابن عبد البر في «المشهور» (٥/٣٠٧-٣٠٦) جميعهم عن طريق عبد الرحمن بن عبد القاري، عن أبيه، أنه قال: قدم على عمر بن الخطاب رجل من قبل أبي موسى الأشعري، فسأله عن الناس، فأخبره، ثم قال له عمر: هل كان فيكم من مُفَرِّدٍ خَيْرٍ؟ فقال: نعم، رجل كفر بعد إسلامه. قال: فما فعلتم به؟ قال: قُتِلَ، فترسنا، فضررنا عنه. فقال عمر: أفلا حبستموه ثلاثاً، وأطعتموه كل يوم رغيفاً، واستبستموه، لعله يتوب، ويراجع أمره؟ قال له عمر: اللهم إني لم أخضِرْ، ولم آمر، ولم أرضَ إذ بلغني.

وهذا لفظ مالك، واسم الرجل الذي خاطبه عمر: مجزأة بن ثور. كما عند عبد الرزاق.

وعثمان<sup>(١)</sup>، وعلي<sup>(٢)</sup> -رضي الله عنهم-، وبه قال عطاء والنخعي<sup>(٣)</sup>، وإليه ذهب مالك<sup>(٤)</sup>،

= قال البيهقي في «مختصر الخلائق» (٤/٤٥٥)، و«الكبرى» (٨/٢٠٧). ليس بثبت. ونقل تصحيح الشافعي له. ونقل عنه قوله: لا نعلمه متصلاً.

ورواه معمر -كما في إسناده عبد الرزاق- عن محمد بن عبد الرحمن بن عبد القاري، عن أبيه. (١) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١٠/١٦٤ رقم ١٨٦٩٢)، والبيهقي في «السنن» (٨/٢٠٦)، وأبو يوسف في «كتاب الخراج» (ص ١٨٠)، عن سليمان بن موسى، أنه بلغه عن عثمان بن عفان -رضي الله عنه- أنه كَفَّرَ إنساناً بعد إيمانه، فدعاه إلى الإسلام -ثلاثاً-، فأبى، فقتله. وهذا لفظ عبد الرزاق، ولفظ البيهقي: عن سليمان بن موسى قال: كان عثمان بن عفان -رضي الله عنه- يدعو المرتد ثلاث مرات، ثم يقتله.

ولفظ أبي يوسف: عن عثمان قال: «يستتاب المرتد ثلاثاً». قال: حدثنا أشعث عن الشعبي قال: قال رسول الله ﷺ: «يستتاب المرتد ثلاثاً، فإن تاب ولا قتل». وهذا مرسل ضعيف.

وانظر: «المحلى» (١١/١٩٠)، «الإشراف» لابن المنذر (٢/٢٣٨).

(٢) أثر علي: رواه عبد الرزاق (١٠/١٦٤ رقم ١٨٦٩١)، وابن أبي شيبة (١٠/١٣٨ رقم ٩٠٣٥) في «مصنفهما»، والبيهقي في «الكبرى» (٨/٢٠٧)، من طريقين: الأول: عند عبد الرزاق، من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن أبي العلاء، عن أبي عثمان الهدي، عن علي موقوفاً.

والثاني: عند ابن أبي شيبة والبيهقي من طريق حصن بن غياث، عن أشعث، عن الشعبي، عن علي موقوفاً. وإسناده صحيح.

(٣) مذهب النخعي، أخرجه عنه: عبد الرزاق في «المصنف» (١٠/١٦٦ رقم ١٨٦٩٧) قال: يستتاب أيداً، قال: قال سفيان: هذا الذي تأخذ به.

وكذا أخرج معطاء في «المصنف» (١٠/١٦٤ رقم ١٨٦٩٠) عن ابن جريج: قال: قال لي عطاء في إنسان يكفر بعد إيمانه، يدعي إلى الإسلام، فإن أبى قُتل، قال: قلت: كم يُعَذِّبُ؟ قال: لا أدري، قلت: قال: لا أدري، ولكنك قد سمعنا ذلك.

وانظر: «الإشراف» لابن المنذر (٢/٢٣٨)، «المعني» (١٢/٢٦٨)، «السنن الكبرى» للبيهقي (١٠/٢٠٣).

(٤) انظر: «الموطأ» (٤٥٩)، «التلخيص» (٢/٢٣١)، «جامع الأمهات» (ص ٥١٣)، «الكافي» (١/٤٨٥)، «بداية المجتهد» (٤٥٩)، «المعتمد» (٣/١٣٦)، «مقد الجواهر الشنيعة» (٣/٢٩٨)، «تهذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك» (٥/٦٥٨)، «شرح الزرقاني على مختصر خليل» (١٥/٦٥)، «مواهب الجليل» (٦/٢٨١)، «الفتاوى الفقهية» (ص ٣٥٦)، «الإشراف» (٤/١٧٤) رقم =

والشافعي<sup>(١)</sup>، وأصحاب الرأي<sup>(٢)</sup>، والثوري<sup>(٣)</sup>، والأوزاعي<sup>(٤)</sup>، وأحمد<sup>(٥)</sup>، وإسحاق، وغيرهم<sup>(٦)</sup>.

= ١٥٢٨ - بتحقيق)، «الخرشي» (١٥/٨)، «الشرح الكبير» (٤/٣٠٤)، «تفسير القرطبي» (٤٧/٣)، «التوازي الجديدة الكبرى» لأبي عيسى الوزاني (ت ١٣٤٢) (١٣٤/٣) (٤٥/٣).

(١) واختلف القول عن الشافعي في أن استنباط المردد على الوجوب أو على الاستحباب، والمتمدد عندهم أنها على الوجوب. انظر: «الأم» (٦/١٤٩)، «مختصر المزني» (ص ٤٥٩)، «الإقناع» للماوردي (١٧٤)، «روضة الطالبين» (٢٩٦/٧)، «المهذب» (٢٢٣/٢)، «منهاج الطالبين» (٢٠١/٣)، «المجموع» (٢٢٦/١٩)، «التلخيص» (٢٢٨/٧)، «البيان» (٤٧/١٢)، «حلية العلماء» (١٢٤/٧)، «معني المحتاج» (١٤٠-١٣٩/٤)، «الإنشاف» لابن المنذر (٢٣٨/٢).

(٢) المشهور عند الحنفية أن استنباط المردد ليست على الوجوب. انظر: «مختصر الطحاوي» (ص ٢٥٨)، «الهداية» (٢/٤٥٨)، «اللباب» (٤/١٤٨)، «تحفة الفقهاء» (٣٠٨/٢)، «بدائع الصنائع» (١٣٤/٧)، «شرح السير الكبير» (١٦٦/٥)، «الجامع الصغير» (ص ٢٥)، «مختصر اختلاف العلماء» للخصاص (٥٠١/٣ رقم ١٦٥١)، «أحكام القرآن» (٢/٢٨٦)، «مجمع الأنهر» (٦٨٠/١)، «حاشية ابن عابدين» (٢٢٦-٢٢٥/٤).

(٣) رواء عنه عبدالرزاق (١٦٦/١٠ رقم ١٨٦٩٧). ونقله عنه: ابن المنذر في «الإنشاف» (٢/٢٣٨)، وابن قدامة في «المعني» (٢٢٦/١٢).

(٤) نقله عنه: ابن المنذر في «الإنشاف» (٢/٢٣٨)، وابن قدامة في «المعني» (٢٢٦/١٢). انظر: «المعني» (٢٢٦/١٢) - ط. معبر، «الفتح» لابن البنا (١١٠٨/٣)، «شرح الأركان» (٢/٤٩٦)، «الواضع» (٢/٢١٥)، «دروس المسائل الخلافية» (٥/٥٧٤ رقم ١٨٢٢)، «الإقناع» (٢/٤٥٠)، «مسائل الإمام أحمد» (٤٦٢، ٤٨٦ - رواية الكومسج، ٤٧٣-٤٧٥، ٣/١٣١ - رواية صالح، ١٢٩٠، ١٢٩١ - رواية عبدالله، «دروس المسائل» لأبي جعفر الهاشمي (٣/١٣٥)، «شرح المختصر» لأبي يعلى (٤٤٦/٢). وهو أصح الروايتين عن أحمد: أنه يجب استنباط المردد، وعنه قول آخر: أنه لا يجب استنباط المردد لكن تستحب.

ذكره عنه ابن قدامة في «المعني» (٢٢٦-٢٢٧/١٢).

وانظر: «كتاب التماس» لابن أبي يعلى (١٩٩/٢).

(٦) كان عمر -رضي الله عنه-، رواء ابن أبي شيبة (١٣٨/١٠ رقم ٩٠٣٦)، والبيهقي (٨/٢٠٧) من طريق وكيع، عن سفيان، عن عبدالكريم، ممن سمع ابن عمر، عن ابن عمر موقوفاً. =

وقول: إنه يقتل بنفس الردة، ولا يستتاب، روي ذلك عن طائوس، وعبيد بن عمير، وقاله عبدالعزيز بن أبي سلمة<sup>(١)</sup>، وقال أبو محمد بن حزم<sup>(٢)</sup>: «تضرب عنقه، سواء رجع إلى الإسلام أو لم يرجع، سواء أعلن بالردة أو أسترَّ بها وجعلها، متى قامت عليه بذلك بينة عليه، إلا أنه رجع إلى الإسلام؛ غُسل وكُفِّن وصُلِّي».

= وهذا إسناد ضعيف؛ لجهالة من سمع من ابن عمر. وكذلك أبو موسى الأشعري. رواء البخاري في «صحيحه» (رقم ٦٩٢٣). وسيذكره عنه المصنف. والزهرى -أيضاً-، أخرجه عنه عبدالرزاق (١٠/١٦٤ رقم ١٨٦٩٣)، وابن أبي شيبة (٦/٥٨٤)، والبيهقي في «الكبرى» (٢٠٣/٨).

وكذلك هو مذهب الحسن البصري، فيما نقله عنه الشافعي في «حلية العلماء» (٦٢٥/٧). وقال ابن المنذر: وقد اختلف فيه عن الحسن.

وهو مذهب أهل الظاهر، كما سبقه المصنف عن ابن حزم. انظر: «البيان» (٥/٨٥٣-٨٥٢)، «فتح الباري» (١٢/٢٢٧)، «اللباب في الجمع بين السنة والكتاب» (٢/٧٧٨)، «الحاوي الكبير» (٥٧- حكم المردد)، «نواهد الفقهاء» (ص ١٧٣)، «الإقناع» (٢/٢٢٨)، «الإنشاف» لابن المنذر (٢/٢٣٨)، «شرح السنة» (١٠/٢٢٩)، «المعني» (١٢/٢٢٧)، «تفسير القرطبي» (٣/٤٧)، «تيل الأوطار» (٨/٨-٧).

(١) أخرجه مذهب عبيد بن عمير: عبدالرزاق (١٠/١٦٤ رقم ١٨٦٩٤)، وابن أبي شيبة (٦/٥٨٠ - ط. دار الفكر)، قال في الرجل يكفر بعد إيمانه: يقتل. ومذهب طائوس، أخرجه عنه: عبدالرزاق (١٠/١٦٦ رقم ١٨٧٠٠) قال: لا يقتل منه دون دمه، الذي يرجع عن دينه.

ونقله عنهما: ابن المنذر في «الإنشاف» (٢/٢٣٨)، وابن قدامة في «المعني» (١٢/٢٢٧)، وقال: ويؤدى ذلك عن الحسن.

ومذهب عبدالعزيز بن أبي سلمة رواء عنه سخون. ذكر ذلك الباجي في «المتنقى» (٥/٢٨٢). وقال أبو يوسف: أقتله ولا تستب، إلا أنه إن بدري بالثوبة خَلَّتْ سبيله، ووكَلَتْ أمره إلى الله. نقله عنه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/٢١٠)، والخصاص في «مختصر اختلاف العلماء» (٣/٥٠١ رقم ١٦٥١).

وانظر: «بدائع الصنائع» (٧/١٣٤-١٣٥)، «أحكام القرآن» للخصاص (٢/٢٨٦)، «مجمع الأنهر» (١/١٨٠)، «حاشية ابن عابدين» (٤/٢٢٥-٢٢٦).

(٢) وقد ذكر هذه المسألة، وسط أدلتها وأقوال أهل العلم فيها في «المحلى» (١١/١٨٨-١٩٧).



المنذر<sup>(١)</sup> وغيره<sup>(٢)</sup>، وقيل: يستتاب ثلاثة أيام<sup>(٣)</sup>، فإن تاب وإلا قُتل بعدها، روي ذلك عن عمر<sup>(٤)</sup>، وبه قال أحمد بن حنبل وإسحاق<sup>(٥)</sup>، واستحسنه مالك<sup>(٦)</sup> وأصحاب الرأي<sup>(٧)</sup>، وقيل: يترتب به شهر، روي ذلك عن علي<sup>(٨)</sup>، وقد قيل: إنّه

(١) في «الإِشْرَاف» له (٢٣٩/٢).

(٢) كالحسن بن حبي، فيما ذكره عنه ابن حزم في «المحلّي» (١٩١/١).

(٣) من يوم ثبوت الرقّة، لا من الكفر والركّة.

(٤) مضى -قريباً- مع تخريجه.

ويروي كذلك عن ابن عمر، فيما أخرجه ابن أبي شيبة (٥٨٤/٦) -ط. دار الفكر- بإسناد مظلم.

(٥) انظر: «المغني» (٢٦٦/١٢)، «المقنع» لابن أبي شيبة (١١٠٨/٣)، «شرح المختصر» لأبي يعلى (٤٤٦/٢)، «شرح الزركشي» (٢٤٨، ٢٢٢/٦)، «الواضع» (٢١٥/٢)، «رؤوس المسائل» لأبي جعفر الهاشمي (١١٣٦/٣)، «مسائل أحمد» (٤٦٢، ٤٨٦)، «رواية الكوسج» (٤٧٣-٤٧٥ و١٣/٣-رواية صالح، ٢/٣-١٢٩٠-١٢٩١-رواية عبدالله)، «جامع الأمهات» (ص ٥١٣)، «المتقى» للبيهقي (٥/١٨٢٣).

(٦) انظر: «المعونة» (١٣٦١/٣)، «جامع الأمهات» (ص ٥١٣)، «المتقى» للبيهقي (٥/١٨٢٤)، «الشرح الكبير» (٣٠٤/٤)، «الإِشْرَاف» (١٧٥/٤) المسألة رقم ١٥٢٩- «بتحقيق»، «الخرشي» (٦٥/٨)، «حاشية الدسوقي على الشرح الكبير» (٣٠٤/٤)، «الفتاوى السنية» (ص ٣٥٦)، «عيون المجاليس» (٢٠٨٤/٥) رقم ١٥٥٥.

وذهب ابن القاسم أن المرتد يستتاب ثلاث مرات، ولو في يوم واحد. انظر: «شرح الزركاني على مختصر خليل» (٦٥/٨).

وهو مذهب الزهري -أيضاً-، فيما أخرجه عنه عبدالرزاق في «المصنف» (١٠/١٦٤/١٨٦٩) عن ابن جريج: أخبرني حبان، عنه قال: إذا أشرك المسلم؛ دُعي إلى الإسلام ثلاث مرار، فإن أبى فُرمّت عُنقه. ونقله عنه: ابن قدامة في «المغني» (١٢/٢٦٨).

(٧) ومذهبهم أنه إن طلب ذلك؛ أُجِّلَ ثلاثاً؛ يُنْظَرُ في أمره، وإن لم يطلب؛ قُتل في الحال.

انظر: «شرح معاني الآثار» (٢١٠/٣)، «تحفة الفقهاء» (٣٠٨-٣٠٩)، «الهداية» (٢/٤٥٨)، «البيان» (٨٥٠)، «بدائع الصنائع» (١٣٤/٧)، «اللباب» (١٤٨/٤)، «إعلاء السنن» (١٢/٥٦٢).

(٨) مضى تخريجه دون ذكر لفظه، وهو: إن علياً استتاب رجلاً كفر بعد إسلامه شهراً؛ فأبى فقتله، وذكره عنه ابن المنذر في «الإِشْرَاف» (٢٣٩/٢)، وابن قدامة في «المغني» (١٢/٢٦٨)، وانظر: «المحلّي» (١٩١/١).

يستتاب أبداً، رُوي ذلك عن النخعي<sup>(١)</sup>، وليس لشيء من ذلك دليل يوجد، إلا أن من ترص به، وإن مَدَّ في أَجْلِ التريص فيحسب الإِجْنَاد إليه، والاجتهاد في أمره، وما يرجوه من معاونته الإسلام.

وأما من زعم أنه يستتاب أبداً؛ فخطأ ظاهر؛ لأن فيه إبطال حكم الخير الثابت، والأرجح أن يقتل مكانه إن لم يتب؛ لأن الخير لا يقتضي التريص بظواهر ولا مفهوم، والاستتابة نفسها إنما انتزعت من دليل آخر، فإذا استتبت مرة؛ فإن التريص فوق ذلك لا دليل عليه، فلم يلزم<sup>(٢)</sup>.

### فصل

وأما اختلافهم في المرأة ترتد، ففي ذلك ثلاثة أقوال:

قول: إنها كالرجل في ذلك، إن راجعت الإسلام وإلا قُلت، وإليه ذهب الجمهور: مالك<sup>(٣)</sup>، .....

(١) وقاله سفيان الثوري. وقد مضى تخريجه في المسألة السابقة.

وقال ابن قدامة في «المغني» (١٢/٢٦٨) معلقاً على قول النخعي: «وهذا يفضي إلى أن لا يُقتل أبداً، وهو مخالف للسنة والإجماع». وذكر ابن قدامة عن سفيان: أنه يستتاب ثلاثاً.

وانظر: «الإِشْرَاف» لابن المنذر (٢/٢٣٩).

(٢) مكّة الاستتابة تحتاج إلى توقُّف، والعبارة بالإجماع حتى تزول الشبهة، يدل عليه: ما أخرجه أبو داود في «السنن» (٤٣٥٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢٠٦/٨) عن أبي بردة -رضي الله عنه- قال: أتى أبو موسى برجل ارتد عن الإسلام، فدعا عشرين ليلةً أو قريباً منها، فجاء معاذ فدعا، فأبى، ففُرمّت عُنقه.

قال المنذري في «مختصر سنن أبي داود» (١٩٧/٦): «ورواه البخاري في «صحيحه» معلقاً عن ابن تردة، ومسلم في «صحيحه» عنه».

وانظر: «المحلّي» (١١/٢٢٩-٢٣١)، «أثر الشهاب» (٥٠٩).

(٣) انظر: «التفريق» (٢/٢٣١)، «الكافي» (١/٤٨٥)، «جامع الأمهات» (ص ٥١٣)، «بداية المجتهد» (٤٥٩/٢)، «المعونة» (١٣٦٢/٣)، «مقد الجواهر النيرة» (٢/٢٩٧)، «عيون المجاليس» (٥/٢٠٨١) رقم ١٥٠٣، «الإِشْرَاف» (١٧٤/٤) المسألة رقم ١٥٢٧- «بتحقيق»، «حاشية الدسوقي» (٤/٤٠١)، «السهل المدارك» (١٦٠/٣).



والشافعي<sup>(١)</sup>، والليث<sup>(٢)</sup>، والأوزاعي<sup>(٣)</sup>، وأحمد<sup>(٤)</sup>، وإسحاق.

ومذهب أهل الظاهر أنها تقتل من غير استأبته، كالرجل عندهم<sup>(٥)</sup>.

**وقول:** إنها تجبر على الإسلام ولا تقتل، وإليه ذهب أبو حنيفة<sup>(٦)</sup>.

(١) «الأم» (١٥٦/٦)، «مختصر الزني» (ص ٢٧٣)، «الإقناع» للمارودي (ص ١٧٥)، «المذهب» (٢٢٣/٢)، «منهاج الطالبين» (٢٠١/٣)، «الإشراف» لابن المنذر (٢٤١/٢)، «روضة الطالبين» (٧٥٨/١٠)، «الحاوي الكبير» (١٥٥/١٣) - ط. دار الكتب العلمية، «مختصر الخلائط» (٤٠٦/٤)، «مغني المحتاج» (١٤٠-١٣٩/٤)، «البيان للمعاني» (٤٤/١٢)، «التلخيص» (٢٨٨/٧)، «نهاية المحتاج» (٤١٣/٧).  
(٢) ذكر مذهب الليث والأوزاعي وإسحاق: ابن المنذر في «الإشراف» (٢٤٠/٢)، وابن قدامة في «المغني» (٢٦٤/١٢).

وهو مذهب الحسن، والزهرى، ومكحول، وحمام، وإبراهيم النخعي.

وروي عن الحسن -أيضاً- أنها تسترق، ولا تقتل.

وانظر: «مصنف عبدالرزاق» (١٧٦/١٠)، «شرح السنة» (٢٣٩/١٠)، «الإشراف» (٢٤٠/٢)، «المغني» (٢٦٤/١٢)، «مسند البيهقي» (٢٠٣/٨)، «فقه الإمام الأوزاعي» (٣٤٤/٢)، «فقه الإمام الليث بن سعد» (ص ٢٦٤)، «أثر الشهادت في ذمه الجلود» (ص ٥٢٠-٥٢٣).

(٣) «المنقذ» لابن البنا (١٠٨/٣)، «المغني» (٢٦٤/١٢)، «دروس المسائل» لأبي جعفر الهاشمي (١١٣٤/٣)، «فتح التحقيق» (٣٢٩-٣٢٧/٣)، «الإصناف» (٣٢٨/١٠)، «كشف القناع» (١٧٤/٦)، «شرح المختصر» لأبي يعلى (٤٤٢/٢)، «مسائل أحمد» (٤٦٢، ٤٨٦) - رواية الكوسج، ٣/ ١٢٩١-١٢٩٠ - رواية عبدالله، ٢/ ٤٧٣-٤٧٥، ٣/ ١٣١ - رواية صالح، «شرح الزركشي» (٦/ ٣٢٢، ٢٤٨)، «الواضحة» (٢١٧، ٢١٥/٢)، «مغني الإرادات» (٣٩٦/٣).

وهذا القول هو الراجح -إن شاء الله- لمعم قوله ﷺ: «من بدل دينه فاقتلوه». نعم الرجال والنساء والعبيد والإماء.

(٤) مضى ذكر كلام ابن حزم في استأبته المرتد. وانظر: «المحلى» (١٩٦/١١) وما بعدها.

(٥) انظر: «مختصر الطحاوي» (ص ٢٥٩)، «الهداية» (٤٥٨/٢)، «البيان» (٨٥٤/٥)، «تحفة الفقهاء» (٣٠٩/٣)، «السياسة» (١٠٨/٨)، «بنايع الصنائع» (٤٣٨٥/٩)، «الفتاوى» (ص ١١٧)، «اللباب» (١٤٩/٤)، «شرح البير الكبير» (١٦٦/٥)، «فتح القدير» (٧١/٦)، «دروس المسائل» (٣٦١) رقم ٢٤٠، «ملفتي الأبحر» (٣٧٦/١)، «الجامع الصغير» (٢٥١)، «الاختيار» (١٤٩/٤)، «اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى» (١٩٩)، «مختصر اختلاف العلماء» (٤٧١/٣) رقم ١٦٢٤، «تبيين المخالفات» =

وروي -أيضاً- عن ابن عباس: تُجبر. وفي رواية: أنها تجبس ولا تقتل، ذكر ذلك الدارقطني مستنداً إليه من طرق<sup>(١)</sup>.

= (٣/ ٢٨٤-٢٨٥)، «البحر الرائق» (١٣٩/٥)، «تحفة الملوك» (ص ١٩٣)، «جمل الأحكام» (٣٠٥)، «إعلاء السنن» (٥٧٣/١٢).

وهو قول سفيان الثوري. انظر: «شرح السنة» (٢٣٩/ ١٠)، «تفسير القرطبي» (٤٨/٣).

(١) أخرجه الدارقطني في «سننه» (١١٧/٣) رقم ١١٨ حدثاً بالصدمة بن علي، حدثاً عبداً له ابن عيسى الجزري، نا عافان، نا شعبة، نا عاصم، عن أبي رزين، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تقتل المرأة إذا ارتدت».

قال الدارقطني: عبدالله بن عيسى هذا كذاب، يفع الحديث على عفان وغيره، وهذا لا يصح

عن النبي ﷺ، ولا رواه شعبة.

ثم أسند (رقم ١١٩ و٣٥٤) إلى عبدالرزاق، عن سفيان، عن أبي حنيفة، عن عاصم بن أبي النجود، عن أبي رزين، عن ابن عباس، في المرأة ترتد، قال: «تجبر ولا تقتل».

قلت: أخرجه عبدالرزاق (١٧٧/١٠ رقم ١٨٧٣) عن سفيان الثوري، عن عاصم، به.

وأسند الدارقطني -كذلك- (رقم ١٢٠)، وابن أبي شيبة (٥٨٥/٦) - ط. دار الفكر - إلى عاصم، عن أبي رزين، عن ابن عباس قال: «المرتدة عن الإسلام تحبس ولا تقتل».

وأسند الدارقطني -أيضاً- (رقم ٣٥٢، ٣٥٦) إلى ابن عباس في المرأة ترتد، قال: «تستحيا». وكل أمانيها لئنه، ومدارها على عاصم بن أبي النجود المقرئ. قال الحافظ في «التقريب» (٣٠٥٤): «مسند له إمام».

وأسند الدارقطني إلى يحيى بن معين قال: كان الثوري يعيب على أبي حنيفة حديثاً كان يرويه، ولم يروه غير أبي حنيفة، عن عاصم، عن أبي رزين.

وأسند البيهقي إلى الإمام أحمد قال: ثنا عبدالرحمن بن مهدي، قال: سألت سفيان عن حديث عاصم في المرتدة؟ فقال: أما من ثقة فلا.

ونقل البيهقي في «الكبرى» (٢٠٣/٨) (٢٠٤-٢٠٣) عن الشافعي في قول ابن عباس: «تجسس ولا تقتل». قال الشافعي: تكلمني بعض من يذهب هذا المذهب، ويحضرنه جماعة من أهل العلم بالحديث، فسألهم عن هذا الحديث؟ فما علمت منهم واحداً شكك أن قال: هذا خطأ، والذي يروى هذا ليس ممن يثبت أهل الحديث حديثه. ١- ورد الترجماني هذا كله. فانظر: «السنن» (٢٠٣/٨-٢٠٤).

وذكر ابن المنذر قول ابن عباس هذا، وقال: ولا يصح ذلك عنه.

وقول: إنها تُسْتَرْقُّ ولا تُقْتَل. يروى ذلك عن علي<sup>(١)</sup>، وبه قال قتادة والحسن البصري<sup>(٢)</sup>.

فدليل الجمهور في وجوب قتلها كالرجل: عموم الخبر في قتل من بدل دينه، وهو لفظ يعمُّ الرجل والمرأة؛ ومستند أبي حنيفة في أنها تجبر على الإسلام ولا تقتل: حملة على ما وقع النبي عن من قتل نساء أهل الحرب بعلّة الكفر، وهذا بينه هو مستند القول الآخر في استرقاقها؛ لأن نساء أهل الحرب اللاتي نهي عن قتلهن، أبيع استرقاقهن بعلّة الكفر، فمن ساوى بينهما<sup>(٣)</sup> من غير فرق؛ قال بالاسترقاق، ومن رأى لموقع الإسلام المتقدم أثرًا في تعلّق الأحكام بمنع معاودة الكفر؛ قال: تجبر على الإسلام، ولا تقتل، ولا تسترق.

والأرجح أن لا فرق في شيء من ذلك بينها وبين الرجل، وأنها تقتل كما يقتل؛ لعموم الخبر، واستوائهما في الكفر بالردة.

وأما النهي عن قتل النساء فشيء خاص في نساء أهل الحرب، إذا لم يكن

(١) ذكره ابن المنذر في «الإرشاد» (٢/ ٢٤٠). ونقل ابن قدامة في «المغني» (١٢/ ٢٦٤) عنه أنه لا فرق بينها وبين الرجل.

وأشار (١٢/ ٢٨٢) إلى أثر علي هذا في أن المرتدة، تُسَيِّ. ونقل تضعيف الإمام أحمد له. قلت: أخرجه عبدالرزاق (١٠/ ١٧١) رقم (١٨٧١٥)، وابن أبي شيبة (٢/ ٢٦٧) في «مصنفيهما»، والبيهقي (٨/ ٢٠٨) من طريق عمار الدين، عن أبي الطفيل، عن علي، في يَتَبَوُّ مَقْلَ السَّلْمِيِّ إلى بني ناجة، فوجدهم ثلاثة أصناف ... وفيه: وصِفْتُ أسلموا ثم رجعوا عن الإسلام إلى النصرانية ... قال: قتل مقاتلتهم، وسبي ذراريهم.. إلخ.

(٢) أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١٠/ ١٧٦) رقم (١٨٧٢٨) عن معمر، عن قتادة قال: تُسَيِّ ويتابع، وكذلك فعل أبو بكر بنسأه أهل الردة، وذكر قبله قول الحسن في المرتدة: تُسَيِّ وتكره. وأخرجه -أيضاً- عن الحسن: ابن أبي شيبة (٦/ ٥٨٥ - ط. دار الفكر) قال: لا تقتلوا النساء إذا هُنَّ ارتددن عن الإسلام، ولكن يُدْعَيْن إلى الإسلام، فإن هُنَّ لَيْسْنَ سَيِّئِينَ، فيجعلن إماء المسلمين، لا يقتلن. وأخرج عنه قوله: لا تقتل، تُحْسِن.

(٣) كذا في الأصل، ومصححة في هامش المصنوع: «بهن»، والحيث أصوب.

منهن حدثٌ يوجب قتلهن: من قتال، أو قَتْلَ أَحَدٍ من المسلمين، وغير ذلك مما أثبتته الشرع.

فأما إن تعديت في مثل ذلك؛ فلا يمنع القتل.

خَرَجَ أبو داود<sup>(١)</sup> عن عائشة قالت: لم يقتل من نسايتهم -يعني بني قريظة- إلا امرأة، إنها لعندي تَحُدُّتْ، تضحك ظهراً وَيَبْطَأُ، ورسول الله ﷺ يقتل رجالهم بالسوق، إِذْ حَفَّتْ هَائِفٌ باسمها: أين فلانة؟ قالت: أنا، قلت: وما شأنك؟ قالت: حَدَّثَ أحدثته. قالت: فأنطلق بها فضربت عنقها.

فليس النهي عن قتل النساء يراد به العموم والإطلاق؛ ألا ترى إلى قتل المرأة قوداً بالنفس؛ وحداً في الزنا؛ وكذلك الردّة، والله أعلم.

### فصل

وأما اختلافهم في ميراث المرتدة إذا قُتِلَ أو مات على رِدَّتِهِ، ففي ذلك قولان

(١) في «سننه» في كتاب الجهاد (باب في قتل النساء) (رقم ٢٦٧١) من طريق محمد بن إسحاق، حدثني محمد بن جعفر بن الزبير، عن عروة، عن عائشة.

قلت: وهذا إسناده حسن؛ من أجل محمد بن إسحاق. وفيه رجاله ثقات، رجال الشيخين. وأخرجه أحمد (١/ ٢٧٧)، والحاكم (٣/ ٣٦-٣٥)، والبيهقي في «الكبرى» (٩/ ٨٢)، وفي «معركة السنن والأئمة» (١٨٠١٨) من طريقين، عن ابن إسحاق، به.

وهو في «السيرة النبوية» لابن هشام (٢/ ٢٤٢) من حديث ابن إسحاق بهذا الإسناد. قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخبره. قلت: لم يحتج مسلم بمحمد بن إسحاق، إنما أخرج على شرطه.

ونقل البيهقي عن الشافعي قوله: فحدثني أصابعنا أنها كانت دُلِّتْ على محمود بن مسلمة رخصي، فقتلت، فقتل بذلك.

ونقل -أيضاً- قوله: قد جاء الخبر أن رسول الله ﷺ قتل القرظية، ولم يصح خبر على أي معنى قتلها، وقد يحتمل أن تكون أسلمت، ثم ارتدت ولحقت بقومها، فقتلها لذلك، ويحتمل غيره. وقد مضى ذكر حديث هذه المرأة، وأنها دُلِّتْ على خلد بن سويد خَجَرًا فقتلته، وليس على محمد بن مسلمة.

وقولها: «ظَهْرًا وَيَبْطَأُ»، أي: تقبل من كثرة الضحك ظهراً لِبَطْنٍ، ويَبْطَأُ لظَهْرٍ.

وقول: إنها تُسْتَرَقُّ ولا تُقتل. يروى ذلك عن علي<sup>(١)</sup>، وبه قال قتادة والحسن البصري<sup>(٢)</sup>.

فدليل الجمهور في وجوب قتلها كالرجل: عموم الخبر في قتل من بدل دينه، وهو لفظ يعمُّ الرجل والمرأة. ومستند أبي حنيفة في أنها تجبر على الإسلام ولا تقتل: حملة على ما وقع النهي عنه من قتل نساء أهل الحرب بعلّة الكفر، وهذا بعينه هو مستند القول الآخر في استرقاقها؛ لأن نساء أهل الحرب اللاتي نُهي عن قتلهن، أبيع استرقاقهن بعلّة الكفر، فمن ساوى بينهما<sup>(٣)</sup> من غير فرق؛ قال بالاسترقاق، ومن رأى لموقع الإسلام المتقدم أثراً في تعلّق الأحكام بمنع معاودة الكفر؛ قال: تُجبر على الإسلام، ولا تقتل، ولا تسترق.

والأرجح أن لا فرق في شيء من ذلك بينها وبين الرجل، وأنها تقتل كما يقتل؛ لعموم الخير، واستوائهما في الكفر بالردة.

وأما النهي عن قتل النساء فشيء خاص في نساء أهل الحرب، إذا لم يكن

(١) ذكره ابن المنذر في «الإشراف» (٢/ ٢٤٠). ونقل ابن قدامة في «المغني» (١٢/ ٢٦٤) عنه أنه لا فرق بينها وبين الرجل.

وأشار (١٢/ ٢٨٢) إلى أثر علي هذا في أن المرتدة تُسَي. ونقل تضعيف الإمام أحمد له. قلت: أخرجه عبدالرزاق (١٠/ ١٧١ رقم ١٨٧١٥)، وابن أبي شيبة (٢/ ٢٢٧) في «مصنعيهما»، والبيهقي (٨/ ٢٠٨) من طريق عمار الدغيني، عن أبي الطفيل، عن علي، في بُيُوت مغلّ السلمي إلى بني ناجة، فوجدتهم ثلاثة أصناف ... وفيه: وصيغٌ أسلموا ثم رجعوا عن الإسلام إلى النصرانية ... قال: فقتل مقاتلتهم، وسبى ذراريهم.. إلخ.

(٢) أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١٠/ ١٧٦ رقم ١٨٧٢٨) عن معمر، عن قتادة قال: تُسَي ويتابع، وكذلك فعل أبو بكر بنسأه أهل الردة، باعهم، وذكر قبله قول الحسن في المرتدة: تُسَي وتكر. وأخرجه -أيضاً- عن الحسن: ابن أبي شيبة (٦/ ٥٨٥ - ط. دار الفكر) قال: لا تقتلوا النساء إذا هُنَّ ارتددن عن الإسلام، ولكن يُذَوْن إلى الإسلام، فإن هُنَّ إثنين، فيجعلن إمامة المسلمين، لا يقتلن. وأخرج عنه قوله: لا تقتل، تُجس.

(٣) كذا في الأصل، ومصححة في هامش، المتن: «مع»، «مع»، «مع».

منهن حدثٌ يوجب قتلهن: من قتال، أو قُتل أحد من المسلمين، وغير ذلك مما أثبته الشرع.

فأما إن تعدّين في مثل ذلك؛ فلا يمنع القتل.

خرج أبو داود<sup>(١)</sup> عن عائشة قالت: لم يقتل من نساءهم -يعني بني قريظة- إلا امرأة، وإنما لعندي تَحَدُّثٌ تصحك ظهراً وطمناً، ورسول الله ﷺ يقتل رجالهم بالسوق، إذ تَهَفَّ هاتفت باسمها: أين فلانة؟ قالت: أنا، قلت: وما شأنك؟ قالت: حَدَّثْتُ أحَدَته. قالت: فانطَلِقْ بها فضربت عنقها.

فليس النهي عن قتل النساء يراد به العموم والإطلاق؛ ألا ترى إلى قتل المرأة قوداً بالنفس؛ وحداً في الزنا؛ وكذلك الردّة، والله أعلم.

### فصل

وأما اختلافهم في ميراث المرتد إذا قُتل أو مات على رِدّته، ففي ذلك قولان

(١) في «سننه» في كتاب الجهاد (باب في قتل النساء) (رقم ٢٦٧١) من طريق محمد بن إسحاق، حدثني محمد بن جعفر بن الزبير، عن عروة، عن عائشة.

قلت: وهذا إسناده حسن؛ من أجل محمد بن إسحاق. وفيه رجاله ثقات، رجال الشيخين. وأخرجه أحمد (٦/ ٢٧٧)، والحاكم (٣/ ٣٥-٣٦)، والبيهقي في «الكبرى» (٩/ ٨٢)، وفي «معركة السنن والآثار» (١٨٠١٨) من طريقين، عن ابن إسحاق، به.

وهو في «السيرة النبوية» لابن هشام (٢/ ٢٤٢) من حديث ابن إسحاق بهذا الإسناد. قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخبره.

قلت: لم ينجح مسلم بمحمد بن إسحاق، إنما أخرج له في المتابعات. ونقل البيهقي عن الشافعي قوله: فحدثني أصحابنا أنها كانت دُلت على محمود بن مسلمة

رَحِمَهُ، فقتلته، فقتلت بذلك.

ونقل -أيضاً- قوله: قد جاء الخبر أن رسول الله ﷺ قتل القرظية، ولم يصح خبر على أيٍّ معنى قتلها، وقد يحتمل أن تكون أسلمت، ثم ارتدت ولحقت بقومها، فقتلها لذلك، ويحتمل غيره.

وقد مضى ذكر حديث هذه المرأة، وأنها دُلت على خلاف بن سويد خَبَرْتُ قتلته، وليس على

محمد بن مسلمة.

وقولها: «ظَهراً وطمناً»، أي: تنقلب من كثرة الضحك ظهراً لبطن، وطمناً لظهور.

مشهوران:

ذهبت طائفة إلى أنه يرثه ورثته من المسلمين، <sup>(١)</sup> وروي عن علي <sup>(٢)</sup>، والحسن البصري <sup>(٣)</sup>،

(١) أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١٠٦/٦) رقم ١٠١٤٣ عن عبدالله بن أبي كثير، عن شعبه، عن الحكم، أن علياً قال: «ميراث المرتد لولده».

وأخرجه ابن حزم في «المحلى» (١٩٧/١١) من طريق دثار بن يزيد عن عبيد بن الأبرص الأسدي، عن علي، مثله.

وقال البيهقي في «مختصر الخلافيات» (٣١/٤): «وروي عن حجاج بن أرقط، عن الحكم: أن علياً -رضي الله عنه- قضى في ميراث المرتد أنه لأخيه من المسلمين». ثم قال: «وهذا منقطع. والمحتاج غير محتج به». قال: «ورواه شريك، عن المغيرة، عن علي». وقال: «وهو -أيضاً- منقطع». وانظر: «السنن الكبرى» (٢٥٤/٦).

وروي عبدالرزاق (١٠٤/٦) و١٠٩/١٠، و٣٣٩، وابن حزم في «المحلى» (١٩٧/١١) عن أبي عمرو الشيباني، أن علياً -رضي الله عنه- استأب رجلًا مرتدًا، فقال: «أما حتى ألقى المسح فلا»، فأمر به فصرت عنقه، ودفع ميراثه إلى ولده من المسلمين.

وانظر: «مصنف عبدالرزاق» (١٠٥/٦)، وشرح معاني الآثار (٢٦٦/٣)، «الخراج» لأبي يوسف (٢١٦)، «الإشراف» لابن المنذر (٢٤٩/٢).

وقتل ابن المنذر في «الإشراف» (١٦٤/٣) والبيهقي تضعيف أحمد لحديث علي -رضي الله عنه-.

وروي عنه -رضي الله عنه-، أن مال المرتد ليث مال المسلمين.

ولا يثبت هذا عن علي؛ فالأثر ذكره مستند: ابن حزم في «المحلى» (٣٠٥/٩) من طريق الحارث الأعور، عن علي. والحوارث، قال المغيرة فيه: لم يكن الحارث يصدق عن علي في الحديث. وانظر: «ميراث الاعتدال» (رقم ١٦٣٧).

وحكى ابن حزم أن مذهب ابن مسعود: أنه لورثته من المسلمين، قال: «ولم يصح».

قلت: أخرجه عبدالرزاق (١٠٥/٦) رقم ١٠١٤٠ بسنده إلى الحكم بن عتيبة، عن ابن مسعود.

وفيه رجل مبهم.

(٢) كان -رحمه الله- يقول: ميراث المرتد للمسلمين، وقد كانوا يخطبون لورثته.

أخرجه عنه: عبدالرزاق في «المصنف» (١٠٧/٦) رقم ١٠١٤٦ وفيه رجل مجهول.

وانظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (١٨٦/٢ ب)، «شرح معاني الآثار» (٢٦٧/٣)، «فتن سعيد بن منصور» (٨٨/١/٣)، «تفسير القرطبي» (٤٩/٣)، «أحكام القرآن» للجصاص (١٠٢/٢)، «الإشراف» لابن المنذر (٢٤٩/٢) أو ١٦٣/٣ ط، (الباز)، «شرح السنة» (٣٦٥/٨)، «المغني» (١٦٩/٢).

والشعبي <sup>(١)</sup>، وهو قول أبي حنيفة <sup>(٢)</sup>، والليث وإسحاق <sup>(٣)</sup>.

ودعبت طائفة إلى أنه لا حق لورثته في ميراثه، وإنما ماله فسيء لجماعة المسلمين، وهو قول مالك <sup>(٤)</sup>، والشافعي <sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: «الإشراف» لابن المنذر (٢٤٩/٢)، ١٦٣/٣ ط، (الباز)، «المحلى» (١٩٧/١١)،

«المغني» (١٦٢/٩).

(٢) مذهب أبي حنيفة أنه إن مات أو قتل علي ورثته انتقل ما اكتسبه في إسلامه إلى ورثته المسلمين، وكان ما اكتسبه في حال رثته فينا. وقال أبو يوسف ومحمد: كلامهما لورثته.

وانظر: «الرد على سير الأوزاعي» (ص ١١١)، «الخراج» لأبي يوسف (٢١٦)، «شرح السير الكبير» (١٤٩/٥)، «الأصل» (١٩٧)، «كتاب الولاء» (باب ولا المرتد) (٢٦٧/٤)، «مختصر الطحاوي» (٢٥٨)، «اللباب» (١٥٠/٤)، «التهذيب» (١٩٧، ١٥٠/٤)، «المبسوط» (١٠٤/١٠)، «فوائد الصنائع» (١٣٨/٧)، «الاختار» (٢٣٢-٢٣٣)، «عمدة القاري» (٢٢٣/٢٣)، «مختصر اختلاف العلماء» (٣/٤٧٢) رقم ١٦٢٥ و٤٤٠ رقم ٢١٣١، «أحكام القرآن» للجصاص (١٢٣/٢)، «ملئق الأبحر» (٣٧٥/١)، «متحة الملوكة» (١٩٣)، «إعلام السنن» (٥٨٥/١٢)، «جبل الأسكاف» (٣٠٧).

(٣) وهو مذهب الحكم بن عتيبة. حكاه ابن المنذر عن وعن الليث وإسحاق في «الإشراف» (٢٤٩/٢) أو ١٦٣/٣ ط، (الباز).

ورفقا الأوزاعي بين ما إذا كان المرتد في دار الإسلام أو لا، قال: إذا كان في دار الإسلام؛ قُتل وقسم ماله بين ورثته؛ حكاه ابن المنذر في «الإشراف» (٢٤٩/٢) أو ١٦٣/٣ ط، (الباز)، وحكى غيره عنه أن مذهبه التوريث مطلقاً.

وانظر: «المحلى» (١٩٧/١١)، «مختصر اختلاف العلماء» للجصاص (٤٤٠/٤) رقم ٢١٣١،

«فقه الإمام الأوزاعي» (٥١٠/٢).

(٤) انظر: «المبدئية» (٨٧/٣)، «الترغيع» (٢٢٢/٢)، «الرسالة» (٢٤٠-٢٤١)، «الكتاني» (٥٨٢)، «مقدمات ابن رشد» (٢٢١/٣)، «الإشراف» (١٧٩/٤) رقم ١٥٣٥ -تتبعي، «جامع الأمهات» (ص ٥١٣)، «صيون المجاني» (٤/١٩٠) رقم ٣٤٧، «تفسير القرطبي» (٤٩/٣)، «حاشية الدسوقي على الشرح الكبير» (٣٠٦/٤)، «الخرشي» (٦٦/٨)، «الشامل» (١٧١/٢) رقم ١٦٩٠.

(٥) انظر: «الآداب» (٨٨-٨٧/٤) و٣١٠، «التهذيب» (١٤٠)، «الإنصاف» للماوردي (ص ١٧٨، ١٧٥)، «مختصر الخلافيات» (٢٩/٤)، «مغني المحتاج» (٢٥/٣)، «منهاج الطالبين» (٣٤٤/٢)، «فروضة الطالبين» للمعراشي (٣٠/٦)، «البيان» (٥٣/١٢)، «المجموع» (١٩/٢٣٥)، «التهذيب للبغوي» (٢٨٩-٢٩٠)، «الإشراف» لابن المنذر (٢٤٩/٢) أو ١٦٣/٣ ط، (الباز).

وأبي ثور<sup>(١)</sup>، وغيرهم<sup>(٢)</sup>، وهو الأرجح، لما خرَّجه مسلم<sup>(٣)</sup> عن أسامة بن زيد، أن النبي ﷺ قال: «لا يرث المسلم الكافر». وهذا نص في ذلك.

وفي المسألة قول ثالث: قال أبو محمد بن حزم<sup>(٤)</sup>: كل ما ظفر به من مال المرتد، فسواء رجع إلى الإسلام أو لم يرجع؛ هو لجماعة المسلمين، وأما ما لم يظفر به من ماله قبل قتله؛ فهو باقٍ على ملكه: إن رجع إلى الإسلام؛ ورثه ورثته من المسلمين، وإن لم يرجع؛ ورثه ورثته من الكفار، إن كان له ورثة كفار، فإن لم يكونوا<sup>(٥)</sup> له؛ فهو لجماعة المسلمين.

### مسألة

واختلفوا في حكم ولد المرتد، فقال الشافعي<sup>(٦)</sup>: ولد المرتد على حكم

(١) واختاره ابن المنذر، ونقله عن أبي ثور في «الإشراف» (٢٤٩/٢)، وابن قدامة في «المغني» (١٦٢/٩).

(٢) كريمة شيخ مالك، وابن أبي ليلى. انظر: «الإشراف» (٢٤٩/٢)، «المحلى» (١٩٧/١١)، «المغني» (١٦٢/٩)، «عيون المجالس» (١٩٠٢/٤).

واختلف فيه عن أحمد: فحكى إسحاق بن منصور عنه أنه قال: ماله للمسلمين. وهو مشهور للمذهب. وحكى الأثرم عنه أنه قال: كنت أقول به، ثم جئته عنه، قال: هو كما ترى، فقل على الكفر، فكيف يرثه المسلمون؟ قال: هو في بيت الماله أفاده ابن المنذر.

وانظر: «المغني» (١٦٢/٩ و ١٦٢/١٢)، «درررررر المسائل» لأبي جعفر الهاشمي (١١٣٧/٣)، «الواضع شرح مختصر الخري» (٢١٨/١)، «الإصناف» (٣٥٢/٧ و ٣٣٩/١٠)، «شرح الزركشي» (٦/١٢٧٥)، «المقنع» لابن البنا (٨٤٧/٢)، «درررررر المسائل الخلائية» (٥٧٧/٥)، «كشف القناع» (١٨٢-١٨٣)، «الإقناع» (٣٠٥/٤)، «الكافي» (١٦١/٣)، «منتهى الإرادات» (٥٠٣/٢).

(٣) في «صحيحه» في كتاب الفرائض (رقم ١٦١٤).  
وأخرجه البخاري في «صحيحه» في كتاب الفرائض (باب لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم) (رقم ١٧٦٤).

(٤) في «المحلى» (٣٠٤/٩) المسألة رقم ١٧٤٤.

(٥) كذا في الأصل، ولعل الصواب: «يكن».

(٦) فرق الشافعية بين أن يكون الولد انعقد بين الزوجين قبل الرد أو بعده، فإن انعقد قبل

الإسلام، فإن بلغوا فأبوا من الإسلام؛ قتلوا بعد أن يستأبوا، ولا تُسبى للمرتد ذرية، وقال الأوزاعي<sup>(١)</sup>: «إن كان تزوج في دار الحرب، ووُلد له، ثم رجع الإسلام؛ ألحقته بذريته، ووُضِعَت امرأته في المقاسم، [وإن أبى أن يُسلم؛ وضعت امرأته وولدها في المقاسم]». وقال أبو حنيفة<sup>(٢)</sup>: «إن ارتد رجل وامرأته عن الإسلام معاً؛ فهما على الكناح، فإن لحقا بدار الحرب، حملت في دار الحرب فولدت، ثم ظُهر على ولدها؛ فهو في»<sup>(٣)</sup>، ويجبر على الإسلام إذا سُبي صغيراً، وإن وُلد لولدهما ولد، ثم ظُهر على ولد الولد؛ كان فياً، ولم يجبر على

= الردة؛ فسلم، حتى لو ارتدت حامل؛ فلا يحكم بردة الولد، فإن بلغ وأعرب بالكفر، كان مرتداً بنفسه، وإن حدث الولد بعد الردة، وكانا مرتدين؛ فهو كافر تبع لهما. وهو المشهور الصحيح من المذهب. فعلى القول بإسلامه؛ فلا يُسْتَرَق بجماله، وإن بلغ وأعرب بالكفر؛ فمرتد.

انظر: «الأم» (١٧٢/٦)، «مختصر الرمزي» (٢٦٠)، «الإقناع» للماوردي (ص ١٧٥)، «الحاوي الكبير» (٤٢٥/١١)، «حلية العلماء» (١٣٠/٧)، «الإشراف» لابن المنذر (٢٥٢/٢)، «مغني المحتاج» (٤/١٣٥، ١٣٦، ١٤١)، «معالم السنن» (٢٠٢/٢)، «البيان للممراني» (٥٩/١٢)، «روضة الطالبين» (١٠/٧٧)، «المجموع» (٧٦/٢١)، «فتح الباري» (٢٨٠/١٢)، «السراج الوهاج» (٥١٩)، «التنبيه في الفقه الشافعي» (ص ٢٣١).

قال الخطابي: «لم يفرض العصر - عصر الصحابة - حتى أجمعوا أنه لا يُسبى ولد المرتد. (١) ذكره عنه ابن المنذر في «الإشراف» (٢٥٢/٢). وما بين المعقوفين منه، وعليه في الأصل الحاق، ولم يظهر في الصورة، وأثبت في المنسوخ إلا أن فيه: «أبى أن يُسبى». (٢) نقل صاحب «الهداية» عن أبي حنيفة: أن ولد الردد يجبر على الإسلام تبعاً للجد، وأصله التبعي في الإسلام.

قال: وهي رابعة أربع مسائل كلها على الروايتين - أي: عن أبي حنيفة - والثانية: صلقة القطر، والثالثة: جرّ الولاء، والأخرى: الوصية للقرابة.

انظر: «شرح السير الكبير» (١٩٧/٥)، «مختصر الطحاوي» (ص ٢٥٩)، «الهداية» (٤٦٣/٢)، «تحفة الفقهاء» (٣٠٩/٣)، «بدائع الصنائع» (١٣٩/٧-١٤٠)، «النباية» (٨٨٢/٥). وانظر: «الإشراف» لابن المنذر (٢٥٢/٢-٢٥٣).

(٣) في فتاوى البرزلي (٢٩/٢): «ولد المرتدة في دار الحرب من مرتد أو حربي في مطلقاً؛ للحكم لهم بالدار، كأولاد أهل الحرب، ومثل أولاد الحربية من حربي أو مرتدة، والعبارة المنقولة عند المصنف عن أبي حنيفة هي عبارة ابن المنذر في «الإشراف» (١٦٦/٣)، وعنده: «فولده في».

الإسلام، إنما يجبر على الإسلام المرتدون وإنشأهم<sup>(١)</sup> لأصلابهم، وأما ولد ولدهم الذين ولدوا في دار الحرب، فهم فيء لا يجبرون على الإسلام.

قال أبو محمد بن حزم<sup>(٢)</sup>: «كل من نالته ولادة مسلم أو مسلمة، بأي وجه كان، لم يقتل منه إلا الإسلام أو السيف، وإن بُدِّ إلى ألف أم، أو ألف أب وأكثر، وسواء بأن المرتدون بدارهم أو لم يبتنوا، دافعوا عن أنفسهم أو لم يدافعوا؛ لحقوا بأرض الحرب أو لم يلحقوا؛ حكمهم في كل شيء كما ذكرنا». يعني ما تقدم من قوله في وجوب القتل وأحكام الورثة وغير ذلك. قال: «إلا أنهم إن دافعوا، غُفِرَت أموالهم وقسمت، كأموال أهل الحرب ولا فرق، والمرأة المرتدة في كل ما ذكرنا من قتل وغيره كالرجل، والعبد والأمة كذلك فلم يُجْزَ سبأؤهم، ولا استحياؤهم، إلا أن يكونوا أصاغر فيستحيون حتى يلبثوا؛ فإن أسلموا؛ وإلا قتلوا».

والأرجح ما توافق عليه قوله وقول الشافعي، ونحوه من مذهب مالك في إجبار ولد المرتد على الإسلام<sup>(٣)</sup>، فإن كانوا أصاغر قبلخوا فأبوا دين الإسلام قتلوا، ولا تسبى للمرتد ذرية، وقد تقدم من القول في وجه الدليل على صحة

(١) عبارة ابن المنذر: «وَأُولَادُهُمْ».

(٢) أسهب القول في ميراث المرتد: لمن هو بعده؟، في «المحلّى» (١٩٧/١١) وما بعدها، ولم أجد العبارة التي نقلها المصنف هنا.

(٣) انظر: «مقد الجواهر المشيئة» (٣٠٠/٣)، «المفهم» (١٨٦/١) -رفي-: «وكان أبو بكر يرى سبى أولاد المرتدين، وبذلك قال أصبغ بن الفرج من أصحابنا، وكان عمر يرى أنهم لا يسبون، ولذلك رد سبيهم، وبهذا قال جمهور العلماء وأئمة الفتوى ٤-، إكمال المعلم» (٢٤٤/١)، «الإشراف» للفاضي عبد الوهاب (١٧٨/٤) رقم ١٥٣٣ - بتحقيق، - «حاشية السوقي» (٣٠٥).

قلت: وهو مذهب الحنابلة أنه لا يجزى على أولاد المرتدين ممن كانوا قبل الرقة رؤى، بخلاف ما لو ولد حال الرقة، فإنه يسرق.

انظر: «الغني» (٢٨٢/١٢)، «ردوس المسائل» (١١٣٧/٣)، «المقتضب» (١١١١/٣)، «شرح الزركشي» (٢٥٦/٦)، «الواضحة» (٢١٩/٢)، «شرح المختصر» لأبي يعلى (٤٥٢/٢)، «مسائل الإمام أحمد» (٩٣/٢) - رواية ابن هانئ، «الإيضاح» (٣٤٤/١٠)، «الروايتين والوجهين» (٣١٠/٢).

الأصل الذي يشتمل على هذا وأمثاله في (فصل: المفاداة بأبنائه المشركين)، من (الباب الخامس) ما فيه غنية لمن تأمله.

قال أبو الوليد بن رشد<sup>(١)</sup> في ارتداد أهل بلد أو حصن: «الذي ذهب إليه جمهور العلماء وأئمة السلف: أن يُقتلوا؛ فيقتل رجالهم، ولا تسبى ذراريهم، وأما أموالهم فهي فيء للمسلمين. قال: وقال أصبغ: تسبى ذراريهم ونسأؤهم، وتقسم أموالهم، ويقتل كبارهم على حكم الناقضين من أهل الذمة؛ لأنهم جماعة، وإنما يكون الارتداد في الواحد وشبهه، وهو الذي خالفت فيه سيرة عمر بن الخطاب سيرة أبي بكر الصديق -رضي الله تعالى عنهما- في الذين ارتدوا من العرب بعد وفاة رسول الله ﷺ؛ سار فيهم أبو بكر سيرة الناقضين، فقتل الكبار، وسبى النساء والصغار، وجرت فيهم المقاسم وفي أموالهم، فلما ولي عمر بعده نقض ذلك، وسار فيهم سيرة المرتدين: ردّ نسأهم وصبيانهم إلى عشائرهم وإلى الحرية، وأخرجهم من الرق والسبأ، وحملهم محمل ذرية المرتدين: أنهم على الإسلام، إلا أن أباء منهم بعد بلوغه، وما أباء<sup>(٢)</sup> أحد منهم على عمر، ولا قبل ذلك، بل أقرّ كلهم بالإسلام ساعة سبوا».

قلت: فذهب أصبغ في سبأ ذرية المرتدين إذا كانوا جماعة مذهباً شاذاً؛ حيث فرق بين حكم الجماعة والأحاد من غير دليل، كما ذهب أشهب في أهل الذمة إذا تقصوا مذهباً شاذاً: أن لا يسبوا، وكلا القولين غير سليم، وقد تقدم الرؤى على أشهب.

### مسألة

واختلفوا في حكم ما أصاب المرتد حال ارتداده من دم ومال، فقبل: حالهم في ذلك كله، والحكم عليهم بما أصابوه كحال المسلمين، لا يختلف في

(١) في «البيان والتحصيل» (٥٨/٣).

(٢) في منزه أبي خزيمة: «أبائهم».

المقل والقود والضمان، وإليه ذهب الشافعي<sup>(١)</sup>، قال: وسواءً قبل يقهرون<sup>(٢)</sup> وبعدما قهروا، فتأبوا أو لم يتوبوا، لا يخلف ذلك.

وقيل: إنهم إذا حاربوا أو نابذوا المسلمين، لم يؤخذوا بشيء من ذلك، وهم فيه كالمشركين، روي ذلك في قول عن الشافعي -إيضاً-<sup>(٣)</sup>. وحكى أبو الوليد بن رشد<sup>(٤)</sup>: أنه لا اختلاف -يعني: بين المالكية- في أن المرتد إذا لحق بدار الشرك فتصّر، وأصاب الدماء والأموال، ثم أُنجد فأسلم؛ أنه يُهدر عنه جميع ما أصاب<sup>(٥)</sup>، كالحربي إذا أسلم سواء، وهذا إذا صح ارتداده بكونه على بصيرة منه في الكفر، وأنه لم يفعل ذلك مجوناً وفسقاً. قال: «ولو ارتد وأصاب الدماء في بلد الإسلام، ثم أسلم؛ فذكر ما ظاهره: أن لا خلاف بين المالكية في أن الارتداد لا يُسقط عن المرتد شيئاً من حقوق الناس، في الدماء والأموال والجراح.

واختلف في حقوق الله -تعالى- من الزنى، والسرقة، وحد الحرابة؛ فمن ابن القاسم: أن ذلك يُهدر عنه، وحكى ابن حبيب عن أصبغ، واختاره<sup>(٦)</sup> هو: أن

(١) انظر: «الأم» ٣٩/٦ - ط. دار الفكر، «مختصر الزني» (٢٥٩، ٢٦٧)، «الإقناع» (١٧٤)، «المهذب» (٢٢١/٢)، «روضة الطالبين» (٨١/١٠)، «المنهاج» (١٣١)، «حلية العلماء» (٦٢٩/٧)، «البيان للعراقي» (٦٢/١٢)، «الإشراف» لابن المنذر (٢٥٤-٢٥٥)، «المجموع» (٣٢٩/١٩).

(٢) كذا في الأصل والمنسوخ، ومطوع «الأم»، ولعل الصواب: قيل أن يقهروا. انظر: «الإشراف» لابن المنذر (٢٥٥/٢).

(٣) انظر: «الأم» ٢٢٩-٢٢٨/٤، (١٧٦/٦).

وفرق الشافعية بين أن يكون المرتد أُنكف شيئاً في غير القتال، أو في القتال. ففي غير القتال: يضمن، وفي القتال: لا يضمن. انظر: «روضة الطالبين» (٥٥/١٠)، (٨١).

(٤) في «البيان والتحصيل» (٦٠١/٢).

(٥) انظر في مذهب المالكية: «التفريع» (٢٣٢/٢)، «الرسالة» (٢٤٠-٢٤١)، «مقدمات ابن رشد» (٢٢١/٣)، «المعونة» (١٣٦/٣)، «القوانين الفقهية» (ص ٣٥٥)، «مقد الجواهر الثمينة» (٣/٣٠٠)، «جوامع الأمهات» (ص ٢٥٤)، «الإشراف» (١٧٧/٢) رقم ١٥٣٢ - بتحقيق، «عبر المجالس» (٩٢١/٢) رقم ٦٤١، وذكر ابن عبد البر في «الكافي» (٤٨٥/١) أنهم يطالبون بذلك كله.

(٦) كذا في الأصل، وفي مطبوع «البيان والتحصيل» (٦٠١/٢)، وفي المنسوخ: «واختاره»!!

الرُّدَّة لا تُسقط شيئاً من ذلك؛ لأنه ينهم أن<sup>(١)</sup> يرتد في الظاهر؛ لِيُسقط ذلك عن نفسه، وقال أبو حنيفة<sup>(٢)</sup>: ما جئني في رُدته؛ فهو عليه في ماله<sup>(٣)</sup>.

### فصل: في الرُّدنيق<sup>(٤)</sup>

اختلفوا في الرُّدنيق يُعثر عليه: هل تقبل توبته، وما يُظهر من الإسلام أو

(١) كذا في الأصل، وفي مطبوع «البيان والتحصيل»، وفي المنسوخ: (من) بدل (أن).

(٢) قال محمد بن الحسن الشيباني في «السيرة الكبرى» (٢١٢/٥ - ٢١٣) في المرتد:

«ولو أصاب ذلك بعدما لحق بدار الحرب مرتدًا، لم أسلم؛ فذلك كله موضوع عنه، وما أصاب المسلم من حدٍّ له في زنى أو سرقة أو قطع طريق، ثم ارتد، أو أصابه بعد الردة، ثم لحق بدار الحرب، ثم جاء ثانياً، فذلك كله موضوع عنه، وإن أصاب دماً في قطع الطريق؛ فعليه القصاص.

وقال الكاساني في «بدائع الصنائع» (١٣٧/٧): «ولو جنى المرتد جنابةً، في بلد بدار الحرب، ثم عاد إليها ثانياً، فما كان من حقوق العباد كالقتل والغصب والقتل يؤخذ به، وما كان من حقوق الله -تبارك وتعالى- كالزنى والسرقة وشرب الخمر يسقط عنه».

ففرق الحنفية بين الجنابة في حق الله، وفي حقوق العباد، كما حكى ابن رشد الخلاف المذكور من كلام ابن القاسم وأصبغ.

وانظر: «مختصر الطحاوي» (ص ٢٦١)، «الهداية» (٤٦٠/٢)، «اللباب» (١٥٠/٤)، «البنية» (٥/٨٦٥، ٨٦٧)، «مختصر اختلاف العلماء» (٥٠٨/٣) رقم ١٦٥٥.

(٣) وذهب الحنابلة -إيضاً- إلى أنهم يؤخذون بذلك، إن ألتفتوا نفوساً أو أموالاً. وهو أحد قولَي الشافعي الماضي ذكرهما، قالوا: لأنه كفر بعد إيمان، فلا يسقط الضمان في الألفين والأموال.

انظر: «المغني» (٢٨٤/١٢)، «رؤوس المسائل» لأبي جعفر الهاشمي (١١٣٩/٣)، «الإصناف» (١٠٠/٣٤٢)، «المبدع» (١٨٥/٩)، «الفرع» (١٧٥/٦)، «رؤوس المسائل الخلافية» (٥٨٢/٥) رقم ١٨٣٤، «المحرر» (١٦٨/٢ - ١٦٩)، «كتاب النمام» (٢٠١/٢).

والراجح من هذا كله -والله أعلم- قول من قال: إنهم لا يؤخذون بشيء من ذلك كله؛ وذلك بما ثبت أن أبا بكر الصديق -رضي الله عنه- والصحاب لم يؤخذوا من رجوع من أهل الردة بشيء مما قلوا أو ألتفتوا لأنهم فئة مستنفة، فأنزلت على تأويل يدين أهل الحرب.

وانظر حول غير المرتدين: «تاريخ ابن جرير» (٢٥٠-٢٥١، ٢٦٠-٢٦١)، «الردة» للواقدي (٨٦، ٩٦، ٩٧، ١٠٠، ١٠١)، «الفتوح» (١٥١/١) لأن أئمتهم، «فتح البلدان» للبيلاذري (١٣١/١ - ١٣٢)، «المنجد»، «السنن الكبرى» للبيهقي (٢٠٦/٨).

(٤) الرُّدنيق: هذا اللفظ ليس من كلام العرب، وهو فارسي معرب، معناه: من يقول بدوام =

يُقتل<sup>(١)</sup> على كل حال؟ فقالت طائفة: يُكْفَى عنه إذا أظهر الإسلام؛ لأن ما أظهره من ذلك عصمةٌ لدمه، وإليه ذهب الشافعي<sup>(٢)</sup>، وقالت طائفة: يقتل أبداً ولا يستتاب، ولا يقبل منه ما أظهره من الإسلام، وهو قول مالك<sup>(٣)</sup>، والليث،

= الدهر. وإذا أرادت العرب معنى ما توله العامة قالوا: ملحد، ودُهري (يفتح الدال)، وإذا أرادوا معنى السب قالوا: دُهري (بضم الدال).

قال ابن حجر في «فتح الباري» (١٢/ ٢٧٠-٢٧١):

«أصل الزنادقة أتباع ديسان ثم ماني ثم زُرْدَك، وحاصل مقالهم: إن النور والظلمة قديمان، وإنهما امتزجا. فحدث العالم كله منهما. فمن كان من أهل الشر فهو من أهل الظلمة، ومن كان من أهل الخير فهو من النور. وكان بهرام جد كسرى قد قتل ماني وأصحابه، وبقيت منهم بغايا اتبعوا مزدك. وقام الإسلام والزندقي يُطْلَقُ على من يعتقد ذلك، وأظهر جماعة منهم الإسلام خشية القتل، ومن ثم أطلق الاسم على كل من أسر الكفر وأظهر الإسلام، وعلى من لا يؤمن بالأخرة، أو لا يؤمن بوحداية الخالق».

حتى قال مالك: الزندقة ما كان عليه المناقون، وكذا أطلق الشافعية وغيرهم لفظ (الزندقي) على كل من يُظهر الإسلام ويخفي الكفر، فإن أرادوا اشتراكهم في الحكم فهو كذلك، وإلا فاصلهم ما ذكرت. انتهى يتصرف.

وانظر: «تهذيب اللغة للأزهري» (٤٠٠/٩)، «المعرب» للجواليقي (١٦٦)، «المغرب» (١/ ٢٣٥)، «القاموس المحيطة» (٢٣٥/٣)، «مشارق الأنوار» للقاظمي عياض (٣١١/١)، «الآم» (١٥٦/٦).

(١) في مسند أبي خزيمة: «فَقُتِلَ، وَكُتِبَ فَوْقَهَا: كَذَا. أَي: كَذَا هِيَ».

(٢) انظر: «الآم» (٣٩/٦)، «مختصر الزني» (٢٥٩)، «الحاربي الكبير» (٤٠٨/١٦)، «فروضة الطالبين» (٧٦-٧٥/١٠)، «المهذب» (٢٢٢/٢)، «معني المحتاج» (١٤٠-١٤١/٤)، «السراج الوهاج» (٥٢٠)، «نهاية المحتاج» (٣٩٩/٧)، «المجموع» (٢٢٢/١٩).

وانظر: «الإشراف» لابن المنذر (٢٤٨/٢)، «حلية العلماء» (٦٢٦/٧)، «فتح الباري» (١٢/ ٢٧٢، ٢٧٣)، «إرشاد الساري» (٧٥/١٠).

وهو مذهب الحنفية في إحدى الروايتين، والثاني: لا تقبل توريته.

انظر: «أحكام القرآن» (٢٧٤/٣) - «إحياء التراث» للخصاص، «شرح معاني الآثار» (٣/ ٢١٠)، «دار الكتب العلمية»، «شرح فتح القدير» (٩٨/١)، «حاشية ابن عابدين» (٢٩٦/٣).

(٣) انظر: «المعونة» (١١٣٣/٣)، «التفريع» (٢٣١/٢)، «الرسالة» (٢٤٠)، «الكافي» (٥٨٥)، «عقد الجواهر الثمينة» (٢٩٨/٣)، «الإشراف» (١٢٤/٢) رقم ١٧٢ - «تهذيب»، «الخرشي» (٦٧/٨)، =

وأحمد<sup>(١)</sup>، وإسحاق<sup>(٢)</sup>، وكذلك أهل الظاهر<sup>(٣)</sup>، يرون قتله من حيث أصلهم في المرتد: أنه لا تعتبر مجارعة الإسلام في إسقاط ما ثبت عليه من القتل، وليس هذا هو مسلک مالك ومن ذكر معه في قتل الزنديق من غير استتابه؛ لأنهم يرون استتابه المرتد دون الزنديق، وإنما فرقوا بينهما في ذلك من حيث أن الزنديق ليس على دين يعتقد، فيرى التزامه وإظهاره عبادة، حتى لا يسمح بالرجوع عنه إلا بعد أن ينتقل عن ذلك الاعتقاد، ويعتقد ما يظهره من الإسلام، وإنما الزنديق جاحدٌ مبطّل لا يعتقد شيئاً ديناً، فتظاهره بالإسلام خداعٌ ودفاع، وليس مَبْنِيّاً على صحة اعتقاد، هذا وجه ما ذهبوا إليه.

قال مالك في «الموطأ»<sup>(٤)</sup>: «معنى قول النبي ﷺ -فيما نرى والله أعلم:-

= «الشرح الكبير» (٣٠٦/٤)، «جواهر الإكليل» (٢٨١/٢)، «حاشية الدسوقي» (٣٠٢/٤)، «تهذيب السالك في نصرة مذهب الإمام مالك» (٦٤٧/٥).

وهو مذهب الليث بن سعد -كما ذكر ذلك المصنف-

انظر: «الإشراف» لابن المنذر (٢٤٧/٢)، «الغني» لابن قدامة (٢٦٩/١٢)، «إعلام الموقعين» (٥٤٩/٤) - بتحقيق.

(١) في إحدى الروايات عنه، نصروها كثير من أصحابه، بل هي أنصُرُ الروايات عنه. قاله ابن القيم في «الإعلام» (٥٤٩/٤) - بتحقيق.

انظر: «الفتن» لابن قدامة (ص ٣٠٧)، «الإيضاح» (٢٣٢-٢٣٣/١٠)، «الغني» (٢٦٩/١٢)، «شرح الزركشي» (٢٣٦/٦)، «الهداية لأبي الخطاب» (١٠٩/٢)، «دروس المسائل الخلافية» (٥٧٦/٥) رقم ١٨٢٤، «المحصرة» (١٦٨/٢)، «الروايتين والوجهين» (٣٠٥/٢)، «القروع» (١٧٠/١)، «كتاب التمام» (٢٠٠/٢)، «كشف الفتاع» (١٨٠/٦)، «دروس المسائل» لأبي جعفر الهاشمي (١١٣٦/٣)، «الإيضاح» لابن هبيرة (٢٢٩/٢).

وانظر: «الصارم السلولي» (ص ٣٤٠ - وبمعاها ما ٦٥١/٣ - ط. ابن حزم، «عمدة القاري» (٢٤٨/٧٧)، «أدب الفقهاء» (٤١٥)، «تيل الأبطال» (٢٠٤-٢٠٥).

(٢) مذهبه في «الإشراف» لابن المنذر (٢٤٧/٢) - ط. محمد نجيب، «الصارم السلولي» (١٦/٢ - ط. رماوي)، «إعلام الموقعين» (٥٤٩/٤) - بتحقيق.

(٣) انظر في مسألة المرتد واستتابته في مذهب الظاهرية: «المحلى» (١٨٨/١١) - وبمعاها.

(٤) في كتاب الأفضية (باب القضاء فيمن ارتد عن الإسلام) (بعد رقم ٦٠٣ - ط. دار إحياء التراث).



«من غيّر دينه فاضربوا عنقه»<sup>(١)</sup>: أنه من خرج من الإسلام إلى غيره: مثل الزنادقة وأشباههم، فأولئك إذا ظهر عليهم قتلوا ولم يُسْتَأْذَنُوا؛ لأنه لا تعرف توبتهم، وأنهم كانوا يُسيرون الكفر، ويعلمون الإسلام، فلا يرى أن يستأب هؤلاء، ولا يقبل منهم قولهم. وأما من خرج من الإسلام إلى غيره، وأظهر ذلك فإنه يستأب، فإن تاب وإلا قتل».

ودليل ما ذهب إليه الشافعي: ما خرّجه مسلم<sup>(٢)</sup>، عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فإذا قالوا: لا إله إلا الله، عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله». ثم قرأ: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ. لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ﴾ [الغاشية: ٢٢].

وخرّج -أيضاً-<sup>(٣)</sup>، عن أسامة بن زيد قال: بعثنا رسول الله ﷺ في سرية، فصبّحنا الحرقا من جهينة، فأدركت رجلاً فقال: لا إله إلا الله، فطعنته فوقع في نفسي من ذلك، فذكرته للنبي ﷺ فقال: «أقال: لا إله إلا الله وقتلته؟! قال: [قلت]<sup>(٤)</sup>: يا رسول الله، إنما قالها خوفاً من السلاح! قال: «أفلا حَقَّقْتَ عن قلبه حتى تعلم أقوالها أم لا؟» فما زال يكررها حتى تمنيت أني أسلمت يومئذ.

واحتج الشافعي بقوله -تعالى- في المناقضين: ﴿اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً﴾ [المجادلة: ١٦، المنافقون: ٢]. قال<sup>(٥)</sup>: «فهذا يدل على أن إظهار الإيمان جنة من

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» (رقم ٦٠٣) بهذا اللفظ مرسلًا. من حديث زيد بن أسلم، عن النبي ﷺ.

والحديث وصله البخاري في «صحيحه» في كتاب الجهاد (باب لا يعذب بعذاب الله) (رقم ٣٠١٧) من طريق أيوب عن عكرمة، عن ابن عباس.

(٢) في «صحيحه» في كتاب الإيمان (باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا ...) (رقم ٢١) -وقد مضى.

(٣) في «صحيحه» في كتاب الإيمان (باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال: لا إله إلا الله) (رقم ٩٦).

(٤) ساقطة من المتن.

(٥) في «الأم» (باب ما يحرم به الدم في الإسلام) (١٥٦، ١٥٨)، وانظر: «الإشراف» لابن

المنذر (٢٤٨/٢)، «الإقناع» له -أيضاً- (٥٨٦/٢).

القتل». وهذه كلها أدلة واضحة، وحجج قوية فيما ذهب إليه الشافعي، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

### فصل: فيمن سب النبي ﷺ

الذي عليه الجماعة من أهل العلم: أن من سب النبي ﷺ وجب قتله، ومن قال بذلك: مالك<sup>(٢)</sup>، والشافعي<sup>(٣)</sup>، والليث بن سعد<sup>(٤)</sup>،

(١) الخلاف بين الأئمة في قبول توبة الزنديق في الظاهر من أحكام الدنيا من ترك ظلمهم وثبوت أحكام الإسلام في حقهم، وأما قبول التوبة -تعالى- لها في الباطن وفقران الله -تعالى- لمن تاب وأقنع ظاهراً وباطناً، فلا خلاف فيه. إقاده ابن قدامة في «المغني» (١٠/٨٠).

نعم، لو أنه قبل رفعه إلى السلطان ظهر منه من الأقوال والأعمال ما يدل على حسن الإسلام، وعلى التوبة النصوح، وتكرر ذلك منه، لم يقتل كما قاله أبو يوسف وأحمد في [حدى الروايات عنه، وهذا التفصيل أحسن الأقوال في المسألة. قاله بحروفي ابن القيم في «الإعلام» (٤/٥٥٠ - بتحقيق). وانظر في بسط المسألة مع أدلتها: «الحدود والتعزيرات عند ابن القيم» (ص ٤٤٤ - ٤٥٤)،

«أحكام المرتد في الشريعة» (ص ٢٠٦ - ٢٠٧)، «آثر الشهادة في دية الحدود» (ص ٥١٣ - ٥١٩).

(٢) انظر: «التفريع» (٢٢٢/٢)، «الإشراف» (٤/٢٥٧) المسألة رقم ١٦٠١ - بتحقيق، «الرسالة»

(٢٤٠)، «الكافي» (٥٨٥)، «البيان والتحصيل» (١٦/٣٩٦ - ٣٩٩، ٤١٣ - ٤١٤)، «الذخيرة» (١٢/١٨ -

٢٧)، «شرح زروق على الرسالة» (٢/٢٥٣)، «حاشية الدسوقي» (٤/٣٠٩)، «القولان في الفقه» (ص

٣٩٥)، «منح الجليل» (٤/٤٧٦)، «مذهب السالك في نظرة مذهب مالك» (٥/٦٥٤).

وانظر: «الشفاء للقاضي عياض» (٢/٢١٥ - ط. دار الكتب العلمية)، «نهاية السؤل في خصائص

الرسول» لابن دحية (ص ٢٦١)، «المعيار للعرب» للشرنسي (٢٦١/٢ - ٢٦٢/٢).

وقد استوعب شيخ الإسلام في «الصارم والسلوك» (٣/٥٧٣ - ٥٧٥) الأقوال والتصورات عن مالك.

(٣) «الأم» (٢٠٨/٤)، «مختصر الزني» (٢٧٧)، «فروضة الطالبين» (١٠/٣٣٢)، «معالم السنن»

(١٩٩ - ٢٠٠) مع «مختصر المنذري»، «التبيين في الفقه الشافعي» (ص ٢٣٩)، «الحاوي الكبير»

(١٨/٣٣٧)، «مغني المحتاج» (٤/١٤١) للأوسط، كتاب الحدود (٢/٨٢٢) رقم ٢٨٥

(رسالة علمية)، «الإجماع» (ص ١٥٣ رقم ٧٢٢)، «الإشراف» (٢/١٤٤)، «الإقناع» (٢/٥٨٤)، جميعها

لابن المنذر، فزاد المحتاج (٤/٣٥٨)، «حواشي الشرواني وابن القاسم» (٤/٣٠٢)، «إعلام بقرائط

الإسلام» (١٤٤).

(٤) انظر في مذهبه الليث بن سعد: «الشفاء للقاضي عياض» (٢/٣٩٣) مع شرحه لعلي

الغاري. ط. دار الكتب العلمية، «المحلى» لابن حزم، مسائل التعزير وما لا حدّ فيه (١١/٤١٥) المسألة =

وأحمد<sup>(١)</sup>، وإسحاق<sup>(٢)</sup>، وأهل الظاهر.

قال أبو محمد بن حزم<sup>(٣)</sup>: كل من سبَّ الله -عز وجل-، أو ملكاً من الملائكة، أو نبياً من الأنبياء، وهو يسدري أنه ملكٌ أو نبيٌّ، أو سبَّ القرآن، أو سورةً منه، أو آيةً، أو شيئاً من شرائع الإسلام، أو استهزأ بشيء مما ذكرنا، أو استخفَّ به، فإن كان مسلماً قُتل على الرُّدة على ما قدمنا -يعني في أنه لا تقبل توبته، وفي غير ذلك من أحكام ماله ووراثته ومسافر أحواله-. قال: وإن كان ذمياً قُتل، وأخذ ماله، إلا أن يُبادر فيسلم؛ فلا شيء عليه، وماله الذي لم يؤخذ يُعَدُّ لَهُ، وأما الذي أخذ فلجماعة المسلمين.

= رقم ٢٣٠٨، «الإشراف» لابن المنذر (٢/٢٤٤).

(١) انظر: «المغني» (٥/٤٠٢)، «شرح الزركشي» (٤/١٢-٧)، «الفسوع» (٦/٢٨٧)، «البدع» (٩/٩٧)، «الإصناف» (١٠/٣٣٢)، «مسائل أحمد» لأبي داود (ص ٢٢٦)، «السنن» له بعد حديث رقم (٤٣٦٣)، «مسائل أحمد» (٣/١٢٩٢-١٢٩٣)، «الهداية» لأبي الخطاب (٢/١١٠)، «أحكام أهل الملل» للخلخال (ص ٢٥٥-٢٥٦ رقم ٧٣٤)، «كشف القناع» (٦/١٦٨)، «الشافعي» لفرام الخلال -كما في «الصارم السلولي» (٢/١٨-١٩)-، «معونة أولي النهى» لابن النجار (٨/٥٤٤-٥٥٨)، «المتمم» للقاضي أبي يعلى -كما في «الصارم السلولي» (٣/٩٥٧-٩٥٨ ط. رمادي والمؤتمن)، «مسائل أحمد» -رواية حرب الكرماني -كما في «السيف السلولي» للسبكي (ص ٢٨٥ ط. دار الفتح، «الإصناف» (٤/٢٥٧)، «الأحكام السلطانية» للقاضي أبي يعلى (ص ١٥٩)، «المحرر» (٢/١٨٨).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الصارم السلولي» (٣/٦٢٠) -في الذم إذا سبَّ النبي ﷺ-: «فيه ثلاثة أقوال: أحدها يقتل بكل حال، وهو المشهور من مذهب الإمام أحمد، ومذهب مالك إذا تاب بعد أخذه، وهو وجه لأصحاب الإمام الشافعي....»

(٢) قال: «أجمع المسلمون أن من سبَّ الله، أو سبَّ رسوله ﷺ، أو دفع شيئاً مما أنزل الله، أو قتل نبياً من أنبياء الله -عز وجل- أنه كافرٌ بذلك، وإن كان مغرراً بكل ما أنزل الله.

نقله عنه: ابن عبد البر في «التبصير» (٤/٢٢٦)، وانظر: «الإشراف» لابن المنذر (٢/٢٤٤)، «الصارم السلولي» (ص ٢٥٢ ط. رئاسة الأفتاء بالرياض).

وروى ابن سعد في «الطبقات» (٥/٣٧٩) بسنده إلى عمر بن عبدالعزيز قوله: «لا يقتل أحد

في سبِّ أحد إلا في سبِّ نبيٍّ». وانظر: «السيف السلولي» للسبكي (١١٩- وما بعدها).

(٣) في «المجلد» (١١/٤١٣).

وحكي عن أبي حنيفة<sup>(١)</sup> أنه قال: لا يقتل من سبَّ النبي ﷺ من أهل الذمَّة، ما هم عليه من الشرع أعظم.

والدليل على وجوب قتل من سبَّ النبي ﷺ: أنه بذلك منتقصٌ له، مستهينٌ بحرمته، وفي ذلك تكذيبٌ بما وردَّ في القرآن، وثبتٌ بالتواتر والإجماع من علوِّ قدره ﷺ، وبكرمه<sup>(٢)</sup>، وفي فضله الله -تعالى- به، وكذلك القول في جميع الأنبياء -عليهم السلام- وملائكة الله الكرام، وفي القرآن، وشرائع الإسلام كما ذكر أبو محمد؛ لأن كل ذلك مما جاء بالشرع المتواتر: أن الله -تعالى- اصطفاه

(١) فرق الحنفية بين الساب المسلم، والذي، فقالوا بقول الجمهور في ردة المسلم ووجوب قتله، وأما الذمي فلا ينتقض عهده بسبِّ النبي ﷺ.

انظر: «مختصر الطحاوي» (ص ٢٦٢)، «القدوري» (ص ١١٧)، «اللباب» (٤/١٤٧-١٤٨)، «الخراج» لأبي يوسف (ص ٢١٧)، «مختصر اختلاف العلماء» (٣/٥٠٤ رقم ١٦٥٢)، «أحكام القرآن» (٣/٤٢٧)، كلاهما للجصاص، «الهداية» (٢/٤٥٦)، «النباهة» (٢/٨٤٢)، «التف في الفتاوى» للسفدي (٢/٦٩٤)، «إعلاء السنن» (١٢/٦٠٤).

(٢) من قواطع الأحكام في الإسلام أنَّ من سبَّ النبي ﷺ، فهو كافر مرتدٌّ، وعقوبته القتل. وقد حكى ابن القيم -رحمه الله- في «الزاد» (٢١٤/٣) إجماع المسلمين من الصحابة -رضي الله عنهم- فمن بعدهم.

وهذا إجماع محكيٌّ لدى عامة أهل العلم، ومن حكاها: الخطابي في «معالم السنن» (٦/١٩٩)، وشيخ الإسلام في «الصارم السلولي» (٣/٦٩٥-٧٠٠)، والسبكي في «فتاويه» (٢/٥٧٣).

بل قرر ابن سحون من علماء المالكية: أن من شكَّ في كفر ساب النبي ﷺ، وعذابه فهو كافر. (٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في «الصارم السلولي» (١٦/٢ ط. رمادي):

«وتحريم القول فيها (أي في مسألة سب النبي ﷺ): أنَّ الساب إن كان مسلماً، فإنه يَكْفَرُ ويقتل بغير خلاف، وهو مذهب الأئمة الأربعة وغيرهم، وقد تقدم من حكي الإجماع على ذلك من الأئمة، مثل: إسحاق بن راهويه وغيره، وإن كان ذمياً فإنه يقتل -أيضاً- في مذبح مالكو وأهل المدينة... وهو مذهب أحمد، وقهاه الحديث...»

وانظر: «السيف السلولي» للسبكي (ص ١١٩- وما بعدها).

وقد أفضت الكلام على هذه المسألة في تحقيق كتاب «الإشراف» للقاضي عبدالوهاب البغدادي المالكي (٤/٢٥٨-٢٦٢)، فانظره غير ماور.

واختاره وفضّله، فمن وصف شيئاً من ذلك بَعْدُ بغير ما وصّفه الله - عز وجل - مما ينافيه ويضاده؛ فقد كُذِّبَ بما أعلم به الله من ذلك في كتابه وتواتر عن رسوله ﷺ، وعلم من دين الأمة ضرورة، وذلك هو نفس الكفر وصرِيحه، وهذا ماخذ في الاستدلال على هذا المعنى، وإن لم أَقِفْ عليه نصاً على هذا المسلك لأحد، فهو نظر صحيح لا يعترض، بل إن لم يكن هذا هو المستند، فلا يوجد على القتل دليل يُرضى.

ومما يزيد - عندي - هذا المآخذ - الذي أنا من صحته على يقين - وضوحاً في ذلك: قول الله - عز وجل - : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا﴾ [الأحزاب: ٥٧]، فجعل - تعالى - اللعنة والوعيد لمن آذى نبيّه ﷺ مأخذةً، مع اللعنة والوعيد لمن آذى الله سبحانه وتزوّه، إذا هو وصفه بغير صفته، أو نَسَبَ إليه ما لا ينبغي في جلاله وعظّمته وربوبيته، تعالى الله عما يقول المبطلون علواً كبيراً، وهو الكفر الصريح لا محالة.

فلما سَوَّى الله - تعالى - في ذلك مُؤَذِّبَهُ بِمُؤَذِّي رسوله ﷺ، وفرق بينه وبين غيره من كافة المسلمين؛ فقال - تعالى - في الآية بعده: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيٍ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب: ٥٨]، وشأن بين هذا الوعيد والأول؛ كان ذلك أدلّ دليل على أن سبّ النبي ﷺ وتنقصه وغير ذلك، مما يقضي إلى الاستهزاء والأذى: كفر بما أنزل الله - عز وجل -، وهذا كله دليل صحيح واضح، والحمد لله.

وإذا تقرر هذا؛ فكان يجب أنه متى تاب فاعل ذلك، وراجع الحق؛ أُقْبِلَ، على مذهب من يرى قبول توبة المرتد، وهم أكثر أهل العلم، إلا أنني لا أعلم قالوا ذلك فيمن كان مسلماً قُبِلَ؛ إنما هو القتل بكل حال؛ فلعل ذلك محمول عندهم محمل إقامة الحدود: إذا وجبت أقيمت، ولا تغني التوبة في دفعها شيئاً، لكنه يلزمهم مثل ذلك في القضاء بقتل المرتد على كل حال، كما ذهب إليه أهل الظاهر وغيرهم ممن يقول به، ولذلك لم يلزمهم هنا هذا الاعتراض ولا الانتقاض.

قال أبو بكر بن المنذر<sup>(١)</sup>: وما يحتاج به في هذا الباب - يعني قتل من سب النبي ﷺ - قصة كعب بن الأشرف، وألّ النبي ﷺ قال: «من لكعب بن الأشرف؟ فإنه قد آذى الله ورسوله؟» فانتدب له جماعة بإذن النبي ﷺ، فقتلوه<sup>(٢)</sup>.

### الفصل الثاني: في أحكام المحاريبين

قال الله - عز وجل - : ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ . إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْبَضَ عَلَيْهِمْ فَاغْلُظُوا أَلَّا اللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٣ - ٣٤].

واختلف أهل العلم في الحارب المراد بالآية وأحكامه في ثلاثة مواضع:

الأول: هل المراد بالآية الكفار أو المسلمون؟

والثاني: في وضع العقوبات المحدودة في الآية عليه: هل ذلك على التخيير أو على الترتيب؟

والثالث: في حكم توبته، وما الذي يُهدر عنه إذا جاء تائباً من جنائياته؟

### فصل

فأما اختلافهم في الحارب المراد بالآية، ففي ذلك أقوال:

(١) في «الإشراف» (٣/ ١٦٠)، وانظر: «الإفتاح» له (٥٨٤/ ٢).

(٢) أخرجه البخاري في عدة مواطن (رقم ٢٥١٠، ٣٠٣١، ٢٠٣٢، ٤٠٣٧)، ومسلم (١٨٠١) وغيرهما. وقد مضى تخريجه.

وانظر في قصة قتل كعب بن الأشرف: «السيرة المغازي» لابن إسحاق (ص ٣١٦-٣٢١)، «مغازي الواقدي» (١٨٤/ ١-١٩٣)، «السيرة النبوية» لابن هشام (٥١/ ٢-٥٨)، «طبقات ابن سعد» (٣١/ ٢)، «تاريخ الطبري» (٤٨٨/ ٢)، «تفسير الطبري» (١٣٢/ ٥) وما بعدهما.

قالت طائفة: لا يطلق على المسلم أنه محاربُ الله ورسوله، إنما ذلك في الكفار المعاندين لدين الله - عز وجل-، وأما المسلم الذي يخرج متلصصاً، فلا يُسَمَّى بذلك. رُوي هذا القول عن ابن عباس<sup>(١)</sup>، ويُعزى كذلك إلى الحسن البصري وعطاء وغيرهم<sup>(٢)</sup>.

واحتج بعض من ذهب إلى هذا بخبر التَّوْبَيْنِ<sup>(٣)</sup>، بما وقع في بعض طرقه:

(١) أخرجه عنه أبو داود في «سننه» (٤٣٧٢)، والنسائي في «المجتبى» (رقم ٤٠٤٦)، قال ابن عباس: نزلت هذه الآية في المشركين، فمن تاب منهم قبل أن يُقَدَّرَ عليه؛ لم يكن عليه سبيل، وليست هذه الآية للرجل المسلم، فمن قُتِلَ، وأُفْسِدَ في الأرض، وحارب الله ورسوله، ثم لحق بالكفار قبل أن يُقَدَّرَ عليه؛ لم يمنعه ذلك أن يقاتل فيه الحد الذي أصابه.

قال المنذري: في إسنادِه علي بن الحسين بن واقد، وفيه مقال.

وقال الحافظ في «التفريب» (٤٧١٧): صدوق بهم.

فحديثه قابل للتَّحْسِين. ولذا حَسَنَ شيخنا الألباني -رحمه الله تعالى- في «صحيح أبي داود».

وعزاه لابن عباس: ابن المنذر في «الإشرافة» (٥٢٩/١)، وابن حزم في «المحلى» (٣٠٠/١١).

وإنظر: «أحكام القرآن» لابن العربي (٩٢/٢)، «تفسير القرآن» لابن كثير (٥٠/٢)، «ليباب القول في أسباب النزول» للسيوطي (ص ٩١)، «تيل الأوطار» (١٧٦/٧).

(٢) روى أثر الحسن: ابن جرير في «التفسير» (٢٠٦/٦)، ورواه عن عكرمة وعبدالكريم بن مالك الجزري، مولى أبي أيوب، عنه.

ورواه ابن حزم (٣٠٠/١١) من طريق ثلثت، عن الحسن، به.

وإنظر: «الإشرافة» لابن المنذر (٥٢٩/١)، «المحلى» (٣٠١/١١)، «فتح الباري» (١٠٩/١٢).

وعن سعيد بن جبير والحسن، قالوا: المحاربة لله: الكفر به. نقله ههنا البخاري، ولم يعمد لأحد. انظر: «الفتح» (٢٧٣/٨-٢٧٤).

والأثر عن عطاء، رواه ابن حزم في «المحلى» (٣٠١/١١) من طريق معمر، عنه وعن قتادة.

وهو مذهب الضحَّاك بن مزاحم، وابن جريج، كما في «المحلى» -أيضاً-.

وقد رَدَّ ابن حزم هذا القول. انظر: «المحلى» (٣٠٣/١١) وما بعدها.

(٣) الخبر: رواه البخاري في «صحيحه» في عدة مواطن. بالأرقام (٢٣٣، ١٥٠١، ٣٠١٨، ٤١٩٣، ٤٦١٠، ٥٦٨٥، ٥٦٨٦، ٥٧٢٧، ٦٨٠٣، ٦٨٠٤، ٦٨٠٥، ٦٨٩٩، ٦٨٩٩).

ومسلم في «صحيحه» في كتاب القسامة والمحاربين (باب حكم المحاربين والمرتبين) (رقم ١٦٧١).

من حديث أنس بن مالك -رضي الله عنه-.

«أنهم كفروا بعد إسلامهم»، وفيهم نزلت الآية.

وقال أكثر الفقهاء<sup>(١)</sup>: إن كل من خرج من المسلمين فسوقاً، فشهَر السلاح، وحارب المسلمين وأخافهم؛ فيصح عليه أنه حارب الله ورسوله، أي: أهل دين الله؛ فيكون حكمه ما ذكر الله في الآية.

خَرَجَ مسلم<sup>(٢)</sup>، عن النبي ﷺ قال: «من حمل علينا السلاح فليس منّا».

وبه قال مالك، والشافعي، وأبو حنيفة، وأبو ثور، وأحمد، وأهل الظاهر، وغيرهم<sup>(٣)</sup>.

واحتج المستدلُّ على صحة هذا المذهب، رُداً على من زعم أن الآية في المشركين بأشياء راجحة، منها:

إجماع العلماء على أن المشرك إذا فعل هذه الأشياء، ثم أسلم قبل أن يتوب منها؛ أنه لا يقاتل عليه شيء من حدودها؛ لقول الله تعالى: «فَقُلْ لِلْيَافِينِ

(١) ويعزى كذلك للحسن البصري، وقاتده، وعطاء، والكلبي. انظر: «مصنف عبدالرزاق» (١٠٨/١٠٨)، «المحلى» (٣٠٢/١١)، «تفسير ابن جرير» (٢١٠-٢١١).

(٢) في «صحيحه» في كتاب الإيمان (باب قول النبي ﷺ: «من حمل علينا السلاح فليس منّا» (رقم ١٦٦١) من حديث ابن عمر -رضي الله عنه- مرفوعاً، وفي الأصل: «السلاح علينا»، والثبت من المنسوخ وأصبح مسلم.

وأخرجه من حديث ابن عمر: البخاري في «موطئ» (رقم ٦٨٧٤، ٧٠٧٠). وأخرجه البخاري (رقم ٧٠٧١)، ومسلم (رقم ١١٣٣) من حديث أبي موسى الأشعري -رضي الله عنه-.

وأخرجه مسلم (رقم ١٦٢) من حديث لباس بن سلمة، عن أبيه، مرفوعاً باللفظ: «مَنْ سَلَّ عَلَيْنَا السلاح فليس مِنَّا».

(٣) واختاره ابن جرير في «تفسيره» (٢٠٨/٦).

انظر: «اختلاف الفقهاء» (٢٤٣) للطبري، «مختصر الطحاوي» (ص ٢٧٥)، «الألم» (١٦٦/٦-٦). دار الفكر، «معني المحتاج» (١٨٠/٤)، «الإصناف» (٢٩١/١٠)، «أحكام القرآن» لابن العربي (٩٢/٢)، «عيون المجالس» (٢١٤٢/٥)، «بداية المجتهد» (٥٨٤/٢). ط: دار الكتب الحديثة - القاهرة، «فتاوى الإمام أبي ثور» (ص ٧٤١-٧٤٢)، وفي المنسوخ: «وقال به مالك...».

كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ» [الأنفال: ٣٨].

وأيضاً؛ فلو كانت في المشركين؛ لوجب أن يقام ذلك على كل من قُدر عليه منهم قبل أن يتوب، فكان يكون ذلك حكم الأسمى، وهو مما لم يقله أحدٌ بإجماع<sup>(١)</sup>.

### فصل

وأما اختلافهم في وضع العقوبات التي ذكر الله -تعالى- في المحارب: هل ذلك على التخيير أو هو مرتب على قدر جناياته؟.

فالذي ذهب إليه مالك<sup>(٢)</sup>، وأبو ثور<sup>(٣)</sup>، وقاله أبو محمد بن حزم<sup>(٤)</sup>: أن الأمر في ذلك إلى الإمام، يجتهد فيه، وينظر على حسب الحال والمصلحة، وموقع الكف والنكال، وروي التخيير كذلك عن ابن عباس<sup>(٥)</sup>، وقاله سعيد بن

(١) قال ابن كثير في «التفسير» -من هذه الآية-: والصحيح أن هذه الآية عامة في المشركين وغيرهم، ممن ارتكب هذه الصفات. ثم ذكر -رحمه الله- حديث الغزيريين مستدلًا به على صحة هذا المذهب. وانظر: «تفسير الطبري» (٢٠٩-٢٠٨/٦).

(٢) «المقدمة» (٤٢٨/٤)، «التفريع» (٢٣٢/٢)، «الرسالة» (٢٤٠-٢٤١)، «الکافي» (١/٤٨٧)، «المتقى» (١٧١/٧)، «مقدمات ابن رشد» (٢٢٧/٣)، «المعونة» (١٣٦٦/٣)، «الإشراف» للقاضي عبدالوهاب (١٨٣/٤) رقم ١٥٣٩ - قتي، «النوادر والزوائد» (٤٦٢/٤)، «جامع الأمهات» (ص ٥٢٣)، «معد الجواهر المنيعة» (٣٤٢)، «تبصرة الحكام» (١٨٩-١٨٨/٢)، «تفسير الطبري» (١٥٢/٦)، «أحكام القرآن» لابن العربي (٥٩٦/٢)، «بداية المجتهد» (٥٦٦/٢) ط. دار الحماني بمصر، «المتقى» (١٧١/٧) للباي.

(٣) نقل ذلك عنه الطبري وغيره.

انظر: «اختلاف الفقهاء للطبري» (٢٤٦-٢٤٧ - تحقيق يوسف شخت)، «فتح القدير» (٥/٤٢٣)، «المغني» (٢٨٩/٨)، «إرشاد السالك» (١٥٦/٣)، «تفسير الطبري» (١٥٢/٦)، «الإشراف» لابن المنذر (٥٣٢/١)، «الإشراف» للقاضي عبدالوهاب (١٨٣/٤) رقم ١٥٣٩ - بتحقيق، «فتحه الإمام أبي ثور» (ص ٧٤٣).

(٤) في «المحلى» (٣١٨-٣١٩). وانظر: «التشريع الحناني» (٦٤٧/٢).

(٥) أخرجه عنه: الطبري في «تفسيره» (٢١٤/٦).

المسيب<sup>(١)</sup>، وعمر بن عبدالعزيز<sup>(٢)</sup>، ومجاهد<sup>(٣)</sup>، والضحاك<sup>(٤)</sup>.

وزهد الشافعي<sup>(٥)</sup>، وأبو حنيفة<sup>(٦)</sup>، والأوزاعي<sup>(٧)</sup>، وسفيان الثوري، وأبو

= - وانظر: «الإشراف» لابن المنذر (٥٣٢/١)، «أحكام القرآن» لابن العربي (٥٩٦/٢)، «تفسير الرازي» (٢١٥/١١).

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٢١٤/٦)، وابن أبي شبة (٢٨٦/١٢) رقم ١٢٨٤٦.

وهو مذهب الحسن البصري، وعطاء، وإبراهيم النخعي، وقادة، وأبي مجلز، كما رواه عنهم: عبدالرزاق في «المصنف» (١٠٨/١٠) رقم ١٨٥٤٢، والطبري في «التفسير» (٢١٤/٦)، وإساده القرطبي في «تفسيره» (١٥١/٦).

وانظر: «مصنف ابن أبي شبة» (٢٨٥/٢) رقم ١٢٨٤٤، «الإشراف» لابن المنذر (٥٣١/١).

(٢) مذهبه في «الموطأ» (١٧١/٧) مع «المتقى»، ونقله عنه القرطبي في «تفسيره» (١٥٢/٦).

(٣) رواه عنه الطبري -أيضاً- (٢١٤/٦)، وعبدالرزاق (١١٠/١٠)، ١١١ رقم ١٨٥٤٩.

(٤) وابن أبي شبة (٢٨٥/١٢) رقم ١٢٨٤٤ في «مصنفهما».

وانظر: «الإشراف» (٥٣٢/١).

(٥) الضحاك: هو ابن مزاحم.

وانظر: «معصف عبدالرزاق» (١٠٨-١٠٩)، «الإشراف» لابن المنذر (٥٣٢/١)، «شرح السنة» لليثي (٢٦١/١٠)، «المحلى» (٣٠٠-٣٠١/١١) وما بعدهما، «السنن الكبرى» لليثي (٢٨٣/٨)، «الدر المنثور» (٦٩/٣).

(٥) «الأم». كتاب الحدود وصفة النفي (حد قاطع الطريق) (١٦٤/٦)، «مختصر المزني» (٢٦٥)، «روضة الطالبين» (٣٦٦/٧)، «الحاري الكبير» (٢٣٤/١٧)، «المهذب» (٣٠١-٣٠٢/٢) ط. مصطفى الحلبي، «معني المحتاج» (١٨٢/٤)، «حلية العلماء» (٨٠/٨)، «الإقناع» للماوردي (١٧٣)، «الإقناع» لابن المنذر (٣٣٤/١)، «الإشراف» له أيضاً (٣٣١/١).

(٦) قال أبو حنيفة: الإمام مخير، إن شاء جمع القتل والقطع، وإن شاء جمع القطع والصلب، ثم قتل بعد الصلابة. انظر: «الجامع الصغير» (٥٨)، «مختصر المحاري» (٢٧٥، ٢٧٦)، «متفة الفقهاء» (١٥٦/٣)، «الهائية» (٤٢٣/٢)، «المبسوط» (١٩٥/٩)، «بداية الصانع» (٩٣/٧)، «اللباب» (٢١٢/٣)، «أحكام القرآن» للخصاص (٤٩٧/٢) ط. المطبعة البهية.

(٧) عن الأوزاعي -رحمه الله- روايتان:

الرواية الأولى: هي التي عزاها له المصنف -رحمه الله-.

=

=

يوسف، وأحمد بن حنبل<sup>(١)</sup>: إلى أنَّ العقوبات مرتبةٌ على مقادير الجنايات، بحسب ما عرف من الشرع في جزاء أمثالها، وليس في شيء من ذلك للإمام اختيار، ورُوي أيضاً- هذا القول الثاني عن ابن عباس<sup>(٢)</sup>، إلا أنَّهم اختلفوا في ترتيب ذلك اختلافاً، نشير منه إلى أشهره -إن شاء الله تعالى-.

فأما مستند من ذهب إلى أنَّ الإمام مخير<sup>(٣)</sup> في عقوبات المحاربين بحسب

= الرواية الثانية: أنَّ الإمام مخير حسب رايه واجتهاده في إيقاع العقوبة المناسبة به مما ذكر في الآية، كمنهبط مالك وأبي ثور المذكور.

انظر: «اختلاف الفقهاء للطبري» (٢٤٤-٢٤٥- تحقيق يوسف شخت)، «الإشراف» لابن المنذر (٥٣١/١)، شرح السنة (٢٦١/١٠)، «فقه الإمام الأوزاعي» (٣٣٧/٢).

(١) انظر: «المغني» (٤٧٦/١٢)، «المقنع» لابن البنا (١١٣٧/٣)، «شرح الزركشي»

(٣٦٥-٣٦٦)، «شرح المختصر» لأبي يعلى (٥١٥/٢)، «الواضع» (٢٣٩/٢)، «مسائل أحمد»

(٢٧٨- رواية الكجج)، «رؤوس المسائل الخلافية» للمكبري (٦٧/٥) رقم ١٩٢٣، «الرعاية الصغرى» (٣٥٣/٢).

(٢) أخرجه عنه عبدالرزاق في «المصنف» (١٠٩/١٠) رقم ١٨٥٤٤ عن إبراهيم إحد ابن أبي يحيى، عن داود [هو ابن الحصين القرشي الأموي]، عن عكرمة، والطبري في «التفسير» (٢١٣/٦) من طريق حجاج، عن عطية العوفي، كلاهما عن ابن عباس.

وحجاج: هو ابن أربطة؛ كثير الخطأ والتدليس. وعطية العوفي: ضعيف.

وأخرجه الشافعي في «الأمم» (٦/١٦٤) ط. دار الفكر، ومن طريقه البخاري في «فتح السنة» (١٠/٢٦١) رقم ٢٥٧٠، والبيهقي في «الكبرى» (٨/٢٨٣)، عن إبراهيم، عن صالح مولى التوام، عن ابن عباس.

ولإبراهيم: هو ابن محمد بن أبي يحيى، وهو متروك.

وداود بن الحصين: ثقة إلا في عكرمة. قال علي بن المديني: ما روي عن عكرمة، فمنكر الحديث. وضعفه ابن عدي بإبراهيم بن أبي يحيى. انظر: «تهذيب الكمال» (١٢/٤٠٢) ط. الرسالة.

وصالح مولى التوام: اختلط بأخوه.

وانظر: «أحكام القرآن» للصلصا (٤٩٦/٢)، «أحكام القرآن» لابن العربي (٥٩٦/٢)، «تفسير القرطبي» (١٥١-١٥٢)، «التلخيص الحبير» (٤/١٣٤-١٣٥) ط. مؤسسة قرطبة.

واختار هذا القول: ابن جرير في «التفسير» (٦/٢١٥).

(٣) بعدنا في الأصل والمنسوخ: «تخير»، وفي هامش المنسوخ: «تخير»، وحذفها بالأقرب بالسباق.

المصلحة<sup>(١)</sup>، فذلك ظاهر الآية؛ لأن عرف اللغة في سياق (أو) على مثل ذلك: أن يكون بمعنى التخيير، كآية كفارة اليمين، وآية فدية الأذى، لا اختلاف في ذلك أنه تخيير، فذلك ها هنا، ولله -تعالى- أن يعاقب من شاء كيف شاء.

ومستند من ذهب إلى وضع العقوبات مرتبةً على الجنايات بحسب ما عهد من إجرائها في الشرع: ما تقرر ووجب من حفظ الدماء والأبشار إجمالاً؛ فلم يكن التصرف في واحد منها إلا يبين. ولما شرع في عقوبات المحارب أشياء تختلف، وكانت جناياته كذلك تختلف؛ كان الوجه: وضع كل عقوبة منها على ما يقابلها مما تقرر في مثله، أو جنسه بنص الشرع؛ لأن التخيير هنا ليس نصاً مقطوعاً عليه، ولا ظاهراً -أيضاً-؛ ألا ترى أن (أو) قد تقع في اللغة هذا الموقع، ثم لا يُراد بها التخيير، وتكون للتفصيل<sup>(٢)</sup>: ترد كل قسم إلى ما يليق به مما عرف قبل ذلك أو معه، بنص أو قرينة، وذلك مثل قول القائل: حد الزاني: جلد أو رجم، لا يُراد بها التخيير في عقوبة كل زان، بل معناه تفصيل العقوبة وتنويعها، بحسب أنواع الزناة، فالزاني البكر يجلد، والثيب يرمج، فليست (أو) في نحو هذا من التخيير في شيء.

ومن ذلك قول جعفر بن عُلَيْة الحارثي:

أَلْهَى بِقُرَى سَحْلٍ حِينَ أَجْلَبَتْ عَيْنَا الْوَلَايَا وَالْعَدُوَّ الْمَبَايِلُ

(١) ملعب المالكة أن له قتله وإن لم يكن قتل. انظر: «المدونة» (٤٢٨/٤)، «التفريع» (٢/٢٣٢)، «الرملة» (٢٤٠-٢٤١)، «المتقى» (٧/١٧٤)، «الكافي» (٥٨٢-٥٨٤)، «مقدم ابن رشد» (٣/٢٢٧)، «المدونة» (٣/١٣٦٦)، «جامع الأمهات» (ص ٥٢٣)، «عقد الجواهر» (٣/٣٤٢)، «تبصرة

الحكام» (٢/١٨٨-١٨٩)، «الإشراف» (٤/١٨٣- بنحيفي)، «تفسير القرطبي» (٦/١٥٢).

(٢) وللتنويع. ورجع الطبري هذا المعنى. انظر: «تفسير الطبري» (٦/٢١٥-٢١٦)، «بداية المجتهد» (٢/٢٢٦- ط. دار الحماهي)، «فتح الباري» (١٢/١١٠).

وقال ابن المنذر في «الإشراف» (٣/٥٢٣): وقد رُوتنا عن ابن عباس أنه قال: ما كان في

القرآن أو؛ فصاحبه بالخيار.

فقالوا: لنسا نثشان لأبُءَ منهما صُدُورُ رماحٍ أشرعت أو سلاسل<sup>(٣)</sup> لم يرد أنّا نتخير في ذلك واحدة، وإنسا أراد أن كليهما مفعول، ينتوع بحسب ما يكون منكم، فمن قاتل، أصابته رماحنا، ومن ألقى بيده، أسرناه في السلاسل. فيكون على هذا معنى الآية: إن لكل حالة نوعاً من هذه العقوبات على ترتيب أوضاعها بالشرع.

وبالجملة؛ فلكل مذهب مستند قوي، إلا أن الأولى أن لا يُقدّم على دم مسلم إلا يبين، والخطأ في استحيائه أقرب من الخطأ في قتله، والله أعلم. واتفق القائلون بترتيب العقوبات على أنه لا يُقتل المحارب إلا إن قُتل، وأنه إن قُتل يُقتل على كل حال، وليس لولي دم المقتول مدخل في العقوبات؛ لأن قتله واقع موقع الحد في الحاربة.

ثم اختلفوا في أشياء؛ فقال قوم: إذا شهِر السلاح وقُتل؛ قُتل، فإن أخذ المال ولم يُقتل؛ قُطِع من خلاف، وإن قُتل وأخذ المال؛ قُتل وصُلِب، وروي ذلك عن قتادة وعطاء الخراساني<sup>(١)</sup>، وإليه ذهب الأوزاعي<sup>(٢)</sup>، إلا أنه قال في الذي يُقتل

(٣) البيهقي - كما قال المصنف - لجعفر بن علية الحارثي.

انظر: «لسان العرب» (٣١١/١) - «سُحِّلَ»، قُتِلَ المَعْرُوسُ (٣٩٨/١٣) - قرر، سَحِّلَ، «المخصص» لابن سيده (٣٥/١٤)، «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (ص ٤٥)، «شرح شواهد المغني» للسيوطي (٣٠٣/١)، «مُشَرَّحُ الْأَشْمُوكِيِّ» (٤٦٤/٢)، «مغني اللبيب» لابن هشام (٦٥/١)، «معجم البهائم» (١٣٤/٢)، «الدرر النواجم» (١١٩/٦).

(١) روى عبدالرزاق في «المصنف» - ١٠٨/١٠ رقم ١٨٥٤٢، وزاد معهما: الكلبي، ومن طريقه الطبري في «التفسير» (٢١٢/٦)، ولم يسمِ الكلبي. قالوا في الآية: «إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ... هَذِهِ فِي النَّفْسِ الَّذِي يَقْطَعُ الطَّرِيقَ... وقالوا: فإن أُخِذَ قبل أن يفعل شيئاً من ذلك نُفِيَ. وروى نحوه: البيهقي في «الكبرى» (٢٨٣/٨).

ونقله عن عطاء وقاتدة وأبي مجاز وإبراهيم التيمي: ابن المنذر في «الإشراف» (٥٣١/١).

(٢) نقله عنه ابن المنذر في «الإشراف» (٥٣١/١)، (٥٣٤)، والطبري في «اختلاف الفقهاء» (٢٤٤-٢٤٥-٢٤٦). يوسف شخت، وابن حزم في «المحلى» (٣١٥/١١)، وانظر: «نقشه الأوزاعي» (٢/٣٣٩-٣٤٠).

ويأخذ المال: يُصَلَّبُ أَوَّلًا ثم يقتل مصلوباً. وروي عن بعضهم: فيمن قُتل وأخذ المال: أنه يُقَطَّع من خلاف، ثم يصلب، فجُمِعَ عليه عقوبتين.

وقال أبو حنيفة<sup>(١)</sup>: «إذا قُتل قُتل، وإذا أخذ المال ولم يُقتل، قُطعت يده ورجله من خلاف، وإذا أخذ المال وقُتل؛ فالسلطان مخير فيه: إن شاء قطع يده ورجله وقتله، وإن شاء لم يُقَطَّع يده ورجله، وقتله وصلبه».

وهذا أبعد من الأول؛ لأنه جعل الخيرة إلى الإمام بغير دليل، وهو لا يرى الآية على التخيير، وجمع عليه عقوبتين.

وقال الشافعي<sup>(٢)</sup>: «إذا أخذ المال؛ قطعت يده اليمنى وحُسمت، ثم قُطعت رجله اليسرى وحُسمت في مكان واحد وخُلِّي، وإذا قُتل؛ قُتل ودُفِنَ إلى أوليائه يدفنون، وإذا أخذ المال وقُتل؛ قُتل وصُلِب. وروي عنه أنه يُصَلَّبُ ثلاثة أيام». قال<sup>(٣)</sup>: «وإن حضر وكثر وهب، وكان رِذَةً للعدوِّ عُرِّرَ وحُجِسَ».

قال أبو محمد بن حزم<sup>(٤)</sup> فيما ذهب إليه، من أن العقوبات في ذلك على التخيير، كما ذهب إليه مالك<sup>(٥)</sup> ومن ذُكر معه: «الإمام مخير فيه، إن شاء ضرب

(١) انظر: «مختصر الطحاوي» (ص ٢٧٥، ٢٧٦)، «تحفة الفقهاء» (١٥٦/٣)، «التهذيب» (٢/٤٢٣)، «التهذيب» (١٦٢-١٦٣/٥)، «الجامع الصغير» (٥٨)، «اللباب» (٢١١-٢١٢/٣)، «بدائع الصنائع» (٩٥/٧)، «البسوط» (١٩٥/٩)، «ملئقي الأبحر» (٣٥٢/١).

وقال أبو يوسف في الذي قُتل وأخذ المال: يُصَلَّب وهو حي، ثم يقتل على الخشبة.

وهو قول الكرخي. وقال الطحاوي: يصلب موقوفاً.

انظر: «تحفة الفقهاء» (١٥٦/٣)، «البسوط» (١٩٥/٩).

(٢) انظر: «الآل» (١٦٤/١)، «مختصر الزني» (ص ٢١٥)، «المهذب» (٢٨٥/٢)، «الهاوي الكبير» (٢٤١/١٧)، «دروسة الطالبيين» (١٥٦/١-١٥٧)، «الأحكام السلطانية» (ص ٢٣٩)، «مغني المحتاج» (١٨١-١٨٢)، «الإشراف» (٥٣١/١)، «حلية العلماء» (٨٣/٨-٨٤).

(٣) الموطأ السابق من الآم.

(٤) في «المحلى» (٣١٥/١١-٣١٧-٣١٨).

(٥) أي ليس على هوى، وإنما هو مخير في العقوبات المذكورة في الآية على قدر جرهم. =

عقه، وأمر بغسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه، وجائز للإمام أن يُصلي عليه، وإن شاء قطع يده ورجله من خلاف: اليمنى من جهة، إِمَّا مِنْ يَدَيْهِ، وَإِمَّا مِنْ رِجْلَيْهِ، واليسرى من جهة كذلك، ثم يكويه؛ ليرقا الدم، ويُطْلَقَ، ولا يحلُّ له أن يسجنه، ولا أن يضربه، وإن شاء صلبه حيًّا، وتركه حتى يموت، وَتَجِفَّ وَيَبَسَّ، فإذا بيس جلده، وَسَالَ وَدَكَّهُ، أمر بإثرائه، وَغَسَّله، وتكفينه، والصلاة عليه، ودفنه. وللإمام أن يصلي عليه، ولا يحلُّ أن يُنَحَّرَ برمح، ولا أن يُزْمَى بِبَيْلٍ ولا حجارة، ولا أن تضرب عقه ثم يصلبه، ولا أن تُقَطَّعَ له يَدٌ ورجل، ثم يُقَتَّلَ أو يصلب، ولا أن يضرب.

= انظر: «المدينة» (٤٢٨)، «الترغيع» (٢٣٢/٢)، «الرسالة» (٢٤٠-٢٤١)، «المنتقى» (١٧٤/٧)، «مقدمات ابن رشد» (٢٢٧/٣)، «تفسير القرطبي» (١٥٢/٦)، «المدينة» (١٣٦٦/٣)، «جامع الأمهات» (ص ٥٢٣)، «الكناني» (٤٨٧/١)، «عقد الجواهر الثمينة» (٣٤٢/٣)، «تبصرة الحكام» (١٨٧/٢)، «الإشراف» للقاظمي عبدالوهاب (١٨٣/٤) رقم ١٥٢٣ - بتحقيقي.

وإن أخذ المال ولم يقتل، قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى في مقام واحد، ثم حُسمَا وعُلِّيَا، وإذا لم يقتل، ولم يأخذ المال نُفِي.

ومذهب الحنابلة أنه إذا أخذ المال وقَتَلَ، قَتَلَ، وَصَلَبَ، ولم يُقَطَّع، والصلب يكون بعد القتل. انظر: «المقنع» لابن البنا (١١٣٧/٣-١١٣٨)، «المعني» (٤٧٧/١٢)، «شرح الزركشي» (٦/٣٦٥)، «مسائل الإمام أحمد» (٢٧٨-رواية الكوسج)، «شرح المختصر» لأبي يعلى (٥١٥/٢)، «الوافض» (٢٣٩/٢).

وما قرره مالك، وأيده ابن حزم قوي ووجيه.

وقال ابن حزم: للإمام أن يصلب المحارب حيًّا، ويترك حتى يبس ويجف كله؛ لأن الصلب في كلام العرب يقع على معنيين:

أحدهما: من الأيدي، والربط على الخشبة، قال -تمالي- حاكياً عن فروغ: «وَلَا تُصَلِّبُكُمْ فِي جُدُوعِ الشُّجَرِ» [طه: ٧١].

والوجه الآخر: التثبيت، قال الشاعر عن قلة مضلة:

بِهَا جَيْشٌ حَسْرَى فَلَا عَظْمَها فَيَضُرُّ وَأَمَّا جِلْدُها فَصَلْبٌ

يريد: أن جلدها يابس، فوجع جميع الأيمن ممًا، حتى إذا أُنْذِنَا الله -تمالي- فيه، وجب

به ما افترضه الله -تمالي- للمسلم على السلم، من الغسل والتكفين والصلاة والدفن.

وانظر: «الفقه الإسلامي وأدلته» (١٣٨/٦)، «مدح الحرابة» (٧٣-٧٦).

وإن شاء نفاه. ووصفَةُ نَفْيِهِ أَنَّهُ كَلِمَا حَصَلَ فِي بِلَدٍ نَفِيٍّ عَنْهُ أَبَدًا، هكذا حتى يموت، وسواء قَتَلَ وأخذ المال، أو لم يفعل شيئاً من ذلك، يعني: إذا كان قد أخاف الطريق، وحارب أهله على أموالهم؛ فهو عنده محارب، سواء كان في المصر أو خارج المصر، ليلاً أو نهاراً، هكذا نصُّ قوله.

وكان مما اختلفوا فيه من هذا الفصل: صفة النفي الذي ذكره الله -تمالي-، فقال الكوفيون<sup>(١)</sup>: لما قال الله -عز وجل-: «أَنْ يَنْفُوا مِنَ الْأَرْضِ» [المائدة: ٣٣] عِلِمَ أَنَّهُمْ لَا يَدْ لِهِمْ أَنْ يَسْتَقْرُوا فِي الْأَرْضِ؛ لم يكن شيء أولى بهم من الحبس؛ لأنه إذا حُبِسَ فقد نُفِيَ من الأرض، من موضع استقراره. وقال مالك<sup>(٢)</sup>: «ينفى من البلد الذي أَدَّخْتُ فيه هذا إلى غيره، ثم يحبس فيه»، حَسَمًا على قولهم في نفي الزاني. وقال الزهري<sup>(٣)</sup>: نَفْيُهُ: أَنْ يُطَلَّبَ فَلَا يُقَدَّرَ عليه، كلما سَمِعَ به في أرض طُلِبَ. وعلى نحو ذلك يجيء ما رُوِيَ عن الشافعي: أَنَّ نَفْيَهُمْ: أَنْ يُطَلِّبُوا حَتَّى يُوْخَلُوا، فتقام عليهم الحدود<sup>(٤)</sup>.

(١) أي الحنفية. انظر: «مختصر الطحاوي» (ص ٢٧٥)، «الهداية» (٤٢٣/٢)، «النباية» (٥/٦٢٨)، «تحفة الفقهاء» (١٥٦/٣)، «بدائع الصنائع» (٩٤-٩٥)، «السيوط» (١٩٩/٩)، «أحكام القرآن» للنجاشي (٢١٤/٢)، «حاشية رد المحتار» (١١٣/٤-١١٤)، «ملقى الأبحر» (٣٥٢/١). (٢) «المدينة» (٢٣٧/٦-٢٣٨)، ط. دار صادر، «جامع الأمهات» (ص ٥٢٣)، «الذخيرة» (١١٢/١٢٧، ١٣١)، «قوانين الأحكام» (٣١١)، «الكناني» (٤٨٧/١)، «أحكام القرآن» لابن العربي (٥٩٨)، «الإشراف» للقاظمي عبدالوهاب (١٨٤/٤) رقم ١٥٤٠ - بتحقيقي، «بدلية المجتهد» (٤٩٠/٢)، «ميسون المجالس» (٢١٤٥/٥) رقم ١٥٥٦، «تبصرة الحكام» (١٨٨/٢)، «عقد الجواهر الثمينة» (٣٤٣/٣)، «الشرح الكبير» (٣٤٩/٤)، «تفسير القرطبي» (١٣٦/٦)، «المنتقى» للباجي (١٧٣/٧)، «أقضية النسي» (١٢/١٢).

واختار ابن العربي الحبس؛ كالحنفية، واختار مذهب المالكية: أن جبري في «تفسيره» (٢١٨/٦).

(٣) نقله عنه: ابن المنذر في «الإشراف» (٥٣٥/١).

(٤) انظر: «الآدم» (١٦٤/٦-١٦٥)، «مختصر الزني» (٢٦٥)، «السنن الكبرى» (٢٨٣/٨)، «الحاوي الكبير» (٢٣٩/١٧)، «التبيين في الفقه الشافعي» (ص ٢٤٧)، «الأحكام السلطانية» للماوري (ص ٦٢)، «المهذب» (٢٨٤/٢)، «الإشراف» لابن المنذر (٥٣٥/١)، «أسنى المطالب» (١٥٤/٤)، =



## فصل

وأما اختلافهم في المحارب يجيء تأنيباً من قبل أن يُقَدَّر عليه: ما الذي يُهْدَرُ<sup>(١)</sup> عنه بالتوبة؟ فقال قتادة والزهري في قوله -تعالى-: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْبُرُوا عَنْهُمْ﴾ [المائدة: ٣٤]: ذلك لأهل الشرك<sup>(٢)</sup>.

فظاهر هذا القول أن المحارب المسلم لا يُهدر عنه شيء من جنائياته، والله أعلم. وقال أكثر أهل العلم: إنه<sup>(٣)</sup> يتناول المحارب المسلم، فإذا تاب قبل أن يُقَدَّر عليه، وكان جَنَى في حربه جنائيات، سقط عنه ما كان من حدِّه، وأخذ بحقوق الأديين، فاقصص منه في النفس والجراح، وضمن ما استهلك من الأموال، وأخذ ما وجد من

= «حلية العلماء» ٨٠/٨-٨١.

والى هذا ذهب الإمام أبو ثور. انظر: «اختلاف الفقهاء» للطبري (٢٥٥).

ومذهب الحنابلة: أن النفي معناه: أن يُشْرَكُوا فلا يتركوا بأبواب في بلد.

وحكي عن أحمد رواية أخرى معناها: أن نفيهم: طلب الإمام لهم، فإذا ظفر بهم غزروهم بما يردعهم. انظر: «المغني» ٨٢٢/١٢- ط. دار هجر، «الأحكام السلطانية» لأبي يعلى (ص ٢٦٣)، «الإيضاح» (٢٩٨/١٠)، «المقتع» لابن البنا (١٣٩/٣-١١٤٠)، «شرح الزركشي» (٣٧٠/٦) «شرح المختصر» لأبي يعلى (٥٢٠/٢)، «الواضح» (٢٤٠/٢)، «دروس المسائل الخلافية» (٦٦٩/٥) رقم ١٩٣٧.

والراجع في هذه المسألة -والله أعلم- ما ذهب إليه مالك، وتبعه ابن حزم: أن نفي المحارب من الأرض يكون بحسب ما يراه الإمام، إما بطرده بحيث لا يأوي في بلد، وإما بحسبه. قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في «مجموع الفتاوى» (٣١٠/١٥): «وهذا أهل وأحسن».

وانظر: «مصنف عبدالرزاق» (١٠٩/١٠)، «المحلى» (٣١٩-٣١٨/١١)، «تفسير الألوسي» (١٢٠/٦)، «المقوية في الفقه الإسلامي» لأحمد بنسفي (ص ١٧٤)، «حد الحاربة» (ص ٨١-٨٣)، «التشريع الجبائي» (١٤٩/٢)، «أحكام السجن ومعاملة السجناء» (٤٣-٤٤).

(١) كذا في المنسوخ، وفي هامشه: «أور: يهدر»، والمثبت من الأصل.

(٢) قول قتادة أخرجه عنه عبدالرزاق في «المصنف» (١٠٨/١٠) رقم ١٨٥٤٢، ومن طريقه الطبري في «التفسير» (٢١٢/٦). وهو قول عطاء -أيضاً-.

ونقله عن قتادة والزهري: ابن المنذر في «الإشراف» (٥٣٦/١).

(٣) في منسوخ أبي خزيمة: «أن».

ذلك عنده، وهذا مذهب مالك<sup>(١)</sup>، والشافعي<sup>(٢)</sup>، وأبي ثور<sup>(٣)</sup>، وأصحاب الرأي<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو حنبل بن حزم<sup>(٥)</sup>: إن تاب المحارب قبل أن يُقَدَّر عليه، سقط عنه كل ما ذكرنا -يعني: حد الحاربة-، المختص القيام فيها إلى السلطان. قال: ولا شيء عليه إلا ضمان ما أتلف من مال، والخيار لوليِّ المقتول إن كان قتل أحداً، والقصاص في الأعضاء إلى المجني عليه.

ونقل عن بعض السلف أنهم دعوا إلى أن كل ذلك يُهدر عنه، إلا ما لا قد وجد بعينه، فهو مردود، وقد يعزى إلى مالك بعض ذلك في رواية عنه.

**فأقول:** لما كان حكم الله -عز وجل- فيمن أصاب حداً من حدود الله أو حقاً لذي حق، أن يقام ذلك عليه، ولا يسقط شيء من ذلك إلا بيقين، وكان المحارب استحق على خرابته العقوبة التي سَمَّى الله -تعالى- في قوله: ﴿وَرِثَاسًا

(١) «الرسالة» (٢٤١)، «التقرير» (٢٣٣/٢)، «الوادع والزيادات» (٤٨١/١٤)، «عقد الجواهر الثمينة» (٣٤٤/٣)، «المعونة» (١٣٦٧/٣)، «جامع الأمهات» (ص ٥٢٣)، «الذخيرة» (١٢٣/١٢)، «أسهل المداكر» (١٥٦/٣-١٥٧)، «الإشراف» للقاضي عبدالوهاب (١٨٧/٤) رقم ١٥٤٣- بتحقيق، «أحكام القرآن» لابن العربي (٦٠٠/٢)، «بداية المجتهد» (٣٨٢/٢)، «تفسير القرطبي» (١٥٥/٦)، «المتن» (١٧٤/٧).

(٢) «الأم» (١٥٢/٦)، «مختصر الزني» (٢٦٥)، «المهذب» (٢٨٥/٢)، «الحاوي الكبير» (١٧/٢٥٥-٢٦٠)، «مغني المحتاج» (١٨٤/٤)، «حلية العلماء» (٨٨/٧)، «الإشراف» لابن المنذر (١/٥٣٦). وانظر: «سقوط العقوبات في الفقه الإسلامي» (٢١٨-٢١٧/٣).

(٣) نقل مذهب أبي ثور: ابن المنذر في «الإشراف» (٥٣٦/١)، والطبري في «اختلاف الفقهاء» (٢٥٣)، وابن قدامة في «المغني» (٤٨٣/١٢). وانظر: «فقه الإمام أبي ثور» (ص ٧٤٤).

(٤) انظر: «مختصر الطحاوي» (٢٧٦)، «تحفة الفقهاء» (١٥٦/٣)، «الهداية» (٤٢٤/٢)، «اللباب» (٢١٣/٣)، «السيوط» (١٩٨/٨)، «البناية» (٦٣٦/٥).

وهو مذهب الحنابلة، انظر: «المقنع» لابن البنا (١١٤٠/٣)، «المغني» (٤٨٣/١٢)، «شرح الزركشي» (٦/٣٧١)، «الفتاوى» (١٤٠/٦-١٤٢)، «المدخل» (١٥١/١)، «الإيضاح» (١٠٨/٢٩٧-٢٩٩)، «المحرر» (٢/١٦١)، «مسائل الإمام أحمد» (٢٧٧-٢٧٨- رواية الكوسج).

(٥) في «المحلى» (١١٠/١٣-١٣١).

جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي النَّارِ وَلَهُمْ فِي الْأَخِيرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٣]، وجب أن يكون الاستثناء في قوله -تعالى-: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرُبُوا عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ٣٤] عائداً على ما سُمِّيَ من عقوبات الحاربة التي لم يُجَزَّ إلا ذكرها، واستحال أن يرجع ذلك على ما لم يُجَزَّ في الخطاب، لا بصيغة ولا بمفهوم؛ فكان كلُّ جنائية جناها المحارب سوى نفس الحاربة باقياً على ما ثبت لها من أحكام الشرع، فوجب بيقين أن يقام على المحارب بعد توبته كلُّ حدٍّ له أصابه في حراسته، أو قبلها: من زنى، وسرق، وشرب، وغير ذلك، وكذلك حقوق الناس في الأموال، والأبدان، والأعراض، ولا بُدَّ، إلا أن يُسَقَطَ شيئاً من ذلك عنه أخذاً بمن وجب له ذلك، ولا يندفع عنه بالتوبة إلا أخذ الحاربة فقط -والله الموفق-.

## مسألة

اختلفوا فيمن شهر السلاح، وقطع الطريق في مصر من الأمصار، أو قرية من القرى، فقتل وأخذ المال:

فقال قوم: لا تكون المحاربة في مصر، إنما تكون خارجاً من مصر، قاله أبو حنيفة<sup>(١)</sup>، والثوري، وإسحاق<sup>(٢)</sup>.

وقال قوم: حكم ذلك في الصحراء والطرق والمنازل والأمصار واحد، فحدهم واحدة، قاله الشافعي<sup>(٣)</sup>، .....

(١) «مختصر الطحاوي» (٢٧٦)، «المبسوط» (٢٠١/٩)، «الاختيار» (٧٢/٣)، «تحفة الفقهاء» (٢٤٧/٣)، «بدائع الصنائع» (٩١-٩٠/٧)، «البيان» (٦٤٠/٥)، «حاشية رد المحتار» (١١٣/٤)، «مجمع الأنهر» (٦٢٩/١)، «ردوس المسائل» (ص ٤٩٩)، «أحكام القرآن للجصاص» (٥٠٤/٢).  
(٢) نقل مذهب سفيان الثوري، وإسحاق بن راهويي: ابن المنذر في «الإشراف» (٥٣٧/١).  
وانظر: «المحلى» (٣٠٣/١١).

(٣) «الأم» (١٤٠/٦) - ط. بلاق، «مختصر الزني» (ص ٢٦٥)، «التبعية» (١٥٠)، «المهذب» (٢٨٥/٢)، «الرجز» (١١٩/٢)، «روضة الطالبين» (١٥٥/١٠)، «المنهاج» (ص ١٣٤) - ط. مصطفى =

وأبو ثور<sup>(١)</sup>، وغيرهم<sup>(٢)</sup>. قال أبو محمد بن حزم<sup>(٣)</sup>: سواء ذلك في مصر وخارج مصر، ليلاً أو نهاراً، كل ذلك إذا خاف الطريق، وحارب أهله على أموالهم؛ فهو المحارب.

واختلف في ذلك من مالك، فمرة أثبت له حكم المحاربة، ومرة نفى<sup>(٤)</sup>، والأرجح الإثبات<sup>(٥)</sup> إذا كان منه من المحاربة والفساد الذي ذكره الله -تعالى- ما يكون من فاعل ذلك في الطرق والبراري وغيرها؛ لأن الآية عامة، لا تخص موضعاً دون موضع، ولا وقتاً دون وقت.

قال بعض أهل العلم: وربما كان ذلك في مصر أعظم جرماً<sup>(٦)</sup>.

= (الحلي)، «أسنى المطالب» (١٥٤/٤)، «حلية العلماء» (٨٥/٨)، «منهاج المحتاج» (١٨١/٤).  
(١) نقل مذهب أبي ثور: ابن المنذر في «الإشراف» (٥٣٧/١)، والطبري في «اختلاف الفقهاء» (٢٥١)، وابن قدامة في «المعني» (٣٠٣/١٠)، والشوكاني في «الذيل» (١٣٠/٧)، وانظر: «فقه الإمام أبي ثور» (ص ٧٤٢).

(٢) وهو الأرجح في مذهب المالكية. انظر: «الكافي» (١٠٨٩/٢).  
وهو -كذلك- مذهب الأوزاعي. انظر: «المعني» (٣٠٣/١٠)، «تيل الأوطار» (١٣٠/٧)، «فقه الإمام الأوزاعي» (٣٣٨-٣٣٩/٢).  
(٣) انظر: «المحلى» (٣٠٧/١١).

(٤) نسب ابن رشد في «بداية المجتهد» (٣٨٠/٢) إلى مالك القول بشيوع المحاربة في مصر، ونسب الباقي في «المتقى» (١٦٩/٧) نفي المحاربة في مصر لعبدالمالك بن الماجشون. وانظر: «الترداد والزبادات» (٤٧٨/١٤).

(٥) انظر: «المبدوءة» (٤٣٠/٤)، «فقه الجواهر الثمينة» (٣٤١/٣)، «الذخيرة» (١٢٣/١٢)، «الترداد والزبادات» (٤٧٨/١٤)، «جامع الأمهات» (ص ٥٢٣)، «قوانين الأحكام» (٣١١)، «الشرح الكبير» (٣٤٨/٤)، «الخرشي» (١٠٤/٨)، «أحكام القرآن» لإسحق العرسي (٥٩٦/٢)، «تفسير القرطبي» (١٥١/٦).

(٦) الرجوع أن شهر السلاح في البيان لأخذ المال: حاربة، ومن فعل ذلك بأي نوع من أنواع القتال؛ فهو محارب قاطع، يحد بسحد الحاربة. قاله ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٣١٥/٢٨)، (٣١٦)، وعُلِّل ذلك بمعنى قوي؛ قال: «فهو هو الصواب، بل هم في البيان أحق بالمعوية منهم في الصحراء؛ لأن البيان محل الأمن والطمأنينة، ولأنه محل تناصر الناس وتعاونهم، فمهم عليه =

= يقتضي شدة المحاربة والمغالاة، ولأنهم يسلبون الرجل في داره جميع ماله، والمسافر لا يكون معه غالباً إلا بعض ماله، قال: «ولو حاربوا بالعصي والحجارة المفلوذة بالأيدي أو المقاليح ونحوها؛ فهم محاربون -إيضاً-».

وفي هذه المسألة صدر قرار هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية (رقم ٨٥) بتاريخ ١١/١٤٠١هـ، المبلغ للمحاكم الشرعية برقم (١٢/١٢٢)ت في (١١/١٠/١٤٠٢هـ) وخلاصته: أولاً: إن جرائم الخطف والسطو لانتهاك حرمان المسلمين على سبيل المكارمة والمجاهرة من ضروب المحاربة، والسعي في الأرض فساداً، المستحق للعقاب الذي ذكره الله - سبحانه - في آية المائدة، سواء وقع ذلك على النفس أو المال أو العرض، أو أحدث إختاف السيل وقطع الطريق، ولا فرق في ذلك بين وقوعه في المدن والقرى أو في الصحاري والقفار.

ثانياً: أن «أرو» الواردة في آية المائدة للتخيير، وهذا رأي الأقلية، وعليه العمل، وأكثر أعضاء الهيئة يرونها للترتيب.

ثالثاً: وهذا محل خلاف، والعمل على هذا النص: أن الخيار المقصود في الآية معني به الإمام (ولي الأمر)، وليس القاضي، وأن الإمام مختير في إيقاع أي العقوبات الأربع شاء: من قتل، أو صلب حتى الموت، أو تقطع الأيدي والأرجل من خلاف، أو نفي من الأرض: بأن يحبس المحارب حتى يموت في السجن، وإستاد الاختيار إلى القضاة سوف يكون له آثار لا تخدم مصلحة الأمة، ولا يحصل معها زجر المسلمين، وأن هذا الاختيار للإمام في أنواع الحرية كافة، والفساد المنصوص على حكمه في آية المائدة، ولا يستثنى من ذلك كون المحارب قتل أحداً في أثناء حرايته، فإذا تحقق للإمام أن عدم قتله أعظم فعماً للفساد وأكبر جلباً للمصالح، فله أن يختار عقوبة غير القتل من العقوبات المنصوص عليها في الآية.

رابعاً: يتولى نواب الإمام القضاة إثبات نوع الجريمة والحكم فيها، فإذا ثبت لديهم أنها من المحاربة لله ورسوله ﷺ والسعي في الأرض فساداً، فعليه أن يفتحوا العقوبة التي يرونها مناسبة حسب اجتنبها، مراعين واقع الجرم، وظروف الجريمة، وأثرها في المجتمع، وما يحقق المصلحة العامة للإسلام والمسلمين، وللإمام ولي الأمر أن يوافق على العقوبة التي اقترحها القضاة أو يختار عقوبة غيرها من العقوبات المنصوص عليها في آية المائدة.

خامساً: نظراً إلى أن جرائم الخطف والسطو من القضايا المهمة؛ فتختص بنظرها المحاكم العامة من قبل ثلاثة قضاة، كما هو الحال في قضايا القتل والرجم، وترفع للتشيز، ثم لمجلس القضاة الأعلى لمراجعة الأحكام الصادرة بخصوصها برأءة للذمة، واحتياطاً لسفك الدماء.

انظر: «التصنيف الموضوعي لتسايم وزارة العدل» (٦٥٧-٦٥٩) بواسطة التعليق على «مختصر الخلافات» (٤١١-٤٦٢).

### فصل: في دفاع الرجل عن نفسه وماله

خرج مسلم<sup>(١)</sup> عن عبدالله بن عمرو، أن رسول الله ﷺ قال: «من قتل دون ماله فهو شهيد».

وخرج<sup>(٢)</sup> عن أبي هريرة قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، أرايت إن جاء رجل يريد أخذ مالي؟ قال: «فلا تمطه مالك»، قال: أرايت إن قاتلني؟ قال: «قاتله»، قال: أرايت إن قتلني؟ قال: «فانت شهيد»، قال: أرايت<sup>(٣)</sup> إن قتلته؟ قال: «هو في النار».

والمحفوظ عن جماعة أهل العلم<sup>(٤)</sup>: أن للرجل أن يقاتل عن نفسه وماله وأهله إذا أريد ظمناً، وممن قال بذلك: مالك<sup>(٥)</sup>، والشافعي<sup>(٦)</sup>،

(١) في «صححه» في كتاب الإيمان (باب الدليل على أن من قصد أخذ مال غيره بغير حق كان القاصد مهتر الدم في حقه) (٢٢٦/١٤١).

وأخرجه البخاري في «صححه» في كتاب المظالم (باب من قاتل دون ماله) (رقم ٢٤٨٠).

(٢) الكتاب والباب السابقان (٢٢٥/١٤٠).

(٣) في الأصل: «إن رأيت»، وهو خطأ.

(٤) نقله المصنف من «الإشراف» لابن المنذر (٥٤٠/١٠).

(٥) في المسألة قولان عند المالكية، وهو أن دفع الصائل عن النفس واجب -وهو أصح القولين في المذهب-.

والقول الثاني: أن الدفع جائز لا واجب؛ فإن شاء نفسه، وإن شاء دفع عنها.

انظر: «التفريع» (٢٣٣/٢)، «الكافي» (١٠٨٩/٢)، «جامع الأمهات» (ص ٥٢٥)، «مقد الجواهر النبتة» (٣٥٣/٣)، «الذخيرة» (٢٢٢/١٢)، «حاشية السوسني على الشرح الكبير» (٤/٣٥٧)، «منح الجليل» (٥٦١/٤)، «الخرشي» (٣٥٤/٥)، «المتقى للباي» (١٧٠/٧).

(٦) ملحق الشافعية: أنه يجب الدفع إذا كان المعتدي كافراً، أو يهيم، أو مسلماً مهتر الدم، فإن كان المعتدي مسلماً موقوفاً، فيجوز الدفاع عن النفس ولا يجب.

وذكر الروائي في الشافعية أنه لا يجب دفع الكافر ولا الهممة أو السلم مهتر الدم، بل يستحب. وقال النووي في «الروضة» (١٨٨/١٠) متفقاً كلام الروائي: «هو غلط».

انظر: «الأم» (٢٦٦/٦-٢٧-٢٨)، «منهاج الطالبين» (٢٤٨-٢٤٩)، «تحفة المحتاج» (٩/).

وأبو حنيفة<sup>(١)</sup>، وأحمد<sup>(٢)</sup>، وإسحاق<sup>(٣)</sup>، وعوام أهل العلم<sup>(٤)</sup>.

قال أبو بكر بن المنذر<sup>(٥)</sup>: «إلا السلطان، فإن جماعة أهل الحديث كالمجتمعين<sup>(٦)</sup>، على أن من لم يُمكنه أن يمنع نفسه وماله إلا بالخروج على السلطان ومحاربه، أنه لا يحاربه، ولا يخرج عليه؛ للأخبار الدالة على ذلك عن رسول الله ﷺ، التي فيها الأمر بالصبر على ما يكون منهم من الجور والظلم،

= (١٨١)، «دسئ المطالب» (١٦٨/٤)، «روضة الطالبين» (١٨٨/١٠)، «شرح التويهي على صحيح مسلم» (٥١٣/١) - «المطوع بهامش [إرشاد الساري]»، «حاشية القليوبي وعصيرة» (٢٠٦/٤)، «مغني المحتاج» (٤/١٩٤)، «حاشية العبادي على تحفة المحتاج» (١٨٢/٩)، «حاشية الرملي» (١٦٦/٤)، (١٦٨).

(١) مذهب الحنفية: أنه يجب على المُنْتَزِع عليه دفع الاعتداء عن نفسه مطلقاً. انظر: «الهداية» (١٦٥/٤) - ط. الباهي الحلبي، «بدائع الصنائع» (٩٣/٧)، «حاشية ابن عابدين» (٤٨١/٥)، «البحر الرائق» (٣٤٤/٨)، «التفاريق البرازية» (٤٣٣/٦)، «تبين الحقائق» (١١٠/٦).

(٢) مذهب الحنابلة: أنه يجب عليه الدفع عن نفسه -في أصح الروايتين- في غير الفتنة، أما في وقت الفتنة؛ فلا يجب عليه الدفع عن نفسه. انظر: «المغني» (٥٣١/١٢)، ٥٣٣ - ط. دار هجر، «كشف القناع» (٩٢/٤)، (١٥٥/٦)، «البدع» (١٥٥/٩)، «شرح المختصر» لأبي يعلى (٥٤١/٢)، «شرح الزركشي» (٤٠٩/٦)، (٤١٢، ٤١٣)، «الروايع» (٢٤٥/٢)، «مسائل الإمام أحمد» (٢٦٣ - رواية الكومنج - رسالة ماجستير/ تحقيق سليمان بن محمد البلوشي)، «المقنع» لابن البنا (١١٤٩/٣).

(٣) نقل مذهبه: ابن المنذر في «الإشراف» (٥٤٠/١).

(٤) وهو مذهب ابن عمر، والحنن البصري، وإبراهيم النخعي، وقائدة، وغيرهم. انظر: «مصنف عبد الرزاق» (١١٢-١١٣/١٠)، «الإشراف» (٥٤٠/١)، «المحلى» (٣٠٨/١١)، (٣٠٩)، «مراتب الإجماع» (ص ١٤٤)، «شرح النووي» (٥١٣/١) - بهامش «إرشاد الساري»، «المغني» (٥٣١/١٢)، «تهذيب الآثار» (٣٦/١) - مسند ابن عباس، «نظرة الدفاع الشرعي» للدكتور يوسف قاسم (ص ٧٨)، «التدابير الواقية من القتل في الإسلام» لشمس الدين مودودي (ص ٢٢٣ - وما بعدها)، «الجرعة» لأبي زهرة (٥٣٠/١)، «الدفاع الشرعي في الشريعة الإسلامية» للسرطاوي (ص ٦٣).

واختلفت العلماء في وجوب الدفاع عن المال وعدمه، وكذلك في الدفاع عن الغير. انظر: «الدفاع الشرعي في الشريعة الإسلامية» (ص ٧٦-٨٢)، «التدابير الواقية من القتل في

الإسلام» (ص ٢٢٧)، «التنبيه الجاني» (٥٧٦-٥٨١).

(٥) في «الإشراف» (٥٤٠/١).

(٦) في «مطبوع» «الإشراف»: كالمجتمعين.

وترك قتالهم والخروج عليهم، ما أقاموا الصلاة<sup>(١)</sup>.

خرج مسلم<sup>(٢)</sup>، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «من رأى من أميره شيئاً يكرهه، فليصبر، فإنه من يفارق الجماعة شبراً فمات، فميتته جاهلية».

وخرج -أيضاً-<sup>(٣)</sup> عن أم سلمة زوج النبي ﷺ أنه قال: «يستعمل عليكم أمراء، فتمعرفون وتتكرهون، فمن كره فقد برئ، ومن أنكر فقد سلم، ولكن من رضي وتابع، قالوا: يا رسول الله: أفلا نقاتلهم؟! قال: «لا! ما صلوا». (أي: من كره بقلبه، وأنكر بقلبه)، كذا في كتاب مسلم متصل بالحديث.

وخرج -أيضاً-<sup>(٤)</sup> عن عوف بن مالك الأشجعي: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «خيار أئمتكم: الذين تحبونهم ويحبونكم، وتصلون عليهم ويصلون عليكم، وشرار أئمتكم: الذين يَغضونهم ويغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم» قال: قلنا: يا رسول الله، أفلا ننايذهم عند ذلك؟! قال: «لا! ما أقاموا فيكم الصلاة، ألا سُرَ وَلِيَّ عليه وال؛ فرأه يأتي شيئاً من معصية الله، فليكره ما يأتي من معصية الله، ولا يترعزْ يداً من طاعة».

(١) رد ابن حزم في «المحلّى» (٩٩/١١) هذا القول، فقال: «لم نجد الله -تعالى- يفرق في قتال اللغة الباغية على الأخرى بين سلطان وغيره، بل أمر -تعالى- بقتال من بنى على أخيه المسلم عموماً، حتى ينهي إلى أمر الله -تعالى-، وما كان ريك نسيّاً».

وكذلك قوله -عليه السلام-: «من قتل دون ماله فهو شهيد» عموم، بل يخصُّ معه سلطاناً من غيره، ولا فرق في قرآن ولا حديث ولا إجماع ولا قياس بين من أريد ماله، أو أريد دمه، أو أريد فرج امرأته، أو أريد ذلك من جميع المسلمين، وفي الإطلاق على هذا ملاك الدين وأهله، وهذا لا يحلُّ بلا خلاف. وانظر: «تفسير القرطبي» (١٥١/٦).

(٢) في «صحيحه» في كتاب الإمارة (باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن) (رقم ١٨٤٩).

(٣) في «صحيحه» في كتاب الإمارة (باب وجوب الإنكار على الأمراء فيما يخالف الشرع، وترك قتالهم ما صلوا، ونحو ذلك) (١٨٥٤) (٦٣).

(٤) في كتاب الإمارة (باب خيار الأئمة وشرارهم) (١٨٥٥) (٦٦).

## الفصل الثالث: في حكم قتال أهل البغي

قال الله - عز وجل -: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بِهِمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِانْعَادِلٍ وَأَقْبِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات: ٩].

خُرِّجَ مسلم<sup>(١)</sup>، عن أنس بن مالك قال: قيل للنبي ﷺ: لو أتيت عبدالله بن أبي؟ قال: فانطلق<sup>(٢)</sup> إليه، وركب حماراً، وانطلق المسلمون، وهي أرض سبيخة<sup>(٣)</sup>، فلما أتاه النبي ﷺ قال: إليك عني، فوالله لقد آذاني نثن حمارك. قال: فقال رجل من الأنصار: والله! لحمار رسول الله ﷺ أطيب ريحاً منك. قال: فغضب لعبدالله رجل من قومه، فغضب لكل واحد منهما أصحابه. قال: فكان بينهم ضرب بالجريد وبالأيدي وبالنعال، فبلغنا أنها أنزلت فيهم: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بِهِمَا﴾ [الحجرات: ٩].

قال ابن المنذر<sup>(٤)</sup>: فامر الله سبحانه النبي ﷺ والمؤمنين، إذا قاتل طائفتان من المؤمنين: أن يدعوهما إلى حكم الله، ويصف بعضهما من بعض، فمن أبى منهم فهو باغ، وحق على الإمام والمؤمن أن يجاهدوه؛ حتى يثيروا إلى أمر الله.

وخرَّجَ مسلم<sup>(٥)</sup> عن أبي هريرة قال: لما توفي رسول الله ﷺ، واستخلف

(١) في «صحيحه» في كتاب الجهاد والسير (باب في دعاء النبي ﷺ، وصبره على أذى المنافقين) (١٧٩٩) (١١٧)، وأخرجه البخاري في «صحيحه» في كتاب الصلح (باب ما جاء في الإصلاح بين الناس) (رقم ٢٦٩١).

(٢) في منسوخ أبي خزيمة: «انطلق».

(٣) السبيخة: بفتح السين المهملة، وكسر الباء الموحدة بعدها أي: ذات سباح، وهي الأرض التي لا تبت، انظر: «فتح الباري» (٢٩٨).

(٤) في «الإشراف» (٢/ ٣٨٥) نحوه.

(٥) في «صحيحه» في كتاب الإيمان (باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله ..) (٢٢٠)، وأخرجه البخاري (١٣٩٩)، (١٤٥٦)، (١٤٥٧)، (٦٩٢٤)، (٦٩٢٥)، (٧٢٨٤)، (٧٢٨٥).

أبو بكر بعده، وكفر من كفر من العرب، قال عمر بن الخطاب لأبي بكر: كيف تقاتل الناس، وقد قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فمن قال: لا إله إلا الله، فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بقره، وحسابه على الله؟» فقال أبو بكر: والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عقلاً كانوا يؤذونه لرسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعه، فقال عمر بن الخطاب: فوالله ما هو إلا أن رأيت الله قد شرع صدر أبي بكر للقتال، فعرفت أنه الحق.

قال ابن المنذر<sup>(١)</sup>: «يقال: إن أبا بكر قاتل الذين منعوا الصدقة، وقاتل قوماً كفروا بعد إسلامهم، ولم يختلف الناس أن قتال الكفار يجب، ولا يجوز أن يظن بعمر بن الخطاب أنه شك في قتال أهل الكفر، وإنما وقف عن قتال من منع الزكاة، إلى أن شرح الله صدره للذي شرح صدر أبي بكر له. وقال الشافعي<sup>(٢)</sup>: أهل الردة بعد رسول الله ﷺ ضربان: ضرب منهم كفروا بعد إسلامهم، وقوم تمسكوا بالإسلام ومنعوا الصدقات<sup>(٣)</sup>».

قوم ارتدوا بالكفر، وقوم قيل لهم ذلك بمنع الحق، قال<sup>(٤)</sup>: «ومن رجع عن شيء جاز أن يقال: ارتد عن كذا»، يعني: فلذلك جاز أن يطلق عليهم اسم الردة، وإن كان منهم مسلمون. قال ابن المنذر<sup>(٥)</sup>: «فقاتل أبو بكر الصديق -رضي الله عنه- جميع هؤلاء، ولم يعلم أحد في الوقت الذي رأى عمر مثل ما رأى أبو بكر -رضي الله عنهما- من أصحاب رسول الله ﷺ امتنع من قتالهم، ولا رأى خلافة، فكان هذا -مع دلائل سنن رسول الله ﷺ- كالإجماع من المهاجرين والأنصار

(١) في «الإشراف» (٢/ ٣٨٧)، وانظر: «أحكام القرآن» لابن العربي (١٧٠٩/٤).

(٢) في «ألم» (٤/ ٢٢٧) - ط. دار الفكر.

(٣) إلى هنا انتهى كلام ابن المنذر.

(٤) أي الشافعي في «ألم» (٤/ ٢٢٧).

(٥) في «الإشراف» (٢/ ٣٨٨).

على أن ذلك بحق وجب عليه القيام به.

إذا ثبت ذلك، فمعنى قول أهل العلم: إنه يجب على من اعتزل جماعة المسلمين وإمامهم، ومنعوا حقاً من الحقوق الواجبة عليهم، وأداء الطاعة فيما افترضه الله له قبلهم، من غير علة يحق على الإمام رفعها عنهم، ثم دعاهم مع ذلك الإمام إلى الإبانة والإفلاق فلم يقبلوا منه، فواجب عليه حربهم وقتالهم، وحق عليهم وعلى المسلمين القيام في ذلك معه، والنصرة على الحق؛ لقيام الأدلة على ذلك، وقال الله - تعالى -: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢٤].

وفي حديث عبدالله بن مسعود، عن رسول الله ﷺ: «... إنها تخلف من بعدهم خلوف: يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمرون، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن....» الحديث، وقد تقدم بكماله، خرجه مسلم<sup>(١)</sup>.

وكان من خاص ما ورد في هذا الباب: الآثار الثابتة في أمر الخوارج، ووجوب قتالهم وقتلهم.

خرج مسلم<sup>(٢)</sup>، عن علي - رضي الله عنه -: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «سيخرج في آخر الزمان قوم: أحدثوا الأستنان، سفهاء الأحلام، يقولون من خير قول البرية، يقرؤون القرآن، لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، فإذا لقيتموهم فاقتلوهم، فإن في قتلهم أجراً لمن قتلهم عند الله يوم القيامة».

وخرج - أيضاً -<sup>(٣)</sup>، عن أبي سعيد، أن النبي ﷺ ذكر قوماً يكونون في أمته، يخرجون في فرقة من الناس، سيماهم التحالُّق، قال: «هم شر الخلق - أو: من شر»

(١) في «صحيحه» في كتاب الإيمان (باب بيان كون النبي عن المنكر من الإيمان) (٨٠) (٥٠).

(٢) في «صحيحه» في كتاب الزكاة (باب التحريض على قتل الخوارج) (١٠٦٦) (١٥٤).

(٣) في «صحيحه» في كتاب الزكاة (باب ذكر الخوارج وصفاتهم) (١٠٦٤) (١٤٩).

الخلق، يقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق».

وفي الباب عن أبي ذر<sup>(١)</sup>، وجابر<sup>(٢)</sup>، وسهل بن حنيف<sup>(٣)</sup>، وغيرهم.

والنظر في هذا الفصل يتعلق بثلاثة أشياء:

الأول: في تقسيم أهل البغي وأحوالهم، ومتى يجب التعاون على قتالهم أو يحرّم؛ لا اختلاط للفتن؟

الثاني: معرفة الحد الواجب في قتالهم، ومتى يجب الكف عنهم؟

الثالث: معرفة الحكم في جنائيتهم، وما يُستولى عليه من أموالهم.

(١) حديث أبي ذر، أخرجه مسلم في «صحيحه» في كتاب الزكاة (باب الخوارج شر الخلق والخليقة) (١٠٦٧) (١٥٨) من حديث عبدالله بن الصامت، عن أبي ذر قال: قال رسول الله ﷺ: «إن بعدي من امتي (أو سيكون بعدي من امتي) قومٌ يقرؤون القرآن، لا يجاوز حناجرهم، يخرجون من الدين كما يخرج السهم من الرمية، ثم لا يعودون فيه، هم شر الخلق والخليقة». فقال ابن الصامت: فلفيت رافع بن عمرو الغفاري، أخا الحكم الغفاري، قلت: ما حديث سمعته من أبي ذر: كذا وكذا؟ فذكرت له هذا الحديث، فقال: وأنا سمعته من رسول الله ﷺ.

(٢) حديث جابر، أخرجه مسلم في كتاب الزكاة (باب ذكر الخوارج وصفاتهم) (١٠٦٣) (١٤٢)، من حديث أبي الزبير، عن جابر بن عبدالله، قال: أتى رجل رسول الله ﷺ بالعرانة، مُضْمَرَةٌ من خين، وفي ثوب بلال فضة، ورسول الله ﷺ يقبض منها، يعطي الناس، فقال: يا محمداً اعدل، قال: «وبلداً ومن يعدل إذا لم أكن أعجل؟ لقد خبت وخسرت إن لم أكن أعجل». فقال عمر بن الخطاب: دفني يا رسول الله فاقبل هذا السائق، فقال: «مما لك الله أن يتحدث الناس في أكل أصحابي، إذا هذا وأصحابه يقرؤون القرآن، لا يجاوز حناجرهم، يمرقون منه كما يمرق السهم من الرمية». وفيه نعمة أبي الزبير عن جابر، لكنه صرح بالسماع عند مسلم، في الرواية التي بعدها.

وأخرجه البخاري في كتاب فرض الخمس (باب ومن النذيل على أن الخمس لثواب المسلمين) (رقم ٣١٢٨) من حديث عمرو بن دينار، عن جابر، منمضراً.

(٣) حديث سهل بن حنيف، أخرجه البخاري في كتاب استئابة المرتدين (باب من ترك قتال الخوارج للثائف، وأن لا ينظر الناس عنه) (رقم ٦٩٣٤)، ومسلم في كتاب الزكاة (باب الخوارج شر الخلق والخليقة) (١٠٦٨) (١٥٩)، من حديث يُثْبِتُ بن عمرو، قال: سألت سهل بن حنيف: هل سمعت النبي ﷺ يذكر الخوارج؟ فقال: سمعته - أو: أشاد بيده نحو المشرق -: «قوم يقرؤون القرآن بالسنتهم، لا يعدو ثراقيهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية».

## النظر الأول: في تقسيم أهل البغي وأحوالهم

## المخالفون على الجماعة ضربان:

\* ضرب امتنعوا عن أداء الحقوق، ونزعوا أيديهم من الطاعة؛ فسقاً، ومجوناً، واجترأوا على حدود الله، من غير أن يُضَيَّرُوا إماماً، ولا يعتقدوا طاعة، فهو لاء أهل كبيرة، ومنكر ظاهر يجب تغييره، (فإن لم<sup>(١)</sup>) تنفع في ذلك مواعظهم وتذكيرهم بالله - تعالى -، وتخويفهم من عقابه، ولم يمكن حملهم على منهج الشرع إلا بقتالهم، ولم يكن قتالهم يؤول إلى فتنة يُقَى فيها من تفاقم الأمر، والانتجار إلى ما هو أفسر وانكر من الأول؛ فواجب مقاتلتهم على ذلك؛ حتى يفيثوا إلى أمر الله: يرجعوا إلى الحق، وأداء ما لزمهم، وينزعوا عن باطلهم. والدليل على ذلك ما تقدم من الكتاب والسنة والإجماع.

أما الكتاب: فقولته - تعالى -: ﴿فَقَاتِلُوا آلَ بَنِي نَفِيءٍ حَتَّى يُفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩]، وأما السنة: فقولته ﷺ: «... فمن جاهدكم بيده فهو مؤمن»<sup>(٢)</sup>، وأما الإجماع: ففي قتال<sup>(٣)</sup> مانعي الزكاة<sup>(٤)</sup>.

\* والضرب الثاني: من خالف على إمام المسلمين، فعقدوا البيعة لأخر، يزعمون أنه أحق، وهذا الضرب له حالتان:

فالأول: أن تكون الإمامة قد صَحَّتْ وانعقدت بتسام البيعة لرجل عدل، مستوفٍ شروط الإمامة، فيخرج عليه بعض من بايعه.

(١) في منسوخ أبي خزيمة (من لم) وكتب في هامش النسخة: «ولعلها: ولم».

(٢) أخرجه مسلم (٨٠) (٥٠) وقد مضى.

(٣) في المنسوخ قبلها علامة إلحاق في الهاش، ولكن الكلمة في الهامش غير واضحة.

(٤) فمانعوا الزكاة يقاتلون باتفاق الصحابة، حتى يؤدوا حق الله فيها.

انظر: «المعني» (٤٧٦/٢) - ط. هراس، «المجموع» (٣٠٤/٥)، «الاستذكار» (رقم ١٣٠٨٠ - ط. قلعجي).

والأخرى: أن يفترق الناس فرقتين، فيعقد كل فريق الإمامة لرجل منهم، ويدعو كل إلى حزبه.

فأما الحالة الأولى، حيث يخرج على الإمام العدل بعض من بايعه<sup>(١)</sup>، يدعى أنه أحق بالأمر منه، أو يزعم أنه أنكر على الإمام أمراً من الباطل والجور، وما أشبه ذلك من ضروب التأويل التي يديها أمثال هؤلاء، أو يكون طالب دنيا فقط، أو متعصباً لباطل، وما أشبه ذلك، فيجب في أهل التأويل على الإمام العادل أن ينظر فيما ذكروا أنهم أنكروا عليه، فإن صح ما زعموه من ظلم وباطل، أو جور، وغير ذلك من شيء أنكروه، مما لعله غفل عنه، أو غلط فيه، ونحو ذلك من وجوه الإمكان التي لا تستحيل على البشر، فيها هنا يتعين عليه الرجوع إلى صواب ما أوجبه الشرع من الحق. قال الله - تعالى -: ﴿يَا قَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [ص: ٢٦]. فإذا رجع عن ذلك، وجب عليهم العود فلم يفعلوا، أو كان ما نسبوه إليه، أو أولوه عليه باطلاً، أو كانوا إنما يطلبون المال، أو تعصباً، أو غير ذلك من أنواع الباطل، ثم وعظهم فلم يتعظوا، وخوفهم فلم يترجروا؛ فواجب عند ذلك قتالهم، وعلى الناس المعونة لإمامهم العدل على هؤلاء، حتى يراجعوا الحق<sup>(٢)</sup>.

فقال الشافعي<sup>(٣)</sup>: إذا كان لأهل البغي جماعة أكثر، واعتقدوا ونصبوا إماماً، وأظهروا حكماً، وامتنعوا من حكم الإمام العادل، فهذه هي الفتنة الباغية، فينبغي إذا فعلوا هذا أن يسألهم: ما تقوموا؟ فإن ذكروا مظلمة بيئة رذت، وإن لم يذكروها، قيل لهم: عودوا. فإن فعلوا قيل منهم، وإن لم يجيبوا قوتلوا بعد أن يدعوا.

خرج مسلم<sup>(٤)</sup>، عن عبدالله بن عمرو بن العاص قال: قال رسول الله ﷺ:

(١) في الأصل والمنسوخ: «تبايعه». ومصححة في هامش المنسوخ (بإية) .

(٢) انظر: «الإشراف» لابن المنذر (٤٠٢/٢).

(٣) في «الأم» (٢٣٠/٤) - ط. دار الفكر، أو (٥٢٢/٥) - ط. دار الوفاء.

(٤) في «مصححه» في كتاب الإمامة (باب وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء، الأول فالأول) (رقم =

«... ومن بايع إماماً، فأعطاه صفقة يده، وثمرة قلبه، فليطعه إن استطاع، فإذا جاء آخر فتازعه؛ فاضربوا عنق الآخر».

وخرج -أيضاً-<sup>(١)</sup>، عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا بويع لخليفين، فاقتلوا الآخر منهما».

وخرج -أيضاً-<sup>(٢)</sup>، عن عرفة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنها ستكون هنأت وهنأت، فمن أراد أن يفرق أمر هذه الأمة وهي جميع؛ فاضربوه بالسيف، كانتاً من كان».

وخرج -أيضاً-<sup>(٣)</sup>، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ خرج من الطاعة، وفارق الجماعة، ثم مات؛ مات ميتة جاهلية، ومن قتل تحت راية عمية، بغضب للعصبة<sup>(٤)</sup>، ويقاتل للعصبة؛ فليس من أمتي، ومن خرج من أمتي على أمتي، يضرب برؤسها وفاجرها، لا يتحاشى من مؤمنها، ولا يفي لذي عهدها؛ فليس مني».

قوله: «تحت راية عمية»، أي: فتنة وجهالة، كأنه مأخوذ من العمى، قال في «مختصر العين»<sup>(٥)</sup>: «العمية والعمية: الضلالة، يقال: قتل فلان عمياً، وهي فعيلة وفيلى: من العمى».

### فصل

وأما الحالة الثانية: حيث يفترق الناس على إمامين، ويكثر العدد في كل فريق

= (١٨٤٤) وهو طرف من حديث طويل.

(١) في «صحيفة» في كتاب الإمارة (باب إذا بويع لخليفين) (رقم ١٨٥٣).

(٢) في كتاب الإمارة (باب حكم من فرق أمر المسلمين وهو مجتمع) (رقم ٦١٥٢).

(٣) كتاب الإمارة (باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن...) (رقم ١٨٤٨) (٥٤).

(٤) في النسخة: «للعصبة»، والتصحيح من «صحیح مسلم».

(٥) الذي في «مختصر العين» (١/١٠٢) للزبيدي: «العمّة: التردد في الضلالة، ورجل عمية،

وقد عمية».

من الجهتين، ويُشكّل الأمر، ويجلّ الخطب، فذلك حين قبح الفتن؛ فالواجب عند ذلك الكف، والتوقف عن كل فريق، ومطلب السلامة لدينه، بالاعتزال والفرار عن الفتنة، والاستسلام لأمر الله -عز وجل-<sup>(١)</sup>، كما صرح في مثل ذلك عن رسول الله ﷺ، أنه أمر وأوصى، وكما فعل السلف الصالح، وفي مثل ذلك وشبهه يكون موقع قوله -تعالى-: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا تَعْزُبُوا عَنْهَا وَإِذَا اهْتَضَيْتُمْ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ...﴾ [المائدة: ١٠٥].

خرج مسلم<sup>(٢)</sup> عن أبي بكر: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا تواجه المسلمان بسيفيهما؛ فافقالت والمقتول في النار»، قال: قلت -أو قبل-: يا رسول الله، هذا القاتل، فما بال المقتول قال؟ «إنه قد أراد قتل صاحبه».

وخرج -أيضاً-<sup>(٣)</sup>، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ستكون فتن، القاعد فيها خير من القائم، والقائم فيها خير من الماشي، والماشي فيها خير من الساعي، من تشرف لها تشترق فقه، ومن وجد فيها ملجأ فليجد به».

وخرج -أيضاً-<sup>(٤)</sup>، عن أبي بكر قال: قال رسول الله ﷺ: «إنها ستكون فتن، ألا ثم تكون فتن، القاعد فيها خير من الماشي، والماشي فيها خير من الساعي إليها، ألا، فإذا نزلت أو وقعت، فمن كان له إبل فليلق بها، ومن كانت له غنم

(١) انظر: «الإشراف» لابن المنذر (٤٠٣/٢).

(٢) في كتاب الفتن (باب إذا تواجه المسلمان بسيفيهما) (١٤) (٢٨٨٨).

وأخرجه البخاري في كتاب الإيمان (باب «وَرَأَى طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَمْسَلِهُمَا يَبِئْسَ مَا كَانَا فِيهِ» فسماهم المؤمنين) (رقم ٣١). وفي كتاب الديات (باب قول الله -تعالى-: «وَمَنْ أَسْرَأَهَا»)

(رقم ٦٨٧٥). وفي كتاب الفتن (باب إذا التقى المسلمان بسيفيهما) (رقم ٧٠٨٣).

(٣) في «صحيفة» في كتاب الفتن (باب نزول الفتن كمواقع القطر) (رقم ٢٨٨٦).

وأخرجه البخاري في كتاب المناقب (باب علامات النبوة في الإسلام) (رقم ٣٦٠١). وفي كتاب الفتن (باب تكون فتن، القاعد فيها خير من القائم) (رقم ٧٠٨١، ٧٠٨٢).

(٤) في «صحيفة» في الكتاب والباب السابقين (رقم ٢٨٨٧).



فيلحق بغنمه، ومن كانت له أرض فليلق بأرضه». قال: فقال رجل: يا رسول الله، أرايت من لم تكن له إبل ولا غنم ولا أرض؟ قال: «يعمد إلى سيفه، فيدق على حذو بحجر، ثم يُنْجَح أن استطاع النجاء، اللهم هل بلغت؟ اللهم هل بلغت؟<sup>(١)</sup>» قال: فقال رجل: يا رسول الله، أرايت إن أكرهت حتى يُطْلَق بي إلى أحد الصَّخْرَيْنِ، أو إحدى الفتنَيْنِ، فضربني رجل بسيفه، أو يجيء سهم فيقتلني؟ قال: «يؤم ويأثم وإثمك، ويكون من أصحاب النار».

وخرُج<sup>(٢)</sup> عن حذيفة بن اليمان قال: كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير، وكنت أسأله عن الشر؛ مخافة أن يدركني، فقلت: يا رسول الله، إنا كنا في جاهلية وشر، فجاءنا الله بهذا الخير، فهل بعد هذا الخير من شر؟ قال: «نعم»، فقلت: هل بعد ذلك الشر من خير؟ قال: «نعم، وفيه دخن»! قال: قلت: وما دخنه؟ قال: «قوم يُسْتَوْن بغير سُنتي، ويهتدون بغير هُدًىي، تعرف منهم وتكره»، فقلت: هل بعد ذلك الخير من شر؟ قال: «نعم، دعاة على أبواب جهنم، من أجابهم إليها قذفوه فيها»، فقلت: يا رسول الله، صفههم لنا، قال: «نعم، قوم من جلدتنا ويتكلمون بالسنن»، فقلت: يا رسول الله، فما ترى إن أدركني ذلك؟ قال: «تلتزم جماعة المسلمين وإمامهم»، فقلت: فإن لم تكن لهم جماعة ولا إمام؟ قال: «فاعتزل تلك الفرق كلها، ولو أن تعضَّ على أصل شجرة، حتى يدركك الموت، وأنت على ذلك».

وخرُج -أيضاً-<sup>(٣)</sup>، عن أبي سعيد قال: قال رجل: أي الناس أفضل يا

(١) في مطبوع «صحيح مسلم» مكررة ثلاث مرات.

(٢) أي: مسلم، في «صحيحه» في كتاب الإمامة (باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن ...) (رقم ١٨٤٧).

وأخرجه البخاري في «صحيحه» في كتاب المناقب (باب علامات النبوة في الإسلام) (رقم ٣٦٠٦، ٣٦٠٧ - مختصراً). وفي كتاب الفتن (باب كيف الأمر إذا لم تكن جماعة) (رقم ٧٠٨٤).

(٣) في «صحيحه» في كتاب الإمامة (باب فضل الجهاد والرباط) (١٢٣) (١٨٨٨).

وأخرجه البخاري في «صحيحه» في كتاب الجهاد والسير (باب أفضل الناس مؤمن يجاهد =

رسول الله؟ قال: «مؤمن يجاهد بنفسه وماله في سبيل الله»، قال: ثم من؟ قال: «رجل معتزل في شعب من الشعاب، يعبد ربه، ويدع الناس من شره».

وروى أبو بكر بن المنذر<sup>(١)</sup> مستنداً إلى أيوب بن عبد الله اللخمي قال: كنت عند عبد الله بن عمر، وهو يخطب ليعبر عقلاً، فجاء نَقْر، فقالوا: ما تأمرنا يا أبا عبد الرحمن؟ هذا ابن الزبير، وابن مروان، وتُجَد، كل واحد منهم يدعو إلى نفسه! فقال رجل منهم: يقول الله «وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ» [الأنفال: ٣٩]، فقال ابن عمر: قد قاتلتُ أنا وأصحابي حتى كان الدين كله لله، وذهب الشرُّ، ولكنك وأصحابك تقاتلون حتى تكون فتنة، ويكون الدين لغير الله! فقال رجل: لو فعل الناس مثل ما فعلتُ، ما قام لله دين! فقال ابن عمر: لو فعل الناس مثل ما فعلتُ، ما أغلقت أُمُك عليها بابها، ولا انكأَت في بيتك مضطجعاً!

وأسند إلى ابن عباس، أن سألناه سألته، قال: إنني يابعتُ ابن الزبير على أن أقاتل أهل الشام! قال: لا تقاتل أهل القبلية، ولكن ابْتَغِ بَغْلاً أو بغلين، أو غلاماً أو غلامين، ثم انطلق نحو المشرق، فإنك إن قُتِلت على ما أنت عليه، قُتِلت

= بنفسه وماله في سبيل الله (٢٧٨٦)، وفي كتاب الرقاق (باب العزلة راحة من غلظ السوء) (رقم ٦٤٩٤)، وخرجه تفصيل في تعليقي على «العزلة والانفراد» (١٩٨) لابن أبي الدنيا.

(١) في كتابه «الأوسط» -الجزء المفقود منه-، وقد أشار في كتابه «الإشراف» (٤٠٣/٢) إلى أنه ذكر الأخبار التي جاءت عن النبي ﷺ في ذلك.

وأصل الحديث في «صحيح البخاري» (رقم ٤٥١٣) من حديث نافع عن ابن عمر -رضي الله عنهما-، دون الزيادة من قوله: «فقال رجل: لو قُتِلَ الناس مثل ما فعلت: ... وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤٩٦/١) إلى أبي الشيخ وابن مردويه في «تفسيرهما». وانظر: «تاريخ دمشق» لابن عساکر (١٨٧-١٨٨/٣١).

وسمى المصنف أخباراً عن السلف في فضل العزلة عند اشتداد الفتنة، ذكرها ابن المنذر في «الأوسط» -الجزء المفقود- مستندة.

وقد أشار إلى ذلك في «الإشراف» (٤٠٥/٢) حيث قال: وقد ذكرت أخباراً تدل على فضل العزلة في الفتنة، وسائر الأوقات، ثم ترك ذكرها ههنا.

إن شاء الله شهيداً.

وأستند -أيضاً- إلى عبدالملك بن عمير، قال: رأيت أبا موسى أيام الفتنة يخرج من داره، فيصلي مع الإمام، فإذا قال الإمام: السلام عليكم ورحمة الله، السلام عليكم ورحمة الله؛ وتبَّ، فدخل داره، ورأيت عليه عمامة سوداء، وثرباً أسوداً<sup>(١)</sup>.

وعن طلحة بن عبيد الله، كان يقول: «أقل العيب على المرأة أن يجلس في داره»<sup>(٢)</sup>.

وعن أبي الدرداء قال: «نعم صومعة المرأة المسلم بيته، يكفُ سمعه وبصره ودينه وعرضه، وإياكم والجلوس في الأسواق، فإنها تلهي وتلغي»<sup>(٣)</sup>.

(١) أسند الخطابي في «العلزلة» (ص ٩١) إلى الأزرقى قال: لما انصرف أبو موسى الأشعري من التحكيم نزل مكة، فبنى سقيفة من حجارة على قوّة شعب أبي التّب. وهناك مقبرة، فقال: «أجاور قوماً لا يفلحون»، يعني: أهل القبور. وإسناده واثق. وانظر في عزله: «العلزلة» لابن أبي الدنيا (رقم ١٨٣ - بتحقيق)، و«الزهد» لأبي داود (٢٨٥).

(٢) أخرجه وكيع في «الزهد» (رقم ٢٥٤) -سوم طريقه ابن أبي الدنيا في «العلزلة والافتراء» (رقم ٢٤ - بتحقيق) - عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن طلحة بن عبيد الله، به.

وأخرجه هناد في «الزهد» (رقم ١٣٣٦)، وأبو داود في «الزهد» (رقم ١١٧، ١١٨)، وابن أبي الدنيا في «العلزلة والافتراء» (رقم ١١٠، ١١١)، وابن سعد في «الطبقات» (٣/ ٢٢١)، وحثل في «هجرة» (رقم ١٧)، وابن أبي عاصم في «الزهد» (رقم ٨١، ٩٩)، ونعيم بن حماد في «زيادات الزهد» (رقم ١٢)، والخطابي في «العلزلة» (ص ٧٠) -سوم طريقه إسحق عريفي في «محاورة الأبرار» (١/ ٣٧٠) -، وابن الأعرابي في «معجمه» (رقم ١٢٤١) -ط. دار ابن الجوزي، والخطابي في «مكارم الأخلاق» (٢/ ٧٣٥ رقم ٨٠٣، أو رقم ٣٦٦ - متفق السلفي) -سوم طريقه ابن عساکر في «تاريخ دمشق» (٢٥/ ١٠٤) -ط. دار الفكر-، وابن عبدالبير في «التمهيد» (١٧/ ٤٤٢-٤٤٣)، والبلاذري في «أنساب الأشراف» (١٠/ ١١٨ - جلد منه) -ط. دار الفكر، من طرق عن إسماعيل، به.

وهو في «المطالب العالية» (٥/ ٥) معزو لمسند في «مستند».

وصححه ابن حجر والبيهقي.

وأخرجه الخطابي في «مكارم الأخلاق» (ص ١٦٠) من طريق آخر عن طلحة.

(٣) أخرجه ابن أبي الدنيا في «العلزلة والافتراء» (رقم ٢٥ - بتحقيق)، عن إسحاق بن إبراهيم بن راهب، عن يحيى بن سعيد، عن ثور بن يزيد، عن سليمان بن عامر، عن عبد الله بن داود، به. إسناده صحيح. =

وعن أبي ذر الغفاري قال: «الوحدة خير من جليس السوء، والجليس الصالح خير من الوحدة، وإملاء الخير خير من السكوت، والسكوت خير من إملاء الشر»<sup>(١)</sup>.

= وأخرجه ابن عساکر في «تاريخ دمشق» (١٣/ ٣٨٧) عن حفص ويحيى بن سعيد، عن ثور، به. وأخرجه الخطابي في «مكارم الأخلاق» (٢/ ٧٣٦ رقم ٨٠٤، أو رقم ٣٦٧ - متفق السلفي): حدثنا عمر بن شيبة، نا يحيى بن سعيد القطان، به.

وأخرجه وكيع في «الزهد» (رقم ٢٥١) -سوم طريقه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٣/ ٣٠٩، أو ٢٦٧/ ٨ - ط. دار الفكر)، وأحمد في «الزهد» (رقم ١٣٥) -سوم طريقه ابن الجوزي في «الحدثات» (٣/ ١٩٥-)، وابن أبي عاصم في «الزهد» (رقم ٨٠-)، وهناد في «الزهد» (رقم ١٢٣٥)، والأصبهاني في «الترغيب» (٢/ ٩١٢ رقم ٢٢٣٤)، والبيهقي في «الشعب» (٧ رقم ١٠٦٥٦) من طريق سفيان، وابن عبدالبير في «التمهيد» (١٧/ ٤٤٢-٤٤٣)، والبيهقي في «الزهد» (رقم ١٢٩) من طريق عيسى بن يونس، والخطابي في «العلزلة» (ص ٧٠-٧١)، وابن الجوزي في «صفة الصفوة» (١/ ٦٤٠) من طريق حفص؛ كلهم عن ثور، به.

وأخرجه نعيم بن حماد في «زياداته على الزهد» (رقم ٢٥) -بلقي عن ثور، به.

وهو عند الذيل في «الفرودس» (٤ رقم ٦٧٩٢).

وذكره ابن الجوزي في «التبصرة» (٢/ ٢٨٩)، والجاحظ في «البيان والتبيين» (٣/ ١٣٢)، والعاملي في «المخلاصة» (ص ١٢١)، وعزاه ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (١٠/ ٤٠٥) لطاوس، وأسنده ابن البناء في «الرسالة المغنية» (رقم ١٦) بإسناد صالح عن الفضل بن عياض، وأسنده الزّبي في «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٥٢٩) عن الحسن البصري قوله.

(١) أخرجه ابن الدنيا في «العلزلة والافتراء» (رقم ١٥٨ - بتحقيق)، عن محمد بن عثمان المجلي، حدثنا أبو أسامة، أخبرني سفيان، عن أبي المحجل، عن ابن عمران بن حطان، عن أبيه، قال أبو ذر: «الصاحب الصالح خير من الوحدة، والوحدة خير من صاحب السوء، وعمل الخير خير من الصامت، والصامت خير من عمل الشر، والأمانة خير من الخائن، والخائن خير من ظن السوء».

قلت: وهذا إسناد حسن. إلا أني أشك في علة الانقطاع؛ فعمراً سبع من تأخرت وقاته من الصحابة، مثل أبي موسى، وعائشة، وابن عمر، وابن عباس، ولم أظفر بنص فيه إثبات أو نفي السماع من أبي ذر، وإذا التحمل لا تساعد على ذلك.

وأبو المحجل، اسمه: دنيث بن -قول: ابن مخلد، وقيل: ابن خالد-، البكري، قال أبو حاتم الرازي: «ما علمت إلا خيراً»، وقال ابن معين: «ثقة».

=

= انظر: «الجرح والتعديل» (٥١٦/٣)، و«تاريخ الكبير» (٣٣١/٣)، و«طبقات ابن سعد» (٦/٣٢٣)، و«فتاوى ابن حبان» (٢٤٦/٨).

وابن عمران هو معصف بن عمران بن حطان السدوسي، سكت عنه البخاري في «تاريخه» (٨/٦٤)، ويقتض له ابن أبي حاتم (٤٣٣/٨)، وذكره ابن حبان في «فتاواه» (٥٢٥/٧)، وروى عنه ثلاثة؛ فيحسن حديثه -إن شاء الله-.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٤١/١٣) -ومن طريقه ابن أبي عاصم في «الزهد» (رقم ٣٩- مقتصر على «الساكن خير من قبل الشر»)- ورقم ٦٥- مقتصر على «الوحدة خير من صاحب السوء»، وابن حبان في «روضة العقلاء» (ص ١٠١). أنا أبو أسامة، به.

وخالف أبو أسامة: عبدالرزاق؛ فرواه عن أبي المحجل، عن رجل، عن أبي ذر، به؛ إلا أن فيه: «الأمانة خير من الخاتم، والخاتم خير...».

أخرجه الخطابي في «الزلة» (ص ١٤٦)، وقال المعلق عليه: «يعني: إذا كان لك مال، فختمت عليه حتى لا تسيء الظن بأهلك وخدمك؛ فهو خير أن تركه غير مختوم وتظن بالناس الظنون».

ونقله من المعلق على «صفة الصفوة» (٥٩٦/١) وهو فيه معزو لمعمر، وعزي في مطبوع «روضة العقلاء» إلى أبي الدرداء!

\* تنبيه: وقع بدل «سنيان» في «الزلة» للخطابي (ص ٤٩-ط. غير المحققة): أبو سليمان، وقال محققها الأستاذ ياسين السواس (ص ١٤٦): «وفي الأصل: أبو سليمان»، ثم شطب على لفظ (أبو) وجعلت «سليمان»: «سنيان».

وخالف سنيان: شريك؛ فرواه عن أبي المحجل، عن صدقة بن أبي عمران بن حطان: قال: أثبت أبا ذر، فوجدته في المسجد مُحَيَّيًا بكساء أسود وَخَدَهُ قَفْطًا؛ يا أبا ذر ما هذه الوحدة؟ فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الوحدة خير من جليس السوء...».

أخرجه الحاكم في «المستدرک» (٣٤٣-٣٤٤) -ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٤) رقم ٤٩٩٣-ط. دار الكتب العلمية، ٩ رقم ٤٦٣٩-ط. الهلندية) و«الزهد» (رقم ٢٣٥) عن محمد بن الهيثم القاضي، والرائطي في «مكارم الأخلاق» (٤٢٧/١) رقم ٤٧٥، و٣٩٨ رقم ٨٠٩، أو رقم ٣٧٢-متن السلفي؛ حدثنا سعدان بن يزيد البزار، عن الهيثم بن جميل الأنطاكي، نا شريك، به. وروى فيه شريك وهين:

الأول: قوله: «صدقة بن أبي عمران»، وصوابه ما تقدم.

والآخر: رفعه، والصواب أنه موقف.

ولعل الوهم من الرواة عن شريك، أنه أنه اضطرب إليه؛ إذ رواه عنه عون بن سلام وأوقفه، كما =

### انتظر الثاني: في معرفة حد قاتل أهل البغي

الفرقة الباغية على الوجه المتقدم، إذا لم ترجع بوعظ ولا استصلاح إلى الإمام العادل، ولم يُرَجَّ إقلاعه، فإنهم يقتلون على ذلك، ما داموا على حالهم من الامتناع والخلاف، حتى يفيثوا إلى أمر الله.

واختلف أهل العلم في قتلهم إذا أدبروا منهزمين، أو أخذوا مأسورين، أو أتيوا مثخنين، فقال الشافعي<sup>(١)</sup>: «لا يقتل منهم المُدْبِر ولا الأسير ولا الجريح

= عند النبي في «الترغيب» (رقم ١٧١٠)، وسمى ابن عمران: «معصف»، وتصحف في المطبوع إلى «معفر»؛ فليصحح.

قال ابن حجر في «فتح الباري» (٣٣١/١١) تحت رقم ٦٤٩٤-بعد عزوه الأثر للحاكم-: «سنده حسن»، ثم قال: «لكن المحفوظ أنه موقف عن أبي ذرٍّ عن أبي الدرداء، وأخرجه ابن أبي عاصم».

قلت: وأخرجه الذيلبي في «التردوس» (٧٢٦٢، رقم ٤) وللولاوي في «الكنى» (١٠٧/٢)، وأبو الشيخ، والعسكري -كما في «المقاصد الحسنة» (رقم ١٢٦١)-، وابن عساكر في «تاريخه» -كما في «فيض القدير» (٦/٣٧٣)-، والقاضي في «الشهاب» (١٢٦٦).

وللموقوف طريق آخر، انظره عند الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٤٦٨/١) رقم ٤٧٦، و٧٤٠ رقم ٨١٠، وأخرجه ابن وهب في «جامعه» (٤٥٧/١) رقم ٣٤٢٢ بلاغا إلى أبي ذر.

وورد عن جمع، ومن مرسل الحسن، كما عند ابن وهب في «الجمع» (٦٠١-٦٠٢ رقم ٥٠٤)، وانظر: «التبهي» (٤٤٧/١٧)، «تاريخ دمشق» (١٠/٧)، «أنساب الأشراف» (٧٢/١٣)، «الدرر المنتزة» (٤٣٢)، و«التبهي» (١٥٦٢)، واكشف الخفاء (رقم ٢٨٩٣)، و«السلسلة الضعيفة» (رقم ٢٤٢٢)، و«أسنى المطالب» (رقم ١٦٥٦).

وقد نظم الشاعر معنى هذه المقالة:

وحسنة الإنسان خير من جليس السوء عنده

وجليس الخبيث خير من قعود المسرور وحسده

قال السهزودي في «أعراف المأدبة» (٤٣٠): «وقد نبه القائل نظماً على حقيقة جامعة لمعاني الصحة والخلوة، وفائدتها وما يحذر فيها بقوله... وذكرها.

وقد ورد نحوه بإسناد ضعيف، عن أبي موسى الأشعري -رضي الله عنه-، انظره في «الزلة» والافتراء (رقم ١٦٢-بتحقيقي).

(١) في «الآم» (٣٣/٤)-ط. دار الفكر، ونقله عنه ابن المنذر في «الإشراف» (٣٨٩/٢) =

بحال»، وهو المروي عن علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-، أنه قال يوم الجمل: «لا تقتلوا مدبراً، ولا تذفوا على جريح، ولا تقتلوا أحداً صبراً، ولا توطأ أم ولد، ولا النساء على عثنتي، والميراث على كتاب الله»<sup>(١)</sup>.

وروي -أيضاً- أنه قال في يوم الجمل: «لا يذف على جريح، ولا يهتك ستر، ولا يفتح باب، ومن أعلق بابه فهو آمن، ولا يتبع مدبر»<sup>(٢)</sup>. وقد روي نحو ذلك عن عمار بن ياسر<sup>(٣)</sup>.

وقال أصحاب الرأي في الخوارج: إذا هُزموا ولهم فئة يلجؤون إليها، فينبغي لأهل الجماعة أن يقتلوا مدبرهم، وأن يُجهزوا على جريحهم، وأن يقتلوا من أسروا منهم، فإن انهزموا، ولم تكن لهم فئة يلجؤون إليها؛ لم يقتل مدبرهم،

= وفي مطبوعه ومطبوع «الأهم»: «ولا الأسير، ولا الجريح بحال».

وانظر: «التهذيب» (٢١٨/٢)، «روضة الطالبين» (٥٨، ٥٧/١٠)، «المجموع» (٢٠٠/١٩)، «منهاج الطالبين» (١٩٢/٣)، «البيان للمعاني» (٢٢-٢٢/١٢)، «الأحكام السلطانية للماوري (ص ٦٠)، «معني المحتاج» (١٢٧/٤)، «التهذيب للبيهقي» (٢٨١/٧)، «تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام» لابن جماعة (ص ٢٤٣).

(١) أخرج نحوه سعيد بن منصور في «سننه» (٣٨٩/٣)، ٣٩٠، ٣٩١ رقم ٢٩٤٧، ٢٩٤٨، ٢٩٥٠. (٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٥/٦٣، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٨١)، -ومن طريق البيهقي في «الكبرى» (١٨١/٨)- من طريق جعفر بن محمد، عن أبيه، قال: أمر عليّ مناديه، فنادى يوم البصرة: «لا يتبع مدبر...»

وأخرج نحوه عبدالرزاق في «المصنف» (١٠/١٢٣ رقم ١٨٥٩٠) -ومن طريقه ابن حزم في «المحلّي» (١١/١٠١)-، وسعيد بن منصور في «سننه» (٣/٣٩٠ رقم ٢٩٤٨)، وأبو يوسف في «الخارج» (ص ٢٣٤ - ط. المكتبة الأزهرية) من طريق جعفر بن محمد، به.

وانظر: «الأحكام السلطانية للماوري (ص ٦٠)، «البداية والنهاية» (٧/٢٤٥)، «التلخيص الحبير» (٤/٨٩-٩٠).

وقوله: «ولا يذف على جريح» (بالدال والذال لغتان): أي: لا يجهز عليه.

انظر: «تهذيب اللغة» (١٤/٧٣)، «القاتل» (١١/٤٠٣)، «النهاية» (٢/٦٤).

(٣) أخرجه عبدالرزاق (١٠/١٢٤ رقم ١٨٥٩١)، والبيهقي في «الكبرى» (١٨١/٨).

ولم يجهز على جريحهم؛ ولم يقتل أسراهم، ولكن يعاقبون، ويضرب من أخذ منهم ضرباً وجيعاً، ويجسسون حتى يُقْلَعُوا عما هم عليه، ويحدشوا نوبة<sup>(١)</sup>. وإليه ذهب الأوزاعي في قتل من له فئة<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو محمد بن حزم<sup>(٣)</sup>: «ومن انهزم منهم، فإن كانت هزيمته إلى حصن، أو إلى جماعة منهم، أو ليتعدوا عن الطلب، ويقولوا على رأيهم؛ أتبعوا ولا بُدَّ، وإن كانت هزيمتهم افتراقاً، وتركاً لما هم عليه؛ لم يجز أن يُتَّبَعُوا، ولا يُجَهَّزُ على جريح من أحده هذه الطوائف، ولا يقتل منهم أسير، فمن قتل فعليه القسوة. فلم يفرق أبو محمد في الجريح والأسير بين أن تكون له فئة أو لا تكون، لا يحل قتلهم بحال.

وروي عن ابن عباس -وقد سُئِلَ عن أناس من الخوارج قاتلوا فانهزموا: انتقلهم؟ قال: «اقتلهم ما كانت لهم فئة يرجعون إليها، فإذا لم تكن لهم فئة؛ فلا تقتلوا مقيلاً ولا مدبراً»<sup>(٤)</sup>. لعله إنما يعني مقيلاً في غير قتال، لا على أن يكون مقيلاً في القتال، فإن كل مقاتل على باطل؛ فلا ينبغي تركه، ولا يجب الكف عن، والله أعلم.

**والأظهر ما قاله الشافعي<sup>(٥)</sup> في وجوب الكف عن المدبر والجريح المُتَّخِذِ**

(١) انظر: «تحفة الفقهاء» (٣/٣١٣)، «الهداية» (٢/٤٦٤)، «بدائع الصنائع» (٧/١٤٠-١٤١)، «المبسوط» (١٠/١٢٦)، «أحكام القرآن للجصاص» (٣/٢٨٣-٢٨٤).

(٢) قال: «وما تحل هذه البسرة في الفئة إذا افرقت الأمة، ولا في الطوائف التي نزل فيما وفي أبيهما القرآن، ولا في الخوارج إذا هزمهم المسلمون؛ قتل أسيرهم، والإجازة على جريحهم». انظر: «الإشراف» لابن المنذر (٢/٣٩٠).

(٣) في «المحلّي» (١١/١٠١).

(٤) انظر: «الإشراف» لابن المنذر (٢/٣٩٠)، «الغني» (١٢/٢٥٢).

(٥) وهو مذهب المالكية والحنابلة.

انظر في مذهب المالكية: «الذخيرة» (٧/١٢)، «عقد الجواهر الثمينة» (٣/٢٩٤)، «جامع الأمهات» (ص ٥١٢)، «المتن» للباي (٧/١٧٠-١٧١)، «حاشية المسوقي على الشرح الكبير» (٤/٣٠٠).



التي وجبت عليهم؛ لأنه لم يكن منهم فيما فعلوا قول ولا عمل يخرجهم عن الإسلام، ولا يوجب استحلال أموالهم ولا أحوالهم<sup>(١)</sup> إلا بحقها، قال الله -تعالى-: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ [البقرة: ١٨٨].

وخرج مسلم<sup>(٢)</sup>، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «... كل المسلم على المسلم حرام: دمه، وماله، وعرضه».

وأما ما اختلف أهل العلم في أهل البني الذين يخرجون متأولين: كالأخوارج وأضرابهم؛ ممن عرضت لهم شبهة في النظر، فاعتقد<sup>(٣)</sup> تكفير من خالف مذهبهم، واستباحوا بذلك الدماء والأموال والفروج البشاء في المسلمين؛ فقالت طائفة: ما أصاب هؤلاء أو أصيب منهم، من دم وجراحة فهو حلال، ووي ذلك عن سعيد بن المسيب<sup>(٤)</sup>، وقال ابن القاسم: بلغني عن مالك أنه قال: الدماء موضوعة عنهم، وأما الأموال: فإني إن وجدوا شيئاً يعينه أخذوه، قال: ولم يتبعوا بشيء، يعني: مما استهلكوه؛ لأنهم إنما استهلكوها على التأويل<sup>(٥)</sup>.

(١) غير واضحة في الأصل والمثبت من المنسوخ.

(٢) في «صحيحه» في كتاب البر والصلة والآداب (باب تحريم ظلم المسلم وخلده واحتقاره ودمه وعرضه وماله) (٢٥٤٤) (٣٢).

(٣) كذا في الأصل والمنسوخ، والأصوب أن تكتب: «فاعتقدوا».

(٤) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١٢٢/١) رقم ١٨٥٨٧ عن سعيد بن المسيب قال: إذا لقيت الفتان، كان ما بينهما من دم أو جراحة فهو حلال، إلا تسمع إلى قول الله -عز وجل-: ﴿وَرَأَى طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾ فلا الآية حتى فرغ منها، قال: فكل واحد من الطائفتين ترى الأخرى باغية.

قال ابن حزم في «المحلى» (١٠٦/١) في قول سعيد: يعني بشيء، لأن الله -تعالى- لم يكلنا إلى رأي الطائفتين، لكن أمر من صمغ عنه بغى إحداهما بقتال الباغية، ولو كان ما قاله سعيد -رحمه الله-؛ لما كانت إحداهما أولى بالمقاتلة من الأخرى، وليلتزم الآية، وهذا لا يجوز.

(٥) انظر: «الإشراف» لابن المنذر (٣٩٠/٢) (٣٩١).

(٥) انظر: «المدونة» (٤٠٧/١) - ط. المطبعة الخيرية.

وقال الشافعي<sup>(١)</sup>: «ما أصاب أهل البني في حال الامتناع على وجهين: أحدهما: ما أصابوه من دم ومال [ورفع]»<sup>(٢)</sup> على التأويل، ثم ظهر عليهم بعد؛ لم يبق عليهم منه شيء، إلا أن يوجد ما يعينه فيؤخذ.

والوجه الثاني: ما أصابوه على غير وجه التأويل من حد لله أو للناس، ثم ظهر عليهم؛ رأيت أن يُقام عليهم، كما يقام على غيرهم، ممن هرب من حد، أو أصابه وهو في بلاد ولا والي لها، ثم جاءها وال<sup>(٣)</sup>.

وقال أهل الرأي<sup>(٤)</sup> نحواً مما قال الشافعي في الدم والمال يصيبه أهل البني

(١) في «الأم» (٢٣١/٤) - ط. دار الفكر.

وانظر: «المذهب» (٢٢١/٢)، «منهاج الطالبين» (ص ١٣١) - ط. مصطفى الحلبي، أو ١٩١/٣ - ط. دار البشائر الإسلامية، «التبيين في الفقه الشافعي» (ص ٢٣٠)، «روضة الطالبين» (٧/٢٧٥) - ط. دار الكتب العلمية، «السنن الكبرى» (٨/١٧٥)، «الإشراف» لابن المنذر (٣٩١/٢)، «البيان للعمراني» (١٢/٣٠)، «المجموع» (١٩/٢٠٧) - ط. دار الفكر.

وعدم الضمان في النفس والمال هو الراجح من مذهب الشافعية.

والوجه الآخر عند الشافعية -وهو المرجوح-: هو رواية عن الإمام أحمد، والأشهر عند الحنابلة -أيضاً- عدم الضمان.

(٢) كتب أبو خزيمة في هامش نسخة عند هذا الموضع: «أكلتها الأرض».

قلت: وما ابتداء من مطبوع «الأم» للشافعي.

(٣) انظر: «مختصر المحاري» (٣٥٧-٣٥٨)، «تحفة الفقهاء» (٣/٥٣٧)، «المبسوط» (١٠/١٢٧-١٢٨)، «الهداية» (٢/٤٦٥)، «اللباب» (١٥٦/٤)، «بدائع الصنائع» (١٤١/٧)، «دروس المسائل» للزمخشري (٤٧٩)، «تحفة الملوك» (ص ١٩٧)، «جمل الأحكام» (٣٨٤)، «إعلاء السنن» (١٢/٢٣٣).

وهو مذهب المالكية فيما سبق نقله عن ابن القاسم.

انظر: «المدونة» (٤٠٧/١)، «الترغيب» (٢/٣٣٢)، «الرسالة» (٢٤٠-٢٤١)، «عقد الجواهر الثمينة» (٣/٢٩٤)، «جامع الأنهار» (٥١٢)، «الكافي» (٥٨٢)، «المعونة» (٣/١٣٦٥)، «مقدمات ابن رشد» (٣/٢٢١)، «الإشراف» للقاضي عبد الوهاب (١٨١/٤) بتحقيق.

وهو -أيضاً- مذهب الحنابلة.

انظر: «المعني» (١٢/٢٥٠)، «المنغ» لابن البا (١١٠٦/٣)، «شرح الزركشي» (٦/٢٢٩)، =

بالتأويل، قالوا: وكذلك لا يؤخذ<sup>(١)</sup> للخروج ما أصاب أهل الجماعة منهم، من دم أو جراح، إلا أن يوجد مالٌ بعينه كُبرُ عليهم.

**فأقول:** يحتمل -إن شاء الله- أن يقال: ما أصابه أهل البيعة من أموال أهل العدل بالتأويل، فهو على وجهين:

● منه تأويل يشكك مثله، وتكون له شبهة يخفي الخطأ فيه، ومأخذ لا يُبعد أن يؤدى إليه سابقٌ من النظر عند قوم، وإن كان ذلك خطأ عند أهل التحقيق، فما كانت هذه سبيله؛ أمكن أن يقال: إنهم لا يُبعون فيما استهلكوه على ذلك بشيء، وعليه أكثر العلماء، وقد قيل -أيضاً-: إنهم يضمنون.

● وما كان مما لا يُشكل، والخطأ فيه ظاهر، وهو لا يجري على طريقة أخذ العلماء ونظرهم وتأويلهم بوجهٍ من الوجوه وإن بُد، بل يكون وقوعهم فيه بجعل، وخروج عن طرق العلم بكل حال، وتأويلهم باطل باتفاق؛ فسيبيل ما كان هكذا: أن يتبعوا به؛ لأنه -بلا شك- أكمل مال بالباطل، وقد حرم الله ذلك، وأمر بالقيام بالقسط، وقال -تعالى-: **«فِي نَفْسٍ فَاسِدَةٍ فَاصْطَلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا»** [الحجرات: ٩]، فمن الإصلاح بالعدل: أن تُردَّ الحقوق والظلمات إلى مستحقها، ويُعدى المظلم على الظالم، هذا هو العدل والإنصاف كما أمر الله -تعالى-، والكلام إنما هو فيما استهلكوه من الأموال، وأما ما وجد؛ فالإتفاق على أنه مردود لصاحبه، وهذا كله تفصيل في الأموال، وأما في الدماء والجراحات؛ فالأظهر أن لا قوة في شيء من ذلك على حال، إذا كان إصابتهم ذلك بتأويل، سواء في ذلك ما كان لهم فيه شبهة، أو كان من الخطأ المتفق عليه. والفرق بين الأموال فيما فصلتُ وحقوق الأبدان: أن القصاص لا يثبت إلا

= «الروايع» (٢١٤/٢)، «شرح المختصر» لأبي يعلى (٤٤٤/٢)، «رؤوس المسائل» لأبي جعفر الهاشمي (١١٣٢/٣)، «الروايع والوجهين» (٣٠٦/١)، «رؤوس المسائل الخلافة للمكيري» (٥٦٩/٥).

(١) في نسخة أبي خيزر: «يوجد».

بتعمد التعدي والظلم، وغرمُ المال المتلف ثابتٌ على كل حال من قصد الغضب، أو ظن الاستباحة والجلية، أو غير ذلك من الأحوال؛ بل يجب ذلك مع الأحوال التي لا يقع عليها التكليف، كالناسي والطفل: جَمَلُ الشرع ذلك كله أسباباً للتعبيد<sup>(١)</sup> بالغرم، فلم يتوقف إغرام المتلفات من الأموال على قصد التعدي فقط.

وأما أمر القود والقصاص: فمن باب العقوبة والمذاب؛ فلم يثبت إلا على من تعمد ظلماً، لكن قد ينبغي أن يقال: فإذا سقط القود من مثل ذلك؛ لكونه لم يتعمد العدوان؛ فكأن يجب أن يعقبه العقل والأرض إذا كان التأويل باتفاق، كالحال في جنابات الخطأ، فيكون ذلك فرق ما بين التأويلين في الدماء، كما كان الغرم فرق ما بين التأويلين في الأموال؛ فهو قول صحيح، ووجه ظاهر مستقيم، وهو الأرجح عندي، والله أعلم.

ونحوه يقول أبو محمد بن حزم<sup>(٢)</sup>، قال في أهل البيعة: إن خرجت طائفة، إما بتأويل خطأ؛ كالخوارج ومن سلك تلك الطريق، وإما بلا تأويل، لكن طلب رئاسة، أو تعصباً لإنسان بعينه، أو لأهل بيتٍ بعينه، لا إنكار منكرو، فإن هاتين الطائفتين هي الطائفة الباغية، ففرض على أهل العدل قتالهم، إنما حتى يقتلوا إلى الله، وتركوا طليهم للرئاسة<sup>(٣)</sup>، وتأويلهم الفاسد، فإذا تركوا ذلك؛ فلا شيء عليهم إلا القود في المتعصبة وطالبة الدنيا فيمن قتلوا، أو الذب، يعني: إذا قبل ذلك منهم أولياء المقتول.

قال: وأما المتأولة فالدابة فقط، ولا قوة في ذلك، وكلهم يضمنون ما أتلفوا من الأموال.

وعند الشافعية قولان: أحدهما ما تقدم من قول الشافعي وتفصيله.

(١) كذا في الأصل والنسخ، ويمكن أن يقال: «للتعمد بالغرم».

(٢) في «المجلد» (٩٧/١١)، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٧.

(٣) إنشأ أبو خيزر: «الدابة»، وكتب في الهامش: «قلنا، ولعلها: للرئاسة».

والثاني: أنه يجب على أهل البغي الضمان على كل حال فيما أتلّفوا؛ لأنه بعدوان<sup>(١)</sup>.

ولهم في تأويل هذا القول وجهان:

أحدهما: أنه يراد به الضمان في القصاص وسائر الأحكام.

والثاني: أن ذلك غير القصاص، وأما القصاص فلا يجب قولاً واحداً؛ لأنه يسقط بالشبهة، وقد كان لأهل البغي شبهة في القتل بتأويلهم، فهذا القول نحو ما ذكرناه.

### فصل

واختلف أهل العلم فيما وجد بعينه من أموال أهل البغي في أيدي فريق العدل؛ فقال الشافعي<sup>(٢)</sup>: «يجب ردُّه على صاحبه؛ لأنه مالٌ مسلم، قال: ولا يستمتع من أموالهم بدابة تركب، ولا متاع، ولا سلاح يقاتل به في حربهم، وإن كانت قائمة، ولا بعد تَقْضِيْهَا، ولا غير ذلك من أموالهم، وذلك أن الأموال في القتال إنما تحل من أهل الشرك الذين يتحولون إذا قدر عليهم؛ فأما من أسلم، فلا يؤخذ ماله». وروي نحو ذلك عن علي<sup>(٣)</sup> - رضي الله عنه -.

وذهبت طائفة<sup>(٤)</sup> في الخوارج إلى أنهم تُغنم أموالهم، وحملوهم محمل

(١) انظر: مختصر المزني (٢٥٩، ٢٦٧)، الإقناع (١٧٤)، حلية العلماء (٦٩/٧، ٦٩٩).

(٢) في الأم (٢٣٣/٤)، وانظر: منهاج الطالبين (١٩٢-١٩٣)، التهذيب للبغوي (٢٨١/٧)، البيان للعرماني (٢٨/١٢)، المجموع (٢٠٥/١٩).

وهو مذهب الحنابلة في المشهور عنهم، انظر: المغنق لابن قدامة (٥١١/٣)، «رووس المسائل الخلافة» (٥٧١/٥)، «رووس المسائل» لأبي جعفر الهاشمي (١١٣٣/٣).

(٣) انظر: مصنف عبدالرزاق (١٠٢/١٢، ١٢٣، ١٢٤)، «الخروج» لأبي يوسف (ص ٢٥٤، ٢٥٥)، «المحلى» (١٠٠/١١)، «الإشراف» (٣٩٢/٢)، «مروعة قفه علي بن أبي طالب» (ص ١٣١).

(٤) كالحسن بن حي، قال: أموال القصوص المحاربين مغنومة مُحْشَسَة، ما كان منها في عسكرهم، وذهب أبو يوسف صاحب أبي حنيفة إلى تخسيس سلاح وكراع أهل البغي دون الأموال. =

أهل الكفر، واستدل من ذهب إلى ذلك بما تَضَمَّنَتْ ظواهر الآثار في شأنهم، وأنهم: «لا يجاوز إيمانهم حناجرهم»، وأنهم: «يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية»<sup>(١)</sup>، وأنهم: «شُرُ الخليفة»<sup>(٢)</sup>، إلى غير ذلك مما ورد فيهم، مما ظاهره التكفير<sup>(٣)</sup>، ورفقوا بينهم وبين غيرهم من أهل البغي.

= وقد رُكِّبَ كلامهما ابن حزم، انظر: «المحلى» (١٠٢/١١، ١٠٣).

وقال ابن المنذر في «الإشراف» (٢٩٣/٢) عن هذا المذهب: هذا قول طائفة من أهل الحديث، ولا أعلم أحداً وافقهم على هذه المقالة.

(١) مضى تخريجه بالتفصيل (ص ٦٥٤).

(٢) أحاديث ذكر الخوارج وصفاتهم كثيرة مشتهرة، والصفات المذكورة في «الصحيحين». انظر -على سبيل المثال-: «صحيح البخاري» (الأرقام ٣١٣٨، ٣٣٤٤، ٣٦١٠، ٣٦١١، ٤٣٥١، ٤٦٦٧، ٥٠٥٧، ٦١٦٣، ٦٩٣٠، ٦٩٣١، ٦٩٣٢، ٦٩٣٤، ٧٤٣٣). «صحيح مسلم» (الأرقام ١٠٦٣-١٠٦٨، ٣٢) وقد فصل تفصيلاً حسناً، وجمع بين النصوص التي فيها ذكر الخوارج، وأنهم شرُّ الخلق والخليفة، والنصوص التي فيها تحريم دم ومال المسلم، وكذا الآيات التي فيها ذكر البغاة: ابن حزم في «المحلى» (١٠٤-١٠٥). فانظر هناك. والله الموافق.

أما بالنسبة إلى تكفيرهم، فالأصل عدمه، ما لم يقر برهان واضح على ذلك. فمن وصل منهم إلى إنكار مُجْمَع عليه معلوم من الدين بالضرورة، كمن يقول ببغيتي، أو ينكر سورة يوسف، فهو كافر، وذهب واحد من المحققين إلى هذا، قال الشافعي في «المواقفات» (١٧٥/٥) بتحقيقي: «ليس في النصوص الشرعية ما يدل دلالة قطعية على خروجهم عن الإسلام، والأصل بقاؤه حتى يدل دليل على خلافه»، وأكد بمؤلفات، وتعرض للمسألة في كتابه العظيم «الإعتصام» (١٥١/٣، ١٧٩)، وأيده بعمل السلف، قال (١٥١/٣): «فقد اختلفت الأمة في تكفير العظيم «الإعتصام» (١٥١/٣، ١٧٩)، والصالح فيهم»، ثم ذكر صنع علي في الخروج، وكره عاملهم في قتالهم معاملة أهل الإسلام، وكذا هجر السلف لِجَمْعِيَّةِ القدر، ولم يغيروا عليه حدَّ الردة، وصنع عمر بن عبدالعزیز مع الحرورية.

ثم قال (٦٩٥-٧٠٠ ط، ابن عثان: «ومن جهة النظر: إنا وإن قلنا: إنهم متبعون للهوى ولَمَّا تشابه من الكتاب ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله؛ فإِذَا لِمَا يبتغي للهوى بإطلاق، ولا متبعين لما تشابه من الكتاب من كل وجه، ولو فرضناهم كذلك لكانوا ككفار؛ إذ لا يأتي ذلك من أخذ في الشريعة إلا مع ردِّ محكماتها عناداً، وهو كفر، وأما من صدق بالشريعة ومن جاء به وبلغ فيها مبلغاً يظن به أنه متبع للدليل، فقله لا يقال فيه: إنه صاحب هوى بإطلاق، بل هو متبع للشرع في نظره، لكن بحيث يزاخمه الهوى في =



وذهب قوم إلى التفريق بين أن يظفر بعسكرهم، ولهم فئة يلجؤون إليها أو لا تكون لهم فئة؛ فمن تاب منهم، رُدَّ إليه ما عُرِف أنه له من مال وسلاح وكُراع، دون من كانت له فئة وأُصرَّ على أمره، وأظنه قول أصحاب الرأي<sup>(١)</sup>، قال أبو محمد

= مطالبه من جهة إدخال الشيء في المحكمات بسبب اعتبار المشابهة؛ فشارك أهل الهوى في دخول الهوى في نخلته، وشارك أهل الحق في أنه لا يقبل إلا ما دل عليه الدليل على الجملة. وإيضاً؛ فقد ظهر منهم اتحاد القصد مع أهل السنة على الجملة في مطلب واحد، وهو الانسحاب إلى الشريعة، ومن أشد مسائل الخلاف مثلاً مسألة إثبات الصفات، حيث نقاهم من نقاهة؛ فإننا إذا نظرنا إلى مقاصد الفريقين وجدنا كل واحد منهما حائماً حول حمى التنزيه ونفي القافض وسمات الحدوث، وهو مطلوب الأدلة، وإنما وقع اختلافهم في الطريق، وذلك لا يخل بهذا القصد في الطرفين معاً، فحصل في هذا الخلاف الشيء الواقع بينه وبين الخلاف الواقع في الفروع. وإيضاً؛ فقد يعرض الدليل على المخالف منهم؛ فيرجع إلى الواقع لظهوره عنده، كما رجع من الحرورية الخارجين على علي - رضي الله عنه - اتقان، وإن كان الغالب عدم الرجوع، كما تقدم في أن المبتدع ليس له توبة. اهـ.

وقرر شيخ الإسلام ابن تيمية نحو هذا في «مناجاة السنة النبوية» (١٩/٣ - وما بعدها)، وفي «الرد على البكري» (ص ٢٥٦ - ٢٦٠)، و«مجموعة الرسائل والمسائل» (١٩٩/٥ - ٢٠٤)، فانظر كلامه فإنه من الفاضل، وقلماً تشر على مثله - بالاستطراد والتأصيل والتعديد - في غيره. وهذا - أعني - عدم التكثير - ما نَحَى إليه جماهير العلماء والباحثين؛ كما تراه في «الاقتصاد في الاعتقادات» (الباب الرابع: بيان من يجب تكفيره من الفرق) للقرطبي، «أصول الدين» للبشادي (ص ٣٣٢ - ٣٣٣)، «فتح الباري» (١٢/٢٨٣ - ٣٠٢)، و«شرح مشكاة المصابيح» (١٤٨ - ١٤٧/١) للشيخ علي القاري، و«حديث اخراق الأمة للصنعاني».

(١) مذهب الحنفية في أموال أهل النبي من سلاح وكراع، أنه يجوز الاستعانة بها على حربهم، فإذا وضعت الحرب أوزارها؛ رُدَّت إليهم، على ما ذكره المصنف في التفريق بين من كانت لهم فئة يلجؤون إليها، ومن لم تكن لهم.

انظر: «تحفة الفقهاء» (٣/٣١٣)، «اللباب» (١٥٥/٤)، «الهداية» (٤٦٥/٢)، «البيان» (٨٩٥/٥)، «نبات الصنائع» (٤١/٧)، «إعلاء السنن» (١٢/٦٣١ - ٦٣٢).

وهذا مذهب المالكية، انظر: «جامع الأنبياء» (ص ٥١٢)، «عقد الجواهر الثمينة» (٣/٢٩٥)، «الذخيرة» (١٢ - ١١/١٢)، «حاشية السوقي على الشرح الكبير» (٤/٣٠٠).

ونقل ابن حزم في «المحلّى» (١٠٢/١١) من مالك أن مذهبه كمذهب الشافعي، وهذا خطأ على مالك.

ابن حزم<sup>(١)</sup>، ولا يخل أخذ شيء من أموالهم، وهي مضمونة على من أخذها إلا ما عُرِف في حال القتال من فرس، أو كسر من سلاح، فلا ضمان فيه؛ وكذلك لا شيء فيمن قتل منهم في القتال. وهذا نحو قول الشافعي في ذلك، وقد احتج له الشافعي حسبما ذكرنا عنه، وهو الصحيح: أن لا يستباح منهم مال يخال، إلا ما استهلك في حومة القتال لضرورة دفاعهم، والنظر في استصلاحهم المأمور به شرعاً، لأن الله - تعالى - يقول: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بَاطِلًا﴾ [البقرة: ١٨٨]، وهؤلاء إنما أبيع قتالهم لاستصلاح فاسدهم، ورددهم عن الإقبال على باطلهم، حتى يفيثوا إلى أمر الله، فلم يؤذن في أموالهم؛ ولا في مبيئاتهم بالوجه الذي أذن به في الكفار، بل كل ذلك منهم معصوم بحرمة الإسلام، إلا المقدار الذي شرع من قتالهم فقط، وليس كل من وجب قتله أو قتاله يستباح لذلك ماله، وفيما بُدِّع عليه الشافعي - رحمه الله - من ذلك مُنْتَفِع، والحمد لله. قال الله ربنا - جل جلاله -: ﴿فَيُشْرَ عِيَاوُ. أَلْيَيْنَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ أَلْيَيْنَ هَذَاهُمْ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُو الْأَثَابِ﴾ [الزمر: ١٧ - ١٨].

باب: من الدماء والذكر المروي عن رسول الله ﷺ مما يَحْتَم به هذا المجموع بحول الله - تعالى -

مسلم<sup>(٢)</sup>، عن زيد بن أرقم، أن رسول الله ﷺ كان يقول: «اللهم إني أعوذ بك من العجز والكسل، والبجن والبخل، والهزم وعذاب القبر، اللهم آت نفسي تقواها، وزَكَاها أنت خير من زكّاها، أنت وليُّها ومولاها، اللهم إني أعوذ بك من علمٍ لا ينفع، ومن قلبٍ لا يشع، ومن نفسٍ لا تشبع، ومن دعوةٍ لا يستجاب لها».

(١) انظر: «المحلّى» (١٠٣/١١ - ١٠٤).

(٢) في «صحيحه» في كتاب الذكر والدماء (باب التعوذ من شر ما عُمل، ومن شر ما لم يُعمل) (٧٢/٢٧٢).



الجيش قال: «أستودع الله دينكم، وأمانتكم، وخواتم أعمالكم».

ما يقال إذا صعد في سفره أو صوب

أبو داود<sup>(١)</sup>، من حديث ابن عمر: ... وكان النبي ﷺ وجيوشه إذا علوا الثنايا؛ كبروا، وإذا هبطوا؛ سبّحوا، فوضعت الصلاة على ذلك.

البخاري<sup>(٢)</sup>، عن أبي موسى الأشعري: قال: كنا مع رسول الله ﷺ، فكُنَّا إذا أشرقنا على وادٍ؛ هَلَلْنَا وكَبَّرْنَا، وارتفعت أصواتنا، فقال النبي ﷺ: «يا أيها الناس! ارفعوا على أنفسكم، فإنكم لا تدعون أصمَّ ولا غائبًا، إنه معكم، إنه سميع قريب».

مسلم<sup>(٣)</sup>، عن أبي موسى، أَنَّهُمْ كَانُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُمْ يَصْعَدُونَ فِي تَيْبَةٍ، قَالَ: فَجَعَلَ رَجُلٌ عَلَا تَيْبَةٍ، نَادَى: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، قَالَ: فَقَالَ

والذي في مطبوع «السنن»: «وخواتيم».

وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم، وانظر: «السلسلة الصحيحة» (رقم ١٥).

وأخرجه النسائي (٥٠٧)، وابن السني (٤٩٨)، كلاهما في «عمل اليوم والليلة»، وابن أبي شيبة في «مسنده» - كما في «إتحاف الخيرة المهرة» (٣٠٢/٦) رقم ٥٩٤٩-، وابن قانع في «معجم الصحابة» (١١٤/٢)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٦١/٥) رقم ٥٩٤٢، والمحامي في «الدعاء» (٩٠-٩١)، وأبو نعيم في «معرفه الصحابة» (١٨٤/٤) رقم ٤٥١٢، والحاكم (٩٧/٢)، والبيهقي (٢٨٢/٧)، وهو صحيح، كما في «الأذكار» (٥٥٣/١).

(١) في «سننه» (رقم ٢٥٩٩)، وقد سبق قريباً أنكاراً على هذه اللفظة، وأنها مدرجة في الحديث.

(٢) في «صحيحه» في كتاب الجهاد والسير (باب ما يكره من رفع الصوت في التكبير) (رقم ٢٩٩٢). وتسننه: «تبارك اسمه، وتعالى جده».

وأخرجه البخاري نحوه (رقم ٦٣٨٤، ٦٤٠٩، ٦٦١٠، ٧٣٨٦) وفي زيادة.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» في كتاب الذكر والدعاء (باب استحباب خفض الصوت بالذكر) (رقم ٢٧٠٤) وبالزيادة، وسناني في الحديث الذي بعده.

(٣) في «صحيحه» في كتاب الذكر والدعاء (باب استحباب خفض الصوت بالذكر) (٤٥) (٢٧٠٤).

وأخرجه البخاري (رقم ٦٣٨٤، ٦٤٠٩، ٧٣٨٦).

نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّكُمْ لَا تَتَذَكَّرُونَ أَصَمَّ، وَلَا غَائِبًا»، قَالَ: فَقَالَ: «يَا أَبَا مُوسَى -أُ: بِنَا عَبْدَ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ- أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى كَلِمَةٍ مِنْ كَثَرِ الْجَنَّةِ؟ قُلْتُ: مَا جِي بِنَا رَسُولُ اللَّهِ؟ قَالَ: «لَا حَوْنَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ».

ما يقال في السفر إذا أقبل الليل، أو نزل منزلاً

أبو داود<sup>(١)</sup>، عن عبدالله بن عمر قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَافَرَ، فَاقْبَلَ

(١) في «سننه» في كتاب الجهاد (باب ما يقول الرجل إذا نزل المنزل) (رقم ٢٦٠٣) من حديث الزبير بن الوليد، عن عبدالله بن عمر، به.

وإسناده ضعيف؛ لأجل الزبير بن الوليد هذا، فهو مجهول.

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧٦/٣) على قاعدته في توثيق المجاهيل.

وأخرجه النسائي في «الكبرى» (١٠٣٩٨)، وفي «عمل اليوم والليلة» (٥٦٣)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢٥٧٢)، والحاكم في «المستدرک» (٤٤١/١)، وأحمد (١٣٢/٢)، (١٢٤/٣)، والبيهقي في «الكبرى» (٢٥٣/٥).

وانظر: «ضعيف سنن أبي داود» (٣٢٣/١٠) - ط. غراس.

قوله: «يَا أَرْضُ، رَبِّي وَرَبُّكَ اللَّهُ» بكرة الكاف؛ لأن الخطاب للأرض، قيل: فيه إشعار بأن للأرض شعور بكلام الداعي، وقيل: خاطب الأرض اتساعاً، والأول هو الصواب بالنسبة إليه ﷺ، فقد كَلَّمَتْ وخاطبه الجماة.

ثم شر الأرض نفسها هو الشر الذي لا دخل فيه لشيء معين من صفاتها.

وشر ما فيها من صفاتها كالبيوسة والبرودة وضدهما، هو الشر الذي فيه دخل لقلية صفاتها، وشر ما خلق فيها هو شر ما استقر فيها من الحشرات والبهائم. وشر ما يذب عليها، أي: يتحرك عليها من المذوقات وإن كان مندرجاً فيه، لكن مُرَّجَّح به اعتناء بالاستمادة منه لعظم شره. وكذا تخصيص الأسود كالأفعى، وهو الحيوة العظيمة التي فيها سواد، وهو أخص الحيات لذلك.

قال الخطابي: ساكن البلد هم الجن الذين هم سكان الأرض، فالبلد من الأرض ما كان مأوى للحيوان، وإن لم يكن فيه بناء ومنزل، وقال: يحتمل أن المراد بالوالد: إيليس، وما وَكَّدَ الشياطين، قلت: ويحتمل أن المراد كل والد ومولود على عموم النكرة في الإيئات، كما في قوله -تعالى-: ﴿عَلِمْتُ نَفْسِي...﴾، والله -تعالى- أعلم.

قال ابن علان في «الفتوحات الربانية» (١٦٧/٣) تعليقاً على قول الخطابي: «ساكن البلد: =

اللَّيْلَ قَالَن: يَا أَرْضُ، رَبِّي وَزَيْلُكَ اللَّهُ، أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّكَ، وَمَنْ مَّا فِيكَ، وَمَنْ مَّا خَلَقَ فِيكَ، وَمِنْ شَرِّ مَّا يَدْبُ عَلَيَّكَ، وَأَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ أَسَدٍ وَأَسْوَدٍ، وَمِنْ الْحَيَّةِ وَالْعَقْرَبِ، وَمِنْ سَاكِنِ الْبَلَدِ، وَمِنْ الْوَلْبِ وَمَا وَلَدَهُ.

مسلم<sup>(١)</sup>، عن خَوْلَةَ بِنْتِ حَكِيم قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ نَزَلَ مَنْزِلًا، ثُمَّ قَالَ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ الثَّوَابِتِ مِنْ شَرِّ مَّا خَلَقَ، لَمْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ حَتَّى يَرْتَحِلَ مِنْ مَنْزِلِهِ ذَلِكَ».

#### ما يقال في الانتصار بالله إذا غزا، وعند خوف العدو

أبو داود<sup>(٢)</sup>، عن أنس قال: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا غَزَا قَالَ: «اللَّهُمَّ أَنْتَ عِصْدِي وَنَصِيرِي، يَكْ أُوْحُوْل، وَيَكْ أَصُوْل، وَيَكْ أَقَاتِلْ».

وأَسَدُ ابْنِ الْمُنْدَرِجِ<sup>(٣)</sup> إِلَى أَبِي مُوسَى، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا خَافَ قَوْمًا

= «الجن»، أي: بناء على أن المراء بالبلد الأرض، ومنه قوله -تعالى-: «وَأَلْبَدُ الْعَلِيْبُ يَخْرُجُ كَيْفَهُ يَأْذَنُ وَرَبُّهُ»، وهو الظاهر؛ لأن النبي ﷺ لما قاله في البراري لا في الأبنية، أما إذا أريد بالبلد ما هو المتبادر منه من الأبنية، فَسُرَّ البلد بما يرى الحيوان من الأرض الشامل للأبنية وغيرها، وَفُسِّرَ الساكن بالجن.

(١) في «صحيحه» في كتاب الذكر والدعاء (باب في التعوذ من سوء القضاء، وفرك الشقاء) (٥٤) (٢٧٠٨).

(٢) في «سننه» في كتاب الجهاد (باب ما يُقَالُ عند اللقاء) (رقم ٢٦٣٢).

وأخرجه الترمذي (٣٥٧٨)، وأبو عرواة (٨٦/٤)، وأحمد (١٨٤/٣)، والنسائي في «معمل اليوم واللييلة» (٦٠٤)، وابن حبان (١٦٦١)، والبيهقي في «الأنساب والصفات» (ص ٩١)، وفي «الدعوات الكبير» (٤٤٥)، والقضايا في «المختارة» (٢٣٩، ٢٣٨/٦)، رقم ٢٣٦٠، ٢٣٦١، ٢٣٦٢، وأبو نعيم في «الحلية» (٥٢/٢) من طرق عن أنس -رضي الله عنه-، ووقع عنه بعضهم زيادة في أوله، وقال الترمذي: «حسن غريب».

وأنظر: «صحيح سنن أبي داود» (٣٨٣/٧ - ط. غراس) لشيوخنا الألباني -رحمه الله-.

(٣) في «الأوسط» القسم المفقود.

والحديث أخرجه: أبو داود (١٥٣٧)، والنسائي في «الكبرى» (٨٦٣١)، وفي «معمل اليوم واللييلة» (٦٠١)، وأحمد (٤١٤/٤ - ٤١٥)، والطبراني (٥٢٤)، والروائي (٤٦١)، والبيزار =

قال: «اللهم إني أجعلك في نحورهم، وأعوذ بك من شرورهم».

مسلم<sup>(١)</sup>، عن عبدالله بن أبي أوفى قال: دعا رسول الله ﷺ على الأحزاب فَقَالَ: «اللَّهُمَّ مَنِّزِلَ الْكِتَابِ، سَرِيعِ الْحِسَابِ، مُنَارِمَ الْأَحْزَابِ، اللَّهُمَّ اغْزِمُهُمْ وَزَلْزِلُهُمْ». وفي بعض طرقه<sup>(٢)</sup>: «اللَّهُمَّ مَنِّزِلَ الْكِتَابِ، وَمُجَرِّبِ السَّحَابِ، وَهَارِمَ الْأَحْزَابِ؛ اغْزِمُهُمْ، وَأَنْصُرْنَا عَلَيْهِمْ».

#### ما يقال إذا رأى قرية يريد دخولها، أو بلداً

أَسَدُ ابْنِ الْمُنْدَرِجِ<sup>(٣)</sup> إِلَى صُهَيْبٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا يَرِ قَرْيَةً قَطُرَ يَرِيدَ

= (٣١٣٦) في «مسانيدهم»، والحاكم في «المستدرک» (١٤٢/٢)، وابن حبان (٤٧٦٥)، والقضايا (١٤٨٢)، وابن المقرئ في «معجمه» (١٣٥٨)، والطبراني في «الأوسط» (٢٥٣١)، وابن السني في «معمل اليوم واللييلة» (٣٢٨)، والبيهقي في «السنن» (٢٥٣/٥)، وفي «الدعوات» (٤٢٠)، وابن حجر في «الأنساب المطلقة» (ص ١٢٧)، من طرق عن أبي موسى الأشعري به.

وقال الحاكم: «صحيح على شرطهما»، ووافقه الذهبي، وصححه العراقي (٢٩٥/١)، والنووي في «رياض الصالحين» (رقم ٩٩٣ - تحقيق شيخنا الألباني)، وحسنه الحافظ ابن حجر، كما في «الفتوحات الربانية» (١٦/٤).

وأنظر: «صحيح سنن أبي داود» (٢٦٣/٥ - ط. غراس).

(١) في «صحيحه» في كتاب الجهاد والسير (باب استنجاب الدعاء بالنصر عند لقاء العدو) (٢٢) (١٧٤٢).

وأخرجه البخاري (٢٩٣٣، ١١٥، ٦٣٩٢، ١٧٤٨٩، ٧٤٩١).

(٢) في باب كراهة تني لقاء العدو، والأمر بالنصر عند اللقاء (٢٠) (١٧٤٢). وهو طرف من حديث قال فيه النبي ﷺ: «يا أيها الناس! لا تتنوا لقاء العدو...».

وأخرجه البخاري (٢٨١٨، ٢٨٣٣، ٢٨١٥، ٣٠٢٤، ٧٢٧٧).

(٣) في القسم المفقود من «الأوسط».

وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٤٧١/٦ - ٤٧٢)، والنسائي في «المجتبى» (٧٣/٣)، و«السنن الكبرى» (١٠٠/١)، رقم ١٢٦٩، ٢٥٦/٥، رقم ٨٨٢٧، وفي «معمل اليوم واللييلة» (٥٤٣)، ٥٤٤، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢٥٥٥)، والطحاوي في «المشكل» (٢١٥/٣)، وأبو يعلى في «المستند الكبير» -من طرقه الفضلاء في «المختارة» (٧١/٨ - ٧٢ رقم ٦٧-)، والخراطمي في =

دخولها، إلا قال حين يراها: «اللهم رب السموات السبع وما أظللن، ورب الأرضين السبع وما أظللن، ورب الشياطين وما أضللن، ورب الرياح وما أذرين، أسألك خير هذه القرية، وخير أهلها، وخير ما فيها، وأعوذ بك من شرها، وشر أهلها، وشر ما فيها».

#### ما يقال إذا قفل من غزو أو سفر

مسلم<sup>(١)</sup>، عن عبدالله بن عمر: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَفَلَ مِنَ الْجِيُوشِ أَوْ السَّرَايَا أَوْ الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ إِذَا أَوْفَى عَلَى شَيْءٍ، أَوْ فَدَفَعُوا كَبْرَ نَافِلَةٍ، ثُمَّ قَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْخَزَائِنُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، آمِينَ، تَأْمِينٌ، غَائِبُونَ، سَاجِدُونَ، لِرَبِّنَا حَائِدُونَ، صَلَوَاتُ اللَّهِ وَعُدَّةُ، وَنَصْرَ عَبْدِهِ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَخَذَهُ».

= «مكارم الأخلاق» (٢/ ٧٩٢ رقم ٨٧٨)، والمحامي في «الدعاء» (٤٩، ٥٠)، والحاكم في «المستدرک» (١/ ٤٤٦، ١٠٠/ ٢)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٥٢٥)، والطبراني في «الدعاء» (٨٣٨)، وفي «المعجم الكبير» (٧٢٩٩)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٢٥-٥٢٦ رقم ٢٧٠٩-الإحسان)، وأبو نعيم (٤٦/ ٦)، والبيهقي في «الكبرى» (٢٥٢/ ٥) عن طريق عن موسى بن عقبة عن عطاء بن أبي مروان، عن أبيه، عن كعب الأحمري، عن صهيب بن سنان، به. قال الحاكم: «صحيح الإسناد».

وقال الهيثمي في «المجمع» (١٠/ ١٣٥): «رجاله رجال الصحيح، غير عطاء بن أبي مروان وأبيه، وكلاهما ثقة».

وأبو مروان، ذكره ابن حبان في «الثقات» (٦٥٩/ ٧)، وروى عنه جمع؛ فإسناده حسن.

وحسن إسناده الحافظ ابن حجر، فيما نقله عنه صاحب «الفتحات الربانية».

وله طريق آخر إسناده صحيح عند النسائي في «الكبرى» (٢٥٦/ ٥) رقم ٨٨٢٦، وعمل اليوم والليلة (٥٤٣)، ومن طريقه الطحاوي في «المشكّل» (٣/ ٢١٥).

(١) في «صحيحه» في كتاب الحج (باب ما يقول إذا قفل من سفر الحج وغيره) (٤٢٨) (١٣٤٤).

وأخرجه البخاري (١٧٩٧، ٢٩٩٥، ٣٠٨٤، ٦٣٨٥، ١١٦٦).

البخاري<sup>(١)</sup>، عن أنس بن مالك قال: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَقَفُّهُ مِنْ عُثْمَانَ .. الحديث، وفيه: فَلَمَّا أَشْرَفْنَا عَلَى الْمَدِينَةِ قَالَ: «آمِينَ، تَأْمِينٌ، غَائِبُونَ، لِرَبِّنَا حَائِدُونَ، سَاجِدُونَ، لِرَبِّنَا يَقُولُ ذَلِكَ حَتَّى دَخَلَ الْمَدِينَةَ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا».

ثم كتاب (الإنجاد)، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وسلم تسليماً.

وهذه النسخة المباركة أمر بنسخها سيدنا مولانا: الخليفة الإمام، الواثق بالله -تعالى-، المعتمد عليه، أمير المؤمنين أبو العلي، ابن سيدنا مولانا، الأمير المجاهد في سبيل الله: أبي عبدالله، ابن سيدنا مولانا المجاهد في سبيل الله: أبي حفص، ابن سيدنا مولانا الخليفة الإمام أمير المؤمنين، أدام الله -تعالى- أيامهم، وشكر اعتناءهم بالعلم واهتمامهم، وجعل... إلهم، في وقت تتكامل سعوده، وتتابع المسرة وفؤده بمنته.

وكان كمالها في عشر جمادى الأولى سنة ....

نقلت هذه النسخة المباركة من الأصل العتيق الذي ... هو أصل المؤلف الذي بخطه... وذلك على يد عبدالله (وهنا اسم الناسخ داخل شكل عدلي غير واضح)<sup>(٢)</sup>.

انتهت بحمد الله وتوفيقه.

\*\*\*\*\*

(١) في «صحيحه» في كتاب الجهاد والسير (باب ما يقول إذا رجع من الغزو) (رقم ٣٠٨٥).

(٢) كتب الناسخ في الهامش بعدد: «مأقولة».

(٣) من كلام أبي خزيمة.

## الفهارس

- فهرس الآيات ٦٨٩
- فهرس الأحاديث والآثار مرتبة على حروف الهجاء ٧٠٢
- فهرس الآثار مرتبة على قائلها ٧٤٠
- فهرس الأعلام مرتبة على حروف الهجاء ٧٥٣
- فهرس الكتب الواردة في متن الكتاب مرتبة على حرف الهجاء ٧٦٥
- فهرس المصطلحات الواردة في متن الكتاب ٧٦٦
- فهرس المذاهب الواردة في متن الكتاب ٧٧٠
- فهرس قوافي الشعر والرجز مرتبة على حروف الهجاء ٧٧١
- الموضوعات والمحتويات ٧٧٣

## فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	رقم الآية	السورة والآية
		<u>سورة البقرة</u>
٢٨٢	[٨٥]	﴿وَإِنْ يَأْتِوكُمْ أَهْلُكُمْ فَأَفْوَغُهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ...﴾
٢٨٧-٢٨٦	[١٠٥]	﴿ثُمَّ يَأْتِ الَّذِينَ يَكْفُرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ﴾
٢٠	[١٠٩]	﴿فَاعْتَفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ﴾
٦٠٢، ٥٩٣، ٣١	[١٧٨]	﴿حُجِّبَ عَلَيْكُمْ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾
٦٠٢	[١٧٩]	﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾
٣١	[١٨٣]	﴿حُجِّبَ عَلَيْكُمْ الصِّيَامُ﴾
٦٧٠، ٣٦٣، ٣٦٢	[١٨٨]	﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾
٦٧٧		
٢٣-٢٢، ٢٣	[١٩٠]	﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا﴾
٢٢٤، ٢٢٦		
١٨٩، ٢٢٥		
٢٣٢، ٢٢٨		
٣٦٧	[١٩١]	﴿وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجْتُمْ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ﴾
٣٥٢، ٢٣	[١٩١]	﴿وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ...﴾
٣٠، ١٨٩، ١٩٣-	[١٩٣]	﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ...﴾
١٩٥	[١٩٥]	
١٨٩، ٣٦٨، ٣٦٧	[١٩٤]	﴿فَمَنْ احْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا احْتَدَى عَلَيْكُمْ...﴾
٨٢، ٨٣، ٨٣	[١٩٥]	﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تَلْفُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى الْتِهْلُكَةِ﴾
٨٣، ١٨٨		
١٩٠، ١٩١		
١٩٥		

﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ بِيَعَاةٍ مَّرْهُاتٍ أَلُو﴾	[ ٢٠٧ ]	٢١٤، ١٩٦، ١٤٤
﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يَقُولُونَ قُلْ مَا أَتَقَدِّمُ مِنْ خَيْرٍ ...﴾	[ ٢١٥ ]	٤٩٨
﴿حَسْبَ عَلَيْكَ الْبَيِّنَاتُ وَهُوَ ظُهُورُ لُحْمٍ ...﴾	[ ٢١٦ ]	٢٧، ٣١، ٤٠
﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾	[ ٢١٧ ]	٣٦، ٣٦، ٣٥
﴿وَلَا يَزَالُونَ يَقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَكُونُوا عَنْ بَيْتِكُمْ ...﴾	[ ٢١٧ ]	١٩٠، ٦٠٥
﴿وَلَا تَحْجَبُوا الشُّعْرَ كَأَنَّكُمْ حَتَّى يُؤْمِنُ﴾	[ ٢٢١ ]	٢٨٦
﴿وَلَيْتَ كَلِمَةُ اللَّهِ فَلَا تَقْتُلُوهَا ...﴾	[ ٢٢٩ ]	٦٦٩
﴿ثُمَّ ذَا الَّذِي يَدْعُنُ اللَّهَ فَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ﴾	[ ٢٤٥ ]	١٠٢
﴿وَمَا إِلَهُهَا الَّذِينَ آمَنُوا الْقِيَامُ مِنْ طَبَاطِ مَا كُنْتُمْ ...﴾	[ ٢٦٧ ]	٩٧
﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْطَهَا﴾	[ ٢٨٦ ]	٧٠
<b>سورة آل عمران</b>		
﴿يَوْمَ آتَاتِ السَّحَابَاتُ﴾	[ ٤ ]	٢٦٠
﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾	[ ٥ ]	٣٠٦
﴿لَيْسَ عَلَيْكَ فِي الْأَمِينِ سَبِيلٌ يَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ ...﴾	[ ٧٥ ]	٥٧٦
﴿وَلَكِنَّ مَثَلَكُمْ لَمَّمَةٌ يَدْخُلُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَأَمْثَلُونَ بِالْمَعْرُوفِ ...﴾	[ ١٠٤ ]	١٥، ٥٦٦
﴿وَلَا عُدَّةٌ مِنْ أَهْلِكَ تُوَدُّهُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ﴾	[ ١٢١ ]	١٥٤
﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ نَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ تَجَاءُ مُؤَبَّلًا﴾	[ ١٤٥ ]	١٨٢
﴿قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْ رَبِّكَ لَبَرَأَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ ...﴾	[ ١٥٤ ]	١٨٢
﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا بَيْتَكُمْ يَوْمَ الْبَقْعَةِ الْيَمَانِ ...﴾	[ ١٥٥ ]	١٨١، ٢٠٦
﴿وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ﴾	[ ١٥٥ ]	٢٠٦
﴿وَلَوْ كُنْتُمْ فَطْرًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ ...﴾	[ ١٥٩ ]	١٣٨
﴿وَتَوَارَوْهُمُ فِي الْأَمْرِ﴾	[ ١٥٩ ]	١٤٠
﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ نَسَاءٌ بِنَاءٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾	[ ١٦١ ]	٤٣٩
﴿وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ ادْعُوا﴾	[ ١٦٧ ]	٣٨٢، ٣٩٠
﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَا عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرَوِّدُونَ . فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾	[ ١٦٧ ]	١٠٥

﴿وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ ...﴾	[ ١٨٦ ]	٢٨٧
﴿وَمَا إِلَهُهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَبَرُوا وَصَابَرُوا وَذَابَطُوا ...﴾	[ ٢٠٠ ]	١٧٩، ٩٠
<b>سورة النساء</b>		
﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا ...﴾	[ ١٠ ]	٢٠٦
﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَةٌ أُولَئِكَ الْوَلَدُ﴾	[ ١١ ]	٣٧٠
﴿سَرَّحْتُمْ عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ﴾	[ ٢٣ ]	٣١
﴿وَالْمُضْتَضَاتِ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾	[ ٢٤ ]	٢٨٨، ٢٨٨
﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾	[ ٢٩ ]	٦٠١
﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ ...﴾	[ ٤٨ ]	٢٠٦
﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْتِيكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَعْلَمِهَا ...﴾	[ ٥٨ ]	٥٧٦، ٥٧٧
﴿وَمَا إِلَهُهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ...﴾	[ ٥٩ ]	١٣٥، ١٣٥، ١٣٦
﴿وَمَا لَكُمْ لَا تَقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ ...﴾	[ ٧٥ ]	٢٨٢، ٤٨
﴿إِنَّمَا تَكُونُوا يَدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ﴾	[ ٧٨ ]	١٨٢
﴿فَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تَكْلَفُ إِلَّا نَفْسَكَ﴾	[ ٨٤ ]	٢١٤
﴿وَأَقْتُلُوا مَن سَبَّ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾	[ ٨٩ ]	٢٤٨
﴿وَلَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَلَا لِلنَّجْمِ﴾	[ ٨٩ ]	١٥٧
﴿فَإِنْ ائْتَرَكُمُ قُلُوبُكُمْ يَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَإِنَّكُمْ السَّلَامُ ...﴾	[ ٩٠ ]	٢٣
﴿فَإِنْ لَمْ يَأْتِرْكُمُ قُلُوبُكُمْ فَاتَّقُوا إِلَهُكُمْ السَّلَامُ ...﴾	[ ٩١ ]	٢٣
﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤَبَّلَةٌ ...﴾	[ ٩٢ ]	٢٤٢
﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ...﴾	[ ٩٢ ]	٢٤٢، ٢٩٧
﴿وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمُ بَقَاةٌ ...﴾	[ ٩٢ ]	٥٩٧
﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا ...﴾	[ ٩٣ ]	٢٩٤، ١٠١
﴿لَا يَسْئَرُ الْفَاضِلُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرَ أُولِئِكَ الضَّالُّونَ ...﴾	[ ٩٥ ]	٢٧، ٥٠٠، ٧٩
﴿فَقَاتِلْ اللَّهَ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْفَاضِلِينَ﴾	[ ٩٥ ]	٢٢
﴿زَجْرَةً وَتَلَا وَعَدَ اللَّهُ الْمُسْتَشْيِينَ﴾		



٥٠	[٩٥]	﴿وَقَضَى اللَّهُ الْمُجَاجِدِينَ عَلَى الْفَاعِلِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾
٥٠	[٩٥]	﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ الْحُسَيْنَ﴾
٧٢، ٦٢، ٧٣، ٧٤	[٩٧]	﴿إِنَّ الْبَلِينَ تَوَقَّعُهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَلَبِي أَنْفُسِهِمْ...﴾
٦٢	[٩٨-٩٩]	﴿إِلَّا الْمُشْتَفَعِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوَلَدَانِ...﴾
٣٩٦-٣٩٥، ١٠٥	[١٠٠]	﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مَهْجَرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ...﴾
٣٩٦-٣٩٥	[١٠٠]	﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مَهْجَرًا إِلَى السُّلُو وَرَسُولِهِ لَمْ يَلِدْهُ أُمُّهُ نَقْدًا وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾
٢٠٦	[١١٦]	﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ...﴾
١٤	[١٣٥]	﴿كَوْنُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ﴾
٥٦٥، ٦٥	[١٤٠]	﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ...﴾
٢٠٠، ٦٥، ٤٥	[١٤١]	﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾

٢٣٤، ٢٣٨، ٢٤٠، ٣٣٨.

٣٦٩-٤٣٣.

٥٦٦، ٤٣٥

[١٤٦-١٤٧]

[١٤٤]

٥٣٦

## سورة المائدة

٣٢١	[١]	﴿أَرْوَاهُ بِالْمَغْفُودِ﴾
٢٠٠، ١٣٧، ٤٥	[٢]	﴿وَتَتَابَعُوا أَلِيَّ الْعَبْرِ وَالْفَرَى وَلَا تَتَابَعُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْمُنُونِ﴾
٦٥٤		
٢٨٦	[٥]	﴿وَالْمُحْصَنَاتِ مِنَ الَّذِينَ أَدْرَأَ الْكِتَابَ مِنْ بَيْلِكُمْ﴾
٦٦٩، ٥٦٥	[٨]	﴿كَوْنُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ﴾
٦٥٩	[٢٢]	﴿وَمَنْ أَحْبَبَهَا﴾
٦٤٣	[٣٣]	﴿أَوْ يَفْزُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾
٦٣٣، ٦٠٢	[٣٣-٣٤]	﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَادِّثُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ...﴾
٦٤٤، ٦٤٠		
٦٤٥-٦٤٦		

٦٤٦، ٦٤٤	[٣٤]	﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأَهُمْ عَلَيْهِمْ﴾
٥٩٤ ح	[٤٥]	﴿وَكَيْفَ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ تُنْفَسَ بِالنَّفْسِ﴾
٦٦٩	[٤٧]	﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾
٥٦٦	[٤٩]	﴿وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ...﴾
٥٤١-٥٣٩	[٥١]	﴿لَا تَتَّبِعُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أُولَئِكَ...﴾
٦٥	[٥١]	﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَمَا فِيهِمْ﴾
١٥٧	[٥٧]	﴿فِيهَا إِلَهِهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هَوًى...﴾
٧٦	[٦٤]	﴿كَلِمًا أَوْ قَدْرًا نَارًا لِلْخَرْبِ مُطْلَقًا اللَّهُ﴾
١٦	[٩٩]	﴿فَمَا عَلَى الرُّسُولِ إِلَّا الْبَيَانُ﴾
٦٥٩	[١٠٥]	﴿فِيهَا إِلَهِهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ...﴾

## سورة الأنعام

٣١، ١٩	[١٩]	﴿قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ...﴾
٦٥	[٦٨]	﴿وَرَأَى الَّذِينَ يُخَاضِعُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرَضَ عَنْهُمْ﴾
٥٧١	[١١٢-١١٣]	﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ...﴾
٢٨٥	[١١٩]	﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ وَإِلَيْهِ﴾
٦٠٢	[١٥١]	﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾
٥٣٦	[١٥٦]	﴿أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَنْزَلَ الْكِتَابَ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا...﴾
٥٩٠، ٥٨٨	[١٦٤]	﴿وَلَا تَقْرُؤُوا آيَةَ وَرُذُوقِ أُخْرَى﴾
٥٩٠	[١٦٤]	﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾

## سورة الأعراف

٦٨٢	[٥٨]	﴿وَالَّذِينَ الْعُقُوبُ يَخْرُجُ تَبَاهَةً يَأْتِيهِمْ يَوْمَئِذٍ﴾
١٤٩	[١٣٠]	﴿وَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسَّيْنِ وَنَقَصْنَا مِنْ الشُّعْرَاتِ﴾
٧٢	[١٤٥]	﴿سَائِرِيكُمْ هُنَّ الْفَاسِقِينَ﴾
١٩	[١٥٨]	﴿وَقُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا...﴾
٢٧٣	[١٧٢-١٧٣]	﴿وَأَذِذْ أَعْيُنَ رَعِيكَ مِنْ بَيْنِ أَقْمٍ مِنْ طُغْيَانِهِمْ فَذَرْتُهُمْ...﴾
١٤	[١٩٩]	﴿عَلَّوْا الْعُقُوبَ وَأَمَرُوا بِالْعُرْفِ وَأَعْرَضُوا عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾

## سورة الأنفال

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾	[١]	٤٥٧-٤٥٦، ٤٥٥
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحْفًا...﴾	[١٥-١٦]	٢٠١-٢٠٢
﴿فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبِي مِنْ اللَّهِ وَمَارَاءَ جَهَنَّمَ وَبَيْنَ الْمَصِيرِ﴾	[١٦]	٢٠٦، ٢٠٨
﴿لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾	[٢٧]	٢٩٣، ٤٣٢
﴿قُلِ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَشَاءُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾	[٣٨]	٥٦٠، ٥٦٠
﴿وَقَالُوا لَهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الَّذِينَ كَرِهُوا لَكُمْ﴾	[٣٩]	٢٣-٢٤، ٢٣٥، ٤٢١
﴿وَاغْلُظْ أَلْمَا غَضِبْتُمْ مِنْ شَيْءٍ قَالُوا لِلَّهِ حُسْبُهُ﴾	[٤١]	٣٤١، ٣٤٤، ٥٠٦
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُرُوا...﴾	[٤٥-٤٦]	١٧٩
﴿فَلَمَّا تَفَقَّهْتُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّبْهُمْ مِنْ خَلْقِهِمْ﴾	[٥٧]	٢٥٨، ٢٦٥
﴿وَلَمَّا تَخَفُوا مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ...﴾	[٥٨]	٢٩٣، ٣١٠
﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَدِينِ رِبَاطِ الْخَيْلِ...﴾	[٦٠]	٢٦٧، ٢٤٨، ٩٥٥
﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ يَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾	[٦١]	٤١٦، ٤٢٥
﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ خُوضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْغَلَاتِ...﴾	[٦٥-٦٦]	٢٠٢، ٢١١، ٢١٢

﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ...﴾	[٦٥]	٢٠٢
﴿وَالَّذِينَ خَشَفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ حَسَنًا﴾	[٦٦]	١٩٤، ٢٠٢
﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ﴾	[٦٦]	٢٠٣، ٢١٩
﴿مَا كَانَ لِيَنْتَهِى أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يَبْخِرَ فِي الْأَرْضِ﴾	[٦٧]	٢٢٣، ٢٦٥
﴿وَنُكَلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ خَلَالًا طَيِّبًا﴾	[٦٩]	٣٨٩، ٣٨٠، ٣٤١
﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا﴾	[٧٢]	٦١
﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأَرْسَلْنَاكُمْ﴾	[٧٥]	٧٢
سورة التوبة		
﴿بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ...﴾	[١-٢]	٤٠
﴿فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾	[٢]	٣٨، ٣٣١
﴿فَإِذَا اسْلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرْمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ...﴾	[٥]	٣٥، ٣٧، ٤٠، ٢٢٦، ٢٦٠
﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ...﴾	[٥]	٢٦١، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٥٨، ٣٢٦
﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ...﴾	[٦]	٢٩٣
﴿وَإِنْ كُنْتُمْ آيْمَانُهُمْ مِنْ يَعْلُو عَنْهُمْ...﴾	[١٢]	٥٨١
﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ...﴾	[٢٠]	٧٩
﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُهُمْ﴾	[٢٥]	٤٧٤
﴿فَقَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ...﴾	[٢٩]	٤٢-٤٣، ٥٢٧

﴿حَتَّى يَغْطُوا الْجَزْيَةَ عَنْ يَدِ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾	[٢٩]	٥٧٢، ٥٦٦
﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ...﴾	[٣٦]	٥٧٤، ٥٧٣
﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً حَتَّى يَمْلِكُوا بِكُمْ كَافَّةً...﴾	[٣٦]	٢٥، ٢٤
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ اتَّقُوا اللَّهَ...﴾	[٣٨-٣٩]	٤٠
﴿إِلَّا تَتَّقُوا يَلْعَنُكُمْ اللَّهُ بِأَلِيمًا﴾	[٣٩]	٣١، ٢٨، ٢٥
﴿حَتَّى يَغْطُوا الْجَزْيَةَ عَنْ يَدِ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾	[٣٩]	٥٦٦، ٥٦٣
﴿وَيَمْلَأُ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾	[٤٠]	٥٦٥، ٣٦٩
﴿اتَّقُوا خِيفًا وَبِقَالٍ وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ...﴾	[٤١]	٤٠، ٢٥
﴿فَقُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا...﴾	[٥١-٥٢]	١٨٢، ١١٠
﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾	[٧٣]	١٧، ١٧، ١٠
﴿وَلَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى...﴾	[٩١]	٥٠
﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾	[١٠٣]	٤٩٠، ٣١
﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ...﴾	[١١١]	١٩٦، ٧٩
﴿وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَوْا﴾	[١١٨]	٣١١
﴿وَمَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ...﴾	[١٢٠]	٢٥، ٢٥
﴿وَلَا يَطْرُقُونَ مَرَّطًا يَغِظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَبْأَلُونَ مِنْ عَذَابٍ كَثِيرٍ...﴾	[١٢٠]	٢٥٢، ٢٢٣
﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَغِيرُوا كَاتِبَهُ...﴾	[١٢٢]	٢٨، ٢٥، ٢٥
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ﴾	[١٢٣]	٣٢، ٢٩
﴿وَأُولَ الَّذِينَ هُمْ يَغْتَسِبُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ...﴾	[١٢٦]	٤٣
<b>سورة هود</b>		
﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى السَّمَاءِ﴾	[٧]	٣٣
<b>سورة النحل</b>		
﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا فَوَاحٍ وَمَنَافِعُ...﴾	[٨-١١]	٤١٦، ١٤٧-١٤٦
﴿إِنَّ اللَّهَ بِأَمْرٍ بِالْمَمْدَلِ وَالْإِنْسَانِ﴾	[٩٠]	٥٧٤

﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ...﴾	[٩١]	٥٧٦، ٣٢١، ٢٩٣
﴿فَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ لِلَّذِينَ عَاهَدُوا مِنْ بَعْدِ مَا قُتِلُوا...﴾	[١١٠]	٧٢
﴿وَضَرْبَ اللَّهِ مَثَلًا فَمَنْ كَانَتْ أَمِيَّةً مُطْلَقَةً﴾	[١١٢]	٧١
<b>سورة الإسراء</b>		
﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾	[١٥]	٥٩٠، ٥٨٨
﴿وَمَا كُنَّا مُعْظِمِينَ حَتَّى يَمُوتَ رَسُولًا﴾	[١٥]	٦١٠، ١٦٧
﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾	[٣٣]	٦٠٢
<b>سورة الكهف</b>		
﴿فَعَلَّ سَبْعِينَ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ...﴾	[١٠٤]	٧٣
<b>سورة طه</b>		
﴿وَلَا صَلَّيْتُمْ فِي جُلُودِ النَّحْلِ﴾	[٧١]	٦٤٢
<b>سورة الحج</b>		
﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَتَّى جَاهِدُوا﴾	[٧]	١٢
﴿وَعَلَّانَ تَحْتَمِلَانِ احْتِمَالًا فِي رَيْبِهِمْ﴾	[١٩]	١٩٦، ١٩٦
﴿وَأَوْدِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنفُسِهِمْ عَظِيمًا...﴾	[٣٩]	٤٦، ٢٢
﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَتَّى جَاهِدُوا﴾	[٧٨]	١٠
﴿وَمَا صَنَعَ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَخْرَجَ عَنْ الْمُشْرِكِينَ﴾	[٩٤]	٢٠
<b>سورة المؤمنون</b>		
﴿وَالَّذِينَ هُمْ يُقْرَبُهُمْ خَافِلُونَ . إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ...﴾	[٥-٦]	٢٨٦
<b>سورة النور</b>		
﴿يُذْجِي سَحَابًا﴾	[٤٣]	١٤٠
<b>سورة النكبات</b>		
﴿وَمَنْ جَاهَدَ فَإِنَّا يُجَاهِدُ لِنَفْسِهِ...﴾	[٦]	١٢، ١٠
﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا...﴾	[٨]	٥٣-٥٢

﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنَّا فَتَبَيَّنْهُمْ مِنَّا﴾	[٦٩]	١٩٨
<b>سورة الروم</b>		
﴿قَاتِمٌ وَجْهًا لِلَّذِينَ خِيفَ ...﴾	[٣٠]	٢٧٣
<b>سورة لقمان</b>		
﴿وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَمْرٌ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَمْرٌ عَلَى مَا أَصَابَكَ ...﴾	[١٧]	١٤
<b>سورة الأحزاب</b>		
﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ خَاتِئًا وَتَبَشِّرًا وَنَذِيرًا . وَقَالُوا إِلَى اللَّهِ يَأْتِيهِ ...﴾	[٤٥-٤٦]	١٦٧
﴿وَإِنِ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ ...﴾	[٥٧]	٦٣٢
﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيٍ مَا اكْتَسَبُوا ...﴾	[٥٨]	٦٣٢
<b>سورة سبا</b>		
﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ نَبِيرًا وَنَذِيرًا ...﴾	[٢٨]	١٩
<b>سورة فاطر</b>		
﴿وَلَا تَرَى زَاوِيَةً وَّزُرْ أُخْرَى﴾	[١٨]	٥٩٠، ٥٨٨
<b>سورة الصافات</b>		
﴿مَنَّاكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾	[٣٦]	٧٤
<b>سورة ص</b>		
﴿يَا قَاوُصُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ ...﴾	[٢٦]	٦٥٧
<b>سورة الزمر</b>		
﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ فَاعْلَمِ اللَّهُ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ .﴾	[٢-٣]	١٣٣
﴿أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ﴾	[٧]	٥٩٠، ٥٨٨
﴿وَلَا تَرَى زَاوِيَةً وَّزُرْ أُخْرَى﴾	[١٧-١٨]	٦٧٧
﴿فَبَشِّرْ عِبَادَ . الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ...﴾	[١٩-٢٠]	٣٠٦

<b>سورة فصلت</b>		
﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾	[٣٣]	٤
﴿وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا ذُرٌّ عَصَافٍ﴾	[٣٥]	٣
<b>سورة الزخرف</b>		
﴿سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ ...﴾	[١٣]	٦٧٩
<b>سورة الأحقاف</b>		
﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أَوَّلُوا الْعِزِّ مِنَ الرُّسُلِ﴾	[٣٥]	٢٠
<b>سورة محمد</b>		
﴿فَإِنَّا لَنَقِصُّمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ ...﴾	[٤]	٢٢٣، ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٦١، ٢٥٩
﴿فَقَسَدُوا الزَّوْاقَ فَإِنَّا مَتَّ بَيْنَهُ وَإِنَّا فِدَاءُ﴾	[٤]	٢٦١، ٢٥٩، ٢٦٣
﴿فَوَمَا مَنَّا بَعْدُ وَإِنَّا فِدَاءُ﴾	[٤]	٢٥٨
﴿فَذِكْرٌ لَّكَ يَشَاءُ اللَّهُ لَا تَتَصَرَّ بِهِمْ ...﴾	[٤]	١٣٤
﴿وَتَكَلِّمُونَكَ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ ...﴾	[٣١]	١٨١
﴿فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾	[٣٥]	٣٢٥، ٣٢٥، ٣٢٦
٣٢٦		
<b>سورة الفتح</b>		
﴿وَعَدَكُمْ اللَّهُ تَعَالَى كَثِيرَةً تَأْخُذُوهَا فَمَجِدٌ لَّكُمْ هَالِكُ﴾	[٢٠]	٣٤١
﴿وَلَوْلَا رِجَالُ الْمُؤْمِنِينَ وَنِسَاءُ الْمُؤْمِنَاتِ ...﴾	[٢٥]	٢٤٠، ٢٤٢
<b>سورة الحجرات</b>		
﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا ...﴾	[٩]	٦٥٩، ٦٥٢
٦٧٠		
﴿حَتَّى تَخْضِبَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِن فَاتَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْقَدْلِ﴾	[٩]	٦٥٦، ٦٧٢

﴿وَأَنصِبُوا إِلَ اللَّهِ حُبَّ الْمُفْسِدِينَ﴾	[٩]	٥٧٧
<b>سورة الطور</b>		
﴿كُلِّمِ الرُّبِّيَّ بِمَا كَسَبَ زَعِينُ﴾	[٢١]	٥٩٠
<b>سورة النجم</b>		
﴿وَلَا الظَّنُّ لَا يُلْغِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾	[٢٨]	٢٦٨
<b>سورة الواقعة</b>		
﴿إِنَّهُ لَنَفَرٌ آلَ كَرِيمٍ . فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ . لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾	[٧٩-٨١]	١٦١
<b>سورة الحديد</b>		
﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ ...﴾	[٢٥]	٣٦٧
<b>سورة المجادلة</b>		
﴿وَاتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً﴾	[١٦]	٦٢٨
<b>سورة الحشر</b>		
﴿مَنْ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ...﴾	[٢]	٤٦٤
﴿وَمَا قَطَعْتُمْ مِمَّنْ لَبِئَ أَرْغَضْتُهَا فَأَمِنَ عَلَى أَصْلَافِهَا ...﴾	[٥]	٢٣٣، ٢٣١، ٢٥٣
﴿وَمَا آتَاكَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾	[٦]	٤٥٥، ٣٤٩، ٤٦٤، ٤٩٠، ٤٩٢
﴿عَنْ لَا يَكُونُ دَوْلَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ وَبَيْنَكُمْ﴾	[٧]	٤٩٨
﴿وَمَا آتَاكَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلْيَمُزِّقْهُمُ اللَّهُ وَيَلْمِزْهُمْ ...﴾	[٧]	٤٥٢٢، ٤٦٢، ٤٥٦، ٣٤٢
﴿وَالْمُفْرَاءَ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُتُوا إِلَهُمُ﴾	[٨]	٤٩١، ٤٦٤، ٤٩٧، ٤٩٦
﴿وَيُؤْذِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ...﴾	[٩]	٥٢٢، ٣٤٩
﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ﴾	[١٠]	١٣٧، ٤٩٨، ٣٤٩

<b>سورة الممتحنة</b>		
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾	[١]	٦٥
<b>سورة الصف</b>		
﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا ...﴾	[٤]	١٥٤
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خَلْ أَوَّلَكُمْ عَلَى تَجَارَتِهِمْ تَجْعَلُكُمْ ...﴾	[١٠-١٣]	٩
<b>سورة المنافقون</b>		
﴿وَاتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً﴾	[٢]	٦٢٨
<b>سورة التغابن</b>		
﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾	[١٦]	٧٠
<b>سورة القلم</b>		
﴿مَّا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾	[٣٦]	٧٤
<b>سورة الجن</b>		
﴿وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾	[١٥]	٥٧٧
<b>سورة المزمل</b>		
﴿وَأَعْرَضُوا عَنْهُمْ فِي الْأَرْضِ يَتَّبِعُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ...﴾	[٢٠]	٣٨٦-٣٨٧
<b>سورة القيامة</b>		
﴿وَجُودَ يُؤْتِيهِمْ نَافِثَةً . إِلَى رَوْحِهَا نَاطِقَةً﴾	[٢٢]	٣٧
<b>سورة النازعات</b>		
﴿وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى﴾	[٤٠]	١٢
<b>سورة الغاشية</b>		
﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكَّرٌ . لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَوِّطٍ﴾	[٢٢]	٦٢٨
<b>سورة البينة</b>		
﴿لَم يَكُنْ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ ...﴾	[١]	٢٨٧
﴿وَمَا أَمْرُهُمْ إِلَّا يَتَشَدَّدُوا اللَّهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الَّذِينَ خَفَاءَ﴾	[٥]	١٣٣

فهرس الأحاديث والآثار مرتبة على حروف الهجاء<sup>(١)</sup>

طرف الحديث أو الأثر	الراوي أو القائل	الصفحة
آخى النبي ﷺ بين سلمان وأبي الدرداء	-	٧١
آذن رسول الله ﷺ بالغزو وأنا شيخ كبير	يعلى بن منية	٣٨٦
أيوب ثابون عابدون لدينا حامدون	أنس	٦٨٥
الذين لي فلافل (ث)	محمد بن مسلمة	٣١٥
انتخفته إن دنا مني أحد من المشركين يقرت به بطنه (ث)	أم سليم	٨٦
أَنذَعُ هذا الذي يعذب يعذاب الله؟! (ث)	عمر	٢٤٨
اتقوا الله في هذه البهائم المعجمة ...	سهل بن الحنظلية	١٤٧
أني أبو موسى يرجل ارتد عن الإسلام (ث)	أبو بردة	٦١٣
أني بهم رسول الله ﷺ يوم أحد، فجعل يصلي على عشرة عشرة، وحمزة كما هو ...	ابن عباس	١١٨
أني علي يزناذقة	-	٦٥٥
أثبت أحد، فإنما عليك نبي ...	أنس	١١٣
أجاور قوما لا يغفلون (ث)	أبو موسى	٦٦٢
اجتنبوا السبع الموبقات ...	أبو هريرة	٢٠٦
إحرص على الموت، تهرب لك الحياة (ث)	أبو بكر	١٨٧
أحسنوا إلى محسنهم	أبو بكر	١٤٢
أحسن والله، لأن أكون أفتيته بها ... (ث)	معاوية	٤٤٦
أحلت لي الغنائم ...	عبدالله بن عمرو بن العاص	٣٨٠، ٣٨٠
أحلت لي الغنائم ...	جابر بن عبد الله	٤٥٧

(١) رمزنا للأثر بحرف (ث)، وما كان من الأحاديث والآثار في التعليق رمزنا له بالحرف (ت) بعد رقم الصفحة.

أخي والذاك؟	عبدالله بن عمرو بن العاص	٥٣
أخرجوا نبيهم، إن الله وإن إله راجعون (ث)	أبو بكر	٢٢-٢١
أدوا الخاطئ والمنخط	-	٤٤٤-٤٤٣
إدفوني في ثيابي، فإني مخاصم (ث)	عمار بن ياسر	١٢١
إدفونهم في مدهائمهم	جابر بن عبدالله	١١٣
إذا أردتم التمرس، فتكبوا عن الطريق	أبو هريرة	١٥٣
إذا استفرتم فالتفروا	ابن عباس	٤٧
إذا أطعم الله نبياً طعمه، فهي للذي يقوم من بعده	-	٥١٨
إذا اغبرت قدما عبد في سبيل الله فتمسه النار	أبو عيسى	٨٠-٨١
إذا أكتوبكم - يعني : غشوكم - فعليكم بالنبل	أبو أسيد	١٥٤
إذا أكتوبكم فعليكم بالنبل	أبو أسيد	١٥٤
إذا بلغت وادي القرى فشأنك به (ث)	ابن عمر	١٢٣
إذا بوع لخليفتين، فاتقوا الآخر منهما	أبو سعيد الخدري	٦٥٨، ٦٥٣
إذا تواجه المسلمان بسييفيهما ...	أبو بكر	٦٥٩
إذا جاوزت وادي القرى ... (ث)	ابن عمر	١٢٣
إذا سافرت في الجذب ...	-	١٤٩
إذا سافرت في الخصب فاعطوا الإبل حظها من الأرض	أبو هريرة	١٤٩
إذا لقي الرجل الرجل، فقال: مَرَسَ فقد أنهت ... (ث)	عمر بن الخطاب	٣٠٦
إذا وجدتم الرجل قد غلّ، فاحرقوا متاعه ...	عمر	٤٤٩
ارجع إليهما، فأضحكهما كما أبكيتهما	عبدالله بن عمرو	٥٥
ارجع فاستأذنها ...	أبو سعيد الخدري	٥٦
ارجع، فلن أمتعين بمشرك	-	٣٨٨
ارجع، فلن أمتعين بمشرك	عائشة	١٥٨
أردفني رسول الله ﷺ ذات يوم خلفه	عبدالله بن جعفر	١٤٧
أردفني رسول الله ﷺ ذات يوم، فأمرني إلي حديثاً ...	عبدالله بن جعفر	١٤٧
أرسل رسول الله ﷺ إلى عيينة والحارث بن عوف ...	-	٣٣٣

أرواحهم في جوف طير خضر ...	عبدالله بن مسعود	١٠٥
استعان رسول الله ﷺ بيهود بني قينقاع...	ابن عباس	٣٨٨
استودع الله دينكم وأمانتكم ...	عبدالله الخطمي	٦٨٠
أُسْلِمَ	أنس	٢٧٥
أُسْهِمَ لِمَن اتَاكَ قِيلَ أَن يَنْفِقًا قَتْلَى فَارِسَ (ث)	عمر	٤٠٢
أشيع الناس في بيوتهم ... (ث)	أبو بكر	١٤٣
أشترى منهم سابقتهم ١٩ (ث)	أبو بكر	٥٠٣
أشهد بالله (ث)	أبو هريرة	١٠٢
أصبنا طعاما يوم خير ...	عبدالله بن أبي أوفى	٣٥٤
أصبنا غنما للعدو ... فمر النبي بالقُدور ...	ثعلبة بن الحكم	٣٥٦
أصبحت جرابا من شحم يوم خير ...	عبدالله بن مغفل	٣٥٤-٣٥٣
أصطلحوا في صلح الحديبية على وضع الحرب	المسور بن مخزومة	
عشر سنين	ومروان بن الحكم	٣٣٠
أطعموهم من طعامكم الذي تأكلون أتم ... (ث)	عمر	٥٧٦
أعطى رسول الله ﷺ صفوان بن أمية مئة من الغنم	الزهري	٣٨٧
أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي ...	جابر	٨٩٠١٩
		٤٥٧٠٣٤١
أعف الناس قَتْلَةُ: أهل الإيمان	عبدالله بن مسعود	٢٤٤
اعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف	عبدالله بن أبي أوفى	١٨٠
اعلموا أن كل أسير من أسارى المسلمين ... (ث)	عمر بن الخطاب	٢٨٢
اعلم بما عمرو، أن أطوع الناس لله عز وجل		
أشدهم بغضا للمصصة ... (ث)	أبو بكر	١٤٢
أغار رسول الله ﷺ على بني المصطلق وهم غارون...	ابن عمر	٢٢٣
أغر على إبنى صباحا وحرق	أسامة بن زيد	٢٥٤
أغزوا باسم الله، في سبيل الله ...	بريدة	٢٢٦٠١٧٥
		٥٢٧
أغزوا ولا تغلوا...	بريدة	١٧٥

أفلا أعلمكم شيئا تدركون به من سبقكم؟	أبو هريرة	٣٩٨
أفلا تنقي الله في هذه البيعة ...	عبدالله بن جعفر	١٤٨
أفلا حسيئوه ثلاثا؟! (ث)	عمر	٦٠٦
أفلا تحقت عن قلبه حتى تعلم أقالها أم لا؟ ١٩	أسامة بن زيد	٦٢٨
أقال: لا إله إلا الله وقتلته؟! (ث)	أسامة بن زيد	٦٢٨
أقالهم ما كانت لهم فتنة يرجعون إليها ... (ث)	ابن عباس	٦٦٧
أقالوا شيوخ المشركين؛ واستبقوا شرخهم	سمرة بن جندب	٢٢٦
أقالوا شيوخ المشركين؛ واستبقوا شرخهم	سمرة بن جندب	٢٢٦
أقلوه	أنس	٣٥
أقل العيب على المرء أن يجلس في داره (ث)	طلحة بن عبيدالله	٦٦٢
أقرأها حتى يغزو منها جبل الحلبه (ث)	عمر بن الخطاب	٣٤٧
أقيدونا بعبدالله بن خباب (ث)	علي	٥٨٩
ألا أدلكم على ما هو أعظم حرمة من هذا؟ (ث)	عبدالله بن خباب	٥٨٩
ألا إن القرة الرمي ...	عقبة بن عامر	٩٥
ألا من ظلم معاهدا أو انتقصه ...	صفوان بن سليم عن	
	عسلة من أبناء	
	أصحاب النبي ﷺ	
ألا من ولي عليه وال...	عوف بن مالك	٥٧٨
ألا من ولي عليه وال...	الأشجعي	٦٥١
ألقها فإنها لا تحل لرسول الله ولا لأحد من أهل بيته	الحسن بن علي	٤٩٥
أله أعلم بما كانوا عاملين	عائشة	٢٧٦
أله أعلم بما كانوا عاملين	أبو هريرة	٢٧٦٠٢٧٣
أله أكبر، الله أكبر، وفاء لا غدر ... (ث)	عمر بن عيسى	٢٩٤
أله أكبر (ث)	علي بن أبي طالب	٥٨٩
أله الله يا عمرو فيما أوصيتك به (ث)	أبو بكر	١٤٣
اللهم اصحبنا بنصحك	أبو هريرة	٦٧٨

مجاهد	٥٨٢
أبو هريرة	٦٧٨
أنس	٦٨٢
أبو موسى	٦٨٣
ابن عمر	٦٧٩
أنس	١٨٣
زيد بن أرقم	٦٧٧
سعيد بن المسيب	٣٣٤
عمر	٦٠٦
الحسن بن علي	٤٩٦
صخر الغامدي	١٥٠-١٥١
صهيب	٦٨٤
عبدالله بن أبي أوفى	٦٨٣
عبدالله بن أبي أوفى	٦٨٣
عائشة	١٣٨-١٣٩
ابن عمر	١٢٣
عمر	٣٠٧
أبو بكر	١٤٢
أبو ذر	٦٦٤
عمر	٣٤٨
ابن عمر	٦٠١
جابر	٦٢٨
أبو هريرة	٦٥٣، ٢٢٦
عروة بن الزبير	٢٥٤
أبو مالك الغفاري	١١٦
اللهم أمكني من ابني أبي الحقيق	
اللهم أنت صاحب السفر	
اللهم أنت عضدي ونصيري	
اللهم إني أجدك في نحورهم	
اللهم إني أسألك في سفرنا هذا البر والتقوى	
اللهم إني أعوذ بك من العجز والكسل	
اللهم إني أعوذ بك من العجز والكسل	
اللهم إني أشدك عهدك ووعدك	
اللهم إني لم أحضر ولم آت ... (ث)	
اللهم اهدني فيمن هديت	
اللهم بارك لأمتي في بكورها	
اللهم رب السموات السبع وما أظللن	
الله منزل الكتاب، سريع الحساب ...	
اللهم منزل الكتاب، ومجري السحاب ...	
اللهم من ولي من أمر أمتي شيئاً ...	
أما إن الحج من سبيل الله (ث)	
أما بعد، فإن أشرار رجل إلى عدوه يبيده إلى	
السماء ... (ث)	
أما بعد، فقد جاءنا كتابك ... (ث)	
الأمانة خير من الخاتم ... (ث)	
أما والذي نفسي بيده، لولا أن أتراك آخر الناس	
بياناً ... (ث)	
أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا ...	
أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا ...	
أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا ...	
أمر رسول الله ﷺ أسامة بن زيد ...	
أمر رسول الله ﷺ بعمزة ...	

أمر رسول الله ﷺ يقتل أحد أن ينزع عنهم	
الحديد والجلود ...	ابن عباس ١١٣
أمر رسول الله ﷺ زيد بن ثابت بإحصاء الناس والغنائم	- ٤١٤
أمر لي -أي النبي ﷺ- بشيء من خزني المتاع	عمر مولى أبي اللحم ٣٧٤
أمرني -أي النبي ﷺ- فيما سقت السماء العشر...	معاذ ٥٤٦
أمرهم أن يصيروا على دينهم ... (ث)	الحسن ٩٠
أمر سليل أحق، وأمر سليل من نساء الأنصار ... (ث)	عمر ٥٠٤
أمر رسول الله ﷺ أسامة بن زيد ...	عروة بن الزبير ٢٥٤
إن أبوا إلا أن تأخذوا كرها فخذوا	عقبة بن عامر ٥٧٥
إن أبوا أن يبيعوا إلا أن تأخذوا كرها فخذوا	عقبة بن عامر ٥٧٥
أن أسهم لمن أتاك ... (ث)	عمر ٤٠٢
إن أعش -إن شاء الله- لم يبق أحد من	
المسلمين ... (ث)	عمر ٣٤٩
أنا أعلم الناس بالنقل ... (ث)	عبادة بن الصامت ٤٥٨
إن أمر عليكم عبدٌ مجلّجٌ يفرّكم بكتاب الله	أم الحصين ١٣٧
أنا أولى الناس بالمؤمنين في كتاب الله	أبو هريرة ٤٩٩
أنا أول من يجتوئ يدي الرحمن للخصومة ... (ث)	علي بن أبي طالب ١٩٦
أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين	جرير بن عبدالله ٧٢، ٦٦
أنا شهيد على هؤلاء يوم القيامة	جابر بن عبد الله ١١٤، ١١٥
أنا فتكم	ابن عمر ٢٠٨
أنا فة كل مسلم (ث)	عمر ٢٠٩
أنا فة المسلمين	ابن عمر ٢٠٨
أنا فة من تحيّر إليّ (ث)	عمر ٢١٠
أن أسهم لمن أتاك قبل أن يتفقا قتلى فارس (ث)	عمر ٤٠٢
إن خالفوا شيئاً مما شرطوه فلا دمة لهم ... (ث)	عمر ٥٦٧، ٥٨٤
أن دعنا -أي مصر- حتى يغزو منها جبل الحيلة (ث)	عمر ٣٤٩



١٥٦-١٥٧	البراء بن عازب	إن رأيتنوا تخطفن الطير فلا تيرحوا مكانكم ...
٥٣٣	العلاء بن الحضرمي	أن سنوا بالمجوس سنة أهل الكتاب
٥١٣	فاطمة	أنت وما سمعت من رسول الله ﷺ أعلم (ث)
٥٧٦	ابن عباس	أنتم تقولون كما قال أهل الكتاب (ث)
٣١٧	حذيفة	انصرفا، فني لهم بمهدهم
١٦٨	سهل/ علي	انفذ على رسلك حتى تنزل بساحتهم
٢١٢	ابن عباس	إن فرّ رجل من رجلين فقد فرّ... (ث)
٢٢٩	ربيع بن ربيع	انظروا، غلام اجتمع هؤلاء ؟
٢٩٩-٢٩٨	عائشة	إن كانت المرأة لتجبر على المؤمنين (ث)
٣٩٠	-	إن كان في الساعة كان فيها
٨٣	ابن عباس	إن لم يجد إلا مشقصاً فليجهز به (ث)
٥٧٥	عقبة بن عامر	إن نزلتم يقوم فأمر لكم ...
٥٧٩	عمر	إنّا عاهدناهم على إعطاء الجزية... (ث)
٤٧٧	عمر	إنّا كنا لا نخمس السلب... (ث)
٤٩٦	-	إنّا ربنو المطلب لم نفتق في جاهلية ولا إسلام
٥٨١	أبو عبيدة	أنّ أبا عبيدة بن الجراح قتل نصرانياً استكره
٥٨١	أبو عبيدة	مسلمة على الزنا... (ث)
٥٨١	أبو عبيدة	إنّ أبا عبيدة قتل رجلاً أراد امرأة عن نفسها... (ث)
-	-	إن ابني سعية القرظيان أسلما ورسول الله ﷺ
٤٢٩	-	محاصر بني قريظة
٧٢	سلمان الفارسي	إن الأرض لا تقدس أحداً... (ث)
٢٤٤	ابن مسعود	إنّ أغف الناس قتلة: أهل الإيمان (ث)
٥١٤	أبو بكر	إن الله -عز وجل- إذا أطعم نبياً طعمة، فهسي
٥٧٤	عائشة	للذي يقوم بعده
٢٤٣	شداد بن أوس	إن الله -عز وجل- رفيق يحب الرفق
٣٩٧	ابن عباس	إن الله كتب الإحسان على كل شيء
		إن الله كتب الحسانات والسينات

١٣٤	أبو أمامة	إن الله لا يقبل من العمل إلا ما كان خالصاً له
٩٦-٩٥	عقبة بن عامر	إن الله يدخل بالسلم الواحد ثلاثة نفر في الجنة
١٣٨-١٣٧	أبو موسى	إن الأشعرين إذا أملوا في الغزو ...
٨٦	انس	إن أمّ سليم اتخذت يوم حنين خنجراً (ث)
١٣٤	أبو هريرة	إن أول الناس يقضى يوم القيامة عليه
٦٥٥	أبو ذر	إن بعدي من أمّي قوم يقرءون القرآن...
١٥٣	أبو ثعلبة الخشني	إن تفرقكم في هذه الشعاب والأودية ...
٦٠١	أبو بكرة	إن دماكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم...
٥٨١	ابن عباس	إن الربيع وكنانة ابني أبي الحقيق كما رسول
٥٧٩	عوف بن مالك الأشجعي	الله ﷻ أموالهم ...
٥٧٩	عوف بن مالك الأشجعي	إن رجلاً يهودياً أو نصرانياً نخس بأمره مسلمة... (ث)
٥٣٥	الزهرى	أن رسول الله ﷺ أخذ الجزية من مجوس البحرين
٥٣٥، ٥٣٤	عبد الرحمن بن عوف	أن رسول الله ﷺ أخذ الجزية من مجوس هجر
٣٨٨	الزهرى	أن رسول الله ﷺ استعان بناس من اليهود
٤١١	ابن عمر	أن رسول الله ﷺ أسهم الرجل ولقرسه ثلاثة أسهم
٤٦١	ابن عمر	أن رسول الله ﷺ بعث سرية فيها عبدالله بن
٤٦١	ابن عمر	عمر قبل نجد
٦٦	خالد بن الوليد	أن رسول الله ﷺ بعثه إلى ناس من خثعم ...
٤١١	ابن عمر	أن رسول الله ﷺ جعل للفرس سهمين
٢٢٣-٢٢٤	ابن عمر	أن رسول الله ﷺ حرق نخل بني النضير ...
٢٥٣	-	أن رسول الله ﷺ خرج يوماً، فصلّى على أهل
١١٨	عقبة بن عامر	أحز صلاته على الميت
٣٥	انس	إن رسول الله ﷺ دخل مكة عام الفتح وعلى
٣٤٥	عروة بن الزبير	رأسه المغفر
١٠٣	يحيى بن سعيد	أن رسول الله ﷺ رد ستة آلاف من سبي هوازن
		أن رسول الله ﷺ رغب في الجهاد، وذكر الجنة ...

أن رسول الله ﷺ شاور حين بلغه إقبال أبي سفيان	أنس	١٣٩
أن رسول الله ﷺ صالح ابني أبي الحقيق على أن لا يكتنوه كثيراً ...	-	٥٨٢
أن رسول الله ﷺ صلى على شهداء أحد ...	-	١١٥
أن رسول الله ﷺ غزا تسع عشرة غزوة	زيد بن أرقم	٨٤
أن رسول الله ﷺ فدى رجلاً من المسلمين أسرهما العدو برجلين من المشركين ...	-	٣٣٣
أن رسول الله ﷺ قتل يوم بدر ثلاثة صبراً	سعيد بن جبير	٢٦٦
أن رسول الله ﷺ قسم غنائم حنين بالجماعة	-	٤٠٦
أن رسول الله ﷺ قسم للفرس مسهين، وللرجل سهماً	ابن عمر	٤١١
أن رسول الله ﷺ قضى في السلب للقاتل ...	عوف بن مالك الأشجعي	٤٧٦
أن رسول الله ﷺ قطع نخيل بني النضير وحرقها	-	٤٧٦
أن رسول الله ﷺ كان إذا أتاه النبي، قسمه في يومه ...	عوف بن مالك الأشجعي	٤٩٩-٥٠٠
أن رسول الله ﷺ كان إذا أراد غزوة وركب غيرها	كعب بن مالك	٣١١
أن رسول الله ﷺ كان إذا استوى على بعيره خارجاً إلى سفر	ابن عمر	٦٧٩
أن رسول الله ﷺ كان إذا خاف قوماً قال: ...	أبو موسى الأشعري	٦٨٢
أن رسول الله ﷺ كان يسهم للخليل ...	الأوزاعي	٤١٥
أن رسول الله ﷺ كان عهد إليه - أي : أسامة ابن زيد- ...	أسامة بن زيد	٢٥٣-٢٥٤
أن رسول الله ﷺ كان يعدل بيننا، فعدل بينهن عمر (ث)	عائشة	٥٠١
أن رسول الله ﷺ كان يغزو بهن - يعني: النساء- قيداوين الجرحى ...	ابن عباس	٣٧٦
أن رسول الله ﷺ كان ينقل بعض من يبعث من السرايا لأنفسهم خاصة ...	ابن عمر	٤٦١، ٤٧٠

أن رسول الله ﷺ كان ينقل الربع بعد الخمس ...	حبيب بن مسلمة	٤٦٩-٤٧٠، ٤٧٢، ٤٧٣
أن رسول الله ﷺ لنا وجهه - أي: معاذ- إلى اليمن، أمره أن يأخذ من كمال حاتم دبناراً	معاذ بن جبل	٥٤٨
أن رسول الله ﷺ لم ير قرية قط يريد دخولها إلا قال حين يراها: ...	صهيب	٦٨٣-٦٨٤
أن رسول الله ﷺ نقل في البلدة والرجعة	-	٤٧٥
أن رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر حرقوا متاع الغال وضربوه	عبدالله بن عمرو بن العاص	٤٤٩
أن رسول الله ﷺ وصى العامرين ببدء المسلمين	ابن عباس	٥٩٧
أن رسول الله ﷺ يوم حنين بعث جيشاً إلى أواسط	أبو سعيد الخدري	٢٨٨
إن شهداء أحد لم يغسلوا، ودفوا بدمائهم	أنس بن مالك	١١٥، ١٣
أن عثمان دعا مرتداً إلى الإسلام ثلاثاً... (ث)	سليمان بن موسى	٦٠٧
أن علياً استأب رجلاً كفر بعد إسلامه شهراً (ث)	-	٦١٢
أن علياً استأب رجلاً مرتداً (ث)	-	٦١٨
أن علياً - رضي الله عنه- حرق قوماً... (ث)	عكرمة	٦٠٢
أن عمر - رضي الله عنه- أمر بصليب العلج الذي تمعد كشف المرأة المسلمة (ث)	-	٥٨١
أن عمر - رضي الله عنه- فسله - أي: الزيادة في الجزية- بأهل السواد (ث)	-	٥٥٠
أن عمر - رضي الله عنه - كتب إلى أمراء الأجناد... (ث)	أسلم - مولى عمر-	٥٥٤
أن فاطمة والعباس أتيا أبا بكر - رضي الله عنه- يلتصقان ميراثهما من رسول الله ﷺ ...	-	٥١٣
إن فرس المجاهد يستن في طوله... (ث)	أبو هريرة	٧٩
إن قراء المهاجرين أتوا رسول الله ﷺ ...	أبو هريرة	٣٩٨

١٠٩	عائشة	إن فناء أمي بالظمن والطاعون ...
٣٣	أبو هريرة	إن في الجنة مئة درجة ...
٣٢٧	-	إن قريشاً قد نهكتم الحرب ...
٣٢٩	عروة بن الزبير	إن قريشاً هادنت رسول الله ﷺ وصالحته على أربع سنين
٢٣٠	أبو بكر	إنك ستجد قوماً زعموا أنهم حبسوا أنفسهم لله... (ث)
٦٨١	أبو موسى الأشعري	إنكم لا تادون أسم ولا غائباً ...
٢٣٤	-	إن له أجر شهيد
١٣٣	عمر بن الخطاب	إنما الأعمال بالنية ...
١٣٦	أبو هريرة	إنما الإمام جنة، يقاتل من ورائه ...
١٩٠	أبو أيوب الأنصاري	إنما أنزلت هذه الآية بيننا معشر الأنصار... (ث)
٥١٦، ٤٩٦	جبير بن مطعم	إنما بنو المطلب وبنو هاشم شيء واحد
٤٩٦	عثمان بن عفان	إنما بنو المطلب وبنو هاشم شيء واحد
٥١٥	جبير بن مطعم	إنما بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد
٥٠٣	أبو بكر	إنما الدنيا بلاغ، وخير البلاغ أوسعها (ث)
٢٤٧	أنس	إنما سئل النبي ﷺ أعين أولئك
٢٩٩	أبو هريرة	أن المرأة لتأخذ للقوم ... (ث)
٢٩٤	عمرو بن عبسة	إن معاوية كان يسير بأرض الروم ... (ث)
١٤٢	أبو بكر	إن المغبون من حرم طاعة الله... (ث)
١٤١، ١٤٠	أبو سعيد الخدري	إن من أعظم الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر
١٥٤	معاذ الجهنبي	إن من هيب منزلاً، أو قطع طريقاً فلا جهاد له
٦٢	ابن عباس	إن ناساً من المسلمين كانوا مع المشركين... (ث)
٢٧١	سلمة	أن النبي ﷺ استوهب من سلمة بن الأكوع امرأة من السبي ...
٥٣٤	-	أن النبي ﷺ أرسل العلاء إلى المنذر بن ساوى عامل البحرين ...
٣٧٨، ١٥٨	الزهرى	إن النبي ﷺ أسهم لقوم من اليهود قاتلوا معه

١١٩	جابر	أن النبي ﷺ أمر بالشهداء من أحد أن يدفوا من غير صلاة عليهم
١٧٣	عبدالله بن أنيس	أن النبي ﷺ بعثه سرية وحده
٤٢٩	-	أن النبي ﷺ بعدما فتح مكة عتوه ترك لمن معه من المسلمين أهلهم ...
١٦٤	أنس	أن النبي ﷺ رخص لعبد الرحمن بن عوف والزبير في قميص من حرير ...
٥٣٧	الزهرى	أن النبي ﷺ صالح عبدة الأوثان على الجزية ...
٢٧١	-	أن النبي ﷺ قبل فدية المال من أسارى بدر
١١٧	ابن عباس	أن النبي ﷺ قدم حمزة، فكبر عليه عشراً ...
٤٠٦	-	أن النبي ﷺ قسم يوم خيبر: للفرس سهمين ...
٥٩٨	-	أن النبي ﷺ قضى بأن عقيل أهل الكتاب نصف عقل المسلمين
٦٧٨	أم سلمة	أن النبي ﷺ كان إذا خرج من بيته قال: ...
٢٦٦	سهل بن أبي حشة	أن النبي ﷺ لما أقبل بالأسارى، حتى إذا كان بعرق الظبية ...
٤١٤	-	أن النبي ﷺ لم يسهم إلا لفرس واحد في حروبه كلها ...
٢٣٢	ابن عباس	أن النبي ﷺ مر بامرأة مقتولة يوم الخندق
١١٧	أنس	أن النبي ﷺ مر بحمزة وقد مثل به، ولم يصل على أحد من الشهداء غيره
٤٧٢	ابن عمر	أن النبي ﷺ نفلمهم -أي السرية التي أرسلها- بغيراً بغيراً
٥٧٩	عمر	إن نصرانياً نخس بغلاً عليه امرأة مسلمة... (ث)
٣٥٦	ثعلبة بن الحكم	إن النهاية لا تحل
٣٥٥	رجل من الأنصار	إن النهاية ليست بأهل من الميتة
٦٥٤	عبدالله بن مسعود	إنها تخلف من بعدهم خلوف ...

٦٥٩	أبو بكرة	إنها ستكون فتنة، ألا ثم تكون فتنة ...
٦٥٨	عرفجة	إنها ستكون هنات وهنات ...
٢٩	نافع	إنه إنما ترك الغزو - يعني ابن عمر - لوصايا عمر (ث)
		إنه - أي النبي ﷺ - أمره - أي معاذ - أن يأخذ من البقر ...
٥٤٦	معاذ	إنه - أي عمر - أوّل من دوّن الدواوين ... (ث)
٥٠١	عمر	إنه - أي عمر - بعث عثمان بن حنيف يوضع الجزية ... (ث)
٥٥٠	حارثة بن مضرب	إنه - أي عمر - ضرب الجزية على أهل الذهب أربعة دنانير ... (ث)
٥٤٤-٥٤٥	عمر	إنه - أي أبو عبيدة - قتل نصرانياً استكروه مسلمة على الزنى ...
٥٨١	-	إنه - أي النبي ﷺ - لم يعط الزبير إلا لفرس واحد ...
٤١٤-٤١٥	-	إنه - أي عمر - لما دوّن الدواوين قال: بمن ترون أبداً؟ (ث)
٥٠١	عمر	إنه - أي النبي ﷺ - نهى عن السفر بالقرآن
١٦٣	ابن عمر	إن هذا أخطر سببي ...
١٨٥	جابر بن عبدالله	إن وجدتم فلاناً وفلاناً، فأحرقوهما بالنار
٢٤٣	أبو هريرة	إن وجدتم في المغنم فخذوه (ث)
٣٦٦	ابن عباس	إني أحب أن أعينك بطائفة من مالي (ث)
١٢٧	ابن عمر	إني أريد أن أضع هذا الفيء موضعه (ث)
٣٤٩	عمر	إني أمرتكم أن تحرقوا فلاناً وفلاناً ...
٢٤٣	أبو هريرة	إنني بناؤ بأزواج النبي ﷺ ثم المهاجرين الأولين ... (ث)
٥٠٠	عمر	إني بين أيديكم فرط، وأنا عليكم شهيد
١١٥	عقبة بن عامر	إني عوثيت الليلة في الخيل
١٤٣	يحيى بن سعيد	إني لأرجو أن تكون منهم
٩٨	أبو هريرة	

		إني لحريص على الدنيا إن جلست حتى أفسرغ منهن ... (ث)
١٩٦١٠٣	رجل من الأنصار	إني موصيك بعشر ... (ث)
٢٥١	أبو بكر	إني نظرت في كتاب الله - عز وجل - ... (ث)
٥٠٤	علي	إني والله لا أدمع أسماً رأيت رسول الله ﷺ يصنعه إلا صنعته (ث)
٥١٣	أبو بكر	إني وجدت آية في كتاب الله ... (ث)
٣٤٩	عمر	إن يهود بني النضير وقرينة حاربوا رسول الله ﷺ أوصي الخليفة من بعدي بأهل الأمصار (ث)
٥٨٦	ابن عمر	أوصي الخليفة من بعدي بكذا وكذا ... (ث)
٥٧٧	عمر	أوصي الخليفة من بعدي بكذا وكذا ... (ث)
٥٧٧	عمر	أوصي الخليفة من بعدي بكذا وكذا ... (ث)
٥٨٩	علي	إياكم أن تتخذوا ظهور دوابكم منابر ...
١٤٨	أبو هريرة	إياكم والغلول ...
٥١١	-	أيا امرأة ماتت بجمع لم تطمئن دخلت الجنة
١٠٩	-	أيا سرية خرجت فرجعت وقد أخفقت
٨٩	عروة اللخمي	أيا سرية غزت فأخفقت كان لها أجرها مرتين
٨٤	أبو هريرة	إيماناً بالله
١١٥	جابر بن عبدالله	أيها أكثر أخذاً للقرآن؟
١٨٠	عبدالله بن أبي أوفى	أيها الناس، لا تتنموا لقاء العدو
٣١٥	محمد بن مسلمة	إيذن لي لأفعلن (ث)
١٩٨	أبو قتادة	بازرت رجلاً يوم حنين فقتلته ... (ث)
١٣٦	عبادة بن الصامت	بابنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة
٦٧٨	أم سلمة	بسم الله، توكلت على الله ...
		بعث رسول الله ﷺ بذلك علياً فقرأ عليهم سورة (براءة) ...
٣٨	-	بعث رسول الله ﷺ عام الحديبية بين يديه
١٤١	ومروان بن الحكم	غيتاً من خزاعة ...

١٧٣	عروة بن الزبير	بعث رسول الله ﷺ عبدالله بن أنس
٤٠٢	ابن عمر	بعثنا رسول الله ﷺ في جيش قبل نجد ...
٥٤٧	مسروق	بعث النبي ﷺ معاذاً إلى اليمن
٣٨	أبو هريرة	بعثني أبو بكر - رضي الله عنه - في تلك الحجة، في مؤذنين بعثهم يوم النحر ... (ث)
٢٩٥	أبو هريرة	بعثني أبو بكر - رضي الله عنه - فيمن يؤذن يوم النحر بعني ... (ث)
٦٠٦	أنس	بعثني أبو موسى بفتح تستر إلى عمر ... (ث)
٥٠٢	عمر	بل أبداً بالأقرب فالأقرب برسول الله ﷺ (ث)
٢٠٨	ابن عمر	بل أنتم العكاريون
٥٠١	عمر	بمن ترون أبداً ؟ (ث)
٢٩	ابن عمر	بني الإسلام على خمس
٤٠٦	جابر	بينما رسول الله ﷺ يقسم غنيمة بالجمراة إذ قال له رجل : ...
٦٣	-	بيتنا وبينك كفار مضر
١٥٨	عائشة	تؤمن بالله ورسوله ؟
٦١٥	ابن عباس	تجبر - أي المرتدة - على الإسلام ... (ث)
٦١٥	ابن عباس	تجبر ولا تقتل - أي المرتدة - (ث)
٦١٥، ٦١٥	ابن عباس	تجس ولا تقتل - أي المرتدة - (ث)
٣٩٨	أبو هريرة	تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ...
٦١٥	ابن عباس	تستحيا - أي المرتدة - (ث)
٦١٦	علي بن أبي طالب	تسترق ولا تقتل (ث)
١٤٤	أبو وهب الجشمي	تسموا بأسماء الأنبياء
٨٢	أبو هريرة	تضمن الله لمن خرج في سبيله ...
١٩٧-١٩٦	علي بن أبي طالب	تقدم - يعني عتبة بن ربيعة - ونادى : من يبارز (ث)
٦٦٠	حذيفة	تأزم جماعة المسلمين وإمامهم
٢٥	ابن عباس	تفرط طائفة وتمتلك طائفة مع النبي ﷺ (ث)

٤٦٤	ابن عباس	التوبة هي الفاضحة (ث)
٨٨	أبو أمامة الباهلي	ثلاثة كلهم ضامن على الله - عز وجل - : ثم أعطاني رسول الله ﷺ سهمين، سهم الفارس وسهم الراجل
٣٨٤	سلمة بن الأكوع	ثم قسم - أي النبي ﷺ - فعدل عشرة من الغنم بغير رافع بن خديج
٤٠٨	رافع بن خديج	ثم قعد له بطريق الجهاد ...
١١	سيرة بن أبي فاكه	جئت رسول الله ﷺ (ث)
٥٤	السلمي	جاءت فاطمة إلى أبي بكر تطلب ميراثها من النبي ﷺ
٥١٢ - ٥١٤	أبو الطفيل	جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ...
٥٨-٥٧	أبو قتادة	جاهد الكفار بالسيف والمنافقين باللسان (ث)
١٧-١٨	ابن عباس	جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم
٤١٩	أنس	جاهدوا المشركين بأيديكم
٩	أنس	جعل على المسلمين على الرجل عشرة من الكفار (ث)
٢١٣	ابن عباس	جعل النبي ﷺ على الرجال يوم أحد - وكانوا خمسين رجلاً -
١٥٦	البراء بن عازب	الجهاد في سبيل ... حج مرور
٨٤	أبو هريرة	جهادكم الحج
٨٥	عائشة	الجهاد واجب عليكم مع كل أمير ...
١٣٧	أبو هريرة	حاصر رسول الله ﷺ خيبر ما بين عشرين ليلة إلى ثلاثين ليلة ...
٥٨٣	ميمون بن مهران	الحرب خدعة
١٧٤، ٣١١	جابر بن عبد الله	الحرب خدعة
٣١١	كعب بن مالك	حرمة نساء المجاهدين على القاعدتين كحرمة أمهاتهم
٨٣	بريدة	حرم لباس الحرير والذهب على ذكور أنثى
١٦٤	أبو موسى الأشعري	الحسب المال، والكرم التقوى
١٨٧	أبو هريرة	حسب المرأة ماله، وكرمها تقواه
١٨٧	أبو هريرة	

الحمد لله الذي أنقذه من النار	أنس بن مالك	٢٧٥
حملت على فرس في سبيل الله... (ث)	عمر بن الخطاب	١٢٥
خذ من كل حالم ديناراً	معاذ بن جبل	٥٥٤
خرجت مع رسول الله ﷺ في غزاة خيبر	أم زيادة الأشجعية (جدة)	
خرج رسول الله ﷺ قبل نجد ...	حشر بن زياد المشرجي	٣٧٥
خطبنا النبي ﷺ على منبر صغير، فحثنا على الصدقة	عائشة	١٥٧ - ١٥٨
خيار المتمكن الذين تحبونهم ويحبونكم	جرير بن عبدالله	٢٤٦
خير الخيل الأدهم	عوف بن مالك الأشجعي	٦٥١
خير السرايا أربع مئة	أبو قتادة	١٤٥ - ١٤٦
خير الصحابة أربعة	ابن عباس	٣٣
الخيال ثلاثة: هي لرجل أجر	ابن عباس	٢١٦، ٣٤٤
الخيال معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة	أبو هريرة	٩٥
الخيال معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة	ابن عمر	٣٢
الخيال معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة	عروة البارقي	٣٤٢ - ٣٤١، ٣٢٢
دخلت على عمر حين طعن، فسمعتة يقول: (ث)	أبو هريرة	٩٥
دعا رسول الله ﷺ على الأحزاب ...	ابن عباس	٢٨٣
دع ما يربيك إلى ما لا يربيك	عبدالله بن أبي أوفى	٦٨٣
دبة عقل الكافر نصف دبة عقل المؤمن	الحسن بن علي بن	
	أبي طالب	٤٩٦
	عبدالله بن عمرو بن	
	العاص	٥٩٨
دبة ذمة مسلم	-	٥٩٦
دبة المعاهد نصف دبة المسلم	عبدالله بن عمرو بن	
	العاص	٥٩٨
ذلك اشترى الآخرة بالدنيا (ث)	عمر	١٩٥
ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء	-	٣٩٨
ذلك يوم بدر، والمسلمون يومئذ قليل... (ث)	ابن عباس	٢٦٣

ذمة المسلمين واحدة	علي بن أبي طالب	٢٩٨
ذمة المسلمين واحدة	-	٣٠٢، ٣٠٠
ذمة المسلمين واحدة	-	٣٠٣، ٣٠٤
ذهب فرس لابن عمر، فأخذه العدو	-	٣٦٤
رايت أبا موسى أيام الفتنة يخرج من داره،	عبدالله بن عمر	٦٦٢
فصلي مع الإمام... (ث)		
رايت رسول الله ﷺ يشاور أصحابه نسي		
الحرب (ث)	أبو بكر	١٤٢
رباط يوم في سبيل الله خير من ألف يوم فيما		
سواء من المنازل	عثمان بن عفان	٩١، ٧١، ٩١
رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها	سهل بن سعد	٩١
رباط يوم وليلة خير من صيام شهر وقيامه	سلمان	٩٢ - ٩١
رباط يوم وليلة في سبيل الله خير من صيام		
شهر وقيامه	-	٧١
رجل معتزل في شعب من الشعاب	أبو سعيد الخدري	٦٦١
ردوا الخياط والمخيط	عبدالله بن عمرو بن	٤٤٠
	العاص	
رضخ رسول الله ﷺ رأس يهودي بين حجرين	-	٣٠٩
رمي رجل بسهم في صدره فمات وتحن مع		
رسول الله ﷺ	جابر بن عبدالله	١١٣ - ١١٤
سئل رسول الله ﷺ: أي الأعمال أفضل ؟	أبو هريرة	٨٤
سئل النبي ﷺ عن الدار من المشركين يبتون	الصبغ بن جثامة	٢٣٨، ١٧٢
سألت عن المرأة والعبد، هل كان لهم سهم		
معلوم ؟ (ث)	ابن عباس	٣٧٣
سبحان الله ؟ يس ما جزئها	عمران بن الحصين	٣٦٤ - ٣٦٣
سنتخ عليكم الأمصار، وستكون جنود مجتدة	أبو أيوب الأنصاري	١٢٦ - ١٢٧

٦٥٩	أبو هريرة	سكنون قنن، القاعد فيها خير من القائم ...
٤٦٠	ابن عباس	السلب من الثقل، والثقل فيه الخمس (ث)
١٣٦	ابن عمر	السمع والطاعة حق ما لم يؤمر بمعصية ...
	مسلم بن العلاء بن	سَنُوا بالمجوس سنة أهل الكتاب
٥٣٣	الحضرمي	
٥٣٢	عبد الرحمن بن عوف	سَنُوا بهم سنة أهل الكتاب
٦٥٤	علي بن أبي طالب	سيخرج في آخر الزمان قوم أحدث الأسمان .
٦٧٥	-	شر الخليفة
١٨٣	أبو هريرة	شُرِّمًا في الرجل: شُحُّ هَالع ...
١٠٨-١٠٧	عمر بن الخطاب	الشهداء أربعة: رجل مؤمن جيد الإيمان
١٠٨	أبو هريرة	الشهداء خمسة: المطعون، والمبطون، ...
١٠٩-١٠٨	جابر بن عتيك	الشهداء سبعة سوى القتل في سبيل الله ...
٤٤٤	-	شراك - أو شراكان - من نار
٤٥٠	أبو هريرة	شراك من نار
٤٠٦	جابر	شقيت إن لم أعدل
٣٧٤-٣٧٣	عمير مولى أبي اللحم	شهدت خير مع ساذني، فكلوا في رسول الله ...
		شهدت مع رسول الله ﷺ فكان إذا لم يقاتل
١٥٢	النعمان بن مقرن	أول النهار
٩٠	قتادة	صابروا المشركين، ورابطوا في سبيل الله (ث)
٦٦٣	أبو ذر	الصالح الصالح خير من الوحدة. (ث)
٥٥٠	ابن عباس	صالح رسول الله ﷺ أهل نجران على ألفي حلة
		صالح عمر - رضي الله عنه - بني تغلب على
٥٤٤	داود بن كردوس	أن يشاعف عليهم الصدقة (ث)
		صالح عمر - رضي الله عنه - النصاري ببني
٥٤٤	-	تغلب لما خوف من أمرهم (ث)
٩٧	عبد الله بن عبد الرحمن	صانعه يحتسب في صنعه الخير ...
	ابن أبي الحسين	

٦٠٥	علي بن أبي طالب	صدق ابن عباس (ث)
١٣٧	أبو هريرة	الصلاة واجبة عليكم خلف كل مسلم ...
		صَلَّى رسول الله ﷺ على حمزة يوم أحد
١١٨	الشعبي	سبعين صلاة
١١٥، ١١٨	عقبة بن عامر	صَلَّى رسول الله ﷺ على قتلى أحد بعد ثمان سنين
١١٥	-	صَلَّى رسول الله ﷺ على حمزة سبعين صلاة
١٢١	الشعبي	صلي علي علي عمار بن ياسر وهاشم بن عتبة (ث)
٤٥١	زيد بن خالد الجهني	صلوا على صاحبكم
		ضرب عمر الجزية على أهل الذهب أربعة
٥٤٥-٥٤٤	عمر	ذنانير (ث)
١٩٣	عبد الله بن مسعود	عجب ربنا من رجل غزا في سبيل الله ...
		عجب ربنا من رجلين : رجل شار من فراشه
١٩٢	عبد الله بن مسعود	ولحافه ...
٣٧٧	ابن عمر	عرضني رسول الله ﷺ يوم أحد في القتال ... (ث)
٤٩٦	الحسين بن علي	عقلت منه - أي النبي ﷺ - الصلوات الخمس (ث)
٥٩٣	علي	العقل، وفكاك الأسير، وأن لا يقتل مسلم بكافر (ث)
١٤٥	أبو وهب الجشمي	عليكم بكل كميث أغر محجل ...
١٠٩	عائشة	غَدَّة كدفة الجبير، تخرج من المراق والأباط
١٠٩	عائشة	غَدَّة كدفة الجمل، العقيم فيها كالشهديد ...
٤٣	بريدة	غزا رسول الله ﷺ تسع عشرة غزوة
٤٣	زيد بن أرقم	غزا رسول الله ﷺ خمس عشرة غزوة
٤٤	البراء بن عازب	غزوت مع رسول الله ﷺ غزوة كذا وكذا ...
١٥٣	معاذ الجهني	غزوت مع النبي ﷺ فكان إذا طلع الفجر
		أمسك حتى تطلع الشمس
١٥٢	النعمان بن مقرن	الغزو غزوان
١٣٥-١٣٤	معاذ بن جبل	الغزو واجب على الناس أجمعين (ث)
٢٨	داود بن أبي عاصم	

غسلت أسماء بنت أبي بكر عبدالله بن الزبير بعدما قطعت أوصاله	-	١٢١ ت
الغنائم كانت لرسول الله ﷺ خاصة (ث)	ابن عباس	٤٥٧ ت
الغنيمة لمن شهد الوقعة (ث)	عمر	٤٠١ ت
فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه	أبو هريرة	٢٧٦
فإذا سألتم الله فاسألوه الفردوس	أبو هريرة	٣٣
فإذا قالوا : لا إله إلا الله	جابر	٦٠٢
فأذن معنا علي يوم النحر ... (ث)	أبو هريرة	٣٨ ت
فاعتزل تلك الفرق كلها ...	حذيفة	٦٦٠
فأما من ابتغى وجه الله وأطاع الإمام	معاذ بن جبل	١٣٧
فإن أعش - إن شاء الله - لم يبق أحد من المسلمين إلا سيأتيه حقه (ث)	عمر	٣٤٩ ت
فإن الله ناصركم؛ ويمكن لكم حتى تتخذوا فيها مساجد (ث)	أبو بكر	٢٥٢ ت
فأنت شهيد	أبو هريرة	٦٤٩
فأنت وما سمعت من رسول الله ﷺ أعلم (ث)	فاطمة	٥١٣ ت
فإني لا آمن أن يناله العدو	ابن عمر	١١٣
الفتاء منسوخ (ث)	ابن عباس	٢٦٤ ت
فرايت أن أُرده على المسلمين (ث)	أبو بكر	٥١٣ ت
الفرس من النمل، والسلب من النمل (ث)	ابن عباس	٤٦٠
فرض الجهاد لسفك دماء المشركين (ث)	ابن عمر	٩٣
فرقوا بين كل ذي محرم من المجوس (ث)	عمر	٥٣٤ ت
فرقوا عن النية، واجعلوا الرأس رأسين (ث)	عمر	٨٧ ت
فضائلهم عند الله، فأما هذا المعاش ... (ث)	أبو بكر	٥٠٣ ت
ففضل المهاجرين الأولين وأهل السابقة ! (ث)	عمر	٥٠٣ ت
فطعن رسول الله ﷺ يركض بقلته قبل الكفار ...	العباس بن عبد المطلب	١٨٣
فعرفت أنه سيكون قتال (ث)	أبو بكر	٢٢

ففيهما مجاهد	عبدالله بن عمرو بن العاص	٥٣
فقد رسول الله حمزة ...	جابر بن عبدالله	١١٦ ت
فقدّمها - أي الربيع وكنانة - رسول الله ﷺ	ابن عباس	٥٨١
فضرب اعناقهما	أبو موسى الأشعري	٢٨٢، ٤٨
فكروا العاني	أبو هريرة	٦٤٩
فلا تُغليو مالك	عمر	٣٤٩ ت
فليس في الأرض مسلم إلا له في هذا المال (ث)	أبو هريرة	١٣٤
فما عملت فيها ؟ ... كذبت ...	عبدالله بن مسعود	٦٥٦
فمن جاهدكم بيده فهو مؤمن	عائشة	١٠٩
فناء أمتي بالظلم والطغور	ابن عباس	٢٢
فهي أول آية نزلت في القتال (ث)	عمر	٣٤٩ ت
فهذه استوعبت الناس ... (ث)		
فينا معشر أصحاب رسول الله ﷺ نزلت حسين	عبادة بن الصامت	٤٥٨
اختلفنا ... (ث)	أبو الطفيل	٦١٦ ت
قتل - أي علي رضي الله عنه - مقاتلتهم ... (ث)	عائشة	٢٣٣
قتل النبي ﷺ امرأة من بني قريظة لحادث أحدثته ...	أبو قلابة	٢٤٧
قتلوا وسرقوا وحاربوا الله ورسوله (ث)	ابن عباس	٢٩٨
قد أجزنا من أجرت، وأمانا من أمنت	أم هانئ بنت أبي طالب	٢٩٩، ٢٩٨
قد أجزنا من أجرت، وأمانا من أمنت		
قد أغار رسول الله ﷺ على بني المصطلق	عبدالله بن عمر	١٦٨
وهم غارون	ابن عباس	٥١٧
قد خالفنا في ذلك قوما - يعني قريشاً - (ث)	ابن عمر	١١٢
قد غُسل عمر ... (ث)	ابن عمر	٦٦١
قد قاتلت أنا وأصحابي حتى كان الدين كله لله (ث)	جبير بن مطعم	٥١٥
قسم رسول الله ﷺ سهم ذي القريين لبني هاشم	ابن عمر	٤١١ ت
قسم رسول الله ﷺ يوم خيبر للفرس سهمين ...		



٢٢٩	رياح بن ربيع	قل لخالد: لا تقتلن امرأة ولا عسيفا قلما خطبنا رسول الله ﷺ خطبة إلا أمر فيها بالصدقة، ونهى عن المثلة فمن فاضرفن
١٨٦ ت	سمرة	قم يا حمزة، قم يا علي، قم يا عبيدة بن الحارث
٣٧٥ ت	أم زياد الأشجعية	قم يا عمر فناد: أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون
١٩٧	علي بن أبي طالب	قوم يستنون بغير سنتي
٤٣٩	عمر	قوم يقرؤون القرآن بالسنتهم
٦٦٠	حذيفة	قيل للنبي ﷺ لو أتيت عبدالله بن أبي؟
٦٥٥ ت	سهل بن حنيف	قيل: يا رسول الله، ما للخليفة من بعدك؟
٦٥٢	أنس	كان أصحاب النبي ﷺ يكرهون الصوت عند القتال (ث)
٥١٣ ت	سعد بن تميم السكوني	كانت الهدنة بين النبي ﷺ وأهل مكة عام الحديبية أربع سنين
١٥٥	قيس بن عباد	كان رسول الله ﷺ أحسن الناس
٣٣٠ ت	ابن عمر	كان رسول الله ﷺ إذا أمر أميرا على جيش أو سرية أو صواء ...
١٨٢	أنس	كان رسول الله ﷺ إذا بعث سرية - أو جيشاً - بعثهم من أول النهار
١٧٥، ١٤١	بريدة	كان رسول الله ﷺ إذا سافر فأقبل المثل قال: ...
٥٢٧	صخر الغامدي	كان رسول الله ﷺ إذا سافر قال: ...
١٥١	ابن عمر	كان رسول الله ﷺ إذا سافر قال: ...
٦٨٢-٦٨١	أبو هريرة	كان رسول الله ﷺ إذا قتل من الجيوش أو السرايا
٦٧٨-٦٧٩	ابن عمر	كان رسول الله ﷺ قلما يريد غزوة يغزوها إلا
٦٨٤	كعب بن مالك	وروى بغيرها
٣١١، ١٧٤	كعب بن مالك	كان رسول الله ﷺ لا يقاتل في الشهر الحرام إلا أن
٣٦ ت	جابر بن عبد الله	يغزى
٦٨٠ ت	عائشة	كان رسول الله ﷺ يبدو إلى هذه التلاع

١٤٠	جابر بن عبد الله	كان رسول الله ﷺ يتخلف في المسير، فيزجي الضعيف
٢٤٥	سمرة بن جندب	كان رسول الله ﷺ يحثنا على الصدقة وينهانا عن المثلة
٢٤٥	عمران بن الحصين	كان رسول الله ﷺ يحثنا على الصدقة وينهانا عن المثلة
٣٧٨ ت	سمرة بن جندب	كان رسول الله ﷺ يعرض عليه صبيان المدينة من الأنصار
٨٧	أنس	كان رسول الله ﷺ يغزو بأم سليم كان رسول الله ﷺ يقسم ما افتتح على خمسة
٥٠٥ ت	ابن عباس	أخماس
١٤٦	أبو هريرة	كان رسول الله ﷺ يكره الشكال من الخيل
٤٦٥	عمر	كانت أموال بني النضير مما أفاء الله على رسوله كانت صفة من الصّفي (ث)
٥١٠	عائشة	كان الجيش ألفا وخمسة مئة، فيهم ثلاث مئة فارس
٤١٢ ت	الأنصاري	كان السلب لا يخفى، وكان أول سلب خمس في الإسلام سلب البراء بن مالك (ث)
٤٧٧ ت	أنس	كان عثمان يدعو المرتد ثلاث مرات، ثم يقتله (ث)
٦٠٧ ت	سليمان بن موسى	كان عمر - رضي الله عنه - إذا كان في السفر كان في آخر الناس ... (ث)
١٤٠	الإمام مالك بن أنس	كان عهد بين رسول الله ﷺ وبين قريش أربعة أشهر
٣٨	-	كان فرض الجهاد في أول الأمر على جميع المسلمين كافة (ث)
٢٥	ابن عباس	كان الناس إذا نزلوا منزلا تفرقوا في الشعاب
١٥٣	أبو ثعلبة الخشني	كان الناس في الغزو إذا اقتسموا غنائمهم ... (ث)
٤٧	سعيد بن المسيب	كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير (ث)
٦٦٠	حذيفة	

كان الناس يعطون من الخمس (ث)	سعيد بن المسيب	٤٦٨ت
كانت وقعة الأحزاب بعد أحد بستين (ث)	الزهري	٣٣٤
كان النبي ﷺ إذا أراد أن يستودع الجيش قال :	عبدالله الخطمي	٦٧٩
كان النبي ﷺ إذا صلى على جنازة كثر عليها أربعاً	أنس	١١٨ت
كان النبي ﷺ إذا غزا قال :	أنس	٦٨٢
كان النبي ﷺ وجوهه إذا علو الشيا كبروا	ابن عمر	٦٧٩ت، ٦٨٠
كان النبي ﷺ يجتمع بين الرجلين من قتلى أحد	جابر بن عبد الله	١١٤-١١٥
كان النبي ﷺ يحب أن يخرج يوم الخميس	كعب بن مالك	١٥٠
كان النبي ﷺ يحثنا على الصدقة وينهانا عن المثلة	سمرة بن جندب	٢٤٥ت
كان الواحد لعشرة... (ث)	عطاء	٢٠٢ت
كان يجاء بقتلى أحد، تسعة وحزمة عاشرهم	أبو مالك الغفاري	١١٥ت
كبت تسألني : هل كان رسول الله يغزو بالنساء؟ (ث)	ابن عباس	٥١٧
كتب رسول الله ﷺ إلى معاذ بن جبل وهو	الحكم	٥٤٧ت
باليمن أن يأخذ من كل حالم دينار... إلى	-	٣٠٩
كتب عمر -رضي الله عنه- إلى أبي عبيدة أن	-	٤١٥ت
أسهم للفارس سهمين (ث)	-	٥٥٤ت
كتب عمر إلى أمراء الجناد (ث)	أسلم مولى عمر	٥٥٤ت
كتب عمر إلى عبدالرحمن بن غنم حين صالح	-	٥٦٧
نصارى الشام (ث)	-	٥٦٧
كذب أولئك، ولكنه من الذين اشتروا الآخرة	-	١٩١٠
بالدنيا (ث)	عمر	١٩١٠
كرم الرجل دينه، ومروءته عقله	أبو هريرة	١٨٦ت
كرم المؤمن تقواه، ودينه حبه... (ث)	عمر	١٨٧
كرم المؤمن تقواه، ومروءته خلقه	أبو هريرة	١٨٧ت
كرم المؤمن تقواه، ومروءته عقله	أبو هريرة	١٨٧ت

كفّن عمر وحطّ وغسّل، وكان من أفضل الشهداء (ث)	ابن عمر	١١٢ت
كلا ! قد رأيته في النار بعبادة قد علّها	عمر بن الخطاب	٤٣٩
كلا ! والذي نفسي بيده، إن الشملة التي أخذها	أبو هريرة	٤٥٠ت
كل ذات زوج إتيانها زنى إلا ما سببت (ث)	ابن عباس	٢٨٨ت
كل ما يلهو به الرجل المسلم باطل	عبدالله بن عبدالرحمن	٢٨٨ت
كل المسلم على المسلم حرام	ابن أبي الحسين	٩٧ت
كل الميت يختم على عمله، إلا المراءب	أبو هريرة	٦٧٠
كلوا الشاة وردوا بها إلى المغنم (ث)	فضالة بن عبيد	٩٢
كم لبث النبي ﷺ بمكة ؟ (ث)	معاذ بن جبل	٣٥٥ت
كنا إذا احمر البأس اتقينا برسول الله ﷺ	عمرو بن دينار	٢٠٠ت، ٢١٠
كنا إذا نزلنا منزلاً، لا نسبح حتى نحل الرحال (ث)	علي بن أبي طالب	١٨٥-١٨٤
كنا مع رسول الله ﷺ يوم الفتح	أنس	١٤٨
كنا نغزو مع النبي ﷺ، فنسقي القوم ونخدمهم	أبو هريرة	١٥٥-١٥٦
كنا والله إذا احمر البأس، تنقي به -يعني النبي ﷺ-	الربيع بنت معوذ	٨٦ت
كنا نصيب في مغازينا العسل والعنب (ث)	البراء بن مالك	١٨٣
كنت تبيعاً لطلحة بن عبيد الله أسقي فرسه (ث)	ابن عمر	٣٥٣
كنت عارضاً عليهم الباب الذي خرجوا منه (ث)	سلمة بن الأكوع	٣٨٤ت
كنت في جيش، فحاص الناس حصية... (ث)	عمر	٦٠٦ت
لأعطين الراية غداً رجلاً يفتح الله على يديه	ابن عمر	٢٠٨
لأفضلنهم على من يخدمهم (ث)	سهل بن سعد	١٦٨
لأن أرباط ليلة في سبيل الله، أحب إلي...	عمر	٥٠٤ت
لأن أكون أخذتهم سلماً أحب إلي مما طلعت (ث)	أبو هريرة	٧٢
لبث بضع عشرة حجة	عمر	٦٠٦ت
لنأخذوا مناسككم	ابن عباس	٢٠ت
لغفوة في سبيل الله أو راحة خير من الدنيا وما فيها	أم الحصين	١٣٦ت
لقد أذكرني أمراً كنت قد أنسيته (ث)	أنس	٨٠
	عمر	٤١٩ت

لقد حكمت فيهم بحكم الملك	أبو سعيد الخدري	٢٦٦ ت
لقد رأيت عائشة وأم سليم تنفزان القرب (ث)	أنس	٨٦ ت
لقد رأيتنا يوم بدر ونحن نلوذ برسول الله ﷺ (ث)	علي بن أبي طالب	١٨٤ ت
لقلما كان رسول الله ﷺ إذا خرج في سفر إلا يوم الخميس (ث)	كعب بن مالك	١٤٩
لكل غادر لواء يوم القيامة	أبو سعيد الخدري	٢٩٣
لكن أفضل الجهاد: حج مرور	عائشة	٨٥
للهيد عند الله ست خصال ...	المقدام بن معدي كرب	١٠٢-١٠٣
للغازي أجره، وللجاعل أجره وأجر الغازي	عبدالله بن عمرو	١٢٧، ١٢٩
لما خرج النبي ﷺ من مكة قال أبو بكر: ... (ث)	ابن عباس	٢١-٢٢
لما كان يوم أحد، انهزم الناس عن النبي ﷺ	-	٨٦ ت
لم تُراعوا، لم تُراعوا	أنس	١٨٢
لم يقتل -أي: النبي ﷺ- من نساها -يعني: بني قريظة- إلا امرأة... (ث)	عائشة	٢٣٣ ت، ٦١٧
لم يقتل رسول الله ﷺ يوم بدر صبراً إلا عقبة بن أبي معيط (ث)	الحكم	٢٦٦ ت
لم يقسم النبي ﷺ لبني عبد شمس ولا لبني نوفل	جبير بن مطعم	٤٩٦ ت، ٥١٦
لم يكن شيء أحب إلى رسول الله ﷺ بعد النساء من الخيل (ث)	أنس	١٤٣
لن يرح هذا الدين قائماً، يقاتل عليه عصابة	جابر بن سمرة	٣٢
لن يغلب اثنا عشر ألفاً من قلة	ابن عباس	٢١٧، ٢١٦
له سلبه أجمع	سلمة بن الأكوع	٤٨٤
لو أمرت بشيء لم استأبركم فيه	سعيد بن المسيب	٣٣٤
لو فعل الناس مثل ما فعلت، ما أغلقت أمك عليها بابها (ث)	ابن عمر	٦٦١
لو كان المطعم بن عدي حياً، ثم كلمني في هؤلاء لثنتي ...	جبير بن مطعم	٣٤٦-٣٤٧

لو كنت أنا، لم أحرفهم (ث)	ابن عباس	٦٠٢-٦٠٣ ت، ٦٠٥
لولا أن أشق على أمتي، لأحببت أن لا أتخلف عن سرية	أبو هريرة	٣٢-٣٣
لولا أن أكرم علماً ما كتبت إليه (ث)	ابن عباس	٥١٧ ت
لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول	أبو هريرة	١٠٨ ت
ليخرج من كل رجلين رجل	-	٢٧ ت
ليس بهذا أمرنا (ث)	ابن عمر	٢٦٢ ت
ليس على مسلم جزية	ابن عباس	٥٥٨ ت
ليس لعرق ظالم حق	سعيد بن زيد	٤٢٧، ٤٢٨ ت
ليس لك ذلك، هذا وقد أمتته (ث)	أنس	٣٠٦ ت
مؤمن في شعب من الشعاب، يتقي الله المؤمنون تكافأ دماؤهم	أبو سعيد الخدري	٨٠
المؤمنون يدّ على من سواهم	عبدالله بن عمرو بن العاص	٤٦، ٤٠٢، ٥٩٣
مؤمن يجاهد بنفسه وماله في سبيل الله	عبدالله بن عمرو بن العاص	٢٠١
مؤمن يجاهد في سبيل الله بنفسه وماله	أبو سعيد الخدري	٦٦١
ما أجد له في غزوته هذه في الدنيا	أبو سعيد الخدري	٨٠
ما أحدٌ إلا وله في هذا المال (ث)	يعلى ابن منية	٣٨٦ ت
ما أحد يدخل الجنة يحب أن يرجع إلى الدنيا	عمر بن الخطاب	٣٤٩
ما أخرجكن؟ ويأمر من خرجن؟	أنس	١٠٢
ما أراكم تتهون يا معشر قريش ...	أم زياد الأشجعية	٣٧٥ ت
ما أصاب المشركون من مال المسلمين... (ث)	علي بن أبي طالب	٤٣٤
ما أغبرت قدماً غير ...	عمر	٣٦٧ ت
ما تعدون الشهيد فيكم؟	أبو عبيس	٨٠ ت
	أبو هريرة	٣٩٧ ت

ما رأيت أحداً أكثر مشورة لأصحابه من	أبو هريرة	
رسول الله ﷺ (ث)		١٣٩-١٤٠ ت
ما رأيت رجلاً أكثر استشارة للرجال من	عائشة	١٣٩ ت
رسول الله ﷺ (ث)		
ما زالت الملائكة تظله بأجنحتها حتى رفعتموه	جابر	٥٩
ما عليكم أن لا تفعلوا	أبو سعيد الخدري	٢٧٢
ما ظهر الغلول في قوم قط (ث)	ابن عباس	٤٣٩
ما فعل النفر من بكر بن وائل (ث)	عمر	٦٠٦ ت
ما كان أكثر من فرسين لم يسهم له (ث)	الحارث بن عبدالله	
ما كانت هذه لتقاتل !	ابن كعب	٤١٤ ت
مالي مما آفاه الله عليكم إلا الخمس	ربيع بن ربيع	٢٣٢، ٢٢٩ ت
ما من رجل أعق مسلماً إلا جعل الله كل عضو منه	-	٥١١ ت
فكاهه ...	أبو ذر	١٠٠ ت
ما من عبد مسلم يتفق من كل مال له	أبو ذر	١٠٠-١٠١
ما من غازية -أو سرية- تخفق وتصاب ...	عبدالله بن عمرو	٨٩
ما من غازية تغزو في سبيل الله، فيصيبون غنيمة...	عبدالله بن عمرو	٨٧
ما من فارس عربي إلا يؤذن له ...	أبو ذر	١٤٣-١٤٤
ما من مسلم يتفق من كل مال له زوجين ...	أبو ذر	١٠٠ ت
ما من مسلمين يموت بينهما ثلاثة من أولادهما...	أبو ذر	١٠٠ ت
ما من مولود إلا يولد على الفطرة ...	أبو هريرة	٢٧٣
ما من مولود إلا يولد على هذه الملة...	أبو هريرة	٢٧٣
ما من نبي بعث الله في أمة قبلي ...	عبدالله بن مسعود	١١
ما يجد الشهيد من مس القتل ...	أبو هريرة	١٠٦-١٠٧
المجاهد من جاهد نفسه ...	فضالة بن عبيد	١٠
المجنوب شهيد	-	١١٠
المدينة حرام ما بين عائر إلى ثور	علي بن أبي طالب	٢٩٨

المرتدة عن الإسلام تحبس ولا تقتل (ث)	ابن عباس	٦١٥ ت
المسلم أخو المسلم، لا يظلمه ولا يخذله	أبو هريرة	٢٠٠
المسلم أخو المسلم، لا يظلمه ولا يسلمه	ابن عمر	٢٠٠
المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده	عبدالله بن عمرو بن العاص	٦٥
المسلمون تتكاثف دماؤهم	عبدالله بن عمرو بن العاص	٢٠١ ت
مطل الغني ظلم	أبو هريرة	٥٩
معاذ الله أن يتحدث الناس أني أقتل أصحابي	جابر	٦٥٥ ت
معي من ترون، وأحب الحديث إلي أصدق	المسور بن مخزومة، ومروان بن الحكم	٣٤٥
من آمن بالله ورسوله، وأقام الصلاة ...	أبو هريرة	٣٣
من احتسب فرساً في سبيل الله ...	أبو هريرة	٩٨
من أحيا أرضاً ميتة فهي له ...	سعيد بن زيد	٤٢٧ ت
من أراد أن يسأل عن القرآن فليأت أبي		
ابن كعب (ث)	عمر	٥٠٠ ت
من أراد أن يفرق أمر هذه الأمة ...	عرجة	٦٠٣
من أسلف فلا جزية عليه	ابن عمر	٥٥٨ ت
من أطاعني فقد أطاع الله	أبو هريرة	١٣٦
من أغبرت ... حرمة الله على النار	أبو عبيس	٨٠ ت
من انتهب، فليس منا	انس	٣٥٦
من أتفق زوجين في سبيل الله، دعاه خزنة الجنة...	أبو هريرة	٩٨
من أتفق زوجين في سبيل الله	-	٩٩-١٠٠، ١٢٢
من أتفق نفقة في سبيل الله، كتبت بسبع مئة ضعف	خريم بن فاتك	٩٨
من بايع إماماً، فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه	عبدالله بن عمرو بن العاص	٦٥٨

من بدل دينه فاقتلوه	ابن عباس	٦٠٣، ٦٠٥، ٦١٤
من ترك مالا فلو رثته	أبو هريرة	٤٩٩
من جامع المشرك وسكن معه، فإنه مثله	سمرة بن جندب	٦٦-٦٧
من جامد بقلبه فهو مؤمن	عبدالله بن مسعود	١٢
من جهز غازيا في سبيل الله فقد غزا	زيد بن خالد	٨٢
من حمل علينا السلاح فليس منا	ابن عمر	٦٣٥
من خرج مجاهدا في سبيل الله ...	عبدالله بن عتيك	٣٩٦
من خرج من الطاعة، وفارق الجماعة ...	أبو هريرة	٦٥٨
من رأى من أمره شيئا يكرهه ...	ابن عباس	٦٥١
من رأى منكم منكراً فليغيره بيده	أبو سعيد	٢٠١، ١٧
من رب هذا الجمل؟	عبدالله بن جعفر	١٤٧
من سأل الله الشهادة بصدق، بلغه الله منازل الشهداء	سهل بن حنيف	١٠٤
من سأل الله القتل في سبيله، صادقاً من قلبه ...	معاذ بن جبل	١٠٤
من سأل علينا السلاح فليس منا	سلمة بن الأكوع	٦٣٥
من طلب الشهادة صادقاً، أعطيها ولم لم تصبه	أنس	١٠٤
من علم الرمي، ثم تركه فليس منا	عقبة بن عامر	٩٦
من غير دينه فاضربوا عنقه	زيد بن أسلم	٦٢٨
من فصل في سبيل الله فمات ...	أبو مالك الأشعري	١٠٤-١٠٥، ٣٩٧
من قاتل في سبيل الله فوافق ناقة ...	معاذ بن جبل	١٠٣-١٠٤
من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا ...	أبو موسى الأشعري	١٣٤
من قتل دون ماله فهو شهيد	عبدالله بن عمرو	٦٤٩
من قتل الرجل؟	سلمة بن الأكوع	٤٨٤
من قتل عصفوراً عبثاً، عجب إلى الله	الشريد	٢٥٦
من قتل عصفوراً فما فوقها بغير حقها	عبدالله بن عمرو	٢٢٩، ٢٥٥

من قتل في سبيل الله فهو شهيد	أبو هريرة	٣٩٧
من قتل قتيلاً فله سلبه	أبو قتادة	٤٧٩، ٤٧٩، ٤٨٦
من قتل قتيلاً فله كذا كذا	ابن عباس	٤٥٩
من قتل قتيلاً له عليه بيعة فله سلبه	أبو قتادة	٤٧٤، ٤٧٥، ٤٨٣، ٤٨٧
من قتل معاهداً في غير كنهه ...	أبو بكر	٢٩٣-٢٩٤
من قتل معاهداً لم يرح رائحة الجنة	عبدالله بن عمرو بن العاص	٢٩٣، ٥٩٥
من قتل هذ؟	ابن عباس	٢٣٢
من كان بينه وبين قوم عهد، فلا يشد عقده ...	عمرو بن عيسى	٢٩٤-٢٩٥
من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فلا يترك دابة ...	رويف بن ثابت	٤٤٢-٤٤٣
من لكعب بن الأشرف ؟ فإنه قد أدى الله ورسوله	جابر بن عبدالله	٣١٣، ٣١٤، ٦٣٣
من لم يغز، أو يجهز غازياً ...	أبو أمامة	٤١
من لي من خالد بن نبيح	عبدالله بن أنس	١٧٣
من مات ولم يغز، ولم يحدث نفسه بغزو ...	أبو هريرة	٤٠-٤١
من نزل منزلاً، ثم قال : من وجد دابة قد عجز عنها أهلها أن يعلفوها ...	الشعبي	٦٨٢
من يأتيني بخبر القوم ؟	جابر	٣٦٠
ميراث المرتد لولده (ث)	علي بن أبي طالب	١١٨، ١٤١
نزلت في الذين تبارزوا يوم بدر (ث)	علي بن أبي طالب	١٩٦
نزلت في الذين تبارزوا يوم بدر (ث)	أبو ذر الغفاري	١٩٦
نزلت في بدر (ث)	ابن عباس	٤٦٤
نزلت في بني النضير (ث)	ابن عباس	٤٦٤
نزلت في عبدالله بن حذافة السهمي (ث)	ابن عباس	١٣٥

نزلت في اللقطة (ث)	حذيفة	٨٣ت
نزلت هذه الآية في المشركين (ث)	ابن عباس	٦٣٤ت
نعمًا رأيت (ث)	عمر بن الخطاب	٤١٩ت
نعم، إلا اللذين، كذلك قال لي جبريل	أبو قتادة	٥٨
نعم الجهاد الحج	عائشة	٨٦
نعم ! دعاء على أبواب جهنم	حذيفة	٦٦٠
نعم صومعة المراء المسلم بيته (ث)	أبو الدرداء	٦٦٢
نعم ... كيف قلت؟	أبو قتادة	٥٨
نعم، وفيه دخن	حذيفة	٦٦٠
نقل -أي النبي ﷺ- أهل السرية بغيراً بغيراً	ابن عمر	٤٠٣
نهى رسول الله ﷺ أن تصير البهائم	أنس	٢٥٤
نهى رسول الله ﷺ أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو	ابن عمر	١٦٢
نهى رسول الله ﷺ عن شراء المغانم حتى تقسم	أبو سعيد الخدري	٤٠٨-٤٠٩
نهى رسول الله ﷺ عن قتل النساء والصبيان	-	٢٣٥
نهى رسول الله ﷺ عن قتل النساء والصبيان	ابن عمر	٢٢٩، ٢٢٥ت
هؤلاء أشهد عليهم	-	١١٤
هؤلاء حقى، وضوا بالمعنى، وأبوا الاسم (ث)	عمر بن الخطاب	٥٤٣ت
هبلت الوادعي أمه (ث)	عمر بن الخطاب	٤١٩ت
هذا كان يهودياً فأسلم، ثم رجع إلى دينه (ث)	أبو موسى الأشعري	٦١٠
هذه الثلاثة الدنانير حظه ونصيبه من غزوته	عبد الرحمن بن عوف	٣٨٦
هكذا افعلوا باللقطة (ث)	ابن مسعود	٤٤٦ت
هل تدري كيف حكم الله فيمن بغي من هذه الأمة ؟	ابن عمر	٦٦٨
هل تستطيع إذا خرج المجاهد أن تدخل مسجده	أبو هريرة	٧٩
هل تشهون شيئاً ؟ (حديث قدسي)	ابن مسعود	١٠٥
هل كان فيكم من مغرورة خير ؟ (ث)	عمر بن الخطاب	٦٠٦ت
هل لك أحد باليمن ؟	أبو سعيد الخدري	٥٥
هل لك من أم؟ ... فالزمها، فإن الجنة عند رجلها	جاهمة السلمي	٥٥

هلم إلى الأرض المقدسة ... (ث)	أبو الدرداء	٧٢ت
هم شر الخلق ...	أبو سعيد الخدري	٦٥٤-٦٥٥
هم عتقاء الله	علي بن أبي طالب	٤٣٤، ٤٣٥
هم من آبائهم	الصعب بن جثامة	٢٣٨، ٢٣٩
هم منهم	الصعب بن جثامة	١٧٢، ٢٧٤
هو في النار	أبو هريرة	٦٤٩
واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف	عبد الله بن أبي أوفى	١٨٠
واعلموا أن كل أسير من أسارى المسلمين (ث)	عمر بن الخطاب	٢٨٢
والذي لا إله غيره، لا يحل دم رجل مسلم ...	عبد الله بن مسعود	٦٠٣
والذي نفسي بيده، ما من كلم يكلم في سبيل الله ...	أبو هريرة	٨٢
والله إنك لخير أرض الله ...	-	٧١ت
والله لا أتمسها حتى أكتب إلى أمير المؤمنين (ث)	عمرو بن العاص	٣٤٧ت
والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة ... (ث)	أبو بكر الصديق	٦٥٣
والله لتقسمن، كما قسم رسول الله ﷺ خير (ث)	الزبير بن العوام	٣٤٧ت
والله لو أن أحدكم أشار بأصبعه إلى السماء (ث)	عمر بن الخطاب	٣٠٧
والله ما أنسى عجبني من طيب نفسها وكثرة ضحكها ... (ث)	عائشة	٢٣٣ت
والله ما من أحد من المسلمين إلا وله حق في هذا المال (ث)	عمر بن الخطاب	٣٤٩ت
وجدت امرأة مقتولة في مغازي رسول الله ﷺ ...	ابن عمر	٢٥٥
وجدناه بحراً	أنس	١٨٢
الوحدة خير من جليس سوء (ث)	أبو ذر الغفاري	٦٦٤، ٦٦٣
وددت أني أقاتل في سبيل الله فاقتل ...	أبو هريرة	١٠٢
ويك ! ومن يعدل إذا لم أعدل ؟ !	جابر	٦٥٥ت
لا أجده	أبو هريرة	٧٩
لا أجلس حتى يقتل (ث)	معاذ بن جبل	٦١١
لا أشيم سباً سأل الله على المشركين (ث)	أبو بكر الصديق	٢٤٨ت

٦٨٤	ابن عمر	لا إله إلا الله وحده لا شريك له
٣٠٦	عمر بن الخطاب	لا بأس عليك (ث)
٤٩٥	الحسن بن علي	لا تحل الصدقة لأل محمد ﷺ
٧٦٧٥٠٦٦	جرير بن عبدالله	لا ترمي ناراهما
١٦٢	ابن عمر	لا تسافروا بالقرآن
١٢٥-١٢٦	عمر بن الخطاب	لا تشتهروا وإن أصطاكه بدهم واحد ...
٥٥٧-٥٥٨	ابن عباس	لا تصلح لبلتان في أرض واحدة
٥٦٦		
٦٠٣، ٦٠٥	ابن عباس	لا تغلبوا بعذاب الله
٦٦١	ابن عباس	لا تقتل أهل القبلة (ث)
٦١٥	ابن عباس	لا تقتل المرأة إذا ارتدت
٢٣٠	أبو بكر الصديق	لا تقتل امرأة ولا صبياً (ث)
٢٢٧	ابن عباس	لا تقتلوا أهل الصوامع
٢٢٧	أنس	لا تقتلوا شيخاً فانياً
٦٦٦	علي بن أبي طالب	لا تقتلوا مدبراً، ولا تأذفوا على جريح (ث)
٢٣٠	القاسم	لا تقطع شجرة مثمرة ...
٢٣٠	أبو بكر الصديق	لا تقطن شجرة مثمرة (ث)
٢٤٧	بريدة	لا تغلوا، ولا تغلدروا، ولا تمثلوا
٤٣٣	علي بن أبي طالب	لا تكذبوا علي، فإنه من يكذب علي يلج النار
٨٢-٨٣	ابن عباس	لا تمسكوا عن الإنفاق في سبيل الله (ث)
١٨٠	أبو هريرة	لا تمنوا لقاء العدو، فإذا لقيتموهم فاصبروا
٦٥	رجاء بن حيوة	لا تقطع ما جوده العدو
٦٥	معاوية	لا تقطع الهجرة حتى تقطع التوبة
٧١	-	لا تقطع الهجرة ما قوتل العدو
٦٤	محمد بن حبيب	لا تقطع الهجرة ما قوتل الكفار
٣٦٧	عمر بن الخطاب	لا حق له (ث)

٢٣٩، ٢٣٨	الصعب بن جثامة	لا حمى إلا لله ولا رسول
٣٥٦	ثعلبة بن الحكم	لا شعار في الإسلام
١٣٤	أبو أمامة الباهلي	لا شيء له
٣٥٦	ثعلبة بن الحكم	لا عفر في الإسلام
٦٥١	عوف بن مالك الأشجعي	لا ما أقاموا فيكم الصلاة
٦٥١	أم سلمة	لا ما صلوا
٢٩٧	خالد بن الوليد	لا نجبر من أجار (ث)
٢٩٧	عمرو بن عبسة	لا نجبر من أجار (ث)
٦١٠	أبو موسى الأشعري	لا نستعمل على علمنا من أراد
٥١٣	أبو بكر الصديق	لا نورث، ما تركنا صدقة
٦٣٠	ابن عباس	لا هجرة بعد الفتح
٢٩	ابن عمر	لا هجرة بعد الفتح
٣٠	عائشة	لا هجرة بعد الفتح
٣١	صفوان بن أمية	لا هجرة بعد الفتح
٣١	غزية بن الحارث	لا هجرة بعد الفتح
٧١	-	لا هجرة بعد الفتح
٥٩٣	علي بن أبي طالب	لا ! والذي فلق الحية وبرأ النسمة (ث)
١٩١	البراء	لا ! ولكن الرجل يذنب، فيلقي بيده، ويقول:
١٢١	علي	لا توبة (ث)
٦٦٦	علي	لا ! ولكنكم إخواننا بغوا علينا (ث)
٦٧٥	-	لا يتبع مدبر (ث)
٨٠	أبو هريرة	لا يجاوز إيمانهم حناجرهم
٨٢	أبو هريرة	لا يجتمع غبار في سبيل الله ودخان جهنم في
٦٦٨	ابن عباس	منخري مسلم أبداً
٢٩٥، ٢٩٨	أبو هريرة	لا يجتمع كافر وقائله في النار أبداً
		لا يجتمع علي جريحها ...
		لا يجتمع بعد العام مشرك

٦٠٣	عبدالله بن مسعود	لا يحل دم رجل مسلم ...
٣٥-٣٤	علي بن أبي طالب	لا يحل لأحد أن يقتل أحداً في الحرم (ث)
	مسلم بن الملاء بن	لا يحل لأحد جهل القرض والسنة
٥٣٣	الحضرمي	
٤٤٢	رويفع بن ثابت	لا يحل لأمرء يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسقي
		ماء زرع غيره
٦٦٦	علي بن أبي طالب	لا يذيق على جريح، ولا يهتك ستر ... (ث)
٦٢٠	أسامة بن زيد	لا يهتك المسلم الكافر
٣٧١	عمر بن الخطاب	لا يسهم للمعبد، وليس له في الغنيمة نصيب (ث)
٣٧١	ابن عباس	لا يسهم للمعبد، وليس له في الغنيمة نصيب (ث)
٥٩٤	-	لا يقتل مؤمن بكافر
٨١	أبو هريرة	لا يبلج النار رجل يكن من خشية الله
٦٨١	أبو موسى الأشعري	يا أبا موسى، ألا أدلك على كلمة من كنز الجنة؟
٦٨٢	ابن عمر	يا أرض، ربي وربك الله ...
٢٥٤	المنذر بن الجهم	يا أسامة، شئ الغارة على أهل أبي
٦٠٦	أنس	يا أمير المؤمنين! قوم ارتدوا عن الإسلام... (ث)
٦٨٠	أبو موسى الأشعري	يا أيها الناس، اربعوا على أنفسكم
٦٨٣	عبدالله بن أبي أوفى	يا أيها الناس، لا تصنوا لقاء العدو
		يا خليفة رسول الله، تسوي بين أصحاب
٥٠٣	عمر بن الخطاب	رسول الله وسواهم من الناس ؟ (ث)
٥٨٣	ميمون بن مهران	يا بني أبي الحقيق، قد عرفت عنايتكم لله ولرسوله
١٨١	علي بن أبي طالب	يا بني، لا تدعون أحداً إلى المبارزة ... (ث)
٦٩٩	أبو هريرة	أرسول الله أرأيت إن جاء رجل يريد أخذ مالي؟
٩٨	أبو بكر الصديق	أرسول الله، ذلك الذي لا ترى عليه (ث)
١٠٠	أبو بكر الصديق	أرسول الله، ما على من يدعي من هذه
٥٧٤	عائشة	لأبواب من ضرورة ! (ث)
		عائشة، الرقي ...

٣٤٧	الزبير بن العوام	يا عمرو بن العاص، ائسما (ث)
٨٤	بريدة	يا فلان، هذا فلان، خذ من حسنة ما شئت
		يا معشر المهاجرين والأنصار، إن من إخوانكم
١٣٨	جابر	قوماً ليس لهم مال
٦٦٠	أبو بكر	يؤوه بإثمهم وإثمك ...
٢٩٩	أبو هريرة	يجير علي أبي أذناهم
٢٩٧	عمرو بن العاص	يجير علي المسلمين أذناهم
٢٩٧	أبو عبيدة	يجير علي المسلمين بعضهم
٣٠١	-	يجير عليهم أذناهم
		يركب أحدهم الناقة، حتى إذا نقصها ردّها في
٤٤٣	رويفع بن ثابت	المقاسم !!! (ث)
٦٠٧	عثمان بن عفان	يستتاب المرتد ثلاثاً (ث)
٦٥١	أم سلمة	يستعمل عليكم أمراء ...
٥٧٤-٥٧٥	أبو موسى الأشعري	يسرا ولا تعسرا ...
٣٠١	-	يسعى بدمهم أذناهم
٣٠٥	-	يعقد عليهم أذناهم
٦٦٠	أبو بكر	يعد إلى سيفه، فيد على حذّه بحجر ...
	عبدالله بن عمرو بن	يفغر للشهداء كل ذنب، إلا الثّنين
٥٨	العاص	
٦٧٥، ٦٥٤	علي بن أبي طالب	يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية
٥٧٢	ابن عباس	يمشون بها ثلثين (ث)
٥٧٢	ابن عباس	يمشون بها وهم كارهون (ث)
١٤٥	ابن عباس	يمن الخيل في شقرها
٣٩	أبو هريرة	يوم الحج الأكبر: يوم النحر (ث)
٤٠	علي بن أبي طالب	يوم الحج الأكبر: يوم النحر (ث)



## فهرس الآثار والأقوال مرتبة هجائياً على أسماء قائلها

## أسماء الرجال

## أسلم، مولي عمر بن الخطاب

- أن عمر - رضي الله عنه - كتب إلى أمراء الأجناد ... ٥٥٤  
- لم يزل أبو أيوب يجاهد في سبيل الله حتى دفن بالقسطنطينية ١٩٠

## أنس

- إنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ اتَّخَذَتْ يَوْمَ حُنَيْنٍ خَنْجَرًا ٨٦  
- بعثني أبو موسى يفتح فستر إلى عمر ... ٦٠٦  
- كان السلب لا يَخْشَسُ، وكان أوَّلَ سَلْبٍ خَشَسَ فِي الْإِسْلَامِ سَلْبُ الْبِرَاءِ بْنِ مَالِكٍ ٤٧٧

- كنا إذا نزلنا منزلاً، لا نَسْجُحُ حَتَّى تَحُلَّ الرِّحَالُ ١٤٨  
- لقد رايت عائشة رَامَ سَلِيمٍ تَنْقِرُانَ الْقَرْبِ ٨٦  
- لم يكن شيء أحبَّ إلى رسول الله ﷺ بعد النساء من الخيل ١٤٣  
- ليس لك ذلك، هذا وقد أمَّته! ٣٠٦

## الأوزاعي

- أن رسول الله ﷺ كان يسهم للخيل ... ٤١٥

## البراء

- لا! ولكن الرجل يذنب، فيلقي بيده، ويقول: لا توبة ١٩١  
- كَأَنَّ وَاللهُ إِذَا أَحْمَرَ الْبَاسَ، نَقَى بِهِ - يعني النبي ﷺ - ١٨٣

## الحارث بن عبيد الله بن كعب

- لم يسمع أن رسول الله ﷺ ضُربَ لَمَن كَانَ مَعَهُ مِنَ الْخَيْلِ لِنَفْسِهِ، إِلَّا لِفَرَسٍ وَاحِدٍ ٤١٤  
- ما كان أكثر من فرسين لم يسهم له ٤١٤

## حارثة بن مضرب

- إنه - أي - عمر - يمت عثمان بن حنيف بوضع الجزية ... ٥٥٠

## الحسن البصري

- ليس الفرار من الزحف من الكبار ٢٠٣  
- أمرهم أن يصيروا على دينهم ... ٩٠

## الحسن بن علي

- عقلت منه - أي - النبي ﷺ - الصلوات الخمس ٤٩٦

## حليقة

- نزلت في النفقة، يعني قوله - تعالى: «وَأَنْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ» ٨٣

## خالد بن الوليد

- لا نجبر من أجاز ٢٩٧

## داود بن كردوس

- صالح عمر - رضي الله عنه - بني تغلب على أن يُضاعف عليهم الصدقة ٥٤١

## رويع بن ثابت

- يركب أحدكم الدابة، حتى إذا نقصها ردَّها في المقاسم!! ٤٤٣

## الزبير بن العوام

- والله لنقسمها كما قسم رسول الله ﷺ خير ٣٤٧  
- يا عمرو بن العاص، اقمها ٣٤٧

## الزهرى

- أعطى رسول الله ﷺ صفوان بن أمية مئة من الغنم ٣٨٧  
- أن النبي ﷺ صالح عبدة الأوثان على الجزية ... ٥٣٧  
- كانت وقعة الأحزاب بعد أحد بستين ٣٣٤

## سميد بن المسيب

- الحج الأكبر: اليوم الثاني من يوم النحر ٤٠  
- كان الناس في الغزو إذا اتسموا غنائمهم، يعدلون البعير بعشر شياه ٤٠٧  
- كان الناس يُعطون من الخمس ٤٦٨

- لا تغفل في غنائم المسلمين، إلا في خمس الخمس ٤٦٨ت
- سلمان الفارسي
- إن الأرض لا تقبض أحداً ٧٢ت
- سلمة بن الأكوع
- كنت تبيعاً لطلحة بن عبيد الله، أسقى فرسه ٣٨٤ت
- سليمان بن موسى
- أن عثمان دعا مرتداً إلى الإسلام ثلاثاً ٦٠٧ت
- الشمعي
- إن شئتُ عددت لك كذا وكذا من أصحاب رسول الله ﷺ ٣٦٠
- صلى رسول الله ﷺ يوم أحمر سبعين صلاة ١١٨
- صلى عليّ علي عمار بن ياسر، ومهاشم بن عتبة ١٢١
- هي لمن أحيائها ٣٦٠
- طلحة بن عبيد الله
- أقل العيب على المرء، أن يجلس في داره ٦٦٢
- عبادة بن الصامت
- أنا أعلم الناس بالنفل ٤٥٨
- فينا - معشر أصحاب رسول الله ﷺ - نزلت، حين اختلفنا ٤٥٨
- العباس بن عبدالمطلب
- إنه وفاطمة أتيا أبا بكر بثلثين ميراثهما من رسول الله ﷺ ٥١٣ت
- عبدالله بن خباب
- ألا أذاككم على ما هو أعظم حرمة من هذا؟ ٥٨٩
- عبدالله بن عباس
- اتلهم ما كانت لهم فتة يرجعون إليها ... ٦٦٧
- أنتم تقولون كما قال أهل الكتاب ٥٧٦
- إن فرّ رجل من رجلين فقد فرّ ... ٢١٢
- إن لم يجد إلا مشقاً فليجهز به ٨٣
- إن وجدته في المغنم فخذله ٣٦٦ت

- تجبر - أي المرتدة - على الإسلام ... ٦١٥
- تجبر ولا تقتل - أي المرتدة - ٦١٥ت
- تجبى ولا تقتل - أي المرتدة - ٦١٥، ٦١٥ت
- تستحيا - أي المرتدة - ٦١٥ت
- تفر طائفة وتمكث طائفة مع النبي ﷺ ٢٥
- التوبة هي الفاضحة ٤٤٤ت
- جاهد الكفار بالسيف والمناقبين باللسان ١٨-١٧ت
- جويل على المسلمين على الرجل عشرة من الكفار ٢١٣ت
- دخلت على عمر حين طعن، فسمعتة يقول: ٢٨٣ت
- ذلك يوم بدر، والمسلمون يومئذ قليل ... ٢٦٣ت
- سألت عن المرأة والعبد، هل كان لهم سهم معلوم؟ ٣٧٣ت
- السلب من النفل، والنفل فيه الخمس ٤٦٠ت
- الغنائم كانت لرسول الله ﷺ خالصة ٤٥٧ت
- الفداء منسوخ ٢٦٤ت
- الفرس من النفل، والسلب من النفل ٤٦٠
- فهي أول آية نزلت في القتال ٢٢
- قد خالفنا في ذلك قوماً - يعني قريشاً - ٥١٧
- كان فرض الجهاد في أول الأمر على جميع المسلمين كافة ٢٥
- كبيت تسألني: هل كان رسول الله ﷺ يهزوا بالنساء؟ ٥١٧
- كل ذات زوج إتيانها زنى إلا ما سئبت ٢٨٨ت
- لث - أي النبي ﷺ - بضع عشرة حجة ٢٠
- لما أخرج النبي ﷺ من مكة قال أبو بكر: ... ٢٢-٢١
- لو كنت أنا، لم أحرّهم ٦٠٢-٦٠٣ت، ٦٠٥
- لولا أن أكنم معلماً ما كتبت إليه ٥١٧ت
- لا نقاتل أهل القبلة ٦٦١
- لا تمسكوا عن الإنفاق في سبيل الله ٨٣-٨٢

- لا يسهم للعبد، وليس له في الغنيمة نصيب ٣٧١  
 - ليس على مسلم جزية ٥٥٨  
 - ما ظهر الغلور في قوم قط، إلا ألقى في قلوبهم الرعب ٤٣٩  
 - المرتدة عن الإسلام نجس ولا تقتل ٦١٥  
 - نزلت في بدر ٤٦٤  
 - نزلت في بني النضير ٤٦٤  
 - نزلت في عبدالله بن حذافة السهمي ١٣٥  
 - نزلت هذه الآية في المشركين ٦٣٤  
 - يمشون بها مكبيين ٥٧٢  
 - يمشون بها وهم كارهون ٥٧٢
- عبدالله بن عمر**  
 - إذا بلغت وادي القرى فشانك به ١٢٣  
 - إذا جاوزت وادي القرى ١٢٣  
 - أما إن الحج من سبيل الله ١٢٣، ١٢٣  
 - إني أحب أن أعينك بطائفة من مالي ١٢٧  
 - فرض الجهاد لسفك دماء المشركين ٩٣  
 - قد غسل عمر ١١٢  
 - قد قاتلت أنا وأصحابي حتى كان الدين كله لله ٦٦١  
 - كُنَّ عمر وعُثْمَانُ وغُثْمَانُ، وكان من أفضل الشهداء ١١٢  
 - كنا نصيب في مغازيتنا العسل واللبن ٣٥٣  
 - كنت في جيش، فخاص الناس حبيصة ٢٠٨  
 - لو فعل الناس مثل ما فعلت، ما أغلقت أمك عليها بابها ٦٦١  
 - ليس بهذا أمرنا ٢٦٢
- عبدالله بن عمير**  
 - رأيت أبا موسى أيام الفتنة يخرج من داره، فيصلي مع الإمام ٦٦٢
- عبدالله بن مسعود**  
 - إن أحف الناس قتلته: أهل الإيذان ٢٤٤

- هكذا فعلوا باللقطة ٤٤٦  
 - **عبدالرحمن بن مهدي**  
 - ينبغي أن نضع هذا الحديث في كل باب ١٣٣  
 - **عثمان بن عفان**  
 - يستتاب المرتد ثلاثاً ٦٠٧  
 - **عطاء**  
 - كان الواحد عشرة ٢٠٢  
 - **عكرمة**  
 - إن علياً حرق قوماً ٦٠٢  
 - **علقمة**  
 - ليس أحدٌ أحسن قتلته من المسلم ٢٤٥
- علي بن أبي طالب**  
 - أقبلونا بعبدالله بن خباب ٥٨٩  
 - الله أكبر ٥٨٩  
 - أنا أول من يجثو بين يدي الرحمن للخصومة ١٩٦  
 - أنه صلى على عمار بن ياسر وعاشم بن عتبة ١٢١  
 - إني نظرت في كتاب الله - عز وجل - ... ٥٠٤  
 - أركلكم قتله؟ ٥٨٩  
 - تقدم - يعني عتبة بن ربيعة - .. ونادي: من يبارز ١٩٧-١٩٦  
 - "صديق ابن عباس ٦٠٥  
 - العقل، وفكك الأسير، وأن لا يقتل مسلم بكافر ٥٩٣  
 - كذا إذا أحمرّ اليأس انتقينا برسول الله ﷺ ١٨٥-١٨٤  
 - لقد رأيتنا يوم بدر، ونحن نلوذ برسول الله ﷺ ١٨٤  
 - ميراث المرتد لولده ٦١٨  
 - نزلت في الذين تبارزوا يوم بدر .. يعني قوله - تعالى -: ﴿مَلَأْنَا خَشَمَاتٍ ۚ ۝١٩٦﴾ ١٩٦  
 - لا تقتلوا مدبراً، ولا تنفقوا على جريح ٦٦٦

- لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة  
- ولا ولكنهم إخواننا بغوا علينا  
- لا يتبع مدبر  
- لا يحل لأحط أن يقاتل أحداً في الحرم  
- لا يذيق على جريح، ولا يهتك ستر  
- يا بني، لا تدعوا أحداً إلى المبارزة  
- يوم الحج الأكبر: يوم النحر  
- ادفوني في ثيابي، فإني مخاصم  
- أتدع هذا الذي يعذب بعداب الله؟!  
- إذا لقي الرجل الرجل، فقال: مَرُوسٌ، فقد أَمَنَهُ  
- أسهم لمن أتاك قبل أن يتفقاً قتلى فارس  
- أطعموهم من طعامكم الذي تأكلون أنتم  
- اعلمو أن كل أسير من أسارى المسلمين  
- أثلا حسبتوه ثلاثاً  
- أقرها حتى يغزو منها جبل الحيلة  
- اللهم إني لم أحضر ولم آمر  
- أما بعد، فإن أثار رجل إلى عدوه يده إلى السماء  
- أما والذي نفسي بيده، لو أن أترك آخر الناس بيئاتاً  
- أم سلبت أحق، وأم سلبت من نساء الأنصار  
- أما ففة كل مسلم  
- أما ففة من تحيز إليّ  
- أن أسهم لمن أتاك قبل أن يتفقاً قتلى فارس  
- إن أعش - إن شاء الله - لم يبق أحدٌ من المسلمين إلا سيأتيه حقّه  
- إن خالفوا شيئاً مما شرطوه فلا ذمة لهم  
- أن دعهما حتى يغزو منها جبل الحيلة

عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍعَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ

- ٥٩٣  
١٢١  
٦٦٦  
٣٥-٣٤  
٦٦٦  
١٨١  
٤٠  
١٢١  
٢٤٨  
٣٠٦  
٤٠٢  
٥٧٦  
٢٨٢  
٦٠٦  
٣٤٧  
٦٠٦  
٣٠٧  
٣٤٨  
٥٠٤  
٢٠٩  
٢١٠  
٤٠٢  
٣٤٩  
٥٨٤، ٥٦٧  
٣٤٩

- إنا عاهدناهم على إعطاء الجزية  
- إنا كنا لا نخمس السلب  
- إنه أول من دَوَّنَ الدواوين  
- إنه أمر بصلب العليج الذي تعتمد كشف المرأة المسلمة  
- إنه ضرب الجزية على أهل الذهب أربعة دنانير  
- إنه فعله - أي: الزيادة في الجزية - بأهل السواد  
- إنه لمَّا دَوَّنَ الدواوين قال: بمن ترون أبداً؟  
- إني أريد أن أضع هذا الفيء موضعهُ  
- إني بأبازواج النبي ﷺ، ثم المهاجرين الأولين  
- إني وجدت آية في كتاب الله  
- أوصي الخليفة من بعدي بكذا وكذا  
- بل أبدأ بالأقرب فالأقرب من رسول الله ﷺ  
- بمن ترون أبداً؟  
- حملت على فرس في سبيل الله  
- ذلك اشتري الآخرة بالدينيا  
- فرّقوا بين كل ذي محرم من المجوس  
- فرّقوا عن المنية، واجعلوا الرأس رأسين  
- فضّل المهاجرين السابقين وأهل السابقة  
- الغنمة لمن شهد الوقعة  
- فهذه استوعبت الناس، ولم يبق أحدٌ من المسلمين  
- كان إذا كان في السفر، كان في آخر الناس، حتى يقدم المعتزل بغيره  
- كانت أموال بني النضير مما آتاه الله على رسوله  
- كتب إلى أبي عبيدة: أن أسهم للمفرس سهمين  
- كتب إلى عبدالرحمن بن غنم حين صالح نصارى الشام  
- كذب أولئك، ولكنه من الذين اشتروا الآخرة بالدينيا  
- كرم المؤمن نقره، ودينه حسبه  
- كنت عارضاً عليهم الباب الذي خرجوا منه

- ٥٧٩  
٤٧٧  
٥٠١  
٥٨١  
٥٤٤-٥٤٥  
٥٥٠  
٥٠١  
٣٤٩  
٥٠٠  
٣٤٩  
٥٧٧، ٥٧٧  
٥٠٢  
٥٠١  
١٢٥  
١٩٥  
٥٣٤  
٨٧  
٥٠٣  
٤٠١  
٣٤٩  
١٤٠  
٤٦٥  
٤١٥  
٥٦٧  
١٩١  
١٨٧  
٦٠٦

- لا بأس عليك ٣٠٦  
 - لا حق له ٣٦٧  
 - لا يسهم للعبد، وليس له في الغنيمة نصيب ٣٧١  
 - لأفضلهم على من بعدهم ٥٠٤  
 - لأن أكون أخذتهم مسلماً أحب إليّ مما طلعت عليه الشمس ٦٠٦  
 - لقد أذكرني أمراً كنت أنسيته ٤١٩  
 - ليس في الأرض مسلم إلا له في هذا المال ٣٤٩  
 - ما أجد إلا وله في هذا المال ٣٤٩  
 - ما أصاب المشركون من مال المسلمين ٣٦٧  
 - ما فعل النفر من بكر بن وائل؟ ٦٠٦  
 - من أراد أن يسأل عن القرآن، فليأت أبيّ بن كعب ٥٠٠  
 - نعماً رأيت ٤١٩  
 - هبيل الوادعي أمّ، لقد أذكرت به ٤١٩  
 - هل كان فيكم من مغزّي خير؟ ٦٠٦  
 - واعلموا أنّ كل أسير من أسارى المسلمين ٢٨٢  
 - والله لو أنّ أحدكم أشار بأصبعه إلى السماء إلى مشرك ٣٠٧  
 - والله ما من أحد من المسلمين إلا وله حق في هذا المال ٣٤٩  
 - يا خليفة رسول الله، تسويّ بين أصحاب رسول الله ﷺ وسواهم من الناس!! ٥٠٣  
عمرو بن العاص  
 - والله لا أسمعها حتى أكتب إلى أمير المؤمنين ٣٤٧  
عمرو بن عيسى  
 - الله أكبر، الله أكبر، وفاء لا خدر ٢٩٤، ٢٩٤  
 - لا نجبر من أجار ٢٩٧  
عوف بن مالك الأشجعي  
 - إن رجلاً يهودياً أو نصرانياً نخس يأمراً مسلماً ٥٨١  
قادة  
 - صابروا على طاعة الله، وصابروا أهل الفضالة ٩٠

- كان عهد بين رسول الله ﷺ وبين قريش أربعة أشهر ٣٨  
كعب بن مالك  
 - لقدما كان رسول الله ﷺ يخرج إذا خرج في سفر إلا يوم الخميس ١٤٩  
مالك بن أنس  
 - كان عمر إذا كان في السفر، كان في آخر الناس، حتى يقدم المعتل بعيره ١٤٠  
محمد بن مسلمة  
 - اتلن لي فلاقل ٣١٥  
معاذ بن جبل  
 - كلوا لحم الشاة، ودُّوا بها إلى المغنم ٣٥٥  
 - لا أجلس حتى يئتل ٦١١  
معاوية  
 - أحسن والله، لأن أكون أنتيه بها ٤٤٦  
نافع مولى ابن عمر  
 - إنه -أي ابن عمر- إنما ترك الغزو لوصايا عمر ٢٩  
سكنى الرجال  
أبو أيوب الأنصاري  
 - إنما أنزلت هذه الآية بيننا معشر الأنصار ١٩٠  
أبو بردة  
 - أي أبو موسى يرحلني ارتد عن الإسلام ٦١٣  
أبو بكر الصديق  
 - احرص على الموت، توهب لك الحياة ١٨٧  
 - اخرجوا نبيهم، إن الله واثق إليهم بالجمعون ٢١-٢٢  
 - أشيع الناس في بيوتهم ١٤٣  
 - اشتري منهم سابقهم؟ ٥٠٣  
 - أعلم يا عمرو، أن أطوع الناس لله -عز وجل-، أشدهم بغضاً للمصيبة ١٤٢  
 - الله الله يا عمرو فيما أوصيك به ١٤٣  
 - أما بعد، فقد جئنا كتابك ١٤٢

- إن الله ناصركم، ويمكن لكم، حتى تتخذوا فيها مساجد  
- إنك ستجد قوماً زعموا أنهم حبسوا أنفسهم لله  
- إنما الدنيا بلاغ، وخير البلاغ أرسعه  
- إن المعيون من حرم طاعة الله  
- إني موصيك بعشر  
- رأيت أن أرقه على المسلمين  
- رأيت رسول الله ﷺ يشاور أصحابه في الحرب  
- فضائلهم عند الله، فاما هذا المعاش، فالتسوية فيه خير  
- فعرفت أنه سيكون قتال  
- لا أشتيم سيقاً لله على المشركين  
- لا تقتلن امرأة ولا صبياً  
- لا تقطعن شجرةً مثمراً  
- يا رسول الله! ذلك الذي لا تؤذي عليه  
- يا رسول الله! ما على من يدعى من هذه الأبواب من ضرورة

أبو الدرداء

- نعم صومعة العمء المسلم بيته  
- هلم إلى الأرض المقدسة

أبو ذر

- الأمانة خير من الخاتم  
- الصاحب الصالح خير من الوحدة  
- نزلت في الدين تبارزوا يوم بدر، يعني قوله -تعالى-: «مَلِكًا خَضَمَانٍ  
اِخْتَصَمُوا فِي دِينِهِمْ»  
- الوحدة خير من جليس سوء

أبو الطفيل

- جاءت فاطمة إلى أبي بكر تطلب ميراثها من النبي ﷺ  
- قتل -أي: علي بن أبي طالب- مقاتلتهم، أي: المرتدين إلى النصرانية

أبو قتادة

- بارزت رجلاً يوم حنين فقتلته

١٩٨

أبو قلابة

- قتلوا، وسرقوا، وحاربوا الله ورسوله

٢٤٧

أبو موسى الأشعري

- أجاور قوماً لا يفترون  
- هذا كان يهودياً فأسلم، ثم رجع إلى دينه

٦١٠

أبو هريرة

- أشهد بالله  
- إن فرس المجاهد يستن في طوله  
- إن المرأة لتأخذ للقوم  
- بعثني أبو بكر في تلك الحجة، في مؤذنين بعثهم يوم النحر  
- بعثني أبو بكر فيمن يؤذن يوم النحر بعثني  
- الصلاة واجبة عليكم خلف كل مسلم  
- فاذن معنا علي يوم النحر  
- ما رأيت أحداً أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله ﷺ  
- يوم الحج الأكبر: يوم النحر

١٠٢

٧٩

٢٩٩

٣٨

٢٩٥

١٣٧

٣٨

١٤٠-١٣٩

٣٣٩

أسماء القضاءعائشة

- إن كانت المرأة لتجبر على المؤمنين  
- إن رسول الله ﷺ كان يعدل بيننا  
- قتل النبي ﷺ امرأة من بني قريظة لحدث أحدثته  
- كانت صفة من الصفي  
- لم يقتل -أي: النبي ﷺ- من نساءهم -يعني: بني قريظة- إلا امرأة  
- ما رأيت رجلاً أكثر استشارة للرجل من رسول الله ﷺ  
- والله ما أبسى عجبني من طيب نفسها وكثرة ضحكها

٢٩٩-٢٩٨

٥٠١

٢٣٣

٥١٠

٦١٧، ٢٣٣

١٣٩

٢٣٣

فاطمة

- أنت وما سمعت من رسول الله ﷺ أعلم  
- إنها والعباس أتيا أبا بكر يلتسما ميراثهما من رسول الله ﷺ

٥١٣

٥١٣

حكى النساءأم سليم

- اتخذته إن دنا أحد من المشركين، بقرت به بطنه

٨٦ ت

التميمونبعض الأمراء يوصي جيهه

١٨٧

- أشعروا فلوكم الجراة على العدو، فإنها سبب الظفر

بعض السلف (هو عبدالملك بن صالح بن علي بن عبدالله بن عباس)

١٤١

- كن كالناجر الكيس، الذي لا يطلب ربحاً إلا بعد إخراج رأس ماله

رجل من الأنصار

١٩٦، ١٠٣

- إني لحريص على الدنيا إن جلست حتى أفرغ منها

\*\*\*\*\*

فهرس الأعلام\* أولاً: أسماء الرجال:

- إبراهيم بن أبي حُصَيْن: ٨٩.  
- إبراهيم النخعي: ٢٨٨، ٣٧١، ٤٧٠، ٤٧٣، ٥٩٠، ٥٩٥، ٦٠٧، ٦١٣.  
- أحمد بن حنبل: ١١١، ١١٤، ١٦١، ١٦٦، ١٦٣، ١٧٠، ١٩٧، ١٩٩، ٢٢٢، ٢٦٤، ٢٦٨، ٢٧١، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٤، ٢٩٦، ٣٠٠، ٣١٨، ٣٢٤، ٣٣٦، ٣٥٤، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٥، ٣٧٢، ٣٧٦، ٣٨٤، ٤٠٣، ٤٠٩، ٤١١، ٤١٣، ٤١٧، ٤٢٠، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٤١، ٤٤٧، ٤٥٠، ٤٦٣، ٤٦٨، ٤٧٦، ٤٨١، ٤٨٩، ٥١١، ٥١٤، ٥١٥، ٥٢٩، ٥٤١، ٥٤٨، ٥٥٩، ٥٨٧، ٥٩١، ٥٩٦، ٦٠٨، ٦١٢، ٦١٤، ٦٢٧، ٦٣٠، ٦٣٨، ٦٥٠، ٦٦٩.  
- الأخوص بن حكيم: ٣٠٧.  
- أسامة بن زيد: ٦٢٠، ٦٢٨.  
- إسحاق بن راهويه: ١١١، ١٧٠، ١٩٧، ١٩٩، ٢٣٢، ٢٧١، ٢٨٤، ٢٩٦، ٣٠٠، ٣٠٨، ٣٢٥، ٣٥٤، ٣٧٢، ٣٧٦، ٣٨٥، ٤٠٣، ٤٠٩، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٤٧، ٤٦٣، ٤٦٩، ٤٧٨، ٤٨٩، ٤٩٨، ٥٩١، ٥٩٨، ٦١٠، ٦١١، ٦١٥، ٦٢٥، ٦٢٨، ٦٦٠، ١٩٨، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٦، ٢٢٧.
- ٦٥٠، ٦٤٦.  
- ابن إسحاق = محمد بن إسحاق: ٢٣٤، ٢٦٨، ٣١٥، ٥١٦.  
- أسلم = أبو عمران: ١٨٨، ١٩٠.  
- إسماعيل بن عياش: ٣٠٤، ٣٠٧.  
- إسماعيل القاضي = القاضي إسماعيل: ٢٢، ٢٣، ١٩٠، ١٩١، ٢٠٧، ٢٨٨، ٤٥٨.  
- أشتب: ٢٣٤، ٢٤٨، ٢٨٠، ٢٨٩، ٣١٩، ٣٢٣، ٣٥٩، ٣٦٩، ٣٩٢، ٤٢٢، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٤٣، ٥٨٥، ٥٨٦.  
- أصبغ = أصبغ بن الفرج: ٢٧٩، ٤٢٢، ٤٣٢، ٤٤٣، ٥١٧، ٥٦٤، ٥٦٨، ٥٨٥، ٦٢٣، ٦٢٤.  
- الأصمعي = عبد الملك بن قُريب: ١٠٨.  
- أنس بن مالك: ٩، ٣٥، ٤١، ٨٠، ٨٧، ١٠٢، ١٠٤، ١١٥، ١٣٩، ١٤٣، ١٤٨، ١٦٤، ١٨٢، ١٨٣، ٣٥٦، ٦٥٢، ٦٨٢، ٦٨٥.  
- امرؤ القيس: ٤٨٢.  
- الأوزاعي = عبدالله بن عمرو: ٥٢، ٥٦، ٥٧، ١١١، ١١٥، ١٢٥، ١٢٨، ١٦٠، ١٩٨، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٦، ٢٢٧.





- سالم بن عبدالله بن عمر: ٤٤٩، ٣٥٧.  
سيرة بن أبي فاكه: ١١.  
سحون: ٥٦، ١٩٩، ٢٨١، ٢٩٧، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣٨٨، ٣٩١، ٣٩٣، ٣٩٩، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨.  
ابن سحون: ١٩٩، ٣٩٣.  
السُّكِّي: ٣٨، ٥٩، ٤٦٠.  
سعد بن عبادة: ٣٣٤.  
سعد بن معاذ: ٣٣٤.  
سعيد بن أبي بُردة: ٥٧٤.  
سعيد بن جبيرة: ٢٦٨، ٢٦٣.  
سعيد بن عبدالعزیز: ٤٨٢، ٣٣٢، ١١١، ٣٣٤، ٣٤٥، ٤٠، ٤٦٧، ٤٧١، ٥١٥، ٥٣٥، ٥٧٣، ٥٧، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٧٠.  
سفيان الثوري: ٣٠، ٥٢، ٥٦، ١١٥، ١٢، ١٢٨، ١٩٧، ٢٣٢، ٢٤٩، ٢٨٤، ٢٩٠، ٢٩٢، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٨٧، ٣٩١، ٤٠٣، ٤٠٩، ٤١٣، ٤١، ٤٤١، ٤٤٣، ٤٦٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٩، ٤٨٥، ٤٨٩، ٤٩١، ٥٠٦، ٥١٤، ٥١، ٥٥٠-٥٥١، ٥٩١، ٥٩٥، ٦٠٨، ٦٤٦، ٦٤٧.  
سفيان بن ثيحب: ١٧١.  
سفيان بن عيينة: ٥٨٩.  
سلمان الفارسي: ٩١.  
سلمة بن الأكم: ٢٧١، ٤٨٣، ٤٨٤.

- سليمان بن حرب: ٤٥٠.  
سليمان بن موسى: ٤٦٩، ٤١٤.  
سمرة بن جندب: ٢٦، ٢٤٥.  
سهول ابن الحظمية: ١٤٧.  
سهول بن حنيفة: ١٠٤.  
سهول بن سعد: ١٦٨، ٩١.  
سهول بن عوف: ١٩١.  
ابن سيرين = محمد ابن سيرين: ١٦٦، ٣٧١، ٣٨٥.  
الشافعي = محمد ابن إدريس الشافعي: ٥٢، ٥٦، ٥٧، ١١١، ١١٤، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٥، ١٦١، ١٦٨، ١٦٥، ١٧٠، ١٧١، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢١١، ٢١٢، ٢١٥، ٢٢٥، ٢٣١، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٤٠، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٦٣، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧٧، ٢٨٤، ٢٨٧، ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠٨، ٣١٠، ٣١٧، ٣١٨، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٤٧، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٤، ٣٥٦، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٩، ٣٧٢، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٨٥، ٣٨٨، ٣٩١، ٣٩٣، ٤٠٣، ٤٠٦، ٤٠٩، ٤١٢، ٤١٧، ٤١٨، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٣، ٤٤١، ٤٤٥، ٤٤٨، ٤٦٣، ٤٦٧، ٤٧١، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٥، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٦، ٥١١، ٥١٤، ٥١٥، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٣، ٥٢٩، ٥٣٦، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٤، ٥٤٨، ٥٥٢، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٦٠، ٥٦٢، ٥٦٩، ٥٧٣، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٩١، ٥٩٤، ٦٠٨، ٦١١، ٦١٤، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢٢، ٦٢٤، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٥، ٦٣٧، ٦٤١، ٦٤٣، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٩، ٦٥٣، ٦٥٧، ٦٦٥، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٧١، ٦٧٤، ٦٧٧.  
ابن شبرمة: ٢٩-٣٠، ٢١٢.  
شداد بن أوس: ٢٤٣.  
الشعبي = عامر بن شراحيل، أبو عمرو: ٢٨٨، ٣٦٠، ٣٦٢، ٤٦٠، ٥٠٦، ٥٩٠، ٥٩٥، ٦١٩.  
شقيق بن سلمة = أبو واثل: ٣٠٦.  
شهر بن حوشب: ٤٠٩.  
شعبة بن الحجاج، أبو بسطام: ١٩٠.  
شعيب (والد عمرو بن شعيب): ٤٥، ٢٠١، ٤٠٢، ٤٤٩، ٤٥٠، ٥٩٣، ٥٩٧.  
ابن شهاب = أنظر: الزهري.  
شبة بن ربيعة: ١٩٦.  
صالح بن محمد بن زائدة: ٤٤٨-٤٤٩، ٤٤٩.  
صخر الغامدي: ١٥٠، ١٥١-١٥٢.  
سمرة بن أبي أس بن صرمة (أبو قيس): ٢٠.  
الصلب بن جثامة: ١٧٢، ١٣٨، ٢٤٠.  
صعصعة بن معاوية: ١٠٠، ٥٧٦.
- صفوان بن سليم: ٥٧٧.  
صهيب: ٦٨٣.  
الضحاك بن مزاحم: ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣.  
طارس: ٣٤، ١٢٥، ١٦٤، ٦١٩، ٦١٤، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢٢، ٦٢٤، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٥، ٦٣٧، ٦٤١، ٦٤٣، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٩، ٦٥٣، ٦٥٧، ٦٦٥، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٧١، ٦٧٤، ٦٧٧.  
طرفة بن العبد: ٨٠.  
طلحة بن عبيد الله: ٦٦٢.  
الطيالسي = أبو الوليد الطيالسي: ٤٢٨.  
عبادة بن الصامت: ١٣٦، ٤٥٨.  
العباس بن عبدالمطلب: ١٨٣.  
عبدالله بن أنيس: ١٧٠-١٧١، ١٧٢.  
عبدالله بن أبي أوفى: ١٨٠، ٣٥٤، ٦٨٣.  
عبدالله بن أبي: ٦٥٢.  
عبدالله بن جعفر: ١٤٧.  
عبدالله الحظمي: ٦٧٩.  
عبدالله بن الزبير: ٣٣٢، ٣٣٣، ٦٦١.  
عبدالله بن صالح: ٣٣٢-٣٣٣، ٣٤٥.  
عبدالله بن عباس: ١٧، ٢١، ٢٢، ٢٥، ٢٣، ٨٢، ١١٣، ١٤٥، ٢٠٤، ٣١٢، ٢١٣، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٨، ٢٩٨، ٣٣٥، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٦، ٣٩٩، ٤٤٤، ٤٥٩، ٤٦٠، ٥١٧، ٥٥٧، ٥٦٦، ٥٧٢، ٥٧٦، ٥٨١، ٥٩٧، ٦٠٥، ٦١٥، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٦، ٦٣٨، ٦٥١، ٦٦١، ٦٦٧.  
عبدالله بن عمر: ٢٩، ٣٣، ٩٣، ١٢٣،

١٢٢، ١٦٨، ١٧٤، ٢٠٠، ٢٠٧،  
٢٢١، ٢٢٥، ٢٥٢، ٢٦٠، ٣٥٣، ٣٦٤،  
٣٧١، ٤٠٢، ٤١١، ٤٤٩، ٤٤٩-٤٦١،  
٤٦، ٤٧٠، ٤٨٢، ٥٨٦، ٦٥٣، ٦٥٣،  
٦٦٠، ٦٦٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨٤،  
عبدالله بن عمرو بن العاص: ٤٥، ٥٣،  
٥٨، ٦٥، ٨٧، ١٢٧، ٢٠١، ٢٥٥،  
٢٩١، ٤٠٢، ٤٤٩، ٤٥٠، ٥٩٣، ٥٩٥،  
٦٥٧، ٦٤٩، ٦٥٧،  
عبدالله بن قيس (انظر: أبو سعيد الخدري).  
عبدالله بن مسعود: ١٠٥، ١٩٢، ٢٤٤،  
٢٨، ٤٤٥، ٦٠٣، ٦٥٤،  
عبدالله بن مغفل: ٣٥٣،  
عبدالله بن وهب: ٥٢٩،  
ابن عبدالمطلب (أبو عمر بن عبدالمطلب): ٥٢،  
١١، ١٢٩، ٣٥٤، ٣٨٥، ٤٠٣، ٤٠٦،  
٤٣، ٤٨٦، ٤٩٤، ٤٩٥، ٥١٤، ٥١٥،  
٥١، ٥٣٨، ٥٣٨، ٥٣٣،  
ابن عبدالحكم = محمد بن عبدالحكم.  
عبد الرحمن بن جبر بن عمرو = أبو  
س: ٨٠،  
عبد الرحمن بن خالد بن الوليد: ١٩٠،  
عبد الرحمن بن عوف: ١٦٤، ٣٨٥،  
٥٣،  
عبد الرحمن بن غنم: ٥٦٧،  
عبد الرحمن بن مهدي: ١٣٣،  
عبد الرزاق بن همام الصنعاني (صاحب

«الصفحة»): ٣٨٥، ٣٨٧، ٥٣٧،  
عبد شمس: ٥١٦،  
عبد العزيز بن أبي سلمة: ٦٠٩،  
عبد الملك بن صالح بن علي بن عبد الله  
ابن عباس: ١٤١-١٤٢،  
عبد الملك بن عمر: ٦٦٢،  
عبد الملك بن مروان: ٣٢٢، ٦٦١،  
عبد الوهاب - القاضي عبد الوهاب  
الغدادي المالكي (أبو محمد): ٢٨، ٣٨٦،  
٣٩٠، ٥٠٦،  
عبدالله: ٤١١،  
عبيدة بن الحارث: ١٩٦، ١٩٩، ٢٠٠،  
عُبيد بن عمرو: ٦٠٩،  
عتبة بن ربيعة: ١٩٦،  
عثمان بن عفان: ٩١، ٤٦٥، ٥٠٣،  
٥١٦، ٦٠٧،  
عثمان التيمي: ٥٩٠،  
عرجة: ٦٠٣، ٦٥٨،  
عروة البارقي: ٣٢١، ٣٤١،  
عروة بن الزبير: ٢٠، ٢٢، ١٦٤، ٣٤٥،  
٥٠٩،  
غزير: ٥٦٩، ٥٨١،  
عطاء الخراساني: ٦٤٠،  
عطاء بن أبي رباح: ٢٦، ٣٠، ٣٦،  
١٦٥، ٢٠٢، ٢١٢، ٢٦٠، ٤٧٣، ٥٠٧،  
٦٠٧، ٦١٠، ٦٣٤،  
عقبة بن عامر: ٩٥، ١١٨، ٥٧٥،

- عقبة بن أبي مخط: ٢٦٥،  
- عقيل بن خالد: ٣٣٤، ٣٤٥،  
- عكرمة (مولى ابن عباس): ١٦٦، ٢٠٣،  
٣٢٦، ٤٦٠، ٦٠٥،  
- علي بن أبي طالب: ١١٩، ١٨٤، ١٨٤،  
١٩٦، ١٩٩، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣١٥، ٣٢٧،  
٣٦٥، ٤١١، ٤٣٣، ٤٦٥، ٥٠٣، ٥٩٣،  
٦٠٧، ٦١٢، ٦١٦، ٦١٨، ٦٥٤، ٦٦٦،  
٦٦٨، ٦٧٤،  
- علي بن معاذ: ٣٠٧، ٥٨٢،  
- عمار بن ياسر: ٦٦٦،  
- عمران بن الحصين: ٢٤٥، ٣٦٣،  
١٤٠، ١٦٣، ١٦٦، ١٨٥، ١٩١، ٢٠٩،  
٢٤٨، ٢٨٢، ٢٨٣، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣١٠،  
٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٧١، ٤١٨، ٤٣٩،  
٤٤٩، ٤٦٥، ٤٧٧، ٥٠٠، ٥٠٣، ٥٠٤،  
٥١٨، ٥٤١، ٥٤٤، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٦٧،  
٥٦٩، ٥٧١، ٥٧٥، ٥٧٧، ٥٧٩، ٥٨١،  
٥٨٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦١٢، ٦٢٣،  
- عمرو بن عبد العزيز: ١٦٣، ١٦٨، ٣٧٧،  
٥١٧، ٥٣٩، ٥٤٤، ٦٣٧،  
- عمرو بن شعيب: ٤٥، ٢٠١، ٣٧١،  
٤٠٢، ٤٤٩، ٤٥٠، ٥٩٣، ٥٩٧،  
- الكسائي: ١٤٢، ٢٩٦،  
- عمرو بن عيسى: ٢٩٤،  
- شعير مولى أبي اللحم: ٣٧٣،  
- عترة: ٤٨٤،  
- عوف بن مالك الأشجعي: ٤٧٥، ٤٩٩،  
٦٥١،  
- ابن عون: ١٦٨،  
- عيسى - عليه السلام: ٥٦٩، ٥٨١، ٥٨٣،  
- عيينة بن حصن: ٣٣٤،  
- فضالة بن أيوب: ١٠١، ١٠٢، ١٠٧،  
- فضل (من المالكية): ٢٣٦، ٢٣١،  
- ابن القاسم = محمد بن القاسم: ١٦٨،  
٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤٨، ٢٨٠، ٢٨٩، ٣٠٣،  
٣٠٤، ٣١٦، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤،  
٣٢٧، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٢،  
٤٠٨، ٤٢٢، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٣٢،  
٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٤٣،  
٥٨٥، ٥٨٧، ٥٨٨، ٦٢٤، ٦٧٠،  
- القاسم بن سلام = انظر: أبو عبيد،  
- القاسم بن عبد الرحمن: ٤٤٩،  
- القاسم بن محمد: ٣٥٧،  
- قتادة: ١٢٢، ١٨٠، ٢٥٨، ٣٢٦،  
٤٦٢، ٤٩٢، ٥١٢، ٥١٨، ٥٧٢، ٦١٦،  
٦٤٤، ٦٤٠،  
- ابن القصار: ٣٣٧،  
- قطري بن الفجاءة: ١٨٨،  
- قيس بن عباد: ١٥٥،  
- الكسائي: ١٠٨،  
- كعب بن الأشرف: ١٧٠، ١٧٢، ٣١٣،  
٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٦٣٣،



- المهدي أمير المؤمنين: ٣.  
- ابن المراز = محمد بن المراز: ٢٧٩، ٢٨٠، ٣٩٥، ٤٩٤، ٤٩٧.  
- ميمن بن مهران: ٥٨٣.  
- التائفة: ٢١٨.  
- نافع (مولى ابن عمر): ١٦٢، ١٦٨، ٢٠٣، ٤١١، ٤٦٠، ٤٨٢، ٦٦٨، ٦٦٩.  
- ابن نافع (من المالكية): ٢٧٩، ٣٩٢، ٣٩٥، ٣٩٣.  
- ابن نبيح الحللي: ١٧٢،  
- نجدة الحاروري = نجدة بن عامر: ٣٧٣، ٦٦١.  
- النحاس: ٣٦، ٢٩.  
- النسائي = أحد بن شعيب: ٩، ١١، ٢١، ٥٣، ٨١، ٨٤، ٩١، ٩٨، ١٠٠، ١٣٤، ١٤٣، ١٤٦، ٤٩٨، ٥٠٦، ٥٠٧.  
- النضر بن الحارث: ٦٦٥.  
- النعمان بن مقرن: ١٥٢.  
- نوفل: ٥١٦.  
- هاشم: ٥١٦.  
- هشام بن عروة: ٥٠٩.  
- ابن هشام: (صاحب «السيرة النبوية»): ١٠٨، ٢٣٤.  
- الوليد بن عتبة: ١٩٦.  
- ابن وهب: ٩٢، ٣٧٤، ٣٩٥، ٤١٣.  
- يحيى بن سعيد: ١٠٣، ١٤٣، ١٧٠، ٤١٧، ٤١٨.

- ٢٩٦، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٥، ٣١٨، ٣٢٥، ٣٢٧، ٣٥٤، ٣٦٥، ٣٧٢، ٣٧٦، ٣٨٤، ٣٨٨، ٤٠١، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١٣، ٤١٦، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣٦، ٤٤١، ٤٤٨، ٤٦٣، ٤٦٧، ٤٧٤، ٤٧٨، ٤٨٥، ٤٨٨، ٤٩٤، ٤٩٨، ٥٠٨، ٥١٠-٥١١، ٥١٨، ٥٣٠، ٥٤١، ٥٤٨، ٥٥٢، ٥٥٩، ٥٨٠، ٥٩٠، ٥٩٤، ٥٩٥، ٦١٤، ٦١٦، ٦١٩، ٦٢١، ٦٢٥، ٦٣٥، ٦٣٧، ٦٤١، ٦٤٦، ٦٥٠.  
- أبو داود السجستاني (صاحب «السنن»): ٩، ٢٥، ٣٠-٣١، ٣٣، ٤١، ٤٥، ٥٥، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٨٧، ٩٢، ٩٥، ١٠٣، ١٠٤، ١١٣، ١١٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٣٤، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٠، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٠، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٨٣، ١٨٨، ١٩٦، ١٩٦، ٢٠٧، ٢١٦، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٢٣، ٢٤١، ٢٥٣، ٢٩٣، ٢٩٦، ٣١١، ٣٣٠، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٩٦، ٤٠٢، ٤١١، ٤٢٧، ٤٣٣، ٤٤٢، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٦٩، ٤٧٥، ٤٩٩، ٥٠٩، ٥١٢، ٥٤٥، ٥٧٤، ٥٧٧، ٥٩٣، ٦١٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢.  
- أبو الدرداء: ٦٦٢.  
- أبو ذر الغفاري: ١٠٠، ١٤٣، ١٩٦، ٦٦٣، ٦٥٥.  
- أبو سعيد الخدري = سعد بن مالك: ٢٩٦، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٥، ٣١٨، ٣٢٥، ٣٢٧، ٣٥٤، ٣٦٥، ٣٧٢، ٣٧٦، ٣٨٤، ٣٨٨، ٤٠١، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١٣، ٤١٦، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣٦، ٤٤١، ٤٤٨، ٤٦٣، ٤٦٧، ٤٧٤، ٤٧٨، ٤٨٥، ٤٨٨، ٤٩٤، ٤٩٨، ٥٠٨، ٥١٠-٥١١، ٥١٨، ٥٣٠، ٥٤١، ٥٤٨، ٥٥٢، ٥٥٩، ٥٨٠، ٥٩٠، ٥٩٤، ٥٩٥، ٦١٤، ٦١٦، ٦١٩، ٦٢١، ٦٢٥، ٦٣٥، ٦٣٧، ٦٤١، ٦٤٦، ٦٥٠.  
- أبو عبيدة عامر بن الجراح: ١٥٦، ٥٨١.  
- أبو عبيدة = معمر بن المثنى: ٢٦٨، ٥٧٣.  
- أبو عبيد = القاسم بن سلام: ٧٥، ٨٩، ٩٠، ١٠٨، ١٨٤، ٢٦٤، ٢٦٨، ٢٧٨، ٣٣٣، ٣٤٥، ٣٥٠، ٣٥٤، ٤٠٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٣١-٥٣٢، ٥٥٩، ٥٦١، ٥٦١، ٥٧٠، ٥٧٤، ٥٧٦، ٥٨٢، ٥٨٩، ٥٩٢.  
- أبو العلاء (أمير المؤمنين) بن عبد الله بن أبي حفص: ٦٨٥.  
- أبو قتادة الأنصاري: ٥٧، ١٤٥، ١٩٨، ٤٧٥.  
- أبو قلابه = عبدالله بن زيد الجرمي: ٢٧٤.  
- أبو مالك الأشعري: ١٠٤، ٣٩٦.  
- أبو معاوية = محمد بن خازم الصيرفي: ٤١١.  
- أبو المليح: ٥٨٢.  
- أبو موسى الأشعري = عبدالله بن قيس: ٣٤، ١٣٧، ١٦٤، ٢٨٢، ٤١١، ٥٧٤، ٥٧٥، ٦١١، ٦١٢، ٦٦٢، ٦٨٢.  
- أبو سعيد الخدري = سعد بن مالك: ٢٩٦، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٥، ٣١٨، ٣٢٥، ٣٢٧، ٣٥٤، ٣٦٥، ٣٧٢، ٣٧٦، ٣٨٤، ٣٨٨، ٤٠١، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١٣، ٤١٦، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣٦، ٤٤١، ٤٤٨، ٤٦٣، ٤٦٧، ٤٧٤، ٤٧٨، ٤٨٥، ٤٨٨، ٤٩٤، ٤٩٨، ٥٠٨، ٥١٠-٥١١، ٥١٨، ٥٣٠، ٥٤١، ٥٤٨، ٥٥٢، ٥٥٩، ٥٨٠، ٥٩٠، ٥٩٤، ٥٩٥، ٦١٤، ٦١٦، ٦١٩، ٦٢١، ٦٢٥، ٦٣٥، ٦٣٧، ٦٤١، ٦٤٦، ٦٥٠.

## ● ثالثاً: أسماء النساء:

- جويرية بنت الحارث (أم المؤمنين): ١٦٨.
- خولة بنت حكيم: ٦٨٢.
- صفية (زوج النبي ﷺ): ٥٨٢.
- عائشة بنت أبي بكر الصديق (أم المؤمنين): ٨٤، ٨٥، ٨٦، ١٠٨، ١٣٨، ١٥٧، ٢٩٨، ٥٠٩، ٥٧٤، ٦٠٣، ٦١٧.
- عاتكة بنت مرة: ٥١٦.
- فاطمة بنت رسول الله ﷺ: ٥١٢.
- رابعاً: كنى النساء:
- أم الحصين الأحسية: ١٣٦.
- أم سلمة: ٦٧٨، ٦٥١.
- أم هانئ بنت أبي طالب: ٢٩٨، ٢٩٩.



## - أبو نضرة: ٢٠٣.

- أبو هريرة: ٤٠، ٥٩، ٧٩، ٨١، ٨٢، ٩٥، ٩٨، ١٠٢، ١٠٦، ١٠٨، ١٣٤، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٦، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٣، ١٥٥، ١٨٠، ١٨٣، ٢٠٦، ٢٤٣، ٢٩٩، ٤٩٩، ٦٥٩، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٧٠، ٦٧٠.
- أبو هند: ٦٤.
- أبو وائل = شقيق بن سلمة: ٣٠٦، ٥٤٥.
- أبو وهب الجشمي: ١٤٤، ١٤٥.
- أبو يزيد الخولاني: ١٠٧.
- أبو يوسف القاضي يعقوب بن إبراهيم صاحب أبي حنيفة: ١٦٥، ٣٠١، ٤٠٥-٤٠٦، ٤٠٩، ٤٣٦، ٤٨٩، ٦٣٧.

## أسماء الكتب الواردة ذكرها في متن الكتاب

## مرتبة على حروف الهجاء

- «أحكام القرآن» (للقاضي إسماعيل): ٢٢، ١٩٠، ٤٥٨.
- «الأموال» (لأبي عبيد القاسم بن سلام): ٣٣٣، ٣٤٥، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٧٦، ٥٨٢.
- «جامع الترمذي»: ١٥٩، ٣٧٣.
- «مسنن أبي داود»: ١٥٤، ١٨٠، ٢٠٨، ٢٤٤، ٢٩٤.
- «مسنن الدارقطني» (وانظر: الدارقطني، في فهرس الأعلام): ١١٦، ١١٨.
- «السيرة النبوية» (لأبي هشام): ١٠٨.
- «شرح مسائل الخليفة» = البيان والتحصيل (لأبي رشد): ٥٨٥.
- «صحيح البخاري»: ١٢٥، ٢٤٧، ٤٦٥، ٤٧٥، ٥٩٣.
- «صحيح مسلم»: ١٥٦، ١٧٤، ١٨٠، ١٨٣، ٢٤٧، ٥٢٧.
- «الصحيحان»: ٥، ٨٢، ٩٠، ١٨٠، ٤٦٥، ٤٧٥.
- «غريب الحديث» (لأبي عبيد القاسم بن سلام): ٨٩.
- «كتاب ابن سحون»: ٣٩٣.
- «كتاب ابن المنذر» (يعني «الأوسط»): ٥٠١.
- «كتاب ابن المراز»: ٤٩٤.
- «كتب المالكية»: ٣٠٤.
- «الغلي» (لأبي حزم): ٤٢٠.
- «مختصر العين» (للزبيدي): ١٣٨، ٤٤١، ٦٥٨.
- «الموتة» (للسحون): ٣٢٤، ٣٩١، ٣٩٢.
- «مراتب الإجماع» (لأبي حزم): ٥٢، ٤٢٠.
- «المُعَلِّم» (للمازري): ١٨١.
- «الموتة» (للقاضي عبد الوهاب): ٥٠٦.
- «الغازي» (لأبي إسحاق): ١٠٨، ٢٣٤، ٢٦٨، ٣١٥.
- «الموطأ» (لأبي مالك بن أنس): ٣٢، ٣٣، ٥٧، ١٠٩، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٨، ١١٤، ١٢٦، ١٣٦، ١٤٣، ١٦٢، ١٨٥، ١٩٦، ٢٧١، ٢٩٨، ٣١٩، ٤٣٩، ٤٤٣، ٤٤٤، ٥٣٢، ٥٣٥، ٥٤٤، ٥٦٢، ٦٢٧.
- «موطأ يحيى»: ١٦٢.
- «الواضحة» (لأبي حبيب): ٦٠.

فهرس المصطلحات والغريب في الكتاب<sup>(١)</sup>

- اتقيا برسول الله ﷺ: ١٨٥.
- اتخن (الإختان): ٢٦٨.
- أحر البأس: ١٨٥.
- اخفق (الإخفاق): ٩٠.
- أدرب (الإدرب): ٣٩٣، ٣٩٤.
- الأدهم (الفرس الأدهم): ١٤٥.
- الأثرم (الفرس الأثرم): ١٤٦.
- أرمولو: ١٣٨.
- الاستحيا: ٢٦٦.
- إسلال = لا إسلال: ٣٣٠.
- الأشقر = الشقر (الفرس الأشقر): ١٤٥.
- اعتلج القوم = المألجة: ٣٤٢.
- الأعصف (الفرس الأعصف): ٤١٧.
- الأفر (الفرس الأفر): ١٤٥.
- إغلال = لا إغلال: ٣٣٠.
- الأفرح (الفرس الأفرح): ١٤٦.
- الإكام: ٢١٨.
- أكتب (كتوبكم): ١٥٤.
- الأنف: ٥٧٠.
- أنا فتنا فتنا: ٢٠٨.
- أفق الكرمة: ١٣٧.
- أهل الذمة: ٥٥٢.
- أهل الصلح: ٥٥١.
- أهل العنوة: ٥٥٢.
- أوجب (الإيجاب): ٣٩٢، ٤٩٢.
- أي قل = قل: ٩٨.
- البرفون: ٤١٥-٤١٦، ٤١٩.
- البؤرة: ٢٢٤.
- البياضة: ١٥٦.
- تكافأ دماؤهم: ٤٧.
- تحت راية عُمَيَّة = راية عُمَيَّة = عُمَيَّة: ٦٥٨.
- التحرف للقتال: ٢٠٩، ٢١٠.
- التحيز إلى فئة: ٢٠٩-٢١٠.
- مُدْبِج: ١٤٨.
- تدهل = لا تدهل: ٣٠٧.
- تزفر = زفر = يزفر: ٥٥٤.
- التعتبة: ١٥٧.
- نقيء = القينة: ٦٦٨.
- نلثوا = لا نلثوا: ٨٧.
- نوى = لا نوى عليه: ٩٩.
- نوى: ٢١٠.
- جين هالغ = هالغ: ١٨٣.
- جُزّت عليه الواسي: ٥٥٤.

(١) ما كان أمامه حرف (ت) فهو في التعليق.

- الجزية: ٤٨٩.
- جُمع (المرأة تموت بجمْع): ١٠٩.
- جموح: ٤٨٣.
- الجنب = ذات الجنب = المجنوب: ١١٠.
- جَهْد: الجهاد: ١٠.
- حاشش نخل: ١٤٨.
- حاص = حاص الناس حيصة: ٢٠٧.
- حالم = أي محتلم: ٥٤٨.
- حبل الحيلة (حتى يفسد منها حبل الحيلة): ٣٤٨.
- الحنّ: ١١٠.
- حَزْد: ٤٨٥.
- الحُسْر: ١٥٦.
- الحطيم (الفرس الحطيم): ٤١٧.
- الحطب (اتزع طلقاً من حقه): ٤٨٤.
- الحافظ والمخط: ٤٤٤.
- خلع = خالغ (شح خالغ): ١٨٣.
- خنّ: ٤٣٩.
- الخُرْمِي = خُرْمِي المتاع: ٣٧٤، ٣٧٥.
- خولثني: ١٤٤.
- زينة: ٥٧٨.
- دهل = تدهل = لا تدهل: ٣٠٧.
- الديكاج: ١٦٥.
- ذات الجنب = صاحب ذات الجنب = المجنوب: ١١٠.
- الذُفْر من البعير: ١٤٨.
- ذُفْ = لا يُذْفَع على جريح: ٦٦٦.
- الرآن: ٤٨٠.
- الرايح (الفرس الرايح): ٤١٧.
- راية عُمَيَّة = القَمَّة = عُمَيَّة = تحت راية عُمَيَّة: ٦٥٨، ٦٥٨.
- الرهيص (الفرس الرهيص): ٣٩١.
- الزنديق: ٢٢٥-٢٢٦.
- السّاقّة: ٣٩٠.
- السّبيحة (الأرض السّبيحة): ٦٥٢.
- سروح: ٤٨٢.
- السّرة (سرة بني لوي): ٢٢٤.
- السّرة: ٣٣.
- السلب: ٤٥٦.
- السّنة (سافروتم في السّنة): ١٤٩.
- سَهْم غَرَب: ١٠٨.
- شاكه مشاكهة: ١٨١.
- شح خالغ: ١٨٣.
- الشرح (شرح الشياح): ٢٢٦، ٢٢٧.
- الشكال من الخيل: ١٤٦.
- الشثار: ٤٤١.
- الشّية: ١٤٦.
- الشيوخ (شيوخ المشركين): ٢٢٧.
- صاحب ذات الجنب = ذات الجنب = المجنوب: ١١٠.
- صبر البهائم: ٢٥٥.
- الصّعد: ٤٨٤.
- الصّفي: ٥١٠.

- الصليب = صليب: ٦٤٢.
- الفُرع (الفرس الفُرع): ٤١٧.
- الطُلُق (الفرس طُلُقاً من حقيه): ٤٨٤.
- طلق اليمن: ١٤٦ ت.
- الطول والطيل: ٧٩، ٨٠.
- ظهراً ويطأ: ٢٣٤، ٦١٧ ت.
- الماني (فَكَوْا الماني): ٢٨٣.
- عيلان (جُمع عيل): ٤٣٤ ت.
- العتيق (فرس عتيق): ٤١٩.
- عَيْج: ٢٥٦ ت.
- عدله: ٥٤٨ ت.
- العربي (الفرس العربي): ٤١٥-٤١٦ ت، ٤١٩.
- عرضاً: ٥٧٠.
- العرق الظالم: ٤٢٨.
- العصف = المُسَاء: ٢٢٩، ٤٨٦ ت.
- المَكْشَر = المكشرون: ٢٠٧ ت، ٢٠٨.
- ٢٠٩.
- عُيْبة = راية عمية = تحت راية عمية:
- ٦٥٨، ٦٥٨ ت.
- غُرَاب (سهم غُرَاب): ١٠٨.
- الغنيمة: ٣٤٣ ت، ٤٦٣، ٤٨٩، ٤٩٠.
- الغيلة: ٥٩٢.
- فَصَل = فاضلاً: ٣٩٤.
- الفرس: الأعرج: ٤١٧.
- الفرس: البرذون: ٤١٥-٤١٦، ٤١٩.
- الفرس: الحظيم: ٤١٧.

- الفرس: الرايح: ٤١٧.
- الفرس: الرهيم: ٣٩١ ت، ٣٩٢.
- الفرس: الفُرع: ٤١٧.
- الفرس: العتيق: ٤١٩.
- الفرس: العربي: ٤١٥-٤١٦ ت، ٤١٩.
- الفرس: الفُحْم: ٤١٧.
- الفرس: الكميث: ١٤٤ ت.
- الفرس: المحجل: ١٤٥ ت.
- الفرس: المُعرب: ٤١٥-٤١٦ ت، ٤١٩.
- الفرس: المُقْرِف: ٤١٥-٤١٦ ت، ٤١٩.
- الفرس: النبطي: ٤١٥-٤١٦ ت.
- الفرس الهجين: ٤١٥-٤١٦ ت، ٤٢٠.
- قُل (أي قُل): ٩٨.
- فواق الناقة: ١٠٤ ت.
- الفتي: ٤٥٦، ٤٦٣، ٤٨٩، ٤٩٠.
- في غير كنهه: ٢٩٤ ت، ٢٩٥.
- القاسط: ٥٧٧.
- قتل الغيلة: ٥٩٢.
- قسم (فرس قسم): ٤١٧.
- الكميث (فرس كميث): ١٤٤ ت.
- كنه الشيء = في غي كنهه: ٢٩٤ ت، ٢٩٥.
- لا إسال: ٣٣٠.
- لا إفلان: ٣٣٠.
- لا تلوا: ٨٧ ت.
- لا نوى عليه: ٩٩.
- لا نسبح: ١٤٨.

- المقرف (الفرس المقرف): ٤١٥-٤١٦ ت، ٤١٩.
- المقسط: ٥٧٧.
- المناطق (مناطقهم): ٥٧٠.
- مُثِيله: المثل: ٩٧.
- من جوت عليه المواسي: ٥٥٤ ت.
- مَثْرَقَة = ناقة مَثْرَقَة: ٣٦٤ ت.
- مواتيا: ٢١١ ت.
- نالقة: ٥٩٢ ت.
- ناقة مَثْرَقَة: ٣٦٤ ت.
- ناقة محزومة: ٥٧٤.
- النبطي (الفرس النبطي): ٤١٥-٤١٦ ت.
- تنضخي: ٤٨٤.
- نَذَر (ضرب رأس الرجل فَنَذَر): ٤٨٤.
- النُقْل: ٤٥٥.
- النكاح: ٢٨٦.
- هالغ (جين هالغ): ١٨٣ ت.
- الهجين (فرس هجين): ٤١٥-٤١٦ ت، ٤٢٠.
- هذا خير: ١٠١.
- الهيمان: ٤٨٠.
- هم يذ على من سواهم: ٤٧.
- يجير عليهم أقصامهم = يسره عليهم أقصامهم: ٤٧.
- يُزجي: ١٤٠.
- يستن: ٧٩.
- يسعي بدمتهم أذناهم: ٤٧.
- بمن الخيل في شرقها: ١٤٥ ت.
- ينيل إليهم على سواء: ٢٩٥.
- لا يذلف على جريح: ٦٦٦ ت.
- لا يمشوا أولادهم: ٥٤٣ ت.
- الميطون: ١١٠.
- مَثْرَس: ٣٠٦، ٣٠٧.
- المتشري: ٤٠٢.
- الميطون = المحيون: ١١٠.
- المجنوب = صاحب ذات الجنب = ذات الجنب: ١١٠.
- المحجل (الفرس المحجل): ١٤٥ ت.
- محزومة (ناقة محزومة): ٥٧٤.
- المحضات: ٢٨٨.
- المخيط: ٤٤٤.
- المرأة تموت بجمع = جمع: ١٠٩ ت، ١١٠.
- المسالنج (المسلحة): ٣٩٠ ت.
- الميسن: ٣٥٧ ت.
- المشاكسة: شاكة مشاكسة: ١٨١ ت.
- المُشَيِّد: ٤٠٢.
- المُصَيِّف: ٤٠٢.
- المطمون: ١٠٩.
- معافر: ٥٤٨ ت.
- المعالجة (اعتلج القوم): ٣٣٢ ت.
- المعاهد (من قتل معاهداً): ٢٩٤ ت.
- المغرب = الفرس المغرب: ٤١٥-٤١٦ ت، ٤١٩.
- المَعْرَة: ٢٤٢ ت.
- المعشقل: ٢١٨ ت.
- معمعة القتال (المعمعة): ٤٨٢، ٤٨٣ ت.

## فهرس المذاهب المذكورة في متن الكتاب

- أصحاب أبي حنيفة (الحنفية) وانظر:  
[أصحاب الراي] و[الكوفيون] ١٦٦،  
٢١٨، ٢١٨، ٢٢٨، ٢٤٩، ٣٧٦، ٣٨٤،  
٤٩٨، ٥٠٨، ٥٩٠، ٥٩٥.
- أصحاب الشافعي (الشافعية) وانظر:  
[الشافعية]: ٣٧٢، ٤٠٥، ٤٩٨، ٥٢٢ -  
بعض أصحاب الشافعي،  
- أصحاب الراي (الحنفية): ١٦٦، ٣٠٨،  
٣٢٨، ٣٥٨، ٣٥٩، ٤٠٣، ٤٣١، ٥٥٤،  
٥٥٥، ٦٠٨، ٦١٢، ٦٦٦، ٦٧١، ٦٧٦.
- أصحاب مالك (المالكية) وانظر:  
[المالكية]: ٢٣٥، ٢٤٩، ٣٠٥، ٣١٦،  
٣٣٤، ٣٣٥، ٣٤٦، ٣٤٩، ٣٨١، ٣٨٨،  
٣٩٤، ٣٩٥، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٢٨، ٤٣٦،  
٤٣٧، ٤٧١، ٤٩٧، ٥٨٨.
- أهل الظاهر: ٢٠٥، ٢٠٧، ٢١٢، ٢٢٦،  
٢٥٧، ٣٣٧، ٣٥١، ٣٧٣، ٣٧٠، ٣٧١،  
٣٧٦، ٤١٣، ٤٣٠، ٤٦٣، ٤٧٣، ٤٧٦،  
٥٠٦، ٥١٤، ٥١٥، ٥٣٥، ٦١٤، ٦٢٧،  
٦٣٠، ٦٣٥.
- الشافعية: ٢١٠، ٣٤٣، ٣٨٩، ٤٠٠،  
٤٢٧، ٥٨٣، ٦٧٣.
- الكوفيون: ١٢٩، ٣٥٠، ٥٩٧.
- المالكية: ٢٧٠، ٢٨٩، ٣٢٢، ٣٤٢،  
٣٥٦، ٣٧٩ - بعض المالكية، ٣٥٧ - أكثر  
المالكية، ٣٨٢، ٣٨٩، ٤٠٧، ٤٣٥، ٤٩٥،  
٥٣١ - بعض أصحاب مذهب مالك،  
٥٥٢ - أصحاب مذهب مالك، ٥٨٠ -  
بعض المالكية، ٦٢٤.



## فهرس قواي الشعر والرجز مرتبة على حروف الهجاء

صدر البيت	القافية	الفاصل	الصفحة
بها جيف الحسرى فأما عظامها	فصليب	-	٦٤٢ ت
سبحاً جوحاً وإحضارها	المرفد	أمرؤ القيس	٤٨٢
لعمرك إن الموت ما أخطأ الفتى	باليد	طرفة	٨٠
جمعاً يظل به القضاء مُضْلاً	صحاري	النايعة	٢١٨
ستعلم أئنا منها يُنزو	تضير	أبو سفيان	٢٢٤ ت
وهان على سرأة بني لؤي	مستطير	حسان بن ثابت	٢٢٤
أدام الله ذلك من صنع	السعير	أبو سفيان	٢٢٤ ت
أقول لها وقد طارت شعاعاً	تراعي	قطري بن الفجاءة	١٨٨
فإنك لو سألت بقاء يوم	تطاعي	قطري بن الفجاءة	١٨٨
وإن تصروا تحت أسيافه	الأشرف	علي بن أبي طالب	٣١٥
فأنزل جبريل من تله	ملطّف	علي بن أبي طالب	٣١٥
غداة رأى الله طغيانه	الأجف	علي بن أبي طالب	٣١٥
قدّس الرسول رسولاً إليه	مرهف	علي بن أبي طالب	٣١٥
السم تخافون أدنى العذاب	كالأخرف	علي بن أبي طالب	٣١٥
إذا عصبت بالقطن المُرّتل	تقتل	-	٩٩
فإن ولدت مهوراً كريماً فبالخري	الْفَحْل	هد بنت النعمان	٤١٦
ألفى يقرى سَجَل حين أْجَلْت	المباسل	جعفر بن عليّة	٦٣٩
فقالوا: لنا ثنتان لا يُدّ منهما	سلاسل	الحارثي	٦٣٩
والهام كننُ بالصعيد كأنما	المخنظل	جعفر بن عليّة	٦٤٠
وما هند إلا مهرة عربية	يَغْل	الحارثي	٤٨٤
		عنترة	٤٨٤
		هد بنت النعمان	٤١٦ ت
		بن بشر	



٩٩ رجز	-	-	في لجة امسك فلاناً عن فلي
٩٩ ت	-	وحده	وجليس الخير خير
٩٩ ت	-	عنده	وحدة الإنسان خير
٤٨٦	-	المُجَلَّة	أقبل سيل جاء من عند الله
٤١٩	شاعر من همدان	سهامها	ومنا الذي قد سن في الخيل سِنَّة
٢١-٢٠	صُرْمَة بن أبي أس	مواتيا	نوى في فريش
	بن صيرمة		

\*\*\*

الموضوع	الصفحة
- مقدمة التحقيق	٥
- خطبة الحاجة	٥
- تعريف الجهاد ومجالاته	٥
- مراتب الجهاد	١٤
- الدعوة إلى الجهاد في سبيل الله في التوراة والإنجيل والقرآن	١٦
- معوقات الجهاد	١٩
• معوقات معنوية	١٩
• معوقات مادية	٣٥
- التعريف بالكتاب	١٢٧
• صحة نسبه	١٢٩
• تاريخ تأليفه	١٣١
• عنوان الكتاب	١٣٢
• سبب تأليف الكتاب	١٣٣
• منهج المصنف في كتابه	١٣٨
• منهجه في استنباط الأحكام الفقهية من الأدلة الشرعية	١٨١
• مدح العلماء للكتاب	١٨٨
• مصادر المصنف وموارده في الكتاب	١٨٩
- وصف النسخ الخطية المتبعة في التحقيق	٢١٢
- فروق بين الأصل المخطوط ومنسوخ الشيخ أبي خيرة	٢١٥
- ملاحظات عامة على مطبوع دار الغرب من الكتاب	٢٢٥
- عملنا في التحقيق	٢٣٦
- صور عن النسخ الخطية المتبعة في التحقيق	٢٣٨
- ترجمة المصنف	٢٤٤

- مقدمة المصنف
- ٣ - بيان أنَّ المصنّف نوحي في كتابه أن يكون مبنياً على دلائل الكتاب والسنة، منزهاً عن شبه التقليد
- ٤ - نوحي المصنف الأحاديث الصحيحة في الاستدلال
- ٥ - تسمية الكتاب وسرد أبوابه
- \*\*\*\*\*
- الباب الأول: في حدّ الجهاد ووجوبه وتفصيل أحكامه: من فرض على الأعيان وعلى الكفاية، ونقل، وصفة من يجب ذلك عليه، وهل تجب الهجرة؟
- ٩ ● فصل: في معنى الجهاد، وحدّ لغة وشرعاً
- ١٠ - الجهاد في الشرع يقع على ثلاثة أنحاء: جهاد بالقلب، وجهاد باللسان، وجهاد باليد
- ١١ ● الأول: جهاد القلب: وذلك راجع إلى مغالبة الهوى ومداخلة الشيطان
- ١٢ ● الثاني: جهاد باللسان: وذلك كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
- ١٣-١٢ - ذكر المصنف في كتاب آخر له اسمه: «تبيين الحكماء على مآخذ الأحكام» أن مراتب تغيير المنكر على خمسة أقسام
- ١٢ت - شروط الجهاد باللسان، منها:
- ١٣ (١) أن يكون عالمياً بطرق الإنكار، ووجه القيام في ذلك
- ١٣ - قرر ابن القيم في «إعلام الموقعين» أن إنكار المنكر أربع درجات
- ١٣ت - فصل المصنف في تبيين الحكماء على مراتب إنكار المنكر
- ١٣-١٤ت (٢) أن يكون له قوة في نفسه، وحالة يأمن معها أن يُسْتَطَاع ذلك
- ١٤ (٣) أن يرجو في قيامه كُفّ ذلك المنكر وإزالته
- ١٥ - ترجيح المصنف أن جهاد اللسان واجب، وإن كان ينأى من كُفّ ذلك المنكر
- ١٥ - ذكر اختلاف العلماء فيما إذا كان القائم بالمعروف والنهي عن المنكر متأكدًا من عدم تأثير أمره ونهيه على قلوب
- ١٥ت - الأول: لا يجب
- ١٥ - الثاني: الوجوب
- ١٦ - ترجيح القول الثاني، لعمدة وجوه
- ١٦

- ١٨ ● الثالث: جهاد باليد، وهو أنواع
- ١٨ - منه ما يرجع إلى إقامة الحدود، ونحوها من التعزيرات
- ١٨ - ومنه قتال الكفار والغزو
- ١٨ - لفظ الجهاد إذا أطلق، فإنه يقتضي قتال الكفار
- ١٩ ● فصل: في ابتداء الأمر بالقتال والتدرج فيه
- ٢٢ - بيان بسبب نزول الآية: ﴿وَأَوَّلَ يُلَاقُوا قِتَالَهُمْ فِي بَيْتِهِمْ﴾ [الحج: ٣٩]
- ٢٢ت - كتاب «أحكام القرآن» للقاضي إسماعيل لم يُنشر، ومنه قطعة سيرة في الزينة
- ٢٤ ● فصل: في بيان ما استقرّ عليه الأمر بالجهاد
- ٢٤ - بيان أنه لا نسخ في آيات النهي عن الابتداء بالقتال والكفّ عنه، بل جميعها محكمة، وأن ذلك راجع إلى الأحوال، وما يجب في مقاومة الكفار
- ٢٧ - بيان أن فرض الجهاد استقرّ في الجملة على الكفاية
- ٢٨-٢٧ - نقل المصنف في فرض الجهاد قولين شاذين:
- ٢٨ (أ) أحدهما: أنه فرض عين مرة في العمر
- ٢٩ (ب) القول الآخر: أن الجهاد نقل
- ٣٢،٣١ - مناقشة المصنف القائلين بالقولين السابقين
- ٣٤ ● فصل: استقرار الفرض في قتال الكفار أنه عام في كل زمان ومكان
- ٣٤ - فائدة ماثمة ومهمة في شرح حديث: «إن الزمان قد استدار، كهيئة يوم خلق الله السموات والأرض»
- ٣٧ت ● فصل: في بيان فرض الجهاد، وتفصيل أحكامه على الأعيان وعلى الكفاية، وما هو من ذلك نقل بحسب الأحوال
- ٤٠ - للقيام بالجهاد من حيث الحاجة والاستثناء، ثلاثة أحوال:
- ٤٢ - الحالة الأولى: حيث يكون الجهاد فرضاً في الجملة، أي: على الكفاية
- ٤٢ - بيان أن حدّ الانتهاء لوجوب القيام بفرض الجهاد: هو أن يُدْفَع العدو، وما دام بالمسلمين حاجة إلى ذلك
- ٤٣ - الحالة الثانية: حيث يتعين فرض الجهاد، إذا أظلم العدو بلد المسلمين، أو جانباً من ثغور المسلمين
- ٤٤ - الحالة الثالثة: وهي ما وراء القيام بالفريضة في الحالتين المتقدمتين
- ٤٨

- بقيت حالة رابعة: وهي تخص نوازل الجهاد في هذا الزمان ٤٨
- بيان دقة شيخ الإسلام ابن تيمية المتأخية في فقه الجهاد في النوازل ٤٨-٤٩
- **فصل:** في صفة من يجب عليه الجهاد ومن لا يجب ٥٠
- في العبد ومن له أبوان، هل يستأذنها؟ ٥١
- تفصيل القول فيمن له أبوان ٥٢
- اختلاف العلماء في الأيوين إذا كانا مشركين، هل يستأذنها؟ ٥٦
- اختلاف العلماء في العديان، هل يستأذن صاحب الدين؟ ٥٧
- للعديان عند إرادة الغزو حالان: ملاء أو عدم، وتفصيل القول فيهما ٥٨
- **فصل:** في بيان الهجرة، وما يجب من ذلك ٦١
- **الهجرة تقع على أمرين:**
- أحدهما: ما كان مخصوصاً بمؤازرة النبي ﷺ ومعاونته، والجهاد معه حتى يظهر دين الإسلام ٦٣
- الثاني: هجرة دار الكفر إذا أسلم هنالك أحد، وكان سائرهم على الكفر ٦٤
- تفصيل القول في حكم الهجرة من ديار الكفار ٦٧
- تحديد المخاطر التي تهدد حياة المسلم المقيم بأرض الكفر ٦٨
- حول فتوى الوثنيسي في رسالته «أسنى المتاجر» فسي وجوب الهجرة من ديار الكفار ٦٨
- لا تعارض بين حديث: «لا هجرة بعد الفتح، ولكن جهاد ونية» وحديث: «لا تقطع الهجرة ما قوتل العدو»، وذكر كلام شيخ الإسلام في التوفيق بين الحديثين ٧١
- نقل فتوى ابن عربي الصوفي في كتابه «الوصايا» في مسألة الهجرة من ديار الكفر إلى ديار الإسلام ٧٢
- فتوى محدث العصر شيخنا الألباني -رحمه الله- في مسألة الهجرة، وتفصيل القول فيها ٧٣
- تفصيل القول في مسألة الهجرة، وحكم العمليات التي تسمى البيوم -الفدائية- أو الاستشهادية، بكلام لا مزيد عليه ٧٤
- الإحالة على دراسات مفردة لمن رام الاستزادة في موضوع الهجرة من ديار الكفر ٧٤

- معنى قوله ﷺ في الحديث: «لا تراءى ناراهما» ٧٥
- \*\*\*\*\*
- الباب الثاني: في فضل الجهاد والرباط، والفتنة في سبيل الله وما جاء في طلب الشهادة، وأجر الشهداء**
- **فصل:** في فضل من جهَّز غازياً أو خلفه بخير ٨٢
- في حرمة نساء المجاهدين ٨٣
- فضل الجهاد على الحج إذا أدت الفريضة ٨٤
- أفضل جهاد النساء: الحج ٨٥
- الرجل يغزو بالمرأة لما يعرض من المصالح من مداواة الجرحى، والقيام عليهم ٨٦
- تدريب النساء على أساليب القتال، وإزالةهن إلى المعركة يقاتلن مع الرجال:
- بدعة عصرية وقرمطة شيعية ٨٦
- في زيادة الأجر للمجاهدين عند الإخفاق ٨٧
- ليس معنى زيادة الأجر للمجاهدين عند الإخفاق، أن من غزاه فنقص أجر جهاده ٨٨
- ما جاء في فضل الرباط والحراسة في سبيل الله ٩٠
- ما جاء في ارتباط الخيل في سبيل الله، وفضل الرمي ٩٣
- الرمي المقصود بجميع أنواعه من آلات الحرب الحديثة وغيرها ٩٣
- منع بعض الكهال في سلطنة بخارى من استعمال آلات الحرب الحديثة، فكانت العاقبة أن انهزموا، وتسلبت عليهم الروس ٩٤
- جميع أنواع اللهو محظورة، إلا ما خصه الشرع من ذلك لما فيه من المعاني المهمة ٩٧
- ما جاء في فضل الإنفاق في سبيل الله ٩٧
- ما جاء في طلب الشهادة وأجر الشهداء ١٠٢
- ما جاء في الشهداء ١٠٥
- بيان أنواع الشهداء، وبيان معنى كل نوع ١٠٩-١١٠
- **مسألة:** في غسل الشهداء، والصلاة عليهم: ١١١
- مذهب الجمهور إذا ماتوا في المعركة، خلافاً لمن قال بالغسل ١١١

- ذكر مستند من رأى غسل قاتل المعركة ١١٤
- منطب الأئمة الثلاثة أنه لا يصلح على قاتل المعركة، خلافاً لأبي حنيفة ومن قال بقوله ١١٤
- اختلاف الروايات في الصلاة على شهاده أحد، منها الصحيح ومنها الضعيف، وتفصيل تخريج تلك الأخبار ١١٦
- ترجيح المصنف جواز الصلاة عليهم وتركها، عملاً بجميع الوارد في ذلك ١١٩
- اختلاف العلماء فيمن قتل مظلوماً، فقتل الفتنة الباغية، وقطاع السبيل وما أشبه ذلك: هل يُغسلون ويصلى عليهم؟ ١٢٠
- مسألة في أحكام النفقة في سبيل الله ١٢٢
- من أخرج شيئاً في سبيل الله فاطلق، فإمّا أن يعين هذا الشيء أو لا يعين ١٢٢
- (أ) فإمّا أن يُملكه من حمله عليه
- (ب) وإمّا أن يقول: هو حبيس في سبيل الله، فهو وقف على ذلك ١٢٤
- (ج) وأما أن يُطلق، فلا يزيد على ذكر السبيل ١٢٥
- مسألة الجمائل في الغزو ١٢٦
- ذكر اختلاف العلماء فيمن أعطي المال للغزو ١٢٧-١٢٩
- ترجيح المصنف أن ما أعطيه للتفريق عرباً على الغزو، وتقريباً به من غير مسألة، وكان ذلك سبب ابتعانه لا لنفس العطاء فهو جائز ١٢٩
- \*\*\*\*\*
- الباب الثالث: في شرط صحة الجهاد، وما يحق فيه من طاعة الإمام، ومياسرة الرققاء، وما جاء في آداب الحرب، والأمر بالدعوة قبل القتال
- فصل: في صحة الجهاد، وما لا يتم العمل إلا به ١٣٣
- فصل: في طاعة الإمام، والغزو مع كل أمير، برّاً أو فاجراً ١٣٥
- في المياسرة والمرافقة في الغزو ١٣٧
- آداب السّفَر والجهاد ١٣٨
- ما يحقّ على الإمام في مراعاة أحوال من معه، ومعاونتهم، والرفق بهم ١٣٨
- ما يحقّ على أمير الجيش من طاعة الله - تعالى - والتخطف بمن معه، والحزم ١٤١

- ما يحق من التحفظ بالخيال وتعاهدا، وما يُستحب أو يكره منها ١٤٣
- ما يجب من القيام على الدواب والبهائم واعتماها ١٤٦
- ما يُستحب من الأوقات في السّفَر والغزو ١٤٩
- في آداب نزول العسكر في المنزل ١٥٣
- في تعبئة الصفوف وآداب القتال ١٥٤
- في كرامة الاستعانة بالمشركين ١٥٧
- مسألة: اختلف أهل العلم في الأسارى من المسلمين يقاتلون مع العدو عدواً ١٦٠
- في النهي عن السّفَر بالمصحف إلى أرض الحرب ١٦١
- في لباس الحرير: هل يباح في الغزو؟ ١٦٤
- ما جاء في الأمر بالدعوة قبل القتال ١٦٧
- اختلف أهل العلم فيمن علم أن الدعوة إلى الإسلام قد بلغتهم قبل، وعرفوا ما يُراد منهم ١٦٩
- مسألة: في صفة الدعوة ١٧٤

\*\*\*\*\*

الباب الرابع: في وجوب الثبوت والصبر عند اللقاء وحكم المبادزة، وما يحرم من الانهزام، وهل يباح الفرار إذا كثر عدد الكفار؟

- الترفيق بين قوله ﷺ: «لا تتسوا لقاء العدو...»، وكون الجهاد طاعة مأموراً بها ١٨٠
- في دواعي الصبر والتفويض، وما يُستحب من الشجاعة، ويذم من الجبن ١٨٢
- ما يجوز للرجل من التمثل وحده على جيش العدو، وتأويل قول الله - تعالى -: «وَلَا تَقْفُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ» ١٨٨
- الاختلاف في تأويل الآية: «وَلَا تَقْفُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ» ١٩٠
- اختلف أهل العلم في حمل الرجل وحده على الجيش والعدد الكثير من العدو ١٩٣
- أحوال الذي يحمل وحده ثلاث: ١٩٤
- (أ) حال اضطرار
- (ب) حال يُخجل فيها الرجل لإرادة الشّعة ١٩٤
- (ج) حال يحمل فيها الرجل غضباً لله ١٩٤

- ما جاء في المبارزة وحكمها، وإذن الإمام ١٩٦
- مسألة: اختلف العلماء في إمامة المسلمين الرجل منهم إذا بارز مشركاً ١٩٨
- فصل: في تحريم الانهزام، وما يجوز من التحيز عند القتال ٢٠١
- في هذه الآية: «... وَمَنْ يُؤْمَرْ بِفِتْرَةٍ إِلَّا مُحَرَّمًا لِقِتَالِ...» لأهل العلم ثلاثة أقوال: ٢٠٢
- (أ) قول: إنها منسوخة ٢٠٢
- (ب) قول ثان: إنها مقصورة على أهل بدر خاصة ٢٠٣
- (ج) قول ثالث: إنها محكمة عامة في خطاب جميع المسلمين، أهل بدر وغيرهم ٢٠٤
- ترجيح المصنف القول الثالث ٢٠٤
- اختلاف العلماء فيما يخص على عقبيه من غير أن يولي العدو ظهرو ٢١٠
- فصل: في الثبوت للضعف، وهل يباح الفرار إذا زاد على ذلك؟ ٢١١
- إذا زاد المشركون على الضعف، هل يباح الفرار أو لا؟ ٢١٢-٢١١
- هل يعتبر الضعف في العدو أو في القوة والجُلْد؟ ٢١٤
- هل للجمع الذي يباح له الفرار عند الزيادة على الضعف حد؟ ٢١٥
- مسألة: إذا شك المسلمون في عدد عدوهم، هل زاد على الضعف أو لا؟ هل يباح الفرار أو يحرم؟ ٢١٩
- مسألة: إذا زاد العدو على الضعف في العدو، إلا أنهم مع ذلك ضعفاء في أبدانهم، هل يباح الفرار أو يحرم؟ ٢١٩
- ترجيح المصنف أن الفرار أبداً لا يحل، وإن زاد المشركون على الضعف، ما دام المسلمون بهم قوة عليهم ٢٢٠
- مسألة: إذا لقي المسلمون مثلي عددهم من الكفار في أرض الكفار، فهل يباح الفرار؟ ٢٢٠
- \*\*\*\*\*
- الباب الخامس: فيما يجب وما يجوز أو يحرم من النكابة في العدو والنيل منهم، ومعرفة أحكام الأسرى، والتصرف فيهم ٢٢٤
- النكابة في العدو، والنيل منهم على ثلاثة أقسام:

- (أ) جائز بال اتفاق ٢٢٤
- (ب) محظور باتفاق ٢٢٤
- (ج) مختلف فيه ٢٢٥
- فصل: اختلاف العلماء في قتل الرهبان والعصفاء، ونحوهم ممن لا يتعرض مثلهم للقتال ٢٢٥
- لا خلاف في المجنون أنه لا يقتل ٢٢٨
- فصل: اختلفوا في قتل النساء والصبيان إذا قاتلوا ٢٣١
- فصل: اختلفوا في رمي حصون العدو بالمجنين ونحوه من المهلكات، وفيهم النساء والذرية وأسارى المسلمين ٢٣٦
- التفصيل في المسألة ٢٣٩
- اختلاف العلماء في إيجاب دية من أصيب في ذلك من أسرى المسلمين ٢٤١
- فصل: اختلف العلماء في قتل العدو بغير سلاح، مما فيه تغليب أو تمثيل ٢٤٣
- تخريج حديث النهي عن السُّلَّة، وتفصيل طرقه ٢٤٥
- فصل: اختلفوا في تحريق الديار والشجر والمشموع والزروع، وقتل حيوانات العدو ٢٤٨
- ترجيح المصنف جواز النكابة في العدو بالتخريب والتحريق والقطع، وما عسى أن يكون فيه نيل منهم، إلا قتل الحيوان خاصة لغير مأكلة ٢٥٦
- فصل: في الأسرى وأحكامهم، وما يجوز من التصرف فيهم ٢٥٧
- فائدة: علي بن أبي طلحة عن ابن عباس مرسل، لكن له صحيفة رواها عن ابن عباس ٢٦٣
- فصل: يكون نظر الإمام في الأسرى بحسب الاجتهاد المصلحة لأهل الإسلام ٢٦٩
- مسائل في مفاداة الأسرى ٢٧٠
- مسألة: اتفق الذين رأوا الإمام مختيراً في الأسرى على جواز مفاداة رجال الكفار ونسائهم المسلمين بكونهم أسرى في دار الحرب ٢٧٠
- مسألة: اختلفوا في جواز الفداء بأبناء الكفار الذين لم يبلغوا بعد ٢٧٣
- قوله ﷺ في أولاد المشركين: «هم من آبائهم»، هل هم محمولون على الكفر عند من يقول به - بإطلاق في أحكام الدنيا والآخرة، حتى يستوجبوا التخليد في النار؟ أو هو خاص بأحكام الدنيا؟ ٢٧٥

- مسألة: إذا كان بأيدي المسلمين علوج استرقوهم، وكان في دار الحرب أسرى من المسلمين، فهل يُجبر الإمام ساداتهم على بيعهم، ويقيدي بهم المسلمون؟ ٢٨١
- إذا ثبت وجوب القتال على المسلمين لاستنقاذ الأسير، فلهم حالتان: ٢٨٣
  - ١- حالة عجز عن مقاومة العدو في استنقاذ بالقتال ٢٨٣
  - ٢- حالة قدرة على ذلك ٢٨٣
- مسائل في الاسترقاق، والوطء بملك البين ٢٨٦
- مسألة: اتفق أهل العلم فيما ملكه المسلمون من سبيل الكفار فأسلموا، أن وطء من أسلم منهم ولم يكن لها زوج، أو كان لها قتل؛ حلال لسيدها بملك البين، واختلفوا إن بقيت على دينها ٢٨٦
- مسألة: اختلف أهل العلم في الكتابة إذا سُيِّت وهي تحت زوج، هل يؤثر الشَّيْء في إزالة عصمتها، وإباحة وطئها لملكها؟ ٢٨٧
- اختلاف من إباح وطئها: هل الشَّيْء مطلقاً يفسخ نكاحها، أو ذلك بشرط أن تُسَيَّى المرأة وحدها، ويبقى زوجها في دار الحرب؟ ٢٨٩

\*\*\*\*\*

الباب السادس: في الأمان وحكمه، وما يلزم من الوفاء به، والفرق بينه وبين مواقع الخليفة في الحرب، وهل تجوز المهادنة والصلح؟

- أجمع المسلمون على وجوب الوفاء بعقد الأمان، وتحريره بالخيانة فيه ٢٩٥
- فصل: في صفة منه يصح منه عقد الأمان: الحر البالغ العاقل ٢٩٦
- أمان المرأة ٢٩٦
- فصل: أمان العبد، وذكر الخلاف فيه ٣٠٠
- فصل: أمان الصبي ٣٠٢
- فصل: اللّمي يكون مع المسلمين، فيجبر مشتركاً، لذلك باطل لا حكم له ٣٠٤
- مسألة: اختلفوا فيما به يثبت تأمين من زعم من المسلمين أنه آمن مشتركاً ٣٠٥
- فصل: في صفة التامين، وما به يقع من قول أو عمل ٣٠٦
- فصل: في بيان ما يجوز من الخليفة في الحرب، والفرق بينه وبين ما يكون له حكم الأمان ٣١١

- الخليفة المباحة: هي كل ما يرجع إلى إجادته النظر في تدبير غوامض الحرب ٣١٢
- الفرق بين الخليفة المباحة، وما يكون من باب الأمان ٣١٢
- اعتراض وردّه ٣١٣
- مسائل من مشكلات الأمان:
  - الاختلاف في الأسير من المسلمين في دار الحرب إذا أمتوه ويكون مُحَلًى: هل يجوز له أن يعلو على ما يستطيع فيهم، من مال ونفس ويهرب؟ ٣١٦
  - ترجيح المذهب الشافعي في ذلك: وهو أنه ليس له أن يقتل الذي أدركه يفرّقه، وله الهرب، وأن يدفع عن نفسه إن أدركه، وإن قتل الذي أدركه ٣١٨
  - مسألة: اختلاف أصحاب مذهب مالك في الحرابي يأتي بغير أمان، فيعثر عليه في أرض الإسلام، فيقول: جنتحت إلى الإسلام ... هل يُقبل قوله؟ ٣١٨-٣١٩
  - فصل: في تقسيم عقود الأمان، والفرق في الأحكام بين الخاص منه والعام ٣٢٠
  - عقد الأمان ثلاثة:
    - عقد فدية.
    - عقد مهادنة، وهو العقد العام.
- العقد الخاص، وهو ما عُقِدَ للواحد، أو لعدد خاص على أنفسهم ٣٢١، ٣٢٠
- مسائل منقولة في افتراق أحكام الأمان ٣٢٣
- فصل: في المهادنة والصلح، وهل يجوز ذلك أو يمنع؟ ٣٢٥
- اختلاف العلماء في المعنى الذي له صالح رسول الله ﷺ أهل مكة عام الحديبية ٣٢٧
- اختلافهم في المهادنة: هل يجوز عقدها لغير مُدَّة؟ ٣٢٩
- الاختلاف في المدّة عند من يقول: لا يجوز عقدها لغير مدّة ٣٢٩
- فصل: الصلح على المهادنة والمواذعة، يقع على ثلاثة أوجه: ٣٣١
  - أحدها: مهادنة دون ذكر المال
  - الثاني: أن تكون على مال يؤديه الكفار للمسلمين
  - الثالث: أن يكون على مال يؤديه المسلمون. وترجيح مذهب الشافعي في ذلك ٣٣٢
- مسائل في أحكام المستأمن ٣٣٦
- مسألة: اختلفوا في المستأمن يريد الإقامة بدار الإسلام ٣٣٦
- مسألة: اختلفوا في الحرابي المستأمن يقدم بأسرى المسلمين أحرار أو عبيد،

وترجيح المصنف ما ذهب إليه ابن الماجشون، ورواه عن مالك، وقاله ابن حبيب ٣٣٦-٣٣٧

\*\*\*\*\*

الباب السابع: في الغنائم وأحكامها، ووجه القسم، ومن يستحق الإسهام، ويم

يستحق، وميهمان الخيل، وما جاء في الغلول

● الأموال التي يحرزها المسلمون على الكفار على ثلاثة أحكام:

- منها: ما يجب فيه الخمس الذي سُمي الله -تعالى-

- ومنها: ما يكون لمن حازره، من غير خمس في ذلك يلزمه.

- ومنها: ما لا يتعين فيه حق لأحد بعينه.

٣٤٢

● الغنائم

- اختلف في حدّ الغنائم

● القول الجامع لأحكام الغنائم التي يجب تخصيصها، وقسم سائرهما على الغنائمين

يرجع إلى أربعة فصول:

- بيان ما يُستحقّ قسمه من أصناف المال، مما لا يستحق.

- وبيان من يستحقّ الإسهام من اصناف الناس، ممن لا يستحق.

- وبيان ما يستحق به الإسهام من الأفعال.

- وبيان وجوه القسم على الفرسان والرجلة

٣٤٣

● فصل: في بيان ما يستحقّ قسمه من أصناف المال مما لا يستحق

- المستولى عليه صفتان: رقاب الكفار، وأموالهم

- الأول: وهو صنف الرقاب نوعان: أسرى، وسبي

٣٤٤

- الاختلاف في الرقاب من الرّمّ، والمغادرة، والإقرار على ضرب الجزية، إذا

رأى الإمام واحداً منها

٣٤٦

- هل الغنيمة مملوكة بنفس الأخذ، أو حتّى تُقسم؟

٣٤٦

● الصنف الثاني: وهو الأموال المستولى عليها، فنوعان: عقار، وأصناف المال

٣٤٧

غير العقار

- اختلاف العلماء في العقار: هل يخمس ويقسم على الجيش، أو حكمه حكم الشيء؟

٣٤٧

- ترجيح المصنف مذهب الشافعي، من أنّ العقار يقسم كسائر الأموال

٣٥٠

- تعقب المصنف من أنّ الراعي: أن الإمام مخير في الأرض المفتوحة عشوة،

٣٥٠

بين جعلها فيأ ويبن جعلها غنيمة

٣٥١

● فصل: أصناف المال غير العقار: أسلاب، وغير أسلاب

■ غير الأسلاب ضربان:

٣٥٢

- الأول: ما تقدم عليه ملك للكفار

٣٥٣

- الثاني: ما كان على حكم الأصل قبل أن يحرزه بالتمكّن، نحو ما يذفد به البحر

■ فاما الأول، وهو:

- ما تقدم عليه ملك الكفار نوعان:

٣٥٣

(١) طعام، وما يكون له حكم الطعام

٣٥٣

(٢) سائر الأموال مما عدا الطعام

- أما نوع الطعام، فالتبسّط فيه بالأكل جائز بشرطين:

(١) الاقتصار بذلك على دار الحرب.

٣٥٣

(ب) أخذ قدر الحاجة هناك دون ما زاد.

■ وأما الثاني: وهو ما كان على حكم الأصل، وهو ما ألقي في أرض الكفار،

٣٥٦

أو ذقده البحر

- قسم بعض المالكية ذلك إلى قسمين:

٣٥٧

(١) منه ما يكون له في جنسه بالذّ كالجوهر والياقوت والعنبر.

٣٥٧

(٢) ما لا خطر له في جنسه؛ كطيور الصيد

٣٥٩

● مسألة: اختلف فيما حجز الجيش عن حمله من المغنم، فطرحة الإمام، فأخذه

رجل من الجيش

● مسألة: خلاف العلماء فيما إذا غلب الكفار على شيء من أموال المسلمين،

ثم غنمه المسلمون، يرجع إلى ثلاثة أقوال:

٣٦٢

(١) قول: إنه ملك لصاحبه كما كان

(٢) وقول ثان: إن ما حازه العدو من ذلك فقد ملكوه، فإذا استولى عليه المسلمون

٣٦٥

كان غنيمة لمن استولى عليه

٣٦٥

(٣) وقول ثالث: يفرّق فيه بين إدراك صاحبه إياه قبل القسم أو بعده

٣٦٦

- ترجيح المصنف قول الشافعي فيما حازوه: أن جميعه لملكه على الإطلاق

- تفصيل القول فيما استولى عليه الكفار من أراضي المسلمين، هل تصبح ملكاً لهم؟ والكلام على أرض فلسطين وغيرها - إعادة الله إلى حظيرة المسلمين - ٣٦٧
- وراسيلاء اليهود عليها ٣٦٨
- مسألة: اختلاف العلماء في الحرية المسلمة إذا غلب عليها الكفار، فولدت لهم الأولاد، فما حكم ولدتها؟ ٣٦٩
- فصل: في صفة من يستحق الإسهام من الغنائم ٣٧٠
- أجمع العلماء على أن من كان حرّاً، ذكراً، بالغاً، عاقلاً، مسلماً، صحيحاً، ليس تاجراً ولا أجيراً، أنه يستحق أن يُسهم له في المغنم ٣٧٠
- الخلاف في العبد على ثلاثة أقوال ٣٧١
- فصل: اختلاف العلماء في العرافة هل يسهم لها من الغنيمة أم لا؟ على ثلاثة أقوال: ٣٧٤
- فصل: هل يسهم للصبي إذا قاتل؟ ٣٧٦
- الحدّ ما بين الصغير والكبير ٣٧٧
- فصل: لا يصح أن يسهم للذمي إذا قاتل مع المسلمين ٣٧٨
- بيان ضعف حديث الترمذي: أن النبي ﷺ أسهم لقوم من اليهود قاتلوا معه ٣٨٠
- فصل: لا يُسهم للمجنون إن كان مُطيقاً إذا قاتل ٣٨١
- فصل: هل يسهم للمريض؟ إذا كان زماً، أو مريضاً يرجى زواله؟ ٣٨٢
- اختلاف العلماء في الأعمى والمقعّد وأقطع الدين: هل يسهم لهم؟ ٣٨٢
- فصل: اختلاف أهل العلم في التاجر والأجير يكوّنان في الجيش على ثلاثة أقوال: ٣٨٢
- (١) يسهم لهما إذا شهدا القتال، قتالا أو لم يقاتلا.
- (٢) لا يسهم لهما، قتالاً أو لم يقاتلا.
- (٣) إن قاتلا أسهم لهما، وإلا فلا.
- مسألة: إذا حاز أحد الأوصاف الذين لا يسهم لهم غنيمة ٣٨٧
- اختلاف أصحاب مالك في العبد: هل يخمس ما يصير لإيهب، أو لا؟ ٣٨٨
- فصل: في بيان ما يستحق به الإسهام من العمل ٣٨٩
- اختلاف العلماء فيمن خرج غازياً، فاعترضه عن تمام ما نرى من ذلك عارض: هل يسهم له؟ ٣٩١
- معنى الإيجاف ٣٩٢

- معنى الإدراب ٣٩٤
- منشا الخلاف في المسألة السابقة هو: هل يوجد دليل على أن للقصد والنية أثر إذا أخذ في الشرع، ثم قطعه عن تمام العمل أم؟ غالب لا اختيار له فيه؟ ٣٩٥
- تخريج حديث: «من فصل في سبيل الله فمات، أو قتل، فهو شهيد» وبيان ضعفه ٣٩٦-٣٩٧
- الخارجيون في الجيش على أربعة أحوال: ٣٩٨
- مسألة: إذا لحق بالجيش مدد، أو أفلت من دار الحرب أسير، فأنصل بهم، فلهم ثلاثة أحوال ٤٠٠
- مسألة: ما غنمت السرية الخارجة من جملة الجيش، فهم والجيش فيه سواء في القسم ٤٠٢
- مسألة: مما يلحق في الحكم بالسرية والجيش: الجماعة تخرج من الحصن ونحوه إلى عدوّ أتاها فيغنمون منهم ٤٠٣
- فصل: في بيان وجوه القسم وسهمان الخيل ٤٠٥
- موضع قسم الغنائم: هل يكون في دار الحرب أو الإسلام؟ ٤٠٥
- فصل: للمالكية في كيفية القسم ثلاثة أقوال: ٤٠٧
- تضعيف المصنف لحديث: «نهى رسول الله ﷺ عن شراء المغنم حتى تقسم» ٤٠٨-٤٠٩
- تنقّب المصنف أن الحديث صحيح بشراؤه ٤٠٨-٤٠٩
- فصل: في مقادير القسم على الفرسان والرجلة ٤٠٩
- أنواع الخيول ٤١٥، ٤١٤
- معاني الفرس: العظيم، القحط، والفرع، والأعرج، والرازيق ٤١٧
- مسائل في الإسهام للخيل ٤٢١
- هل يسهم للخيل إذا كان المسلمون في سفن، فلقوا العدو فغنموا؟ ٤٢١
- مسألة: اختلاف أهل العلم في الإسهام للفرس يسوت بعد الإدراب، وقبل حضور القتال ٤٢٢
- مرجع الخلاف في هذه المسألة وسببه ٤٢٤
- من باع فرسه قبل شهود القتال به ٤٢٤-٤٢٥
- من دخل واجباً، ثم اشترى فرساً، فقاتل عليه حتى غنموا ٤٢٥



- مسألة: في القربى المحبوس سهمه للغازي عليه
- مسائل من أحكام الغنائم تفتقر فيها أحوال الاستيلاء
- اختلّفوا في الحربي يسلم في دار الحرب وله بها مال، ثم ظهر المسلمون على تلك الدار
- الحربي المستامن يسلم في دار الإسلام، وله في دار الحرب مال وعقار، فيمنه المسلمون بعد إسلامه
- مسألة: اختلفوا في الحربي المستامن يخلف ودائعاً في دار الإسلام
- المستامن يموت ويخلف مالا في أرض الإسلام له ثلاثة أحوال:
- مسألة: إذا لحق عبد الحربي بدار الإسلام، فأسلم، أو جاء مسلماً: كان حرّاً
- اختلاف أصحاب مالك في العبد إذا أسلم، وبقي في دار الحرب حتى أسلم سيده
- ترجيح المصنف أن العبد إذا أسلم، فهو حرٌّ بإسلامه مطلقاً
- مسألة: إذا أسلم عبد الحربي، ثم فرّ إلى أرض الإسلام بهال
- مسألة: في عباي أتى إلى دار الحرب، ثم خرج يعبى استأنفهم
- مسألة: في الأسارى من المسلمين يصيبهم العدو في البحر
- ما جاء في تحريم الغلول وعقوبة الغال
- أجمع العلماء على أن الغال يجب عليه أن يردّ ما غلّ إلى صاحب المقاسم إن وجد إلى ذلك سبيلاً، وأنه إن فعل ذلك، فهو توبة له
- فصل: اختلفوا في عقوبة الغال
- بيان ضعف حديث: «إذا وجدتم الرجل قد غلّ، فاحرقوا متاعه واضربوه»
- وكذلك بيان ضعف الخبر: أن رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر حرّقوا متاع الغال واضربوه

\*\*\*\*\*

الباب الثامن: في النفل والسلب، وأحكام النية والخمس، ووجوه مصادرها، وتفصيل أحكام المستولى عليها من الكفار

- تعريف النفل والنية
- فصل: القول في تأويل آية النفل والغنيمة وأحكامها

- فصل: القول في تأويل آية النية
- القول بالأظهر والأشهر، والذي عليه جمهور العلماء أن لا تعارض ولا نسخ بين آتي النية والغنيمة
- فصل: في النفل والسلب وأحكامهما.
- أولاً: القول في النفل
- اختلاف أهل العلم في أحكام النفل في ثلاثة مواضع:
- (أ) **الموضع الأول:** فيم يفرض النفل، واختلافهم فيه على ثلاثة أقوال:
- (١) أنه لا يكون إلا من الخمس
- (٢) أنه لا يكون في الخمس نفل، وإنما في الأربعة الأخماس
- (٣) أنه لأمر الجيش، وهو متخير فيه
- (ب) **الموضع الثاني:** في مقدار ما يفرض في النفل، وفيه أقوال:
- (١) أن ذلك راجع إلى اجتهاد الإمام، ولا حدّ له
- (٢) أنه لا يزداد في النفل على الثلث
- (٣) أنه لا يبلغ بالنفل سهم راجل، إلا أن يكون التنزيل لسرية
- (٤) أن للإمام أن ينقل السرية جميع ما غنم من غير تخميس
- ترجيح المصنف القول الثالث
- (ج) **الموضع الثالث:** في الوقت الذي يكون فيه فرض التنفل، وفيه قولان:
- (١) أن ذلك لا يكون إلا بعد إحراز الغنيمة، لا قبل ذلك
- (٢) يكون قبل وبعد إحراز الغنيمة، على ما يترى من الاجتهاد والمصلحة
- ثانياً: القول في السلب
- اختلاف أهل العلم في السلب في ثلاثة مواضع:
- (أ) **الموضع الأول:** حكم السلب، ولأهل العلم في ذلك ثلاثة أقوال:
- (١) إنه ملك للقاتل، ولا يخمس
- (٢) إنه ملك للقاتل - كذلك -، لكن يخمسه الإمام إذا استكثره
- (٣) إن السلب والغنيمة: واحد في الحكم، لا يخص القاتل بذلك
- ذكر المصنف سبب الخلاف في السلب
- (ب) **الموضع الثاني:** حدّ السلب، وعلى ما إذا يقع

- ذكر سبب الخلاف ٤٨٠
- ج) الموضوع الثالث: صفات القاتل المسلوب ٤٨١
- مسألة: اعتراض من لم ير السلب بسبب للقاتل حكماً مشروعاً وملكاً مختصاً ٤٨٧
- فصل: في حكم الفتي، والخمس، ووجوه مصرفها.
- النظر في هذا الفصل في شيئين:
- النظر الأول: في تفصيل أحكام الأموال بحسب أحوال الاستيلاء، على ثلاثة طرق:
- (١) ما كان بطريق المغالبة والمعالجة ٤٨٨
- (٢) ما كان بحيلة وتسرّ ٤٨٨
- (٣) ما كان غفراً لم يتقدم فيه بشيء من العلاج، وهذا هو الفتي ٤٨٩
- تحصل في حكم الفتي ثلاثة مذاهب ٤٩١
- النظر الثاني: في وجوه مصارف الفتي والخمس ٤٩٥
- ذكر اختلاف العلماء في مصارف الفتي والخمس ٤٩٨
- يرجع النظر في مصرف الفتي إلى الإمام بحسب المصلحة والاجتهاد ٤٩٨
- ترجيح المصنف مذهب جمهور العلماء في قصر الخمس فيما ساءه الله - تعالى - ٤٩٩
- فصل: في تقسيم أموال الفتي، واختلاف العلماء في التسوية فيه بين الرجال والنساء ٤٩٩
- الاختلاف في قسم الأخماس ٥٠٤
- لأهل العلم في قسم الخمس على مقتضى الآية أربعة أقوال:
- (١) يقسم على ستة أسهم ٥٠٥
- (٢) يقسم على خمسة أسهم ٥٠٦
- (٣) يقسم بعد وفاة النبي ﷺ على أربعة أسهم ٥٠٨
- (٤) يقسم على ثلاثة أسهم ٥٠٨
- ترجيح المصنف مذهب الشافعي ومن سلك مسلكه، وهو القول الثاني ٥٠٩
- القول في سهم النبي ﷺ ٥٠٩
- الاختلاف في سهمه بعد وفاته، يحصل إلى أربعة أقوال:
- (١) إنه يرد على أهل الجيش الثمانين أربعة أخماس، والخمس على المستؤمنين في الآية ٥١٠

- (٢) إنه يرد على من سُمّي في الخمس، فيقسم جميع الخمس على أربعة أسهم ٥١٠
- (٣) يقسمه الإمام في مصالح الإسلام وأهله ٥١١
- (٤) إن ذلك للخليفة بعده، يقوم في ذلك مقامه، ويصرفه كما كان النبي ﷺ يصرفه ٥١٢
- الاختلاف في سهم ذي القربى
- اختلاف العلماء في ذلك على أربعة أقوال:
- (١) أنه باق لقراءة النبي ﷺ بعده ٥١٤
- الاختلاف في تعيين القراءة ٥١٥
- (٢) هو بعد النبي ﷺ لقراءة الإمام ٥١٨
- (٣) سهم ذي القربى وسهم النبي ﷺ يُجعل في الخيل وال سلاح والعدة في سبيل الله ٥١٨
- (٤) يُردّ سهم النبي ﷺ وسهم ذي القربى على الأصناف الثلاثة الباقين المذكورين في آية الخمس ٥١٩
- مسألة: اختلاف الثنيتين لسهم ذي القربى في قسّمه فيهم على الذكر والأنثى ٥٢٠
- اختلافهم في إعطاء الفتي فيهم ٥٢١
- ترجيح المصنف مذهب الشافعي، وهو أنه لا يختص بذلك فقير من غني ٥٢٣
- \*\*\*\*\*
- الباب التاسع: في الجزية، وشرط قبولها، ومن يحق أن تقبل من أصناف الكفر، ومقاديرها، وما لأهلها وعليهم
- فصل: في معرفة من تقبل منهم الجزية من أصناف الكفر.
- اختلاف العلماء فيمن تقبل الجزية منهم على ثلاثة أقوال:
- (١) تقبل من جميع الكفار، سواء في ذلك أهل الكتاب وغيرهم من عبدة الأوثان ٥٢٨
- (٢) لا تقبل إلا من اليهود والنصارى - عرباً كانوا أو عجماً - والمجوس كذلك فقط ٥٢٩
- (٣) تقبل من كل كافر من المعجم، ولا تقبل من العرب إلا من كتابي ٥٣٠
- اختلاف العلماء في أكل ذبائح المجوس وتروّج بناتهم ٥٣٥
- ترجيح المصنف قصر الجزية على من عيّنهم الشرع ٥٣٧
- اختلاف العلماء في حكم من كان من العرب على أهل الكتاب، فلهم في

نصارى بني تغلب ثلاثة أقوال:

(١) لا يُتخذ بما دناوا به، وحكمهم حكم عبدة الأوثان، فلا تقبل منهم الجزية، إنما هو الإسلام أو السيف

٥٣٨

(٢) إنهم كسائر أهل الكتاب في قبول الجزية وسائر الأحكام

٥٣٩

(٣) يؤخذ منهم بدل الجزية ضعف ما يؤخذ من المسلمين في الصدقات، في كل نوع من المال تجب فيه الزكاة

٥٤٠

- ترجيح المصنف القول أنهم كسائر أهل الكتاب في الجزية وأكل ذبائحهم

٥٤٤، ٥٤٥

٥٥٢

٥٤٤

● **فصل:** في مقدار الجزية وعلى من تفرض

■ اختلاف العلماء في مقدار الجزية على ثلاثة أقوال:

(١) أربعة دنائير على أهل الذهب، وعلى أهل الورق أربعون درهماً، ومع ذلك

٥٤٥-٥٤٤

أرزاق المسلمين وضيفة ثلاثة أيام

(٢) دينار على كل رأس من الأحرار البالغين، سواء في ذلك الغني والفقير

٥٤٥

(٣) إن الجزية اثنا عشر درهماً، وأربعة وعشرون درهماً، وثمانية وأربعون درهماً،

٥٤٨-٥٤٩

- أي: بحسب الأحوال

- جملة الأمر: أن أهل الذمة في غروب الجزية عليهم صفان: أهل صلح،

٥٥١

وأهل عنوة

- ترجيح المصنف أن نصارى بني تغلب في الجزية وسائر الأحكام من أكل

٥٥٢، ٥٣٨

ذبائحهم وتكاح نسائهم سواء مع أهل الكتاب

- اتفاق جمهور العلماء على أن الجزية لا تفرض على النساء والصبيان، ولا

٥٥٢

على العبيد

- اختلاف العلماء في المبد من أهل الكتاب يُعق، هل عليه جزية؟

٥٥٤

- اختلافهم في الشيخ الثاني، هل تؤخذ منه الجزية؟

٥٥٦

● **فصل:** في حكم من أسلم من أهل الجزية أو مات

٥٥٧

- أجمع أهل العلم أنه لا جزية على مسلم، ولا من أسلم من أهل الذمة لما

٥٥٩

يستقبل، واختلفوا فيه إذا أسلم في بعض الحول، أو بعد تمامه، وكذلك إن مات

٥٦٢

● **فصل:** في حكم الأرض إذا أسلم عليها أهل الذمة

● **فصل:** في شروط الجزية، وما يجب على أهل الذمة ولهم

٥٦٣

- كتاب عمر الذي كتبه له عبدالرحمن بن غنم، والذي صالح عليه نصارى الشام،

٥٦٧

وشروط فيه، وصحة نسبه إليه

- ما يشترط عليهم من تغيير الزي والملبس والهيئة في المركب قد يكون من

٥٦٩

المستحب غير الواجب

- كلام مائغ تافع لابن القيم -رحمه الله- نقله عن شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه

الله- في فتواه في أهل الذمة وأنه يجب إيقاعهم على لباسهم الذي يمشيرون

٥٧١

به عن المسلمين

٥٧٢

● **مسألة:** اختلف أهل العلم في الجزية، كيف تُجب؟

٥٧٥

● **مسألة:** ما يحل من أموال أهل الذمة

● **فصل:** الواجب الوفاء بالأمان لأهل الذمة، والحماية ممن أرادهم بعدوان، إذا

٥٧٦

التزموا ما وجب عليهم

● **مسألة:** إذا أحدث أهل الذمة حدثاً مما أخذ عليهم في عهدهم على ضريين:

٥٧٨

منه ما يعدّ نقضاً، ومنه ما يسترجون به عقوبة دون نقض

● **الضرب الأول:** ما يُعدّ نقضاً، ويرجع إلى منافي العقد، والطعن في الدين،

والإضرار بالمسلمين

- ترجيح المصنف أن كل ما كان فيه طعن في الدين، وكان مما لا يدينون به

في ملتهم، فهو يعدّ نقضاً يستباح فاعله وإن كان مما يدينون باعتقاده، فتقولهم في

٥٨١

المسيح وغيره ونحو ذلك، ولم يُكثر مجرى قصد الطعن، فلا يدخل في ذلك

٥٨١

- ترجيح المصنف أن من فعل ما يُعدّ نقضاً أو يُغتال، ولا يجب ردّه إلى مأمته

٥٨٣

● **الضرب الثاني:** ما لا يُعدّ نقضاً، وإنما يسترجون به التعزيز والعقوبة

- ترجيح المصنف أنه إن اشترط عليهم في عهدهم ألا يُظهروا شيئاً مما لا يُعدّ

٥٨٤

نقضاً، أن ذلك على ما شرط

● **مسألة:** إذا نذ أهل الذمة العهد إلى المسلمين، فإنهم لا يُغتالون، ويلحقون

٥٨٤

بالمسلمين، عند الشافعي قولاً واحداً

● **مسألة:** إذا نقض أهل الذمة العهد وقَاتلوا

٥٨٥

● **مسألة:** اختلف أهل العلم في الواجب في حكم من قتل ذمياً ظلماً

٥٩٠

- ترجيح المصنف مذهب الجمهور: أنه لا يقتل المؤمن بالكافر، خلافاً لأبي

٥٩٤،٥٩٢

حذيفة ومن قال بقلوه

- إذا تقرر أن المسلم لا يقتل بالذمي، فلا خلاف في أنَّ قَتْلَهُ ذلك كبيرة من الكياف

٥٩٥

- الاختلاف في قِيَةِ الذمي والمجوسي الذي قتل المسلم

٥٩٦،٥٩٥

\*\*\*\*\*

الباب العاشر: في المرتدين، والمحاربين، وقَتْلُ أَهْلِ الْبَغْيِ، وتفصيل أحكامهم،

وذكر ما يَتَعَلَّقُ بجناياتهم، ويلزم من عقوباتهم

- حضر قتل المسلم في الأنواع الثلاثة المذكورين في الحديث: «التيب الزاني،

٦٠٣

والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة» وبيان معنى هذا الحصر

٦٠٤

- تفسير الحق الذي استثناء الله - تعالى - في كتابه، وعلى لسان رسوله ﷺ

٦٠٥

● الفصل الأول: في أحكام المرتدين

● فصل: اختلاف العلماء في المرتدين في ثلاثة مواضع:

(١) هل يستتاب المرتد قبل القتل، أو يُقتل بنفس الردة؟

(٢) حكم المرأة في القتل بالردة حكم الرجل أو لا؟

٦٠٦

(٣) في لواحق أحكام المرتد: في ميراثه، وأولاده، وجناباته حال ارتداده

٦٠٦

● فصل: اختلاف العلماء في استتابة المرتد، على ثلاثة أقوال:

٦٠٦

- الأول: يستتاب، فإن تاب وإلا قتل

٦٠٩

- الثاني: يقتل بنفس الردة، ولا يستتاب

- الثالث: التفريق بين من ولد في الإسلام ثم ارتد، ومن كان مشركاً ثم أسلم

٦١٠

ثم ارتد

٦١١

- اختلاف الفقهاء باستتابة المرتد في مدة الترتيب به

● فصل: اختلاف العلماء في المرأة ترد، على ثلاثة أقوال:

٦١٣

(١) أنها كالرجل في ذلك

٦١٤

(٢) تجبر على الإسلام ولا تقتل

٦١٦

(٣) تسرق ولا تقتل

٦١٦

- ترجيح المصنف مذهب من قال: إنها تقتل كما يقتل الرجل

● فصل: اختلاف العلماء في ميراث المرتد إذا قُتل، أو مات على الردة، على

٦١٧

ثلاثة أقوال:

٦١٨

(١) يرثه ورثته من المسلمين

٦١٩

(٢) لا حِثٌّ لورثته، وماله في لجماعة المسلمين

٦٢٠

- ترجيح المصنف القول الثاني

(٣) قاله أبو محمد بن حزم: أن كل ما نُقِرَّ به من مال المرتد، فهو لجماعة

٦٢٠

المسلمين، سواء رجع إلى الإسلام أو لم يرجع

٦٢٠

● مسألة: اختلاف العلماء في ولد المرتد

٦٢٢

- ترجيح المصنف مذهب من رأى أن ولد المرتد يُجبر على الإسلام

٦٢٣

● مسألة: اختلفوا في حكم ما أصاب المرتد حال ارتداده من دم ومال

٦٢٥

● فصل: في الزنديق: هل تقتل توبته؟

- ترجيح المصنف قول الشافعي ومن قال بقلوه: إنه يُكْفَى عنه إذا أظهر

٦٢٩

الإسلام

٦٢٩

● فصل: فيمن سبَّ النبي ﷺ

٦٣٣

● الفصل الثاني: في أحكام المحاربين

● فصل: اختلاف أهل العلم في المحارب المراد بالآية ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ

يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ...﴾ على أقوال:

٦٣٤

- قول: لا يطلق على المسلم أنه محارب لله ورسوله

٦٣٤

- قول: يصح على كل من خرج من المسلمين فسوقاً، فشهد السلاح، وحارب

٦٣٥

المسلمين، أنه محارب لله ورسوله

● فصل: اختلاف العلماء في وضع العقوبات التي ذكر الله في المحارب: هل

٦٣٦

هي على التنخير، أو مرتبة على قدر جناباته؟

٦٣٨

- مستند من رأى أن الإمام مخير في ذلك

٦٣٩

- مستند من رأى أن وضع العقوبات يكون مرتباً على قدر الجنابات

٦٤٠

- اختلاف العلماء فيمن شهد السلاح وقتل، أو أخاف ولم يقتل، أو قتل وأخذ المال

٦٤٣

- اختلاف العلماء في صفة النفي الذي ذكره الله في كتابه

● فصل: اختلاف العلماء في المحارب يبيح تأنيباً من قبيل أن يقدر عليه: ما

- الذي يهدر عنه بالتوبة؟ ٦٤٤
- مسألة: اختلفوا فيمن شهر السلاح، وقطع الطريق، وقتل وأخذ المال. وهل يختلف ما كان في الصحراء عن البنيان؟ ٦٤٦
- الراجح أن شهر السلاح في البنيان لأخذ المال: حراية، ومن فعله كان محارباً يُحَدُّ بِحَدِّ الحراية ٦٤٧ت
- بيان قرار هيئة كبار العلماء في حدِّ الحراية ٦٤٨ت
- فصل: في دفاع الرجل عن نفسه وماله ٦٤٩
- للرجل أن يقاتل عن نفسه وماله وأهله إن أريد ظملاً، وهل يدخل السلطان الظالم في ذلك؟ ٦٥٠-٦٤٩
- الفصل الثالث: في حكم قتال أهل البغي
- النظر في هذا الفصل يتعلق بثلاثة أشياء:
- الأول: تقسيم أهل البغي وأحوالهم، ومضى يجب التعاون على قتالهم أو يجرم، لاختلاط الفتن؟
- الثاني: معرفة الحد الواجب في قتالهم، ومضى يجيب الكفُّ عنهم؟
- الثالث: معرفة الحكم في جناباتهم، وما يُستَكْرَى عليه من أموالهم.
- النظر الأول: في تقسيم أهل البغي وأحوالهم
- المخالفون على الجماعة ضربان:
- (١) ضَرَبٌ ائْتَمَعُوا عن أداء الحقوق، ونزعوا أيديهم من الطاعة
- (٢) الضرب الثاني: من خالف على إمام المسلمين، فمقدوا البيعة لآخره، وهذا الضرب له حالتان:
- (أ) أن تكون الإمامة قد صَحَّتْ وانتقدت لرجل عَدُوٍّ، فيخرج عليه بعض من يابيه ٦٥٦
- (ب) أن يفترق الناس فرقتين، ويدعو كلٌّ لحزبه ٦٥٧
- النظر الثاني: في معرفة حدِّ قتال أهل البغي ٦٥٥
- النظر الثالث: في معرفة أحكام جناباتهم، وما أصابوه وأصيب منهم ٦٦٩
- قال الشافعي: ما أصاب أهل البغي في حال الاعتناع على وجهين
- ما أصاب أهل البغي من أموال أهل العدل بالتأويل على وجهين:
- ١- منه ما يشكل مثله.

- ٢- منه ما لا يشكل، والخطأ فيه ظاهر ٦٧٢
- فصل: اختلاف أهل العلم فيما وجد بعينه من أموال أهل البغي في أيدي فريق العدل ٦٧٤
- باب: من الدعاء والذكر المروي عن رسول الله ﷺ مما يُخْتَمُ بِهِ هذا المجموع -بحول الله تعالى- ٦٧٧
- ما يقال إذا خرج من بيته، أو شرع في سفره ٦٧٨
- ما يقال إذا وُجِعَ مسافراً أو جيشاً ٦٧٩
- ما يقال إذا صَدَّقَ في سفره أو صَوَّبَ ٦٨٠
- ما يقال في السفر إذا أقبل الليل، أو نزل منزلاً. ٦٨١
- ما يقال في الانتصار بالله إذا غزا، وعند خوف العدو ٦٨٢
- ما يقال إذا رأى قرية يريد دخولها، أو بدأ ٦٨٣
- ما يقال إذا قتل من غزو أو سفر ٦٨٤

تم الكتاب والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله  
وصحبه أجمعين، وسلم تسليماً